عمرو عمّار

الاحتلال المدنى

أسرار ٢٥ يناير والمارينز الأمريكى



الكتاب:
الاحتلال المدني -
أسرار ٢٥ يناير والمارينز الأمريكي
حروب الجيل الرابع
من الثورات الملونة إلى الربيع العربي

المؤلف:
عمرو عمّار
amrammar80@yahoo.com

سنة النشر: 2013

الغلاف والإخراج الفني:
الفنان/ أنس الديب

الطباعة:
دار وليد للطباعة الحديثة

رقم الإيداع: ٢١٥١٧ / ٢٠١٣
الترقيم الدولي: 978-977-90-1114-1



إلى زوجتى العزيزة وابنىَّ..آدم وجنة

إن جيش مصرى العظيم هو من استرد لنا الأرض والعرض والكرامة، وقد تعلمت منه طوال سنواتي العشرين بين صفوفه ألا أترك سلاحى قط حتى أذوق الموت.. دفاعا عن تراب هذا الوطن، ومقدرات شعبه، وفى ظل الظروف الحالكة التى تعيشها مصر الآن، وما يحاك لها من مخططات تستهدف طمس الهوية والتاريخ وجدت فى قلمى السلاح الوحيد الذى أمتلكه اليوم للمواجهة، وكشف الحقائق.

أترك بين أيديكم وأحفادى هذا الكتاب، علما ينتفع به فى محياي ومماتي.

إلى شعب مصر العظيم

فى ظل حرب الأفكار لتغيير العقول والقلوب التى تواجه مصرنا اليوم والغد البقاء لمن يمتلك المعلومة، ولا مكان بين الأمم لشعوب تجهل ما يحاك لها..

ابحثوا بأنفسكم عن المعلومة.. ولا تكونوا صيدا سهلا لأعداء أوطانكم.. فالله عز وجل قال فى كتابه العزيز:"اقرأ وربك الأكرم".


تمهيد

و

خرجت أحداث 25 يناير في مصر متمثلة في ثلاثة قطاعات، أولها، وهو جسم هذه الثورة المتمثل في الشعب المصري، الذي خرج من رحم المعاناة والبطالة والفقر، ليقول لا للفساد ونعم للحرية والعدالة الاجتماعية والحياة الكريمة في أدنى مستوياتها.

القطاع الثاني، أحزاب المعارضة للنظام الحاكم. وهم جزء لا يتجزَّأ من الفساد السياسي الذي شهدته مصر لعقود، وقد داروا في فلك الحزب الوطني الحاكم، مرَّروا فساده السياسي وسلبياته إلى المجتمع المصري.

أما ثالث قطاعات الثورة، وهو المنظمات الحقوقية، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات الاحتجاجية، ما يطلق عليهم القوات الحقوقية الناعمة، والمتمثلة في قياداتهم، ممن تدربوا وتموَّلوا داخل جدران منظمات أمريكية مشبوهة، وثيقة الصلة باللوبي الصهيوني، مدحجِّجين بالتنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين.

هذه العملية التشريحية للثورة المصرية، يمكن أن نفصل فيها رأس هذه الثورة والمتمثل في القطاعين الثاني والثالث، عن جسدها (الشعب المصري) لنصبح أمام تعريف جديد لأحداث 25 يناير، وهي ثورة الشك ما بين حقيقة الجسد ووهْم الرأس.

حقيقة شعوب عربية تنتمي لمنطقة غنية بثرواتها ومواردها، لتصبح مطمعًا للاستعمار الأجنبي علي مر العصور، وأوقعوها تحت حكم أنظمة شمولية تنفِّذ خططًا إستراتيجية بعيدة المدى للصهيونية العالمية، سواء بعلم لضمان استمرارها في الحكم، أو عن جهل، وربما لقلة الحيلة، وبين أوهام الرأس العفنة التي حرّكت

الجسد تحت شعارات نبيلة وأهداف أكثر نبلاً.
وحتى لا يفقد القارئ بوصلته، فيجب عليه وبعد مرور ثلاثة أعوام على قيام ثورات ما أطلق عليها "ثورات الربيع العربي" علينا أن نتوقف أمام حزمة من الأسئلة المهمة.

مَن صاحب مصطلح ثورات الربيع العربى ؟ ومَن الذي وصفها بالربيع؟

تمامًا مثل شعوب أوروبا الشرقية، فبعد مرور سنوات على هذه الثورات التي قامت في قلب عواصم بلدانهم، لا تعلم هذه الشعوب للآن مَن صاحب وصْف ثوراتهم هذه بالثورات الملونة؟ ولماذا أطلق عليها ربيع براغ؟ والتي فككت بلدانهم إلى مجموعة من الدويلات المتناحرة والمتصارعة فيما بينها.

والسؤال الأهم : هل هذه الثورات العربية هي حقًا ثورات ربيع عربي؟ استطاعت شعوبها أن تستنشق ربيعها! وهل حققت النهضة لشعوبها؟ وهل انتقلت بهم من الحكم الشمولي إلى الحكم الديمقراطي؟ أم أنها محض مخططات تستتر تحت شعارات خدّاعة تحاك لأوطانها من أجل هدف أسمى يخدم الصهيونية العالمية؟

ولماذا وكيف وصل التنظيم الدولى للإخوان المسلمين إلى سدة الحكم فى البلدان التى طالتها "عواصف" النسيم العربى ؟ وهل تم استخدام هذا التنظيم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية فى الجيل الرابع من الحروب؟ وكيف استطاع تنظيم الإخوان اختراق الأمن القومى الأمريكى والبيت الأبيض؟

هذا ما سيجيب عنه الكتاب بالمعلومات الموثقة وبالأدلة والبراهين المثبتة.



ميدان التحرير

زيارة قصيرة إلى خريطة الشرق الأوسط الكبير

ربما إذا نظرت بعين الحقيقة من الطابق الأول من عقار يطل على ميدان التحرير بالقاهرة في الفترة من 25 يناير وحتى 11 فبراير 2011، يوم تنحي الرئيس الأسبق مبارك عن الحكم، فإنك سترى شعبًا انتفض رافعًا شعار "عيش ..حرية .. عدالة اجتماعية" للخلاص من حكم دام ثلاثين عامًا بكل إيجابياته وسلبياته وإنجازاته وانكساراته، وستقول بالتأكيد لم يعد هناك من جديد يقدمه هذا النظام، بعد أن أصبح نظامًا متهالكًا ومترهلا وهو جالس على عرش مصر.

وحينما تُوَسِّع العين مساحة الرؤية بالنظر من أعلى طابق من نفس العقار المطل على ميدان التحرير، فبالتأكيد المشهد سيختلف تماما لترى مخططًا لتقسيم مصر.

وبنفس النظرة، في كل ميادين عواصم الدول العربية التي قامت بها الثورات العربية، يمكنك أن ترى مخطط الشرق الأوسط الجديد لإعادة تقسيم وترتيب المنطقة مجددًا.

في الحقيقة لا يمكن أن تتفهّم ثورة 25 يناير في مصر بعيدًا عن قراءة المشهد بالكامل، في تونس وليبيا واليمن وسوريا، فما حدث في مصر حدث في جميع هذه البلدان بنفس المنهجية والتكتيكات، وإن اختلف سيناريو التطبيق على الأرض من دولة إلى أخرى، طبقًا لطبيعة شعوبها وهويتهم ومعتقداتهم وديانتهم، ولكن ظلت الإستراتيجية واحدة، هي وصول التيار الإسلامي إلى سدة الحكم في الدول التي طالها نسيم الربيع العربي هذا، أو محاولة الوصول لها كما الحال في سوريا.

في تونس، أول بلد عربي قصَّ شريط ثورات الربيع، وكانت النموذج الملهم ونقطة الانطلاقة لباقي الشعوب العربية، لم يستطع شعبها، وبعد مُضيّ ما يقرب من ثلاثه أعوام من استنشاق نسيم الربيع العربي، وقسِّم شعبها مثلما الحال في مصر إلى طوائف وفصائل متناحرة، ومتصارعة سلميًا، على الأقل حتى الآن، مع وصول تيار الإسلام السياسي المتمثل في تنظيم جماعة الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم بها؟ الأمر الذي أشار إليه الكاتب والصحفي الأمريكي ويليام إنجدال، مؤلف كتاب "الهيمنة الكاملة - الديمقراطية الاستبدادية في النظام العالمي الجديد"، والمحاضر في جامعة بريستون، الذي كتب لأكثر من ثلاثين عامًا عن خطط واشنطن الجيوسياسية السرية، وقد أنشأ شبكة معلومات واسعة النطاق تمتد عميقًا في خطط الولايات المتحدة،

السرية. أشار في مقابلة من فر نكفورت مع محاور قناة روسيا ليوم لفضائية، بتاريخ 2011/12/31، حيث كان الحوار يدور حول ما آلت إليه الأوضاع في تونس بعد 12 شهرًا من رحيل الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي، وهل التونسيون سعداء بالثورة التونسية والنتائج التي تبعتها، قال إنجدال: "من الواضح تمامًا أن التونسيين غير سعداء، والاقتصاد في حالة كارثية منذ انتفاضة العام الماضي (لم يستخدم مصطلح الثورة!)، تونس تم اختيارها لتكون الحجر الأول في سلسلة من قطع الدومينو في إستراتيجية زعزعة الاستقرار بالمنطقة والمخطط بعناية فائقة، تلك الإستراتيجية التي كانت في الأصل منذ أكثر من عشر سنوات في البنتاجون بواسطة الإدارة الأمريكية في واشنطن لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط. وليس المقصود بها هو تحقيق الاستقرار أو جلب الديمقراطية في أي من هذه البلدان».

أما في ليبيا، فالحروب القبلية لا تزال مستمرة، ورفعت كلفة الثورة على الشعب الليبي بتكاليف باهظة لفاتورة سداد حتمية على حساب الاقتصاد الليبي، نتيجة تدخل قوات النيتو بطائراتها، وجنودها، مصحوبة في الخفاء بضباط الجيش الإسرائيلي، على حد وصف جريدة الجارديان البريطانية، التي ذكرت "إن الطيارين الذين نفذوا الضربات الجوية على ليبيا كان معظمهم من سلاح الجو الصهيوني". تلك القوات التي كانت لها اليد العليا في فرْض الكلمة الأخيرة على النظام الحاكم هناك، بمساعدة عناصر تنظيم القاعدة التي تمركزت على الأراضي الليبية، وخصوصًا بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتصدير مَن كانت تأويهم لسنوات عديدة من عناصر التنظيم، وكانت ترفض دومًا طلب معمر القذافي بتسليمه إياهم. ولا يوجد أبلغ من شهادة د. ويستر تاريلي، المؤرخ والصحفي الأمريكي خلال مقابلة له على قناة روسيا اليوم الناطقة باللغة العربية، حيث استشهد بالتحقيق الذي قدمته صحيفة الدايلي تيلجراف، مع قائد ثوار مدينة درنة، الواقعة في المنتصف بين بنغازي وطبرق، معقل وجود الثوار حيث قال: «هو من الجماعة الإسلامية المقاتلة، والتي انضمت إلى تنظيم القاعدة، وأعلن عن ذلك أيمن الظواهري نفسه خلال عامي 2007-2008، من الجبال، ويستطرد تاريلي: لذا فهو تابع لتنظيم القاعدة، وهذا الشخص كان يذهب مرارًا في الماضي ما بين أفغانستان وباكستان، إلى أن تم القبض عليه وتسليمه إلى الولايات المتحدة. وأعتقد أنه قد تم اعتقاله في معتقلات جونتانامو في حينها، والآن هو يقود العمليات في مدينة درنة. واستطرد: وحسب الدراسات، هي المدينة الأولى لتصدير الإرهابيين في العالم، ويعرفها الأمريكان بعاصمة الإرهاب، وبالتالي ليس من الحكمة أن يمسكوا بزمام الأمور حتى في مدينة البريقة أو في كل ليبيا طبعًا، وسيتم تسليحهم من الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تستطيع إرسال جنودها إلى الأراضي الليبية، نظرًا لوجودها في أماكن عدة حول العالم، وبالتالي هم يستخدمون القاعدة التي أصبحت القوات البرية للمشروع الأمريكي الإمبريالي».

ويرى المؤرخ الأمريكي، أن ما حدث ليس بثورات بل هي عمليات زعزعة الاستقرار، تديرها وزارة الخارجية الأمريكية والـ « سي آي إيه» والفرنسيون وجهاز MI6 البريطاني.

شهادة أخرى من السيدة "سوزان ليندور"، المنسقة السابقة للأنشطة في وكالة الاستخبارات الأمريكية، والتي سبق لها العمل مع السي آي إيه، في محادثات لوكيربي، والتي ترأست فريق عمل سرياً، كعمل قناة خلفية لتنسيق العلاقة ومناهضة ما يسمّى بالإرهاب مع ليبيا وسوريا والعراق وماليزيا منذ العام 96 وحتى تاريخ غزو العراق في مارس 2003. حيث قالت: " إن ما شاهدته من خلال الفيديو أن الثوار هم أنفسهم مقاتلو القاعدة الذين قاتلناهم في العراق وأفغانستان، وهم الآن في ليبيا، وأعربت عن أسفها من موقف أوباما الذي يستخدم أموال الشعب الأمريكي في دعم تنظيم القاعدة في ليبيا". ويمكن متابعة باقي حوارها على قناة روسيا اليوم الفضائية على موقع اليوتيوب تحت عنوان: « المعارضة الليبية القاعدة » .

Whistleblower Susan Lindauer 'Libyan Opposition Is Al-Qaeda' 9 / 11

وهكذا صنعت أمريكا مجددًا الإرهاب في ليبيا تحت مسمّي الديمقراطية، وبات نسيم البارود هو المتنفس الوحيد فيما بين طوائف شعبها، بعد قتل القذافي بطريقة وحشية وهمجية، وتدمير جيش عربي من أقوى جيوش المنطقة، ووصول تيار الإسلام السياسي إلى مقاليد الحكم فيها.

وهنا يجب أن نتوقف أمام تقرير كتبه بيتر آلين، ونشر في جريدة الدايلي ميل البريطانية بتاريخ 2012/9/30 تحت عنوان: قتل القذافي من قبل جندي فرنسي سري، بناء على أوامر من نيكولا ساركوزي» Gaddafi was killed by French secret serviceman on orders of Nicolas Sarkozy حيث ذكر بيتر في التقرير، أن منفذ عملية اغتيال القذافي هو ضابط مخابرات فرنسي بأوامر مباشرة من الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي.

الأمر الذي جعل رمضان قادروف، رئيس جمهورية الشيشان، يعرب عن ثقته بأن الاضطرابات التي وقعت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ناجمة عن سياسة مخطط لها مسبقًا. وقال نصًا طبقا لما نشرته صحيفة اليوم السابع المصرية بعدد 5 إبريل 2011: "سينتهون من الأمر في ليبيا وسيباشرون البحث عن أهداف أخرى". واستطرد رئيس الشيشان قائلا: «إنهم يحاولون زعزعة الوضع، وجعل الشعوب والأقاليم تواجه بعضها الآخر، وإشعال نزاعات بين القوميات والطوائف الدينية».

وبالعوده مجددا إلى مقابلة ويليام إنجدال مع قناة روسيا اليوم المشار إليها سابقا عن الوضع الليبي، حيث يرى إنجدال أن الفكرة هي، خلق أكبر قدر ممكن من الفوضى بالمنطقة من أجل تجهيز دور أكبر لحلف شمال الأطلسي بشكل دائم في هذه المنطقة. وفي رده على سؤال المحاور عن الحرب الأهلية التي تواجهها ليبيا، وبعد سقوط الآلاف

من الضحايا نتيجة لضربات النيتو ، هل وصل الشعب الليبي للسلام أخيرًا؟ وماذا يمكن أن يتطلعوا إليه في عام 2012 ؟ أجاب إنجدال:« أعتقد أنهم يمكنهم أن يتطلعوا إلى الجحيم الخالص ، واستطرد: فبينما أعطت قوات المعارضة لحكم القذافي وعدًا لقوات النيتو في حصص النفط الليبي في مقابل تزويدهم بالسلاح ، كانت هيلاري كلينتون ، وزيرة خارجية أمريكا السابقة، تعطي وعدًا لليابان بالنفط الليبي في مقابل خفض اليابان لكمياتها المستهلكة من النفط الإيراني من أجل الضغط الاقتصادي على إيران».

ويستطرد إنجدال: « لذلك يمكننا أن نرى ماهي اللعبة في ليبيا ، إنها ليست عن الديمقراطية ولا الرفاهية الليبية بل من أجل عسكرة المنطقة كليا على نطاق بري واسع».

أما المشهد اليمني ، فلا يختلف كثيرًا عن نظيره الليبي ، رغم المشهد السلمي لرحيل الرئيس علي عبد الله صالح ، والانتقال السلمي للحكم من دون دماء تذكر ، بعد صفقة الخروج الآمن التى تمت بين الرئيس اليمني والولايات المتحدة الأمريكية، عقب تعرضه لمحاولة اغتيال أثناء انفجار صاروخ تم توجيهه إلى مكان إقامته، فإن التيار السياسي الإسلامي هو مَن يُسَيْطِر على زمام الأمور هناك ، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدعم عناصر من تنظيم القاعدة ، كما الحال في ليبيا .

وبالانتقال إلى سوريا بشار الأسد، وقد رفعت شعارات الديمقراطية والحرية. باتت سوريا مسرح عمليات عسكرية، وحربًا باردة جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الغرب من جهة، وبين روسيا والصين من جهة أخرى . وبات صراع التسلح ما بين الجيش العربي النظامي مدافعًا عن نظام الأسد والجيش السوري الحر المعارض ، مدعومًا بعناصر تنظيم القاعدة القادمة من الأراضي الليبية ، بما أطلق عليه جيش النصرة السوري وحلمه القديم في الإمارات العربية المتحدة ، فسقط ثالث الجيوش العربية بعد الجيش العراقي ثم الليبي ، والذي حارب جنبًا إلى جنب مع الجيش المصري في حرب الكرامة عام 73، في مستنقع الحرب ضد الإرهاب ، والمعادلة باتت معقدة جدًا ، وتنذر بتقسيم الأرض على أساسين من العِرق والدين ، كما هي الحال فيما يتم تنفيذه على الأرض في ليبيا الآن .

ويرى إنجدال في نفس المقابلة المشار إليها سابقا عن الوضع فى سوريا أن نهاية اللعبة ستكون موجهة إلى روسيا والصين ، نحو إيجاد موقف جديد لحلف شمال الأطلسي يمكنه من السيطرة على تدفقات الطاقة في المنطقة نحو تحقيق أجندة أكبر من ذلك بكثير .

وبنفس التكتيكات التي تم استخدامها بحرفية شديدة في البلدان التي شهدت هذه الثورات، كانت نفس السيناريوهات على موعد آخر مع دول الخليج العربي من البحرين إلى الكويت فالسعودية والتي لم تنجح إلى وقتنا هذا في توصيل الدائرة الكهربائية هناك .

إذن عزيزي القارئ ، فنحن بالفعل أمام مشاهد متكررة في كل بلدان الثورات العربية، تؤكد أن هناك ما يحاك من أجل تنفيذ مخطط الشرق الأوسط الكبير ، هذا

المشروع الشيطاني الذي يلوح في الأفق لإعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط مجددًا على أساسين من العرق والدين. فلا يمكن أن تتلاقى جميع الشعوب العربية طلبًا للديمقراطية لتوصيل التنظيم الدولي للإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في كل البلدان التي شهدت هذه الثورات، وكأن الإخوان المسلمين هم من يمتلكون صك الديمقراطية.

وهو ما أكدته تسريبات مثيرة للدهشة عن جلسة سرية عُقدت عام 2006، لجيمس وولزي، الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات الأمريكية الـ «C.I.A»، تم بثها أخيرًا في مايو من عام 2013 على التليفزيون الأمريكي ونقلت عنه قناة الحياة الفضائية المصرية.

حيث قام وولزي بالإعلان عن معلومات سرية للغاية، وبالغة الأهمية تكشف عن وجود مخطط لزعزعة الاستقرار في مصر وسوريا والسعودية وليبيا وبلدان أخرى. حيث قال جيمس وولزي في جلسته السرية نصًا: "إننا لسنا ضد الإسلام، ولكننا ضد الإرهاب، وإذا نجحنا في إقناع المسلمين حول العالم الواقعين تحت العبودية في كثير من هذه الدول بأننا في جانبكم، فسننجح بالتأكيد كما نجحنا في الحرب العالمية الأولى، وبعدها في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، سنصنع لهم إسلامًا يناسبنا ثم نجعلهم يقومون بالثورة، ويستطرد: سوف نجعلهم متوترين، وأضاف: سوف نجعل العائلة السعودية المالكة متوترة، وسنجعل نظام مبارك متوترًا، وإذا نجحنا في تحرير العراق، وبدأنا التفرغ واتجهنا إلى سوريا وليبيا، وضغطنا عليهم لمحاولة تغييرهم سيأتي لنا آل سعود ومبارك ويقولون نحن متوترون جدًا جدًا، وجوابنا يجب أن يكون هذا جيدًا جدًا، نحن نريدكم أن تكونوا متوترين، نحن نريدكم أن تعلموا أنه الآن وللمرة الرابعة خلال المائة سنة الماضية، أن هذه الدولة وحلفاءها قادمون للزحف وسوف ننتصر».

إلى هنا تنتهي تسريبات رئيس المخابرات الأمريكية الأسبق، وبصرف النظر عن توقيت تسريبه الذي ربما يعني أننا أمام احتفالية للأمريكان بنجاح مسيرتهم حول الشرق الأوسط إلى الآن، أو أنها مجرد محاولة لاستمالة المواطن الأمريكي، وكسب شعبية للرئيس أوباما، أو ربما يكون اختيار توقيت الكشف هذا عن مخططاتهم، يعني أن اللعب سيكون على المكشوف الفترة القادمة، طبقًا لقواعد وقوانين الولايات المتحدة نفسها. وبالقفز على هذه الاستنتاجات، فنحن أمام حقيقة ثابتة، مفادها؛ أننا أمام مخطط ممنهج يصل بتيار إسلامي مناسب من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى سدة الحكم في البلدان العربية، من خلال زعزعة الاستقرار في مصر وجيرانها العرب، ومن ثم تدعيم ثوراتها، الأمر الذي يعني أن ثورات الربيع العربي هذه. دخلت حيز التنفيذ من الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق عام 2003، إلى لحظة الإعلان السري هذا عام 2006.

هذا ما يجعلنا نأخذ تصريحات جيمس وولزي، هذه كنقطة انطلاق نحو محرّك البحث التاريخي للإجابة عن الكثير من التساؤلات، إذا ما كانت الثورات العربية هذه

عفوية؟ كما حاولوا الترويج لها سابقًا أم هي صناعة الولايات المتحدة الأمريكية؟ وكيف تمت زعزعة الاستقرار في منطقه الشرق الأوسط؟ وما الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة لضرب الاستقرار؟ وكيف تم إسقاط الأنظمة العربيه في المنطقة؟ ولماذا وكيف تم إيصال التيار الإسلامي الحليف للولايات المتحدة الأمريكية إلى سدة الحكم في بلدان الثورات العربية؟ وكيف تحوّلت الولايات المتحدة الأمريكية من عدو مباشر للراديكالية الإسلامية إلى حليف إستراتيجي لهم؟ وما الأهداف الإستراتيجية المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية؟



بريجينسكي..
وثيقة كيفونيم العبرية
أسلحة ناعمة تقتل بهدوء

قامت جميع ثورات العرب أخيرًا بقيادة نشطاء سياسيين ومنظمات حقوقية ومنظمات مجتمع مدني (القوات الحقوقية الناعمة) أقروا جميعًا على شاشات الفضائيات العربية، بأنهم قد تلقوْا تدريبات من الغرب على كيفية تغيير الأنظمة الديكتاتورية بأنظمة ديمقراطية من خلال نشر الديمقراطية في مجتمعاتهم، فإذا كان "روبرت فيسك" وهو صحفي بريطاني، وحاليا هو المراسل الخاص لمنطقة الشرق الأوسط لصحيفة الإندبندنت البريطانية، ويعتبر فيسك أشهر مراسل غربي خلال ثلاثين عامًا من تغطيته لأبرز الأحداث العربية، قد وجه عبارته الشهيرة لهؤلاء من يظهرون عداءهم في العلن للغرب، ثم يهرولون إليها في الظل طلبًا للديمقراطية، ويجدون فيها الخلاص من أنظمتهم الحاكمة، حيث قال مستهجنًا: أنهم يلجأون إلينا طلبًا للديمقراطية، ونحن نأتي إليهم بجنودنا ولا نمنحهم الديمقراطية ونحن من نقوم بتقسيم أوطانهم.

كانت تلك العبارات خلال مقابلة له مع قناة روسيا اليوم الفضائية بتاريخ 2009/9/16 ويمكن مشاهدة اللقاء على موقع اليوتيوب بعنوان: «فيسك يهاجم الغرب فى الشرق الأوسط» «Fisk lashes out at West in Middle East».

فيسك ينكأ الجراح ويجعلنا نتساءل: ما الضمير الوطني الذي يحكم هؤلاء؟ كما علينا أن نسألهم إن كانوا حقًا لديهم قناعة بأن الغرب يريد لنا الديمقراطية؟ وإن كان ذلك حقًا، فهل ستكون على غرار النموذج العراقي؟ أم الأفغاني؟ هل هؤلاء النشطاء وهم ذاهبون نحو الولايات المتحدة الأمريكية طلبا للديمقراطية والحريات، ألم يعلموا شيئًا عن قانون "باتريوت آكت" الأمريكي (قانون الطوارئ المصري)! ألم يسمعوا شيئًا عن انتهاكات حقوق الإنسان من أمريكا ضد المعتقلين في جونتانامو دون سند قانوني! ألم يروا بأعينهم أشد أنواع التعذيب والتنكيل بضحاياهم هناك! هل سمعوا شيئًا عن سجن أبو غريب العراقي في بغداد الذي أقامت فيه أمريكا حفل تعذيب بعد احتلالها للعراق؟!

أما وإن كان الحديث عن الحريات الشخصية، وحرية التعبير التي يتمتع بها المجتمع الأمريكي، فلا يوجد أبلغ من الفضيحة المدوّية التي فجرها تقرير نشرته مجلة: Business insider «بيزنس إينسيدر» بتاريخ 6 يونيو 2013 تحت عنوان:

REPORT: Tech Giants Share Shocking Amount Of User Data With The Government

عن برنامج اعترفت الحكومة الأمريكية بأنها قامت به. ونفذته بالفعل منذ عام 2007.

يدعى (PRISM) هذا البرنامج يشترك فيه كل من الفيس بوك - سكايب - جوجل - ميكروسوفت - بال توك - أمريكا أون لاين - يوتيوب و أخيراً آبل!! هذا البرنامج الذى يُمكن الــ FBI، وإدارة الأمن القومي من الاتصال المباشر بقواعد بيانات كل هذه الشركات.

وقد طمأن التقرير المواطن الأمريكي على لسان جيمس كلابر، رئيس الأمن القومي، بأنه ليس هو المقصود، ولم يكن هو المستهدف بتلك البرامج، ولكنها نفذته بغرض التجسس والقيام بعمليات مخابراتية أجنبية! وعلى الرغم من إقرار كلابر بأن المواطن الأمريكي ليس هو المستهدف، فإن هذا التبرير لم ينف التجسس على مواطني أمريكا الذي تم بالفعل!

حيث قال كلابر بالإنجليزية:(He said it is subject to strict oversight and that it does not «intentionally» target any U.S. citizen)

وفي التقرير رسم بياني يوضح تاريخ التحاق كل شركة من الشركات المذكورة بالبرنامج.

والمدهش ذلك التقرير الذي زلزل الأوساط الأمريكية لتتلقى الإدارة الأمريكية فضيحة جديدة من العيار الثقيل، حيث نشرت ذات المجلة ونشرته صحيفة الجارديان البريطانية ونقله عنها موقع "صدى البلد" بتاريخ 8 يونيو2013 تحت عنوان: "المخابرات الأمريكية تتجسس على الهواتف والإيميلات».

حيث كشفت صحيفة الجارديان البريطانية، أن مصر من أكثر دول العالم التي تخضع لمراقبة وتجسس من المخابرات الأمريكية ووكالة الأمن القومي، بعد الكشف عن فضيحة تجسس الحكومة الأمريكية على مواطنيها والعديد من دول العالم.

وأشارت الصحيفة، أن وكالة الأمن القومي، أطلقت برنامجًا سريًا تحت عنوان "جمع المعلومات لا حدود له"، ووفقا للخريطة السرية التي تم الكشف عنها، فإن مصر تأتي باللون الأحمر، وهو ما يعني أنها واحدة من أكثر الدول التي تخضع لرقابة المخابرات الأمريكية والتجسس عليها.

وحددت الجارديان المعلومات التي تبحث عنها المخابرات الأمريكية، تسجيلات المكالمات الهاتفية والمحادثات الخاصة، ومحتويات البريد الإلكتروني والمراسلات الإلكترونية، والتي يتم اختراقها والتجسس عليها، ووفقا للتقرير، فإن المخابرات الأمريكية حصلت من مصر خلال شهر مارس 2013 فقط على 7.6 مليار معلومة استخباراتية سواء من خلال أجهزة الكمبيوتر أو التجسس على الاتصالات، وهو ما يفوق ما جمعته الوكالة من التصنت على الأمريكيين، حيث جمعت 3 مليارات معلومة استخباراتية فقط.

على أية حال، فبالعودة إلى أيقونة الصحافة الغربية، بالنسبة لنشطاء مصر، وهو السيد روبرت فيسك، فقد ربط بين الديمقراطية وتقسيم الأوطان، ما يعني أننا بالفعل

أمام مخطط لتقسيم أوطاننا يريد الكثيرون تجاهله، بل ومهاجمة كل مَن يحاول التصدي له أو الكشف عن تفاصيله، بزعم أنه معاد للثورة، تماما مثلما تصم إسرائيل كل من يخالفها الرأي والتوجه بأنهم معادون للسامية.

وحتى لا يفقد القارئ الطريق، يجب علينا أن نسرد المخطط بصورة تاريخية، منتظمة وغير مجزّأة، إذا أردنا أن ننظر إلى العدوان علينا في مساره التاريخي، وأن نراه على حقيقته كمخطط موحد، متسلسل، وممتد.

إن "بريجينسكي" هو واحد من قدامى عرَّابي السياسة الخارجية، الأكثر احترامًا وتأثيرًا في واشنطن، كان مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر، ما بين أعوام 1977 و1981، كمفكر جيوإستراتيجي، ومؤلف للعديد من الكتب، وباحث في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وهو الآن في السابعة والثمانين من العمر، يمكن تصنيفه كأحد أصوات السياسة الخارجية الأمريكية. هذا الرجل هو كلمة السر في جميع الأحداث التي تجري اليوم، فكل أفكاره ونظرياته وآرائه منذ سبعينيات القرن الماضي، جسدت المؤامرة الصهيوأمريكية لخلق شرق أوسط جديد، ولذلك ستجد اسمه يتكرر كثيراً بين صفحات هذا الكتاب.

وكان "بريجينسكي" أول من دعا لتفكيك النظام الإقليمي العربي، وطمس عروبته، وإعادة تشكيله على أسس عرقية وطائفية. ففي كتابه "بين جيلين" والصادر في سبعينيات القرن الماضي، ذلك الكتاب الشيطاني، باتت سطوره شبيهة تمامًا بالأحداث الجارية في المنطقة اليوم، وهو كتاب لا تعثر عليه بسهولة الآن، ولكن يمكننا قراءة مقتطفات منه، وقد ظهرت باللغة الإنجليزيةعلى موقع اليوتيوب بعنوان:

Brzezinski – Between Two Ages، new world order A look at Zibigneiw Brzezinski›s 1970 book ‹Between Two Ages› and how this closely resembles the present time

حيث كتب "بريجينسكي" يقول: «الشرق الأوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة يجمعها إطار إقليمي. فسكان مصر ومناطق شرق البحر المتوسط غير عرب، أما داخل سوريا فهم عرب. وعلى ذلك فسوف يكون هناك شرق أوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة على أساس مبدأ الدولة – الأمة، تتحول إلى كانتونات طائفية وعرقية يجمعها إطار إقليمي (كونفيدرالي) ويضيف قائلا: وهذا سيسمح للكانتون الإسرائيلي أن يعيش في المنطقة بعد أن تصفى فكرة القومية».

تلك هي نفس الكلمات التي أعاد تكرارها بعد أربعة عقود في معرض حديثه مع مجلة "فورين بوليسي" أواخرعام 2012، وبعد جني ثمار ثورات الربيع العربي المزمع. حيث قال متباهيًا بما يحدث في منطقة الشرق الأوسط:

«كنت أول من دعا إلى تفكيك النظام الإقليمي العربي، وطمس عروبته وإعادة تشكيله على أسس عرقية وطائفية" إلى آخر كلماته عن الكانتونات.

وهذا يعني أن الجيوإستراتيجي، والعقل المفكر للسياسات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية "بريجينسكي" من المحافظين الجدد، هو أول من دعا لمشروع شرق أوسط جديد، يعيد تقسيم المنطقة بالكامل على أسس عرقية ودينية تطمس بها الهوية العربية والقومية، لتصبح المنطقة عبارة عن كانتونات صغيرة تتعايش في استكانة حول الكانتون الإسرائيلي الأعظم. وهو ما سنطالعه في الوثيقة العبرية "كيفونيم" التي استندت فيما يبدو على آراء بريجينسكي.

الوثيقة العبرية

فى فبراير من عام 1982، نشرت مجلة «كيفونيم» Hebrew-languagemagazine Kivunim وثيقة بعنوان "إستراتيجية إسرائيلية للثمانينيات، في الدورية التي تصدر باللغة العبرية في القدس عن المنظمة الصهيونية العالمية، كتبها يورام بيك «Yoram Beck» رئيس المنشورات في قسم المعلومات التابع للمنظمة الصهيونية العالمية، وقد ترجمها إلى الإنجليزية الأستاذ في الكيمياء العضوية في الجامعة العبرية والناشط في حقوق الإنسان إسرائيل شاحاك «Israel Shahak»، وقد احتوت هذه الوثائق على الخطة الكاملة لتفكيك وتقسيم العالم العربي إلى دويلات صغيرة كما ذكرت صحيفة الانتباهة السودانية في مقاله بعنوان "المخطط الإسرائيلي لتقسيم السودان والدول الإسلامية" بتاريخ 17 يونيو 2013.

وكان قد ترجمها إلى اللغة العربية، وقدمها الدكتور عصمت سيف الدولة كأحد مستندات دفاعه عن المتهمين في قضية تنظيم ثورة مصر عام 1988، والتي استهدفت عمليات اغتيال واسعة لرجال المخابرات الإسرائيلية، ممن كانوا يتسترون تحت وظائف دبلوماسية في السفارة الإسرائيلية بالقاهرة. وكان المتهم الرئيسي بها هو ضابط المخابرات المصري الأسبق محمود نور الدين، والذي حُكِمَ عليه بالمؤبد، وتوفي أثناء قضائه العقوبة بالسجن، وخالد جمال عبد الناصر ابن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، والذي حُكم عليه بالبراءة فيما بعد.

وتأتي أهمية هذه الوثيقة طبقا لما نشرته الصحفية رانيا حفنى فى الأهرام اليومى عدد 22فبراير 2011 في مقالة تحت عنوان "الوثيقة الصهيونية لتفتيت الوطن العربى وتقسيم مصر" للأسباب الآتية:

إن تقسيم العراق كأحد أهداف الحرب على العراق في مارس من عام 2003، هو إحدى الأفكار الرئيسية التي وردت في هذه الوثيقة. وإعلان تقسيم السودان عام 2011، إلى شمال وجنوب السودان، كانت أيضًا ضمن الأفكار الواردة في هذه الوثيقة.

والاعتراف الرسمي بالأمازيغية كلغة ثانية بجوار اللغة العربية في الجزائر هي خطوة لا تبتعد عن التصور الصهيوني في المغرب العربي.

ومخطط تقسيم لبنان إلى عدد من الدويلات الطائفية، الذي حاولت الدولة الصهيونية تنفيذه في سبعينيات، وثمانينيات القرن الماضي، وفشلت في تحقيقه، هو تطبيق عملي لما جاء بهذه الوثيقة بخصوص لبنان.

أما فيما يتعلق بمصر، ومخططات التقسيم، وقد بدأت مراكز البحث والنخبة المصرية الحديث عنها بعد أحداث يناير، وبدأت تظهر فى صورة تسريبات من دوائر صنع القرار في القاهرة، ومن خلال جنرالات الجيش المصري أنفسهم، فهي واردة بالتفصيل في الوثيقة الصهيونية.

وكذلك ما يحدث اليوم في ليبيا وسوريا، وما يتم التجهيز له في دول الخليج العربي، بما يسمَّى بثورات الربيع العربي، ليس ببعيد عما تناولته الوثيقة العبرية.

وفيما يخص مصر داخل الوثيقة يمكنك أن تقرأ الآتى:

«في مصر توجد أغلبية سنيّة مسلمة مقابل أقلية كبيرة من المسيحيين الذين يشكلون الأغلبية في مصر العليا، نحو 8 ملايين نسمة. وكان السادات قد أعرب في خطابه في مايو من عام 1980، عن خشيته من أن تطالب هذه الأقلية بقيام دولتها الخاصة، أي دولة لبنانية مسيحية جديدة في مصر، والملايين من السكان على حافة الجوع، نصفهم يعانون من البطالة وقلة السكن في ظروف تعد أعلى نسبة تكدس سكاني في العالم، وبخلاف الجيش فليس هناك أي قطاع يتمتع بقدر من الانضباط والفاعلية، والدولة في حالة دائمة من الإفلاس من دون المساعدات الخارجية الأمريكية التي خصصت لها بعد اتفاقية السلام.

إن استعادة شبه جزيرة سيناء بما تحتويه من موارد طبيعية، ومن احتياطي، يجب إذن أن يكون هدفًا أساسيًا من الدرجة الأولى اليوم. إن المصريين لن يلتزموا باتفاقية السلام، بعد إعادة سيناء، وسوف يفعلون كل ما في وسعهم لكي يعودوا إلى أحضان العالم العربي، وسوف نضطر إلى العمل لإعادة الأوضاع في سيناء إلى ما كانت عليه.

إن مصر لا تشكل خطرًا عسكريًا إستراتيجيًا على المدى البعيد بسبب تفككها الداخلي، ومن الممكن إعادتها إلى الوضع الذي كانت عليه بعد حرب يونيه 1967، بطرق عديدة، كما أن أسطورة مصر القوية والزعيمة للدول العربية، قد تبددت في عام 1956، وتأكد زوالها في عام 1967.

وأضافت الوثيقة العبرية: إن مصر بطبيعتها وبتركيبتها السياسية الداخلية الحالية، هي بمثابة جثة هامدة فعلا بعد سقوطها، وذلك بسبب التفرقة بين المسلمين والمسيحيين، والتي سوف تزداد حدتها في المستقبل. وتفتيت مصر إلى أقاليم جغرافية منفصلة هو هدف إسرائيل السياسي في الثمانينيات على جبهتها الغربية. فمصر المفككة والمقسمة إلى عناصر سيادية متعددة، على عكس ما هي عليه الآن، سوف لا تشكل أي تهديد لإسرائيل بل ستكون ضمانًا للأمن والسلام لفترة طويلة، وهذا الأمر هو اليوم في متناول أيدينا. إن دولا مثل ليبيا والسودان والدول الأبعد منها لن يكون لها وجود

حدودها الحالية، بل ستنضم إلى حالة التفكك والسقوط التي ستتعرض لها مصر. فإذا ما تفككت مصر فستتفكك سائر الدول الأخرى. إن فكرة إنشاء دولة قبطية مسيحية في مصر العليا، إلى جانب عدد من الدويلات الضعيفة التي تتمتع بالسيادة الإقليمية في مصر - بعكس السلطة والسيادة المركزية الموجودة اليوم - هي وسيلتنا لإحداث هذا التطور التاريخي».

ويجب هنا أن نتوقف قليلاً عن سرد سطور هذه الوثيقة لنشير أنه، وبعد مرور ما يقرب من أربعة عقود على هذه الوثيقة، والتي وضعت فرضية عدم التزام مصر بمعاهدة السلام، وسعيها لكسر العزلة التي فرضتها الدول العربية عليها، نتيجة إبرامها لمعاهدة السلام مع الكيان الصهيوني، وفي وجود جيش مصري ضعيف مهلهل، على حد وصفهم، كحل لمعادلة التقسيم المزعومة، نجد أن الرئيس الأسبق حسني مبارك، قد استطاع بحنكة سياسية، أن يفك طلاسم هذه المعادلة الصهيونية للتقسيم بالحفاظ على معاهدة السلام، والالتزام ببنود اتفاقية كامب ديفيد المجحفة، مع عودة مصر لأحضان أشقائها العرب، وعودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة، كطرف أول لمعادلة مصرية جديدة طرفها الثاني كان بناء جيش مصري قوي، يعد هو الأقوى بالمنطقة، يقوم على إستراتيجية الدفاع كجيش تقليدي، وكدرع واقٍ لما يحاك لأمن مصر الداخلي والخارجي.

وإذا ما تناولنا قضية الفتنة الطائفية، كركيزةٍ رئيسية لإستراتيجية التقسيم المزمع الذي ذكرته الوثيقة، فكانت تواجَه على مدار حكم الرئيس الأسبق من الداخل بطريقه سلسة ومقنعة، وإن بدت ساذجة تماما مثل فكرة تحطيم خط بارليف «التى تباهت به إسرائيل» بخراطيم المياه، حيث كان يكفي مع كل حدث يثير الفتنة بين مسلمي ومسيحيي مصر، أن يشاهد ويسمع هؤلاء من المؤججين للمشاعر الأغاني الوطنية على شاشات التليفزيون المصري، مع مجموعة من المطربين والمطربات يتغنوْن للوحدة الوطنية، لتتم دغدغة المشاعر الوطنية بين الطرفين، ولا سيما حينما يشاهدون رموزهم الدينية يعانقون بعضهم بعضًا، وفى الخلفية صورة مرفوعة للمصحف الشريف بجوار الصليب. ولا يجب هنا إغفال الدوْر العظيم الذي لعبه البابا شنودة الراحل كدرع واقٍ للأمة، بمواقفه المعلنة ضد أقباط المهجر ودعاويهم للاستقواء بالخارج، وعبارته الشهيَرة "مصر ليست وطنًا نعيش فيه بل وطن يعيش فينا».

إن أسلوب المعالجة لأحداث الفتن الطائفية المصطنَعة خلال العقود الماضية في مصر، ورغم سذاجته، إلا أنه يجسد وصف الرسول الكريم لشعب مصر بأنهم خير أجناد الأرض، وهم في رباط إلى يوم الدين، فلم يستخدم سيدنا محمد خاتم المرسلين لكلمة "المسلمين" من الشعب المصري في رباط إلى يوم الدين. بل قال: «هم في رباط إلى يوم الدين».

وبالعودة إلى الوثيقة، وعلى الجانب السوداني، فتشير:

«أما السودان، أكثر دول العالم العربي الإسلامى تفككًا، فإنها ستتكون من أربع

مجموعات سكانية كل منها غريبة عن الأخرى. فمن أقلية عربية مسلمة سنيّة تسيطر على اغلبية، على عربية إفريقية، إلى وثنيين، إلى مسيحيين».

وفيما يخص سوريا والعراق كتبت الوثيقة:

«إن سوريا لا تختلف اختلافا جوهريًا عن لبنان الطائفية، باستثناء النظام العسكري القوي الذي يحكمها. ولكن الحرب الداخلية الحقيقية اليوم بين الأغلبية السنية والأقلية الحاكمة من الشيعة العلوية الذين يشكلون 12% فقط من عدد السكان، تدل على مدى خطورة المشكلة الداخلية. إن تفكك سوريا، والعراق في وقت لاحق، إلى أقاليم ذات طابع قومي وديني مستقل، كما هي الحال في لبنان، هو هدف إسرائيل الأسمى في الجبهة الشرقية على المدى القصير، فسوف تتفتت سوريا تبعًا لتركيبها العرقي والطائفي إلى دويلات عدة كما هي الحال الآن في لبنان».



برنارد لويس .. الأب الروحي لراقصي الفوضى

« دويلات تولد على حدود الدم »



ظهر "برنارد لويس" كمستشرق في الشئون الإسلامية ثمانينيات القرن الماضي، كالمنقذ لأمريكا من مأزق "سايكس بيكو" حيث قدم مشروعًا لتقسيم الشرق الأوسط والوطن العربي على أساسين من العرق والدين.

إن مشروع الشرق الأوسط الجديد وعلاقته بالقوات الناعمة والمتمثلة في النشطاء السياسيين ومنظمات المجتمع المدني. تلك القاعدة العريضة من المجتمعات العربية التي تعمل تحت غطاء نشر الديمقراطية على الطريقة الأمريكية، والذين تم تدريبهم وتمويلهم خلال الأعوام التي سبقت الثورات العربية داخل جدران دكاكين الديمقراطية الأمريكية، على أحدث تقنيات علوم التغير باستخدام النيوميديا، والتكنولوجيا الحديثة، لتقود الشعوب العربية نحو ميادين الثورة. يمكن أن نتفهم طبيعة هذه العلاقة من خلال تصريحات غاية في الخطورة خلال مقابلة أجرتها وكالة الإعلام الأمريكية مع "برنارد لويس" في 2005/5/20، حين قال:

«إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويون لا يمكن تحضرهم، وإذا تُركوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمّر الحضارات، ولذلك فإن الحل هو إعادة احتلالهم واستعمارهم، وفي حال قيام أمريكا بهذا الدور، فإن عليها أن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة، لتجنب الأخطاء. إنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية، ولا داعيَ لمراعاة خواطرهم أو التأثر بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم. ويجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك، إما أن نضعهم تحت سيادتنا، أو ندعهم ليدمروا حضارتنا. **ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية"** . ويمكنك أن تقرأ المزيد من كلمات لويس خلال مقاله بعنوان المخطط الإسرائيلي لتقسيم السودان والدول الإسلامية بصحيفة الانتباهة السودانية عدد 17 يونيو 2013.

والآن يمكن التيقن بأن مشروع نشر الديمقراطية هذه، والتي تدعو لها الولايات المتحدة الأمريكية، ما هو إلا مشروع لتقسيم المنطقة وإعادة احتلالها، وأن القوات الناعمة التي تمت الإشاره إليها سابقًا ما هم إلا جنود مارينز مخلصين للصهيوأمريكية، وعملاء الطابور الخامس لها، سواء عن جهل أم استجهال، وسواء كانوا يعلمون أم

تم تغييب عقولهم.

في العام 1983، تم إدراج مشروع "برنارد لويس" في خطة السياسات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة. ويمكنك أن تقارن هذا المشروع والتقارب الشديد فيما بينه وبين الإستراتيجية الإسرائيلية للثمانينيات طبقًا للوثيقة العبرية (كيفونيم). حيث تحدث هذا المشروع، وكانت قد نشرته صحيفة المستشار العراقية في عدد 18فبراير 2013 بعنوان "وثيقة برنارد لويس لخدمة المشروع الصهيونى - الأمريكى"، عن الآتى:

أولا: بالنسبة لمصر؛ تقسم مصر إلى 3 دويلات:

- دولة مسيحية وعاصمتها الإسكندرية، دولة إسلامية وعاصمتها القاهرة، دولة نوبية وعاصمتها أسوان.

- ثانيًا: السودان؛ دولة الجنوب المسيحي - دولة الشمال الإسلامي - دولة النوبة بالتكامل مع النوبة المصرية- إقليم دارفور.

وفيما يخص دول المغرب العربي، فحسب مشروع لويس، فقد قُسِّمت هذه الدول إلى:

- دولة الأمازيغ، تمتد بعد بلاد النوبة غربًا إلى الجزائر- دولة البوليساريو - وإعادة تشكيل حدود الدول المتبقية كالمغرب والجزائر وتونس وليبيا.

أما دول الخليج العربي، فستصبح كالآتي:

- الدولة الشيعية، وتضم جنوب العراق والساحل الغربي لإيران، والشرقي للسعودية المطل على الخليج العربي.

- الدولة الإسلامية المحايدة، وتضم مكة المكرمة والمدينة، اقتطاع الجزء الشمالي الغربي من الجزيرة العربية للأردن الكبير، والجزء الجنوبي الغربي إلى اليمن، وإبقاء ما تبقى من الجزيرة العربية إلى إقليم السعودية المستقل.

وبعد مرور سنوات على اعتماد مشروع "برنارد لويس" ليدرج ضمن الخطط والسياسات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية، فها هي خرائط جغرافية بالعربية، والإنجليزية تحدد معالم، وترسم حدود الشرق الأوسط الجديد، طبقًا لمشروع هذا المستشرق الداهية، كشف عنها بحث بعنوان "حدود الدم" للجنرال الأمريكي المتقاعد "رالف بيترز" نشر في مجلة "آرمد فورسس" (القوات العسكرية) الأمريكية بعدد يونيو 2006. حيث يقدم الجنرال رالف حلولا لمشكلة الأقليات بالمنطقة على أساسين من العرق والدين، بأسلوب القص واللصق مرتديًا بنات أفكار برنارد نفسه حيث يقول رالف:

«إن أكثر الحدود جوْرًا وعشوائية هي تلك التي في أفريقيا والشرق الأوسط، والتي رسمها تشرتشل، فقد أدت إلى كم كبير من المشاكل، يفوق ما تتحمله شعوب هذه المنطقة، على حد قوله. ويرى أن أي عملية تعديل في الحدود، مهما كانت قاسية، فلن

ترضى أي أقلية في الشرق الأوسط، ففي بعض الحالات تعيش المجموعات العرقية والدينية جنبًا إلى جنبًا، وتتزاوج فيما بينها».

ومخاطبًا رالف الرافضين لتغيير الحدود، والتي لا تتقبلها عقولهم قائلاً: "إننا نتعامل هنا مع تشوُّهات هائلة صنعها الإنسان بيده، وهذه التشوُّهات لا تزال مستمرة في توليد الحقد والكراهية ما لم يتم تصحيحها. فلم تكن الحدود يومًا من العناصر الثابتة، والكثير منها لا يزال يتغير إلى يومنا هذا، من الكونغو مرورًا بكوسوفو وصولاً إلى القوقاز". ومذكرًا إياهم بفجاجة بسر «قذر صغير»، على حد قوله، يتعلق بهذه المسألة، حيث قضى 5 آلاف سنة من أعمال التطهير العرقي في تاريخ البشرية.

ثم ينتقل رالف إلى القضايا التي تجاهلتها الدراسات كما يدّعي حيث يقول:

«إن الجوْر الأكبر في الرقعة المظلومة الشهيرة الممتدة من جبال البلقان إلى جبال الهيمالايا، يتمثل في غياب وجود دولة كردية مستقلة، حيث هناك نحو 36:27 مليون كردي يعيشون في مناطق متجاورة في الشرق الأوسط. وبما أن عدد الكرد يتجاوز عدد الشعب العراقي، فإنه حتى مع التقدير الأقل لعدد الكرد، يجعلهم أكبر «عرقية» لا تتمتع بدولتها الخاصة على مستوى العالم، وأسوأ من ذلك، أن الكرد تعرضوا لاضطهاد من كل حكومة سيطرت على هضابهم وجبالهم منذ أيام الاحتلال الفارسي للمنطقة».

وهنا تظهر الرغبة الملحة للباحث، وتصميمه على إعادة صياغة الحدود، في انتقاده الشديد للموقف الأمريكي من حربه على العراق حين قال: "لقد أهدرت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها فرصة ثمينة للبدء في تصحيح هذا الجوْر بعد سقوط بغداد، فالمسخ الذي سيتكون من خياطة أجزاء غير متطابقة، سيؤدي بالعراق إلى الانقسام فورًا إلى ثلاث دول. لقد فشلنا في ذلك بسبب الجبن ونقص في الرؤية، فأجبرنا الكرد على تأييد الحكومة العراقية الجديدة، وقد استجابوا لرغبتنا بحزن عرفانًا بالجميل. وبالطبع، وحتى تاريخ كتابة الجنرال رالف لهذه السطور عام 2006، لم يكن يتوقع أن رياح التغيير، وشعار الديمقراطية العراقية، على النموذج الأمريكي، قد أتت بثمار التقسيم الديني والعرقي بالعراق، بعد أن أغرقوه بالفتنة بين السنّة والشيعة والأكراد، لتبدأ عمليات التهجير بين الشمال والجنوب والوسط».

ويبدأ رالف في لعبة القص واللصق لخريطة الشرق الأوسط الجديد في مقاله "حدود الدم"، حيث يبدأ في رسم الحدود الجغرافية لدول الجوار بطريقة تشبع رغباته الدفينة التي أفصح عنها في البداية، لمحاولة القضاء على الجوْر من أجل الإنسانية وحقوق الإنسان، على حد وصفه. حيث يكتب الجنرال المتقاعد نصًّا:

«إن تعديلاً منصفًا في حدود المنطقة سيترك المحافظات العراقية السنية الثلاث في دولة مقتطعة قد تتحد مع مرور الوقت بسوريا التي ستفقد شريطها الساحلي لصالح لبنان الكبير. أما الجنوب الشيعي في العراق القديم، فسيشكل أساس الدولة الشيعية العربية

التي ستحف بالخليج العربي. وستحتفظ الأردن بمناطقها الحالية، مع بعض التوسع باتجاه الجنوب على حساب المملكة العربية السعودية. ومن جانبها ستعاني السعودية، وهي دولة مصطنعة من تجريدها من مناطقها بنفس القدر الذي ستعانيه باكستان».

إن أحد أسباب الخيبة الإسلامية، من وجهة نظر رالف، تكمن في تعامل العائلة المالكة السعودية مع مكة والمدينة، بوصفهما ملكًا خاصًا لهم. ويرى في وجود مقدسات المسلمين تحت سيطرة دولة قمعية، يحكمها نظام يعتبر أحد أشد أنظمة العالم تطرفًا واضطهادًا، كان أسوأ شيء حدث للعالم الإسلامي منذ وفاة النبي، وأسوأ شيء حدث للعرب منذ الغزو العثماني، إن لم يكن الغزو المغولي. وبكل صفاقة يضع رالف روشتة علاج للعالم الإسلامي، الذي وصف أماكنه المقدسة كما لو كانت واقعة تحت يد الاحتلال الغاشم والمستبد، حيث دعا المسلمين لكي يتخيلوا معه كم سيكون ملائمًا حينما تدار شئون مكة والمدينة من خلال مجلس تداولي يتكون من ممثلين عن أكبر المدارس والحركات الإسلامية العالمية، ضمن دولة مقدسة إسلامية كنموذج إسلامي ضخم على غرار الفاتيكان، حيث سيكون مستقبل دين عظيم محل نقاش وليس مجرد إلزام.

والملاحظ هنا أن رالف، وقد استطاع أن يجد حلا عبثيًا للمقدسات الدينية في المملكة، فقد وقف عاجزًا في إيجاد حل عبقري فيما يخص قضية القدس، التي وصفها بالقضية ذات التاريخ المخضب بالدماء، ليترك طرق الحل في يد الأجيال القادمة ودعا قارئه أن يصرف النظر عن هذه القضية التي أشبعت دراسة.

ثم يبدأ رالف في توزيع ثروات وخيرات الشعوب العربية بطريقة عادلة، طبقًا لقناعاته لمفاهيم العدل. حيث يمنح حقول النفط الساحلية في السعودية إلى الشيعة العرب، لمجرد أن هذه الحقول تقع في منطقتهم، بينما سيذهب الربع الجنوبي الغربي لليمن، وسيقتصر حكم آل سعود على البقية المتمثلة في المنطقة السعودية المحيطة بالرياض، وبحسب رالف، فسيكونون قادرين على إلحاق أذى أقل بالإسلام والعالم.

أما إيران، وهي دولة ذات حدود عشوائية، ستخسر جزءًا كبيرًا من أراضيها لصالح أذربيجان الموحدة، وكردستان الحرة، والدولة الشيعية العربية، وبلوشستان الحرة، لكنها ستكسب المحافظات المحيطة بهرات في أفغانستان الحالية، وهي منطقة ترتبط بصلة وثيقة مع بلاد فارس تاريخيًا ولغويًا.

وفي الواقع ستصبح إيران دولة للعرق الفارسي مرة أخرى، مع بقاء السؤال الصعب المتمثل في: ما إذا كانت ستحتفظ بميناء بندر عباس، أو تتنازل عنه للدولة الشيعية العربية.

إن ما ستخسره أفغانستان لصالح الدولة الفارسية غربًا، ستكسبه من جهة الشرق، حيث سيعود اتحاد القبائل القاطنة شمال غرب باكستان مع إخوانهم في أفغانستان. إن النقطة الجوهرية في هذا العمل تتمثل في رسم الخرائط لا بالطريقة التي نفضلها، بل بالطريقة التي يفضلها السكان المحليون المعنيون بالأمر. أما باكستان، وهي دولة

مصطنعة أخرى، فستفقد منطقة البلوش لصالح بلوشستان الحرة. وباكستان الطبيعية التي ستتبقي في نهاية الأمر، فستوضع بكاملها شرق نهر السند، ما عدا نتوء متجه للغرب بالقرب من كراتشي.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فسيكون لها مصير مختلط، كما هي حالها الآن.

فبعض الإمارات قد تنضم للدولة الشيعية العربية، مما يعطيها المزيد من السيطرة على الخليج العربي، وبذلك يرجّح أن تكون الدولة الشيعية العربية عامل توازن مقابل الدولة الفارسية، أكثر من احتمال أن تكون حليفًا لها.

وبما أن كل الثقافات المتزمتة هي ثقافات زائفة، فإن دُبَيّ بالضرورة ستحتفظ بموقعها كمرتع لعربدة المترفين.

أما الكويت وعمان فستحتفظان بحدودهما الحالية.

وهنا يجب أن نضع للسيد رالف نفس الأسئلة التي وضعها الكاتب المصري، أحمد المسلماني المستشار الإعلامي لرئاسة الجمهورية بعد ثورة 2013/6/30، في برنامجه الشهير "الطبعة الأولى" على إحدى القنوات الفضائية، لمجلة التايم الأمريكية، والتي نشرت مقالة بتاريخ 2010/3/16، تضع تصورًا للشرق الأوسط الجديد، بعد تقسيم الدول العربية إلى مجموعة دويلات بصورة متطابقة، لتصور الجنرال رالف نفسه، والذي بات منهج الفكر لتحقيق العدل للأقليات العرقية والدينية الموجودة على الحدود الجوْر أو المتشددة عرقيًّا بين مجموعة دول متجاورة.

حيث تساءل المسلماني: ماذا عن الصراع القائم بين الشمال والجنوب الإيطالي؟ وماذا عن إسبانيا وإقليم الباسك ومطلبه في الاستقلال؟ وعن بريطانيا ومطلب الإيرلنديين والأسكتلنديين في الانفصال؟

بالطبع لن نجد إجابات مقنعة لدى الجنرال رالف، وتصنيفه العنصري لشعوب المنطقة على أسس عرقية، والذي يختتم مقالته بوضع خريطة للشرق الأوسط الحالية والمقترحة حيث كتب قائلاً:

«ويمكننا الآن أن نقارن الخريطتين المرفقتين الحدود الحالية، والحدود المقترحة، لنشعر شيئًا ما بالأخطاء الكبيرة التي تحفل بها الحدود الحالية، والتي رسمها الفرنسيون والإنجليز في القرن العشرين لمنطقة كانت تكافح للنهوض من واقع الذل والهزيمة في القرن التاسع عشر.

إن تصحيح الحدود بشكل تُعْكَس فيه قدرة الشعوب، هو أمر قد يكون مستحيلا اليوم، ولكن بعد أمد ما، وما يرافقه من دماء لن يمكن الحيلولة دون سفكها، ستنبثق حدود جديدة طبيعية.

وإلى أن يحين ذلك سيستمر جيشنا في قتال الإرهاب من أجل أمننا، ومن أجل السعي نحو الديمقراطية، وإيجاد ممر إلى النفط في منطقة كان قدرها أن تتقاتل فيما بينها»..

وأخيرًا يبعث رالف برسالة تحذيرية لدوائر صنع القرار الأمريكية مفادها «أنه إذا لم

يكن ممكنًا تعديل حدود الشرق الأوسط الكبير ، بحيث تعكس الروابط الطبيعية المستندة إلى الدم والعقيدة ، فيجب أن نتقبّل حقيقة تنص على أن جزءا من الدم المسفوح في هذه المنطقة سيكون على حسابنا نحن الأمريكيين».

إلى هنا ينتهي بحث الجنرال رالف، والذي استخدم فيه نفس أفكار ومصطلحات وتعبيرات "برنارد لويس"، والذي لا يمكن أن نعتبره وثيقة رسمية تكشف السياسات الصهيوأمريكية المستقبلية في المنطقة العربية، إذا ما نظرنا لرالف على كونه كاتبًا أو محللا سياسيًّا. أما وإن كان هو نفسه الضابط المتقاعد برتبة العقيد الذي كان يعمل داخل الاستخبارات العسكرية الأمريكية. فمن هنا يمكن اعتبار المقالة "حدود الدم" وثيقة تبيِّن ما الذي يدور في خلد دعاة الشرق الأوسط الجديد. وإذا أردنا وضع قائمة من البلدان التي تشهد حركات احتجاجات وإضرابات جماعية في المنطقة منذ الأحداث التونسية والمصرية، مرورًا باليمن وليبيا، وانتهاء بسوريا، ونظرنا لها على الخريطة، فسنجد تشابهًا في الظروف يقرُب من الكمال بين البلدان التي تشهد احتجاجات اليوم، وبين الخريطة الجديدة لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تدعمه واشنطن، والذي تم الكشف عنه لأول مرة خلال رئاسة جورج دبليو بوش عام 2001.

الفصل الرابع

11سبتمبر . . إعلان حروب الجيل الرابع من أعلى البرجين.

الإخوان المسلمون. . أداة ربط الخريطة المفتتة.

أوباما يعلن الحرب على مصر من قلب جامعة القاهرة.

معمل أنجلوأمريكى لتغيير العقول والقلوب. . دولارات طائرة تصل إلى الأوكار المعروفة.

راند تضع وصايا على غرار وصايا موسى العشر لجماعة حسن البنا.

كانت أحداث 11 سبتمبر 2011، وسقوط برجي التجارة العالمي، هي الحدث الأعظم الذي تحولت عنده البوصلة الأمريكية صوب العالم الإسلامي. ومن أعلى نقطة فوق أنقاض البرجين أعلن الأسد الجريح، الحرب على الإسلام. وقد استخدم جورج دبليو بوش في إعلان ذلك لفظ "الحرب الصليبية" في إشارة إلى معتقداته التلمودية المتأصّلة في تركيبته ونشأته. واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في لغة الخطابة للعالم الخارجي، عبارة شهيرة ساقها بوش الابن نفسه، منساقًا خلف أحلام المسيح الدجال: "إن مَنْ لم ينضم لنا فهو ضدّنا"، فكانت الحرب على أفغانستان 2001، ومن بعدها الحرب على العراق 2003، وسقطت الآلة العسكرية الأمريكية في مستنقع أفغانستان ونظام طالبان في جبال "تورا بورا" الوعرة، والتي لم تستطع حسْم معركتها هناك، إلى اليوم، ومن بعدها مستنقع العراق، لتفقد الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب مصداقية المجتمع الدولي.

فبينما كان العالم بأسره مُتَفَهِّمًا لدخول الآلة العسكرية للأراضي الأفغانية، من أجل القضاء على الإرهاب، لم يكن متفهمًا لأسباب غزو العراق، ولم يقتنع المجتمع الدولي بالأسباب التي روَّجت لها الإدارة الأمريكية للغزو من أجل القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي بحوْزَة الرئيس الراحل صدام حسين، ولم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى اليوم، إثبات وجود نووي عراقي، مما دفعها إلى استرجاع شعارها القديم عن نشر الديمقراطية من مخزونها الذهني لتبرير الحرب على العراق. وحتى ذلك لم يكن مُقنعًا أيضا للمجتمع الدولي وخاصة حينما بات النموذج الأمريكي للديمقراطية في العراق يتحقق على جثث وأشلاء شعبها يومًا بعد يوم، وأدت إلى تقسيم الشعب العراقي على أساسين من العرْق والدين، فبينما عراقيو السُّنَّة في الوسط، انزلقت الشيعة إلى الجنوب العراقي، وصعد الأكراد إلى الشمال على الحدود التركية. وبدا واضحًا معالم التقسيم الجغرافي على الأرض، على الرغم من احتفاظ الخريطة الجغرافيه إلى حدودها المتعارف عليها، انتظارًا لانضمامها الرسمي لمشروع الشرق الأوسط الجديد.

أصبحت الشهيَّة الأمريكية لاستخدام الآلة العسكرية منهكة اقتصاديًا، وأدركت

الإدارة الأمريكية أنها لا تسير على الطريق الصحيح في حربها على الإرهاب، وأدركت أن عصر حرب الأفكار الذي استخدمته بنجاح باهر إبان الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي لا مناص من استدعائه مجددًا، والاستفادة من الخبرات السابقة مع مراعاة المتغيرات الدولية الجديدة.

ومن هنا أصبح الصراع الموجود حاليًا في معظم أنحاء العالم الإسلامي، عبارة عن حرب للأفكار(الجيل الرابع من الحروب) لتغيير العقول والقلوب.

هذه الإستراتيجية الجديدة في التعامل مع العالم الإسلامي، كشف عنها تقرير أعده المحلل السياسي الأمريكي «ديفيد كابلان: David E. Kaplan»، ونشرته مجلة "يو إس نيوز آند ورلد ريبورت:US News & World Report » إحدى أهم المجلات السياسية الأمريكية إلى جانب التايم والنيوزويك بعدد 17 أبريل من عام 2005.

هذا التقرير أعده كابلان بعد اطلاعه كما صرح على عشرات الوثائق الرسمية الأمريكية، وبعد لقائه بأكثر من مائة من صنّاع القرار الأمريكيين ومسئولي المخابرات الأمريكية، وسؤالهم عن إستراتيجية التعامل مع العالم الإسلامي في السنوات المقبلة، التقرير يصدمك بداية من عنوانه، ويلخص لك إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية القادمة في جملة واحدة:

Hearts، Minds، and Dollars In an Unseen Front in the War onTerrorism، America is Spending Millions...To Change the Very Face of Islam

ترجمته الحرفية: عقول وقلوب ودولارات: في جبهة غير مرئية في الحرب على الإرهاب تقوم الولايات المتحدة بإنفاق الملايين لتغيير وجه الإسلام ذاته.

إذن، من العنوان يتضح جليًا، أن الإسلام ذاته هو المستهدَف، وأن أجندة الحرية لبوش الابن لم تكن للحرب على الإرهاب، كما ادّعى هؤلاء، بل كانت للحرب على الإسلام (لتغيير وجه الإسلام ذاته)، ومن أجل ضمان استمرار الهيمنة الأمريكية على العالم مائة عام أخرى، من خلال الإستراتيجيات والخطط طويلة الأمد، التي نشرت عام 1998، وتحدث عنها "بريجينسكي" فى كتابه "رقعة الشطرنج العظمى". (الفصل الثانى صفحة 32 "بعنوان رقعة الشطرنج الأوراسية»).

حيث كتب"بريجينسكى: إن أمريكا الآن هي القوة العظمى الوحيدة، والأوراسية (تشمل أوروبا وآسيا ومنطقة البحر المتوسط وقناة السويس "طبقا لتعريف ويكيبيديا الموسوعة الحرة") هي ساحة المواجهة الأساسية في العالم. وبالتالي ما يحدث لتوزيع القوى في قارة أوراسيا، سيكون هو العامل الحاسم في الهيمنة الأمريكية على العالم وفي التاريخ الأمريكي حيث كتب بريجينسكى فى "صفحه 33 " ، "إن قارة أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يستمر فيها الصراع على السيطرة العالمية».

وبالعودة إلى تقرير "ديفيد كابلان" المكوّن من 12 صفحة، وفي فقراته الأولى تجد نصًا: "في حين تستمر ألعاب الحرب (حرب العراق) بدأت حرب أخرى فريدة من

نوعها. أول حرب تعتمد على التواصل الإستراتيجي كما يسميه داعموها. حيث العام 2003، واللاعبون الأساسيون في الحكومة الأمريكية الذين يتولّون حرب الأفكار ضد الإرهاب، قد اجتمعوا في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن.

الحاضرون كانوا خبراء في إدارة الأزمات من البيت الأبيض، ودبلوماسيين من وزارة الخارجية الأمريكية، وخبراء العمليات النفسية من البنتاجون، وقد أدركوا أن الحرب المباشرة الصريحة ليست هي الخيار، وأن جبهة أخرى أهم كثيرًا يجب أن يتم تفعيلها، ألا وهي جبهة المعركة من أجل تغيير العقول والقلوب: اليوم واشنطن ترد بقوة، فبعد العديد من الخطوات الخاطئة منذ أحداث 11 سبتمبر، الحكومة الأمريكية تتبنّى الآن حملة غير مسبوقة من الحرب السياسية التي لم يسبق لها مثيل منذ الحرب الباردة، (تذكّر أنها انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي وتقسيمه) من فرق عمليات الحرب النفسية إلى عمليات مخابراتية خفيّة للسي آي إيه، إلى تمويل صريح للإعلام والمفكرين.

واشنطن تضخ ملايين الدولارات في هذه الحملة لتغيير ليس المجتمعات الإسلامية فحسب، وإنما الإسلام ذاته (هكذا النص حرفيًا). لقد أقر البيت الأبيض إستراتيجية سريّة جديدة سمّاها «توعية العالم الإسلامي: Muslim World Outreach»، والتي تنص للمرة الأولى على الإطلاق، أن الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة من باب أمنها القومي، بأن تؤثر على ما يحدث داخل الإسلام نفسه. ولأن أمريكا ـ كما صرح أحد المسئولين ـ مُشعَّة فكريًا في العالم الإسلامي، فإنه يقضي بأن يتم العمل من خلال أطراف ثلاثة (هذه ترجمة حرفية) متمثلة في دول إسلامية معتدلة (وقع الاختيار على قطر وتركيا فيما بعد) ومؤسسات (منظمات مجتمع مدني) ومجموعات إصلاحية تتبنّى قيمًا مشتركة مثل الديمقراطية وحقوق المرأة وقبول الآخر.

وفي فقرته الأخيرة يكشف ديفيد عن ميلت بيردن العنصر السابق فى السى آى إيه الذى عمل لمدة 30 عاما فى المجتمعات الإسلامية :

I can guarantee that if you go to some of the unlikely points of contact in» the Islamic world، you will find greater reception than you thought،» says Milt Bearden، whose 30-year CIA career included long service in Muslim societies. «The Muslim Brotherhood is probably more a part of the solution than it is a part of the problem.» Indeed، sources say U.S. intelligence officers have been meeting not only with the Muslim Brotherhood but also :with members of the Deobandi sect in Pakistan

أستطيع أن أؤكد أنك إذا ذهبت إلى بعض نقاط التماس غير المتوقعة فى العالم الإسلامى فستجد ترحيبا (يقصد للأفكار الأمريكية) أكبر مما كنت تظن. إن الإخوان المسلمين هم على الأرجح جزء من الحل أكثر من كونهم جزءاً من المشكلة". قطعا، كانت هناك لقاءات بين ضباط فى المخابرات الأمريكية وبين الإخوان المسلمين. كما كانت هناك

أيضا لقاءات مع فرقة الديوباندى فى باكستان.

ويمكن قراءة البحث كاملاً باللغة العربية والإنجليزية بقلم الكاتب أحمد البكل على المدوّنة الخاصة به على شبكة الإنترنت بتاريخ 12سبتمبر 2012.

ومن آخر فقرة لتقرير "ديفيد كابلان" والذي أشار فيها إلى وضعية الإخوان المسلمين في المعادلة، كجزء من الحل، يمكننا أن نتفهَّم التوصيات التي خرجت بها مجموعة الأزمات الدولية ومقرها "بروكسل "بعد ستة أشهر من نفس عام تقرير كابلان.

فتحتَ عنوان "الإصلاحات في مصر" على الموقع الرسمي للمجموعة على شبكة الإنترنت بتاريخ 4 أكتوبر 2005 وقد وضعت ثلاث توصيات لمواجهة المُعَوِّقات التي تواجه مسار الإصلاح السياسي في مصر، كانت الأولى منها موَجَّهة إلى حركة كفاية وأحزاب المعارضة المصرية، والثانية إلى الإدارة الأمريكية، أما التوصية الثالثة والأهم، فكانت موجهة للحكومة المصرية، حيث أوصت نصًّا:

«أولا: إضفاء الشرعية على الإخوان المسلمين كجماعة. وإلى أن يتم ذلك يجب التوقف عن الاعتقال التعسفي للإخوان المسلمين بحجة عضويتهم في منظمة محظورة، والإفراج عن جميع الإخوان المعتقلين حاليًا بسبب هذه الحجة وحدها.

ثانيًا: النظر في مراجعة وتنقيح القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية للسماح للإخوان المسلمين (والمنظمات اللاعنيفة الأخرى ذات المرجعية الدينية) بالمشاركة جماعيًّا في السياسة.

ثالثًا: دراسة كيفية فصْل إشراف الدولة على الأوقاف والمؤسسات الدينية عن الحزب الحاكم.

رابعا: إشراك قيادة الإخوان المسلمين في حوار مفتوح حول هذه القضايا».

إذن فمجموعة الأزمات الدولية في 4 أكتوبر 2005، طالبت القاهرة بالاعتراف رسميًّا بجماعة الإخوان المسلمين، وإشراكهم في الحياة السياسية، وتعديل القوانين المصرية المكبِّلة لشرعية التنظيم، وهو ما حدث نسبيًّا بالفعل، فقد تم السماح لبعض أعضاء الإخوان بالترشيح والفوز بعدد ثمانية وثمانين مقعدًا برلمانيًّا في انتخابات مجلس الشعب التى بدأت فاعلياتها فى 9 نوفمبر 2005(بعد شهر واحد من التوصيات).

إن أحد رؤساء هذه المجموعة هو "مورتون أبراموفيتش" وهو يهودي يعمل على رأس مجلس إدارة مكون من مائة عضو، أشهر هؤلاء الأعضاء هم:

الملياردير اليهودي الأمريكي جورج سوروس، ويعد من أكبر ممولي منظمات المجتمع المدني المنتشرة حول العالم، وصاحب مؤسسة ألبرت آينشتين للحفاظ على قيم الديمقراطية والتي تموّل من مجموعة فورد لعميد عائلتها هنري فورد، الذي قام بإعادة نشر 500 ألف نسخة من كتاب "بروتوكولات حكومات صهيون" من جيْبه الخاص.

وكذلك جنرال الجيش الأمريكي "ويسلي كلارك" الرئيس السابق لقوات حلف الناتو في أوروبا والذي قد كشف سابقًا في مقابلة تليفزيونية عن مخطط احتلال سبع دول عربية.

والجيواستراتيجي "بريجينسكي" مستشار الأمن القومي لـ "جيمي كارتر" الرئيس الأسبق للولايات المتحدة، وهو صاحب نظرية "تدمير الهوية القومية للوطن العربي" في سبعينيات القرن الماضي، وتقسيم المنطقة على أساس عرْقي وطائفي لتحويلها إلى كانتونات صغيرة حول الكانتون الإسرائيلي الأكبر، وهو الداعم الأساسي لآيات الله بزعامة آيه الله الخوميني في الثورة ضد الشاه في إيران عام 79، وللمجاهدين في الثمانينيات لتفكيك الاتحاد السوفيتي.

ويمكنك أن تجد من بين أعضائها أيضًا وزير الخارجية السابق لإسرائيل شلومو بن عامي، ومحافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر، ورئيس إسرائيل شيمون بيريز.

و"ليزلي فيلب" الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية، وخبير السياسة الخارجية في إدارة الرئيس الأسبق "جيمي كارتر" هو صاحب مشروع تقسيم العراق، إبان الحاكم الأمريكي للعراق "بول بريمر" إلى كيانات كرديّة وشيعيّة وسنيّة، مع حكومة فيدرالية في بغداد تتولى أمن الحدود وعائدات النفط.

وأيضًا العضوان "ريتشارد أرميتاج وكينيث أديلمان"، من ضمن الموقعين على مشروع القرن الأمريكي الجديد «PNAC» الذي يقود سياسة الهيمنة الأمريكية على العالم برعاية المحافظين الجدد، وهو أحد المشاريع المهندسة للحرب الوهمية على الإرهاب.

والأمير تركي الفيصل، سفير السعودية السابق في الولايات المتحدة الأمريكية.

والأخضر الإبراهيمي، سياسي ودبلوماسي جزائري. وكان وزيرًا للخارجية بين عامي 1991-1993، كما كان مبعوثًا للأمم المتحدة في أفغانستان والعراق.

وأخيرًا الدكتور محمد البرادعي، المصري، والذي قد علق عضويته في المجموعة قبل اندلاع أحداث 25 يناير2011 بأيام قليلة، طبقًا لما أعلنته المجموعة على موقعها الرسمي في حينه.

ومن شخصيات بعض الأعضاء، وتوجهاتهم التي ذكرت سابقًا، يمكنك أن تعلم توجهات هذه المجموعة. وحينما تعلم شيئًا عن مصادر تمويلها، والجهات المموِّلة، يمكن أن ترسم الخطوط العريضة لأهداف هذه المجموعة. فتمويل هذه المجموعة تشترك فيه 22 دولة حول العالم، بالإضافه إلى 15جمعية خيرية، ولكن يظل الجزء الأكبر من التمويل من أفراد ومؤسسات خاصة. ورغم أن المجموعة تزعم أنها غير حكومية فإن الحكومات هي من تموِّلها بطريقة غير مباشرة.

وبنظرة سريعة على هذه المؤسسات المانحة مثل: مؤسسة روكرفلر، ومؤسسة فورد، ومؤسسة ماك آرثر، ومعهد الولايات المتحدة للسلام (أسسه رونالد ريجان)، ومعهد كارنيجي للسلام الدولي (الذي يعمل به المصري د.عمرو حمزاوي، كباحث)، وصندوق وقْف الجالية اليهودية في سارلو، وغيرها.

تلك المؤسسات التي تطلق على نفسها "منظمات غير حكومية" رغم أن العاملين والباحثين بها سياسيون وفاعلون بالسياسات الحكومية. وكذلك يدخل في تمويلها

حكومات ودول كبرى، وهو ما يخالف ادّعاء المجموعة بكونها غير حكومية، ذلك الادّعاء الذي يعفي المنظمة من محاكمتها بصفة قانونية، حيث تعتبر الدول غير مسئولة قانونيًا عما يصدر من المنظمات غير الحكومية التابعة لها.

والآن، يمكن معرفة طبيعة عمل "المجموعة الدولية للأزمات"، والتي تقدم نفسها على الموقع الرسمي للمجموعة كمنظمة مستقلة غير ربحية تقوم بإصدار التقارير ووضع التوصيات لمناطق النزاع والأزمات في العالم، بما يراه العاملون والباحثون في المجموعة من خلال خبراتهم السياسية والعسكرية والاقتصادية، واحدًا من أشهر مراكز الأبحاث العالمية في ظل النظام العالمي الجديد، وتعتبر إحدى المؤسسات الضخمة المعنية بالفكر الإستراتيجي وتحويله إلى خطط وخرائط وبرامج وأولويات تشكل العنصر الأساسي في القرارات السياسية والعسكرية المستقبليّة للولايات المتحدة الأمريكية، طبقًا لمصطلح أوعية الفكر (Think Tanks). وتعتبر مؤسسة راند التابعة للبنتاجون، واحدة أخرى من هذه المؤسسات الضخمة التي تعمل تحت هذا المصطلح لصياغة السياسات الأمريكية، وكذلك معهد بروكينجز الامريكى ومقره فى واشنطن دي سي وهو أيضا من أضخم وأهم مراكز البحث التى تعمل تحت المصطلح هذا.

ولكن في حقيقة الأمر، تقوم هذه المنظمة بإعداد التقارير عن مناطق الأزمات والصراع حول العالم، وذلك ليس عن طريق معالجة الأزمة، كما يدعو، بل عن طريق صناعة الأزمة ثم انتظار رد الفعل على الأزمة، وبعدها يتم وضع الحلول بما يتوافق مع الإمبريالية الصهيوأمريكية للأزمة التي صنعوها.

وفي محاولة لاستقراء السياسات التي تدعمها هذه المجموعة، تجدها في تقارير عن عدة دول عربية منها اليمن، فقد دعت إلى الاعتراف بالقضية الجنوبية في صورة تمهيدية لفكرة انفصال جنوب اليمن، بحجة حق تقرير المصير، وتقارير سابقة توصي بانفصال السودان، وأخرى توصي بضرورة إشراك حركة حماس في العملية السياسية بفلسطين المحتلة.

صناعة الأزمات هذه على طريقة(Problem – Reaction – Solution) أو المشكلة – رد الفعل– وضع الحلول، هو أسلوب تستخدمه النخبة الصهيوأمريكية، كما يقول الكاتب الإنجليزي الشهير "ديفيد ليكي" في فيلم تسجيلي له بالعاصمة اللندنية عام1999، وعلى موقع اليوتيوب بعنوان "إستراتيجية النخبة للسيطرة على الشعوب" حيث قال ليكي: "إذا أردت أن تسيطر على الشعوب بالحرب مباشرة فستوصف بالفاشية وسترفض الشعوب ذلك، ولكن عن طريق التحكم بأسلوب (المشكلة – رد الفعل – وضع الحل) يمكنك التحكم في الأمم ببساطة لينفذوا ما تريده. ومن هنا تتفهّم توصيات هذه المجموعة في التمهيد لوصول جماعة الإخوان المسلمين لسدة الحكم في مصر، كصناعة للأزمة. أو بمصطلح بريجينسكي الشهير "لمد قوس الأزمات».

ولمزيد من فهم هذه التوصيات، فيما يخص جماعة الإخوان المسلمين، فبالعودة إلى "زبيجنيو بريجينسكي" العقل المدبر لمجموعة الأزمات الدولية، وأحد أعضاء مجلس إدارتها وعرّاب استخدام البطاقة الإسلامية في لعبة التنافس مع الاتحاد السوفيتي، إبان الحرب الباردة، ومن كتاب "رهينة بقبضة الخوميني للمؤلف "روبرت دريفيس" صفحة "11" يمكنك أن تقرأ عن بريجينسكي:" فمنذ العام ١٩٧٧، أفصح الرجل عن رؤيته على الملأ بأنه يرى في الأصولية الإسلامية حصنًا في مواجهة الشيوعية.

وفي مقابلة له مع صحيفة "نيويورك تايمز" بعد الثورة الإيرانية، أعلن "بريجينسكي" أن واشنطن سترحب بقوى الصحوة الإسلامية في الشرق الأوسط، لأن القوة الإسلامية كأيديولوجية معارضة بطبيعتها للقوى السائدة في المنطقة، والتي تعتبر متعاونة مع الاتحاد السوفيتي. والتعاون مع تنظيم الإخوان المسلمين من شأنه استكمال المساعي الرامية إلى تطويق الاتحاد السوفيتي بجيوش ثابتة العداء له على المستوى الفكري.

«بريجينسكي" طالب بإجراء دراسة عالمية على الأصولية الإسلامية، نظرًا لما لها من أثر سياسي متعاظم في أنحاء كثيرة من العالم، ووفقًا لما نشرته صحيفة "واشنطن بوست" فإن "بريجينسكي" وجّه الأوساط الاستخبارية رسميًا لعمل دراسة متعمّقة على هذه الظاهرة، وشيئًا فشيئًا صارت البطاقة الإسلامية لعرّابها "بريجينسكي" حاكمة لسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط برمته. وفي ذروة الثورة ضد نظام الشاه بإيران أصدر "بريجينسكي" تصريحه الشهير الذي وصف فيه المنطقة بأنها "قوْس للأزمات" يمتد من شمال وشرق أفريقيا في الشرق الأوسط مرورًا بتركيا وإيران وباكستان. اعتبر "بريجينسكي" الإخوان المسلمين العامل المشترك القادر على ربط الأنظمة المتباينة في إطار واحد، لمد قوس الأزمة في منطقة الشرق الأوسط».

مما يعني أننا أمام فكرة تصعيد الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مناطق "قوس الأزمات"، هو أمر كان مطروحًا منذ أواخر السبعينيات. وقد تحقق بالفعل فيما أطلق عليها "ثورات الربيع العربي" التي بدأت في العام 2010، وقد وصل تنظيم الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في تونس ومصر وليبيا واليمن، مع انفجار المشهد الدموي في سوريا، والذي يلعب فيه التيار الراديكالي دور البطولة في تحرير الشعب السوري من العبودية، على حد وصفهم، للوصول إلى سدة الحكم. وبالتالي تم مد قوس الأزمات في هذه البلدان بالفعل التي تشهد اليوم زعزعة للاستقرار وحالات فوضى منظمة، وعمليات إرهابية على نطاق واسع كما الحال في تونس ومصر واليمن، بخلاف الحروب الأهلية التي نشأت في ليبيا وسوريا.

إن البحث في خزائن أسرار العلاقة بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة، نجد أن التعاون مع تنظيم الإخوان المسلمين لم يقف عند تقديم الدعم لاستكمال المساعي الرامية إلى تطويق الاتحاد السوفيتي بجيوش ثابتة العداء له على المستوى الفكري فحسب في ثمانينيات القرن الماضي، بل كان قبل ذلك، ففي صفحة "10" من كتاب رهينة بقبضة

الخوميني كتب روبرت:" ويضاف إلى هؤلاء مجموعة منتقاة من عملاء المخابرات البريطانية وممثلو الجماعة السرية المعروفة باسم (الإخوان المسلمين) التي عملت بين عامي 1977و1979 كحلقة وصل بين المنظمين الميدانيين لثورة الخوميني من جانب، والبيت الأبيض حيث كارتر من جانب آخر، ومجلس الأمن القومي من جانب ثالث، أما منسق العملية برمتها فكان النائب الأمريكي العام السابق رامزي كلارك".

وفي صفحة (12) تقرأ: حيث ينظر العالم الإسلامي للاتحاد السوفيتي باعتباره منطقة علمانية مارست القهر على المسلمين في نطاقها، وبذلك فإن صعود التيارات الإسلامية الراديكالية سيضمن عدم التعاون مع الاتحاد السوفيتي في المنطقة، وسيعتبر الراديكاليون الإسلاميون أن السوفيت أشد خطرًا من الأنجلوأمريكيين، وبذلك وضع الأنجلوأمريكيون أنفسهم في وضع الأقل خطورة من المنظور الراديكالي الإسلامي، وضمنوا بذلك تعاون الأنظمة الراديكالية معهم ضد الاتحاد السرفيتي واحتواء منطقة "قوس الأزمات" لصالحهم.

وتتجلّى أعلى مستويات الدعم للإخوان المسلمين إبّان الثورة الإيرانية وسقوط شاه إيران عام 79، واستبداله بنظام الخوميني في اجتماع "البيلدربرج" لسنة 1979، حيث قدم فيها "برنارد لويس" صاحب مشروع "تقسيم الشرق الأوسط" إستراتيجية أنجلوأمريكية، ذكر خلالها تأييد دعم حركة الإخوان المسلمين الراديكالية (لاحظ هنا التوصيف) التي تقف وراء ثورة الخوميني في إيران، من أجل تعزيز "بلقنة" الشرق الأوسط على أسس قبلية ودينية. ودعا برنارد لويس أيضا لتقديم الدعم إلى الأقليات العرقية مثل الأكراد والأرمن وأقباط إثيوبيا والأتراك الأذربيجان، وبهذا ستمتد الفوضى في منطقة "قوس الأزمة" والتي ستمتد إلى المناطق الإسلامية في الاتحاد السوفيتي.

وتستمر الدراسات التي تقدمها مؤسسة "راند" البحثية التابعة للقوات الجوية الأمريكية (إحدى مؤسسات أوعية الفكر) للإدارة الأمريكية عن اكتساب الجماعات المتطرفة والمتشددة للإسلام مكانة بارزة في المجتمعات الإسلامية، على مدار السنوات الأخيرة، حيث أصدرت تقرير بعنوان (بناء شبكات مسلمة معتدلة) أواخر عام 2007، على الموقع الرسمي للمؤسسة على شبكة الإنترنت، ذكرت فيه نصًّا: "إنه على الرغم من أن الإسلاميين المتطرفين يعتبرون قلة في كل مكان، فإنهم يحظوْن بالتفوق في العديد من المناطق. ويكمن السبب وراء ذلك بدرجة كبيرة، إلى أنهم قاموا بتطوير شبكات شاملة تغطي العالم الإسلامي وتتجاوزه في بعض الأحيان إلى المجتمعات الإسلامية في أمريكا الشمالية وأوروبا، أما المسلمون المعتدلون والليبراليون، رغم أنهم أكثرية في العالم الإسلامي فإنهم لا يمتلكون الموارد اللازمة لإنشاء تلك الشبكات بأنفسهم؛ حيث إنها قد تتطلب مساعدات خارجية.

ومع خبرة الولايات المتحدة الكبيرة، التي يعود تاريخها إلى المساعي التي بذلتها أثناء

الحرب الباردة، لدعم شبكات الأشخاص الملتزمين بالأفكار الحرة والديمقراطية؛ فإن للولايات المتحدة دورًا حاسمًا يمكنها أن تلعبه لتهيئة الساحة للمعتدلين.

كل المطلوب هنا هو، استخلاص الدروس من تجربة الحرب الباردة، ومدى ملاءمتها لوضع العالم الإسلامي الراهن، وتقييم فاعلية برامج التزام الحكومة الأمريكية مع العالم الإسلامي، وتوفير خارطة طريق لتشييد شبكات للمسلمين الليبراليين والمعتدلين.

وكشفت الدراسة التي قدمتها "راند" تفوق الراديكاليين بميزتين لا يتمتع بهما الليبراليون الإسلاميون:

وأولى هاتين الميزتين هي المال، حيث ترى "راند" أن السعودية هي أكبر ممول للإسلام الوهابي وخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، سواء بقصد أو غير قصد، وهذا له أثر بالغ في انتشار التطرف في العالم الإسلامي.

والميزة الثانية، وهي القدرة على التنظيم، حيث استطاعت الجماعات الراديكالية خلال السنوات الأخيرة عمل شبكات كبيرة، استطاعت بعضها أن تكون عالمية ولها ثقل في العلاقات الدولية، وهو ما أهَّل الراديكاليين على الرغم من قلة عددهم في العالم الإسلامي أن يكون لهم النفوذ الأكبر الذي لا يتناسب مع عددهم. ولهذا ذهبت الدراسة إلى تقديم توصياتها بإنشاء شبكات دعم للمسلمين المعتدلين.

ومن التجارب السابقة، لعبت الولايات المتحدة دورًا غاية في الأهمية أثناء الحرب الباردة من خلال دعمها للمعتدلين (من السوفيت) انطلق التقرير الذي قدمته مؤسسة "راند" في شرح:

أولاً: كيف قامت الولايات المتحدة ببناء ودعم هذه الشبكات في الحرب الباردة، وكيف استطاعت أن تميز وتحدد شركاءها، وكيف تمكنت من حمايتهم من أية مخاطر.

ثانيًا: تحليل المتشابهات والفروق بين الجو السائد في الحرب الباردة، وصراع اليوم مع الإسلام المتطرف.

وثالثًا: تحليل إستراتيجيات وخطط الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي.

وحيث ذكر التقرير أن الدروس المستفادة من الحرب الباردة تحمل في طياتها دروسًا مفيدة للحرب العالمية الجارية ضد الإرهاب.

فقد صاغ التقرير خارطة طريق لإنشاء شبكات من المسلمين المعتدلين استنادًا إلى الخبرة المكتسبة من الحرب الباردة، والأبحاث السابقة لمؤسسة "راند" في تحليل الاتجاهات الأيديولوجية في العالم الإسلامي.

وأكد التقرير أن إنشاء شبكات إسلامية معتدلة يجب أن يكون هو الهدف الرئيسي لبرنامج حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

حيث وضعت آليات لتنفيذ المشروع الذي يمكن أن يمضي على ثلاثة مستويات:

أولاً: دعم الشبكات الموجودة بالفعل.

ثانيًا: تحديد الشبكات المحتملة ودعمها ومساعدتها على التطور.
ثالثًا: الإسهام في تنمية الظروف المواتية للتعددية والتسامح بما يخدم نمو الشبكات.
على أية حال، فهذه الدراسة التي أعدتها منظمة "راند" للإدارة الأمريكية، والتوصيات التي خرجت بها، بعد تحليل عميق، تعتمد في أركان بحثها على نشر الديمقراطية كروشتة علاج من خلال إنشاء شبكة ضخمة من الإسلاميين المعتدلين سواء ممن ينتمون إلى إيديولوجية إسلامية معتدلة أو ليبرالية متحررة، وبصرف النظر أن الدراسة قدمت تعريفًا باهتا للإسلاميين المعتدلين، لكنها لم تطرح المقاييس والمعايير التى على أساسها اختارت تنظيم الإخوان المسلمين كإسلام معتدل وفصلته عن شبكة التيار الإسلامى الراديكالي، رغم أنه قد تم تصنيف الإخوان المسلمين في السبعينيات كتيار راديكالى يمكن الاستفادة منه في الحرب الباردة ضد السوفييت، وعلى الرغم من كل الأبحاث والتقارير التي صدرت عن مراكز مكافحة الإرهاب داخل الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود، والتي تتحدث عن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وكيف خرجت جميع التنظيمات الجهادية والإرهابية من رحم الجماعة، بخلاف الارتباط الوثيق بين تنظيم القاعدة وعلاقته الروحية بسيد قطب، وكيف استطاع الإخوان في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي الهجرة إلى أوروبا وأمريكا، هربًا من معتقلات عبد الناصر، لتبدأ في تأسيس جمعيات إسلامية طلابية مستفيدة من سماح القانون الغربي بتلقي التبرعات، وشيئًا فشيئًا، وبمرور السنين تحولت هذه الجمعيات إلى مؤسسات ومراكز إسلامية تنتشر في أنحاء أوروبا وأمريكا، لتكوّن تنظيمًا دوليًّا لجماعة الإخوان المسلمين مرتبطة فيما بينها بأيديولوجية حسن البنا وبذات التنظيم الإداري أو التنظيم المالي.
وهنا يجب أن نلقي الضوء على بعض من مقتطفات كتاب (جيوش القاعدة في الشرق الأوسط والجماعات المنبثقة عنها – الجيل الثاني من الإرهاب) لجوناثان شانزير، نائب مدير "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية" ومركزها "واشنطن دي – سي" والذي صدر عام 2004–2005، ويمكن أن تجده على الموقع الرسمي للناشر على شبكة الإنترنت، وهو معهد "واشنطن لتحسين جودة سياسة الولايات المتحدة والشرق الأوسط". وفي صفحة 32، كتب شانزير يقول: "إن جذور التطرف في صعيد مصر نمت من الإخوان المسلمين، وهي حركة تكوّنت في دلتا النيل بشمال مصر عن طريق حسن البنا، في أواخر العشرينيات، وقدّست الحركة أكثر وزاد ألوهيتها من المتطرف سيد قطب في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.
كلا الرجلين (البنا وسيد قطب) كانا يستوطنان في شمال مصر، ومع مرور الزمن هاجرت الحركة إلى الجنوب، حيث انتشرت الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد. ورغم أن الإسلام الراديكالي لا يزال موجودًا في كل ربوع مصر، ولكن الحركة أوجدت جذورًا لها في الجنوب أكثر من أي مكان آخر، لضعف سيطرة الحكومة هناك.

وفي ص 39 "عن جبهات تنظيم القاعدة المنتشرة حول العالم" تقرأ: فإن إسلاميي مصر انضموا لهذه الجبهات عندما اضطروا للهجرة خارج مصر هربًا من حملات الاعتقالات، ومن هناك وجدت الجماعة الإسلامية والجهاد طريقهما لقواعد تنظيم القاعدة في أفغانستان والسودان والصومال وبوروندي واليمن والبوسنة وكرواتيا.

إذن فتقرير وتوصيات راند كانت مخادعة وتحمل بين طياتها مخططًا شيطانيًا خفيًا. فهي تدّعي بناء شبكات من التيار الإسلامي المعتدل في مواجهة الشبكة الراديكالية العالمية. وفي حقيقة الأمر تقوم هذه التوصيات على إعادة إنتاج الشبكة الراديكالية واستدعائها مجددًا، كما فعلت إبان الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، ولكن هذه المرة ستتجه الهوية إلى منطقة الشرق الأوسط مع تغيير جوهري في المضمون لضمان تقديمهم للمجتمع الدولي، طبقًا للمفردات اللغوية الغربية كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير، حيث سيقومون بتحويل منهجية صنيعتهم من المجاهدين في أفغانستان إلى مريدين الحرية والديمقراطية.

لذلك تجاهلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة المطلب المصري الذي كان يلح عليه الرئيس الأسبق حسني مبارك في كل المحافل الدولية، عن وجوب عقد مؤتمر دولي تشارك فيه كل الدول المعنيَة بالأمر، للخروج بتعريف دولي واضح للإرهاب. فكيف ستمنح الولايات المتحدة الأمريكية المجتمع الدولي تعريفًا واضحًا للإرهاب، في الوقت الذي تنتوي فيه استخدام إرهابيي الأمس وتقديمهم لمجتمعاتهم كمريدين للحرية والديمقراطية من أجل وصولهم إلى سدة الحكم في بلدانهم العربية والإسلامية. إلا أن الدراسة تعمّدت اختزال القضية التي تحارب من أجلها في أنظمة ديكتاتورية ومواجهتها بأكذوبة الديمقراطية، هذه التي تبعث علي الريبة ولا تبعث على الأمل في النيّات الحقيقية لهذه الدراسة، وهل إذا كانت معنيّةً حقًا بحلول جذرية لمجتمعات عاشت تحت الفقر والبطالة، وتدني مستويات الصحة والتعليم بها، والتي تتسبب في انتشار التطرف، كما ذكر في التقرير، أم أننا بصدد إنتاج نفس أساليب التفكيك مع تغيير الملعب واللاعبين في اللعبة الأساسية التي تسمّى الديمقراطية الأمريكية!

أما إذا أردنا أن نذهب بهذه الدراسة إلى الملعب الأساسي، والأكثر سخونة في منطقة الشرق الأوسط، وهي مصر، فيمكننا أن نرى آليات تنفيذ مشروع إنشاء شبكات إسلامية معتدلة من خلال محور دعم الشبكات الموجودة بالفعل في مصر، والذي تغلب عليه الإيديولوجية الليبرالية كحركة كفاية، وحركة 6 أبريل، وحركات التيار الاشتراكي مع مجموعة أحزاب المعارضة، ومن خلال التعاون فيما بينهم ومنظمات المجتمع المدني بالداخل، ومؤسسات نشر الديمقراطية بالخارج، وتقديم الموارد اللازمة والدعم الخارجي، يمكن أن تنشأ هنا شبكات عنقودية تكون مجموعات من البؤر الإعلامية التي يمكنها التأثير في القاعدة الشعبية لربط وتوسيع هذه الشبكة.

أما المحور الثاني فهو؛ تحديد الشبكات المحتملة ودعمها ومساعدتها على التطور،

فيمكننا استدعاؤه مجددًا في توصية جديدة من توصيات "مجموعة الأزمات الدولية".
وبتاريخ 18 يونيو عام 2008، جاء تقرير آخر بعنوان: الإخوان المسلمون في مصر المواجهة أو الاندماج" وقد جاء في التقرير ما نصه :"إنه ليس من المحتمل أن يتم الاعتراف بحزب تابع للإخوان والرئيس مبارك ما زال في السلطة، بل الأرجح أن يتأجّل هذا الأمر إلى ما بعد التغيير الرئاسي. مع هذا فلا يلزم أن تبقى الأمور كما هي الآن، فالتغيير هو أمر لازم. وعلى كل من النظام والإخوان المسلمين البدء في حوار، واتخاذ خطوات مبدئية تمهِّد إلى تطبيع الأوضاع. لا ينكر أحد أن للإخوان المسلمين من القوة والشعبية ما يجعل تحقيق الاستقرار والديمقراطية صعبًا من دون دمجهم في العملية السياسية بشكل ما. والدمج ليس هدفًا في حد ذاته، بل خطوة ضرورية لتحقيق انفتاح سياسي، وهو الأمر الذي قد يفيد أيضًا قوى المعارضة العلمانية».

وبصرف النظر عن مفهوم الديمقراطية الأمريكية الذي تطلب من الحكومة المصرية الاعتراف رسميًّا بتنظيم سريٍّ يعمل طيله ثلاثة وثمانين عامًا تحت الأرض، خرجت من تحت عباءته معظم التيارات الجهادية والتكفيرية، والتي دعّمتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، وضد الشاه في إيران، ثم تم التعامل معهم كإرهابيين، وهو ما أكدت عليه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "هيلاري كلينتون" حينما قالت: نحن من صنعناهم ليساعدونا ثم قمْنا بإعلان الحرب عليهم. وبصرف النظر عن تصنيف الذراع العسكرية لتنظيم الإخوان المسلمين، حركة المقاومة الإسلامية حماس الفلسطينية، كمنظمة إرهابية، إلا أننا أمام تصنيف جديد من وجهة نظر مؤسسات "أوعية الفكر" لجماعة الإخوان المسلمين في مصر يضعها في مصاف الإسلاميين المعتدلين في المنطقة، والتي يجب أن تصبح عنصرًا جديدًا فاعلا في مشروعها لإنشاء شبكة إسلامية لنشر الديمقراطية في العالم الإسلامي!

وهو نفس التصنيف الذي كشفت عنه دراسة مكونة من 15 صفحة لمجلة الشئون الخارجية الأمريكية "الفورين أفيرز" من الصفحة 107 حتى 121 لباحثين هما: "روبرت س. ليكين Robert S. Leiken ، وستيفن بروك Steven Brook»، بعدد مارس- إبريل 2007 والدراسة بعنوان:

«الإخوان المسلمون المعتدلون» The Moderate Muslim Brotherhood

ويمكن قراءة الدراسة كاملة مترجمة باللغة العربية على الموقع الرسمي لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بتاريخ مايو 2007 على شبكة الإنترنت.

حيث حاول الباحثان خلال هذه الدراسة مواجهة دراسات المراقبين فى الولايات المتحدة الذين يرون أن جماعة الإخوان المسلمين هم إسلاميون راديكاليون أو متشددون، وترى الدراسة ضرورة عدم وضع التيارات الإسلامية جميعها فى سلة واحدة ثم قامت الدراسة بالإبحار عميقا داخل جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها على يد حسن البنا واستعرضت تاريخها مع عبد الناصر والسادات في ثورة 52، وكيف أن

عبد الناصر تملص من وعوده للجماعة فيما يخص دستورًا يحمل الشريعة الإسلامية، فدب الخلاف فيما بينهم. وتلقي الدراسة الضوء على عمليات الاغتيالات التي تورط فيها مرشد الإخوان حسن البنا، الذي تم اغتياله فيما بعد، ثم يتناول البحث سيد قطب، الذي تبنى عقيدة تكفيرية للنظام الحاكم الذي قام بتعذيبهم في السجون، وهو ما رفضه المرشد الثاني للجماعة الهضيبي، لتبدأ مجموعة انشقاقات داخل تنظيم الجماعة على يد سيد قطب، تخرج منها جماعة الجهاد التي هي النواة الأولى لتنظيم القاعدة. وتستند الدراسة على تجربة جماعة الإخوان المسلمين في أوروبا وأمريكا، التي يمكن أن تتحدث بمفردات عن قيم الديمقراطية.

وتجد في "ص8" من البحث، "ص 114" من المجلة:" أحد قادة التيارات الإصلاحية في مصر قال لنا: لا يتم الإصلاح إلا إذا عمل الإسلاميون مع سائر القوى الأخرى، بما فيها العلمانيون والليبراليون، وقد وجدت هذه التيارات مساحة جيدة للعمل تحت سقف حركة (كفاية) المصرية، والتي تحتضن إلى جانب الإخوان المسلمين مجموعات من العلمانيين الليبراليين الوطنيين واليساريين» .

وفي نهاية البحث ص15، "ص121" من المجلة تقرأ: وفي موضوع التعامل مع حركة الإخوان المسلمين، فإن الحكمة تكمُن في التمييز بين هذه الحركة وبين الحركات الراديكالية، في هذه الحالة فإن الإخوان المسلمين هم القوى الأقرب والأنسب».

وفي فقرته الأخيرة تقرأ: يجب على واشنطن أن تبادر إلى توظيف قدراتها ومصالحها في العالم الإسلامي، وتباشر الحوار مع الإخوان لأن هذا الحوار مع حركة الإخوان المسلمين يخدم أبعادًا إستراتيجية مهمة.

تلك الدراسة لمجلة "الشئون الخارجية الأمريكية" التي أوصى "جاريد كوهين" على صفحته الخاصة بشبكة التواصل الاجتماعي بإعادة قراءتها يوم السابع من فبراير عام 2011، وقبل رحيل الرئيس الأسبق مبارك عن الحكم بأربعة أيام، والتي ترى في الإخوان المسلمين بُعدًا إستراتيجيًّا مهمًّا للولايات المتحدة الأمريكية، هي في واقع الأمر تطبيق لإستراتيجية مجموعة الأزمات الدولية (صناعة الأزمة - صناعة رد الفعل - وضع الحلول المناسبة).

إذن نحن أمام دراسات مجلة الشئون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ودراسات وتوصيات مؤسسة راند ومجموعة الأزمات الدولية كمؤسسات أوعية للفكر، وهي ترسم السياسات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد استطاعت أن تعيد توصيف جماعة الإخوان المسلمين كتيار إسلامي معتدل، في مسرحية هزلية، وفي تناقض واضح للمبررات المساقة لإعادة توصيف هذا التنظيم بمبدأ "للحقيقة وجوه كثيرة".

ولكن ستظل الحقيقة الثابتة والغائبة عن عمد تلاحق هؤلاء، وتتكشّف لنا فيما بعد أحداث 25 يناير 2011، وتحديدًا بعد تنحي مبارك، وتولي المجلس العسكري المصري

إدارة شئون البلاد لحين بناء مؤسسات الدولة. حيث عقد مؤتمر بعنوان (الإخوان المسلمون والسياسة الدولية) في "واشنطن دي سي" بالولايات المتحدة الأمريكية، داخل مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات بتاريخ2011/3/21 (بعد يومين من استفتاء 19 مارس 2011) هذا المؤتمر الذي يمكن أن تتابع فاعلياته من خلال موقع قناة (سي - سبان2) الأمريكية، وهي القناة الخاصة بإذاعة جلسات الكونجرس الأمريكي مباشرة، ويمكن متابعة المؤتمر كامل على الموقع الرسمي للقناة على شبكة الإنترنت، وكان الحوار الرئيسي في هذا المؤتمر الذي بدأ كمناظرة حامية الوطيس بين السيد لورينزو فيدينو، ممثلا عن "مؤسسة راند"، مع توماس جوسلين، مدير "مركز القانون ومكافحة الإرهاب".

هذه المناظرة التي كشفت الكثير عن طبيعة تكوين التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وهل الإخوان المسلمون في مصر معنيون حقًا بقيم الديمقراطية؟ وهل حقًا الإخوان المسلمون معتدلون، كما أعيد وصفهم من مؤسسات أوعية الفكر؟ وما إذا كانوا حقًا مؤمنين بنبذ العنف أم هي مجرد تكتيكات؟

لورينزو فيدينو، الإيطالي الجنسية، شاب وسيم، يبدو أنه في منتصف الثلاثينيات من العمر، ومؤلف كتاب (الإخوان المسلمون الجدد في الغرب) والذي وضع فيه رؤيته الخاصة عن كل شخص وسطي قريب من فكر الإخوان، هو ضمن مصطلح الإخوان الجدد، ورأى في كتابه أن لدى جماعة الإخوان بدائل سياسية جاهزة وقادرة على الإمساك بالسلطة، إذا ما توافرت لهم أسباب الوصول إلى الحكم. وقد بدأ حديثه في هذا المؤتمر عن آخر التطورات على خلفية نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مصر (19مارس2011) والتي جاءت لصالح الإخوان المسلمين، وقد بدت على ملامحه الفرحة وعيناه تلمعان، ونبرات صوته تكسوها النشوة، بعد أن صوّت المصريون بنعم للتعديلات الدستورية، الأمر الذي سيقود الإخوان نحو فوز كاسح في الانتخابات البرلمانية المقبلة بعد 6 أشهر، على حد قوله. وهو ما حدث بالفعل في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، ثم الانتخابات الرئاسية التي فاز بها مرشح الإخوان د. محمد مرسى!

واستطرد: إن الإخوان يدركون جيدًا أين توجد نقاط القوة والضعف، وأنا أقول: إن الإخوان المسلمين سيلعبون دورًا أكبر، ودعونا نلعب هنا دور محامي الشيطان، فجماعة الإخوان المسلمين ككيان موحد وصلد يمكن تقسيمهم إلى ثلاثة أجيال:

الجيل الأول (الرواد) : وهم من عانوا من اعتقالات ناصر في الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينيات منذ سيد قطب والمرشد محمد بديع، وقبله مهدي عاكف، وهم مَن يتحكمون في المنظمة.

الجيل الثاني(جيل السبعينيات) وهم من التحقوا بالجماعة أثناء دراستهم بالجامعة فترة الانفتاح في عصر السادات، ولم يعانوا من الاعتقالات مثل أقرانهم من جيل الرواد،

وهو الجيل الذي يتحدث لغة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحديث حول إذا كان حديثهم هذا مجرد نقاش يمكن تصديقه من عدمه، هو أمر يمكن النقاش فيه كثيرًا، ولكن على الأقل هم يستعملون هذه المفردات!

الجيل الثالث(الشباب من العشرينيات والثلاثينيات): وهم المدوّنون حديثو الساعة اليوم، وهو جيل يتسق أكثر مع الجيل الثاني من الجماعة.

ثم بدأ لورينزو في كشف الاختلافات والانقسامات داخل جماعة الإخوان المسلمين، حيث يرى أن الجيل الأول داخل الجماعة لا يسمح للثاني والثالث بأن يلعبوا أدوارًا رئيسية، وهناك اختلاف إيديولوجي، من حيث أسلوب تناول الموضوعات المطروحة في العلن، والمواقف المعلنة بين جيل الرواد من جهة، والجيل الثاني والثالث من جهة أخرى.

ويشير لورينزو، بأنه من الصعب جدًا لمن هو من خارج الجماعة، أن يدرك أو يتفهّم ديناميكية الجماعة من الداخل، ولكن من الواضح تمامًا أن الجيل الأول هو من يمتلك الكلمة واليد العليا. والأمر النهائي والثابث أن في السياسات، من حيث الشريعة ووضع الأقباط والنساء في مصر، والقوانين الوضعية ومرجعيتها للشريعة، جميعها مسائل يسيطر الجيل الأول عليها.

وذهب ممثل مؤسسة "راند" إلى إلقاء الضوء على التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، الذي وصف التنظيم بعدم وضوح الرؤية بشأنه، ولكنه أكد أنه من العدل أن نقول: إن هناك هيكلاً تنظيميًا لهم، ولكن سيطرته على الفروع ضئيلة، هذه الفروع التي تمتد إلى سبعين دولة حول العالم، بما فيها الغرب وداخل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توجد لدينا منظمات تعود أصولها الشخصية والمادية والتنظيمية والإيديولوجية لإخوان مسلمين من مصر، وجميع هذه المنظمات تدير شئونها بشكل منفرد، ولكن بالتأكيد هناك تنسيق أو تنظيم بين هذه المنظمات، حيث إنهم يتحدثون في نفس المواضيع، ويناقشون نفس الكلام، ويأخذون نفس المواقف ويشتركون في نفس المطالب، وكل واحد من هذه الفروع داخل البلد الموجودة به تدرك جيدًا طبيعة ديناميكية هذه الدولة، وتتكيف مع بيئتها، وبالتالي يقومون "بتفصيل" تحركاتهم داخل البلد طبقًا لديناميكياتها وسياساتها الداخلية، وجميعهم لديهم رؤية عالمية واحدة، ولكن ليس من الصحيح أن نعتقد أن جزء الإخوان في اليمن، على سبيل المثال، يستخدم نفس التكتيك ولديه نفس أهداف الإخوان في السويد. ويستطرد :« من العدل أن نقول إنه في الغرب هناك العديد من المنظمات الطلابية التي تعود أصولها إلى الإخوان المسلمين ذوي الخبرة من مصر وسوريا، وما إلى ذلك، هذه المنظمات أنشئت مع بداية الخمسينيات إلى السبعينيات، بعد هروبهم من بلدانهم نتيجة لعمليات الاعتقالات، هذه المنظمات تطورت إلى مؤسسات كبيرة جدًا الآن في كل البلاد، ويسمح لها بجمع تمويلات مالية، وهي مؤسسات ظاهرة في واشنطن دي سي أو باريس، ولديهم قدرة عالية للتعامل مع الإعلام، وهم يملكون هيكلاً نظاميًا. فمثلا فيدرالية المؤسسات الإسلامية في أوروبا موقعها في بروكسل، وبالمصادفة على بعد بنايتين من مقر المفوضية

الأوروبية، وهما تتعاملان مع بعضهما طوال الوقت وتنسقان فيما بينهما".
ثم يذهب مجددا لورينزو إلى مصر. حيث جماعة الإخوان المسلمين، التي تضع النموذج التركي كنموذج ملهم لها، ورغبتها في السير على نهج حزب "التنمية والعدالة التركي" حيث قال: رأينا كثيرًا من منظمات الإخوان في مصر وتونس ودول أخرى تذهب إلى تركيا، كما لو كانوا يذهبون إلى "الحج" في إشارة منه إلى تقديس النموذج التركي، ومحاولة فهمه وإدراكه كنموذج يحتذى به حيث قال لورينزو نصًا: " على الأقل هذا هو الكلام الذي يقومون بالإعلان عنه"! ووصف لورينزو الفرق الكبير بين إخوان مصر، الذين لا يزالون على بعد 15–20 عامًا من الثورة التركية، على حد وصفه.
ثم يأتي الرد قاسيًا من توماس جوسلين مدير "مركز القانون ومكافحة الإرهاب" وهو بدين قليلا ويبدو أنه في منتصف الأربعينيات من العمر، وقد بدا متحمسًا أمام غريمه، ممثل راند حيث قال: لي منظور مختلف بصفتي ناشطا ضد الإرهاب وباحثًا في تاريخ المنظمات الإرهابية، فهكذا طبيعتي هي تناول الأمور من الأشياء التي لاحظتها في بدايات أبحاثي، والتي امتدت لأكثر من عقد من الزمن إلى الآن، وأستطيع أن أقول لك إن كل منظمات الإرهاب التي بحثتها مرارًا وتكرارًا ترجع كل أصولها إلى جماعة الإخوان المسلمين، من أول تنظيم القاعدة مرورًا بالكثير والكثير من الأعضاء، ووصولاً إلى الذين اشتركوا في تفجيرات 11سبتمبر. فحينما نعود إلى أصول الإخوان المسلمين نجد أن القاعدة الأولى التي أسسها حسن البنا: "أن المسلم يحب الموت أكثر مما يحب الحياة"، تلك القاعدة التي تمثل ثوابت لديهم يؤمنون بها في كل مواثيقهم إلى يومنا هذا. وفي أوروبا والغرب، ليس هذا بنقاش جديد عندما نتناول الإخون المسلمين، وإذا ما كان كيانًا يمكن أن ينخرط في الحياة الدبلوماسية".
واستطرد:" دعني أقدم لك مثالاً يمكن أن يوضح ما أعنيه، نعود للخلف من تسعينيات القرن الماضي، حيث كان الغرب وأوروبا يبحثان عن شريك من العالم الإسلامي يمكن أن يلجأ إليه، فالرجل الذي اتفقنا على أن نتعامل معه كان اسمه "حسن الترابي" كان ذا مكانة في التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ومن أقوى الشخصيات، حيث دعاه بابا الفاتيكان "جون بول الثاني" إلى روما، وذهب على طائرة خاصة وسط حراسة مشددة، وكان مدعوًا لإلقاء كلمة أمام الكونجرس الأمريكي، وتحدث مع الكثير من مؤسسات "أوعية الفكر" هنا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان متحدثًا لبقًا يستخدم مفردات غربية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق النساء، في محاولة لتبني أسلوب جديد لمبادئ الإخوان المسلمين، وبينما هو يصافح البابا جون بول الثاني، ويتحدث بهذه المفردات كان هو الحامي الأول لأسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة في حينها، ثم يذهب ليحتضن مفرخة الإرهابيين التي أنتجت القاعدة، والتي وُلدت من رحم جماعة الإخوان المسلمين. هذا مثال لما نتعامل معه الآن، ولذلك يجب أن نكون في منتهى الحذر.
إشارات التحذير هذه، كررها توماس في حديثه مرارًا وتكرارًا، وهو يسرد علاقة

الإخوان المسلمين بتنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية. وحينما تناول شعار الإخوان المسلمين المزعوم عن نبذ العنف قال توماس: "هؤلاء الذين قيل لنا مرارًا إنهم نبذوا العنف، ولكن من الواضح إذا ما قرأنا على قدر ما نستطيع من كتاباتهم، نستطيع أن نرى بوضوح، أن هذا اختيار تكتيكي، هم نبذوا العنف في مصر بسبب أنهم ضُربوا على رؤوسهم العديد من المرات من نظام مبارك والأنظمة التي سبقته. فكان قرارًا تكتيكيًا لهم أن ينبذوا العنف تماما، وكذلك نبذ الجهاد، ولكن هذا الأمر خاطئ تمامًا، ويستطرد: كيف يمكن أن نعلم أنه أمر خاطئ؟ أولاً وقبل كل شيء فالإخوان المسلمون في مصر هم المول الأول، والداعم الأول لحماس، تلك المنظمة التي تعتبر من أوائل المنظمات التي تتبنى التفجيرات الانتحارية على الكوكب، لهذا فعندما يقول لي أحدهم إنهم ضد العنف، فأول ما يقفز إلى ذهني هو؛ هل التفجيرات الانتحارية "عمل غير عنيف". ولذلك فعندما نتحدث عن نبذ الإخوان للعنف، فهذا تكتيك محدود للغاية. فهناك تطابق إيديولوجي للإخوان المسلمين منذ نشأتهم عام 1928، وإيديولوجية تنظيم القاعدة، وكل الجماعات الإرهابية الأخرى، فبناء على جميع أبحاثي التي تتبعت خط هؤلاء على مدار عشر سنوات سابقة، باحثًا عما يؤمنون به حقيقة، فلا يوجد أى فرق في إستراتيجيتهم طويلة الأمد، وماذا يريدون ومنطق نبذ العنف غير صحيح بناء على تاريخهم وميراثهم، وبناء على كيفية أدائهم وتمويلهم لمنظمات جهادية أخرى، ولهذا يجب التعامل مع هذا المنطق بمنتهى الحذر، ولا أنفي عدم وجود عناصر من داخل الإخوان المسلمين الذين لا يختلفون مع هذا، بالتأكيد هناك البعض.

ثم تأتي مداخلة من رئيس "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات" كليفورد ماي حيث قال: "نبا إلى علمنا أن الإخوان المسلمين في مصر سوف يقومون بإنشاء حزب الحرية والعدالة، فما معنى ذلك؟ هل سيكون مثل أحزاب أخرى في المنطقة كتركيا؟ أم سيكون خط دفاع وتحكم (fire wall) ؟

رد توماس: "سأعطيك مقارنة بين مثالين لحزبين سياسيين لتنظيم الإخوان المسلمين، أحدهما وهو حزب الجبهة الإسلامية في الأردن، وهو حزب رأينا فيه صراعًا بين الجيل القديم والجديد داخل جماعة الإخوان بالأردن، وقد نجح الجيل القديم المتشدد في إحكام قبضته، وفرض كلمته والقيادة، وفي اليمن حزب الإصلاح الذي أنشأه الشيخ الزنداني الداعم لتنظيم القاعدة، والأب الروحي لأسامة بن لادن، زعيم التنظيم، والمسئول عن توريد المجاهدين للقاعدة وأفغانستان، الأمر الذي سيملأ الفجوة التي في أذهانكم عن علاقة الإخوان بتنظيم القاعدة، فلا يجب أن ننخدع بأنهم سيقيمون حزبًا سياسيًا في مصر.

فحزب الإصلاح لم يتعرض لنقاش ديمقراطي، وبالتالي لم تحدث اختلافات داخلية بين صفوف الحزب، وبالتالي فإخوان مصر سيكونون تمامًا مثل نظرائهم في اليمن والأردن.

ويبدأ توماس في عرض التنسيق الدولي والمادي، فيما بين جبهات التنظيم الدولي للإخوان المسلمين حول العالم، حيث تحدث عن التنسيق الدولي للتنظيم، الذي ظهر جليًا في قدرتهم على التنظيم والتخطيط لحضور مؤتمر سرِّي نظمته حركة حماس في فلسطين في غزة عام 2010، وكيف حضر جميع قيادات التنظيم بصورة مرتبة ومذهلة.

ثم تحدث عن التنسيق المادي للتنظيم الدولي، هذا وكيف أنهم يكرسون أموالهم لصالح حركة حماس حيث قال: "من المذهل أن ترى كيف أن كل المنظمات في الغرب وأمريكا والشرق الأوسط، جميعهم قادرون على وضع أموالهم لحماس، ويعلمون جيدًا كيفية توصيل هذه الأموال لحماس. وهاتان النقطتان تثبتان لي أن التنظيم الدولي للإخوان، كمنظمة متسقة عالميًا، وليس كل قطاع أو فرع على حدة".

ومع خالص التقدير لجهود توماس جوسلين، في كشف حقيقة هذه التنظيمات والجماعات الإرهابية فإن السيناتور الأمريكي جون ماكين، كان له رأي آخر يدافع فيه عن إستراتيجية أمريكا في تحويل عناصر المنظمات الإرهابية إلى مريدين للحرية والديمقراطية، حيث وصف ماكين عام 2013 على خلفية المشهد السوري، جيش النصرة المنتمي لتنظيم القاعدة، والذي يحارب ضد بشار الأسد، بأن هؤلاء "محاربون من أجل الحرية»!

وفي إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية لبناء شبكات معتدلة، وحيث يتعيّن عليها التعامل مع بيئات اجتماعية وسياسية قمعيّة، ومشاعر عداء قوية إزاءها بمعظم أنحاء العالم الإسلامي، تلك الإشكالية التي فكت رموزها زيارة الرئيس الأمريكي "باراك حسين أوباما للقاهرة في يوليو من عام 2009، مخاطبًا العالم الإسلامي من جامعة القاهرة بمصر، بعبارات رنّانة تظهر إعجابه ومدحه في الإسلام وسماحته وتعاليم دينه، ورغبة الولايات المتحده الأمريكية في مد يدها للعالم الإسلامي، ورغبتها في تواصل الحضارات.

وحيث وصف الكاتب المصرى والصحافى فى مؤسسة الأهرام فاروق جويدة حديث أوباما للأمة الإسلامية في صحيفة الأهرام قائلا: لم يتحدث إلينا حاكم أو زعيم قادم من الغرب بهذا الحديث الأخلاقي الذي يتسم بالموضوعية والأمانة التاريخية.

حيث قال أوباما، بعد أن حيًّا الحاضرين بتحية الإسلام (السلام عليكم) باللغة العربية: وفي سياق الحرب على الإرهاب، قال: نحن في أمريكا سوف ندافع عن أنفسنا محترمين في ذلك سيادة الدول وحكم القانون. وسوف نقوم بذلك في إطار الشراكة بيننا وبين المجتمعات الإسلامية التي يُحْدقُ بها الخطر أيضًا، لأننا سنحقق مستوى أعلى من الأمن في وقت أقرب إذا نجحنا بصفة سريعة في عزل المتطرفين مع عدم التسامح معهم داخل المجتمعات الإسلامية.

وفي إطار الشراكة التي تحدث عنها أوباما مع المجتمعات الإسلامية، يمكن هنا أن نلقي الضوء على طبيعة هذه الشراكة، التي لم تكن سوى تحالف مع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين من خلال مركز "كير"، ومركز "إسنا" ورئيسه الشيخ محمد

ماجد، وهي مراكز اخترقت البيت الأبيض من خلال تقرير قدمه مركز "كلاريون بروجكت" الأمريكي، وهو مركز معنيٌّ بتحدي التطرف" منظمة غير حكومية " بتاريخ 2013/3/20، تحت اسم" البيت الأبيض: إسنا الأهم في شراكتنا».

White House: ISNA Is Our Top Outreach Partner

حيث يقول التقرير المنشور على الموقع الرسمي للمنظمة على الإنترنت: على الرغم من أن إسنا (المركز الإسلامي الاجتماعي بشمال أمريكا) أصولها تعود للإخوان المسلمين، فإن البيت الأبيض يعتبرها شريكًا رئيسيًا، تلك المنظمة المتورطة في قضية تمويل الإرهاب الخاصة بجمعية الأراضي المقدسة عام 2007-2008، ويضيف التقرير عن إسنا، أن هذه المجموعة كانت تتجوّل داخل البيت الأبيض وتتقابل مع أشخاص رسميين، وقام ماجد بمقابلة أوباما في العام 2009، وقدم له النصح والتوصيات أثناء تجهيز أوباما في رحلته للشرق الأوسط (حيث خطب أوباما في جامعة القاهرة) ومن ضمن التوصيات التي قدمها ماجد، مقابلات مع مجموعات تدافع عن حزب الله اللبناني.

وأشار التقرير إلى ما قاله مستشار الأمن القومي، دينيس ماكدونو، في خطبة من داخل مسجد ماجد في 2011/3/6، أنه وزملاءه في البيت الأبيض استفادوا كثيرًا من نصائح منظمة ماجد. كذلك كشف التقرير عن أن جورج سليم، رئيس المشاركة الاجتماعية في البيت الأبيض، يشارك سنويا في مؤتمرات إسنا بكلمة، كما اعترف جورج سابقًا بأن مئات من المقابلات تمت بين ممثلين رسميين للحكومة ومركز كير، والذي هو من أصول إخوانية.

ومن هذا التقرير الخطير يتضح مدى قدرة اختراق جماعة الإخوان المسلمين للبيت الأبيض وإدارة أوباما وأعضاء حكومته. ليفرض علينا هذا التقرير سؤالا اليوم وهو: هل استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية التنظيم الدولي للإخوان نحو تنفيذ المخطط الصهيوأمريكي في الشرق الأوسط ؟ أم أن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين هو من يقود إدارة باراك أوباما؟

وبالعودة إلى خطاب أوباما، وبعد أن تحدث عن ملف القضية الفلسطينية - الإسرائيلية، وملف الحظر النووي في المنطقة، بدأ الرئيس الأمريكي في استخدام المفردات اللغوية لأسلحة حروب "الجيل الرابع" كتلك التي تتحدث عن المساواة وحقوق الإنسان والمواطنة وقيم الديمقراطية وحرية التعبير"، تلك المفردات التي يدرك خونة الأوطان والمأجورون جيدًا كيف يتم تسكينها داخل لغة خطابه تستهدف أمن واستقرار أوطانهم، حيث قال أوباما في هذا الشأن: لا يوجد طريق سهل ومستقيم لتلبية هذا الوعد، ولكن الأمر الواضح بالتأكيد هو؛ أن الحكومات التي تحمي هذه الحقوق هي في نهاية المطاف الحكومات التي تتمتع بقدر أكبر من الاستقرار والنجاح والأمن. إن قمع الأفكار لا ينجح أبدًا في القضاء عليها. إن أمريكا تحترم حق جميع مَن يرفعون أصواتهم حول العالم للتعبير عن آرائهم بأسلوب سلمي يراعي القانون حتى لو كانت

آراؤهم مخالفة لآرائنا، وسوف نرحب بجميع الحكومات السلمية المنتخبَة، شرط أن تحترم جميع أفراد الشعب في ممارستها للحكم.

هذه كانت مقتطفات من خطاب أوباما، الذي استشهد في أكثر من موضع بأربع آيات من القرآن الكريم، وآية من إنجيل متّى، وحاول أن يكون متزنًا ومرضيًا لجميع الأطراف.

إلا أن استخدام اوباما لعبارة "تلبية الوعد" لم تأت من فراغ، إذا ما علمنا أن هناك خطابًا تم إرساله إلى البيت الأبيض مخاطبًا أوباما في مايو من عام 2009، أي قبل شهرين من خطابه التاريخي بالقاهرة، مذيّلا بتوقيعات تجاوزت حاجز مائتي توقيع من منظمات ومؤسسات عالمية معنيّة بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان ومن نشطاء ونخبة وأصحاب مراكز بحث من شتى بلدان العالم العربي مثل سعد الدين إبراهيم (مدير مركز ابن خلدون) – مُنى الطحاوي (صحفية وناشطة سياسية مناهضة للجيش المصري وتحمل الجنسية الأمريكية)- ماجد نواز – داليا زيادة (ناشطة مصرية) – طارق حجّي – عمر عفيفي (هارب في أمريكا) – شادي طلعت (ناشط مصرى) – مُنْصِف المرزوقي (الرئيس التونسي بعد الثورة في تونس) – شريف منصور (مسئول فريدوم هاوس في الشرق الأوسط) – أحمد صلاح (مؤسس 6 أبريل).

وفي خطوة جديدة من خطوات الاستقواء بالخارج طالب هؤلاء الرئيس الأمريكي بالتدخل في منطقة الشرق الأوسط، وتبنّي مجموعة من الخطوات الإصلاحية، فالشعوب العربية تتوق للحريات والديمقراطية، وعلى استعداد للكفاح من أجلها، وأن التيارات الإسلامية لا تتسم بالعنف، وتحترم التحول الديمقراطي، وطالب هؤلاء الرئيس الأمريكي بالمزيد من الضغط السياسي والاقتصادي على حكّام المنطقة من أجل حقوق الإنسان.

وتتجلى خيوط المؤامرة على الشعوب العربية، حين دعا أوباما عشرة من قيادات جماعة الإخوان المسلمين، وعلى رأسهم الدكتور سعد الكتاتني، لحضور لقائه بجامعة القاهرة، مما دفع الرئيس الأسبق مبارك إلى الإحجام عن الحضور، حيث كانت جماعة الإخوان المسلمين في مصر في هذا التوقيت، جماعة دينية محظورًا عليها العمل السياسي، بحكم القانون والدستور، وطبقًا لمقوّمات الدولة المدنيّة، كما دلّت الدعوة على إعلان رسمي عن دعم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، من الإدارة الأمريكية، وإعلان غير رسمي منهم بالتخلي عن نظام مبارك، الذي كان حليفًا إستراتيجيًا لهم بالمنطقة العربية، طبقًا لقوْل أوباما نفسه في مقابلة له على قناة البي بي سي عام 2009: "إن مبارك هو قوة الخير والاستقرار في المنطقة" وهو ما يعني أيضًا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت قرارها بالتخلي عن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، واستبداله بزعزعة الاستقرار في سياق مخطط الشرق الأوسط الجديد.



الفصل الخامس

شبكة الإسلام الاجتماعى..
من عمرو خالد إلى جراهام فولر..

فتح الله كولن..
رجل غامض من تركيا

تجارة الهيروين تبنى جدران حزب العدالة والتنمية التركى!

الليبرالية الإسلامية ..
صُنع في أمريكا



إن عملية تغيير العقول والقلوب في منظومة حرب الأفكار هذه، لتنصيب تلك النسخة من الإسلام المحدث الديمقراطي الذي يعيد هيكلة المجتمع العربي وثوابته، ويسمح بالهيمنة الغربية لا ينافسها ولا يشكل خطرًا عليها، هي لعبة قديمة منذ فجر الإنسانية، دأبت القوى العظمى في العالم على محاولة السيطرة سياسيًّا واقتصاديًّا وحضاريًّا على الدول الأضعف.

هذه السيطرة كانت تتم أحيانًا من خلال الاحتلال العسكري المباشر. وأحيانًا أخرى من خلال وسائل غير عسكرية ودون تدخل الجيوش، وذلك عن طريق إحداث "تغيير" اجتماعي وسياسي عنيف في الدول الأضعف، يتماشى مع مصلحة الدولة العظمى، بحيث تضمن تفوق ثقافتها وهيمنة فكرها دائما، وبحيث تستطيع أن تطبق سياسة "فرق تسد" لضمان استمرارها في صدارة الدول.

وقد صك الغرب لهذا الأسلوب مصطلحا هو «الهيجيموني»: Hegemony وهذا الأسلوب قديم مارسه الرومان وغيرهم من الحضارات قرونا. ولأن العصور تتغير والأدوات تتقدم لكن يظل البشر وأطماعهم ونقاط ضعفهم وسعيهم للهيمنة هي هي. فقد استمر مبدأ الهيجيموني موجودًا ولم يغب عن العالم لحظة من أيام الرومان إلى الحرب الباردة التي انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي وحتى اليوم (1).

هذا المبدأ يبرع فيه البريطانيون بحكم تراكم خبراتهم بمنطقة الشرق الأوسط، والتي اكتسبوها من خلال احتلالهم بلدانه منذ أواخر القرن19، وحتى جلائهم عنها خلال القرن الماضي. بخلاف عملائهم التاريخيين الذين يعملون في خدمة التاج حتى اليوم. فجواسيس بريطانيا هم الذين صنعوا البهائية، ودعموا الصهيونية.

وفي وثائق المخابرات البريطانية التي تسربت إلى صحيفة صنداي تايمز، نجد اسم الداعية المصري "عمرو خالد" محاطًا بخطوط حمراء. ففي تقرير مثير كتبه "روبرت وينيت وديفيد ليبارد" ونشر في الصنداي تايمز بتاريخ 30 مايو 2004. بعنوان: خطط بريطانيا السرية للفوز بعقول وقلوب المسلمين.

Britain's secret plans to win Muslim hearts and minds

ونشره الكاتب الصحفي الكبير، أسامة الدليل. رئيس قسم الشئون الخارجية بمجلة

---

(1) الموقع الرسمي للتوريث وحقائق سرية على شبكة الإنترنت

"الأهرام العربي" في مقالته "الدولارات البرتقالية" عام 2006 عدد 17 يونية في بحث مطوّل له حيث كتب يقول:

تحدث المحرران عن وثائق سرية تخص جهاز المخابرات البريطانية MI6 تكشف عن خطة محكمة لتفريغ عقول المسلمين من أية أفكار تتعلق بتبني الحدود الإسلامية، والعمل على توفير دعاة جدد يقومون بتنفيذ هذه الخطط، واستمالة أكبر قدر ممكن من الشباب المسلم لصالح الاندماج في نمط الحياة الغربية، وبالذات المتعلمين منهم بشكل جيد، والذين يمتلكون خبرات التعامل مع التكنولوجيا، وبالأخص ذوي القدرات العقلية الفائقة المؤهلين لتولي مناصب قيادية في المستقبل.

ومن بين الذين تم تحديد أسمائهم في الوثائق "عمرو خالد" البالغ من العمر36 عامًا، وقت كتابة الخطة، وهو محاسب تحوّل إلى مبشر ديني أخذ اسمه يبرز على السطح في مصر في أواخر التسعينيات، ويعيش حاليا في لندن، برغم أنه يُوَصم بأنه شيخ الشيكات، وبأنه شيخ ببدلة، على حد وصف التقرير، فإن شعبيته، خصوصًا بين شباب القاهرة والطبقات المتوسطة، تنبع من قراره بأن يتخلى عن اللحية والقفطان.

وقد قررت وزارة الداخلية البريطانية إقامة دورات تدريبية مموّلة من الحكومة لخلق جيل جديد من الدعاة الإسلاميين على نمط الدعاة الأمريكيين، وتمويل محطات تليفزيونية وإذاعية إسلامية وبعض الصحف الموجَّهة لشباب الإسلاميين.

وفي تقرير آخر لـ «سامانتا شابيرو» في النيويورك تايمز 2006 كتبت عن عمرو خالد الذي يزيد عدد زوّار موقعه على الإنترنت على عدد زوّار موقع "أوبرا وينفري" أشهر مذيعة تليفزيون في أمريكا والذي يحظى بشعبية وصفتها شابيرو، بأنها لم تتح من قبل لنيلسون مانديلا أو لغاندي! متوِّجَةً إياه ببطل العصيان المدني المحتمل في العالم العربي ومصر! ومُرَشِّحَةً له لرئاسة مصر في انتخابات الرئاسة 2011!

وفي أعقاب هذا التقرير تساءل "لامار كلاركسون" أبرز الباحثين بقسم الصحافة التابع لمركز أبحاث الديانات والإعلام بجامعة نيويورك، كيف يمكن أن يعيش شاذًا جنسيًّا في كنف الإسلام؟ وكيف يمكن للمسلمين أن يتسامحوا إزاء القيم الإباحية الغربية؟ وهل يمكن أن ينجح عمرو خالد، المحاسب السابق، الذي لم يتلق أي تعليم ديني في إنجاز حوار بين الإسلام والغرب؟

وتقول الباحثة، ليندساي فايس، في رسالتها لنيل الدكتوراه المقدمة إلى كلية سانت أنتوني بجامعة أوكسفورد في العام 2003، عن عمرو خالد المقدمة تحت عنوان (أشكال جديدة للتبشير الإسلامي في مصر). تقول الباحثة: إن عمرو خالد يقدم تجربة إسلامية ديمقراطية، وأنه عن قصد وعن عمد يقوم بنشر صيغة من الإسلام أكثر تسامحًا وارتباطًا بالأخلاق والقيم الغربية ترقى لقيام حركة سياسية تعتنق الليبرالية!

وفي 11 يناير من عام 2006، أكدت صحيفة الإندبندنت البريطانية، أن عمرو خالد، المبشر التليفزيوني، يقود جيشًا من ملايين الأتباع باستخدام الفضائيات عابرة الحدود

وتقنيات الإنترنت. منذ 3 سنوات، قام بافتتاح متجر له في لندن التي تخيرها كمنفى اختياري له. ومن هناك يقول: إنه يعيش حياة رائعة في الحرية! (لاحظ أن السلطات البريطانية منحته رخصة تأسيس منظمة تدعى الخطوة الأولى تعمل في مجال تعديل قيم الأسرة العربية).

ويبدو من خلال هذه التقارير والأبحاث التي تأتينا من الغرب، أننا أمام حرب على الإسلام ليس فقط لتغيير وجهته نحو بناء إسلام مناسب لهم في إطار حرب تغيير العقول والقلوب فحسب، بل نحن أمام تسييس للدين الإسلامي نفسه. فما معنى أن توصف حركة داعية إسلامي احتضنته أياد غربية بحركة سياسية تعتنق الليبرالية؟ وما معنى أن يتوَّج داعية إسلامي كعمرو خالدٌ بملك للعصيان المدني؟ وما علاقه العصيان المدني للشعوب الإسلامية بتعاليم الدين الإسلامي وقيمه ومبادئه؟ ولماذا رشحته "سامانثا شبيرو" لرئاسة مصر عام 2011؟ والسؤال الأهم موجه للداعية عمرو خالد نفسه: لماذا قام بتأسيس حزب سياسي في مصر بعد 25 يناير 2011 ؟ ولماذا قدم استقالته من الحزب في يوليو 2013، وبعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر؟

ويتساءل أسامة الدليل، والذي حاول أن يشير إلى وجودعلاقه بين الشبكة العنقودية للداعية عمرو خالد بشبكة "جين شارب" وتلميذه النجيب "بيتر آكرمان" ومعاونيهم من جحافل القوات الناعمة، في تقريره المثيرعن الداعية عمرو خالد، حيث قال أسامة الدليل: متى تلتقي الشبكات العنقودية لمريدي عمرو خالد، والتي تعلن عن نفسها عبر منتديات الإنترنت مع القوات الناعمة التي يقودها "بيتر آكرمان" مهندس الثورات الملونة في أوروبا الشرقية؟ هل تعد هذه الخلايا النائمة جيشًا من أفراد الاحتياط تحت الاستدعاء للحظة بعينها يتم فيها تحريك الموقف لإسقاط مصر تحت الاحتلال المدني الأمريكي؟

المثير في هذا التقرير هو؛ الكشف عن الشخص الذي يجيب عن استفسار أسامة الدليل بشأن موعد استدعاء خلايا عمرو خالد النائمة إلى الشوارع، إنه الأمريكي "ريك ليتل" عميل المخابرات المركزية الأمريكية الذي سبق له العمل كمستشار لقضايا الشباب في الأمم المتحدة، وهو ذاته رئيس مجلس إدارة منظمة اسمها (Imagine Nations group) أو مجموعة "تخيل الأمم" وهي تحالف ما بين سياسيين ومستثمرين ومنظمات تمويلية في مجالات دعم الإعلام المستقل، ومنظمات المجتمع المدني لتغيير المجتمعات، والذي يضع الخطط لعمرو خالد بشأن خلق فرص العمل للشباب في الشرق الأوسط .

أما الشخص الثاني الذى يعمل مع "ليتل" في رسم السياسات للداعية عمرو خالد، فهو اليهودي "يعقوب شيميل" رئيس مجموعة "تخيل الأمم" والمسئول عن برامج تطوير الأسرة التي تدار حاليًا في فرنسا وإنجلترا وإسرائيل. والمسئول عن مؤسسة (صندوق شيميل لتنمية قيم العائلة) والمنوطة بتمويل منظمات المجتمع المدني ومؤسسة الطريق المتحد ومقرها إسرائيل، واللجنة الأمريكية اليهودية المشتركة للتوزيع الداعمة لمنظمة

الشباب العالمي.

وفي مقال لـ "ريك ليتل" نشر في مجلة "فورين بوليسي" التي تشرف عليها الاستخبارات الأمريكيةCIA عبر مراكز أبحاث مموَّلة في عددها الفصلي في خريف 1999، في سياق ملف عن التأثير الدولي لمنظمات المجتمع المدني في الميدان وما وراءه. بعنوان: الشباب والأمن العالمي، قال فيه: إن حجر الأساس في فلسفتنا هو تكريس مفهوم الشراكة بين المجتمع ومنظمات المجتمع المدني، وتوظيف مصادرنا كلها للوصول إلى تحقيق نتائج تؤثر في الشباب!

وهنا يكتب أسامة الدليل في نهايه تقريره: الآن علمْنا مصادر سحر مولانا الإمام المحاسب عمرو خالد، والكيفية التي نجح بها في خلق شَبكات من الشباب المتحفِّز للعمل وفق توجيهاته، والذي ينتظم وفق شبكات عمل من خلال الإنترنت، وتأكدنا من كونها خلايا نائمة مُلْحَقة بمنظمات المجتمع المدني المولة، وأنها لن تلبث أن تنخرط في السياق الكبير.. إذا ما فشل "آكرمان" في تفريغ السلطة السياسية في العالم العربي من الشرعية بالدولارات البرتقالية التي تموّل قواته الناعمة التي تنخرط فيها شبكات من المستوطنين الجدد الذين يناضلون من أجل حق المواطنين الأصليين في العيش بحرية في وطن محتل مدنيًّا.

ويتبقّى هنا أن نشير، وبعد مرور سنوات على هذا التقرير، إلى المداخلة التليفونية التي أجراها الداعية عمرو خالد، على إحدى القنوات الفضائية خلال أحداث 25 يناير، عقب عمليات فتح السجون ومهاجمة الأقسام ومحاولة سرقة المتحف المصرى حينما دعَا عمرو خالد عبر المداخلة التليفونية مريديه من شباب صنّاع الحياة، للنزول إلى الشوارع والميادين لحماية مصر. عن طبيعة هذه الدعوة، وهل كانت دعوة للحماية فعلا؟ أم كانت دعوة للتجييش والحشد؟

إن الداعية عمرو خالد، الذي تبنّى فكر الإسلام الاجتماعي في مصر، يمكن أن تصنفه كداعية ارتبط فكريًّا بالداعية "محمد فتح الله كولن" الداعية التركي من أصول صوفية، مواليد 1947، وعلى عكس نجم الدين أربكان، الذي يعد أب الإسلام السياسي في تركيا، فإن فتح الله كولن هو؛ أب الإسلام الاجتماعي. فهو مؤسس وزعيم حركة كولن، وهي حركة دينية قدمت نفسها كحركة رائدة في الحوار والتفاهم بين الأديان وبين الأفكار الأخرى متسِّمَة بالمرونة والبعد عن التعصب، وتمتلك الحركة 300 مدرسة في تركيا، بالإضافة إلى 200 مدرسة خارج تركيا، بدءًا من جمهوريات آسيا الوسطى، وروسيا وحتى مصر والمغرب وكينيا وأوغندا، مرورًا بالبلقان والقوقاز. كما تملك الحركة صحفها ومجلاتها وتليفزيوناتها الخاصة، وشركات خاصة وأعمال تجارية ومؤسسات خيرية. ولا يقتصر نشاط الحركة على ذلك، بل يمتد إلى إقامة مراكز ثقافية خاصة بها في عدد كبير من دول العالم، وإقامة مؤتمرات سنوية في بريطانيا والاتحاد الأوروبي وأمريكا، بالتعاون مع كبريات الجمعات العالمية من

جل دراسة الحركة وتأثيرها وجذورها الثقافية والاجتماعية.

ما تتميز به حركة كولن عن باقي الحركات الإسلامية في المنطقة والعالم هو؛ أنها غالبا تلقى ترحيبًا كبيرًا من الغرب. إذ تعتبر هي النموذج الذي ينبغي أن يحتذى به بسبب انفتاحها على العالم، وخطابها الفكري. فمثلا إذا كان أربكان يرى أمريكا عدوًّا للعالم الإسلامي بسبب تحكم الصهيونية العالمية في صنع القرار فيها، فإن كولن يرى أن أمريكا والغرب عموما قوى عالمية لابد من التعاون معها. وإذا كان أربكان يرى ضرورة الوحدة بين العالم الإسلامي، وهي الأفكار التي بلورها عمليًّا في تأسيسه مجموعة الثماني الإسلامية، فإن كولن لا ينظر إلى العالم العربي وإيران بوصفهما المجال الحيوي لتركيا، بل يعتبر القوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى والبلقان هي المجال الحيوي لتركيا، فهذه البلدان تضم أقليات تركية مهمّة، وهو يرى أنه إذا كان لتركيا يومًا ما أن تعود لمكانتها بوصفها واحدة من أهم دول العالم، كما كانت خلال الدولة العثمانية، فلابد من نفوذ قويّ لها وسط الأتراك في كل مكان في العالم. لكن كولن من البراجماتية والذكاء بحيث لا يستخدم تعبير القيادة التركية في المنطقة، كما لا يدعو إلى استقلال الأقليات التركية في وسط آسيا.

وأول ما يلفت النظر في كولن هو؛ أنه لا يفضّل تطبيق الشريعة في تركيا، حيث يعتقد أن الديمقراطية هي أفضل حل، ولهذا يكنُّ عداء للأنظمة الشمولية في العالم الإسلامي. ومع أن أربكان يُنْظر إليه بوصفه أستاذ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، فإن تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم تشير أن كولن هو أستاذ أردوغان الحقيقي.

وليس هناك سبب معلن رسميًّا لأسباب مغادرة كولن تركيا إلى أمريكا. لكن متاعب كولن مع السلطات التركية بدأت حينما حدثت أزمة مشهد الفيديو الشهير الذي بثت على موقع اليوتيوب، وظهر فيها كولن وهو يقول لعدد من أنصاره: إنه سيتحرك ببطء من أجل تغيير طبيعة النظام التركي من نظام علماني إلى نظام إسلامي، كما تحدث عن نشر الثقافة التركية في أوزبكستان، مما أثار موجة غضب في الجيش التركي، وباقي المؤسسات العلمانية في البلاد. كما أدى إلى أزمة دبلوماسية بين تركيا وأوزبكستان، لكن كولن يقول بأنه مقيم في أمريكا بسبب العلاج وحتى الآن ومنذ 1998، وقد عدل من منهجه ليتوافق مع متطلبات القومية التركية مضيفاً إليه مسألة شرعية محاربة الإرهاب، وأقام علاقات جيدة مع الدوائر الأمريكية ومنها دوائر القرار السياسي، ورغم تمسك كولن بالإقامة في الولايات المتحدة الأمريكية رافضًا نداء أردوغان له بالعودة إلى موطنه معللا رفضه هذا بالأزمة التي ربما قد تنشأ فيما بين الجيش وحكومة أردوغان بسبب عودته، وهو ما لا يرغب فيه، فإن وجود كولن وانتشار نفوذه داخل المجتمع الأمريكي أزعج الكثيرين، وخصوصًا من الجمهوريين، فمدارس فتح الله كولن في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتعليم الديانة والتعاليم الإسلامية وتدّعي الوسطية، ولكنها تثير مخاوف الكثيرين في الولايات المتحدة لعدم تدريسها التاريخ

الأمريكي مثلا. لتبدأ سلسلة من التساؤلات حول قصة هذه الحركة، التي تشكل ميزانية بمليارات الدولارات، والتي تشكل المئات من المدارس الثانوية في جميع أنحاء العالم. إلى الجامعات والمنظمات غير الحكومية، والأسواق، والبنوك.

تقرير كشفت عنه شبكة CBN الإخبارية على الموقع الرسمي لها على الإنترنت بتاريخ 6/4/ 2011، كتبه إيريك ستكيلبك، وهو طبقا لتعريف الشبكة يصنف محلل الإرهاب، التقرير تحت عنوان: حركة كولن - النظام الإسلامي العالمي الجديد

The Gülen Movement: A New Islamic World Order

حيث يقول التقرير في فقرته الثانية: نظرة فاحصة على حياة الإمام المنعزل، الذي يوجِّه الحركة الإسلامية العالمية من جبال ولاية بنسلفانيا. إنها ليست مجرد حركة دينية، إنها حركة كولن.

لا يمكن القول إنها عبادة بل هي حركة شخصية للغاية. ما يتحدث عنه ليست هي الخلافة، ليست دولة الشريعة. كولن يسميها النظام الإسلامي العالمي الجديد.

ويكشف التقرير عن أن الدعم الحكومي الأمريكي لأكاديمية كولن، يأتي من حيث قدرة حركة كولن على مواجهة تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية.

هذا التقرير يكشف لنا عن استخدام كولن نفسه لمصطلح النظام الإسلامي الجديد! والذي أطلقه من داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ليطرح سؤالا حول علاقة النظام الإسلامي العالمي الجديد لكولن بالنظام العالمي الجديد الذي تتبناه أجندة الحرية لبوش الابن؟ وهل حركة كولن هذه هي شبكة أخرى من ضمن شبكات الإسلام المعتدل الذي تتبناه مؤسسات "أوعية الفكر" الأمريكية نحو بناء إسلام مناسب لهم، استنادًا إلى فكرة دعم تنظيم الإخوان المسلمين لبناء شبكة إسلامية معتدلة في منطقة الشرق الأوسط؟

إجابات هذه الأسئلة يمكن أن تجدها عبر سطور بحث آخر لأحد الساسة الأتراك الوطنيين ويدعَى بورتيجيني (Bortecine) وهو بحث مطول نشر على موقعة الرسمي على شبكة الإنترنت باللغة الإنجليزية (henrymakow.com) وفيه يتحدث عن ديمو الربيع العربي الذي تم تصنيعه بالكامل في تركيا، حيث إن يهود الدونمة تخترق المؤسسات التركية، وأن الساسة الأتراك يعملون بذات المنهج الذي اتبعه يهود الدونمة في إسقاط الإمبراطورية العثمانية أمام الربيع العربي في مصر، المغرب، الجزائر، سوريا، تونس، ليبيا، اليمن وتركيا، وعشرات من نموذج "حزب العدالة والتنمية" أنشئت في الشرق الأوسط، وتم دعم هذه الأحزاب من جماعة الإخوان المسلمين التي يسيطر عليها اليهود المتنورون.

وقد وصف بورتيجيني رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كالدُّمية في يد المتنورين اليهود الذين يسيطرون على حركة كولن، فكلاهما سواء حزب أردوغان (العدالة والتنيمة) أو حركة كولن يتم تمويلهما من وكالات المتنورين ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية، من خلال أموال المخدرات.

وعلى غرار الربيع العربي. فالحركة الإسلامية كلها في تركيا، وهي دولة الموساد والسي اي إيه، على حد وصفه، تديرها التشفير اليهود. حيث إن وكالات المتنورين تسيطر على الجيش التركي ووكالة الاستخبارات التي كانت وراء الإرهاب والاغتيالات في تركيا.

ويكشف البحث عن كولن، أنه يعمل لحساب السي آي إيه منذ عام 1964، ومنذ أن قدّمه الدبلوماسي الأمريكي جراهام فولر، ويمتلك 25 مليار دولار من تجارة الهيروين. وحركة كولن تشكل قمة تكتلات ضخمة تضم المنظمات غير الحكومية، والشركات والصحف والمساكن الجامعية في تركيا، بالإضافة إلى المدارس في جميع أنحاء العالم، وتمول هذه المدارس عن طريق المخدرات ووكالة المخابرات المركزية، وهذه المدارس تتصرف مثل مكاتب وكالة المخابرات المركزية والموساد.

هذه الادعاءات التي ساقها هذا السياسي التركي، استخدم في مراجع بحثه، تقريرًا لصحفي أمريكي يدعى بول وليامز، نشره في 29 يونيو 2010، عن حركة كولن حيث قال وليامز: إن ثروة كولين المقدرة بـ 25 مليار دولار من تجارة الهيروين، جاءت من شهادات بعض أعضاء الحكومة الأمريكية ومن وثائق المحكمة.

ووفقًا لتقرير بول وليامز(Gulen Movement Funded by Heroin Via the CIA) ذكر أن:

1- سجلات المحكمة وشهادة مسئولين سابقين في الحكومة، تبين أن فتح الله كولن، الذي يقيم حاليًا في ولاية بنسلفانيا، وجمع أكثر من 25 مليار دولار في الأصول من تجارة الهيروين التي تمتد من أفغانستان إلى تركيا.

2- سيبل إدموندز، مترجم مكتب التحقيقات الفيدرالي السابق، شهد بأن أموال المخدرات تم تحويلها إلى خزينة كولن من وكالة الاستخبارات المركزية في مسقط رأسه في تركيا، وقد استخدم ثروة كولن لإنشاء حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا بقيادة أردوغان الآن .

3- كولن اشترى الصحف وشبكات التليفزيون، وشركات البناء، والجامعات، والبنوك، والمرافق، ووسائل تكنولوجية، المستحضرات الصيدلانية، وشركات التصنيع في جميع أنحاء البلاد.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنشأت آلاف المدارس الدينية (المدارس الدينية الإسلامية) في جميع أنحاء آسيا الوسطى.

4- حركة كولن لا تقتصر على تركيا وآسيا الوسطى، لقد تم تعيين خمسة وثمانين من مدارس كولن في الولايات المتحدة والأكاديميات بتمويل من الأموال العامة الأمريكية.

5- ودعمًا لطلب كولن للحصول على وضع الإقامة الدائمة (البطاقة الخضراء) في الولايات المتحدة الأمريكية، صدرت خطابات التأييد والدعم من "جراهام فولر" وغيره من المسئولين السابقين في وكالة المخابرات المركزية.

وينبقى أن نذكر هنا من خلال إشارة وثائق المحكمة عن اسم "جراهام فولر" النائب السابق لرئيس مجلس الاستخبارات الأمريكية هو مسؤل الاتصال بين كولن ودوائر صنع القرار الأمريكي. وصاحب كتاب "عالم بلا إسلام" الذي صدر عام 2010. هو نفسه من سطر خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوبما بالاشتراك مع مركز إسنا ومركز كير وهما مركزان تابعان للتنظيم الدولى للإخوان المسلمين، والذي ألقاه في جامعة القاهرة عام 2009، وتمت الإشارة إليه سابقا.

على أية حال، لكي نتفهم طبيعة علاقة حركة كولن بشبكة الإسلام المعتدل الأمريكية، يجب أن نفهم أن من يطلقون على أنفسهم "الكولانيون" وهم نحو5 ملايين تابع للحركة، قادتهم هم من يتحكمون في مسار وقرارات الحزب الحاكم في تركيا (العدالة والتنمية) من وراء الستار، كما كشف عنه تقرير شبكة «CBN»، إن المشار لها سابقا. وبالتالي فهي تدار كما بالمثل تُدار وتدير منظمة جورج سوروس CAP (مركز تقدم أمريكا)، وهي عبارة عن مصنع للأفكار يغذي إدارة أوباما بالأفكار. أوجه التشابه بين سوروس وكولان متعددة: كلاهما ذو ثراء فاحش، كلاهما يستخدم تلك الأموال لنشر المعتقدات، وكلاهما يعمل من وراء الستار. أي أن كولن هو النسخة الإسلامية من جورج سوروس الملياردير اليهودي.

وإذا كان رئيس وزراء تركيا، رجب طيب أردوغان هو، تلميذ فتح الله كولن، الذي يقوم بتمويل حزبه الحاكم، وقيادات الحركة هي التي تتحكم في قرارات وتوجهات هذا الحزب، وإذا كان أردوغان قد ظهر منذ سنوات على التليفزيون التركي قائلا: "سأتحدث بصراحة ووضوح؛ إن هؤلاء مَن يتجوّلون بيديهم منشورات عن شيء يسمى مشروع الشرق الأوسط الجديد، إذا استطاعوا إثباته فكل شيء يقولونه عنا صحيح، أما إذا لم يستطيعوا إثباته فهي دناءة وقلة شرف منهم، وهو ما يعني أنه يرفض هذا المشروع، إلا أنه وبعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية عام 2006، وقد ظهر مجددًا عبر وكالات الأنباء العالمية متجاهلا ما قد قاله من قبل، ليعلن في مؤتمر لحزب العدالة والتنمية، أن لتركيا مهمة في مشروع الشرق الأوسط الجديد. ما هذه المهمه؟ نحن أحد زعماء مشروع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجديد، ونحن نقوم بتنفيذ هذه المهمة(2).

وفي مقابلة فضائية قال: بالنسبة للمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، يعني أن ديار بكر يمكن أن تكون مركزًا لهذا المشروع! وفي خطابه الشهير بمجلس النواب قال: إن أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير محددة، وضمن هذه الأهداف حددت المهمة الموكلة إلى تركيا! وبالتالي فمموّل حزبه الحاكم فتح الله كولن نفسه، ليس ببعيد عن هذا المشروع من خلال شبكة الإسلام المعتدلة، التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب، وبناء إسلام مناسب لهم عبر نظام عالمي إسلامي لفتح الله كولن.

(2) موقع اليوتيوب. مقطع فيديو باسم: أردوغان بلسانه رئيس المشروع الأمريكي للشرق الأوسط.

في حقيقة الأمر، يمكننا أن نضع اتهامات السياسي التركي بورتيجيني لرجب طيب أردوغان، عضو التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، ورئيس وزراء تركيا، بالعمالة لليهودية وسيطرتهم على مفاصل الدولة هي؛ أتهامات مقبولة في إطار الصراع والمنافسة بين الأحزاب السياسية في تركيا، ولا غضاضة بشأنه، ولكن أن يأتي الهجوم من أستاذ الأمس "الخوجة الكبير نجم الدين أربكان" الأب الروحي للإسلام السياسي في الأناضول، ضد تلميذه الابن البار المسلم المطيع ذي الأخلاق الحميدة، كما كان يصفه في الماضي، حينما كان رجب طيب أردوغان في كنفه، ثم صار يهاجمه عندما بدأ يروّج لمنظومة الدرع الصاروخية، ونشرها على الأراضي التركية، ومضى السياسي المخضرم في تصريحاته التي نشرها موقع الاهرام الرقمى بعدد 2010/11/20، قائلا: إن الصهيونية تحتكر غالبية وسائل الإعلام في بلاده وكلها لخدمة رئيس الوزراء أردوغان، حيث إن هناك 30 صحيفة، و30 فضائية تعمل لصالحه ليل نهار، لا لكي يظل في السلطة فحسب، بل من أجل الحفاظ على قيام إسرائيل العظمى بالمنطقة! والتي تضرب عرض الحائط بكل قرارات مجلس الأمن الدولي، وأضاف أن الجميع وفي مقدمتهم الصهيونية يعملون لأن تكون تركيا تابعة لإسرائيل. وأشار أربكان، مؤسس أكبر عدد من الأحزاب التي تم غلقها من المحكمة الدستورية، ورئيس الحكومة الأسبق عامي 1996 و1997.

أن حجم الديون الخارجية على البلاد مدى تاريخ الحكومات التركية المتعاقبة بلغت 80 مليار دولار، ولكنه ارتفع في عهد العدالة والتنمية الحاكم، ومنذ اعتلائه الحكم نهاية 2002 إلى 580 مليار دولار، ثم يختتم حديثه بتأكيدات أن حكومة أردوغان صادقت على نشر الدرع الصاروخية، ولكنها تخشى من الإعلان عن ذلك، مشيرا أن الدول الإسلامية لا تحتاج لدرع الكفرة.

وهو ما كشف عنه أيضًا رئيس الهيئة الوطنية التونسية لدعم المقاومة ومناهضة التطبيع والصهيونية، أحمد الكحلاوي، حيث ذكر لوكالة أنباء فارس فى 2013/7/11، أن رئيس الوزراء التركي الأسبق الراحل نجم الدين أربكان، كان يصف تلميذه رجب طيب أردوغان في أحاديث مغلقة بأنه "عميل أمريكي».

ويمكننا أن نفهم من كلمات أربكان الدوْر الذي يلعبه نموذج الإسلام المعتدل الذي صعد لسدة الحكم في تركيا بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، ليكون النموذج الملهم لسائر دول المنطقة العربية ليحتذي به شعوبها كنموذج للنهضة ولحكم التيار الإسلام السياسي المعتدل. أننا أمام نموذج ديني يمرر النفوذ والسيطرة الصهيوينة على الأراضي الإسلامية، ويتخذ من السلطة دورًا منفذًا لمهام وأهداف مشروع الشرق الأوسط الجديد، ويرتضي باستقطاع أجزاء من أراضيه لصالح دولة أخرى داخل هذه المنظومة، المهم بالنسبه له أن يصبح زعيم منطقة الشرق الأوسط الجديد كما قال.



قطر..
ساحة العالم المختلق الجديد

ويكيليكس..
وثائق مسرَّبة تظهر في وقت غامض

جاسم سلطان ..هشام مرسى ..
تحت راية المقطم



في فبراير من العام 2006، عُقد في العاصمة القطرية الدوحة "منتدى المستقبل"، وسط اهتمام كبير من الحكومتين الأمريكية والقطرية بحضور الرئيس الامريكى الأسبق بيل كلينتون، ووزيرة الخارجية الأسبق كونداليزارايس فى إدارة جورج بوش الأبن.

وحفلت الكواليس في هذا المؤتمر وغُرَفه المغلقة بكلمات ومصطلحات لم يعتد عليها المجتمع السياسي والاجتماعي الخليجي مَثل: الديمقراطية، والتغيير، والتحفيز على الإصلاحات الديمقراطية، وتعزيز دور المجتمع المدني. حيث ذكر الكاتب السعودي عبد العزيز الخميس، في مقالته الشهيرة (دور مشروع "مستقبل التغيير" القطري الأمريكي في إشعال الثورات العربية) والتى أعيد نشرها صحيفة "وجهة نظر" العراقية، في عدد 5 أغسطس 2011، ومع بدايات هذا المنتدى، لوحظ أن الدكتور عبد العزيز الدخيل، الاقتصادي السعودى المعروف بقوميته، يخرج غاضبًا حاملاً حقائبه عائدًا إلى الرياض، وحينما سُئل عن سبب مغادرته السريعة وغضبه، رد حازمًا وصارمًا: هذا المنتدى ليس سوى حلقة نقاش وإعداد مؤامرات من المخابرات المركزية الأمريكية «C.I.A». كما تناول الخميس فاعليات هذا المنتدى وتوصياته، وعلاقته بالثورات القائمة في الوطن العربي، حيث كتب يقول: وبعد جهد طويل لفاعليات هذا المنتدى خرج ما يطلق عليه "مشروع مستقبل التغيير في العالم العربي" وتم توزيع المهام. حيث تعمل قطر على جانب الإسلاميين، بينما الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على جانب آخر، وهو الجانب المنفتح من الشباب الليبراليين.

تضمنت المهمة القطرية مشروعين: الأول هو مشروع "النهضة" و يديره القطري الدكتور جاسم سلطان، وهو رجل محنّك ملتزم بتعاليم الإخوان المسلمين ومطبق لها. لكن ما يثير الإعجاب في شخصه هو؛ قدرته على الاستقلال وعدم التبعية في التنفيذ، واختراعه للخط القطري الإخواني الذي قد لا يصطدم مع خط الجماعة في المقطم، لكنه يستقل بل ويبدع في التنفيذ. لكن ما يعرف عنه سياسيًا انه أصبح ضمن الآلة السياسية القطرية، بعد أن كان مستقلا في نشاطه الإخواني. ففي عام 1999 حل الإخوان مجموعتهم ضمن اتفاق رضيت الدولة القطرية أن يكونوا ضمن نشاطاتها في

مجالات متعددة. وبالطبع نشاطهم المحلي أصبح محدودًا، لكن تم استعمال الحركة خارجيًا كأدوات اتصال للحكومة القطرية في دول متعددة، وضمن الاتفاق الذي تم في منتديات المستقبل.

وهنا يقف الباحث في شئون تنظيم الإخوان المسلمين الكاتب الكبير عبد الرحيم علي، معربًا عن تحفظاته وعدم تيقنه من حل جماعة الإخوان في قطر، وأن هذا الحل ما هو إلا تكتيكات ومناورات للتنظيم للوصول إلى هدف أكبر فيما بعد.

المشروع الثاني، الذي تولته المهمة القطرية هو "أكاديمية التغيير" عبر مؤسسها هشام مرسي، زوج ابنة الشيخ يوسف القرضاوي، مفتي جماعة الإخوان المسلمين، ويأتي أهمية اختيار هشام مرسي، لكونه المنفذ لما ينظر له ويضعه جاسم سلطان، من خطوط فكرية ومنهج للتغيير والنهضة وبذلك حدث الاندماج الفكري والإيديولوجي الإسلامي بين هشام مرسي وإدارته لأكاديمية التغيير من جهة، وبين المشروع النهضوي لصاحبه جاسم سلطان من جهة أخرى. وبذلك يمكننا رؤية أن مشروع النهضة يعتبر المنظّر والمرجعية لأكاديمية التغيير، والتي سنتطرق لها لاحقًا، وكلاهما يكمّل الآخر في مسيرة تحريك الشباب ودفعهم للتغيير والاحتجاج.

وحيث يستلزم لمشروع النهضة هذا، قيادات مدرّبة، فقد أعلنت أكاديمية التغيير على موقعها الإلكتروني، أن الأكاديمية تتبنّى وتدير نظام تدريب أون لاين لبرنامج إعداد قادة النهضة.

ويحاول المشروع الإخواني تفتيت ثوابت الأنظمة العربية، ولعل أهمها نقده لما يسمّيه سلسلة الخديعات في الاستقرار، الثقة، الرموز، الصورة التاريخية، والتضحية. وهو ما يزيل لدينا علامات الاندهاش من كذب وتضليل جماعة الإخوان المسلمين في تصريحاتهم المشككة والمزيفة في كل وسائل الإعلام بعد أحداث 25 يناير.

وفي سبيل خلق قادة يفهمون جيدًا مشروع النهضة المموّل من قطر، بالتعاون مع الإخوان، يتم تنظيم تدريبات وبرامج إعداد عبر الإنترنت، تتضمن تعريف المتدربين بما هو المجتمع الناهض، وأطوار حركة النهضة ومساراتها ومتطلبات النهضة، ومن أين تبدأ النهضة وما مفاتيح الأمل؟

ويمكن معرفة كيف نجح مشروع النهضة في المساعدة في أحداث25 يناير، إذا ما علمنا أن عبد الرحمن منصور، مؤسس صفحة "كلنا خالد سعيد" على شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك، وهي الصفحة الأعظم في جذب الشباب المصري تحت منشوراتها اليومية، وتوحيدهم تحت دعوة 25 يناير، هو شاب مصري من شباب الإخوان المسلمين، حيث كشف قيادي الجماعة د.عصام العريان، أثناء استضافته في إحدى القنوات الفضائية بعد تنحي مبارك عن الحكم، أن عبد الرحمن منصور، هو مَن دَعا ليوم 25 يناير. ليكون يومًا للثورة المصرية، من خلال الصفحة التي قام بتأسيسها "كلنا خالد سعيد". وأن الناشط وائل غنيم كان المسئول التقني في الصفحة بشخصه وصفته

كمسئول جوجل في الشرق الوسط.

تلك الصفحة التي فجرت أحداث 25 يناير، التي تبنت نشر أجزاء من علوم التغيير للأكاديمية، وكانت توجِّه أعضاءها لمشروع النهضة بحرفية عالية.

برامج متعددة يقوم بها مشروع النهضة الإخواني بالتعاون مع "أكاديمية التغيير"، وتتضمن تعاون مؤسسات تنتمي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر مثل "مؤسسة تنمية للدراسات والاستشارات". ومؤسسة «shift» ومقرها بمدينة نصر، تلك المؤسسة التي أثار حولها الاعلامي عمرو أديب في برنامجه "القاهرة اليوم" في أكتوبر من عام 2011، مجموعة من التساؤلات بسبب تنظيمها لمؤتمر بلندن من نفس الشهر، ودعوتها لمجموعة من الشباب المصري لحضور هذا المؤتمر، رغم نجاح ثورة يناير في تغيير النظام ورحيل مبارك، وبدأت الدولة فعليًا في بناء مؤسساتها الجديدة.

كما يملكون مشاريع مختلفة ليست فقط للكبار بل أيضا للصغار، كمؤسسة تدريب المراهقين والتي تبدأ من عمر 12 إلى 15 عامًا. طبقًا لفكر التنظيم الإخواني في تنشئة جيل مبنيٌ على مبدأ السمْع والطاعة، ويساند ذلك مشروع بوابة الشباب للعمل النهضوي.

منذ بدء ربيع الثورات العربية، وعدد من المحللين السياسيين لا يكفون عن الإشارة إلى الدور القطري في جعل جو هذا الربيع أكثر سخونة عبر قناة الجزيرة وملحقاتها.

حيث كانت قناة الجزيرة القطرية تحرِّض المتظاهرين، وانقلب مذيعوها إلى مقاتلين يخوضون صراعات ويقودون الجماهير، وينتابهم الرعب حينما تقل أعداد المتظاهرين، ثم يكادون يرقصون فرحًا وهم يرون الآلاف تزحف إلى ميدان التحرير. كانت الجزيرة تتشدق بأنها هي من أسهمت في تنظيم الجماهير وتشجيعهم، ولولا الله ثم إدارتها للأزمة لانفلت الوضع، وعادت الجماهير حاسرة الرؤوس إلى منازلها دون أن يحدث التغيير المطلوب.

ولا يجب أن نغفل هنا تصريحات إحدى مذيعات قناه الجزيرة القطرية السورية "لونا الشبل" والتي انشقت عن مبادئ وتعليمات القناة، حينما رأت ما يحدث في وطنها الأم سوريا من أحداث دموية، والحلقة المفرّغة والمستمرة التي يدور داخلها جثث الثوريين في الشارع السوري، فأعلنت استقالتها لتظهر على التليفزيون السوري مخاطبة شعبها عن حجم المؤامرة، والدور الذي تلعبه قناة الجزيرة في قتل المواطنين، وتأجيج المشاعر السورية. معللة لأسباب استقالتها من قناة الجزيرة لاستحالة أن تفعل بيديها في سوريا ما كانت تفعله في مصر وليبيا. وطرحت من خلال المقابلة التي قاربت الساعتين ونصف الساعة، كل الأساليب التي تتبعها قناة الجزيرة للعمل على تأجيج المشاعر ونشر الفتن بين الشعوب العربية، التى شهدت ثورات في عواصم بلدانها، والتى بدأت منذ فترة، على حد قولها، ولم تكن وليدة ثوراتهم. وأن السياسة المتبعة من قبل القناة، هي جزء من مخطط أكبر وأشمل موجود في الكتب الأمريكية والبريطانية وفي مراكز البحث الدولية منذ زمن طويل.

ويجب هنا وقبل الانتقال من الدوْر الذي لعبته قناة الجزيرة في ثورات الربيع العربي أن نشير إلى وثيقة ويكيليكس، التي أذاعتها قناة العربية الفضائية في مايو من عام 2011، تحت عنوان تسريبات ويكيليكس وثيقة خطيرة:

الدوحة تتبنّى خطة لضرب استقرار مصر بعنف. . . . وتكليف قناة الجزيرة ببث كل ما يزكي إشعال الفتنة في الشارع، ليس فقط بين المصريين والنظام ولكن بين المصريين بعضهم بعضًا. وثائق خطيرة سرّبها موقع "ويكيليكس" كشفت أن لقاءً سريًّا جمع بين الشيخ حمد بن جاسم، وزير الخارجية القطري، وبين مسئول إسرائيلي نافذ في السلطة، وكشف فيه الشيخ جاسم للمسئول الإسرائيلي، أن الدوحة تتبنّى خطة لضرب استقرار مصر بعنف، وأن "قناة الجزيرة" ستلعب الدور المحوري لتنفيذ هذه الخطة، عن طريق اللعب بمشاعر المصريين لإحداث هذه الفوضى.

وأشارت الوثيقة أن الشيخ حمد بن جاسم، وصف مصر بالطبيب الذي لديه مريض واحد، ويجب أن يستمر مرضه، وأكد جاسم أن المريض الذي لدى مصر هو القضية الفلسطينية، في إشارة منه أن مصر تريد إطالة أمد القضية الفلسطينية دون حل، حتى لا تصبح مصر بلا قضية تضعها في منصب القائد للمنطقة العربية.

كان موقع "ويكيليكس" قد أشار أن لديه 7 وثائق عن قطر، نشر منها 5 وثائق، وحجب وثيقتيْن بعد تفاوض قطر مع إدارة الموقع الذي طلب مبالغ ضخمة حتى لا يتم النشر، لما تحويه من معلومات خطيرة عن لقاءات مع مسئولين إسرائيليين وأمريكان، وأن هذه اللقاءات كلها للتحريض ضد مصر.

وعلى الرغم من أن الموقع التزم بسريّة الوثيقتين بعد أن حصل على الثمن من القطريين، فإنه تم تسريبها إلى عدد من وسائل الإعلام، أهمها جريدة الجارديان، والتي نشرت نصّها على موقعها، وشملت ضمن محتواها تحليل السفارة الأمريكية لموقع قناة الجزيرة على خريطة التحرك السياسي لقطر، ودورها في رسم ملامح سياسة قطر الخارجية.

«تتحدث الوثيقة، التي حملت رقم 432، بتاريخ الأول من يوليو 2009، عن اللقاء الذي استغرق 50 دقيقة بين الشيخ حمد بن جاسم وقناة الجزيرة، وقد قام السفير الأمريكي بتحليل اللقاء، وأشار في مجمل تحليله إلى كون الجزيرة أداة في يد القطريين يستخدمونها كيفما يشاءون لخدمة مصالحهم على حساب أطراف أخرى.

أما الوثيقة الثانية، وحملت رقم 677 بتاريخ 19 نوفمبر 2009، فأشارت أن تغطية الجزيرة أصبحت أكثر إيجابية تجاه الولايات المتحدة، في الوقت نفسه يؤكد التقييم بقاء الجزيرة كأداة للسياسة الخارجية القطرية.

وأكدت الوثيقتان، أن وزير الخارجية القطري، الشيخ جاسم، وعددا من المسئولين الإسرائيليين والأمريكان، أنه بمجرد خروج المصريين إلى الشارع فإنه سيكلف قناة الجزيرة ببث كل ما يزكي إشعال الفتنة في الشارع ليس فقط بين المصريين والنظام،

ولكن بين المصريين بعضهم بعضاً.

وأشارت الوثيقتان أن النظام القطري يستخدم دائماً قناة الجزيرة في تصفية حساباته مع خصومه، وأنه نجح أكثر من مرة في إشعال الفتن في عدد كبير من العواصم العربية، عندما توترت العلاقات مع الدوحة، وأن الجزيرة هي إحدى أهم القنوات الإخبارية في المنطقة، ونجحت في جذب المشاهد العربى منذ تأسيسها».

وبالعودة إلى مقاله عبد العزيز الخميسي تقرأ: في الحقيقة هناك الكثير من التقارير والاتهامات التي تشير أن للقطريين أدوات أخرى بخلاف الدور الشيطاني لقناة الجزيرة القطرية. تشير إلى دور منظمة مركزها في بريطانيا، واسمها "أكاديمية التغيير"، وهو ما يمكن أن تستمع إليه خلال إحدى حلقات النقاش في جامعة بريطانية، وكانت الحلقة مغلقة على باحثين ومتخصصين. حيث قال خبير ويلزي عن ثورات الربيع العربي: إنه ليست فقط الجزيرة مَن قام بكل هذا الفعل، بل هناك قوى أخرى، لعل أهمها هذا المركز الذي تم إنشاؤه في بريطانيا، واسمه "أكاديمية التغيير"، وهدفها تحرير الشعوب من القيود، ومساعدتها على التغيير من خلال تدريب كوادر ومؤسسات المجتمع المدني والنشطاء على إستراتيجيات، ووسائل وسبل التغيير وتوفير الأدوات المؤدية لهذا الغرض.

ويستطرد هذا الخبير القول: إن هذه الأكاديمية ليست سوى واحدة من أبرز أدوات المشروع القطري لإحداث الاضطرابات وإسقاط الأنظمة العربية. ووسط ابتسامات الخبراء البريطانيين، قال الخبير: لاحظوا أن العناصر التي قادت عمليات التجمهر والاحتجاجات في دول عديدة تستخدم نفس الأفكار والسلوكيات شكلاً ومضموناً، وأضاف الخبير: لا تنسوْا هذه الأكاديمية لديها فرع في الدوحة، حيث يزوره كثير من الناشطين العرب ويتدربون في صمت منذ عام 2009.



إسكات المدافع.. الطريق إلى تونس ومصر وليبيا يمر من أكاديمية التغيير

علوم التغيير تطلق صواريخ الرموز والشعارات في ساحة المعركة

أنبياء مزيفون من وحي بيتر آكرمان

اختلف المفهوم التقليدي للحرب من حرب عسكرية لغزو الأرض بالاحتلال العسكري إلى حرب اقتصادية لتدمير الاقتصاد القومي، ليتحول أخيرًا إلى مفهوم جديد يسمّى بالحرب الفكرية، وهى "حروب الجيل الرابع" لتغيير العقول والقلوب للشعوب في سبيل الوصول إلى الاحتلال المدني بديلاً عن التدخل العسكري في الدول المستهدفة، وهنا تختلف طبيعة الأسلحة المستخدَمة لطبيعة الحرب الفكرية، طبقًا لآليات ممنهجة لزعزعة الاستقرار ثم الفوضى المنظمة، ومن ثم إفشال الدولة. وتستخدم هذه الآليات أفكارًا وشعارات رنّانة كالحرية والعدالة ومبادئ حقوق الإنسان، وكمثل التي تدعو للتحوُّل السلمي إلى الديمقراطية، وتستخدم هنا مع الشعوب التي تعاني من عدم ممارسة الديمقراطية بمفهومها الحقيقي، وتعاني من كبْت للحريات بمختلف درجاته لترسم خارطة طريق لغزو هذه العقول (زلزال العقول).

والمقصود بثورة العقول هنا، يعتمد على فلسفة الرجوعية التي تدعو إلى تحرير الفرد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والدينية، وبالتالي يعود الفرد إلى طبيعته بعد أن يتم تفريغه من المضمون الديني والوطني، ليبدأ في الاندماج مع ما يسمَّى بالعالم الجديد بعد تحريره، من الماتريكس أو المصفوفة التي كان يخضع لقوانينها ومعتقداتها طبقًا لطبيعة المجتمع والبيئة المحيطة به، لينطلق من دون التقيُّد بالعقيدة والهوية إلى عالم بلا حدود، يغتصب فيها العقل ويتحوّل إلى عقل مفكر جديد طبقًا لمنهجيّة وآليات ديناميكية محددة تستخدم شعارات ومفردات لغويّة برّاقة مثل المدنية والمواطنة والديمقراطية وحرية التعبير، وكلها ذخائر حروب الجيل الرابع، إلى أن تتم زلزلة هذه العقول واحتلالها، وهناك نظريات ودراسات نشأت خصيصًا لخدمة زلزال العقول من خلال أكاديمية سُمِّيت بأكاديمية التغيير التي تم تأسيسها من مارس عام 2006، في لندن تنفيذا لتوصيات مؤتمر منتدى المستقبل بالدوحة 2006، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وقطر، بحضور بيل كلينتون وكونداليزارايس، وتشعُّب نشاط هذه الأكاديمية بعد أن فتحت لها مقرًا بالدوحة في مارس من عام 2009، تحت سقف بناء قدرة المجتمعات على تحقيق أحلامها من دون الإشارة إلى مجتمع بعينه أو إلى نوعية الأحلام التي تدعمها، ولكن من تتبع أخبارها يجد أنها كانت موجهة إلى المجتمع المصري أولا ثم

السوري والتونسي ثانيًا، في الفترة من 2008 وحتى بداية ثوراتهم، والأغرب أن دوْرها مع الشباب المتلقي لم ينته بانتهاء ثوراتهم داخل مجتمعاتهم إلى الآن، وهو ما يؤكد أن إسقاط الأنظمة العربيةَ لم تكن سوى تكتيكات تخدم الاستراتيجية المستهدفة وهي زعزعة الإستقرار في المنطقة العربية. ثم تأتي بعد ذلك في بؤرة اهتمام الأكاديمية باقي المجتمعات العربية، والتي تم التركيز عليها بصورة أكبر بعد أحداث 25 يناير في القاهرة، وخصوصًا في دول الخليج وخاصة البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، حتى كتابة هذه السطور.

إن أكاديميه التغيير ودورها في الترويج إلى العصيانِ المدني، وسياستها المعتمدة على زلزلة العقول، تمهيدًا لزعزعة الاستقرار وتفكيك المجتمعات من الداخل تحت شعار التغيير، وحرية الشعوب في تحقيق مصيرها. مرورًا بالفوضى المنظمة وحتى إفشال الدولة، يجبرنا على الخوْض بالتفصيل في علوم الأكاديمية. ولكي نرد الأشياء لأصلها، عملا بنظرية الرجوعية، يجب أن نتساءل:

تُرَى مَن هم مؤسسو الأكاديمية ومدربوها؟ وما مصادر تمويلها؟ وما العلوم التي تدرسها أكاديمية التغيير؟ ما كتبها؟ ومَن هم مؤلفوها؟ هذا ما سوف نجيب عنه بسرد الحقائق التالية.

المؤسسون

هم أنفسهم المدربون لمشروع النهضة لجاسم سلطان القطري:

المؤسس الأول: هشام مرسي، المدير العام، مصري يحمل الجنسية البريطانية، قد يكون دكتورًا في العلوم التطبيقية، ويرى أنه لا غنى في التقدم عن البراعة في العلوم الإنسانية، لكن قوته تأتي من زواجه بابنة الشيخ يوسف القرضاوي، والذي دعَا قوات النيتو للتدخل العسكري في ليبيا، ودعا الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الأحداث الدموية الجارية في سوريا للخلاص من بشار الأسد، مما دعا البعض لتسميته بـ "مفتي النيتو».

كما تأتي قوة هشام مرسي من أفكاره المتبنيّة لمبادئ وطموحات جاسم سلطان، القطري الجنسية والإخواني الهوية. وكان قد اعتقل في 31 يناير أثناء أحداث 25 يناير من قوات الأمن المصرية داخل ميدان التحرير، وتم إطلاق سراحه بضغوط بريطانية قوية. وله مقابلات عديدة مع القنوات الفضائية مثل الجزيرة والعربية، والتي يعرف فيها نشاط الأكاديمية كعامل مساعد لقدرة المجتمعات على تحقيق أحلامها. ونشير هنا إلى لقاء له عبر قناة العربية، حينما سأله مقدم البرنامج عن سبب تدريبه للشباب البحريني والسعودي والمصري والفلسطيني والكويتي والتونسي داخل جدران الأكاديمية على قلب نظم الحكم في دولهم، وكان ردّه أنه يدرِّبَهم على تحقيق أحلامهم ونيل حريتهم.

المؤسس الثاني: أحمد عبد الحكيم، مدير قسم الدراسات. وهو دارس للكيمياء ويعمل

للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية والتحليل الإستراتيجي من جامعة فيينا، يقدم نفسه من خلال موقع الأكاديمية من خلال رؤيته في الجمع بين الكيمياء، التي تضبط معادلات الكوْن وبين العلوم الإنسانية التي تضبط معدلات تقدم المجتمعات. وقد شارك في تدريس وتدريب سلسلة أدوات النهضة في مصر وأوروبا.

أما المؤسس الثالث للأكاديمية، وهو أكثرهم نشاطًا، فهو المدعو وائل عادل، مدير القسم الإعلامي. وهو مهندس يحمل ماجستيرًا في الإعلام، ويقدم رؤيته الهندسية كمنهجية تفكير منظمة، ويرى أن الإعلام ثورة تجتاح العالم، وقد جمع بين الاثنين وأطلق ثورة الأفكار.

أسهم الشاب النشيط وائل في عدة دراسات متعلقة بنهضة المجتمعات في مصر والوطن العربي، ويرى في الأكاديمية تجسيدًا لحلمه في أن يطبع بمشاركته بصمة للقرن 21، وله مؤلفات سُمّيت: زلزال العقول (1)، زلزال العقول (2)، وأسهم في تدريس كتبها لمريدي الأكاديمية.

أما مصادر تمويل الأكاديمية، فتنحصر في تمويلات تتدفق من دولة قطر، وشركات خاصه لجماعة الإخوان المسلمين فى مصر، ومنظمة "فريدوم هاوس"، وأموال الملياردير اليهودى جورج سوروس، الذي يقوم بدوره بتمويل جميع منظمات المجتمع المدني.

ولأن نشاط الأكاديمية يحتاج إلى الدعم الفني، والضغط الدولي لحماية مريديها ونشطائها من بطش الأجهزة الأمنية لهم، ولفتح قنوات اتصال دولية لرصد انتهاكات الأنظمة العربية لحقوق الإنسان وحرية التعبير. فهنا يأتي دور هيومان رايتس واتش (كمنظمة ألمانية معنيّة بحقوق الإنسان) بالإضافة إلى الأمنتسى إنترناشيونال (منظمة العفو الدولية). تلك الجهتان اللتان قامتا بدعم ثوار ونشطاء مصر خلال أحداث 25 يناير، وما تبعها من أحداث خلال المرحلة الانتقالية التي أدارها المجلس العسكري المصري.

إصدارات أكاديمية التغير

نفس المناهج والقرص التدريبي والكتب الدراسية التي تنتهجها الأكاديمية، هي نفسها التي يستخدمها مشروع النهضة الإخواني، من خلال مؤسسة «shift» التي تمتلكها جماعة الإخوان المسلمين، والداعمة لدورات الأكاديمية في مصر والداعمة أيضًا لمشروع النهضة.

وقد قدّمها وائل عادل على الموقع الرسمي للأكاديمية على شبكة الإنترنت على أنها الشركة صاحبة توكيل برامج الأكاديمية في القاهرة، ويمكن هنا أن نلخّص "علوم التغير" في مجموعة كتب مهمة يقوم الدارس بتلقّيها من خلال الأكاديمية.

«زلزال العقول، نزهة في شوارع العقل، حرب اللا عنف، حركات العصيان المدني، الدروع الواقية من الخوف، خارطة العمليات والتكتيكات».

علوم التغيير ما بين «جين شارب وبيتر آكرمان»

تعتمد أكاديمية التغيير في منهجها على المقاومة اللاعنيفة أو حرب اللا عنف (الجيل الرابع من الحروب)، وتستند في ذلك إلى تجربة مارتن لوثر كينج، المنادي بالحقوق المدنية للسود في أمريكا، وتجربة المهاتما غاندي في الكفاح غير المسلح ضد الاحتلال البريطاني. ويمثل مارتن لوثر كينج وغاندي أهم رموز حركة التغيير في علوم الأكاديمية. ربما لأنهما النموذجان الحقيقيان لفكرة التغيير من دون عنف. أما بالنسبة للتدريبات العملية، فتتخذ الأكاديمية الثورات الملوّنة في العصر الحديث من صور وتكتيكات وأقنعة وملابس منهجًا عمليًّا لها. ومن هنا تكتشف سر قناع "فنتيتا" الذي ارتداه الثوّار في مصر أثناء وبعد أحداث 25 يناير، أو الملابس السوداء التي ارتدوها مَن أُطْلِقَ عليهم مجموعة "البلاك بلوك" في مصر بعد وصول التيار الإسلامي إلى سدة الحكم.

إن كتب أكاديمية التغيير التي يقوم الدارس بتحصيلها تعتمد في معظمها على مؤلّفات "جين شارب" الذي وُلد عام 1928، ويعتبر الأب الروْحي للفوضى. كما تقوم منظمته "ألبرت إينشتاين" بدعم حركات الدفاع المدني غير المسلح بالمال والتكتيكات الخاصة والتدريب.

وقد أُطْلِقَ على "جين شارب": "ميكافيللي اللاعنف". ويعتبر "شارب" هو مهندس التصميم للعصيان المدني، ويعد كتابه من "الديكتاتورية إلى الديمقراطية" هو الأساس الذي انطلقت منه الثورات الملونة في أوروبا الشرقية. كما ساعدت مؤسسته "ألبرت إينشتاين" على الدعم المادي والتعليمي والتكتيكي لمرتزقة الانفصال في دول أوروبا الشرقية، والتي على إثرها تفكك الاتحاد السوفيتي ومن بعده دول الكتلة الشرقية.

ولأن أكاديمية التغيير التي تقوم بتدريس العلوم الحديثة لـ "جين شارب" لا بد لها من وسائل إيضاح مرئيّة وسمعيّة وغنائيّة، ولا مانع من أن يتخللها بعض الرقصات. فهنا يأتي دور "بيتر آكرمان" التلميذ النجيب لـ "جين شارب" والذي قام بمناقشة رسالة دكتوراه في السبعينيات بعنوان "كيف يمكن للشعوب المقموعة إزاحة القوى الشمولية بدون خيارات عسكرية».

ويعتبر "بيتر آكرمان" هو المفعّل الحقيقي لخطط العصيان المدني لـ "شارب"، لأنه حوّل الفكرة إلى تجربة مرئيّة ومسموعة، وقام بترجمتها إلى عدة لغات. والجدير بالذكر أنه شغل منصب رئيس منظمة "فريدوم هاوس" الأمريكية، والمعنيّة بدعم جحافل المنظمات الحقوقية التي تعمل تحت اسم دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أنه أسس المركز الدولي لصراع اللاعنف في الولايات المتحدة.

أما الأكاديمية، والتي تقدم نفسها كجهة، تقوم ببناء قدرة المجتمعات ومساعدتهم على التحرر، تعتمد في المقام الأول على تصدير تجربة غير حقيقية، وحدث غير حقيقي للدارس، وتحاول إيهامه أن ما كان يكافح من أجله غاندي أو ما كان يحاول

أن يستجلبه لوثر كينج موجود بشكل أو بآخر في مجتمع الدارس. لأن محاولة الربط بين الثورات الملوّنة المصنوعة بخطة وكتالوج وتدريب على الحشد، وما بين التجربة الحقيقية لغاندي أو كينج يعد ليًّا وتزييفًا للحقائق.

فعلى الرغم من أن حركتي الكفاح غير المسلح لغاندي وكينج، وإن اختلف مضمونهما، كانتا حركتين محليتي الصنع، لم تتعديا حدود الهند لغاندي أو أمريكا لمارتن لوثر كينج، فإنه لا أحد يتوقف من جيل التغيير أمام نقطة جوهرية تتمثل في اختيار منهج اللاعنف مقابل منهج العنف، الذي كانت تقوم به إنجلترا ضد الهنود أو الحكومات الأمريكية العنصرية ضد السود.

إن عمل الأكاديمية، وخاصة في استعمالها للإعلام الحديث ومواقع التواصل الاجتماعي لتعليم الكوادر الشبابية عبر الإنترنت ومواقع اليوتيوب، وتحت عناوين كثيرة منها أفكار الثورة، وأفكار للثوار، وكيفية التعامل مع القوى التقليدية، ولماذا لا تتم مواجهة عنف بعنف مضاد، وكيف يتأتّى الرفع من كلفة القمع على الخصم، وكيف يمكن كسب خصوم. كانت الكتالوج المرشد للشباب العربي حينما حانت ضربة البداية.

كما يبرز من التكتيكات للأكاديمية خلال الثورات استغلال الإعلام الجديد في الدعاية لانتهاكات النظام أمام الرأي العام الدولي، مع التأكيد على سلمية التظاهر وعدم اللجوء للعنف الظاهر. ومن التكتيكات أيضًا التدرج السريع في رفع سقف المطالب، وتنفيذ خطوات العصيان المدني، وإبراز بعض المعاني الرمزية مثل حمل المصاحف والصليب وإضاءة الشموع ودق الطبول وحمل الأعلام الوطنية، وأيضًا نشر وتعلم وسائل التصدي لقوات الأمن مثل الدروع الواقية ومكافحة الغازات المسيلة للدموع من خلال فيديوهات مصوّرة يتم تحميلها للثوارعلى الموقع الرسمي للأكاديمية على شبكة الإنترنت، تلك الفيديوهات التي تلقاها ثوار مصر وحفظوها عن ظهر قلب أثناء فاعليات 25 يناير، وما بعدها خلال أحداث محمد محمود، ومجلس الوزراء.

وحينما تبدأ حركات احتجاج لا يتم إدخال القوى السياسية المنظمة والمعروفة في البداية، بل يعمل على أن تبدأ الأحتجاجات بشكل بريء. وبعد أن تستقر وتجذب الانتباه وتزداد الأعداد تدخل القوى السياسية المنظمة "كالإخوان المسلمين" في مصر و"حركة وفاق" في البحرين وعدد من القبائل في اليمن. ومن أهم التكتيكات التي تدرسها الأكاديمية لمريديها، هي أن العمل السلمي للاحتجاج، لا يقتصر على اللاعنف فقط، بل هو أيضًا معنيٌ بالبهجة والإسعاد، فيجب أن تكون الأجواء احتفالية حتى تجذب عناصر وأعدادًا كبيرة من الجماهير داخل الميادين المشتعلة.

ويجب الإشارة هنا إلى مقابلة تلفزيونية للناشطة السياسية أسماء محفوظ، والتي أعلنت بعد 25يناير في مصر، أنها لم تعد عضواً في حركة 6 أبريل، وأبدت سعادتها للانضمام إلى شباب الإخوان مع الإعلامية الشهيرة هالة سرحان، بإقرارها بتلقّي تدريبات لقلب نظام الحكم في مصر، من خلال تدريبات ودراسات لحرب اللاعنف بأكاديمية التغير

عن طريق شبكة الإنترنت، مع مجموعة من النشطاء المصريين، بغرض التخلص من النظام القمعي، وكان ردها عن هوية مؤسسي هذه الأكاديمية وتكلفة الدراسة بها قالت: إن مؤسسيها مجموعة من الشباب، ولم تذكر أسماءهم ولا جنسياتهم، ومن الذى يقدم الدعم اللوجيستي أو التمويل، واكتفت بذكر أن الدراسة مجانية.

ومن المعلوم أن أسماء محفوظ قد تلقت جائزة ساخاروف وقيمتها 50 ألف يورو عن دورها فى أحداث 25 يناير فى احتفالية كبيرة ببروكسل، وقد تلقفتها أيادى الإعلام المصرى، وقاموا بتلميعها وإظهارها ودعمها، فى الوقت التى قامت فيه بسب المشير طنطاوى على الهواء أثناء المرحلة الانتقالية التى تلت أحداث يناير، بل وذهبت إلى وصف أفراد الجيش المصرى بالكلاب، وتدخلت السفيرة الأمريكية للإفراج عنها بعد ساعات من التحقيق معها!! ولكن هل تعلم هذه الناشطة أن ساخاروف هذا كان عالما يهوديا منشقا عن بلاده «الاتحاد السوفييتي»، وكان ينادي بحرية أكثر لليهود، وحقهم في الهجرة إلى إسرائيل، وقد استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي، واستخدمته إسرائيل في الترويج لجلب المهاجرين اليهود السوفييت إلي إسرائيل بمعاونة زوجته اليهودية "يلينا بونر" باعتبارها عانت هي بصفة شخصية من اضطهاد السوفييت لها ولأهلها اليهود، وقد كرمته إسرائيل ببناء حديقة تحمل اسمه لتخليد ذكراه في الطريق بين تل أبيب والقدس، كما أطلقوا اسمه علي شارع في إسرائيل في مدينة "ريشون ليزيون" وشارع آخر في مدينة "حيفا" وصار اسمه مقرونا بالجائزة التى تمنح لشخصيات لا تتعارض مع مصالح اليهود وإسرائيل أو إلى الأشخاص الذين لا يعادون النفوذ اليهودي أو الإسرائيلي في العالم ؟!

كما أنها كتبت على حسابها الخاص بالفيسبوك، بتاريخ 14يوليو2011 ما بعد 25يناير نصًا:

«في 2008 تعرّفنا إلى شباب مصري محاضرين في أكاديمية اسمها أكاديمية التغيّر. وكانوا يدرسون علمًا اسمه التغير اللاعنيف أو التغير السلمي، الناس ده ما كانتش بتأخذ منا أموالا، كنا نؤجر مكانًا في مركز تعليمي ونحضر البروجيكتور ونجمع أموالا من بعضنا».

ما يعني أن أكاديمية التغير، والتي كان نشاطها موجهًا مع بداية نشأتها عام 2006، على تدريس شباب الإخوان المسلمين لعلوم التغيير ومشروع النهضة، قد بدأت في العام 2008، في استقطاب النشطاء المصريين من التيار الليبرالي، وخاصة من حركة شباب 6 إبريل التي كانت مخترَقة من تنظيم الإخوان أنفسهم. الأمر الذي أكدته تصريحات زوجة الناشط السياسي أحمد دومة من نشطاء حركة 6 إبريل خلال جلسة محاكمته، بتهمة إهانة الرئيس السابق محمد مرسي، بعد مرور عامين ونصف العام على الثورة المصرية، وأثناء استضافتها على قناة التحرير الفضائية أوائل مايو 2013، على خلفية

القضية. حيث كشفت النقاب عن أن أحمد دومة كان ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين، وكان مسئول التنسيق بين الجماعة وحركة 6 إبريل منذ عام 2008.

ومشهد إعلان انضمام أسماء محفوظ، قيادية الحركة، إلى شباب الإخوان المسلمين بعد 25 يناير بشهور قليلة خلال مؤتمر عقده شباب الإخوان لا يزال عالقًا في الأذهان.

ليست هذه التصريحات والمواقف المعلنة هي الوحيدة التي تؤكد على صحة الربط بين قيادات حركة 6 أبريل وجماعة الإخوان المسلمين فحسب. ولكن هناك، وعلى صفحاتهم الخاصة بموقع الفيسبوك، يمكن أن تجد صورًا لمحمد عادل، أو أحمد دومة وهما من قيادات الحركة، وعادل ممسك بسلاح آلي في غزة، داخل منزل أحد عناصر حركة حماس الفلسطينية، الذراع العسكرية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر.

أكاديمية التغيير ودول الخليج العربي

بالعودة إلى أنشطة أكاديمية التغيير مجددًا، وقد أثار نجاح الأكاديمية في توغّلها ودورها الميمون في ظهور بوادر النسيم العربي دويلة قطر. فصعّدت من دعمها للأكاديمية بسرعة، ورَعَتْها بكل التمويل اللازم، وزادت على ذلك، بأن افتتحت لها فرعًا في الدوحة في مارس من عام 2009. بالطبع لم يكن للشباب القطري نصيب في التعلم من مهارات القائمين على الأكاديمية.

كان فرع الدوحة يدرِّب النشطاء والمعارضين الأجانب فقط. ويقدم النصح عبر دورات متخصصة، ركزّت في جزئها الأكبر على الساحة المصرية. ثم انتقلت بثقلها بعد الثورة في تونس ومصر للتركيز بمساحة أكبر على دول الخليج العربي، وهو ما أثار حفيظة الكثير من المراقبين والمحللين السياسيين ومراكز البحث بالمنطقة العربية. وخصوصًا بعدما تحوّل نسيم الربيع العربي إلى حروب أهلية في ليبيا وسوريا، وبدا واضحًا للجميع أن مشروع النهضة وعبارات الديمقراطية التي تتلحّف بها هذه الأكاديمية، ما هي إلا شعارات مستترة تهدف إلى زعزعة الاستقرار بالمنطقة والقضاء على الجيوش العربية في مواجهة قُوَى الكيان الصهيوني، وتهدف إلى تفكيك المجتمعات العربية من الداخل على أسس عرقية ودينية.

فكانت دول الخليج أكثر حرصًا واهتمامًا للتصدي لأنشطة هذه الأكاديمية كما يقول عبد العزيز الخميس في مقالته المشار لها سابقا، حيث تقرأ: وهنا تشير معلومات مهمة أن جهاز الأمن الوطني في البحرين، توصل إلى أن مؤتمر "فور الشباب العالمي" الذي كان من المقرر إقامته في المنامة من الثاني إلى السابع من يوليو 2011، هو جزء مستتر من نشاطات الأكاديمية، مما أدى إلى ضغوط لإلغائه، وانسحب ضيوف مهمُّون منهم عمرو خالد وعمر عبد الكافي. فشعار المؤتمر كان عنوانه "هندسة التغيير... التكوين والأدوات" مما يدل على ارتباط قوي بمنهج الأكاديمية، على الرغم من أن الأجهزة البحرينية تحدثت عن أن إلغاء المؤتمر كان سببه الرغبة في التركيز على مؤتمر الحوار

الوطني ليس إلا.

وفي مجلس الشيخ جاسم السعيدي بالمنامة، على خلفية ما سمّاه "البحث عن المؤامرة"، يستضيف الكاتب الصحفي يوسف البنخليل مواطنين من دولة البحرين، كانا أعضاء سابقين في أكاديمية التغيير. استعرض البنخليل معهما الأسلوب المتبع في أكاديمية التغيير للحشد وتحريض الشباب البحريني على التغيير، واستخدام الأكاديمية لعيادات وهميَّة تستهدف قلب نظام الحكم في البحرين. مما دفعهما إلى رفض التدريب، وقاما بفضح نشاط الأكاديمية في البحرين. ويمكن متابعه الحلقة كاملة على قناة العربية بتاريخ 2012/4/17، ليوسف البنخليل وعبد العزيز مطر.

عملية زعزعة الاستقرار، في البحرين بأدوات نشر الديمقراطية وحرية التعبيير، وشعارات تحرر الشعوب هذه، التقطتها إيران ودعّمتها جيدًا في محاولة منها لتوسيع رقعة المد الشيعي بالمنطقة العربية، ليتحول الصراع الديمقراطي هناك إلى فتنة بين السنة والشيعة من أهل البحرين بأموال إيرانية. ولولا التدخل السريع والحاسم لقوات "درع الخليج" بجيوشها لفصل الدائرة الكهربائية لمرتزقة الانفصال هناك، لسقطت البحرين في براثن الربيع العربي المزعوم.

ومن البحرين إلى الكويت، وقد أكد الكاتب والمحلل السياسي الكويتي مشعل النامي، أن ملتقى النهضة المزمع انعقاده في الكويت يعد غطاءً لأكاديمية التغيير، وهي تسعى جاهدة لتغيير وإسقاط الأنظمة في دول الخليج، كما حدث في بعض الدول مثل مصر واليمن وتونس. وأضاف النامي خلال لقائه مع الإعلامي عبد الوهاب العيسى، في حلقة خاصة على قناة "الوطن بلس" بتاريخ 2012/3/29، أن القائمين على هذا الملتقى مارسوا الإرهاب الفكري، ونحن من باب حرية الرأي والتعبير تلك التي يتغنوّن بها طالبنا بإلغاء الملتقى.

واستغرب النامي الشروط التي وضعتها إدارة الملتقى لِمَن يحضر الندوات، لافتًا النظر إلى وجود علامات استفهام كبيرة حولها، حيث اشترط القائمون عليه، أن تكون الشريحة المستهدَفة ما بين 18 إلى 30 سنة، إضافة إلى عدم الخروج من مقر الملتقى طوال فترة انعقاده، مشيرًا في الوقت ذاته إلى أن الشريحة الموجودة كانت من أبناء المعتقلين والعاطلين عن العمل.

وأوضح النامي أن أكاديمية التغيير، التي تعد راعية الملتقى، هي مَن قامت بتدريب حركة (كفاية) و(6 أبريل)، في مصر، وقد نظمت لهم دورات في مصر والدوحة، حيث كانت تدرب ثماني مجموعات، تتكون كل مجموعة مائة فرد، بهدف ممارسة العصيان المدني، وتحييد سلطات الدول.

وحينما تتجه بوصلة حرب اللاعنف لأكاديمية التغيير، صوب الإمارات العربية المتحدة، نجد الفريق ضاحي خلفان، قائد شرطة دبي، في مداخلة لقناة العربية في سبتمبر عام 2012، وقد أكد أنه حين صرح بوجود أيادٍ خفيّة تهدد أمن الخليج، لم يقل

ذلك من نسْج الخيال، فهناك من يريد إحداث البلبلة وتغيير القيادات في دول الخليج، والتأثير على الشباب من أجل إحداث عصيان، وليس "ثورة" كما حدث في بعض الدول العربية، وإنما بمسمَّى "تنفس الحرية" وهو ما ينذر بصراعات داخلية تهدد أمن الخليج برمَّته.

الفريق ضاحي خلفان، وقد وصف ثورات الربيع العربي بثورات الفسيخ العربي، كشف عن مخطط تعاون مشترك بين جماعة الإخوان المسلمين، وبين منظمات المجتمع المدني لتنفيذ دعوة كونداليزارايس، لمشروع الشرق الأوسط الكبير، بالفوضى الخلاقة، ويمكن متابعة حواره كاملا في برنامج " الشارع العربي" على قناة دبي الفضائية في نوفمبر من عام 2012.

وهو نفسه الذي خرج في نفس الشهر، على قناة "روتانا خليجية" الفضائية متحدثًا عن أمن الخليج في ظل المتغيرات الحالية بالمنطقة، معلنا التصدِّي لتوَغُّل هذه الأكاديمية داخل المجتمعات الخليجية، ودعا كل دول الخليج التي لن تصبح بمنأى عن مؤامرة تقسيم الوطن العربي - على حد وصفه - للوقوف وقفة رجل واحد أمام ما يُحاك لأمنها. وأثنى على قرار خادم الحرمين الشريفين بتجييش قوات "درع الخليج" صوْب الأراضي البحرينية.

والسؤال الذي يجب أن يطرح نفسه على القارئ الآن هو؛ إذا كانت أكاديمية التغيير، والتى تبنَّت الجمعية الوطنية للتغيير في مصر فلسفتها ومبادئها وعلومها، شريفة في دعواها، وتريد حقًا الخير والرخاء للمجتمعات، فلماذا على سبيل المثال لا تقدم خدمة الإطاحه بالمحتل؟

أليس الأوْلَى أن تتكاتف هذه الجهود والمساعي الحميدة والمناهج التكتيكية في زلزلة عقول شعوب البلاد المحتلة أو المتصارعة؟

هل مثلا الوضع في الأراضي المحتلة وفي العراق وفي الصومال وفي السودان، لا يحتاج إلى زلزلة العقول وثورة التغيير؟

ألا يجب أن نسأل: لماذا تتكاتف الجهود الغربية، وتتدفق المساعدات الأجنبية لزعزعة الأوضاع المستقرة في مِصر، وتتغافل عن أوضاع مضطربة ومريضة وفاقدة لأسباب الحياة في دول أخرى أوْلَى أن تُطَبَّق فيها ثورة التغيير وزلزلة العقول؟

كل هذه الأسئلة لن نجد لها أجابات مقنعه تستند إلى المنطق والعقل فأكاديمية التغيير هذه وقد رفعت شعار تحرر الشعوب من العبودية ما هى إلا محاولة لإعادة انتاج نفس الشعارات التى تم استخدامها فى الثورات العربية فى الفترة من 1906وحتى 1917 حينما اقنعوا الشعوب العربية والإسلامية التى كانت تحت حكم الخلافة العثمانية (الإسلامية) أنهم تحت حكم نظام شمولى و متسلط ويجب التحرر والتخلص من العبودية التى يعيشونها تحت حكم لا يطبق شرع الله. و تعود أصول هذه الثورات حينما عقد اليهود مؤتمرهم الصهيوني الأول في (بازل) بسويسرا عام 1897 م، برئاسة ثيودور

هرتزل ، رئيس الجمعية الصهيونية ، حيث اتفقوا على تأسيس وطن قومي لهم يكون مقرًا لأبناء عقيدتهم ، وأصر هرتزل على أن تكون فلسطين هي الوطن القومي لهم ، فنشأت فكرة الصهيونية ، وقد اتصل هرتزل بالسلطان عبد الحميد الثانى مرارًا ليسمح لليهود بالانتقال إلى فلسطين ، ولكن السلطان كان يرفض ، ثم قام هرتزل بتوسيط كثير من أصدقائه الأجانب الذين كانت لهم صلة بالسلطان أو ببعض أصحاب النفوذ في الدولة ، كما قام بتوسيط بعض الزعماء العثمانيين ، لكنه لم يفلح ، وأخيرًا زار السلطان عبد الحميد بصحبة الحاخام (موسى ليفي)و(عمانيول قره صو) ، رئيس الجالية اليهودية في سلانيك ، وبعد مقدمات مفعمة بالرياء والخداع ، أفصحوا عن مطالبهم ، وقدّموا له الإغراءات المتمثلة في إقراض الخزينة العثمانية أموالاً طائلة مع تقديم هدية خاصة للسلطان مقدارها خمسة ملايين ليرة ذهبية ، وتحالف سياسي يُوقفون بموجبه حملات الدعاية السيئة التي ذاعت ضده في صحف أوروبا وأمريكا. لكن السلطان رفض بشدة وطردهم من مجلسه وقال: "إنكم لو دفعتم ملء الدنيا ذهبا فلن أقبل ، إن أرض فلسطين ليست ملكي إنما هي ملك الأمة الإسلامية ، وما حصل عليه المسلمون بدمائهم لا يمكن أن يباع ، وربما إذا تفتت إمبراطوريتي يوما ، يمكنكم أن تحصلوا على فلسطين دون مقابل" ، ثم أصدر أمرًا بمنع هجرة اليهود إلى فلسطين.

عندئذ أدرك خصومه أنهم أمام رجل قوي وعنيد ، وأنه ليس من السهولة استمالته إلى صفهم ، ولا إغراؤه بالمال ، وأنه مادام على عرش الخلافة فإنه لا يمكن للصهيونية العالمية أن تحقق أطماعها في فلسطين ، ولن يمكن للدولة الأوروبية أن تحقق أطماعها أيضًا في تقسيم الدولة العثمانية والسيطرة على أملاكها ، وإقامة دويلات لليهود والأرمن واليونان.

لذا قرروا الإطاحة به وإبعاده عن الحكم ، فاستعانوا بالقوى المختلفة التي نذرت نفسها لتمزيق ديار الإسلام ، كمنظمة الماسونية العالمية ، ويهود الدونمة ، حيث قدموا كل الدعم للحركات الاحتجاجية التي نشأت ضد السلطان عبد الحميد الثاني ، والتي سميت بالجمعيات السرية مثل (الاتحاد والترقي) ، والدعوة للقومية التركية (الطورانية) ، (وتركيا الفتاة) ، ولعب يهود الدونمة دورًا رئيسًا في إشعال نار الفتن ضد السلطان لسنوات ، إلى أن دبرت جماعة الاتحاد والترقي انقلابًا على السلطان عبد الحميد الثاني عام 1908 ، تحت شعار "حرية وعدالة ومساواة" (وهي نفس الشعارات التي رفعها العرب في أحداث ثورات الربيع العربي) حتى تمت إزاحته عن الحكم عام 1909 ، بعد أن دخل عليه وفد من كل هؤلاء الخونة مدججين بالأسلحة ، وقيل له: "إننا جئنا لعزلك من الحكم" ، وكان رد السلطان عبد الحميد الثاني لهم: "بل جئتم لخلعي من الحكم" كما ذكر السلطان عبد الحميد في مذكراته التي يمكن الحصول عليها من الموقع الرسمي لمكتبة نرجس على شبكة الإنترنت (www.narjes-library.blogspot.com). ومن هنا نتفهم وصم الرئيس الأسبق مبارك بـ"المخلوع" بعد تنحيه عن حكم مصر ، على

خلفية أحداث 25 يناير.

كان لسياسة التتريك الدور الأساسي في اشتعال الثورة العربية الكبرى في يونيو عام 1916. حيث استطاعت إحدى الجماعات السرية التي خلعت السلطان عبد الحميد الثاني من الحكم، وهي جماعة القوميين الأتراك (الطورانيون) من الوصول إلى السلطة بقيادة "مصطفى كمال أتاتورك" الذي قام بمحاربة اللغة العربية، وفرض اللغة التركية على العرب. وتردى الوضع الاقتصادي، والنهضة العربية. فكانت شرارة ثورة تقوم على تطلعات القومية العربية والرغبة في بناء دولة عربية ناهضة، تنقل العرب من عصر الانحطاط والتخلف إلى الارتقاء الحضاري (نفس ما تم ترويجه في ثورات الربيع العربي).

وضعت مبادئ الثورة العربية ضد الدولة العثمانية بالاتفاق ما بين الشريف الحسين بن علي، حاكم مكة، وقادة الجمعيات العربية في سوريا والعراق، في اتفاق شفهي مع الحكومة البريطانية غايته استقلال العرب وإنشاء دولة عربية واحدة، وقد وعدت الحكومة البريطانية العرب من خلال مراسلات سميت بمراسلات حسين - مكماهون (1915) بالاعتراف باستقلال العرب مقابل اشتراكهم في الحرب إلى جانب الحلفاء ضد الأتراك. ولكنها أبدت بعض التحفظات التي تساعدها على التملص والتهرب من التزاماتها مع العرب، وذلك بغية تحقيق مصالحها ومطامعها في المنطقة العربية. ففي الحقيقة كل هذه التعهدات كانت تغطية للخداع البريطاني على العرب، فقد كانت لبريطانيا مخططات أخرى مع حليفتها فرنسا لاقتسام الأراضي العربية وضمها إلى الممتلكات الاستعمارية بواسطة اتفاقية "سايكس بيكو"، وأيضا إقامة وطن قومي يهودي في أرض فلسطين تحت الحماية البريطانية، وذلك في الوقت نفسه الذي التزمت فيه بالاعتراف بدولة الاستقلال العربي التي تضم فلسطين. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة).

وحينما ننظر إلى التعاون الذي تم فيما بين الشريف حسين من جهة، وبريطانيا والحلفاء من جهة أخرى، الذين كانوا يمولون جيشه من الخزينة المصرية، ويزودونه بالسلاح والخبراء مثل: لورانس العرب، والذى تمت إعادة إنتاج دوره مجددا في ثوب جديد، مع قيام ثورات الربيع العربي، التي بدأت في 2010، من خلال الفرنسي برنارد هنري ليفي، لورانس العرب الجديد الذي تجده بميدان التحرير في قلب القاهرة مع ثوار مصر، وتجده داخل غرفة العمليات في ليبيا يدرس مع قيادات المعارضة المسلحة، خطط الهجوم على طرابلس، وتجده في سوريا وهو يسير مع قيادات جيش النصرة في المناطق السورية المحتلة.

والمدهش أيضًا في الأمر، حينما دخلت بريطانيا إلى القدس، كان على رأس الوفد المستقبل لهم هو إمام المسجد الأقصى، الذي قدّم للجنرال اللنبي هدية عبارة عن سيف من الذهب الخالص وشكره على مساعدتهم في تحرير بلادهم من العبودية، وبعد عام كانت رسالة آرثر جيمس بلفور بتاريخ 2 نوفمبر 1917، إلى اللورد ليونيل وولتر دي

روتشيلد، التي تشير فيها إلى تأييد الحكومة البريطانية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. تلك الرسالة التي عرفت باسم "وعد بلفور».

والأكثر دهشة، أن الشعوب العربية خلال ثورات الربيع العربي، التي بدأت عام 2010، رفعت نفس الشعارات التي استخدمتها الثورات العربية الكبرى "حرية وعدالة ومساواة"، وتبنت نفس فكرة "التحرر من العبودية" ورفع الثوار نفس أعلام دولهم وقت أن كانت تحت الاحتلالين البريطاني والفرنسي، في قلب ميادين التظاهر في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا.

وهذا ما أرادت أكاديمية التغيير أن تعيد إنتاجه، وقد نجحت فيه بصورة مذهلة، فكل هذه الشعارات والأفكار التي تبنتها الثورات العربية الكبرى، والتي أدت إلى تقسيم المنطقة العربية باتفاقية سايكس بيكو، وإعلان قيام فلسطين دولة بديلة لليهود بوعد بلفور، هي ذاتها الشعارات والأفكار التي صدّرتها أكاديمية التغيير إلى الشعوب العربية مجددًا (وبالتبعية صفحة كلنا خالد سعيد التي أنشأتها جماعة الإخوان المسلمين في مصر، على الفيسبوك، والتي دعت لأحداث 25 يناير) ولكن هذه المرة لتقسيم المنطقة العربية باستخدام القوات الناعمة لجحافل شارب وآكرمان، نحو زعزعة الاستقرار ثم الفوضى المنظمة ليأتي بعدها دور الطابور الخامس في إفشال الدولة، ومن ثم يأتي الاحتلال المدني، كبديل للتدخل العسكري، كما حدث في كل البلدان التي طالتها ثورات الربيع العربي أخيرًا بوصول التنظيم الدولي للإخوان المسلمين إلى سدة الحكم بها، فيمتد قوس الأزمات لعرّاب استخدام البطاقة الإسلامية الجيوسياسي بريجينسكي، وتبدأ الشعوب العربية في حروب أهلية ما بين الطوائف العرقية والقبلية، ليأتي دور التدخل الأجنبي لفض مناطق النزاع، وتحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد، تمامًا مثلما حدث في ليبيا وسوريا.



سعد الدين إبراهيم..
ناظر مدرسة (شارب ـ آكرمان)

الديمقراطية .. عصا موسى
تبتلع الدول وتعيد رسم الخرائط

جورج سورس
هيئة الوقف الامريكى (نيد)

ثورات ملوّنة..
صناعة (بيت الحرية) الأمريكى

كلما زاد عدد المجتمعات الديمقراطية، دعّمت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها الباردة ضد الاتحاد السوفيتي. تلك هي الفكرة أو القاعدة التي تحركت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية في العقود القليلة الماضية. فكان لزامًا عليها أن تجد بديلاً للشعار الذي رفعه الاتحاد السوفيتي في هذا التوقيت من المساواة والعدالة الاجتماعية. فوجد الأمريكان في شعار الديمقراطية هذا البديل الذي يمكن أن يقدم به نفسه للمجتمع الدولي، ومن ثم اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء عدة مؤسسات وهيئات تقوم على نشر الديمقراطية في بلدان العالم، كان من أشهر هذه المؤسسات وأقواها نفوذًا هي، مؤسسة فريدوم هاوس (بيت الحرية). وتلاحظ هنا الدقة في استخدام اللفظ، فالحرية تعني أنها ستوجّه نحو شعوب العبودية لتحريرهم أو هكذا كانوا يقدمون أنفسهم لهؤلاء.

إن تلك المؤسسة، التي قدمت نفسها للعالم على أنها مؤسسة تساعد على نشر الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان، وتناهض قضايا التعذيب وخاصة في البلدان التي تقودها الأنظمة الشمولية، والتي يقبع شعوبها تحت ظلال القهر والظلم، وتمارَس ضدهم أبشع أنواع الديكتاتورية والتعذيب من حكامها، كان لزامًا عليها أن تمتلك الأدوات التي ستنفذ لها هذه الأهداف، وهو ما تم بالفعل بموجب اتفاقيات دولية وقّعت عليها كل دول العالم مع هذه المؤسسة.

بموجب هذه الاتفاقيات، أصبح لمؤسسة "فريدوم هاوس" أو "بيت الحرية" الذراع الطولى داخل بلدان العالم، تستطيع أن تمدها داخل جدران كل مؤسساتها، وتتحرك بداخلها بحرية تامة من خلال عناصرها الموجودة بداخلها، أو ما أطلق عليه «منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان»، ورفقاؤهم من النشطاء السياسيين، والتي تم تدريبهم جيدًا داخل جدران هذه المنظمة، وتم دعمهم بالدعم المادي واللوجيستي المناسب، وحتى الدعم السياسي لتوفير كل التقارير عن ممارسة الديمقراطية وحرية الصحافة والإعلام وحرية التعبير، ورصد قضايا التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات البرلمانية والرئاسية، عبر منظمات المجتمع المدني داخل دولهم، وإرسال هذه التقارير لها حتى تخرج هذه المؤسسة للمجتمع الدولي بإحصائيات سنوية تصنف ترتيب الدول طبقًا لنسب ممارستها لكامل الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهكذا اخترقت هذه المؤسسة

العالم كله تحت غطاء يحمل أهداف نبيلة وشعارات براقة.

إن بيت الحرية (فريدوم هاوس) الذي موّل ودعم انتصار حركة تضامن المموَّلة أمريكيا في سياق الحرب الباردة بزعامة "ليش فاليسا" في بولندا في ثمانينيات القرن الماضي، وموّل المناهضين في صربيا وأوكرانيا وجورجيا وقيرقيزستان بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عبر جهود المعهد الجمهوري، والوطني الديمقراطي، كما سنتناولها فيما بعد، يصنف إسرائيل كبلد ديمقراطي حر! بينما يصم مصر كدولة غير حرة، ويجعل السعودية بلدًا يهدد الحرية في العالم، ويصنف ليبيا وإيران كحالتين شديدتي التطرف في قمع الحريات. وقد أصدر تقريرًا عنوانه: "المطبوعات السعودية المثيرة للكراهية تملأ مساجد أمريكا" ليحرِّض على تغيير النظام السعودي، لأنه يسمح بالحكم بإعدام الشواذ جنسيا، ويرفض سفور المرأة.

لذلك يجب علينا هنا أن نتوقف كثيرًا أمام عناصر هذه المنظمة داخل بلدان العالم، وأغلبيتهم من الشباب حديثي السن، عديمي الخبرة، وعادة يكونون من محدودي الدخل ممن لم يحظوْا بقدر كاف من التعليم العالي، والذين يتم انتقاؤهم بعناية فائقة. وهنا نستمع إلى رأي قائدهم الأعلى "بيتر آكرمان" في منتجع بمدينة المونتريال، عندما قامت الصحافة بسؤاله عن شخصية هؤلاء أو جنسيتهم، أجاب آكرمان: لا أستطيع أن أصرح مَن هم، ولكن فكر في أكبر عشرين متسكعًا في العالم ويمكنك أن تخمّن.

فإذا كان هذا المناضل المفكر يعتقد أن الناشطين المموَّلين من منظمته مجرد "متسكعين" فماذا يجب علينا أن نعتقد بهم؟ وإجابة هذا السؤال تجدها لدى الصديق المصري لـ "جين شارب" وتلميذه النجيب "بيتر آكرمان"، الدكتور سعد الدين إبراهيم، الذي يمكنك أن تضعه في خانة "ناظر مدرسة شارب وآكرمان" في القاهرة، تحت عنوان "مدير مركز ابن خلدون" ومقاول أنفار تصدير نشطاء مصر إلى الخارج بمساعدة شريف منصور، مسئول "فريدوم هاوس" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا الشاب الذي تلقفته عباءة الدكتور سعد الدين إبراهيم بعد فصل والده د. أحمد صبحي منصور، زعيم القرآنيين في مصر، من جامعة الأزهرعام1987، وتم سجنه بتهمه إنكار السنة النبوية، وبعد خروجه التحق بمركز ابن خلدون ينشر أفكاره من خلال كتبه ومؤلفاته، وفي العام 2002 هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأخذ حق اللجوء السياسي في أعقاب غلق مركز ابن خلدون، واعتقال سلطات الأمن لأعضاء جماعته من القرآنيين بتهمه ازدراء الأديان، حيث قمت بسؤال د. سعد خلال مقابلة مسجلة صوتيًا له عن رأيه فيما قاله "آكرمان" عن مقاييس اختياره لهؤلاء النشطاء، حيث بدأ متشككًا فيما نُسب إلى آكرمان، موضحاً انه صديق شخصي لآكرمان وجين شارب ويتبادل معهم الزيارات سواء في أمريكا أو القاهرة، ثم انطلق مبررًا لي ما قاله صديقه العزيز، بأن هؤلاء الشباب، وجميعهم تلقوا تدريبات داخل مركز ابن خلدون منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، وقد تبنوا أفكار ومنهجية المركز، على حد قوله، لديهم مظالم كثيرة

مع النظام السابق، فهؤلاء يسهل تجنيدهم داخل الحركات الإصلاحية التي صنعت الثورات العربية.

وهنا يجب الوقوف كثيراً عند لفظ تجنيدهم هذا، مع خلفية شهرة الدكتور سعد الدين في دقة اختياره للكلمات، ففعل التجنيد هنا حينما يرتبط بأطراف خارجية ضد إسقاط أنظمة حكم داخلية، فهو يعني الكثير، وبالتأكيد فهو يأخذنا إلى أبعد من مجرد هدف إسقاط الأنظمة كهدف إستراتيجي ينفِّذ بتكتيكات "آكرمان" لنشر الديمقراطية، كما صوَّرَ لهؤلاء المجندين - على حد وصف الدكتور سعد لهم داخل دكاكين الديمقراطية الأمريكية - ولكن وبعد موسم الحصاد لثورات ما وصفت بالربيع العربي، يتضح لنا أن هذا الشعار كان وسيلة وليس هدفًا، بمعنى أدق؛ كان التكتيك وليس الإستراتيجية، كما أعلنوا للعالم كله، فالديمقراطية المنشودة لم تكن سوى مجرد تكتيكات لزعزعة الاستقرار في البلدان المنوط بها التغير، والإستراتيجية هي التفكيك والتقسيم لهذه البلاد إلى دويلات أو كانتونات لصالح مشروع الشرق الأوسط الجديد.

ولذا لزامًا علينا البحث في نيّات هذه المنظمة، وأساليب تمويلها ودعمها وهيكلها الوظيفي، وهل هي بالفعل منظمة منوط بها نشر الديمقراطية أم أنها تخترق دولا بعينها، تحت غطاء أهداف نبيلة وشعارات رنّانة لقلب أنظمة الحكم بها، بل وربما سنذهب لأبعد من ذلك، لنكتشف دور هذه المؤسسة إبان الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، وكيف كان لها الدور الأعظم فى تفكيك الكتلة الشيوعية بأوروبا الشرقية مع أواخر القرن الماضي وأوائل الحالي، بما أطلق عليها الثورات الملونة لتبدأ بعدها في التحول إلى منطقة الشرق الأوسط، نحو تنفيذ مخطط تقسيم الوطن العربي تحت شعار مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد بمساعدة حلفائها من المنظمات الحقوقية والنشطاء السياسيين أو أسماهم مرتزقة دكاكين الديمقراطية؟

ومن هذه النقطة نتناول ظاهرة مفادها، أن هناك بمصر عشرات الآلاف من الطلاب والخرِّيجين والعاطلين عن العمل الذين تحوَّلوا فجأة إلى مدونين وناشطين، وحتى نكون منصفين، فنحن هنا بصدد فئة منهم، وليس جميعهم ممن لهم صلة بـ "فريدوم هاوس" ويتلقون تدريبات وتمويلات من هذه المنظمة المشبوهة، فبدخول فريدوم هاوس بقوة في فترة ما إلى مصر واستقطابها مجموعة من النشطاء المصريين ضمن برنامج جيل جديد، والاسم الكامل للبرنامج هو: جيل جديد من النشطاء لا يعادي أمريكا وإسرائيل، أحد الأعضاء في هذا البرنامج بدرجة الزمالة ويدعى جاريد كوهين مؤسس منظمة موفمينتس دوت أورج التى قامت بتدريب نشطاء المارينز المصرى داخل الولايات المتحده الأمريكية عام 2008والتى سنتحدث عنها لاحقا بالتفصيل . ما يعني أن هذه المنظمة المشبوهة"بيت الحرية" قد تدعم تغيير فكر جيل جديد من الشعب المصري أو سمِّها إعادة إنتاج لحالة لا وعي جماعي لأذهان شباب فقدت الدولة وسيلة اتصال بهم بلغة خطابة مناسبة يتفهمها هؤلاء.

، فقد نجح هؤلاء المدونون المصريون بالفعل في إثارة تظاهرات ضخمة في مصر باسم المطالب الاجتماعية والعمالية. وتحول هؤلاء المدونون إلى أبطال وطنيين وظهروا كزعماء على شاشات العالم اجمع بما بثوه من مشاهد لقمع النظام ولجرائمه، ولكن ما لم ينتبه له أحد في مصر ما بعد أحداث 25 يناير، أن هؤلاء المدونين والنشطاء ليسوا سوى جنود الصهيونية والسي آي إيه الجدد، بصورة أو بأخرى سواء كانوا على علم أم كانوا مغيبين للعقول. وخاصة أنهم وقد تم تقليدهم جوائز عالمية بعد ثورة 25 يناير في مختلف المحافل الدولية، فمن أمريكا إلى بروكسل إلى تركيا، تكالب هؤلاء الخونة لحصد الجوائز والاحتفاء ككوادر وقيادات للمستقبل، ليصبح خونة الأمس هم شرفاء الوطن اليوم.

فهؤلاء يشكلون بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خلايا عنقودية حين تتكاثر تصبح كل منها بؤرة نشر إعلامي لو جمع كل منهم خمسمائة متأثر لجمعت أمريكا حول أهدافها في البلد المستهدف نصف مليون متظاهر تستطيع أن تفرض بها سياساتها على الوطن.

وهذا ما يدفعنا إلى القول، بأنه وإن كانت هناك مشروعية قانونية يتحرك تحت غطائها هؤلاء طبقًا للاتفاقيات الدولية المبرمة مع الجانب المصري، فلا يسعنا سوى السؤال عن: الضمير الوطني الذي كان يحكم هؤلاء.

مؤسسة "فريدوم هاوس" بيت الحرية

أسِّست منظمة "فريدوم هاوس" ذات الصلة الوثيقة بجهاز المخابرات الأمريكية في أكتوبر عام 1941، بدعم مباشر من الرئيس الأمريكي وقتها "فرانكلين روزفلت"، من أعضائها المؤسسين جورج بوش الأب، ويندل ويلكى الأب، وجورج فيلد الداعم الرئيسى للمشروع الصهيونى الذى ترأس المنظمة حتى عام 1967. وهى منظمة غير حكومية مقرها واشنطن ولها مكاتب فى بلدان عدة، أوكرانيا، الصرب، المجر، الأردن، المكسيك، وكذلك فى عدد بلدان بوسط آسيا، وكان الهدف المخابراتي من تأسيس تلك المنظمة المشبوهة هو مكافحة "التعسف السوفيتي"، وهو الاسم الذي كان يستخدم وقتها لمكافحة الشيوعية طبقا للخطة التي وضعها السي آي إيه، رافعة لشعار الديمقراطية أمام المساواة والعدالة الاجتماعية، ومع تصاعد قوة اللوبي الصهيوني في أمريكا مع انتقال الرأسماليين الصهاينة الكبار، والمنظمات والمؤسسات المالية والمصرفية من بريطانيا وأوروبا إلى أمريكا، تبعًا لانتقال مركز القوة العالمي إلى واشنطن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، سيطر اللوبي الصهيوني على "فريدوم هاوس"، بما له من امتداد ديني وعقائدي داخل النخبة السياسية والثقافية في الاتحاد السوفيتي تحت مسمّى سياسة الاحتواء، التي أدت إلى تفكيك الاتحاد السوفيتي، فيما أطلق عليه بالحرب الباردة، ومن ثم تفكيك الكتلة الشيوعية بأوروبا الشرقية بما أطلق عليه الثورات الملونة. فكانت أهم إنجازات هذه المنظمة المشبوهة: دعم مشروع مارشال لإعمار أوروبا بعد نهاية

الحرب العالمية الثانية، ودعم تأسيس النيتو ، وكذلك كان لها دور رئيسي فى تأييد أندريه ساخاروف واحد من علماء الذرة المنشقين ، والمنشقين السوفيات الآخرين ، كما دعمت حركة التضامن في بولندا.

كما ساعدت فريدوم هاوس مجتمعات ما بعد الشيوعية في إنشاء وسائط إعلام مستقلة، ومؤسسات أوعية الفكر، ومؤسسات السياسة الانتخابية والتى كان لها دور رئيسى وبارز فى جمع الأصوات الانتخابية لإنجاح جورج بوش الابن فى انتخابات الرئاسة الأمريكية ضد المرشح الديمقراطى آل جور، وكذلك كان لها دور رئيسى فى :

أولا- إسقاط نظام سلوبدان ميلوسوفتش عام 2000 في صربيا عن طريق دعم حركة "أوتبور" التي تلقى أعضاؤها تدريبات على حشد الجماهير داخل هذه المؤسسة.

ثانيا - إسقاط نظام إدوارد شيفارنادزه عام 2003 في جورجيا بدعم حركة كمارا (كفاية بالعربية) الذين تلقوا تدريبات أيضًا على الحشد وتعلموا استعمال لعبة "بيتر آكرمان».

ثالثا - الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2005 فقد كانت ذات الدوْر المشبوه لـ "فريدوم هاوس" واضحًا وبشدة في دعم الثوار هناك، ودفع "بوكيت ماني" للمعتصمين أمام مبنى البرلمان الأوكراني، والتي أشرف عليها إلهامًا وتمويلا وتوجيهًا "بيتر آكرمان" مدير المركز الدولي للصراعات غير العنيفة، وكذلك جورج سوروس، صاحب مؤسسة سوروس التي تموِّل المجتمع المدني.

إن اللعبة هي لعبة جهاز المخابرات الأمريكية والأجهزة الإسرائيلية باقتدار منذ بدايتها، فيكفي في أيامنا هذه مراجعة السيرة الذاتية لمديري وأعضاء مجلس أمناء "فريدوم هاوس" وكبار المسئولين فيها لنجد تطابقًا فيما بينهم وبين قادة إيباك (اللوبي الصهيوني) وبين قادة سابقين في السي آي إيه أو مستشارين في الأمن القومي الأمريكي، أو عسكريين فى البنتاجون ويبدو ذلك جليًا من دوْر المنظمة في الحرب الباردة عبر التغلغل في المجتمعات الشيوعية وتفكيكها من الداخل.

عن الأعضاء السابقين فى مجلس أمناء المنظمة فيمكن أن تجد من بينهم وأشهرهم:

- زبجنيو بريجينسكى: وما أدراك وما بريجينسكى عراب البطاقة الإسلامية فى سبعينيات القرن الماضى وقد تم التعرف عليه سابقا .
- دونالد رامسفيلد: وزير الدفاع الأمريكى الداهية أثناء غزو العراق تحت إدارة جورج بوش الابن فى الفترة من 20يناير 2001 وحتى 18ديسمبر 2006
- بول وولفيتز: عمل وكيل وزارة الدفاع الأمريكية فى إدارة جورج بوش الأب فى الفترة من 15 مايو 1989 وحتى 19 يناير 1993 ثم كنائب وزير الدفاع الأمريكى فى إدارة جورج بوش الابن فى الفترة من 20فبراير 2001 وحتى 1يونيو 2005.

أما عن الأعضاء الحاليين بين صفوف هذه المنظمة فنجد منهم :

- "أنتون ليك" هو مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" من عام 1993م حتى عام 1997م.

- "ويندل ويلكي" الابن وكان مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان".

ومن بين رؤساء مجلس أمناء هذه المنظمة الذين على علاقة وطيدة ومباشرة بجهاز المخابرات الأمريكية والبريطانية فنخص بالذكر:

"جيمس وولزى"، مديروكالة الاستخبارات المركزية وعين رئيسا لها من عام 1993إلى عام 1995" ثم عين رئيس مجلس أمناء مؤسسة فريدوم هاوس، فعضو في المجلس الاستشاري الدولي لمرصد المنظمات غير الحكومية.

وولزى مواليد 21سبتمبر 1921يهودي صهيوني متعصب"، قام بالترويج لحزب الليكود الإسرائيلي اليميني المتشدد، وهو عضو المعهد اليهودي للأمن القومي، وهي مؤسسة عسكرية تسعى للتعاون العسكري بين أمريكا وإسرائيل، كما قام وولزى في عام 2003 بالتبرير الفكري لحرب احتلال العراق، وهو صاحب مقولة "سنصنع إسلاما مناسب لنا ثم ندعهم يصنعون ثوراتهم "فى حواره داخل السى آى إيه ،الذى تم تسريبه عام 2006 وهو يتحدث عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط.

"بيتر آكرمان" الملياردير اليهودي، مواليد نيويورك سيتى فى 6 نوفمبر 1946، والرئيس المؤسس للمركز الدولى للصراعات غير العنيف والذى قد أشرف بنفسه من خلال المركز على التخطيط والتدبير لما يسمى الثورة البرتقالية في الوردية و أوكرانيا بجورجيا ، والعضو المنتدب لشركة روكبورت ، تولى رئاسة المنظمة فى 8 سبتمبر 2005وحتى يناير 2009 ،ثم عين عضو مجلس إدارة مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية .

أما عن الرئيس الحالى لفريدوم هاوس خلفا لبيتر آكرمان فيدعى ويليام هاوورد الابن ، محامى من مواليد واشنطن دى سى فى 13 سبتمبر 1945، وقد شغل العديد من الوظائف داخل الإدارات المتعاقبة للبيت الأبيض حيث عمل فى :

فى مكتب المستشار العام لوزير الدفاع الأمريكى فى إدارة رونالد ريجان فى الفترة من 2 فبراير 1981 حتى 3 فبراير 1984 .

فى مكتب نائب وزيرالدفاع الأمريكى فى إدارة رونالد ريجان فى الفترة من 3 فبراير 1984وحتى 2 إبريل 1989 .

فى مكتب الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة رونالد ريجان فى الفترة من 3 أغسطس1989 وحتى 26يونيو1992.

وأخيرا عمل فى مكتب المستشار القانونى لوزارة الخارجية الأمريكية تحت إدارة

جورج بوش الابن فى الفترة من 16إبريل 2011 وحتى 1مارس 2005.

ومن هنا يتضح لنا من الأسماء السابقة، أن الهيكل الوظيفي لهذه المؤسسة هو هيكل استخباراتي عسكري بحت يغلب عليه الفكر الصهيوني والتمويل اليهودي وإلا يجب أن نجد إجابة مقنعة يتفهمها المنطق والعقل عن علاقة هذه الأسماء بشعارات نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ وهو نفس السؤال الذي طرحته على الدكتور سعد الدين إبراهيم، الذي بدا أيضًا مندهشًا من اكتشاف طبيعة الهيكل الوظيفي لهذه المؤسسة، وتأكيده أنه لم يحاول أن يراها بهذه الرؤية التي طرحتها عليه! ومع إقراره بصحة الافتراض من الناحية المنطقية، فقد حاول أن يجد مبررًا منطقيًا أيضًا للرد حينما قال: إن نسبة اليهود داخل المجتمع الأمريكي لا تتعدى نسبة 3% من التعداد السكاني للولايات المتحده الأمريكية، ولكن نسبتهم تتجاوز حد 33% في تأثيرهم على المنظمات الأمريكية غير الحكومية، وخصوصًا في مؤسسات نشر الديمقراطية، الأمر الذي جعلني أبادره بسؤال آخر. إذا كان اليهود هم المسيطرون على هذه المؤسسات ويقومون بتمويلها عبر منظمات مانحة وأشخاص مؤثرين في صنع السياسات الخارجية المستقبلية للولايات المتحدة، وأن هذه المؤسسات هي لنشر الديمقراطية، فهل حقًا اليهود يريدون لنا الديمقراطية؟ وهنا كان رد الدكتور سعد رئيس اتحاد الطلاب العرب وقت أن كان يدرس في مرحلته الجامعية بالولايات المتحدة الأمريكية أسرع مما اعتدت عليه في لقائي معه داخل فيللته الأنيقة بضاحية المعادي حيث قال: "بالطبع نعم اليهود يريدون لنا الديمقراطية»!

والآن يجب أن نعلم شيئًا عن جهات التمويل لهذه المنظمة المشبوهة، والإجابة هنا ستجدها من نفس الشخصيات التي تقود منظمة اللوبي الصهيوني، وهي منظمة إيباك والملياردير اليهودي الأمريكي جورج سوروس، ورجل البورصة الأمريكي الذي يعتلي المرتبة 99 في قائمة أغنى رجل في العالم، وتزيد ثروته على 90 مليار دولار، وقد استطاع استثمار وعيه الذاتي وتحويله إلى أرقام رابحة في البورصة، حتى أطلق عليه أرباب البورصة العالمية لقب "عبقري المضاربة" والذي تحوّل من مجرد صرّاف للعملات بموطنه المجر عام 1945 إلى مؤسس شركة استثمارية بنيويورك عام 1973، إلى مالك بنك سوسيتيه جنرال الفرنسي.

إلا أنه لم يبقَ الرأسمالي الذي يهمه المال، بل مرّ بتحول منذ نهاية السبعينيات في حياته ليصبح ميالاً للتأثير في المجتمعات والعالم، وبات يأمل من ذلك في تشجيع الديمقراطية، حصل سوروس على جائزة دكتوراه من جامعة أوكسفورد. وهو أيضا عضو فاعل في منظمة تنمية إسرائيل وهي التي موّلت الثورتين الجورجية والأوكرانية.

أما المصدر الثاني للتمويل فهو هيئة الوقف الوطني للديمقراطية.

«National Endowment for Democracy NED»

مؤسسة غير ربحية أمريكية، تأسست عام 1983 لترويج ديمقراطية صديقة للولايات المتحدة، بإعطاء منح مالية تموّل أساسًا عبر مخصصات سنوية من الكونجرس

الأمريكي. ويمكن الاطلاع على توجهات وطبيعة عمل هذه المنظمة من خلال بحث بعنوان "الثورة المصرية - التدمير الخلاق لشرق أوسط كبير" للمحلل السياسي الأمريكي، ويليام إنجدال، بتاريخ 5 فبراير 2011، وهو بحث مقدم من 9 صفحات تأتي قوته ليس فقط لأنه صادر عن إنجدال، ولكن أيضا تأتي من مراجع البحث والتوثيق التي استند إليها إنجدال في آخر صفحتي البحث (رقم8، 9) ويمكن الاطلاع عليه كاملا على الموقع الرسمي لإنجدال:

http://www.engdahl.oilgeopolitics.net/print/Creative%20Destruction%20Washington%20Style.pdf»»

حيث كتب يقول عن نيد: "وعلى الرغم من إدارتها كمنظمة خاصة، فإن تمويلها يأتي معظمه من تخصيص حكومي من الكونجرس، وقد تم إنشاؤه بقانون من الكونجرس».

وقد قال "آلن واين شتاين" مهندس منظمة "نت" وأول رئيس لها، في تصريح للواشنطن بوست في عام 1991: «الكثير مما نقوم به اليوم كان يتم إجراؤه سرًّا قبل 25 سنة، بواسطة وكالة الاستخبارات المركزية».

مما يعني لنا أن أنشطة هذه المنظمة ما هي إلا غطاء قانوني للمخابرات الأمريكية، وهذا يتضح لنا جليًّا من اتهامات أشارت إليها شخصيات يمينية ويسارية من داخل الدوائر الأمريكية لهذه المنظمة بالتدخل في الشئون الداخلية للأنظمة الأجنبية، وبكونه قد أقيم ليواصل بطريقة قانونية الأنشطة المحظورة التي كانت تقوم بها وكالة المخابرات المركزية لدعم جماعات سياسية مختارة في الخارج.

من المفترض أن مؤسسة "نيد" تصنف كتابع للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الهادفة للربح، ولكن على الرغم من ذلك فهي تتلقى دعمًا ماليًّا بسبب عملها في جميع أنحاء العالم من الكونجرس الأمريكي، ولكن لأن "نيد" بالشكل القانوني ليست مؤسسة تابعة للحكومة فإنها لا تخضع لرقابة الكونجرس. وبالتالي يتم توجيه أموال مؤسسة "نيد" والاستفادة منها في الدول المستهدفة من خلال أربع مؤسسات رئيسية تمثل الغطاء القانوني لها، وهي: المركز الأمريكي للتضامن العمالي الدولي التابع لاتحاد عمال الولايات المتحدة، بالإضافة لوزارة الخارجية الأمريكية، المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية التابع للحزب الديمقراطي، والمعهد الجمهوري التابع للحزب الجمهوري.»

تلك الجهتان اللتان قام المجلس العسكري المصري ما بعد 25 يناير بمداهمة مقراتهما في القاهرة والقبض على المسئولين عن إدراتها، ومنهم أمريكيان أحدهما سام لحود هو ابن وزير التجارة الأمريكي، في قضية عرفت إعلاميًّا بقضية التمويلات الخارجية، وقد تسببت هذه القضية في إحداث أزمة دبلوماسية بين القيادة المصرية المتمثلة في جنرالات المجلس العسكري المصري والإدارة الأمريكية، للدرجة التي هددت فيها دوائر صنع القرار الأمريكي بقطع المعونة العسكرية عن الجانب المصري، ولكنها بالفعل قوّضت

من المعونة الاقتصادية الموجهة لمصر.

ويجب هنا الاستماع إلى حوار رئيس حزب النور السلفى السابق عماد عبد الغفور، على خلفية القضية بالأهرام العربى عدد2012/2/9 والذى أفاد أن حزب النور حضر تدريبا قدمه المعهد الديمقراطى الوطنى لنشر الديمقراطية فى مصر وتتهمها الحكومة بتلقى تمويل أجنبى دون الحصول على تصريح بمزاولة النشاط، ويرى عماد عبد الغفور هنا أن هذا المعهد أثرى الحياة السياسية في مصر!

ونجب الإشارة أيضا إلى الدور العظيم والبارع الذي لعبته السيدة فايزة أبو النجا، وزيرة الدولة للعلاقات الخارجية الأسبق، في إدارة هذه الملف مع كامل إدراكها وجنرالات الجيش المصري أنه في علم إدراة الأزمات والتفاوض تقوم الدولة بالتصعيد ضد الدولة الأخرى بما يتواءم مع إمكانيات هذه الدولة، وعند نقطة معينة تبدأ في التفاوض.

ومع كامل إدراكنا بحجم دولة مثل مصر، بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تستطيع أن تصعِّد الأزمة نحو انهيار اقتصادي كامل، وربما تقويض عسكري، أدركت القيادة المصرية متى وكيف تنهي هذه الأزمة بالسماح للمحتجزين بمغادرة البلاد بكفالة مالية، وجلب المستهدَف من إثَارة الأزمة، بما يخدم المصالح المصرية في هذه المرحلة، رغم عدم رضاء الشارع المصري في حينها لما آلت إليه هذه القضية، فإنه وفي 6/4/ 2013،أودعت محكمة جنايات القاهرة، حيثيات حكمها الصادر بالسجن 5 سنوات غيابيا لـ 27 متهمًا، والحبس سنتين إلى 5، وحبس سنة مع إيقاف التنفيذ لـ11 آخرين، وتغريم كل متهم ألف جنيه في قضية «التمويل الأجنبي»، كما قضت المحكمة بإغلاق جميع مقار وأفرع المعهد الجمهوري الحر، و«الديمقراطي الأمريكي»، و«فريدوم هاوس»، و«كونراد إديناور» على مستوى محافظات الجمهورية، ومصادرة أمواله.

وهو ما أكد عليه مصطفى بكري، الكاتب الصحفي في نفس يوم صدور الحكم، أن الحكم بإدانة المتهمين في قضية التمويل الأجنبي وسام شرف على صدر الوزيرة المناضلة فايزة أبوالنجا.

وأشار بكري عبر صفحته الرسمية على "فيس بوك" أن الوزيرة السابقة تصدت بكل جسارة لمخطط التمويل الذي استهدف نشر الفوضى، وإسقاط الدولة عبر العملاء الذين تدفقت الأموال الأمريكية إلى جيوبهم. وأضاف أن الإخوان المسلمين قد حاولوا التشكيك في مواقف وإجراءات الوزيرة، وسعوا إلى إهانتها في مجلس الشعب لكنها كانت أقوى من الجميع لأنها تعرف معنى الوطن والانتماء.

ويجب هنا التوقف كثيرا أمام ما قالته المحكمة في حيثات حكمها برئاسة المستشار مكرم عواد، والذي نشرته صحيفة المصري اليوم بعدد 2013/6/5، حيث تستشعر من قراءته أنك لست بصدد قاضٍ جليل، بل أمام رجل مخابرات من طراز فريد يدرك

ويعي طبيعة المخططات التي تحاك لمصر، وقارئ جيد للمشهد العام برمته، ويبدو من حيثيات حكمه، أنه يقدم تعريفًا دقيقًا لحروب "الجيل الرابع" التي تنتهجها السياسة الأمريكية في تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد. حيث قال المستشار مكرم عواد: " إن التمويل أصبح إحدى الآليات العالمية التي تشكل في إطارها العلاقات الدولية بين مانح، ومستقبل، وإن التمويل شكل من أشكال السيطرة، والهيمنة الجديدة، وهو يعد استعمارًا ناعمًا أقل كلفة من حيث الخسائر، والمقاومة، من السلاح العسكري، تنتهجه الدول المانحة لزعزعة أمن واستقرار الدول المستقبلة التي يراد إضعافها، وتفكيكها، وفي ظل النظام البائد، الذي قزّم من مكانة مصر الإقليمية، والدولية، وانبطح أمام المشيئة الأمريكية في مد سور التطبيع بين مصر وإسرائيل، برز على السطح «التمويل الأجنبي» لمنظمات المجتمع المدني كأحد مظاهر هذا التطبيع بدعوة الدعم الخارجي، والحوار مع الآخر، ودعم الديمقراطية، والحكم، ومنظمات حقوق الإنسان، وغيرها من المسميات التي يستترون في ظلها، قد أفرغوها من محتواها الحقيقي، وطبعوا عليها مطامعهم، وأغراضهم في اختراق أمن مصر القومي وتقويض بنيان مؤسسات الدولة، وصولا لتقسيم المجتمع، وتفتيته، وإعادة تشكيل نسيجه الوطني، وخريطته الطائفية، والسياسية بما يخدم المصالح الأمريكية، والإسرائيلية التي كانت تعلو، في ظل النظام السابق، على صالح الوطن..

وبالعودة إلى مؤسسة "نيد": حيث تضم بين صفوف مجلس إدارتها وزير الدفاع السابق ونائب رئيس وكالة المخابرات المركزية، وفرانك كارلوتشي من مجموعة كارلايل، والعضو المسمَّى بصقر الحرب "زلماي خليل زاد" مهندس الغزو الأمريكي، الذي تم في عهد جورج بوش للأراضي الأفغانية، والعضو البارز فين ويبر، الذي شارك في ترؤس ورشة عمل مستقلة حول سياسة الولايات المتحدة تجاه الإصلاح في العالم العربي، مع وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، والجنرال المتقاعد ويسلي كلارك، من منظمة حلف شمال الأطلسي، وكان قائد القوات الأمريكية في أوروبا، ذلك المنصب الذي مكّنه من أن يصبح القائد العام لحلف النيتو من عام 1997 إلى عام 2001، وكان أحد المرشحين الديمقراطيين في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2004، والذي تمت إذاعة حديث له في مؤتمر الديمقراطية أثناء مقابلة تليفزيونية معه أخيرًا كشف فيه عن مذكره تظهر أن إدارة بوش خططت للسيطرة على 7 دول في مدة خمس سنوات تتضمن العراق - سوريا - لبنان- ليبيا- الصومال- السودان- إيران.

ويقول إنجدال فى بحثه المشار له سابقا: تعتبر "نيد" وكالة لزعزعة استقرار الأنظمة، ومن ثم التغيير امتد نشاطها من التبت إلى أوكرانيا، ومن فنزويلا إلى تونس، من الكويت إلى المغرب في عملية إعادة لتشكيل حدود العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1989، طبقًا لتوصيات بوش الأب في خطاب ألقاه عام 1991 إلى الكونجرس، حيث أعلن منتصرًا بزوغ فجر النظام العالمي الجديد. حيث شاركت هذه المؤسسة في التحضير

لموجة من زعزعة الاستقرار للأنظمة عبر شمال أفريقيا والشرق الأوسط، بعد أحداث 11 سبتمبر ومنذ الغزو الأمريكي العسكري 2001-2003 لكل من أفغانستان والعراق، وقائمة الدول التي توجد بها أنشطة لهذه الوكالة تكشف هذا المخطط. فعلى قوائم موقعها على شبكة الإنترنت، نجد تونس ومصر والأردن والكويت وليبيا وسوريا واليمن والسودان، وكذلك تصادف أن هذه البلدان جميعها تقريبًا تخضع اليوم لانتفاضات روّجوا لها على أنها ثورات عفوية شعبية لزعزعة الاستقرار وتغيير الأنظمة!!

إن كثيرًا من مشاريع "نيد" المختلفة تظهر اليوم في الدول الإسلامية، وباختصار فإن معظم البلاد التي تعاني الآن من آثار زلزال الاحتجاجات التي تطالب بالإصلاح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت هدفًا لـ "نيد».

ويمكن هنا الربط بين أهداف هذه المنظمة غير المعلنة لزعزعة الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط كأهداف وثيقة الصلة بمشروع الشرق الأوسط الكبير، بما قاله الرئيس الأمريكي جوج دبليو بوش الابن نفسه في خطابه الطويل من داخل جدران هذه المنظمة في عام 2005، حين تحدث حول "الراديكالية الإسلامية" واستخدم مصطلح "الشرق الأوسط الواسع" كتسمية أقل إثارة للجدل من اسم الشرق الأوسط الكبير، والذي أثار الكثير من الجدل في العالم الإسلامي، وهذا ما صرح به بوش نفسه في النص التالي:

«العنصر الخامس في إستراتيجياتنا في الحرب علي الإرهاب هو، إنكار التدخل العسكري في المستقبل عن طريق استبدال الكراهية والبغضاء بالديمقراطية والأمل في جميع أنحاء الشرق الأوسط الكبير، وهذا مشروع صعب وطويل الأجل، نحن نشجع أصدقاءنا في الشرق الأوسط، بما فيها مصر والمملكة العربية السعودية لاتخاذ مسار الإصلاح، لتعزيز مجتمعاتهم في الحرب ضد الإرهاب من خلال احترام حقوق وخيارات شعوبهم، ونحن نقف مع المعارضين والمنفيين من الأنظمة القمعية، لأننا نعلم أن المنشقين اليوم سيكونون قادة الديمقراطية في الغد».

إلى هنا انتهت كلمات بوش الابن فى بحث إنجدال، التي رسمت خارطة الطريق للأنظمة العربية الجديدة كبديل للأنظمة الحاكمة في البلدان التي طالتها ثورات الربيع العربي المزعوم، والتي تستخدم إستراتيجية الاحتلال المدني كبديل عن التدخل العسكري، ولكن المدهش هنا في التناقض الغريب الذي تجده بين كلمات بوش نفسه، من حيث مناهضته للقوى الإسلامية الراديكالية، وبين تشجيعه للمنشقين ممن سيصبحون هم قادة ديمقراطية الغد، على حد قوله، وهو يعلم علم اليقين أن هؤلاء المنشقين ما هم إلا عناصر الراديكالية الإسلامية! والتي قفزت بالفعل وبعد ثمانية أعوام من كلمات بوش داخل هذه المؤسسة إلى سدة الحكم في تونس ومصر وليبيا واليمن، ويحضّر لها في سوريا ما بعد ثورتها.

هذا التناقض يبيّن لنا الخطط الإستراتيجية المستقبلية التي انتوت الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذها بصناعة إسلام مناسب لها ثم تقوم بتدعيم الشعوب العربية نحو

الديمقراطية المزعومة لتوصيل هذا الإسلام إلى سدة الحكم لديهم، الأمر الذي يعمل على تقويض هؤلاء الإسلاميين والحد من خطورتهم على الغرب..

الثورات الملونة والقوات الناعمة

ربما يتساءل القارئ، ما علاقة الثورات العربية التي أشعلت ما أطلق عليه بـ "الربيع العربي" في عواصم البلدان العربية بداية بتونس فمصر، ثم الانتقال بالمشهد إلى ليبيا واليمن، وأخيرا وحتى كتابة هذه السطور، إلى سوريا بالثورات الملونة هذه التي فككت أوروبا الشرقية، وما الدور الحقيقي الذي لعبته منظمة "فريدوم هاوس" وحلفاؤها من مرتزقة دكاكين الديمقراطية المنتشرة في بلدان هذه المنطقة بنجاح هذه الثورات من وجهة نظر الإستراتيجية الصهيوأمريكية.

بالطبع هناك ربط في الجوهر والمضمون، إذا ما علم القارئ العزيز أن جميع التكتيكات المنفذة لهذه الإستراتيجيات، والتي حققت أهدافها في تفكيك دول أوروبا الشرقية، هي نفسها التي تم استخدامها حينما وجّهت "فريدوم هاوس" قبلتها إلى المنطقة العربية عام 2005، مع تولي "بيتر آكرمان" منصب رئيس مجلس إدراة هذه المنظمة، وبنهاية مهمتها في تفكيك الكتلة الشيوعية. وبمعنى أدق نحن أمام عملية قصّ ونسخ مما حدث في عواصم الدول الشيوعية إلى قلب عواصم الدول العربية، كما لو كان المراقب للأحداث يشاهد فيلمًا تسجيليًا متكررًا إلى حد الملل، يلعب دور الكومبارس فيه القوات الحقوقية الناعمة، ما يطلق عليها منظمات المجتمع المدني والأبطال فيها هم النشطاء السياسيون ، سيناريو "بيتر آكرمان" وإخراج "جين شارب». وبالتالي يجب علينا الآن معرفة الدور المرسوم لأبطال وكومبارس الفيلم، وكيف تم وضع السيناريو له ليتم إخراجه بشكل مبهر للمشاهد المتلقي.

الكومبارس والأبطال

القوات الحقوقية الناعمة وحلفاؤها من النشطاء السياسيين

كتبت الصديقة "س السباعى" تُرَى، كم يلزمك من الذكاء لتقوم بمهام وكالة الاستخبارات الأمريكية في تفكيك وزعزعة الاستقرار في الحكومات الأجنبيه؟ بشرط أن تضفي الشرعية على تصرفاتك وتفلت من العقاب. وكم يلزمك من التمويل لعمل خطط اختراق لسيادة الدول والإطاحة بنظمها الرسمية واحتلالها بجحافل القوات الحقوقية الناعمة؟ أو بمعنى آخر: كيف تستطيع أن تنفذ خطط المخابرات المركزية الأمريكية المعروفة باسم "زعزعة الاستقرار" في الحكومات الأجنبية بشرط أن تعيد صياغة العنوان كي يبدو نبيلا بعض الشيء، وتتصرف بطريقه تقدمية؟

كان هذا هو التحدي الحقيقي أمام قادة "فريدوم هاوس" منذ نشأتها عام 1941، وقد اختارت "فريدوم هاوس" في نظام المكافحة "سياسة الاحتـــواء" كأسلوب للمقاومة غير

العنيفة. وكما هو معروف، أبلت "فريدوم هاوس" في تفكيك الاتحاد السوفيتي من الداخل بلاءً حسنـــا، وتمكنت في أقل من خمسين عامًا من جعْل الولايات المتحدة الأمريكية هي القوى العظمى الوحيدة في العالم، وبعد تفكك الاتحاد السوفيني ودول شرق أوروبا، توجه نشاط "فريدوم هاوس" إلى الدول الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، ذات الأنظمة العنيدة، والتي تقاوم الاندماج في مدار الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العالمي الجديد. وعلى الرغم من أن أغلب الساسة الأمريكيين يحترمون جدًا عبقرية "بيتر آكرمان" الرئيس السابق لمنظمة "فريدوم هاوس" لأنه استطاع أن يصور حرب اللا عنف، والتي تشكل شكلا من أشكال الحرب غير المسلحة، وتهدف إلى الاستيلاء على السلطة السياسية في بلدان الآخرين، ويسمونها حروب الجيل الرابع، استطاع أن يجعلها تبدو فكرة نبيلة في مقاومة الشعوب المطحونة للديكتاتورية، وأملها المشروع في الديمقراطية.

كانت «فريدوم هاوس» و«بيتر آكرمان» على رأسها من ناحية أخرى، تدرك تمامًا أن الأفكار النبيلة التي تم تصديرها للشعوب الصديقة للقضاء على الديكتاتورية، وإرساء الديمقراطية كانت تتلخص وتتجمع في فكرة واحدة فقط هي "زعزعة الاستقرار».

وزعزعة الاستقرار هي حملة تسويقية في المقام الأول، تسوّق لفظ الديمقراطية الجديد في مقابل لفظ الديكتاتورية، وكأي حملة تسويق ناجحة، فإذا لم تكن للسوق حاجة إلى الديمقراطية، يردد المسوّقون الأذكياء فلنخْلق لهم حاجة، وتبدأ الدعايه لحملة "زعزعة الاستقرار" التسويقية بتكرار لفظ الديمقراطية والديكتاتورية بعدد لا نهائي من المرات. ثم ندخل على مرحلة التشكيل الزائف للاوعي عن طريق البرمجة اللغوية العصبية، بحيث يتم استخدام لفظ الديكتاتورية للدلالة على الحكومات التي نريد إسقــاطها، ولفظ الديمقراطية للدلالة على معارضي الحكومات المستهدَفة.

ولا يهم في هذه الحالة أن تكون الحكومة المستهدَفة ديكتاتورية حقًا، ولا يهم أيضًا إذا كان معارضوها يؤمنون حقًا بالديمقراطية. المهم طبقًا للبرمجة اللغوية العصبية هو الاعتقاد بصحة الافتراض دون مناقشته أو البحث وراء أسبابه. حتى نجعل الناس يظنون أن النظام المستهدف إسقاطه هو نظام ديكتاتوري حقًا، والقوى التي تحاربه هي قوى ديمقراطية حقًا، وحينئذ تتشكّل حالة معرفة ظنية جماعية تصبح فيها الافتراضات مُسَلمات بدهية لا تحتاج إلى برهان أو دليل أو إثبات. وحيث إن المنظمة المشبوهة "فريدوم هاوس" وأخواتها لا يستطيعون تنفيذ ذلك بأنفسهم في المجتمعات المراد زعزعة استقرارها، فتعمل المنظمة على تشجيع جماعات المعارضة، وتقوم بتمويل المنظمات الحقوقية في العلن والحركات الاحتجاجية في الخفاء، وبعض الصحف التي تعتبر نفسها مستقلة، وتبدأ حملة الترويج لتقويض السلطة في المجتمع عن طريق الإضرابات والمقاطعات والاحتجاجات والمظاهرات. ويستخدم هنا الخداع الإستراتيجي للمجتمع المدني دون أن يدرك أو يعي أنه مجرد زبون في حملة تسويقية عظيمة.

أمّا المنظمات الحقوقية، فتعمل من خلال فكرة عامة نبيلة هي فكرة التعذيب، وما يترتب عنه من آثار نفسية وجسدية، فإذا كان الشخص لم يُعذّب بعد، فهو على الأقل محروم من ممارسة حريته، فإذا كان المجتمع يسمح للأفراد بممارسة حريتهم، فإنه حتمًا لا يتمتع بالديمقراطية، وإذا كان - لا قدر الله - يتمتع بالديمقراطية فإنه ولابد لا يحافظ على حقوق الأقليات.

تستطيع دائما المنظمات الحقوقية أو القوات الناعمة أن تنفذ داخل المجتمعات المراد تفكيكها بشكل أو بآخر وتقدم نفسها كجهات دائمًا ضد التعذيب، ثم تؤكد على الحريات وتقوم باستغلال ثغرات القوانين وتهييج الجماهير لزعزعة استقرار الحكومات المراد تفكيكها.

وهناك دور أخطر مرسوم لبعض هذه المنظمات يتضح جليًّا في مقالة كتبها أسامة الدليل، رئيس قسم الشئون الخارجية بالأهرام العربي، في عدد السبت 2006/6/17 بعنوان "الدولارات البرتقالية تمهد الطريق نحو سلطة الاحتلال المدني" حينما ذكر: "إن المثير بالفعل أن تنتهك أمريكا كل الحريات وحقوق الإنسان في أراضيها بقانون المواطنة (باتريوت آكت لحماية أمنها القومي) وأن تدفع الملايين في الوقت ذاته لجماعات حقوق الإنسان في العالم العربي وتظللهم بحمايتها لينتهكوا القانون ويخترقوا الأمن القومي في بلادهم باسم الديمقراطية والحرية، والأكثر إثارة أن يجاهر علنًا أنفار القوات الناعمة المموّلة بالدعوة للتدخل الأمريكي العسكري في مصر باسم الحرية، بالمخالفة الصارخة لتعليمات قائدهم الأعلى "بيتر آكرمان" مهندس العصيان المدني ومخطط الحروب الناعمة والثورات البرتقالية والوردية والقرمزية في العالم!

هذه الفضيحة فجّرها "هشام قاسم" رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والعضو المنتدب لجريدة المصرى اليوم في تصريحات له بمجلة "تايم" الأمريكية نشرت في 20 مارس عام 2006، يدعو فيها للتدخل العسكري الأمريكي المباشر في مصر وبقية العالم العربي قال فيها بالنص:

«لدينا كتلة من 22 دولة في العالم العربي، ترزخ تحت هيمنة الديكتاتورية والشمولية، وهي ليست كتلة يمكن مباشرة العمل السياسي معها والضغط عليها من أجل الإصلاح، لكن بالتدخل العسكري تستطيع الولايات المتحدة الضغط على المنطقة لتتبنّى الإصلاحات التي بدأنا نراها في أرجاء المنطقة. إن هذا التدخل من شأنه أن يجنب العديد من دول المنطقة أن تصبح دولا فاشلة منهارة. الواقع أن العالم وأوربا وإسرائيل لا يمكنها تحمُّل فشل الدول في الفناء الخلفي لحقول النفط».

هذه التصريحات كانت بمناسبة حلول ذكرى غزو العراق الثالثة، وهي تصريحات لم يكن ليجرؤ أي جاسوس أمريكي أن يطلقها علنًا، وبمثل هذا الوضوح وهذه الفجاجة، ولا يملك أي من جنرالات الاحتلال المدني الجديد بالفوضى الخلاقة أن يجاهر بها.

وبالطبع فنحن هنا بتناولنا لجزء من هذه المقالة لا نعمِّم هذا التصور على كل الجمعيات الحقوقية، ولكن كل الجمعيات الحقوقية المموّلة من الخارج تعمل بهذا الشكل. ولا

يجب أن يكون الأفراد في هذه الجمعيات يعلمون علم اليقين بأهدافها الخفية، فربما يعتقدون فعلا أن منظمة مثل "فريدوم هاوس" تهتم بنشر الحريات في بلادهم من باب النبُل والإنسانية واحترام الآخر! أو ربما يعتقد هؤلاء أنها مؤسسة خيرية تقوم بتوزيع الهبات والعطايا على شباب العالم الإسلامي.

سيناريست الأحداث "بيتر آكرمان»

يهودي متعصب ومسيحي متطرف، وصهيوني التوجه ككل المحافظين الجدد الذين يديرون الحرب المزعومة ضد الإرهاب من واشنطن، عضو في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، وعضو المجلس التنفيذي للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن، وهو أحد أذرع المخابرات البريطانية. وهو أيضًا صاحب ومؤسس المركز الدولي للصراعات غير العنيفة الذي يديره بطريقة سرية بمساعدة نائبته بهذا المركز "شازكا بايرل"، (صهيونية) وحاصلة على ماجستير العلاقات الدولية من جامعة جورج واشنطن، بعد أن حصلت على بكالوريوس علم النفس من جامعة تورنتو. وهي قبل أن تتولى منصبها الحساس في هذا المركز، عملت 3 سنوات في إسرائيل في أنشطة مموّلة من الأمم المتحدة والبنك الدولي، ولها مقالات تتعلق بالشرق الأوسط، نشرت في جريدة الحياة التي تصدر بالعربية من لندن(1) أما مدير البرامج والأبحاث في هذا المركز فهو "هاردي ميريمان" وهو الرجل الذي كان مسئولا عن دفع الأموال الوفيرة لترجمة لعبة آكرمان " قوات أكثر نفوذًا" للغة العربية وبثها على بعض الفضائيات العربية كإعلان مدفوع الأجر(2).

"بيتر آكرمان" هو صاحب اختراع لعبة فيديو شهيرة تعرف باسم "قوات أكثر نفوذًا" أو كيف تهزم الديكتاتور، وهذه اللعبة وزّعت على مَن يُطلق عليهم "الثوار" في كل من جورجيا وأوكرانيا، ويمكن هنا ربط حكاية نشر الحرية والديمقراطية بتفكيك الكتلة الشيوعية بأوربا الشرقية، كشفها تقرير كتبته من واشنطن "سارة باكستر" مراسلة الصنداي تايمز البريطانية في عدد23 أبريل من عام 2006 بعنوان: "لعبة الرجل الواحد للخداع". قالت فيه: "إن الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2005 كانت واحدة من ملهمات خطة اللعب الديمقراطية الجديدة التي ابتكرها مليونير أمريكي في أواخر الخمسينيات من عمره، يعمل في مجال التمويل يدعي بيتر آكرمان الذي اخترع لعبة فيديو اسمها قوات أكثر نفوذًا، وقد كلفها من جيبه الخاص3 ملايين دولار من أجل توفير(كتالوج) يرجع إليه كل من يريد أن يقوم بثورة ملوّنة في أي مكان في العالم، وبوحي من أمثلة نجاحات حركة تضامن في بولندا، وسقوط ميلوسوفيتش في صربيا والثورة البرتقالية في أوكرانيا، والوردية في جورجيا، ينتوي آكرمان أن يُغرِق النظم الشمولية في العالم بنسخ من هذا الكتالوج"(3).

ويمضي التقرير للقول: "إن آكرمان يدير ويموّل المركز الدولي للصراعات غير

العنيفة في واشنطن. وهو رجل يشتهر بأنه نسخة بالكربون من جورج سوروس (صاحب مؤسسة سوروس التي تموّل بدورها منظمات المجتمع المدني) وأساس هذه الشهرة ثروته وقدرته على إنفاقها لخلق مجتمعات مفتوحة. وهو ينتوي أن ينشر رسالة عالمية مفادها؛ أن الطغاة يمكن إقصاؤهم عن السلطة سلميا من الداخل".

وقد شهد معارض من جورجيا لصحيفة واشنطن بوست الأمريكية، أن الفيلم التسجيلي الذي أنتجه آكرمان عن إسقاط ميلوسوفيتش في صربيا كان ملهمهم وقائدهم في ثورتهم بجورجيا عام2003. وقال: المهم هو الفيلم، فقد كان المتظاهرون يحفظون التكتيكات عن ظهر قلب بسبب الفيلم، والكل كان يعرف ما يتوجّب عمله!

ويضيف التقرير: "آكرمان يرأس منظمة فريدوم هاوس، وهي المنظمة التي تضع على رأس أولوياتها باسم الدفاع عن الديمقراطية، تهذيب الشريعة الإسلامية التي تغذي وتنتج الإرهاب والإرهابيين في العالم الإسلامي ومقرها واشنطن، والتي خطب فيها الرئيس جورج بوش في مارس الماضي 2006، يتحدث عن مسيرة الحرية، وأن التوجه الآن يمضي إلى تغيير الأنظمة، من دون تدخل عسكري، وإنما بوسائل الإضراب والمقاطعة والاحتجاجات والمظاهرات».

وهنا يأتي دور "آكرمان" الذي تساءل في رسالة الدكتوراه، التي كتبها في السبعينيات من دون أن يهتم بها أحد: كيف تتمكن الشعوب التي ترزخ تحت نيران القمع دون خيارات عسكرية من إزاحة قوة الشموليين الذين يدوسون بأحذيتهم على رقابهم.

«آكرمان" يصر على أنه يناصر المقاومة غير العنيفة، على غرار طريقة المهاتما غاندي، فهو يكره عبارة (تغيير الأنظمة) ويقول: نحن لا نعمل في بزنس التدخل الخارجي. إن ترويج الديمقراطية في معظمه يستهدف المؤسسات والقانون، ويعتبر أن الكلام في تغيير الأنظمة والتدخل الخارجي كان السبب وراء النكسات، كتلك الهجمة التي قادها الرئيس الروسي بوتين على المنظمات غير الحكومية المموّلة من الخارج.

إن الهدف هو؛ تشجيع جماعات المعارضة المحلية، وتحويل ولاءات الشرطة والمخابرات خلال الشهور والسنين. فإذا ما خرج الطلبة والعمال إلى الشوارع، يكون من المتأخر جدًا الانقضاض عليهم.

ويقول التقرير: "إن أدنى إشارة لتورط الأمريكيين في الشئون الداخلية للدول الأخرى، عادة ما يشي بوجود مؤامرة تقودها وكالة الاستخبارات المركزية، ولذلك يرى البعض أن مركز آكرمان سري. حيث إن عدم نشر أسماء الإصلاحيين والناشطين الذين حضروا ورش العمل التي أقامها آكرمان في مركز الصراعات غير العنيفة، في نشرته الصحفية، كان يستهدف صرف الشكوك من حولهم فلا يتعرضون للانتقام. وهو خوف له ما يبرره في حالة العديد من الإيرانيين الذين حضروا مؤتمرا للمركز خلال الصيف الماضي وتم اعتقالهم أخيرا.

وهنا يصر "آكرمان" على أن نصائح المركز غاية في الأهمية، وأن ما ينطبق على

ميلوسوفيتش يمكن تطبيقه على الملالي على طريقة تفتيت التجارب الناجحة ونقلها للآخرين، ولا توجد خطط تفصيل تلائم دولا بعينها، إذ يقول آكرمان: "لو أن أحدًا جاءنا يسألنا ماذا يمكن عمله في إيران فلن نفعل إنما سنمرر إليه خبرة مائة عام من الحركات الاحتجاجية".

وينتهي التقرير بالفقرة التالية: "في لعبة الكمبيوتر كل أنواع الإرشادات الخاصة بأعمال التسلل بين الجماعات المعارضة ودور الإعلام وتهييج الجماعات العرقية والأقليات، وكيفية الاستيلاء على أي شيء من أقسام الشرطة إلى مرافئ السفن بأكمله» (4).

وتجب هنا الإشارة أن حركة شباب 6 أبريل، قامت بنشر هذا الفيديو على صفحتها الخاصة على شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) والتي حمل عدد أعضائها قرابة النصف مليون عضو، بعد دبلجته بالعربية على قضية مقتل الشاب السكندري "خالد سعيد" بعد نجاح الثورة التونسية بأيام قليلة في الفترة ما بين أواخر ديسمبر 2010، إلى أوائل يناير من عام 2011، مما جعلني شخصيًا، وقد تيقنت بأن ساعة الصفر قد حانت لمصر، وأنه قد تم توصيل الدائرة الكهربية.

ورغم أن "آكرمان" قد أقر هنا بعدم حوزته لخطط وإستراتيجيات مفصّلة لدول بعينها، إذا ما أرادت شعوبها إسقاط أنظمتها، وأن ما لديه هي علوم التغيير مطروحة للجميع، فإن هذا كان مخالفًا للتطبيق على الأرض مع الشعوب العربية التي نزلت إلى ميادين عواصم بلدانها تحت قياده جحافل "آكرمان". فبينما سمحوا لمحرِّك جوجل أن يعطي شفرته الخاصة لنشطاء مصر وقت قطع الاتصالات عن القاهرة في أحداث 28 يناير، لتمكينهم من استخدام وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي قطعت عليهم بأوامر من الحكومة المصرية، لم تسمح بالأمر ذاته مع النشطاء في سوريا، حيث انتهى دوْر هؤلاء سريعًا بتحويل الأحداث إلى ثورة مسلحة. وهنا تتضح لنا خديعة "آكرمان" الكبرى لمرتزقة الانفصال ونشطاء دكاكين أمريكا، بعدما تم إيهام هؤلاء المرتزقة بأنهم ليسوا هدفًا في حد ذاته، ولا دولهم هدفًا لنا، فنحن نقدم خدمة الإطاحة بالطاغية لمساعدة الشعوب على التحرر بسيناريو موحّد يمكن أن يطبَّق في مصر – ليبيا– الأردن– تونس– وحتى إيران، فقواعد اللعبة وتطبيقاتها واحدة. والحقيقة أن السيناريو كان مفصلا على مقاس كل دولة من الدول التي استنشقت نسيم الديمقراطية الأمريكية المزيّف. الشيء الذي لم يدفع أي من هؤلاء المرتزقة، الذين تم منحهم صك النشطاء السياسيين ليتساءلوا: كيف يتم رسم سيناريو موحّد لإسقاط الأنظمة في الدول العربية، رغم أن كل دولة من الدول العربية مختلفة عن الأخرى من حيث العِرق أو الدين أو حتى المعتقد الطائفي، فبينما يمكن أن ينجح السيناريو في مصر من دون نجاح الفوضى الخلاقة كمجتمع تربطه حضارة 7 آلاف سنة، يتسم بالنسيج الواحد، تظهر في ليبيا واليمن القبلية، وفي سوريا الطوائف العرقيّة والدينية. ولا يمكن بحال من الأحوال أن يكون ما يتم تفعيله مثلًا في تونس هو نفسه ما يمكن تفعيله من سيناريو للتغيير في

ليبيا. والمشهد اليوم داخل العواصم العربية التي شهدت سيناريو "آكرمان" خير دليل على كذب ادّعائه فبينما نادى الشعب المصري بالديمقراطية المزعومة، سقطت أعمدة الدولة المصرية، وتعرّض أمنها القومي لمخاطر عديدة، شهدت ليبيا حربًا قبلية، ومن بعدها سوريا شهدت حربًا عرقية ودينية، مما يؤكد أن المنطقة العربية ليست بصدد تغيير أنظمتها بقدر إحداث زعزعة للاستقرار بها.

كما أن الربط بين تكتيكات لعبة "آكرمان" من خلال لعبة الكمبيوتر، والتي احتوت على كل أنواع الإرشادات الخاصة بأعمال التسلل بين الجماعات المعارضة ودور الإعلام وتهييج الجماعات العرقية والأقليات، وكيفية الاستيلاء على أي شيء من أقسام الشرطة، إلى مرافئ السفن بأكمله، لهو جزء أصيل يجسّد ما حدث في الشوارع العربية وخاصة بالقاهرة.

وهو نفس الشيء الذي أكدت عليه صحيفة الفاينانشيال تايمز عن دور هذه المنظمة (بيت الحرية) التي تتبنّى تكتيكات "آكرمان" هي واحدة من عدة منظمات تخيّرتها وزارة الخارجية الأمريكية لتلقي تمويلات لدعم الأنشطة السرية في عدد من بلدان الشرق الأوسط(5).

لقد بدأ اهتمام الخارجية الأمريكية بـ "آكرمان" بعد الحرب على العراق لأسباب وجيهة، كما أن الحرب ضد صدام حسين ونظام طالبان قد أنهكتها الشهية الأمريكية لتغيير الأنظمة الحاكمة بالقوة العسكرية بعد أن فقدت مصداقيتها لدى المجتمع الدولي لعدم ثبوت وجود نووي بالعراق، وفقدت الإدارة الأمريكية في حينها تعاطف وتأييد المجتمع الأمريكي نفسه لها، وانحدر الاقتصاد الأمريكي لأدنى مستوياته، إذا ما علمنا أن كلفة الحرب على أفغانستان والعراق، طبقًا لتقرير أشارت إليه جامعة "هارفارد" ما يقارب ألفي مليار دولار دون احتساب ميزانية وكلفة توفير الرعاية الطبية والمستحقات المادية لقدامى المحاربين في الحربين.

كل هذه المعوّقات التي تقف حائلا أمام الإدارة الأمريكية بعد حربها في العراق نحو تحقيق بنود الوثيقة العبرية التي تحدد الإستراتيجية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، وما جاء في مشروع برنارد لويس لشرق أوسط جديد. وفي ذات الوقت الذي لا يزال هناك هدف نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط ووسط آسيا، وهناك العديد من المنظمات غير الحكومية تموّل وتسدي النصح للناشطين من أجل الديمقراطية، وهي منظمات تتمتّع بسيرة ذاتية مطمئنة من حيث دورها المؤثر في تفكيك الكتلة الشيوعية. فقد تحولت تكتيكات الولايات المتحدة الأمريكية للاحتلال المدني بديلا عن التدخل العسكري لتحقيق إستراتيجية تقسيم الوطن العربي، ومن هنا وجد "آكرمان" منصبه وخصوصا بعد الدور الكبير الذي لعبه في الثورات الملوّنة فتكتيكات مدرسة آكرمان من حيث تغيير الأنظمة بنشر الديمقراطية تلائم المناخ السياسي الحالي الذي تشهده بلدان العالم.

فالعصيان المدني هو البضاعة التي يعرف "آكرمان" جيدًا كيفية بيعها، ربما أكثر من

بيع زيت الزيتون الذي اشتهر به، وكيف استطاع أن يحوّل تكتيكات المهاتما غاندي في الكفاح السلمي ضد الاستعمار البريطاني إلى خطط اختراق لسيادة الدول، والإطاحة بأنظمتها السياسية واحتلالها سلميًا بالقوات الناعمة(6).

مُخرِج الأحداث "جين شارب»

من مواليد عام 1928 لأب يهودي وأم مسيحية، وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس في دارتموث. وقد أسس معهد ألبرت آينشتاين كمنظمة غير ربحية تقدم الدراسات واستخدام إستراتيجيات العمل اللاعنفي في الصراعات في جميع أنحاء العالم، وتقدم نفسها على أنها منظمة ملتزمة بالدفاع عن الحرية والديمقراطية، والحد من العنف السياسي من خلال استخدام العمل اللاعنفي. وأحد أبرز المموّلين لهذه المنظمة هو "هنري فورد" عميد عائلة فورد الذي قام بإحياء كتاب "بروتوكولات حكماء صهيون» (Protocols of the elder zions)عام 1921، وقام بطباعة 500 ألف نسخة، منها على نفقته الخاصة.

ارتبط اسم "جين شارب" بالكتابة والتأليف في الموضوعات الخاصة بالكفاح السلمي، وقد استفاد من كتاباته العديد من الحركات المناهضة للحكومات حول العالم.

وبحسب بحث أسامة الدليل المشار لَه سابقا ،يقول "جين": إنه استمد أفكاره من دراسات متعمّقة لحركة المهاتما غاندي في المقام الأول، ومن هنري ديفيد ثورو، وإن كان تأثره بثورو أقل. ومن أهم الأفكار التي يطرحها جين هو، أن السلطة ليست أحادية ثابتة، أي أنها ليست أمرًا لا يمكن انتزاعه من أصحاب السلطة، ولكنه يرى أن السلطة السياسية، أي سلطة الدولة، بغض النظر عن طبيعة تنظيمها، هي نابعة في المقام الأول من المواطنين فيها. ويرى أن أي قاعدة للسلطة إنما هي قائمة على طاعة المواطنين لأوامر الحاكم أو الساسة، فإن امتنع المواطنون عن الطاعة، ففي هذه الحالة يفقد الحاكم سلطته.

إن جين شارب المؤلف للعديد من الكتب المختلفة، والتي تم نشرها وترجمتها بأكثر من ثلاثين لغة حول العالم، يظل كتاب "من الديكتاتورية إلى الديمقراطية" الذي رسخ أسس اللاعنف، هو الكتاب الذي دخل في موسوعة الكتب التي أثرت في التاريخ السياسي الإنساني.

وبحسب بحث الدليل :فبالدخول إلى خزائن أسرار كتابه "من الديكتاتورية إلى الديمقراطية " وفي الفصل الأول من هذا الكتاب المسموم ص19، يستعرض "شارب" المفاهيم الخاطئة التي تستخف بخطورة التصرفات الرمزية لجماعات حقوق الإنسان التي هي في الحقيقة جماعات مناهضة، تستهدف قلب نظام الحكم. إذ يقول: إن الاحتجاجات الرمزية برغم طبيعتها الهادئة، من شأنها أن تُظهِر بجلاء أن شريحة

(1، 2، 3، 4، 5، 6)الأهرام العربى عدد 2006/6/17 "الدولارات البرتقالية تمهد الطريق نحو سلطة الاحتلال المدني».

من المواطنين معارضون للنظام الحالي، وأن بوسعهم الإسهام في تقويض شرعيتها، وأن ممارسة الضغط النفسي، وعدم التعاون سياسيًا واقتصاديًا بقوة، ولوقت كاف من شأنه إضعاف سلطة وثروة وهيمنة ونفوذ النظام الحاكم، وربما أوْدت به للشلل التام.

وفي الفصل الثالث، وتحت عنوان: "تقنية نشطة للكفاح"، يستعرض شارب في ص40 واحدة من أخطر النقاط التي يمكن ملاحظتها في فكر حركات ما يسمّى التغيير في مصر، وعلى رأسها حركة كفاية في مصر، وحركة "شايفنكو" لصاحبتها "غادة شهبندر وجميلة إسماعيل"، وكذا في حركة منظمات حقوق الإنسان المموّلة. وهي انعدام وجود برنامج سياسي لما بعد التغيير يطرح برامج بديلة لما يزعمون أنه فساد مطلق.

حيث يقول شارب: "إن الصراع غير العنيف لا يوجب على أصحابه تقبُّل نظام سياسي جديد، ولا أخلاقيات ومبادئ جديدة ولا معتقد ديني آخر، وبالمصطلح السياسي فإن الأمر لا يتعدي، ألا يقوم الشعب بعمل ما يقال له، وأن يقوم بأفعال محظورة عليه مجرد الخروج على القانون والشرعية كهدف في حد ذاته. ومع الوقت يتوقف العمال عن العمل فيتم شل الاقتصاد، وأن يتوقف الموظفون عن تنفيذ التعليمات الإدارية، وأن يتراخى رجال الجيش والشرطة عن تنفيذ المهام المنوطة بهم، وعندها يبدأ العصيان المدني، وعندما يتم كل هذا بالتوازي تنهار سلطة النظام السياسي».

إذن المطلوب هو العصيان المدني وحسب! ولهذا يجب التوقف كثيرًا أمام توجهات وسلوكيات مَن قادوا الشارع المصري ما بعد الإطاحة بمبارك، ولا يزالون متلقّين لعلوم شارب ودراساته التي تناولتها أكاديمية التغيير وجدر/ان مؤسسة "فريدوم هاوس" دون سبب واضح، كما قال الإعلامي عمرو أديب نفسه خلال إحدى حلقاته في برنامج "القاهرة والناس" على قنوات أوربت الفضائية، حينما كشف النقاب عن مؤتمر نظمته شركة "شفت" الشركة المنوط بها توفير برامج علوم التغيير لأكاديمية التغيير لبعض النشطاء المصريين بلندن في عام 2012، أي بعد ثورة 25 يناير، والتي أطاحت بنظام مبارك، مبديًا اندهاشه، ومتسائلا عن السبب في استمرار هذه الأكاديمية في تدريب نشطائها بعد ثورة يناير! ولكن أديب لم يكن يعلم أن هؤلاء النشطاء في طريقهم إلى الرفض المطلق لكل ما هو إصلاح سياسي جديد قادم، بداية من إعلان مارس الدستوري، مرورًا بالتغييرات الوزارية ثم الانتخابات البرلمانية نهاية بالانتخابات الرئاسية.

وبصرف النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا على طريقة الأداء السياسي لجنرالات الجيش المصري في الفترة الانتقالية التي سبقت وصول الإخوان المسلمين لسدة الحكم بمصر، فالتعليمات هنا كانت الرفض لمجرد الخروج عن القانون والشرعية.

ويستعرض "شارب" في صفحة 198 طريقة لتقويض سلطة النظام السياسي سلميًا، إذا ما انتقلنا بها إلى مصر وحاولنا أن نطبقها على مسرح الأحداث ما قبل ثورة 25 يناير، فيمكننا مشاهدة 18 حالة منها بداية؛ بإضرابات غزل المحلة التي حوّلتها حركة

6 أبريـل عـام 2008، إلى دعـوة عامة للإضـراب في مصر، ودعّمتهـا حركة كفاية وبعض الأحزاب وقـوى المعارضة، مرورًا بأزمة "قضـاة الاستقلال" عام 2005، نهايـة بوصول البرادعي للقاهرة، وتأسيس الجمعيـة الوطنية للتغيير، وأهمها الوقفات الاحتجاجية الرمزية، وكتابة إعلان جديد لحقوق المواطنة على يد البرادعي، ثم ارتداء الملابس ذات الدلالـة الرمزية، وإقامة جنازات رمزية وترديـد الشعارات المستفزة، وسـب الحكـام بالأسماء وبشكـل مباشر وعقـد الاجتماعـات والنـدوات الاحتجاجية والوقـوف حـدادًا في صمت للاحتجـاج، كما حـدث في قضية خالد سعيـد، والمقاطعة للانتخابات البرلمانية، كما حدث في انتخابات برلمان 2010، وإضرابات العمال والطلبة والاعتصامات، وسحب الودائع والحسابات من البنوك بشكل جماعي، وهو ما قد دعا إليه النشطاء السياسيون في مصر في مرحلة التمهيد لثورة 25 يناير، وإضراب المساجين عـن الطعام وتحدّي القضاء وتعليماته، وتحدي قوات الأمن واستفزاز رجال الشرطة والتشهير بهم، وإبراز وحشيتهـم واستمالة بعضهم لعدم التعاون أو الانصياع لأوامر رؤسائهـم، بتقديم الورود لهم أثنـاء الوقفات الاحتجاجية، كلهـا أساليب قرأها هؤلاء وحفظـوا تكتيكاتها عن ظهر قلب، ونفذوها على الأرض باقتدار. كذلك تجد من كتاب "شارب" هذا، إيقاع حالة توتر في العلاقات الدولية بين الدولة والعالم الخارجي، كما الحال في قضية كنيسـة العمرانية منتصف 2010، والتدخل المباشر والدائم في الأعمال السياديـة للدولة بما فيها مواقفها الدبلوماسية والسياسـات الداخلية والخارجية، وأهمها كانـت قضية غلـق المعابر مع قطاع غزة، والتي تبنتها قنـاة الجزيرة القطرية، ولعبت دورًا بـارزًا في إحـراج النظام المصـري وموقفه من القضيـة الفلسطينية بصورة فجة للغايـة، ومن دون مراعاة لبعد الأمن القومي المصـري، كذلك احتلال الميادين العامة وإعاقـة المـرور وإقامة منظومات اجتماعيـة وسياسية بديلة، فظهـر البرلمان الموازي لبرلمـان 2010، وإيجاد إعلام بديل وإنهـاك النظام الإداري للدولة، والسعي لدخول السجـون من النشطاء السياسيين من أجل الحصول على صك الوطنية والعمل كحكومة موازيـة بديلة، تظهـر ثنائية السيادة في الدولة، وهو ما قامت بـه أيضا قوى وتيارات المعارضة المصرية بعد الانتخابات البرلمانيـة. جميع الأحداث التي شهدتها مصر كانت تكتيكـات "شارب" من كتابه "مـن الديكتاتورية إلى الديمقراطيـة" ولم تكن من وحي خيال المعارضة والنشطاء السياسيين في مصر.

ويستطرد أسامة الدليل في بحثه عام 2006: وإذا كان صمام الأمان في المجتمعات هو نظامها الأمني والعسكري، فإن مزعزعي الاستقرار يعهدون لتحويل ولاءات الشرطة والجيش خلال الشهور والسنين، وهو ما يمكن قراءته من كتاب "شارب" في تعريفه للمنظمات الحقوقية التي يتعدى دوْرها واختصاصاتها إلى اختراق سيادة الدولة والعمل على ضمان ولاءات من الجيش والشرطة والمخابرات في المجتمعات المنوط بها التغيير، والعمل على ذلك لسنوات طويلة. حتى إذا خرج الطلبة والعمال (الفئات المستهدفة) إلى

الشارع لتنفيذ خطة العصيان المدني يأتي الانقضاض عليهم وتعطيل مسيرتهم متأخرًا جدًا. وتتمكن المسيرات من اكتساب أرضية تمكّنها من فرْض إراداتها وتحقيق تقدم على الأرض كما حدث في تونس ومن بعدها مصر واليمن وليبيا وسوريا أخيرًا.

إن ثورات الربيع العربي تأثرت بهذا الكتاب، وتناقله الشباب العربي على الشبكة العنكبوتية "الإنترنت" من تونس إلى اليمن مرورًا بمصر وليبيا، حتى الشباب السوري تلقّى بدوره نسخًا مترجمة من الكتاب، وعقدوا دورات دراسية حول تطبيق نظرية الكفاح اللاعنيف. فالكتاب كان ولا يزال، الغذاء الروحي لهذه الثورات، والتي صنعت التغيير على الطريقة الأمريكية أو في طريقها لإنجازه.

وهــا هي الشعوب العربيــة المقهورة تسير نحو انعتاقها (بلاعنــف) تمامًا، كما سارت شعــوب أخــرى في العالم كالشعــب اليوغســلافي والروماني والصربــي والأوكراني والبلغــاري والجورجي، والذي استطاع بمساعــدة هذا الكتاب أن يتحرر من العبودية تحت حكم أنظمة وصفوها بالشمولية، ليقع تحت حكم أنظمة أكثر سلطوية وديكتاتورية تموّلهــا وتدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تجد هذه الشعوب مفرًّا من الانفصال لتنقسم دولهم إلى جمهوريات انضم بعضها إلى الاتحاد الأوربي، والجزء الآخر لم يجد مفرًّا من ثورات مضادة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وبنظرة سريعة على بعض الدول التي قامت بها ثورات "جين شارب" نجد أن:

الثورة البرتقالية في أوكرانيا شهدت انهيارًا اقتصاديًّا وثقافيًّا، وفيما نسبت حركة بورا مفجّرة الثورة على نظام يوشينكو إلى أنها حاولت أن تجد منبرًا مستقلا لها في الانتخابات البرلمانية عام 2006، ولكنها فشلت. فيما انتهت حكومة الثورة بخسارة الانتخابات، حيث لـم ينجح الرئيس يوشينكو بعد الثورة في إدخال الكثير من التغييرات. وفيما تتعرض حرية الصحافه وأنشطة المعارضة إلى تقويض، عاد الرئيس السابق، يانوكوفيتش التى قد أطاحت به الثورة، إلى السلطة مرة أخرى في فبراير 2010 .

أمّا ثورة الورد في جورجيا، فلم تختلف كثيرًا عن نظيرتها البرتقالية، حيث شهدت حركة كمارا مفجّرة الثورة، على انفصال جمهوريتين سوفيتين سابقتين كإستونيا وليتوانيا إلى الاتحاد الأوروبي. ولم تؤد حركة كمارا إلى بروز قوة سياسية جديدة، وانضمت إلى الحزب الحاكم على غرار بورا في أوكرانيا، فيما قام ساكشفيلي، بعد الثورة، بإرساء حكومة مركزية أسهمت في وضع البرلمان تحت السيطرة المطلقة للحزب الحاكم، مع العلم أن وسائل الإعلام كانت تحظى بحريات أكبر من تلك التي حظيت بها بعد الثورة.

ثورة التوليب أو ثورة الليمون فى قيرغيزيا مارس 2005: هي واحدة مما أطلق عليه اسم الثورات الملونة. وانطلقت بحركة الاحتجاجات التي أدت إلى خلع الرئيس عسكر أكاييف وتعيين كرمان بيك بكاييف قائمًا بأعمال رئيس الجمهورية ورئيسًا للحكومة القيرغبزية المؤقتة، ومن ثم انتخابه في يوليو 2005 رئيسًا للجمهورية القيرغيزية.

وفى أبريل عام 2010 انطلقت ثورة الوقود في قيرغيزيا بانتفاضة شعبية أدت إلى خلع الرئيس كرمان بيك بكاييف وانتهاء فاعليات ثورة التوليب. وقد تفجرت هذه الثورة بسبب رفع الحكومة أسعار الوقود وبسبب عوامل اقتصادية واجتماعية متراكمة، منها وصول معدلات البطالة إلى أكثر من أربعين في المئة.

أما عن الثورة في الصرب، إحدى مدن الاتحاد اليوغسلافي سابقًا (صربيا، كرواتيا، سلوفينيا، مقدونيا، الجبل الأسود، والبوسنة والهرسك، ويوغسلافيا) الذي تم تقسيمه إلى دولايات بعد حروب أهلية طاحنة، تلتها الثورات الملوّنة مباشرةً، وقد أدت لعنة الثورة عليها بقبولها حكم المحكمة الدولية باستقلال إقليم كوسوفو عنها.

ولكن تظل صربيا هي مسرح العمليات الناجح، ومركز البث المباشر للدول المستهدَفة، فبعد سقوط نظام ميلوسوفيتش على يد حركة أوتبور (المقاومة) هذه الحركة التي تحولت بعد الثورة إلى منظمة تدعَى "كانفاس" والتي تدور الآن في فلك النظام العالمي الجديد، وقد أقر رئيسها سيرجي بوبوفيتش، بأن المنظمة استطاعت أن تدرب نشطاء في 37 دولة على مستوى العالم لنشر الديمقراطية. والجدير بالذكر أن هذه المنظمة تقوم بتمويلها الآن منظمات الديمقراطية الأمريكية ومنظمة آلبرت آينشتين لـ "جين شارب».

استقبلت حركة "أوتبور" هذه قيادات حركة 6 إبريل المصرية، لتدريبهم على الثورة على حدِّ قول محمد عادل، أحد قيادات 6 إبريل نفسه، بعد نجاح أحداث 25 يناير، والذي قال: إننا اتجهنا إليهم لدراسة تجاربهم الناجحة ونقلها إلى مصر. فلا ننسي أنهم من أبادوا المسلمين في البوسنة والهرسك. والأهم أن جميع الثورات الملوّنة قد أتت بحكومات في انتخابات حرة نزيهة موالية للغرب، وقد تعهد جورج سوروس الملياردير اليهودي وأكبر ممول لمنظمات المجتمع المدني بدفع مرتبات هذه الحكومات من جيبه الخاص.

مما يعني أننا لسنا أمام تجارب ناجحة يتم تفتيتها ونقلها إلى منطقتنا العربية، كما حاول القائد الملهم لعناصر مرتزقة الانفصال إقناعهم بذلك، أو كما حاول نشطاء 6 إبريل أنفسهم ترويج الفكرة لنا لتصبح من البدهيات أو المُسَلّمات ولا يجب التحقق منها.

ويجب الإشارة هنا إلى دلالة اختيار يوم 6 إبريل، تحديدًا كمسمًّى لحركة 6 إبريل في مصر، وربطها بالتدريبات التي حصلت عليها الحركة في صربيا، واتخاذه لشعار "قبضة اليد المغلقة" لحركة "أوتبور" الصربية كشعار لها.

إن الحرب الأهلية نتيجة للصراع الديمقراطي بين البوسنة والهرسك الأكثرية من جهة، وبين صربيا الأقلية من الجهة الأخرى، والتي شهدت أسوأ أعمال إبادة وحشية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وقُدِّر عدد المسلمين المقتولين فيها بنحو 200ألف مسلم.

كان اليوم هو 6 أبريل عام 1992، حين خرج المسلمون بعدد 30 ألفًا في مظاهرة سلمية في العاصمة سرايوفو في محاولة للمطالبة بحقوقهم، وهنا تدخلت القناصة من فوق

سطح فندق "هوليداي إن" المعروف باسم "فندق الصحفيين" وأصبح الشارع الموجود به الفندق الآن يعرف باسم "جادة القناصة" ووجدوا أيضًا فوق برجين متماثلين تمامًا اسمهماtwins التوأم .

في ذلك اليوم فقط تم زهق 451، 11روحا، واشتعلت حرب أهلية استمرت أعوامًا قبل تدخل النيتو لفض النزاع! والمساعدة على تقسيم الاتحاد، وأصبحت البوسنة والهرسك تحت السيادة النمساوية بنص معاهدة برلين.

وهنا يجب أن نتساءل: هل اختيار اسم الحركة المصرية ليوم 6 إبريل هو اختيار وليد المصادفة؟ أم هو اختيار عبقري، هناك مَن طرحه على مؤسسي الحركة؟ أم أنه اختيار خرج بالفعل من رحم الدعوة لإضرابات غزل المحلة يوم 6 إبريل 2008؟!!



الطريق من كمارا إلى القاهرة

حركة كفاية .. ولادة غير شرعية
من رحم مكتب وزير الدفاع الأمريكى

القتلة الاقتصاديون ..
ضباع السى آي إيه

وصايا راند لا تنتهي.. إعلان
نهائي بمخطط الجائزة الكبرى

اعترافات كونداليزارايس..
أحمد صلاح الولد الشبح بالبيت الأبيض

الاسم الرسمي لحركة كفاية هو: الحركة المصرية من أجل التغيير، والتي تأسست عام 2004 - 2005، من قبل بعض المثقفين المصريين، في منزل أبو العلا ماضي(1)، زعيم حزب الوسط، وهو حزب تم إنشاؤه على أيدي جماعة الإخوان المسلمين، وقد تم تشكيل حركة كفاية كائتلاف موحّد يضم معظم التيارات السياسية من أقصى اليمين الإسلامى إلى أقصى اليسار العلمانى ، من أجل الدعوة لإنهاء حكم مبارك، حيث أعلنت رفضها التجديد للرئيس الأسبق لفترة رئاسة خامسة، ورفضها ما رأته من مناورات سياسية وتشريعية وإعلامية من شأنها التمهيد لتولى مبارك الابن الرئاسة من بعده. فرفعت شعاريْ "لا للتمديد لا للتوريث".

ويعتبر قيادى الحركة الكاتب الصحفى عبد الحليم قنديل هو أول من أطلق شعار لا للتوريث على الرأى العام المصرى فى مقاله له عام 2000 فى صحيفة العربى الناصرى والناطقة بلسان الحزب الناصرى ، وتبعه الدكتورسعد الدين إبراهيم صاحب مركز ابن خلدون بمقالة كتبت فى نفس العام تحت عنوان الجملكية فى إشارة إلى خلط النظام الجمهورية بالملكى، ولكوْن الحركة غير هادفة للوصول إلى السلطة، فإنها استطاعت أن تجتذب الكثير من المثقفين والنخبة، وهذا هو ما زاد من شعبيتها. ومن أبرز قيادات الحركة: الراحل عبد الوهاب المسيري، د. عبد الحليم قنديل - جورج إسحاق - أمين اسكندر - أبو العلا ماضي - أحمد بهاء الدين شعبان - كمال خليل - حمدين صباحي، ود. يحيى القزاز. جميعها أسماء لمفكرين وكتّاب ذوي ثقل داخل المجتمع المصري مشهود لهم بالمواقف السياسية المعارضه لنظام مبارك.

إن كفاية، وفي اجتماع حاشد في ديسمبر 2009، أعلنت الدعم لترشيح محمد البرادعي للانتخابات الرئاسية المصرية 2011، ولكن من أين أتت الحركة المصرية من أجل التغيير بالمسمّى الحركي لها (كفاية)؟(2).

في نوفمبر من عام 2003، أطلق على الثورة في جورجيا اسم "الثورة الوردية"، واختارت المنظمات غير الحكومية التي تمولها الولايات المتحدة اسم ملفتًا للانتباه وهو(Kmara) من أجل تمييز الحركة الشبابية لتغيير النظام القائم هناك، وتبنت

(1) و (2). (صفحه رقم3) بحث ويليام إنجدال (الثورة المصرية- التدمير الخلاق لشرق أوسط كبير).

منظمة " نيد" ومؤسسة آلبرت إينشتاين لصاحبها "جين شارب" دعم وتمويل وتدريب شباب حركة "كمارا" بما وصفه "شارب" بالمظاهرات السلمية، كوسيلة من وسائل النضال لإسقاط الأنظمة.

إن كلمة "كمارا" في جورجيا تعني بالعربية كلمة "كفاية"! ومثلما تدرّب شباب حركة "كمارا" في جورجيا بعناية كأفراد منفصلين، وتم تجنب تدريبهم كمنظمة عمدًا، حتى لا يتم اكتشاف هذه المنظمة، مما يمكن أن يؤدي إلى التوقف عن العمل، تم تدريب أيضًا بعض الشباب من حركة كفاية بطريقة سرية، وربما في غفلة من قياداتهم.

وهنا يجب الإشارة حرفيًا إلى مقالة للإعلامي المعارض، وائل الإبراشي، وهو أحد رموز إعلام 25 يناير، على موقعه الإلكتروني بتاريخ 2010/5/27 (لاحظ تاريخ المقالة) بعنوان:

«فلوس المخابرات وراء الانقلابات ..كفاية المصرية.. وشقيقتها كمارا الأمريكية»

كتب رئيس التحرير: استوقفني خبر نشرته صحيفة "الشروق" بأن حركة كفاية جمّدت عضوية جورج إسحاق منسقها العام السابق وإحالته للتحقيق بتهمة استجداء أمريكا. قال قنديل، المنسق الجديد للحركة: إن بيانهم التأسيسي يحمل شعار لا للإمبريالية الأمريكية. الخبر استوقفني لأن المعلومات التي بحوزتي أن "كفاية" في نشأتها الأولى خرجت من رحم حركة "كمارا" في جورجيا عام 2003، وذلك بدعم وتأييد مالي وسياسي من الولايات المتحدة، وسأروي القصة بعد قليل.

المفاجأة أن "كمارا" تعني بلغة جورجيا "كفاية" أيضًا. لا يمكن أن تكون هناك مصادفة بين اسم "كفاية" المصرية و"كمارا" الجورجية.

فكما أن الأولى نشأت عام 2005، فقد ظهرت الثانية عام 2003. وهو التوقيت الذي أعلنت فيه أمريكا بدء خطتها لنشر منظمات المجتمع المدني في العالم أو المنظمات غير الحكومية. ويكشف تقرير كتبه الصحفي ويليام إنجدال أن هذه المنظمات تموّل من أموال المخابرات المركزية الأمريكية.

إن المليونير اليهودي الأمريكي جورج سوروس، وبعض المنظمات الأمريكية مثل فريدوم هاوس يتولّون الإنفاق على هذه الجمعيات. هذه الجمعيات، وأموال المخابرات الأمريكية، هي التي فجّرت الثورات البرتقالية في أوكرانيا والأرجوانية في جورجيا. والأخيرة أطلق عليها اسم "ثورة الوردة" التي أطاحت بشيفاردنادز في نوفمبر .. 2003.

كل المعلومات المنشورة على مواقع الإنترنت، وفي صحيفة "وول ستريت جورنال" يوم 24 نوفمبر 2003، تؤكد أن "كفاية" في جورجيا مسئولة عن الإطاحة بنظام حكم شيفارنادزه. وسوروس أقام مؤسسة المجتمع المفتوح بجورجيا. وقد أسهمت الأموال الأمريكية سواء كانت من الحكومة أم المخابرات المركزية أو المليونيرات في تفجير عدد

من الثورات في أوروبا الشرقية. كما أن صندوق الهبات القومية لتدعيم الديمقراطية؛ الذي يموّله الكونجرس الأمريكي أسهم في عدد من الانقلابات.

هذه المعلومات وغيرها جعلتني أندهش من خبر إحالة إسحاق للتحقيق. فإذا كانت الحركة لا تعلم أن هناك صلة لبعض أعضائها بالولايات المتحدة فتلك مصيبة، وإذا كانت تعلم فالمصيبة أعظم.

لقد نشرت "الشروق" أنها حصلت على فيديو لإسحاق يقول فيه ما معناه: إن النظام لا يسمع لأحد إلا إذا جاء من البيت الأبيض، لأن هذا يرعبهم و"يخضهم".. والحقيقة أنني لا أعرف إذا كان جورج إسحق يعيش في مصر أم لا؟! والجميع يعرف أن الرئيس مبارك رفض كل الضغوط الأمريكية في كل العهود بدءًا من ريجان وبوش الأب وكلينتون وبوش الابن، فلم يحدث أن وافقت مصر علي أي مطلب أمريكي بدءًا من التسهيلات البحرية والبرية أو تأجير قاعدة عسكرية أو وجود أمني على الحدود مع غزة لضبط التهريب، أو الدخول في تحالف معها لحماية الأمن الإسرائيلي.

الهرولة تجاه أمريكا كشفت كثيرين كانوا يطالبون بالديمقراطية والتغيير وأشياء أخرى. فإذا بنا نكتشف أنهم واجهة لما نجحت واشنطن في تدبيره من قبل في أوروبا. غير أنني ما زلت أؤكد أن وطنية المصريين وتاريخهم وحبهم لوطنهم لن تستجيب لأي إغراءات خارجية مهما كانت قوتها. وسيعود كثيرون إلى رشدهم في أقرب وقت. وأعتقد أنهم بدأوا.

فى الحقيقة أن ما سرده الإبراشي في هذه المقالة يعكس مدى الازدواجية فى المعايير التى تنتهجها حركة كفاية فى سياستها المعلنة . فبينما يصرح قيادى الحركة عبد الحليم قنديل برفضه التام لبناء أي جسور سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو أية خطوات إصلاحية تتبناها واشنطن، ولطالما كانت مواقفه المعلنة ضد الإمبريالية الامريكية واضحة، نجد قياديا آخر فى الحركة وهو جورج إسحاق فى مقابلة له مع الإعلامى معتز الدمرداش على قناة الحياة بتاريخ 14 ديسمبر 2011، أى بعد تنحى مبارك بعشرة أشهر يقول نصاً:« إيه المانع ان الولاد يطلعوا يتدربوا على التحول السلمى الديمقراطي لإزاحة نظام مبارك ...... ما أجرموش». !!

ولأن السيد إسحاق يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتمويل وتدريب هؤلاء النشطاء من أجل الديمقراطية والرخاء وتحرير الشعوب من العبودية فيجب التوقف هنا كثيراً أمام نظرية: (القتلة الاقتصاديون... الضباع... التدخل العسكرى) التى تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود من أجل السيطرة على موارد الدول وثرواتها بواسطة الشركات العابرة للقارات، وكيف لها أن تسقط قيم الديمقراطية التى تنادى بها مقابل ضمان ولاء حكام الدول لسياسات واشنطن، وكيف تنشر الفساد بين الحكام فى الوقت الذى تتشدق فيه بوجوب محاربة الفساد والقضاء عليه، ومن ثم يتحقق لها استعمار الشعوب ونهب خيراتها، فيجب أن نعلم أن هناك طريقتين لقهر

واستعباد أمة : الأولى هى بحد السيف والأخرى تتم عن طريق الديون.

هكذا كان وصف أحد القتلة الاقتصاديين "جون بيركنز" كبير الاقتصاديين فى شركة "شارس- تى مين" فى كتابه (اعترافات قاتل اقتصادى) وترجمه للغة العربية د. بسام أبو غزالة ونشرته دار "ورد" للنشر والتوزيع فى عمان "الأردن" وهذا الكتاب، الذي بيع منه في الولايات المتحدة ملايين النسخ، هو مذكرات شخصية لكاتبه، الذي يصف فيه وظيفته "كقاتل اقتصادى"، وتُلخّص الأسلوب الجديد للإمبريالية الأمريكية في السيطرة على أمم العالم الثالث، ويمكن أن تستمع إلى أجزاء من هذا الكتاب على لسان مؤلفه فى مقابلة تلفزيونية له أعادت بثها قناة «الدنيا» السورية فى تقرير مثير لها فى يونيو2012 خلال مقطع فيديو مدته 29 دقيقة على موقع اليوتيوب بعنوان "القتلة الاقتصاديين».

حيث يقول بيركنز : نحن القتلة الاقتصاديون مسؤلون عن خلق هذه الإمبراطورية العالمية الأولى من نوعها، ونحن نعمل بطرق مختلفة كثيرة، ولكن ربما كانت الطريقة الأكثر شيوعا هى أننا نحدد بلدا لديه موارد تثير لعاب شركاتنا مثل النفط، وبعد ذلك نرتب قرضا ضخما لهذا البلد من البنك الدولى أو أى من المنظمات الحليفة ، لكن المال لا يذهب فعلا لهذا البلد بل يذهب إلى شركاتنا الكبرى لبناء مشاريع البنية التحتية فى ذلك البلد، مثل محطات توليد الطاقة والمجمعات الصناعية والموانىء التى تعود بالنفع على قلة من الأغنياء فى ذلك البلد، بالإضافة إلى شركاتنا. ولكنها فى الواقع لا تساعد أغلبية العامة من الناس على الإطلاق، وتترك البلد محملا بعبء دين ضخم من المستحيل سداده .

ويستطرد بيركنز:هذا جزء من الخطة، إنهم لا يستطيعون سداده، ولذلك فى مرحلة ما، نكون نحن القتلة الاقتصاديين نعود إليهم قائلين اسمعوا: أنتم مدينون لنا بالكثير من المال ولا يمكنكم دفع ديونكم، حسنا قوموا ببيع النفط الخاص بكم بسعر رخيص لشركاتنا النفطية . . اسمحوا لنا ببناء قاعدة عسكرية فى بلدكم أو ارسلوا قوات لدعمنا فى مكان ما من العالم مثل العراق أو صوتوا معنا فى تصويت الأمم المتحدة المقبل على خصخصة شركات الكهرباء والماء الخاصة بهم، وبيعها للشركات الأمريكية أو شركات دولية آخرى، وهذا كله ينمو ويتطور كالفطريات، وهى الطريقة الاعتيادية لعمل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، يترك البلد حاملا عبء الدين، وهو دين ضخم من المستحيل سداده، وبعد ذلك نعرض إعادة تمويل الدين ودفع المزيد من الفائدة ويتطلب هذا مقابل ما يطلق عليه المشروطية أو الحكام الصالحين، وهو ما يعنى فى الأساس أنه يتوجب عليهم بيع مواردهم بما فى ذلك العديد من خدماتهم الاجتماعية وشركات المرافق وأحيانا نظمهم المدرسية، نظم عقوباتهم ونظم تأمينهم إلى الشركات الأجنبية.

وهنا يجب الإشارة إلى تصريح السفير اليونانى بالقاهرة "كريس لازاريس" لجريدة المصرى اليوم فى عدد 18 أكتوبر 2013 على خلفية الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تمر بها اليونان»:إن حزمة الإنقاذ الأولى التي قدمها برنامج صندوق النقد الدولي لبلاده كانت فاشلة، وباعتراف الصندوق نفسه، وذلك لأن تشخيص الأزمة من البداية كان خاطئا،

مضيفا أن الموافقة على تلك الشروط هي أحد الأخطاء التي وقعت في إدارة أزمة اليونان.
وبالعودة إلى بيركنز الذى ذكر العديد من الدول التى تمت ممارسة هذه السياسة ضدها حيث يقول : إيران عام 1953 ، لقد ظهرت طلائع "القاتل الاقتصادي" تحديدا في إيران في بدايات خمسينيات القرن المنصرم ، إثر فوز محمد مصدق بشكل ديمقراطي في الانتخابات الإيرانية ليكون رئيسا لوزراء إيران ، يومها نادى مصدق بضرورة تمتع الشعب الإيراني بموارد نفطه ، وضرورة قيام الشركات النفطية الأمريكية بتسديد قيمة النفط الإيراني بأسعار أعلي غير المتفق عليها ، مما أصاب تلك الشركات النفطية بالرعب في حينها ، وتردد في أذهان الحكومة الأمريكية فكرة استخدام القوة المسلحة ضد إيران ، إلا أنهم قرروا أخيرا إرسال عميل لوكالة المخابرات الأمريكية "كيرميت روزفلت" مزودا بعدة ملايين من الدولارات لخلق فوضى في الشارع الإيراني لإسقاط نظام مصدق وتنصيب الشاه محمد رضا بهلوى إمبراطورا مستبدا على إيران.

وفي جواتيمالا عام 1954: بدأ جاكوبو أربينز بعد انتخابه رئيساً لجواتيمالا بتنفيذ سياساته الإصلاحية من خلال نقل حقوق ملكية الأراضي لأبناء الشعب ، وهو أمر أزعج شركة الفاكهة المتحدة كثيرا ، فقامت هذه الشركة باستئجار شركة علاقات عامة أمريكية كبرى أخذت على عاتقها مهمة إطلاق حملة ضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية سعت لإقناع أبناء شعب أمريكا وصحافتها والكونجرس بأن الرئيس الجواتيمالي هو لعبة بيد الاتحاد السوفيتي ، وأنه إذا سمح له بالبقاء في الحكم هناك فسيكون للاتحاد السوفيتي موطئ قدم في نصف الكرة الأرضية ، فنتج عن تلك الحملة التزام كامل من المخابرات المركزية الأمريكية والجيش الأمريكي لخلع الرئيس الجواتيمالي من الحكم ، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال الطائرات والجنود وعملاء المخابرات الأمريكية هناك وتم خلعه بالفعل.

أما في الإكوادور 1981: كانت الإكوادور ولسنوات طويلة تحكم من قبل حكام دكتاتوريين مناصرين لأمريكا ، ولقد فاز "جيم رولدوس" فوزا ساحقا في أول انتخابات ديمقراطية حقيقية هناك بعدما رفع شعار تحرير موارد الإكوادور وجعلها في خدمة شعب الإكوادور ، وبدأ فعلاً بتطبيق سياسته الإصلاحية تلك والتأكد من أن أرباح النفط ستذهب لمساعدة أبناء شعبها ، إلا أن ذاك لم يعجب الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تم إرسالى(جون بيركنز) ، وعدد آخر من "القتلة الاقتصاديين" الأمريكيين إلي هناك من أجل استمالة الرئيس الجديد وإفساده وجعله يدرك أنه بإمكانه أن يصبح غنياً جداً إذا ما لعب وفق اللعبة الأمريكية ، مصحوباً بتهديد له بأنه إن لم يوافق فمصيره الرحيل ، إلا أن الرئيس الإكوادوري رفض الإصغاء لهم واستمر على سياسة الإصلاح ، وتم اغتياله بحادث سقوط طائرة! ويستطرد بيركنز : لقد دُفعت تلك الدولة دفعا إلى الإفلاس ، وارتفع حد الفقر هناك خلال ثلاثة عقود من 50% إلى 70% ، كما ارتفع دينها من 240 مليون دولار إلى 16 مليار دولار ، فيما غدت الإكوادور اليوم

تخصص 50% من ميزانيتها لسداد ديونها، وأصبح الحل الوحيد أمامها لشراء ديونها قيامها ببيع غاباتها إلى شركات البترول الأمريكية ، لعلم هذه الشركات بأن مخزون غابات الأمازون من النفط يفوق خزين نفط الشرق الأوسط!

وفي بنما 1981: حاول جون بيركنز كما يقول رشوة الرئيس البنمي عمر توريخوس ، الذي رفض ذلك بشدة مصرحا بأن كل ما يطلبه لبلده بنما أن يعامل معاملة منصفة، وأن تسدد الولايات المتحدة الأمريكية فاتورة الخراب الذي ألحقته ببنما، وأن تعود قناة بنما لسيطرة أبنائها.

لقد أدرك عمر توريخوس بأن مصيره سيكون كمصير رئيس الإكوادور، وقتل الرئيس عمر توريخوس بعد شهرين من اغتيال رولدوس بحادث سقوط طائرة مدبرة نفذها "الضباع" كما أسماهم جون بيركنز في إشارة منه إلى عملاء المخابرات المركزية الأمريكية !

وعن فنزويلا 2002 يقول بيركنز: انتخب الرئيس الفنزويلي الراحل(هوجو تشافيز) عام 1998 بعد سلسلة طويلة من رؤساء فاسدين حطموا اقتصاد فنزويلا، فوقف تشافيز بوجه الولايات المتحدة الأمريكية وأعاد نفط فنزويلا لأبناء فنزويلا، وذاك أمر لم يعجب الولايات المتحدة الأمريكية، لذا ففي عام2002 .

تم ترتيب انقلاب من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من خلال استخدام نفس الأسلوب الذي استخدمه كيرميت روزفلت بالتحريض على مصدق في إيران ، حيث دفعت الأموال للناس للخروج إلى الشوارع بتظاهرات مناوئة، لتشاغب وتحتج ليبدو وكأن تشافيز فاقداً للشعبية في بلاده، وتحدث جون بيركنز كيف يمكن استغلال خروج بضعة آلاف إلى الشوارع وبوجود وسائل الإعلام التي باستطاعتها تضخيم المشهد ليبدو وكأن البلاد بأسرها قد خرجت متظاهرة ضد تشافيز، إلا أن المؤامرة فشلت لما يكنه شعب فنزويلا للرئيس الراحل من احترام وتقدير، على حد وصف بيركنز.

أما في العراق 2003: فلقد بيّن جون بيركنز بأن العراق يعتبر مثالاً نموذجياً للطريقة التي تعمل بها أنظمة السيطرة الأمريكية على الموارد كلها، حيث شكّل "القتلة الاقتصاديون" أول خط للدفاع عن مصالحهم بإرسالهم وفودا هناك لإفساد الحكومات، ومحاولة إقناعهم قبول القروض الضخمة، تلك القروض التي من خلالها يتم امتلاكهم، وكانوا إذا ما فشلت جهودهم تلك - كما حدث مع عمر توريخوس في بنما أو خايمي رولدوس في إكوادور برفضهم الفساد، كانوا يرسلون الخط الدفاعي الثاني "الضباع" ليقوموا إما الإطاحة بالحكومة أو بتنفيذ عملية الاغتيال ليتم بعدها تشكيل حكومة جديدة تقوم بإطاعة الأوامر لعلمهم بأن مصيرهم كمصير سلفهم إن لم يطيعوا ذلك الأمر.

لقد أوضح جون بيركنز بأن محاولات "القتلة الاقتصاديين" قد فشلت في العراق، فالقتلة الاقتصاديون لم يتوصلوا إلى صدام حسين، كما حاولوا بشدة عقد صفقة معه شبيهة بتلك الصفقة التي جرت مع آل سعود بقصد حماية نظامهم إلا أنه رفض ذلك

بشدة، فما كان منهم إلا استخدام طريقة إرسال "الضباع" على حد وصفه لغرض الإطاحة به، إلا أنهم فشلوا لأن أمنه الشخصي كان قويا جدا، وشنت عاصفة الصحراء وفرض الحصار الاقتصادي على العراق بعد احتلال الكويت في عام 1990، وافترضت الولايات المتحدة الأمريكية بأن النظام العراقي سينصاع صاغرا لهم، وخاب ظنهم، فكان القرار أن يتم استخدام الخيار الثالث ممثلا بالاجتياح العسكري الأمريكي لتكمل مهمتها هذه المرة في العراق بالكامل، ولتحقق أمريكا صفقات مربحة جدا جدا من إعادة إعمار البلد الذي حطمته السياسة الأمريكية الغاشمة، وبذا فقد جربت في العراق كل الطرق الثلاثة التي أتيحت لها، حيث فشل القتلة الاقتصاديون، وفشل الضباع، ليقوم الجيش الأمريكي بالمهمة من خلال تدخل عسكري كبير.

فهل كان جورج إسحاق يعلم كل هذا.. وهل سمع عن بيركنز وهو يعترف بأنه أحد القتلة الاقتصاديين.. وما مصلحة أمريكا في تدريب هؤلاء النشطاء.. هل ليصبحوا ضباعا جددا بفلسفة جديدة.. الإجابة لدى السيد جورج إسحاق إن اعترف يوما ما!.

«راند».... «كفاية».... والبنتاجون

بالعودة إلى بحث "ويليام إنجدال" الذي أشار إليه الإعلامي، وائل الإبراشي، في مقالته عن حركة كفاية وحركة كمارا الجورجية، وتناول جزءًا منها ولم يستكمل سرد باقي أجزائها، حيث نجد في البحث والموَثق به مراجع البحث، التي اعتمد عليها ويليام إنجدال "ص3"، يقول إنجدال: أن مؤسسة "راند" إحدى مؤسسات أوعية الفكر التي أنشأتها وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) قدمت دراسة مفصّلة عن حركة كفاية، وقالت في هذه الدراسة: إن حركة كفاية تعمل تحت رعاية مكتب وزير الدفاع الأمريكي وهيئة الأركان المشتركة، وبأوامر وكالة الدفاع والمخابرات العسكرية الأمريكية.

No less a US defense establishment think-tank than the RAND Corporation has conducted a detailed study of Kefaya. The Kefaya study as RAND themselves note، was «sponsored by the Office of the Secretary of Defense، the Joint Staff، the Unified Combatant Commands، theDepartment of the Navy، the Marine Corps، the defense agencies، and .the defense Intelligence Community».

وفي صفحة (4) من بحث إنجدال، كتب يقول: وكما ذكر الباحثون في مؤسسة "راند" في تقريرهم عام 2008 للبنتاجون المعلومات التالية، فيما يتعلق بحركة كفاية في مصر نتناول من بين أجزائه ما يلي:

«فيما أمضى الباحثون في مؤسسة راند سنوات لتطوير وإتقان تقنيات غير تقليدية لتغيير الأنظمة تحت اسم "الاحتشاد"، بحيث تصبح طريقة نشر حشود الشباب المرتبطين عن طريق الإنترنت في تشكيلات تعتمد على الكر والفر وتتحرك مثل أسراب النحل.

إذا كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد بالفعل جهود الإصلاح من خلال منظمات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونظرًا للمكانة السلبية الحالية للولايات المتحدة في المنطقة، فمن الأفضل دعم الولايات المتحدة لمبادرات الإصلاح من خلال مؤسسات غير حكومية وغير ربحية، بحيث تبعد هي كمؤسسة حكومية رسمية عن المشهد.

كانت دراسة راند التي أجريت عام 2008، أكثر واقعية حول مستقبل دعم الحكومة الأمريكية لمصر وغيرها من حركات "الإصلاح"، وخرجت ببعض التوصيات تتمثل في الآتي:

ينبغي على حكومة الولايات المتحدة تشجيع المنظمات غير الحكومية لتوفير التدريب للإصلاحيين، بما في ذلك التوجيهات بشأن بناء ائتلاف وكيفية التعامل مع الخلافات الداخلية في السعي لتحقيق الإصلاح الديمقراطي. ويمكن آنذاك للمؤسسات الأكاديمية أو المنظمات غير الحكومية المرتبطة بها حتى مع الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة، مثل (المعهد الجمهوري الدولي أو المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية) إجراء مثل هذا التدريب، والتي ستزود قادة الإصلاح بوسائل تعلم كيفية تسوية خلافاتها سلميًا وديمقراطيًا.

كما يجب على الولايات المتحدة أن تساعد الإصلاحيين للحصول على واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وربما من خلال تقديم حوافز للشركات الأمريكية للاستثمار في البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنطقة.

وفي إمكان الشركات الأمريكية لتكنولوجيا المعلومات أن تساعد أيضا في التأكد من أن مواقع الويب الخاصة بالإصلاحيين صالحة للاستخدام والاستثمار في التكنولوجيات مثل، برامج إخفاء الهوية، والذي يساعد على التمويه والتخلص من التدقيق الحكومي. ويمكن أيضًا أن يتم ذلك من خلال توظيف موظفين مسئولين عن الحماية التكنولوجية لمنع النظام من تخريب مواقع الناشطين».

لم تكن مؤسسة "راند" التي كشفت في تقريرها عن حركة كفاية، أنها تعمل تحت رعاية مكتب وزير الدفاع الأمريكي وهيئة الأركان المشتركة، وبأوامر وكالة الدفاع والمخابرات العسكرية الأمريكية هي المرجع الوحيد للبحث في هوية هذه الحركة وتبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية من عدمه، فإذا كانت هذه الحركة تعمل تحت رعاية مكاتب البنتاجون، كما ذكرت مؤسسة راند، فهل لأمريكا دور في تأسيس هذه الحركة عام 2004-2005، أم كانت حركة مصرية خالصة؟ والإجابة عن هذا السؤال تجدها على لسان الناشط السياسي أحمد صلاح الدين، وهو عضو حركة كفاية سابقًا، ومن مؤسسي حركة 6 إبريل عام 2008 لاحقًا. ويمكن أن تعتبره أحد الشخصيات المحورية واللاعب الأساسي في منظومة "شباب من أجل التغير"، ويمكن أن تطلق عليه الرجل الخفي

الذي يعمل من خلف الكواليس، ويسير بخطوات بطيئة ومدروسة نحو التغيير، ويملك صلات وثيقة مع الإدارة الأمريكية، وهو ضابط الاتصال بين الحركات الإصلاحية في مصر والبيت الأبيض، هذا الناشط الذي خرج من رحم حركة كفاية لينضم إلى حركة 6 أبريل. ففي عام 2011، وأثناء مؤتمر عُقد في مركز جورج بوش، كان أحمد صلاح حاضرًا بقوة، وهو يحادث السيدة كونداليزارايس وبجوارها السيد بوش. هذه المقابلة التي تم الكشف عنها بالصوت والصورة على موقع اليوتيوب بتاريخ 2011/5/27 تحت اسم Dr. Condoleezza Rice – Q&A –Part 2

حيث يظهر أحمد صلاح مقدمًا نفسه لوزيرة الخارجية الأسبق قائلاً باللغة الإنجليزية:

«أحمد صلاح من مصر: شرف عظيم أن نكون هنا في حضرة سيادة الرئيس والسيدة الوزيرة، أعتقد أننا ندين لكم بالكثير من الفضل مقابل مساعدتكم لنا في إنشاء حركتنا في الماضي سنة 2004–2005».

إذن فنحن هنا أمام حقيقة واضحة وضوح الشمس. حركة كفاية لم تكن صناعة مصرية خالصة، بل كانت بداية نشأتها بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا إذا كانت هناك حركة تم تأسيسها فى هذا العام غير حركة كفاية!!!!. ولأن ما قاله الناشط المصري أحمد صلاح خلال هذه المقابلة، يؤكد التبعية الأمريكية في الغرف المغلقة من قبَل من تشدّقوا بالديمقراطية، وأعلنوا مواقفهم المعادية للولايات المتحدة الأمريكية في العلن، ويوضح العلاقة الحميمة التي تشفع له توجيه عتاب رقيق للإدارة الأمريكية السابقة، والرد الأرق والأكثر لينًا وعطفًا من سيدة "الفوضى الخلاقة" في الشرق الأوسط، كما لو كانت تتحدث مع الابن المُدَلل لها، فسنستكمل باقي الحوار الذي دار بينه وبين السيدة كونداليزارايس، حيث قال أحمد صلاح: لكن سؤالي هو:" لماذا خذلتمونا في ذلك التوقيت؟ لقد كانت الأمور قد بدأت في التحرك، وكان يمكن أن تتخذ مسارًا جديدًا! وقد كنا في ذلك الوقت نأمل في التغيير، وكان الوضع في طريقه للتحسن والتقدم بالفعل، ولكن هذا لم يحدث حتى انتهاء ولاية الرئيس بوش! إنكم خذلتمونا في الوقت الذي كانت فيه الآمال تملأنا، ولولا تخليكم عنا لأمكننا أن نتحرر في ذلك التوقيت في 2005–2006. مما كان يمكن أن يؤثر على المنطقة ككل آنذاك!

كونداليزارايس: «دعني أقول لك، إن تخلينا عنكم لم يكن نتاج عدم محاولتنا دعمكم! لقد حاولنا، ولكن ليس في استطاعة الولايات المتحدة أن تفعل ما تريد في الوقت الذي تريده في كل الأوقات! ولا يمكنها أن تدفع الأحداث في الاتجاه الذي تريده عندما تريد ذلك»

مثلاً في «مكان» مثل العراق أمكننا أن نستخدم أدوات مباشرة لإسقاط ديكتاتور دموي! كان مُهَدِّدًا للسلام والأمن القومي، بحيث نمكن الشعب العراقي من الحصول على الديمقراطية.

ولكن في أماكن مثل مصر، حيث تتمتع الأنظمة بالقوة، قد كنا في ذلك الوقت نحاول أن نتفاوض مع نظام مبارك حول عدة أمور من بينها: صُنع ولاية فلسطينية

ديمقراطية، وكيفية التعامل مع حماس، وأيضًا إيران حول خططهم النووية! ولتلك الأسباب لم تكن لدينا ذات الأدوات المباشرة! فحاولنا أن نتحدث معهم مرارًا و تكرارًا عن القيم التي نقبلها طوال تلك الفترة، وعوضًا عن ذلك أعطينا الشعب المصري الأدوات التي يحتاجها لكي يحرر نفسه بنفسه».

وتستطرد: لقد كنت أتحدث منذ قليل مع صديقي "لوران كيرنر" وهو محام يعمل في هذ المجال (حقوق الإنسان والحريات)، إن بعضًا مما قدمناه لكم يتمثل فيً 50% من المساعدات الأمريكية المنصوص عليها للحكومة المصرية، وقد أعطيناها لمجموعات ديمقراطية ناشطة غير مسجلة أو معترف بها لدى الحكومة المصرية. وكان ما صنعناه هذا بمثابة لكمة في وجه الحكومة المصرية! ، ولا أقصد أن أتسبب في أي حرج لرئيسي السابق الرئيس بوش حين أفصح عن السبب الذي منع حسني مبارك من زيارة الولايات المتحدة منذ عام 2004.

وتنظر سيدة الفوضى الخلاقة إلى أحمد صلاح نظرة الخجل وهى تقول له: تخيل أن الرئيس الأمريكي لا يستطيع أن يحمل الرئيس المصري على القدوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية طوال تلك الفترة؟

وتقول رايس: "هناك سبب وراء ذلك، وهو لا يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني! فقد كان السبب هو طريقة تعاملنا مع الثورة المصرية !

وقد استخدمنا في ذلك ما هو متاح لدينا! ولكي أوضح لك بمثال كيف يمكن أن تكون تلك الأدوات سيفا ذا حدّين: فإننا مثلاً قد سحبنا اتفاقية التجارة الحرة من على طاولة المحادثات، كرد فعل على كيفية تعامل النظام مع القوى الديمقراطية! ولكننا في ذات الوقت قد خسرنا بذلك دعمنا لبعض القوى الاقتصادية !

كانت تلك إحدى الأدوات القليلة التي لدينا، وكان ما فعلناه هو الصواب على الرغم من الخسائر ! وهذا المثال يوضح لك كيف نحسب النتائج عند استخدام تلك الأدوات».

وحسب رايس: "لقد سألتُ نفسي في كل يوم، وأعرف أن الرئيس بوش قد فعل ذلك أيضًا، كما فعل "إليوت آرون" هل ما نفعله كاف؟ هل هناك المزيد مما يمكن تقديمه؟ صراحةً في 2006 كنا مشغولين بالعمل على الحفاظ على لبنان، وبالعمل على صنع قوى ديمقراطية إضافية في فلسطين! وبالمثل في مصر! كما كنا نحاول أن نمنح العراقيين الفرصة ،وفي خضم ذلك كله، وإن لم ننجح تمامًا، فإننا على الأقل قد وضعنا البنية التأسيسية التي يستطيع الوطنيون من أمثالك، الذين يتمتعون بالصبر والطموح من البناء فوقها! واليوم قد بدأنا في رؤية تحقق بعض هذه الأهداف!».

من هذا الحوار المثير للدهشة يمكننا الخروج بثلاث نقاط رئيسية ومحورية:

الأولى: استخدام وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق لكلمة "الثورة المصرية" في حديثها للسيد أحمد صلاح، ودعمها، وطريقه تعاملها مع الثورة قبل حدوثها، مايعني أنها لم تكن ثورة عفويّة، كما أشاعوا هم بأنفسهم، وحاولوا أن يروّجوا لها. وأنهم

تفاجأوا بالثورة من الصحف والفضائيات، فها هي سيدة "الفوضى الخلاقة" تقرّ وتعترف أن طريقة تعاملها مع الثورة المصرية كانت السبب المباشر في قطع مبارك لعلاقته المباشرة مع رئيسها بوش.

وفكرة عرض هذا اللقاء في مايو من 2011 على القناة الخاصة بمركز جورج بوش، مكان انعقاد اللقاء، وبثها على الإنترنت بالمخالفة لفكرة السرية التي اتبعتها الإدارة الأمريكية طيلة سنوات مع نشطائها المارينز من المصريين، ومحاولة عدم الكشف عن هويتهم لضمان عدم ملاحقة الأمن لهم، ما هو إلا جزء من منظومة التسريبات التي خرجت من الدوائر الأمريكية بعد 25 يناير، ليس فقط لكشف عملاء انتهى الدور المحدد لهم، بل أيضًا لتثبت للآخرين أنها مَن كانت وراء هذه الثورة.

النقطة الثانية: هو اعتراف كونداليزاريس، بأن إدارتها كانت تستقطع 50% من المعونة الأمريكية لمصر، لتذهب مباشرة دون الطرق الشرعية المتفق عليها إلى النشطاء في مصر غير المسجلين أو المعترف بهم، وقد وصفت رايس هذا التصرف بأنه كان "لكمة" قوية للحكومة المصرية، مما يثبت صحة الموقف الوطني للوزيرة فايزة أبو النجا في قضية التمويلات الخارجية التي أثيرت ما بعد الثورة المصرية، والذي يعكس مقدار تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن المصري، واختراقها الصارخ للقوانين والأعراف الدولية، ولسيادة مصر على أراضيها. وبالمخالفة لما صرح به الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطابه الذى ألقاه فى جامعة القاهرة عام 2009 حين قال: "نحن في أمريكا سوف ندافع عن أنفسنا محترمين في ذلك سيادة الدول وحكم القانون." فهل احترم أوباما وعده ؟!

كانت وزيرة التعاون الدولى فايزة أبو النجا قالت فى حوار عابر مع السفيرة الأمريكية السابقة فى القاهرة مارجريت سكوبى «إن مصر لاتريد المعونة الأمريكية بالكامل» رداً على إعطاء جزء منها لمنظماتهم العاملة فى مصر.

النقطة الثالثة والأهم، في رد سيدة "الفوضى الخلاقة" على عتاب الناشط الإبريلي أحمد صلاح، هو ما يمكن أن تستقي منه أسباب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن حليفها الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط "الرئيس الأسبق مبارك"، وهل كان بالفعل كما ادعت قوى وتيارات 25 يناير، أنه عميل للأمريكان وينفذ السياسات التي تخدم المصالح والأهداف الأمريكية في المنطقة؟

حيث تجد في كلامها نبرة الاستضعاف والشعور بالأسى، وهي تنظر إلى رئيسها الذي يقف بجوارها أثناء اللقاء، وتصف عدم قدرته على حمْل مبارك للسفر إلى أمريكا، حينما اتخذ مبارك قراره بمقاطعة الإدارة الأمريكية منذ العام 2004، وإلى نهاية فترة بوش الابن، ليس فقط بسبب تعدّي الولايات المتحدة الأمريكية على السيادة المصرية بالتمويلات المباشرة للنشطاء والحركات الاحتجاجية بالمخالفة للقوانين والأعراف الدولية. كما حاولت أن تتستّر وراء هذه الادّعاءات، ولكن أيضا لرفض الرئيس الأسبق مبارك كل

السياسات الأمريكية التي تهدف إلى ترسيخ الهيمنة الصهوأمريكية في المنطقة العربية، بداية من رفضه القاطع للسماح بإنشاء قواعد عسكرية أمريكية على الأراضي المصرية، مرورًا بمطلب إعادة صياغة الجيش المصري من قوة تقليدية إلى قوة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وحتى رفضه لاستخدام المصطلح الذي استخدمته رايس نفسها في حوارها مع الناشط الإبريلي، حينما قرنت كلمة فلسطين بـ "إمارة فلسطينية"، لتكشف عن الوجه القبيح لرغبات الإدارة الأمريكية، والتي تصب في مصلحة إسرائيل الكبرى لجعل فلسطين مجرد إمارة وليس دولة، ما يعني تفريغ القضية الفلسطينية من مضمونها، الأمر الذي كان يرفضه مبارك ويقف دون الحيلولة لتحقيقه.

ويمكن عزيزي القارئ أن تذهب إلى جلسة منح العضوية لفلسطين في الأمم المتحدة أواخر عام 2012، والذي لاقى استحسانًا وتصفيقًا من الجميع، في مشهد يدعو للشفقة أكثر ما يدعو إلى السخرية على حال الفلسطينيين. فحينما صدر بيان الموافقه على العضوية، تم استخدم لفظ "إمارة فلسطين" ولم تستخدم عبارة دولة فلسطين، في غفلة من الجميع وربما بمؤامرة وتواطؤ من الجميع.

صحيح رفض الرئيس الأسبق لمصر نشر قوات دولية على الحدود الشرقية مع رفح فلسطين، ضمن خطة تستهدف أمن إسرائيل، ولكن الأهم هو رفضه القاطع للعرض المُقَدَّم من الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص تهجير شعب غزة إلى عمق أراضي سيناء، في إطار مشروع الوطن البديل، حيث كان موقف الرئيس الأسبق مبارك واضحًا وفي العلن، أنه لا تفريط في حبة رمل مصرية، ولا تهاون في حل القضية الفلسطينية، ولكن ليس على حساب مصر. وحيثً ذكر اللواء سامح سيف اليزل الخبير الاستراتيجي ورئيس مركز الجمهورية للدراسات على قناة الحياة الفضائية في 2013/9/10، أن مبارك في هذا الشأن قال لهم " إذا كنت قد ذهبت إلى المحكمة الدولية لاسترداد كيلو متر مربع من الأراضي المصرية من يد إسرائيل، ومكثت لسنوات حتي تم استرداد آخر شبر محتل من إسرائيل، فكيف أفرّط في مئات الكيلومترات من هذه الأراضي؟

تلك هي نفس الكلمات التي عبر بها ملك الأردن عن رفضه لتهجير شعب الضفة الغربية بفلسطين إلى الحدود مع المملكة الأردنية، حين قال: لا حل للقضية الفلسطينية على حساب الأردن.

وبذلك قاوم مبارك الدخول في مدار الولايات المتحدة الأمريكية بقوة، وتتعاظم حزمة اعتراضات ورفض مبارك للهيمنة الصهيوأمريكية على مصر والمنطقة العربية في العام 2009 برفض مطلب الإدارة الأمريكية للقيام بدور مصري في المساعي الأمريكية الرامية لتقويض النفوذ الإيراني النووي في المنطقة، وإعلان مصر موافقتها على الخطة الأمنية مع إسرائيل فيما يخص إيران، والتي عرفت بـ«المظلة النووية الأمريكية» وكانت ستضم دول الخليج الست، مع الأردن والمغرب وإسرائيل.

الفصل العاشر

المحلة .. محطة المسافرين
إلى الفوضى

موفمينتس ..بيبسى كولا
...شفرة سرية على شاشات الفضائيات

حركة 6 إبريل..
يوم بعيد في صربيا

كارتالوتشي .. الأجندة السوداء..
الاصدار الثاني من الثورات الملونة

الدولارات البرتقالية
في قبضة أوتبور(كانفاس)

عقود..وشركات استشارات وهمية..
وأموال تتدفق من واشنطن



استثمــر أحمد ماهــر وإسراء عبد الفتــاح وأحمد صلاح الدين وآخــرون من قيادات 6 إبريــل، أصحاب دعوة إضرابات غزل المحلة علــى شبكة التواصل الاجتماعي عام 2008، الحــدث الــذي هزّ أركان النظــام ليعلنوا عن تأسيس حركــة احتجاجية أطلقوا عليهــا حركة 6 إبريل، ليظل هذا التاريخ هو نقطة الانطلاق لشباب وطني ارتبط اسمه ونشاطــه بدعم مطالب مشروعــة لفئة من الشعب المصري، وهــم عمال غزل المحلة، لتستقر في الأذهان دائمًا حينما تُذْكَر حركة 6 إبريل يحدث استدعاء ذاتي لصورة ذهنية لقطــاع عريض من عمال مصر، كانــت تئن من الفقر والجــوع، وتشكو من ارتفاع مستوى المعيشة والغلاء في ظل تدني مستوى الدخل والأجور.

تلك هي القضية النبيلة التي استطاعت قيادات الحركة استثمارها، ليقدموا بها أنفسهم إلى المجتمع المصري، والتي تظهر جليًا من خلال البيان التأسيسي الأول لهم، حيث بدأ البيان بسؤال تعريفي من نحن؟

مجموعــة من الشباب المصــري من مختلف الأعمار والاتجاهــات تجمّعْنا على مدار عــام كامل منذ أن تجدد الأمل يوم 6 إبريــل 2008، في إمكانية حدوث عمل جماعي مــن أجل الخروج به من أزمته. لم يأت أغلبنا من خلفية سياسية ما، ولم يمارس أغلبنا العمــل السياسي قبل 6 إبريل 2008، ولكننا استطعنا ضبط بُوصلتنا وتحديد اتجاهنا من خلال الممارسة أثناء ذلك العام.

ثم مضى البيان التأسيسي للحركة يتساءل: ماذا نريد؟

نريد أن نصل إلى ما اتفق عليه كل المفكرين المصريين، وأقرّته كل القوى السياسية الوطنية من ضرورة مرور مصر بفترة انتقالية يكون فيها الحكم لأحد الشخصيات العامة التي يتم التوافق عليها من أجل صالح هذا الوطن.

وتنتهــج الحركــة في ذلك طريقــة المقاومة السلميــة وإستراتيجيات حــرب اللا عنف لتحقيق الهدف النهائي وهو التغيير السلمي.

ومــن خلال السطــور الأولى للبيــان التأسيسي يتضح لنــا أننا أمام شبــاب متحمّس للتغيــير، يحمل أهدافًا نبيلــة للشعب المصري في تحديد مصيره، وبطرق سلمية، ومن هنا نتفهم كيف خاطب هؤلاء الشباب قطاعات عريضة من شباب مصر الذي يغلب عليه

الطابع المتمرد على الأوضاع متسلح بحماس وطموحات جيل صاعد مثل كل الأجيال التي سبقته، لتبدء هذه الحركة في جذب الشباب المصري من طلبة الجامعات والكليات والمعاهد في كل ربوع مصر، وهنا لم يقف اندفاع الشباب المصري للانضمام إلى هذه الحركة للسؤال عن هويّة هؤلاء؟ وما خبراتهم السياسية؟ إن كانوا قد أقروا خلال بيانهم التأسيسي أن أغلبهم لم يمارس العمل السياسي، والمدهش هنا أنهم أعلنوا عن إستراتيجيات "شارب وآكرمان" كوسيلة يمكن استخدامها للتغيير السلمي. فمن أين أتوْا بمناهج علوم التغيير هذه؟ ومَن الذي قدمها إليهم؟ ومَن الذي رسم الطريق وحدّد البوصلة؟ ولذا سارعوا هم بأنفسهم للإجابة عن هذه التساؤلات في نفس البيان التأسيسي الأول للحركة بأسلوب المواجهة المباشرة، حيث كتبوا عن علاقتهم بالخارج ما يلي:

نعتقد أنه من الخطأ أن نذكر كلمة الخارج كلفظ مُبْهم بدون تفصيل، فالخارج ينقسم إلى حكومات، وشعوب، ومنظمات مجتمع مدني. ونحن نرفض أيّ تعامل مع الحكومات الأجنبية، ولكن نرى أنه في عصر المعلومات والإنترنت يجب الانفتاح على كل التجارب والخبرات والتعلم مما يفيدنا، وينبغي التخلص من الأفكار التي صدّرها النظام القمعي لنا من انغلاق وعدم انفتاح على تجارب الآخرين، ونرفض التأثر بتلك الأفكار المنغلقة والمفاهيم البالية مثل بعض الفصائل السياسية. ونرحب بتبادل الخبرات بيننا وبين الحركات المشابهة السابقة منها والحالية. ونرحب بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في إطار التضامن الحقوقي والإعلامي والتدريب والتعليم.

وهنا نجد تفوقًا بارعًا للحركة في استخدامها لعلوم زلزلة العقول والبرمجة اللغوية العصبية، التي شرحناها في تناولنا لعلوم أكاديمية التغير، أثناء لغة الخطابة التي قدموا بها أنفسهم للمجتمع المصري، وخاصة من الشباب حديثي السن. فبنفس منطق تفريغ المتلقي من المضمون الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، وإعادة تسمية الأشياء بمسمّيات جديدة تخدم الهدف لتصبح الأشياء بمسمّياتها الجديدة بعد ذلك من البدهيات والمسلّمات، وأن الاستدلال على صحة الوصف لا محل له من الإعراب لدى المتلقي، فقد بدأت الحركة في تعريف لمسمّى الخارج وربطه بهدفهم الخاص من خلال عمليه تشريحية مُبهرة قسّمت فيها الخارج إلى حكومات، وشعوب، ومنظمات مجتمع مدني. وحيث إنهم رافضون للتعامل مع الحكومات بالخارج رغم ما سأقدمه لاحقًا من وثائق تؤكد - بما لا يدعو مجالا للشك - وجود اتصالات مباشرة ما بين قيادات في الحركة وبين الإدارة الأمريكية في اختراق صارخ لمبادئ الحركة المعلنة فإنهم يجدون في منظمات المجتمع المدني بالخارج جهة موثوقًا فيها يمكن أن تساعدهم في نضالهم نحو الاستقلال والتخلص من العبودية، ولا يهم هنا البحث في نيّات هذه المنظمات؟ وما جهات تمويلها؟ وهل هي مدفوعة من جهات رسمية تخضع لأجهزة مخابرات خارجية أم لا؟

كل هذا لا يهم بعد أن أصبحت المسمّيات الجديدة من البدهيات، وتعريف كلمة الخارج

أصبح منظمات مجتمع مدني، مادام الهدف نبيلاً والشباب يعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية والدولة لا تجد الحلول المناسبة لهذه المشاكل.

وبنفس أسلوب البرمجة اللغوية، يخاطب البيان الشباب الصغير، حيث إنه في عصر المعلومات والإنترنت يجب الانفتاح على كل التجارب والخبرات، وضرورة التخلص من الأفكار التي صدّرها النظام القمعي لنا من انغلاق وعدم انفتاح على تجارب الآخرين، وتجاهلت هذه الرؤية أن هذا النظام هو مَن سمح لهم بحرية تداول المعلومات، وأنفق ميزانية ضخمة في تطوير شبكات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، ودخول خدمة الإنترنت إلى مصر، لتسهيل انفتاحهم على تجارب الآخرين وبات كل مواطن في مصر يتمتع بالخدمة بتكاليف زهيدة! فالمتلقي هنا مُسلمٌ بفرضيات لا يجب التحقق منها.

وينتهي البيان التأسيسي للحركة بالكشف عن مصادر التمويل التي تعتمد على تبرعات الأعضاء كمصدر أساسي للتمويل، ويؤكد البيان رفضه التمويل المالي الخارجي!

مما يجعلنا أمام علامات استفهام كبرى على حجم هذه التبرعات التي تأتي من أعضاء، هم في الأصل طلاب علم لا يمتلكون مصدرًا للرزق سوى بضع جنيهات قليله مصروف جيْب يتلقونه من ذوِيهم، باتت ظروفهم المعيشية هي المحرك الأساسي لانضمامهم لأهداف الحركة، إن كانت كافية لدفع مصاريف الدعاية والتسويق لأهداف الحركة محليًّا! فهل ستكفي لدفع تكلفة السفر للخارج والإقامة والانتقالات أثناء التدريبات التي تلقّاها شباب 6 أبريل داخل جدران دكاكين الديمقراطية الأمريكية، والتي أعلنوا هم عنها في لقاءات فضائية متعددة بعد ثورة 25 يناير!

وبالعودة إلى توصيات مؤسسة "راند" التي أسستها وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) في دراستها المقدمة عام 2008، ويمكن الاطلاع عليها من الموقع الرسمي للمنظمة على الإنترنت تحت عنوان "مستقبل دعم الحكومة الأمريكية لمصر، وغيرها من حركات الإصلاح:. وأشار له بحث ويليام إنجدال السابق ذكره، حيث ذكرت في تقريرها: "أنه يتحتّم على الولايات المتحدة أن تساعد الإصلاحيين للحصول على الدعم، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وربما من خلال تقديم حوافز للشركات الأمريكية للاستثمار في البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنطقة".

هذا التقرير الذي فتح الباب على مصراعيها لشباب حركة 6 إبريل في علاقتهم بالخارج سواء علاقتهم المباشرة مع الحكومة الأمريكية أو مع منظمات مشبوهة كما سيتضح لنا.

كما كانت توصيات راند هي مقص الافتتاح لمنظمة "موفمينتس دوت أورج" تلك المنظمة المسئولة عن انتقاء النشطاء بعناية، فهي تتمتع بقدرة كبيرة على تحديد نشطاء القاعدة الشعبية«grass roots» كما سمُّوهم من جميع أنحاء العالم، وبعد تحديدهم يقومون بربطهم وتوصيلهم بالموارد والخبرات التكنولوجية ووسائل الإعلام، وعوالم السياسة.

الأمـر الذي يفسر لنـا كيف امتلك هـؤلاء النشطاء هـذه الخبرة في استخـدام وسائل الاتصـالات الحديثة دونما الشعب المصري كله، وكيـف تم تبني ظهورهم فيما بعد في الإعـلام المصـري، وتصدروا المشهد علـى شاشات التلفاز بعـد أن تم ربطهم بوسائل الإعلام وعوالم السياسة.

ومن خلال موقعها التنفيذي على شبكة الإنترنت نتعرف على توجُّهات هذه المؤسسة، والتي تقدم نفسها على الموقع الخاص بها كالمنقذ للشعوب التي تريد التحرر، وتقدم أساليب للنضال.

ونلاحظ من خلال المدوّنة الرسمية لها على نفس الموقع، كيفية جعْل التكنولوجيا مستساغة ومتاحة للنشطاء بواسطة التكنولوجيا الرقمية الناشئة في جميع أنحاء العالم.

كما تحتوي على تقارير مبهرة عن الاحتجاجات والمظاهرات غير العنيفة التي تقوم بها المقاومة المدنية في جميع أنحاء العالم، وبذلك تقوم المنظمة بتركيب تلك القصص وتوصيلها، بدليل الإرشادات ودراسات الحالة، بحيث يمكن في النهاية للزوّار من تدريب أنفسهم على إحداث تغيير في مجتمعاتهم. وهنا يتضح لنا أن هذه المنظمة لديها ملفات كاملة من خلال نشطائها عن طبيعة ومدى درجات زعزعة الاستقرار في المجتمعات المستهدَفة، يمكن أن ترسلها إلى من يهمه الأمر.

ومن خلال المؤسس لهذه المنظمة "جاريد كوهين"، ومعه "جيسون ليبمان" الرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك لشركة "هاوكاست"، وثالثهم "رومان تساندر" المؤسس المشارك لشركة (access media 360)، فقد قام ثلاثتهم بجلب تلك القيادات الشعبية جنبًا إلى جنب مع الشخصيات البارزة في التكنولوجيا والسياسة ووسائل الإعلام الاجتماعية. حيث قامت هذه المؤسسة بعمل تحالف مع الشركات المموِّلة لها لتصبح الراعي الرسمي لمؤتمر "تحالف الحركات الشبابية" الذي أقيم في نيويورك في الفترة من 3 إلى 5 ديسمبر 2008، دعا فيه المؤسس "جاريد كوهين" اثنين من قيادات حركة 6 أبريل لحضور المؤتمر الأول لـ "تحالف الحركات الشبابية"، تلك الدعوة التي كشفت النقاب عنها إحدى وثائق ويكيليكس، يوم جمعة الغضب 28 يناير 2011، وأثناء فاعليات الثورة في مصر، الأمر الذي أجبر منظمة "موفمينتس دوت أورج" على التأكيد بصحة ادِّعاء ويكيليكس في اليوم التالي بتاريخ أول فبراير 2011، حيث أقرت المنظمة على موقعها التنفيذي، وبعد ثلاثه أعوام من تاريخ انعقاد هذا المؤتمر، حضور اثنين من قيادات حركة 6 أبريل المؤتمر الأول في نيويورك، برعاية شركة جوجل وفيسبوك ووزارة الخارجية الأمريكية والبنتاجون، وبحضور مسئولين عنهم.

وهنا يجب أن نقف كثيرًا أمام أحد المؤسسين لهذه المنظمة وهو اليهودي الأمريكي "جاريد كوهين" مدير إدارة الأفكار في شركة جوجل وزميل الناشط السياسي المصري وائل غنيم الذي يشغل منصب مدير تسويق شركة جوجل للشرق الأوسط، وهو أحد رموز الثورة المصرية وصاحب المشهد الدراماتيكي الشهير الذي أقسم فيه باكيًا أنه أقوى

من حسني مبارك بل أقوى من عمر سليمان نفسه.

إن جاريد كوهين، أصغر مستشار أمريكي في مكتب وزراة الخارجية الأمريكية منذ عهد كونداليزا رايس، ومن بعدها هيلاري كلينتون وحتى الآن، هو عضو الزمالة في برنامج جيل جديد التابع لـ "فريدوم هاوس". البرنامج الذي يستهدف خلق جيل جديد من العرب غير معاد للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهو نفسه المتَّبع لمنهجية تحويل مجاهدي القاعدة الذين صنعتهم الولايات المتحدة الأمريكية لتفكيك الاتحاد السوفيتي إلى مجاهدين مرة أخرى، ولكن في سبيل الديمقراطية وإنشاء النظام العالمي الجديد، حيث أصدر مجموعة كتب عن كيفية تغيير شعوب الشرق الأوسط بعيدًا عن الجهاد، وفي سبيل الديمقراطية لإنشاء جيل جديد لا يعادي إسرائيل ويتواءم مع التوجه الأمريكي في سلام.

الأمر الذي يعني أن "جاريد كوهين" قائد مدربي الشباب الليبرالي المصري على استخدام التكنولوجيا الرقمية في إسقاط نظام مبارك، وزميل وائل غنيم، أحد رموز يناير في مصر من خلال إدارته لصفحة "كلنا خالد سعيد" التي أسسها جماعة الإخوان المسلمين على الفيسبوك وأشعلت الثورة المصرية، لم يكن سوى أحد جنود "بريجينسكي" عرّاب البطاقة الإسلامية المخلص الذي أنشأ جسر مرور التيار الإسلامي إلى سدة الحكم في بلدان المنطقة العربية التي طالها نسيم الديمقراطية الأمريكية. ولذا كان "جاريد" أول من وصل ليبيا بعد قتل القذافي، والتقط صورة تذكارية على أنقاض منزل القذافي المهدوم بواسطة قصف النيتو، وتباهَى بالصورة على حسابه الشخصي بموقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، وكانت تعليقات بعض من المتابعين من أعضاء صفحته من إسرائيل على هذه الصورة، لماذا لم ترفع العلم الإسرائيلي الأبيض؟

وبالعودة إلى طبيعة التحالف الذي دخلت فيه منظمة "جاريد كوهين" مع الشركات الداعمة والراعية لمؤتمر تحالف الحركات الشبابية، والتي جاءت مُلبِّية لتوصيات مؤسسة راند للإدارة الأمريكية، وهي شركات: (بيبسي- جوجل- يوتيوب- فيسبوك- ماسنجر بي سي- ناشونال جوغرافيك- هاوكاست- سي بي إس الإخبارية- إم تي في- إيديل مان) ونلاحظ أن رؤوس أموال هذه الشركات جميعها هي رؤس أموال يهودية، ومعظم مُلاكها ينتمون إلى المنظمة الماسونية العالمية، تلك المنظمة ـ صهيونية العقيدة ـ التي تهدف لضمان السيطرة على العالم نحو حكومة عالمية مُوَحَّدة.

كما يمكننا ملاحظة طبيعة أنشطة الشركات الراعية هذه، وجميعها شركات تعمل في مجال الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والإعلام، وقد ركزت على استخدام النيو ميديا ووسائل الاتصالات والتكنولوجيا الجديدة بتقنيات حديثة، بخلاف شركة بيبسي التي لا تعمل في نفس المجال، ولكن يمكن أن نجد دورًا لها من خلال إعلانات الشركة نفسها على الفضائيات المصرية، والتي كانت ترسل رسائل ذهنية للشعب المصري بطريقه التواصل الذهني لتغذي اتجاهًا ما يخدم الهدف المنشود ما قبل وبعد أحداث 25

يناير 2011، وحتى بعد ثورة 30 يونيو 2013، وإلا يجب أن نبحث عن أسباب أخرى حقيقية وراء توجيه أموال هذه الشركة إلى مؤتمر يخص تدريب الشباب على استخدام وسائل الاتصالات الحديثة لا علاقه له بالمشروبات الغازية، إذا ما تفهّمْنا أن هناك علاقة وثيقة بين باقي الشركات الراعية وبين التدريبات التي تلقّاها نشطاء هذه المنظمة، والتي لعبت دورًا رئيسيًّا ومحوريًّا في أحداث 25 يناير بتوفير جميع الاتصالات اللاسلكية وشفرات الدخول على مواقع التواصل الاجتماعي لنشطاء مصر، وقت أن تم قطع شبكة الاتصالات والإنترنت عن مستخدميها من الحكومة المصرية، بقرار صدر عن اجتماع وزاري صغير حضره رئيس الوزراء أحمد نظيف، ووزير الداخلية والاتصالات الأسبقان، قبل يومين من "جمعة الغضب". وكذلك الدور المحوري الذي لعبته قبل أحداث 25 يناير، بمد هؤلاء ببرامج سرية، يصعب من خلالها اختراق حساباتهم الخاصة على الفيسبوك من قبل الجهات الأمنية، وكذلك ربطهم بوسائل الإعلام والساسة والنخبة.

أما إذا عجزنا عن إيجاد سببيّة مقنعة لوجود شركة بيبسي في هذا العرس الديمقراطي، فيجب علي الأقل أن نقف كثيرًا أمام "جون كيري" الذي أصبح وزير خارجية أمريكا عام 2013، و"جون ماكين" أحد قيادات الحرب على فيتنام، وعضو مجلس النواب الأمريكي عن ولاية أريزونا، وكان المرشح الرئاسي عن الحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة الأمريكية في العام 2008، وزيارتهما للقاهرة بعد رحيل مبارك بأيام قليلة، ولماذا كان مصنع بيبسي في الحي السابع بمدينة نصر من ضمن أجندة زياراتهما في هذا التوقيت؟ ولماذا شكرا إدارة شركة بيبسى على دورها فى 25 يناير؟ وهل كانت الآلاف من زجاجات المولوتوف التي كانت تتطاير في سماء مصر طيلة عامي ما بعد الثورة المصرية كان يتم تجميعها من أكشاك بيع المياه الغازية؟ أم هي خط إنتاج كان يخرج من مصنع ما إلى قلب الحدث؟ دون أن يضع عليها شيئًا يدل على اسم المنتج أو العلامة التجارية له، وإذا عجزنا عن فك هذه الطلاسم، فعلينا أن نعتقد أن الدعم الذي قدمته الإدارة الأمريكية لهذه الشركة، طبقًا لتوصيات مؤسسة "راند" كان دعمًا كافيًا لتشجيع مجلس إدارتها على تغيير الأنظمة العربية بالمشروب الغازي.

وتتجلى أعظم الصور الذهنية التى ترسلها شركة بيبسى للشعب المصرى فى إعلان تليفزيونى تمت إذاعته فى شهر رمضان "يوليو 2013". أى بعد سقوط حكم الإخوان فى مصر بشهر واحد، حينما أتت بمجموعة من المطربين والنخبة ليتحدثوا بجملة واحدة... (ممكن نرجع ؟.. ليه لأ).

وفى شهر أكتوبر من نفس العام، وضعت صورة ضوئية لإعلان منتج بيبسى على اللافتات الإعلانية بضواحى مصر يظهر بها ثلاثة من لاعبى منتخب مصر الأول لكرة القدم فى مقدمة الصورة، ووضعت أرقاما على ال (تى - شيرتات) التى يرتدونها، ارتدى حارس المرمى رقم (واحد) فى منتصف الصورة، وعلى يساره لاعب يرتدى

رقم (25) وعلى يمينه لاعب آخر يحمل رقم (14) حينما تقرأها الأعين تُقرأ (25-1-14) فى إشارة مستترة إلى يوم 25 يناير 2014، بما يعنى أننا أمام دعوة لثورة جديدة في هذا التاريخ لإعادة إنتاج 25 يناير 2011!! ، والمدهش هو قيام مجموعات من الأولتراس التى تنتمى لجماعة الإخوان بتوزيع بوسترات صغيرة لهذا الإعلان على المارة والسيارات فى شوارع مصر دون سبب واضح!!

وبإلقاء المزيد من الضوء على طبيعة هذه المؤسسة، وتحالفها بشركات عالمية، فلقد حامت حول هذا التحالف بعض الشكوك، ووجهت إليه بعض الاتهامات بوقوف جهات سياسية أمريكية خلفه.

وقد نشر موقع "جلوبال ريسيرش" الكندى يوم 19 فبراير 2011، أي بعد بيان تنحّي مبارك بثمانية أيام، بحثاً لتونى كارتالوتشى بعنوان (مصنع جوجل للثورة - حركة تحالف الشباب: الثورة الملونة2) ويمكن قراءة البحث كاملا على الموقع الرسمى لجلوبال ريسيرش باسم:" مصنع جوجل للثورات- تحالف حركات الشباب:الإصدار الثاني من الثورة الملونة»

Google's Revolution Factory – Alliance of Youth Movements: Color Revolution 2.0

حيث تضمّن البحث تساؤلات حول الطريقة التي تدار بها أعمال التحالف ونشاطاته، ووقوف مؤسسات تجارية أمريكية خلفه، متهمة بارتكاب الكثير من المخالفات بمجال حقوق الإنسان.

حيث يقول البحث (فقرة11): "ما نراه ليس مؤسسة يستطيع النشطاء العمل من خلالها، ولكن مؤسسة ينتمي إليها مجموعة نشطاء تم اختيارهم بعناية يعملون على مناطق المشاكل التي تريد الخارجية الأمريكية إحداث تعيير فيها، وهي: السودان وإيران والسعودية ومصر وأوروبا الشرقية وفنزويلا وحتى تايلاند، حيثما يوجد متظاهرون وحركات تعمل ضد حكومات لا تلبِّي أهداف مصلحة أمريكا التجارية العليا، فسنرى موفمينتس دوت أورج حاضرة هناك».

وفي الفقرة التالية: إن حركة 6 إبريل فى مصر هي واحدة من هذه المجموعات، ودورهم البديهي هو نجاح الولايات المتحدة بالإطاحة بحكم مبارك من أجل احتمالية أن ترى رجلهم محمد البرادعي رئيسًا لمصر. وهو مثال جيد لكيفية تجنيد جيوش من هؤلاء الشباب. إنه الإصدار الثاني من الثورات الملونة، وتتم إدارتها مباشرة من الإدارة الأمريكية بمساندة الشركات الراعية لموفمينتس.

ويقول البحث (فقرة 3): "إن محمد البرادعي المصري، أحد الأمناء في مجموعة الأزمات الدولية ، قد اجتمع مع حركة شباب 6 إبريل بعد انخراطهم في نشاطات

موفمينتس».

وفي فقرة (4) تقرأ: ورغم أن إعلان منظمة موفمينتس عن نفسها قد يبدو بريئًا أو إيجابيًا، لكن حينما تعلم شيئًا عن المنخرط معهم تظهر لك الأجندة الداكنة لهم، والتي تحمل نيّات شريرة لدرجة يصعب تصديقها.

وفي فقرة (5): سرد كارتالوتشي الجهات المنخرطة مع موفمينتس مثل أعضاء من الإدارة الأمريكية، وأعضاء من مجلس العلاقات الخارجية، وأعضاء سابقين ومستشارين حاليين من الأمن القومي، وأعضاء من كلية حقوق - جامعة كولومبيا والشركات الراعية للمنظمة، حيث قال كارتالوتشي: إنه من الصعب التصديق أن كل هذا هو شيء ما غير الحصول على جيل يشرب المزيد من البيبسي، ويشتري المزيد من السلع سيئة الجودة، ويصدق حكومة الولايات المتحدة في كل مرة تلقي إليهم بأكاذيبها من خلال الإعلام الذي تمتلكه.

أهمية بحث كارتالوتشي؛ أنه كشف النقاب عن علاقه موفمينتس بالحكومة الأمريكية، والأجندة التي تحمل بين طياتها نيّات شريرة لهذه المنظمة، كما قال كارتالوتشي، وعلاقة الدكتور البرادعي بقيادات حركة 6 إبريل، والتي بدأت قبل عودته للقاهرة في فبراير 2010، وأن هذه العلاقة نشأت خارج مصر أولا، وهو الأمر الذي تم التأكيد عليه بعد ستة أشهر من هذا البحث، في الرابع من أغسطس عام 2011، أي بعد أحداث 25 يناير بسبعة أشهر، حيث كشفت إحدى وثائق "ويكيليكس" خصصت للدكتور محمد البرادعي، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسبما كشف الموقع الرسمي لويكيليكس عن وثيقة رقم (09cairo2279) بعنوان: « مصر: ترشيح البرادعي المشروط للرئاسة ».

(EGYPT: EL BARADEI›S «CONDITIONED» PRESIDENTIAL RUN)

وصنفت الوثيقة بدرجة سرّي من قبل مستشار الوزير للشئون السياسية والاقتصادية دونالد بلوم، حررت في 2009/12/20، حيث كشفت الوثيقة: إن أعضاء حركة 6 إبريل، ومنهم الناشط أحمد ماهر، قد أعلنوا أن الحركة ستنسّق على الإنترنت دعمهم لترشيح البرادعي.

وأوضح التقرير في صفحة (2) أن الإدارة الأمريكية حلّلت في تلك النقطة ردود أفعال رصدت لأسامة الغزالي حرب، زعيم حزب الجبهة الديمقراطي الليبرالي، وأخرى لأيمن نور، زعيم حزب الغد، وثالثة لمنير فخري عبد النور عن حزب الوفد، ورابعة لجورج إسحاق، العضو المؤسس لحركة كفاية، وكل قيادات قوى المعارضة بمن فيها جماعة الإخوان المسلمين، وكذا ناشط حقوق الإنسان أحمد سيف الإسلام، عن مركز هشام مبارك لحقوق الإنسان، أنها دعمت شروط البرادعي للترشح للرئاسة.

إن الحقائق لا تعتمد على نظرية المؤامرات، بالقدر الذي تعتمد فيه على وثائق وأدلة ومعطيات، إذا نجحت في وضعهم بترتيب مناسب وبتسلسل تاريخي، فحتمًا ستقود إلى

برهان.

وبالعودة إلى البيان التأسيسي لحركة 6 إبريل، والذي أقر برفضه التواصل مع الحكومات الخارجية، نكتشف بعد شهور قليلة، وفي نفس عام إصدار البيان التأسيسي لهم، عن حضور قيادات الحركة لمؤتمر تحالف الشباب بنيويورك. وإذا كنا نقف صامدين أمام نُبْل أهداف المؤتمر المعلنة، فبالتأكيد لن نقف صامدين أمام حضور ممثلين عن وزارة الخارجية الأمريكية والبنتاجون ومستشارين سابقين وحاليين بالأمن القومى الأمريكي لهذا العرس الديمقراطي؛ وموافقة قيادات حركة 6 إبريل على التواصل مع حكومات خارجية في تحدٍّ صارخ لثوابتهم المعلنة.

في حقيقة الأمر لم يكن مؤتمر تحالف الشباب 2008 بنيويورك، واثنتان من القمم السنوية اللاحقة في مكسيكوسيتي 2009، ثم لندن 2010، هي النشاط الأوحد لقيادات 6 إبريل في علاقتهم المشبوهة بالولايات المتحده الأمريكية. فنفس وثيقة ويكيليكس التي تحمل رقم (08Cairo2572) بتاريخ 30/12/ 2008، وصنفت بدرجة سرِّي من قبل كاثرين هيل هيرندون تحت اسم

APRIL 6 ACTIVIST ON HIS U.S. VISIT AND REGIME CHANGE IN EGYPT

"ناشط 6 إبريل عن زيارته للولايات المتحدة وتغيير النظام في مصر"، والتي كشفت النقاب عن حضور قيادات 6 إبريل للمؤتمر الأول لتحالف الحركات الشبابية، والذي أكد صحته الموقع التنفيذي للجهة الداعية لهذا المؤتمر، هي نفسها الوثيقة التي كشفت أن أحد قادة حركة شباب 6 إبريل المصرية، كان قد التقى مسئولين ومشرِّعين ومفكرين أمريكيين في زيارته للولايات المتحدة أواخر عام 2008، وادعى أن بعض أحزاب المعارضة والحركات المصرية قد اتفقت على خطة غير مكتوبة لانتقال ديمقراطي عام المقبل 2011.

حيث تقول البرقية المحررة من سفيرة الولايات المتحدة السابقة بمصر" مارجريت سكوبي" إن عضو الحركة، أحمد صالح (صلاح) قد عبّر عن ارتياحه من اللقاءات التي أجراها مع المسئولين الأمريكيين آنذاك بعد مشاركته في قمة تحالف حركات الشباب في نيويورك قبل ثلاثة أسابيع من ذلك الاجتماع.

وتنقل البرقية عن عضو الحركة، احمد صلاح، أن أمن الدولة المصري اعتقله عندما وصل مطار القاهرة، وصادر جميع الأوراق التي بحوزته حول المؤتمر ولقاءاته التي أجراها بالولايات المتحدة وجدوله للقاءاته مع الكونجرس الأمريكي.

خطة تغيير شفهية صفحة (1) حيث كتبت الوثيقة: وكان هذا العضو(أحمد صالح) بحركة شباب 6 إبريل قد ذهب إلى المؤتمر مشاركًا بورقة تدعو إلى التغيير الديمقراطي بمصر، وتنقل البرقية عنه قوله: إن الحكومة (نظام مبارك) لن تقوم بأي إصلاحات ذات شأن، وأن العديد من أحزاب وحركات المعارضة قد أقرّت خطة غير مكتوبة للتغيير الديمقراطي عام 2011.

البرقية علّقت على هذه التصريحات بالقول: نشك أن يحدث ذلك، لقد ضغطنا على

وزير الخارجية المصري (أحمد أبو الغيط) من أجل إطلاق سراح معتقلي حركة شباب 6 إبريل التي تدعو إلى تغيير النظام الحالي (نظام مبارك)، وإحلال ديمقراطية برلمانية قبل انتخابات الرئاسة عام 2011، وهي دعوة غير واقعية ولا تؤيدها حركات المعارضة الرئيسية. رغم أن البرقية فى صفحة (2) ذكرت على لسان صلاح أن حزب الوفد والحزب الناصري وحزب التجمع وحركة كفاية وجماعة الإخوان المسلمين قد وافقوا على خطة التغيير الديمقراطي الشفوية.

وتقول البرقية على لسان سكوبى أن أحمد صلاح وصف لها لقاءات واشنطن بالإيجابية حيث تقابل فى الكونجرس(Congress – Hill) مع الممثل إدوارد رويس، ومجموعة من أعضاء الكونجرس بمن فيهم أعضاء من مكاتب الممثل الجمهوري عن ولاية فلوريدا روس ليهتينين، والممثل الجمهوري عن فرجينيا وولف، واثنين آخرين من موظفي الكونجرس، والعديد من أعضاء مؤسسات أوعية الفكر. وقال صلاح: إن مكتب الممثل وولف قد دعاه إلى جلسة استماع في الكونجرس آخر يناير القادم لإلقاء كلمة له عن قرار المجلس رقم 1303 بخصوص الحريات الدينية والسياسية في مصر.

شح بالأموال: وتذكر البرقية، أن عضو حركة شباب 6 إبريل موضوع البرقية، قد لّح مرتين إلى موضوع شح الأموال بدون أن يطلب أموالا بشكل مباشر، المرة الأولى عندما قال: إن تطبيق تكتيكات تقنية لتفادي ملاحقات وتجسس أمن الدولة لن ينجح، لأن كثيرًا من أعضاء الحركة لا يمتلكون حواسيب خاصة بهم، والمرة الثانية عندما قال إنه قد لا يستطيع تلبية دعوة الكونجرس للتحدث حول قرارالحريات الدينية بمصر، لأنه لا يمتلك المال اللازم للرحلة.

وفى الاستقواء بالخارج صفحة(2): حيث تكشف سكوبي في البرقية، أن أحمد صلاح عضو حركة 6 إبريل، وصف لها كيف حاول إقناع الكونجرس بضرورة ضغط الحكومة الأمريكية على الحكومة المصرّية للقيام بإصلاحات قوية عن طريق تهديدها بالكشف عن معلومات عن تورط أعضاء رسميين بالحكومة المصرية في حسابات بنوك غير قانونية خارج البلاد. وتقول سكوبي: فهو يأمل أن تستطيع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي تجميد هذه الحسابات، كما فعلت مع بطانة الرئيس الزيمبابوي روبرت موجابي، وهو يريد أن يقنع حكومة الولايات المتحدة أن مبارك أسوأ من موجابي.

ورغم أن هذه الوثيقة ذكرت أن أحمد صلاح، عضو الحركة، لم يطلب مباشرة أموالا، فإن وثيقة أخرى تحمل رقم (09Cairo468) بتاريخ 2009/3/18 بعنوان:

APRIL 6» LEADER PESSIMISTIC ABOUT STRIKE; DESCRIBES») (FRAGMENTED GROUP «قائد 6 إبريل متشائم بخصوص المظاهرة، ويصف الحركة بالتشتت". ذكرت فيها سكوبي، أن أحمد صلاح عبر عن اهتمامه بالعودة لواشنطن، وطلب تمويلا من الحكومة الأمريكية أو تمويلا خاصا.

وبخصوص وثائق ويكيليكس هذه، التي أثارت كثيرًا من الجدل داخل الأوساط الدولية، فنحن أمام شهادة غاية في الخطورة لوزير الخارجية الأسبق في نظام مبارك، السيد أحمد أبو الغيط، خلال مقابلة مطوّلة له نشرت بصحيفة الوطن عدد 2013/9/17، حيث تقرأ على لسان أبو الغيط: "عندما ظهرت برقيات ويكيليكس اتصلت السفيرة الأمريكية السابقة مارجريت سكوبي بأحد أعضاء مكتب وزير الخارجية عام 2009، وقالت: ستكشف آلاف البرقيات في السنوات القادمة، ومنها ما هو صادر عن السفارة الأمريكية في القاهرة، وستكتشفون الكثير من نشاطاتنا وعملياتنا.

وقالت: نأمل عندما تقرأونها ألا تتعامل أجهزتكم الأمنية والوطنية مع هؤلاء الذين يتعاملون ويتفاعلون مع توجهاتنا، وكانت تتكلم عن كثير من هؤلاء المصريين الذين خرجوا أبطالاً بعد 25 يناير، وكشفت 30 يونيو عن حجم ما كان يدبّر لمصر..

ويمكننا هنا الربط بين ادّعاءات وثيقة ويكيليكس المشار لها، وبين تقرير مكتوب ومدعم بفيلم تسجيلي نشرته صحيفة "الدايلي تليجراف" البريطانية بعدد 2011/1/28 تحت عنوان:

Egypt protests: America›s secret backing for rebel leaders behind uprising

حيث ذكر التقرير: "إنها علمت أن الحكومة الأمريكية تدعم بصورة سريّة شخصيات بارزة وراء الانتفاضة المصرية(25 يناير)، وأن هذه الشخصيات كانت تخطط لتغيير النظام منذ ثلاث سنوات».

وحسب ذات الصحيفة، فإن السفارة الأمريكية في القاهرة، ساعدت معارضًا شابًا على حضور ندوة برعاية الولايات المتحدة في نيويورك للنشطاء الشباب، وعملت على إخفاء هويته عن أمن الدولة في مصر. وأضافت الدايلي تليجراف، أن هذا الناشط الشاب لدى عودته إلى مصر، عام 2008، أبلغ دبلوماسيين أمريكيين أن تحالفًا من الجماعات المعارضة وضع خطة للإطاحة بمبارك وتنصيب رئيس منتخب ديمقراطيا عام 2011.

وتقرير آخر للنيويورك تايمز بعدد 14إبريل 2011، بعد شهرين من تنحّي الرئيس الأسبق مبارك عن الحكم، والذي نقلته صحيفة اليوم السابع في عدد 2011/4/15، حيث ذكر التقرير ما نصه : "إن حركة 6 إبريل تلقت دعمًا فنيًا وماديًا مباشرًا من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات نشر الديمقراطية، وقد وصل حجم الدعم الأمريكي لها في مصر منذ عام 2006 إلى 1.3 مليار دولار، وأن عددًا من الجماعات والأفراد الذين كان لهم دور مباشر في الثورات، ومن بينهم حركة شباب 6 إبريل في مصر والمركز البحريني لحقوق الإنسان ونشطاء شباب آخرين تلقوا تدريبًا ودعمًا من منظمات أمريكية مثل: المعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الوطني الديمقراطي (ذوي صلة مباشرة بالحزبين الجمهوري والديمقراطي)، ومؤسسة "فريدوم هاوس"، وذلك بحسب مقابلات أجرتها الصحيفة في الأسابيع الماضية لتاريخ

المقال. حيث تنقل الصحيفة عن باسم فتحي، أحد مؤسسي حركة 6 إبريل التي قادت الاحتجاجات في مصر، وحصل على تدريب من مؤسسة "فريدوم هاوس" قوله: "تعلمنا كيفية التنظيم وبناء التحالفات، وقد ساعدنا هذا بالتأكيد خلال الثورة».

ليكشف لنا هذا التقرير عن انتهاك الإدارة الأمريكية للسيادة المصرية، والتي اخترقت جميع القوانين والأعراف الدولية وحتى الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر مع منظمات المجتمع المدني، والتي تُجْبر هذه المنظمات على تقديم الدعم المادي لعناصرها داخل مصر، من خلال طرق وقنوات شرعية، وتحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي المصرية، أمَا وأن تنتهج الإدارة الأمريكية القانون، وتقوم بتقديم الدعم المباشر لهؤلاء الشباب، فهو موقف يبعث على القلق والريب، ويؤكد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أعمال السيادة المصرية، الأمر ذاته الذي كشفته نفس الوثيقة على موقع ويكيليكس عن قلق الرئيس الأسبق مبارك تجاه الدعم المادي المباشر الذي تتلقاه الحركات الاحتجاجية في مصر من الإدارة الأمريكية، والذي كان من أسباب توتر العلاقات بين القصر الرئاسي والبيت الأبيض في الآونة الأخيرة من حكم مبارك، وخصوصًا حينما نعلم على لسان السيد أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية الأسبق، رفضه التام للمطلب الأمريكي الذي طرح خلال مؤتمر وزراء الخارجية العرب عام 2005، بحضور الجانبين الأمريكي والبريطاني، والذي تمثل في رغبة الإدارتين الأمريكية والإنجليزية في دعم وتمويل منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي بصورة مباشرة. وهو ما رفضه وزير الخارجية المصري رفضًا قاطعًا، واعتبره تدخلا سافرًا في الشئون المصرية وسيادتها على أراضيها، وتساءل: إن كان من الممكن السماح لمصر بتبني حركة دعم المثليين على سبيل المثال داخل الولايات المتحده الأمريكية، وتمويلها مباشرة خارج سيطرة الحكومة الأمريكية عليها في تحدٍّ للقانون الأمريكي نفسه؟ وقد عاد السيد أبو الغيط ليقصَّ على الرئيس المصري ما حدث في هذا المؤتمر قائلاً نصًا: "سيدي الرئيس إحنا وقعنا مع الأمريكان". ليرد عليه الرئيس الأسبق بأن الأمريكان إذا تمكنوا من إسقاطي فسيسقطوني!"(1).

ويجب هنا التوقف عند الأفكار البالية لأصحاب النيّات الحسنة، الذين يرون في دعم الإدارة الأمريكية لنشطاء مصر خطوة جيدة للتخلص من نظام مبارك. وبغض النظر عن إيجابيات وسلبيات حكمه، فما هو الضامن لدى أصحاب هذه النيّات، لعدم تكرار الولايات المتحدة الأمريكية نفس الأمر مع أي رئيس مصري حالي أو مقبل إذا ما رفض الاندماج في المدار الأمريكي، ما دام المبدأ متاحًا، ومرتزقة الانفصال جاهزين لتلقي الأوامر؟

كل ما سبق من تقارير صحفيّة دوليّة، ووثائق سريّة، كشفت النقاب عن العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين قيادات حركة 6 إبريل والحكومة الأمريكية، وتلقّيها

(1) الحياة اليوم الفضائية . . حوار أحمد أبو الغيط 2013/1/16.

لتمويلات مباشرة من الإدارة الأمريكية، يمكن الرد عليه، بالسلب أو الإيجاب إلا أن اعترافًا صوتيًا من وزيرة الخارجية السابقة كونداليزا رايس لقيادى حركة 6 إبريل "أحمد صلاح" عن الدعم المباشر لإدارتها لهذه الحركات غير الرسمية، والتي لا يعترف بها القانون المصري، على حد وصفها، في لقائها بهذا الناشط، ووصفها لهذا الإجراء باللطمة على رأس نظام مبارك، هذا الاعتراف الصوتي الذي تمت الإشارة له سابقًا، يعد أكبر دليل إدانة لهؤلاء، ويثبت انتهاكًا آخر لمبادئ حركة 6 إبريل، التي زعمت في بيانها التأسيسي، أن تمويلاتها من تبرعات الأعضاء، وترفض التمويلات الخارجية، ولكن على ما يبدو أن هناك من قياداتها ما لم يستطع التغلب على سحر الدولارات الخضراء، وهم ذاهبون قدمًا نحو تحرير الشعوب من احتلالها.

ويمكن أن نستمع بالصوت والصورة إلى دليل جديد على تواصل قيادات الحركة مع الإدارة الأمريكية خلال مقابلة أخرى للناشط الإبريلى أحمد صلاح من داخل الولايات المتحدة الأمريكية وهو يحث إدارة أوباما على التدخل المباشر فى مصر وإجبار الرئيس الأسبق مبارك على التخلى عن قمع زملائه من نشطاء إبريل أحمد ماهر، وعمرو على، المحبوسين فى السجون المصرية دون وجه حق، خلال مقطع فيديو تم نشره على موقع اليوتيوب بتاريخ 18 فبراير 2010 تحت اسم:

An Urgent Call: All Eyes On Egypt – Interview with April 6 Movement Co–Founder Ahmed Salah

في الحقيقة، إن الشعارات التي رفعتها قيادات 6 إبريل، الداعية في العلن للتخلص من الهيمنة الأمريكية على صناعة القرار المصري، واتهاماتهم المتكررة لنظام مبارك، الذي وصفوه بالعميل التابع لأمريكا، منافية تمامًا لتحركاتهم واتصالاتهم مع حكومة الولايات المتحدة وأعضاء الكونجرس لإسقاط عميلهم المصري! على حد وصْف قيادات الحركة لنظام مبارك، فلقاءات وعلاقات قيادات الحركة مع الإدارة الأمريكية لم تكن فقط قبل 25 يناير، بل استمرت هذه العلاقة الحميمة والمشبوهة لما بعد أحداث 25 يناير، وتحديدًا قبل الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011، وهو ما كشفت عنه مقالة الواشنطن بوست في عدد أول مارس 2011 وتحت عنوان: ثائر مصرى يطلب دعم أوباما An Egyptian revolutionary seeks Obama›s support

حيث التقى أحمد صلاح الدين، القيادي في حركة 6 إبريل، والذي كان عضوًا في حركة كفاية المصرية، مع أعضاء من وزارة الخارجية والبيت الأبيض، منتقدًا خطوات الجنرالات المصرية في الذهاب إلى صناديق الاستفتاء المزمع إقامته في هذا الشهر. حيث يرى الناشط أن خطوة كهذه ستؤدي إلى تقويض التيار الليبرالي والعلماني الذي قاد الثورة، ووصول التيار الإسلامي إلى سدة الحكم في مصر على حد وصفه.

ومضى قيادي الحركة، طبقًا لما ذكرته الواشنطن بوست، في توجيه انتقاداته إلى إدارة أوباما، حيث قال نصًا: "إذا كان دعمكم غير كافٍ للحركة ما قبل 25 يناير، فقد

حان الوقت الآن للوقوف بجانبنا، فلقد جئت إلى هنا لتحديد مطالب الثوار نحو التحول الديمقراطي الذي يسير ببطء، بسبب الجنرالات الذين استولوا على الحكم في مصر، وقد مالت إلى كفة التيار الإسلامي بتعيين عضو من الإسلاميين كرئيس للجنة تعديل الدستور« يقصد المستشار طارق البشرى»، وإصرار الجيش على انتخابات رئاسية في شهر سبتمبر القادم، مما يتوجّب معه الضغط على جنرالات الجيش المصري لتسليم السلطة إلى مجلس رئاسي مدني بقيادة محمد البرادعي. وذهب أحمد صلاح إلى إملاء الإدارة الأمريكية بما يجب أن يفعلوه حيال هذا الأمر، حين قال وليكن بالمشروطية الإيجابية، محذرًا الإدارة الأمريكية أنه إذا لم يتم هذا فإنه سيؤدي إلى مزيد من العنف والفوضى والصراعات في مصر.

وبصرف النظر عن توقيت لقاء أحمد صلاح القيادي في حركة 6 أبريل مع الإدارة الأمريكية لحثهم على تقويض حركة الإسلاميين للوصول للحكم، وعدم إدراكه حينها أنه وزملاؤه من مرتزقة الانفصال كانوا مجرد أدوات في يد الأمريكان، وقد تم استخدامهم لتوصيل التيار الإسلامي الراديكالي إلى سدة الحكم في مصر، وهو ما نشرته وتداولته جميع وكالات الأنباء العالمية أوائل عام 2013، وبعد وصول الرئيس الإخواني محمد مرسي إلى سدة الحكم ، والتي دفعت الكثير من النخبة والإعلاميين في مصر، وبعد تولي التيار الإسلامي حكم البلاد التشكيك في مكتسبات هذه الثورة المزعومة وأهدافها، مما جعل إعلاميًّا كبيرًا في حجم محمود سعد، ويعد من الرموز الإعلامية التي حرّكت أحداث 25 يناير ودعمتها ودافعت عنها بشدة، أن يطرح سؤالا استهجانيًّا : " إذا كنا قد قمنا بثورة! أم صُنعَت بنا ثورة؟»".

إن تلك المقابلة بين قيادي الحركة والإدارة الأمريكية وما تلاها من تسريب آخر بالصوت والصورة لمقطع فيديو مطوّل عن أحمد صلاح، وما سبقها من معلومات تم سردها. لم تكشف فقط عن كوْن هذه الحركة هي صناعة أمريكية خالصة، مع تقديرنا الكامل لأعضاء هذه الحركة من القطاع العريض منها، والذين انخدعوا مثلما انخدع الشعب المصري كله بحسن نوايا هذه الحركة، وانبهر بأهدافها، دون أن يدركوا هويّة قياداتها وتبعيَّتهم المباشرة للإدارة الأمريكية، وكونهم لا يمثلون سوى مجموعة من المرتزقة كأدوات يُنَفَّذ بها مخطط أعظم من مجرد إسقاط الأنظمة. ولكنه كشف أيضًا إذا ما اعتبرنا سلامة حُسن النية - لا سمح الله - عن فكر أهوج وأرعن لجماعة زعمت أنها قدمت نفسها كمحرر للمصريين من العبودية تحت حكم ديكتاتوري، تحدثت عن تقديم البديل قبل التغير السلمي، كما هو واضح من البيان التأسيسي لها، ليتضح للجميع فيما بعد أن هؤلاء لم يكن لديهم من خلال علوم التغير لـ "جين شارب وبيتر آكرمان" سوى الهدم والهدم فقط، ولا يوجد في كتالوجهم الملهم سطر واحد عن البناء بعد الهدم، وأن ما قاله أحمد صلاح، قيادي الحركة، للإدارة الأمريكية عن وجوب تعيين مجلس رئاسي مدني بقيادة البرادعي، يؤكد لنا أن هؤلاء وإن كنا في بادئ الأمر، تفهّمنا أنهم

حركة للتغيير السلمي، تزعم التحول الديمقراطي للمجتمع المصري، إلا أن مشروعهم الحقيقي كان تنصيب البرادعي رئيسًا لمصر. وإن كنا تفهّمْنا من بيانهم التأسيسي أنهم نصَّبوا أنفسهم أولياء على الشعب المصري كله بإعلانهم عن التغيير. فهذه المقالة التي نشرتها الواشنطن بوست قد كشفت لنا عن تنصيب هؤلاء لأنفسهم كبديل عن الشعب المصري في اختيار مَن سيحكم مصر في الفترة الانتقالية، في موقف مناف لشعارات الديمقراطية التي تشدّقوا بها لسنوات. الأمر الذي يؤكد أن الشعب المصّري العظيم كان أمام مخطط لقلب نظام الحكم في مصر والاستيلاء عليه، في صراع ما بين قوى التيار الليبرالي والتيار الإسلامي في مصر، وأن هذا الشعب لم يكن سوى أدوات في يد هؤلاء، استغلوا آلامه وطموحاته في الحياة الكريمة، وتاجروا بها نحو الوصول إلى سدة الحكم بمصر، وربما إقصاء فريق على حساب الآخر سيؤدي إلى مزيد من العنف والفوضى والصراعات في مصر، على حد وصف أحمد صلاح نفسه، وهنا يمكن للقارئ العزيز أن يتفهّم قصة الطرف الثالث الذي كان يُشعل الصراع ويؤجّج المشاعر المحتقنة في الأصل داخل الشارع المصري، التي شهدتها الفترة الانتقالية ما بعد رحيل نظام مبارك وتولي المجلس العسكري المصري إدارة شؤن البلاد، من أحداث مسرح البالون، والمقطم، وماسبيرو، مرورًا بأحداث محمد محمود، وأحداث مجلس الوزراء وغيرها من الأحداث التي شهدت إراقة دماء المصريين دون أن يظهر للرأي العام المحرّك الأساسي والمحرِّض والجاني.

لم يقتصر الدوْر الدولي لحركة شباب 6 أبريل وشباب كفاية وبعض النشطاء السياسيين من مركز ابن خلدون وبعض الأحزاب السياسية والاشتراكيين خلال مرحلة التمهيد للثورة في مصر على مشاركتها المعنوية في إضرابات غزل المحلة عام 2008، أو حضورها لفاعليات مؤتمر تحالف حركات الشباب العربي في نيويورك من نفس العام، من خلال منظمة موفمينتس. تلك المنظمة الأم المسئولة عن تدريب وتنظيم وتمويل وتوفير كل سبل التكنولوجيا والنصائح والإستراتيجيات اللازمة لتغيير الأنظمة، ومواجهة التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في الدول العربية والأجنبية الداخلة في الأجندة الأمريكية، وهي نفس المنظمة التي وفّرت لهؤلاء النشطاء برامج تدريب لهم في عدد من عواصم أجنبية، ومنها بلجراد بدعم من منظمة "كانفاس" الصربية والمركز الدولي لصراعات اللاعنف لصاحبها "بيتر آكرمان". ولكن أيضًا ارتبطت حركة 6 أبريل بشبكة عالمية منوطة بزعزعة الاستقرار في البلدان المستهدفة. فمن يبحث عن شعار حركة 6 أبريل المعلن، وهو قبضة اليد المُغْلقة، ويتتبّع نفس الشعار الذي رفعته حركات احتجاجية مشابهة في بلدان كثيرة، يستقر به محرك البحث لأصل هذا الشعار إلى حركة "أوتبور" الصربية في العاصمة بلجراد. تلك الحركة التي أسقطت نظام سلوبدان ميلوسوفيتش عام 2000م في صربيا، والتي تلقى أعضاؤها تدريبات على حشد الجماهير، وتعلّموا استعمال اللعبة التي اخترعها "بيتر

آكرمان" ونفذوا تكتيكات علوم التغير لـ "شارب».

وباستخدام محرك البحث التاريخي عن مصدر هذا الشعار نقف عند حركة "كاخ" و هي حركة يهودية إرهابية تأسست عام 1971 على يد "مئير كاهانا" بعد هجرته لفلسطين بوقت قصير. وشعارها في بداية تأسيسها كان "أرض إسرائيل بضفتي نهر الأردن" وقبضة يد وبندقية. وهو شعار عصابات "الإيتسيل"، ثم تغير الشعار إلى نجمة داوود في وسطها قبضة اليد المغلقة.. وتؤمن الحركة بأرض إسرائيل الكبرى وطرد العرب، وتتبنى استخدام السلاح لتحقيق أهدافها. حيث قامت هذه الحركة بالعديد من العمليات الإرهابية ضد الفلسطينيين. أشهرها تنفيذ مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل عام 1994. وأعلن مجلس الأمن بشكل رسمي هذه الحركة كمنظمة إرهابية في نفس العام.

حركة "أوتبور". صربيا

إن حركة "أوتبور" التي أصبحت ظاهرة عالمية بعد الثورة في الصرب، وبات رمز القبضة الخاص بهم حينما يظهر في بلدان العالم كتوقيع لصناع الثورات، هي نقطة الانطلاق نحو تقسيم المقسّم في أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وأصبحت هي البث التجريبي لمرتزقة الانفصال في دول أوروبا الشرقية، ومن بعدها بلدان الدول العربية. فيكفي أن تنقل خبرات نشطاء حركة "أوتبور" وتجربتهم الناجحة في إسقاط نظام ميلوسوفيتش، ومن خلال الفيلم الذي أنتجه "آكرمان" والذي يوضح فيه تكتيكات إسقاط النظام في صربيا، ليصبح هو الملهم لحركة "كمارا" في جورجيا، وحركة "أوبورنا" في روسيا، وحركة "بورا" في أوكرانيا، ومن بعدها بيلاروسيا وفنزويلا وإيران، وأخيرا استخدمتها حركة 6 إبريل في مصر.

وهنا يظهر سيرجي بوبوفيتش زعيم حركة "أوتبور" والذي أصبح واحدًا من المؤسسين لمنظمة "كانفاس"، وأحد اللاعبين الأساسيين بها، خلال فيلم وثائقي لتوني كارتالوتشي عن الثورة في الصرب يمكنك مشاهدته على موقع اليوتيوب مترجم باللغة العربية بعنوان "صناعه الثورات العربية.. الحقيقة كاملة". حيث قال: إننا قمنا بتدريب نشطاء من 37 دولة حول العالم بعد الثورة الصربية، نجح منها 5 ثورات قبل أحداث الشرق الأوسط، لدينا جورجيا وأوكرانيا ولبنان ومولدوفيا، والآن مصر وتونس، والقائمة قابلة للمزيد، وفي النهاية ليست لدينا أي فكرة عن عدد الدول حول العالم التي تستخدم رمزنا "قبضة أوتبور" ربما 12 دولة حتى الآن.

وفي نفس الفيلم يظهر الكاتب الأمريكي ويليام إنجدال، وهو مقتنع أن حركة "أوتبور" لا تعمل بمفردها، وأن أبطالها وهم في طريقهم لإنشاء مؤسسة "كانفاس" تعمل فيما يزيد على 50 دولة حول العالم، هم في الحقيقة ينفذون أجندة مفروضة عليهم من واشنطن لتغيير الأنظمة. ويظن أنهم يحصلون على تمويل جيد من المخابرات الأمريكية لعمل ذلك، وأن البلاد التي يستهدفونها مثل مصر، في المشهد الحالي على سبيل المثال، هي

الدولة الموجودة بالفعل في أجندة البنتاجون، ضمن الدول المطلوب زعزعة استقرارها وتغيير الأنظمة بها.

إن بوبوفيتش، مدرب شباب 6 إبريل، والذي كان حريصًا كل الحرص في كل لقاءاته بوسائل الإعلام ووكالات الأنباء العالمية، خلال السنوات الماضية على عدم كشف أسماء ضحاياه، أصبح بعد الثورة المصرية أكثر تحررًا في الكشف عنهم، حينما حاضر في جامعة كولومبيا بناء على دعوتهم له كمحاضر ضيف أعقاب أحداث 25 يناير، والذي وقف أمام صورة كبيرة وضعت على الحائط لثوّار مصر بميدان التحرير، أمام طلاب الجامعة الكولومبية، وهو يشير ببهجة ونشوة القائد المنتصر على رمز حركة "أوتبور" في صربيا والقبضة المرفوعة داخل ميدان التحرير بقلب القاهرة. وفي سؤال له من أحد الحاضرين عن التغيرات التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط ومَن وراء كل ذلك؟ هذا السؤال الذي يعلم إجابته جيداً السيد بوبوفيتش، الآن فقط يستطيع البوْح به للعامة. حيث قال بوبوفيتش في تحدٍّ ونبرات يغلب عليها التأكيد: "لم تكن ثورة الـ 18 يومًا هذه ثورة عفوية . .انسوا هذا الوهم". هكذا بدأ بوبوفيتش كلامه أمام الحاضرين، "فهذا فهْم ضحْل لأشياء يتم التجهيز لها منذ وقت طويل . .شباب الوطن العربي استيقظوا وعلموا طبيعة قوتهم».

نفس هذا الفيلم الوثائقي يمكن أن ترى فيه الناشط السياسي محمد عادل، أحد أعضاء حركة 6 أبريل، والذي عُرض جزء منه على موقع الجزيرة الإنجليزية بعد يومين من تنحّي الرئيس الأسبق مبارك عن الحكم، ليعلن عن تدريبات تلقّتها حركة 6 أبريل في الصرب على يد مجموعة من الشباب المنتمي لحركة "أوتبور"، وكيف كانت هذه الحركة هي الملهم لهم في الثورة المصرية، وكيف استطاعوا أن ينقلوا هذه التجربة الناجحة إلى مصر لإسقاط نظام مبارك، وهو لا يدري أنه كان يدور في فلك النظام العالمي الجديد برعاية "كانفاس" وتحت قيادة مؤسسة فريدوم هاوس التي موّلت نشطاء أوروبا لزعزعه الاستقرار في بلدانهم لإسقاط الأنظمة، ومن ثَمَّ تقسيمها إلى دويلات تحت سيطرة حكومات موالية للولايات المتحدة الأمريكية. ويجب أن نشير هنا إلى قضية تمويلات "فريدوم هاوس" لنشطاء أوروبا وربطها بنشطاء مصر، وجميعهم ينفون تمامًا تلقّى أي تمويلات من هذه المنظمة ويقرون بالصرف من تبرعات أعضاء الحركة المنضمين لها !! خلال مقابلة تليفزيونية على قناه "دبيّ" الفضائية بعنوان "مواجهه ساخنة بين د. طارق رمضان وسيرجى بوبوفيتش حول الربيع العربى "بتاريخ 2012/4/3. حيث ظهر فيها البروفسيور طارق سعيد رمضان "حفيد حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين"، دكتور جامعة أوكسفورد، يناظر سيرجي بوبوفيتش، أحد مدربي جماعة 6 أبريل، والمتحدث الرسمي لمنظمة "كانفاس" وهو نفسه زعيم حركة "أوتبور" قبل أن تتحول إلى منظمة "كانفاس". تلك المناظرة الساخنة، والتي استمرت لأكثر من ساعة، ظهر فيها الدكتور طارق رمضان بدوْر كشّاف

الحقائق أمام زعيم "أوتبور" الذي ظهر كمراوغ بارع، التقط كوب الماء الموضوع أمامه على المنضدة عدة مرات وبصورة لافتة للنظر تنمُّ عن براعة محاوره في إحراجه كثيرًا. فبينما تحدث بوبوفيتش عن أحلام ورديّة وشعارات ومبادئ مارتن لوثر كينج والمهاتما غاندي وجيم لويون وشهداء الثورة ووالدته التي قتلت أثناء قصف النيتو، وقيم الحرية والديمقراطية، كان محاوره المصري متمكنًا من أدواته متمتعًا بذكاء عالٍ في تساؤلاته المنطقية لبوبوفيتش عن دوْر المنظمات الرسمية الأمريكية مثل "فريدومَ هاوس وألبرت آينشتاين والمعهد الجمهوري" في تدريب النشطاء المصريين مثل: كفاية و 6 إبريل، على كيفية حشد الأعداد وكيفية إسقاط أنظمة الدولة عن طريق حرب اللا عنف (أنواع حروب جديدة اسمها: حروب الجيل الرابع أقل تكلفة من الحروب الواضحة)، وعلاقة تلك المنظمات المُثبَتَة بالبراهين بوزارة الخارجية الأمريكية ؟ وأن مصادر تمويل هذه المنظمة ليست هي العلاقة الوحيدة بينها وبين السي آي إيه، بل إن أحد المدربين هو "روبرت هيدلي" وغيره من الذين يعملون تحت ستار المنظمة، هو قائد في الجيش الأمريكي، وأوضح أن الفيسبوك، وتويتر، كانا أهم أدوات النشطاء؟ ثم يتساءل طارق مستهجنًا: بعد هذا كله هل تريدون إقناعي أن أمريكا لم تكن على علم بما يجري!؟ وتساءل طارق: لماذا وفرت مؤسسة مثل جوجل قمر بث خاصًا لنشطاء مصر إبّان ما سُمِّيَ بالثورة؟! حيث موّلت شبكة خاصة في عام 2010، اشترك فيها النشطاء، كان مقر التدريب في بودابست، وكل مَن حضروا ورشة العمل من كل دول الشرق الأوسط، تبنوْا نفس شعار القبضة لـ "أوتبور"؟ وإذا صحّت نيّة ما يقومون بالتدريب والمتدربين كيف يضمنون لنا أن كل مَن يوفر لهم تلك الإمكانيات لديهم نفس النيّة الحسنة؟

وهنا شبّه طارق حُسْن النية للشباب بأنهم كالسلفيين، إن صحت نيّتهم فإن من يستخدمهم ليس لديه نفس النية الحسنة العفوية!!

ويستطرد: لا أستطيع أن أتجاهل حين تدعو إلى الحرية، وتلك القيم النبيلة، أن أحصر وجهة نظري في أن الجموع التي تم حشدها، يتم التلاعب بهم عن طريق لاعب أساسي، وكل الحقائق تشير أن الولايات المتحدة التي دعّمت كل ذلك، هي ذلك اللاعب الرئيسي.

ويقول طارق: لا يوجد شيء يسمّى تغييرًا دون أن تكون هناك خطة لما سوف يحدث بعد إسقاط النظام، ومَن هو القائد الذي يجب أن يحمل مسئولية التغيير، فالثورة ليست مجرد نقطة وإسقاط نظام، لأنه توجد مرحلة لاحقة لما سوف يحدث بعد إسقاط النظام سوف يتلقفها اللاعب المستتر سواء كان علمانيًا أم متأسلمًا وإلا سوف يدمر مستقبل تلك الدول.

وهذه النقطة تحديدًا يتفق معه فيها بروفسيور "كاري بولتون" في رؤيته في كتابه "الثورة من فوق:evolution from above « أن الليبراليين هم المغفّل المفيد «»

The useful idiot ومن هنا لم يستطع الدكتور طارق أن يسمِّيها بثورات ولا بربيع عربي« على حد قوله ».

نعود إلى قضية التمويل، والتي كانت سؤالا مباشرًا من طارق رمضان إلى بوبوفيتش، الذي راوغ كثيرًا وبدت عيناه غير ثابتتين، زائغتين ما بين المحاور ومذيعة البرنامج، ولم يستطع طارق الحصول على إجابة محددة عن مصادر التمويل. وبعد دقائق عديدة من مراوغات بوبوفيتش وإنكاره لأي تمويلات خارجية تلقتها حركة "أوتبور" أو "كانفاس" وعلى طريقة حركة 6 أبريل في الإعلان عن مموليها، كانت مصادر تمويل "أوتبور" على حد قول بوبوفيتش، تأتى من تبرعات الأعضاء الداخليين بالحركة مع رجل أعمال صربي، لم يذكر اسمه، ونفى نفيًا قاطعًا تلقي أي تمويلات من جهات أخرى، الأمر الذي استفز مُقَدِّمة البرنامج لتباغته بسؤال ساذج وبابتسامة جميلة ذات مغزى، حينما قالت له: اسمح لي صديقي العزيز، هل تريد أن تقنعني أن الشباب المصري يستقل طائرة متوجِّهة إليكم لتلقي التدريبات، ويقيم في فنادق هناك، ويستقل مواصلاته دون أن يجد على الأقل مموّلا لهذه الرحلة؟ هنا أقر الداهية بوبوفيتش سريعًا بتمويلات منظمة "فريدوم هاوس" ومؤسسات أخرى مانحة. ليعود دكتور طارق ملقيًا بظهره على مسند الكرسي الجالس عليه مبتسمًا وتبتسم السيدة الجميلة ابتسامة حملت مغزى آخرلـ "بوبوفيتش».

هذه المذيعة الحسناء زينة يزجي السورية، هي نفسها التي ابتسمت في حلقة أخرى، لها بتاريخ 2012/9/29، لصلاح عبد المقصود، وزير الإعلام المصري، في نظام مرسي، وهي تحدثه عن طبيعة الأسئلة، التي ستوجّه له حينما رد عليها "أتمنى ألا تكون هذه الأسئلة سُخنة مثلك" في فضيحة مدوِّية لوزير إعلام مصري« ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين »، يقوم بمغازلة مذيعة أمام شاشات التلفاز، والتي قامت برد الإحراج له على الهواء.

لم تكن اعترافات بوبوفيتش عن تمويلات "فريدوم هاوس" لقواتها الناعمة هي الوحيدة، فهناك في مدينة "كييف" عاصمة أوكرانيا، حيث حركة "بورا" التي أشعلت الثورة البرتقالية، تجد أحد زعمائها من خلال بحث "توني كارتالوتشي" تم توثيقه بالمقابلات والصورعلى الجزيرة الإنجليزية فبراير 2011، وقد أخذ موقع المدرب لنشطاء مصر أثناء 25 يناير عبر موقع إسكاي بي، لتبادل المعلومات والإرشادات المطلوبة، أكثر لينًا وسذاجة من مُدَرِّبه السابق الصربي "سيرجي بوبوفيتش" في الكشف عن تمويلات الحركة، والتي قدّرها بمليون دولار. وحينما تعجب المحاور من حجم التمويل، بدأ الزعيم الأوكراني في الارتباك، وشعر أنه قال ما لا يجب عليه قوله، فحاول أن يُوجد مبررات للدولارات الأمريكية حيث قال: إن هذا التمويل ليس لأن دافعي الضرائب الأمريكيين يعترضون على الرئيس يانكوفيتش الذي تم إسقاطه، ولكن لأن يانكوفيتش كان يرغب في سرقة العالم. ولم ينسَ بالطبع أن يذكر ربّهم

الأعلى الولايات المتحدة الأمريكية في جدّيّتها نحو الديمقراطية. تلك الكلمة التي تُصْدَم بها في أي حديث مع هؤلاء المرتزقة، والتي يجيدون توظيفها في المكان الصحيح، لتتوارى خلفها خيانة وطن، وبيْع الضمير من أجل حفنة دولارات.

أما فيما يخص تمويلات قيادات وكوادر حركة 6 إبريل المصرية، ويمكن أن يُطلَق عليهم "شباب من أجل التمويل"، فهي قضيه شائكة ومعقدة، يمكن أن تفك طلاسمها من خلال الانشقاقات الداخلية التي ظهرت أواخرعام 2008 وبدايات عام 2009، ما بين أعضاء الحركة أنفسهم، ورسائلهم المتبادلة فيما بينهم على صفحتهم الرسمية للحركة على الفيسبوك، ونحن هنا نتناول قصاصات ورق ليست لها قيمة أو دليل إدانة قانونية، والتي توضّح الخلافات الشديدة التي شقّت الصف بسبب رفض أعضاء من الحركة لسفر أعضاء آخرين من أقرانهم إلى الخارج، وتلقّي تمويلات أجنبية، سواء كانت دوافع الرفض هذه وطنية من الدرجة الأولى من بعضهم، أم بسبب دوافع الطمع والجشع في تقسيم التمويلات بصورة عادلة فيما بينهم، أو بسبب إخفاء أحمد ماهر عن باسم فتحي حصوله على منَح مالية من مؤسسة "فريدوم هاوس" وعدم إبلاغه بمشروع الشرق الأوسط الجديد، أو احتجاجا على أن هذه الأموال المتدفقة لا يتم استغلالها في عمل شيء حقيقي للوطن، بل يتم شراء الشقق والسيارات. وهنا يجب استرجاع ما ذكرته صحيفة النيويورك تايمز التي تمت الإشارة لها سابقًا، حيث قالت بحسب مقابلات أجرتها الصحيفة في الأسابيع الماضية لتاريخ المقال. حيث تنقل عن باسم فتحي، أحد مؤسسي حركة 6 إبريل، التي قادت الاحتجاجات في مصر، وحصل على تدريب من مؤسسة "فريدوم هاوس" قوله: "تعلمنا كيفية التنظيم وبناء التحالفات، وقد ساعدنا هذا بالتأكيد خلال الثورة».

الأمر الذي جعل البعض منهم يعلن حالة التمرد على أحمد ماهر نفسه، مؤسس الحركة - فيما يخص علاقته بـ "فريدوم هاوس" على خلفية إعلانها عن تبنّيها لمشروع الشرق الأوسط الجديد، والذي ذكر في إحدى الرسائل السرية له مع باسم فتحي - أنه نادم ويخشى أن يتورط أكثر من ذلك، بما يعني إقراره بالتورط، كما ذكر أحمد ماهر أن مؤسسة "فريدوم هاوس" ليست بهذا السوء، ولكنها أيضا ليست مؤسسة خيرية، على حسب وصفه، وقال إن برنامج جيل جديد لهذه المؤسسة هو على طريقة (نفّع واستنفَع) بمعنى أنهم سيساعدونا في التغيير، لكنهم لا يريدون جيلا معاديًا لإسرائيل!

وبعد أن أجبر أحمد ماهر، من خلال تأسيس حركة منشقة عن 6 أبريل سُمِّيَت بحركة «لن تمروا» عام 2009 على إصدار بيان واضح وصريح ينفي وجود أي علاقة ما بين الحركة وبين هذه المؤسسة المشبوهة فيما يخص هذا المشروع، اضطر أحمد ماهر إلي إصدار بيان ينفي فيه تبنّيه لهذا المشروع، وأنه غير معنيٍّ إلا بنشر الديمقراطية، وأن أعضاء الحركة ضد المزاعم الأمريكية الرامية إلى تنفيذ مشروع الشرق الأوسط والفوضى الخلاقة، بل وذهب إلى وصف المؤسسة بالمشبوهة، وتورطها في الأحداث

بالصرب وجورجيا، ولكنه اشترط أن يصدر البيان باللغة العربية فقط وعلى الصفحة الرئيسية للحركة، والتي تُنْشَر باللغة العربية، ولا يتم نشرها على الموقع الإنجليزي للحركة. هذا البيان، الذي رفضته الناشطة أسماء محفوظ، وقالت: كأننا نعترف بعلاقتنا بهذه المؤسسات!

ويمكننا هنا الربط بين هذا الخلاف، وبين إحدى وثائق ويكيليكس، وتحمل رقم (09Cairo695) بتاريخ 23 /4/ 2009، بعنوان («APRIL 6» LEADER PLANS U.S. TRAVEL; DESCRIBES MOVEMENT IN DISARRAY)

«قائد 6 إبريل يخطط للسفر إلى الولايات المتحدة ويصف الحركة بالتشتت". والتي كشفت أبعادًا بالغة الخطورة، عن الدور الذي تقوم به السفارة الأمريكية في القاهرة، والذي يتجاوز كل أبعاد العمل الدبلوماسي، إلى التورط في رعاية منظمات سرية، تعمل ضد أنظمة الحكم، وتنسّق الجهود بين فصائل سياسية، وتؤمن الدعم لها بمختلف أشكاله.

حيث تتحدث السفيرة الأمريكية "سكوبي" عن مقابلاتها مع نشطاء مصريين، والذين لجأوا إلى السفارة، لعرْض مشكلاتهم السياسية، وخلافاتهم التنظيمية، والجهود التي يعتزمون القيام بها، في صيغة توحي بأن السفيرة، تعمل منسّقًا عامًّا لبعض التنظيمات السياسية، ثم تصل الوثيقة إلى حد اعتراف السفيرة، بأن بعض النشطاء، الذين كانت تلتقيهم السفيرة وتنسّق معهم، كانوا يشكلون تنظيمات سرية، داخل التنظيمات غير القانونية أصلاً، وتكشف الوثيقة عن وجود التيار الإسلامي نفسه داخل الحركة.

وسأترك للقارئ متابعة السيناريو الذي تحدثت عنه وثيقة السفيرة الأمريكية نفسها بالتفصيل، والنقل الحرفي، حيث تقول الوثيقة:

«أخبرنا قائد حركة 6 إبريل، أحمد صالح في 22 إبريل، أنه يخطط للسفر إلى واشنطن، من 2 مايو، وحتى 9 مايو، للإدلاء بشهادته في جلسة 7 مايو، بالكونجرس، على مشروع قرار لحقوق الإنسان، في مصر برعاية النائب فرانك وولف».

وقال صالح: إن دينا جرجس، من منظمة "أصوات من أجل مصر ديمقراطية"، غير الحكومية، ومقرها واشنطن، تعمل على ترتيب لقاءات له مع الكونجرس، وأن المنظمة ستوفر له السكن.

ويعتقد صالح أن الناشط المصري، سعد الدين إبراهيم، يموّل شخصيًّا تكاليف رحلته بالطائرة إلى الولايات المتحدة.

وطلب صالح المساعدة في ترتيب لقاءات مع مسئولين بالحكومة الأمريكية، حتى يتمكن من "شرح أهمية الديمقراطية في مصر».

وفقًا لصالح، فإن حركة 6 إبريل في حالة فوضى متزايدة، وقال صالح: إن الأعضاء الإسلاميين، مثل ناشط حزب العمل ضياء العيسوي، وأيضا شباب من حزب الغد. يتهمونه والقائد العلماني لحركة 6 إبريل، أحمد ماهر، "بالخيانة"، لارتباطهما بمنظمة "فريدوم هاوس" غير الحكومية الأمريكية، والتي ينظر إليها العيسوي باعتبارها

"منظمة صهيونية».

وأشار صالح أن الأعضاء الإسلاميين، قاموا بعقد محاكمة صورية لأحمد ماهر، بتهمة "الخيانة" في الساعات الأولى من يوم 22 إبريل، بعد الحصول على وثائق منظمة "فريدوم هاوس"، تتضمن تفاصيل تمويل معتزم لـ "أنشطة حركة 6 إبريل».

وقال صالح، إنه نتيجة لهذا النزاع الداخلي في الحركة، فإن التنسيق مع منظمة "فريدوم هاوس"، هو "مستحيل" الآن. وتكهّن صالح بأن العيسوي قد يكون عميلاً لأمن الدولة.

وادّعى صالح أن المدوّن البارز، وائل عباس، يعمل مع ضياء العيسوي، لتقويض القيادة العلمانية لحركة 6 أبريل، حتى يتمكن عباس من أخذ عباءة النشاط عبر الإنترنت لنفسه.

وفقًا لصالح، فإن عباس هدّد بنشر معلومات، عن صلات صالح وماهر بمنظمة "فريدوم هاوس" على مدوّنته.

وأخبرنا صالح أنه لا يزال يخطط لإنشاء جناح علماني "سري" لحركة 6 إبريل.

ثم يأتي تعليق السفيرة الأمريكية:

نحن لا نعتقد أن عباس يريد الهيمنة على نشطاء الإنترنت الآخرين، كما اقترح صالح، فعباس عمل بشكل وثيق مع نشطاء آخرين في الماضي، وأعرب لنا عن أمله في أن يشارك المزيد من نشطاء الإنترنت في الحياة السياسية، نهاية التعليق.

سكوبى.

وبصرف النظر عمّا يُكْتب أو يُنْشَر من فضائح تمويلات الحركة من أعضائها على الفيسبوك، خلال رسائل سريّة لا يراها سوى أعضاء الحركة فقط، وغير متاحة لباقي المستخدمين على موقع الفيسبوك، والتي قام بتسريبها أحد الأعضاء المنشقين عن الحركة فإن هذه الرسائل لا تعد وثيقة إدانة من الناحية القانونية لهؤلاء، ولكننا الآن أمام شهادة أحد المنشقين عن الحركة، وأحد مؤسسيها عام 2008، والذي ظهر في مقابلة تليفزيونية مع الإعلامية رولا خارسا على قناة صدى البلد الفضائية، على خلفية الأحداث الدامية في شوارع مصر منتصف عام 2011، والتي كانت بمثابة صحوة وطنية لهذا الناشط، والذي قدم من خلال البرنامج صورًا ضوئية من هذه الرسائل السرية، وقدم شهادة قوية مدعّمة بالمستندات، عن علاقة قيادات من مؤسسي الحركة بالتمويلات الخارجية، وأكد علي صحة الانشقاقات الداخلية بين قيادات الحركة بسبب الدولارات الأمريكية، وفريدوم هاوس، والدور المشبوه الذي يلعبه أحمد ماهر. وهو ما أكد عليه الناشط طارق الخولي، أحد المنشقين أيضا عن الحركة في أكثر من مقابلة تليفزيونية. وتساءل هذا الناشط عن مصير البلاغ الذي قدمه ضد قيادات الحركة للنائب العام المصري مدعم بالوثائق والمستندات ويحمل رقم 332 لسنة 2011، وناشد أعضاء الحركة ممن

لديه أي مستندات تثبت التمويل والتخابر مع جهات أجنبية من قبل هؤلاء، التقدم للشهادة إلى النائب العام محذرًا إياهم بوضعهم القانوني كشريك متستر على الجريمة، إذا علم ولم يتقدم بشهادته.

أما إذا أردنا أن نسمع اعترافات هؤلاء بألسنتهم عن علاقتهم بمؤسسة فريدم هاوس، ففى أغسطس 2011 وفى مقابلة مع الإعلامى يسرى فودة على قناة « أون تى فى الفضائية المصرية» ، على خلفية الإفراج عن أسماء محفوظ بتعليمات من السفيرة الأمريكية بالقاهرة بكفالة عشرين ألف جنيه من النيابة العسكرية ، حيث قد قامت بسب المشير طنطاوى وجنود الجيش المصرى ووصفتهم بالكلاب، وفى عنفوان بهجة الانتصار تقر أسماء محفوظ فى برنامج فودة بعفوية شديدة بأنها كانت إحدى المتدربات فى الصرب، بتمويل من منظمة فريدوم هاوس ، وأشارت إلى حركة « لن تمروا « التى تأسست عام 2009 من أعضاء محتجين من حركة 6 إبريل على سفريات قيادات الحركة للخارج، وتمويلات فريدوم هاوس لهم ، حيث علقت بأنه لا مانع ما دامت مؤسسة غير مشبوهة، وأن التدريبات كانت عن علم يسمى علم حرب اللاعنف، وهو علم مثل علم الرياضيات أو أى نوع من العلوم الأخرى، وأقرت بسفر عضو الحركة محمد عادل، والصحفية نجاة عبد الرحمن للتدريب فى الصرب.

ويذكر أن نجاة عبد الرحمن قد خرجت أثناء أحداث 25يناير، وتحديدا بعد جمعة الغضب يوم 28 يناير 2011على قناة المحور الفضائية، لتعلن عن ندمها على سفريات الصرب، وأكدت أنها لم تكن تعلم أن الحال ستصل بالوطن إلى هذا الوضع ، وأقرت بتلقى التدريبات على يد متدربين يهود وإسرائيليين.

هذه الفتاة التى ظلت مطاردة من أعضاء حركة 6 إبريل ، وتلقت تهديدات بالقتل، وتم فصلها من العمل بجريدة 24 التى يترأس تحريرها سمير رجب ، رئيس تحرير الجمهورية الأسبق بعد هذه الحلقة ، وباتت اليوم بلا عمل ، حبيسة منزلها لا تستطيع أن تعيش حياة طبيعية لمجرد أنها تجرأت وأعلنت عن ندمها وكشفت المستور.

وفى 2011/2/14 وعلى برنامج «زى النهارده» أحد برامج التلفزيون المصرى، الذى يقدمه الإعلامى خيرى رمضان يستضيف الناشط الداعية معز مسعود، والناشط السياسى مصطفى النجار وعمرو سلامة ، والروائى محمد دياب، على خلفية تنحى الرئيس الأسبق مبارك يوم 2011/2/11، يظهر النجار منتشيا، يستعرض بطولاته، ورفقاء النضال معه من النشطاء السياسيين، ويكشف النقاب عن تأسيس وائل غنيم لصفحة « كلنا خالد سعيد»، وأنه أول من كتب على صفحاتها الافتتاحية «أحنا اللى قتلنا خالد سعيد» ، وكيف كانت الصفحة تقوم بالتعبئة الشعبية، ويقوم هو وأحمد ماهر وآخرون باختيار الأماكن الميدانية لهذه التعبئة فى مختلف محافظات مصر، ويربط بين هذا وما تعلمه فى التدريبات التى تلقاها بالخارج، حيث بدأ فى التباهى بهذه السفريات التى تعلّم فيها علم حرب اللاعنف لتحييد الشرطة وتقويضها، وإسقاط

الطغاة، حيث قال النجار : ده تجربة اتعلمناها فى دول أمريكا اللاتينية وتحديدا فى شيلى ، وأزاى نلعب مع الأمن المركزى بشكل مختلف لنقلل من كلفة التغيير، اتعلمنا من 2005 و 2006 يعنى ايه مقاومة مدنية، تحييد أجهزة الدولة، وتحييد الشرطة، وحينما قاطعه الإعلامى خيرى رمضان مندهشاً مما يقوله النجار ومتسائلا « ولكن ما تقوله هذا يسمى علم وليس إجتهاد؟! ، هنا تدخل معز مسعود ممسكا بساق النجار ضاغطا عليها، ليمنعه من التحدث بهذه «الهرتلة» ويقاطعه ليبدأ هو فى تناول أطراف الحديث مع خيرى رمضان وقد بدا وكأنه يحاول تغيير مسار الحديث !!

إن قضية تمويلات الحركة هذه، والتي وصفتها الإدارة الأمريكية نفسها بالدعم المباشر، كانت تمرر لهؤلاء تحت غطاء قانوني، وخارج اختصاصات وزارة التضامن الاجتماعي المصرية، كجهة منوط بها التنسيق عبر قنوات شرعية لملف التمويلات ما بين منظمات المجتمع المدني في مصر، والمؤسسات الأجنبية المعنية بالتمويل. وحيث إن حركة 6 إبريل، هي حركة احتجاجية ولا تصنف كمنظمة مجتمع مدني تخضع لقوانين وزارة التضامن الاجتماعى، فكان لا بد هنا من وجود بديل قانوني وشرعي لتلقي التمويلات. وهو ما كشفت عنه مستندات عقد شركة مصرية تأسست في 17 يناير 2010، باسم "دار المستقبل الجديد للدراسات القانونية والحقوقية"، وتعمل في نشاط الاستشارات القانونية، وهي شركة لا تهدف إلى الربح. وقد ظهر على صفحتها الأولى أسماء الشركاء كطرف أول وثان، وهما شخصان اعتباريان يعملان في مجال المحاماة، يمكنك أن تعتبرهما الغطاء الذي تتستر تحته نيّات هذه الشركة، التي تظهر جليًا في البند الثالث من هذا العقد. حيث المدعو أحمد صلاح الدين علي أحمد عطية (يعمل في مجال الترجمة الفورية) مديرًا تنفيذيًا للشركة، والسيد أحمد ماهر إبراهيم (مهندس) مديرًا ماليًا وإداريًا، وله حق التعامل مع البنوك وكل المعاملات المالية.

ويمكنك هنا عزيزي القارئ أن تستخدم مبدأ حسن النية في أحقية أي مواطن في تأسيس شركة تحت أي نشاط، كيفما يتراءى له، وبصرف النظر عن ما طبيعة الاستشارات القانونية بمهنة الهندسة أو الترجمة الفورية! وبصرف النظر عن الفقرة الثالثة في البند الثالث في عقد التأسيس للشركة، والذي يحدد اختصاصاتها بتقديم خدمات الرصد والتوثيق، وإعداد التقارير والأبحاث والدراسات الميدانية، ورصد الحقائق، وعلاقة شركة تقدم استشارات قانونية بهذه الاختصاصات! دون أن يذكر في هذه الفقرة أسماء الجهات التي ستقدم لها هذه الخدمة! إلا أن حسن النية هنا ينتفي إذا ما علمنا أنه تم الكشف أخيرًا، عن تحويلات بنكية من وكالة الاستخبارات الأمريكية «FBI» لصالح شركة دار المستقبل، وأوراق بنكية مذيّل عليها توقيع أحمد صلاح، قيادي 6 إبريل، وأرقام حسابات بنكية ما بين الشركة وأجهزة الأمن.

كما تظهر وثائق أخرى تكشف عن عقد بين أحمد صلاح ومؤسسة "نيد" الجهة المنوطة

بعمليات زعزعة الاستقرار في بلدان العالم، والمموّلة من الكونجرس الأمريكي، والتي تقوم بدورها بتمويل مؤسسة فريدوم هاوس، وعقد آخر بين ذات المؤسسة والشركة المعنيّة، يحتوي هذا العقد على مواعيد التقارير الاستخباراتية التي سوف تُرْسَل إلى المنظمة الأمريكية على خمس دفعات تبدأ مع توقيع أحمد صلاح في 5 مايو 2011، وتنتهي بإرسال الدفعة الأخيرة منها في 31 مايو 2012.

كما تكشف وثائق أخرى عن علاقة منظمة مشبوهة مقرها بتونس، وتوقيعها على عقد بتاريخ 29 مارس 2011، مع شركة دار المستقبل للاستشارات القانونية وتحويلات بنكية باسم أحمد صلاح.

إن طرق تمويل حركة 6 إبريل، التي تعددت أساليب التمويه فيها حتى تظل خارج نطاق السيطرة من الحكومة المصرية، يمكننا أن نتعرف على أحدها من خلال وثائق أخرى عن تمويلات تأتي مباشرة من منظمات المجتمع المدني في مصر إلى حركة 6 إبريل، في تحدٍّ آخر للقانون المصري عن طريق أوراق بنكية باسم أحمد ماهر، قيادي الحركة والمنسق العام لها، يعود تاريخها إلى عام 2008، وقت أن كان أحمد ماهر معتقلا من السلطات المصرية، على خلفية إضرابات غزل المحلة، وقد تم صرفها من أحمد صلاح بتوقيع ضامنين، وهما الدكتور سعد الدين إبراهيم، مدير مركز ابن خلدون، والمدعو شريف منصور، المدير الإقليمي لمؤسسة "فريدوم هاوس».

كل هذه الوثائق وغيرها تضمنها البلاغ رقم 332 لسنهٍ 2011، قدم إلى النائب العام الأسبق عبد المجيد محمود، من نشطاء سياسين منشقّين عن الحركة، وحتى كتابة هذه السطور، لم يتم سؤال المشكو في حقهم. وربما كان انشغال السيد النائب العام بتقديم رجال أعمال ورموز سابقين في الدولة على خلفية اتهامهم في قضايا فساد مالي وإداري، أهم من التحقيق في قضية خيانة وطن وشعب، وكأن استرضاء أو الانصياع إلى الفصيل الأعلى صوتًا على حساب آخرين، أهم كثيرًا من ملفات الأمن القومي المصري التي باتت مفتوحة على مصراعيها!

أما أخطر ما نشر عن قيادات الحركة بعد الثورة المصرية فتجدها على موقع الأهرام الإلكتروني، بتاريخ 23 ديسمبر عام 2012 حيث ذكر الموقع: " إن النيابة العامة تلقّت بلاغًا بأرقام حسابات مبالغ تم تحويلها إلى حركة 6 إبريل، بقيمة 6.3 مليون دولار، بتاريخ 26 مايو الماضي، منها شيك برقم حساب "0001722" من منظمة "نيد" الأمريكية، كما تلقت النيابة بلاغًا آخر يفيد بتلقي حركة 6 أبريل مبلغًا قيمته 2.6 مليون دولار، بحساب على أحد البنوك الأجنبية بتاريخ 3 يونيو الماضي، وقامت بتحويله جمعية كاريتاس.

وتعد جمعية "كاريتاس" من أكبر المنظمات التي تعمل في مجالات التنصير، وتموَّل أنشطتها من مجلس الكنائس العالمي، وتابعة لدولة الفاتيكان.

وتتستر جمعية "كاريتاس" في مصر، وفقًا لأهدافها المعلنة بتركيز مجهوداتها على

لأطفال الفقراء المعرضين للخطر، والذين لا يجدون مأوى، إضافة إلى مساعدة الجمعيات الأهلية المصرية العاملة بمجال حقوق الطفل في محافظات الإسكندرية، القاهرة، المنيا، أسيوط، سوهاج، التي توجد بها مكاتب فرعية لكاريتاس مصر.

وقد مارست الجمعية، سالفة الذكر، في منتصف التسعينيات أعمالاً تنصيرية بقرى الخرِّيجين بمنطقة "بنجر السكر" في مدينة الإسكندرية، تحت غطاء تقديم مساعدات مادية وعينية لربّات المنازل، الأمر الذي أدى إلى تدخُّل جهاز مباحث أمن الدولة المنحل بالمحافظة، لوقف تلك الأنشطة التنصيرية.

أما وأن قفز إلى الأذهان سؤال عن دور النظام السابق في مواجهة هذه التحديات؟ ففي الوقت الذي تجد فيه النظام في إيران ينتج فيلمًا دعائيًّا يكشف فيه المؤامرة الأمريكية، ويوضِّح الاجتماعات السرية لـ "جين شارب" في كتابه من "الديكتاتورية إلى الديمقراطية"، ويوضح مدى إدراك الحكومة الإيرانية لخطورة "جين شارب" وإستراتيجياته لزعزعة الاستقرار في إيران. وبينما تجد رئيس فنزويلا "هوجو شافيز"، يخرج على شاشات التلفاز مخاطبًا شعبه، ومعبرًا عن مخاوفه وهو يطلب من عدسات الكاميرا عمل زوم على صورة ممسك بها، وعليها قبضة "أوتبور" قائلا: هذه القبضة في صربيا عام 2000، وهنا في فنزويلا عام 2007، وهذا ما يسمَّى انقلابًا ناعمًا"، تجد النظام الحاكم في مصر، والذي تم اختزاله في سنوات حكمه الأخيرة، في شخص مبارك الابن، حيث يظهر السيد جمال مبارك في أحد مؤتمرات الحزب الحاكم عام 2010، وقد علت ضحكاته الساخرة حول سؤال أحد الحضور عن دور الفيسبوك في التغيير، بينما شركات أمريكية كبرى كجوجل وفيسبوك وبيبسي وسي بي إس، تراهن على التغيير في العالم، وتموِّل قممًا شبابية يتم فيها التدارس والتمرين على التغيير في نيويورك ومكسيكو سيتي ولندن.

الفصل الحادي عشر

جمعية .. ووطنية .. وتغيير
حشد .. وقياس القدرة

البرادعي .. الرابط المقدس
لشبكة الإسلام المعتدل

إعادة إنتاج غاندي
في قلب القاهرة

البرادعي .. الأب الروحي
لتفكيك الجيش المصري



يُعرف علم البرمجة اللغوية العصبية بأنه العلم الذي يؤدي وظيفة إعادة البرمجة للآخر عن طريق اللغة، أو إعادة البرمجة من الشخص نفسه إلى ذاته عن طريق تصحيح رسائله الذهنية لنفسه. . . . ما معنى ذلك؟

بما أن الجهاز العصبي للفرد هو الذي يتحكم في كل التفاعلات السلوكية والفكرية، فإنه يمكن تشبيهه بجهاز كمبيوتر ضخم جدًا يحتوي على لغة برمجة معينة تنتج فكرًا وسلوكًا معينين. فإذا استطعنا إعادة برمجة هذا الجهاز، فستتغير بالتبعية كل التفاعلات السلوكية والفكرية للأفراد. أي أن الإنسان قادر على تغيير سلوكه وتفاعلاته إذا تغيرت أفكاره. ويمكن أن نساعد الإنسان على تغيير أفكاره بنفسه أو أن نقوم باستخدام ألفاظ معينة بطريقة متكررة وبعدد لا نهائي من المرات على مسْمع منه تؤدي في النهاية إلى تغير برمجة الجهاز العصبي للإنسان واستبدال لغة البرمجة الأصليه لإنتاج فكر وسلوك مختلفين.

ويؤرَّخ لبداية هذا العلم في أواخر السبعينيات، عندما استطاع عالم الرياضيات الأمريكي ريتشارد باندلر، وعالم اللغويّات الأمريكي جون جرندر، إثبات أن تجربة النجاح يمكن تفكيكها ونقلها للآخرين، حتى يتمكن هؤلاء الآخرون من محاكاة أو تقليد تجربة النجاح. على أن يتم النقل بنفس الأسلوب والألفاظ.

ومن هنا أصبحت إمكانية تفكيك تجربة التفوق الإنساني ونقلها إلى الآخرين، هي ما عُرف بعد ذلك بـ "علم البرمجة اللغوية العصبية" وقد كان الهدف من هذا العلم في بدايته هو؛ مساعدة الإنسان على تحسين سلوكه والتخلص من عاداته السيئة وتحسين ثقته بنفسه. وطُبِّقَ هذا العلم في مجالات التسويق وتنمية الموارد البشرية والعلاج السلوكي الجماعي. كما تم أيضا استغلاله في كيفية اجتذاب الجنس الآخر، وكيفية التأثير على الآخرين وكيفيه الإقناع والتفاوض.

وإذا تأملنا هذا العلم عن قرب، وأقررنا بصحة الفرضية التي تمكننا من تفكيك تجارب النجاح أو التفوق الإنساني ونقلها للآخرين، فإنه يمكننا في نفس الوقت تفكيك أي تجربة إنسانية ونقلها للآخرين، ويمكننا أيضا تفكيك التجارب الثورية ونقلها للآخرين. ومن هنا يأتي الدوْر الخطير للبرمجة اللغوية العصبية في أكاديمية التغيير، ويأتي أيضًا

اهتمامنا بهذا العلم.

إذا تصورنا أنه يمكننا تفكيك التجربة الثورية ونقلها للآخرين عن طريق البرمجة اللغوية العصبية، فإننا نستطيع أن نستوعب كيف يتم تفكيك تجربة غاندي ونقلها للآخرين بعد تغيير تكتيكات حرب اللا عنف ضد الاستعمار الإنجليزي، وتحويلها إلى رسالة تغيير لكل الأنظمة التي تقاوم السير في مدار الولايات المتحدة الأمريكية. وأيضا نستطيع أن نستوعب بشكل أكبر تفكيك تجربة مارتن لوثر كينج ونقلها للآخرين، في صورة طغيان مجتمع الأكثرية على مجتمع الأقلية، وكيف أنه في أحيان كثيرة يكون قانون الأغلبيه ظالمًا بشكل فاضح للأقليات.

لقد تم استخدام علم البرمجة اللغوية العصبية في تفكيك التجارب الثورية، ونقلها في إطار غير حقيقي من خلال أكاديمية التغيير. وهذا هو الجزء المسكوت عنه دومًا في تصدير علوم التغيير. فلا يصح إطلاقا من باب اللياقة أن تكشف أكاديمية التغيير عند منح دبلومة "حرب اللا عنف" لثوّارها ومناضليها، أنه يتم برمجتهم لغويًا وعصبيًا لإعادة تشكيل حالة لا وعيٍ جماعية بين الثوّار والمناضلين، ويتم ترسيخ تصوير ذهني معين للأنظمة الديكتاتورية والأنظمة الديمقراطية، بحيث يصبح الاستدلال على صحة الوصف أمرًا لا لزوم له. لأنه بعد البرمجة يتم تخزين الفرضيات داخل العقل كمسلمات، ولا يقف المناضلون كثيرًا لإثبات صحة الألفاظ أو حقيقتها، وبالتالي يتمكنون من برمجة الفئات المستهدفة لإحداث التغيير. فمثلا حينما نتحدث عن تجربة غاندي في الكفاح السلمي اللاعنيف، كان ضد الاستعمار الإنجليزي ولم يكن ضد حكومات وطنية تمثل الشعب الهندي، بصرف النظر إن كانت هذه الحكومات ملبية لطموحات شعوبها أم أنها أنظمة شمولية أو ديكتاتورية. فبالتأكيد آليات تفعيل النضال هنا ستختلف عن مثيلتها في وضعية غاندي، وفرق شاسع وجوهري بين الوقوف ضد الاستعمار والوقوف ضد سياسات حكومات وطنية.

ولكن التجربة الناجحة هنا نُقلت كما هي لتصبح من البدهيات والمسلّمات عند أعضاء الجمعية الوطنية للتغيير برئاسة البرادعي، وبالتالي وبعد وقوع المتلقّي داخل منظومة البرمجة اللغوية العصبية، فمن المنطقي لهؤلاء أن يضعوا صورة نظارة غاندي على "تي شيرتات" أعضاء الجمعية الوطنية للتغيير، في إشارة إلى وقوعهم تحت الاحتلال أو الاستعمار الأجنبي، والاستدلال على صحة الوصف لا محل لها هنا من الإعراب، فإذا كان الزعيم غاندي، وقد جاء من جنوب أفريقيا ليبدأ في كفاحه السلميّ غير العنيف، ضد الاحتلال البريطاني من عام 1915 إلى عام 1948، وقام بالسيْر على الأقدام لمسافة 400 كيلومتر "ثورة الملح" متوكئًا على عصا ومرتديًا قطعة من القماش شاربًا للبن العنزة، نجد الدكتور محمد البرادعي وقد قضى خارج الوطن أكثر مما قضاها داخل الجمعية الوطنية للتغيير خلال عام 2010، والسابق لأحداث 25 يناير 2011، للدرجة التي أصبح فيها محل نقد من أعضاء الجمعية أنفسهم.

وتجب الإشارة إلى نقطة غاية في الأهمية لنطرح سؤالا تفرضه المعطيات وهو: هل عودة الدكتور محمد البرادعي إلى مصر فبراير 2010، بالمطالب السبعة للتغيير كانت وليدة المصادفة بعد إنهاء عمله بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، بنهاية فترته الثانية؟ هذا ما كشف عنه مقال للكاتب عبد الرحمن يوسف القرضاوي نجل الشيخ يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، أواخر عام 2009 بعنوان " لماذا البرادعي رئيسًا لمصر عام 2011" حيث تُبْصرُ في هذه المقالة عن قناعته بترشيح الدكتور البرادعي رئيسًا لمصر، وسرد عشرة أسباب لهذا الاختيار، ثم تحدث عن كيفية حشد الناس خلفه، لخلْق أزمة سياسية يكون من نتائجها تغيير الدستور، ليتمكن من الترشح.

ودعا ابن القرضاوي الدكتور حسن نافعة، المنسق العام للجنة التحضيرية لحملة "لا للتوريث"، للنظر في هذا الاقتراح في حينها. بل وذهب الشاعر يوسف القرضاوي إلى أبعد من ذلك بوضع خارطة طريق تمثل آليات تفعيل لهذه التوصيات بإنشاء جمعية، وليكن اسمها "الجمعية الوطنية للتغيير" على أن يكون الدكتور حسن نافعة هو المنسق العام لهذه الجمعية.

هذا ما حدث بالفعل، ففور وصول البرادعي لمطار القاهرة، تم استقباله بحشد جماهيري ضخم قبل عام تقريبًا من أحداث 25يناير تباهَى هو نفسه بها في لقائه مع الإعلامية "مُنَى الشاذلي" في برنامج "العاشرة مساءً" بأنه مطلب شعبي وجماهيري، لنكتشف من تصريحات الدكتور حسن نافعة بعد شهور قليلة، وبعد إقالته من منصبه بالجمعية الوطنية للتغيير، بقرار من الدكتور البرادعي نفسه، لأسباب غير معلومة، أنه كان المسئول الأول عن حشد شباب 6 أبريل وحركة كفاية وشباب قوى المعارضة في المطار، لاستقبال الدكتور البرادعي، مما يعني في وقتها؛ أنه كان مطلبًا لتيارات وقوى المعارضة، ولم يكن مطلبًا للشعب المصري كله، وإن كانت شعبية الدكتور البرادعي قد وصلت للعنان خلال الشهور القليلة الأولى منذ عودته للقاهرة، وخاصة وأنه قد رفع ولأول مرة المطالب السبعة التي ستتيح له الترشح للانتخابات الرئاسية إذا ما تمت الموافقة عليها من النظام، والتي كانت تتلخص في الآتي:

إنهاء حالة الطوارئ، وتمكين القضاء المصري من الإشراف الكامل على العملية الانتخابية برمَّتها، والرقابة على الانتخابات من منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي، وتوفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لجميع المرشحين، وتمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية، وكفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفيّة، وقصر مدة الرئاسة على فترتين، والتصويت عن طريق بطاقة الرقم القومي.

كلها مطالب مشروعة ونبيلة ومبهرة إذا تم التصديق عليها من النظام الحاكم في مصر، فهي بالفعل نقلة حضارية وديمقراطية ستشهدها مصر، وستصبح نموذجًا عربيًا يُحتذَى به

لكل الشعوب التي تريد التحرر من الأنظمة القمعية نحو مفهوم كامل الديمقراطية.

الجمعية الوطنية للتغيير

نستطيع أن نفهم الآن من أين أتت عبارة "الجمعية الوطنية للتغيير" لأنها لاحقة لأكاديمية التغيير وليست سابقة عليها. كما أننا نستطيع الآن، وبعد أن ألقينا المزيد من الضوء على علوم الأكاديمية، أن نفهم إستراتيجية عمل "الجمعية الوطنية للتغيير". وحيث يقول أخصائيو أكاديمية التغيير؛ إنهم يؤمنون "أن المجتمعات لا يتغير عالم أشيائها إلا إذا تغيّر عالم أفكارها فبدأنا العمل البحثي تمهيدًا لزلزلة العقول".

وحيث إن الأكاديمية تقدم من خلال البرامج التدريبية والكتب والوسائل التعليمية وكيفية استخدام وسائل الاتصالات الحديثة، واستخدام التصوير والنشر، كيف يتم التغيير من دون ألم ومن دون أن يتوقف أحد ليسأل عن شكل الحياة أو الوطن بعد التغيير، ولماذا الإصرار على استخدام لفظ التغيير بدلا من استخدام لفظ تطبيق الديمقراطية إذا كانت النيّات صادقة حقًّا!

ولأن "الجمعية الوطنية للتغيير" تنتهج نفس فلسفة "أكاديمية التغيير" التي أشرنا لها سابقًا (فلسفة الرجوعية) فهي تقوم بتقسيم الجمهور إلى ثلاثة محاور رئيسية.

المحور الأول: ويتمثل في القدرة التأثيرية على النخبة من المجتمع من المثقفين والإعلاميين والفنانين ذوي القدرة التأثيرية على الشباب، الذي يأخذهم كقدوة له في المجتمع، والذي هو القوي المؤثرة والطاقة التي إذا تحررت انفلتت. وبالتالي فيجب على النخبة أولاً أن توقع على مطالب التغييرالسبعة للدكتور البرادعي، ليطمئن الجمهور إلى أن النخبة قرأت مطالب التغيير واستوعبت ووافقت عليها، وإلى هنا ينتهي دور النخبة.

المحور الثاني: ويتمثل في التأثير على الجمعيات الأهلية والحقوقية والنقابات العمالية والأحزاب والتيارات السياسية، ذات القدرة التاثيرية على القاعدة العريضة من المجتمع، لأنهم يملكون القدرة على تحريك أعداد معينة ومحددة من الجماهير غير القادرة على إحداث التغيير، ولكنها محفزة جدًّا لحث المحور الثالث. وهم "أفراد الشعب" الذين سيتم حثهم على القيام بعملية التغيير، التي لن تصبح ممكنة من دون مشاركة الشعب، أو بمعنى آخر: يجب حشد وتوجيه كل الطاقات المعطلة والنائية بنفسها عن الصراعات السياسية، والدفع بها إلى أتون معركة التغيير، لأنها في الحقيقة هي القوى الوحيدة المؤثرة، والتي ستحدث الفرق في معركة التغيير.

وبعد أن تم للجمعية الوطنية للتغيير، برئاسة الدكتور محمد البرادعي، بناءً على علوم التغيير استهداف المستوى الأول، وهم النخبة، التي أتمت دوْرها بالتوقيع على المطالب السبعة داخل حديقة فيلا الدكتور البرادعي، والتقتطها عدسات المصورين، وتصدرت شاشات الفضائيات المصرية، عملت الجمعية الوطنية للتغيير على المستوى

الثاني، والذي لاحظنا معه الإضرابات العمالية والنشاط الملحوظ لجمعيات حقوق الإنسان، ومحاولة حشْد الأحزاب السياسية لمقاطعة الانتخابات البرلمانية. حيث تبنت الجمعية أفكار ومبادئ "جين شارب" لعلوم التغيير، التي درسها معظم شباب جمعية البرادعي، وكان كفيلا أن يقرأ هؤلاء صفـ رقم 198 من كتاب شارب "من الديكتاتورية إلى الديمقراطية" والذي يحتوي على 178 حالة لتقويض سلطة النظام السياسي، ليقوموا بتفعيل ما يتراءى لهم على الأرض، بداية من الوقفات الاحتجاجية الرمزية، وكتابة إعلان جديد لحقوق المواطنة، ثم ارتداء الملابس ذات الدلالة الرمزية، وإقامة جنازات رمزية وترديد الشعارات المستفزة، وسبّ الحكام بالأسماء وبشكل مباشر، وعقد الاجتماعات والندوات الاحتجاجية والوقوف حدادًا في صمت للاحتجاج، كما حدث في قضية خالد سعيد، والمقاطعة للانتخابات البرلمانية كما حدث في انتخابات برلمان 2010، وإضرابات العمال والطلبة والاعتصامات التي دعمتها منظمات حقوقية، ودعاوى سحب الودائع والحسابات من البنوك بشكل جماعي، وتحدي القضاء وتعليماته، وتحدي قوات الأمن واستفزاز رجال الشرطة والتشهير بهم، وإبراز وحشيتهم واستمالة بعضهم لعدم التعاون أو الانصياع لأوامر رؤسائهم، بتقديم الورود لهم أثناء الوقفات الاحتجاجية، فكلها أساليب قرأها هؤلاء وحفظوا تكتيكاتها عن ظهر قلب، ونفذوها على الأرض باقتدار.

وهنا يجب أن نتوقف أمام أمر غاية في الأهمية وهو أن الدكتور البرادعي كان من أشد المُرَحّبين بانضمام الإخوان المسلمين إلى "الجمعية الوطنية للتغيير" على الرغم من الاختلاف الإيديولوجي بين العلمانية، التي ينتمي إلى مدرستها البرادعي، متسترًا تحت غطاء الليبرالية، وبين الفكر الإسلامي لجماعة الإخوان المسلمين. ولكن ولأن الإخوان يمثلون جمعية قوية جدًا في المحور الثاني الذي سبق الإشارة إليه، فمن هذا المنطلق بدأ تنظيم التعاون المشترك مبكرًا فيما بينهم. وتبنّى الدكتور البرادعي عبر لقاءات صحفية وفضائية غربية ومحلية فكرة الترويج لكوْن جماعة الإخوان المسلمين في مصر فصيلا وطنيًا، وأن النظام الحاكم في مصر يستخدِمهم كفزّاعة للغرب لضمان بقائه في السلطة.

وبدأ نشطاء "الجمعية الوطنية للتغيير" وجماعة الإخوان المسلمين في تأسيس حملة "طرْق الأبواب" التي تستهدف جمع مليون توقيع على بيان التغيير، الذي تضمن سبعة مطالب إصلاحية، خلال ثلاثة أشهر تنتهي في أكتوبر من عام 2010.

وقالت جماعة الإخوان على موقعها الإلكتروني حينها؛ إنها نجحت في جمع ستين ألف توقيع عبر موقع أطلقته خصيصًا لهذا الغرض قبل عشرة أيام فقط، بينما أعلن موقع "الحملة الشعبية المستقلة لتأييد وترشيح البرادعي" أن عدد الموقّعين على بيان التغيير تجاوز 77 ألفًا.

وبفتح عدسة الرؤية، يمكننا أن ندرك الدور الأساسي الذي أدّاه الدكتور البرادعي

باقتدار في ربط شبكة التيار الإسلامي المعتدل، والمتمثل في جماعة الإخوان المسلمين، بالشبكة الليبرالية المتحررة من النشطاء السياسيين الممثلين للقاعدة السياسية للاشتراكيين واليساريين والأحزاب والتيارات السياسية المختلفة، وخصوصًا أن هؤلاء الشباب قد اتخذوا من البرادعي القدوة والزعيم الملهم كغاندي. هذا الدوْر الذي لعبه الدكتور محمد البرادعي، والذي كان متطابقًا مع توصيات المجموعة الدولية للأزمات، التي كان الدكتور البرادعي ذاته عضوًا بها، ومحققًا لرغبات دراسات وتوصيات مؤسسة "راند" في خلق شبكة إسلامية معتدلة في مصر نحو التغيّر. هو الدور الحيوي والأهم الذي استغله تمامًا تنظيم الإخوان المسلمين فيما بعد للوصول لسدة الحكم منتصف عام 2012.

وبالعودة إلى "الجمعية الوطنية للتغيير" والتي انتقلت إلى استهداف المستوى الثالث، وهم أفراد الشعب، ستأتي هنا إشكالية المعتقدات التي تجعل الغالبية العظمى من أفراد الشعب المصري لا تريد المشاركة في الحياة السياسية، ولنسف هذه الأفكار البالية يأتي مرة أخرى مصطلح زلزلة العقول والتحرر من المعتقدات طبقًا لعلوم التغيير.

وهو ما تم بالفعل منذ العام 2006 من خلال "أكاديمية التغير ومنظمات نشر الديمقراطية" والتي استطاعت أن تجيِّش جحافل من النشطاء السياسيين بعد إعادة تشكيل عقولهم، وجعلهم أكثر حقدًا وغضبًا على المجتمع، بل وجعلت منهم شبابًا أكثر تمسكًا بمعتقدات تتبنّى سياسة الهدم لكل مؤسسات الدولة إذا ما أراد البناء، ليبدأ هؤلاء في الاندماج داخل الجمعية الوطنية للتغيير. التي استطاعت أن تجعل من كل شاب لديه محمول بكاميرا مناضلا سياسيًّا كبيرًا وبطلا قوميًّا يعمل للهدف الأسمى في المنظومة وهو التغيير، وتسابقوا جميعاً من أجل الاعتقال فى سجون أمن الدولة للحصول على صك الوطنية، وهذا ما تم في مرحلة بناء القدرة داخل منظومة علوم التغير التي تناولتها الجمعية الوطنية للتغيير.

إن الدور الأعظم الذي تبنّته الجمعية طبقا لعلوم التغير، هي سياسة الغضب والحشد للغضب، ويا حبّذا إذا كان الغاضبون هم الطاقات المعطله التي ما إن تتحرر تنفلت.

والأهم والأفضل من حشد الغضب هو تفعيله. بمعنى، أنه عندما تحدث مصادمات بين الأمن والغاضبين، ويستخدم العنف والعنف المضاد، تتحول القضية من الحشد إلى التفعيل، ويتحول الغضب من مجرد فكرة، همس بها أحدهم في أذنك، بأنه قد حان الوقت لأن تغضب، إلى قضية شخصية بين النظام وبين الغاضبين، وتتكون في الذاكرة القريبة أحداث عنيفة تستحق كل الغضب، ويتحول الغضب إلى واجب وطني أو فرض عين، حتى نصل إلى الفوضى الخلاقة، وسيصبح كل مَن لا يغضب هو خائن للوطن وعميل للنظام الحاكم.

وقد بدأ حشد الغضب بأياد خفيّة في أحداث المبنى الإداري لكنيسة العمرانية في منتصف عام 2010 ورأينا إخوة لنا غاضبين كل الغضب من رفض الدولة بناء كنيسة لهم، ولم

يتوقف أحدهم ليسأل عن حقيقة الوضع، وهل مثلا وافقت الدولة على إقامة الكنيسة ثم تراجعت! وهل في حوزتهم الموافقات اللازمة لهذا البناء ثم تنكرت لهم المحافظة!؟ لم يتوقف أحد ليسأل، ولم يهتم أحد ليجيب. كيف تم جمع آلاف الأقباط، وتلقينهم رسالة الغضب، وتزويدهم بقنابل المولوتوف، وحشد هذا العدد في تمام الساعة السابعة صباح يوم الحدث يتقدمهم قس في ملابسه الكنسيَّة. ولكن تم بنجاح حشد الغضب واستخدام العنف والعنف المضاد وبدأت الذاكرة القريبة تتشكل.

ويجب أن نتوقف قليلا أمام الحبكة التي نحن بصددها، أن أحداث كنيسة العمرانية الشهيرة تم ترويجها من نشطاء الجمعية الوطنية للتغيير على أنها غضب للإخوة المسيحيين، والتي استخدم فيها الغاضبون قنابل المولوتوف والعصيان الخشبية، وقاموا بالاعتداء على قوات الأمن والتي ردّت بدورها بعنف مواز مما أدى إلى سقوط قتيل وعدد لا بأس به من الجرحى على الجانبين، وتم تدويل القضّية من المنظمات الحقوقية على أن الدولة لا تطيق أن توافق على بناء أي كنيسة وتناقلت وسائل الإعلام في العالم قهر الدولة "للأقليات" أو المواطنين الأبرياء الذين ليس لهم غرض سوى "الصلاة" وبذلك يكون قد تم تنفيذ تعليمات قائدهم الأعلى "جين شارب" والتي تتحدث عن إيقاع حالة توتر في العلاقات الدولية بين الدولة والعالم الخارجي، والتدخل المباشر والدائم في الأعمال السيادية للدولة بما فيها مواقفها الدبلوماسية والسياسات الداخلية والخارجية.

وفي مرة أخرى تدعو الجمعية الوطنية للتغيير إلى يوم الغضب. وكل المطلوب من المواطنين أن يتجمّعوا في مجموعات تتكوّن من خمسة أشخاص في شوارع واسعة ومزدحمة، ويقوموا بعمل إزعاج سواء بشل حركة المرور أو باستخدام الطرْق بالأواني النحاسية، ويمكن للسيدات أن تفعل هذا من شرفات المنازل إذا عجزن عن النزول للشارع فقط لمجرد لفت الانتباه.

وفي صورة أخرى لبناء القدرة وقياس القدرة على الحشْد، يتم إطلاق دعوة للوقوف بالملابس السوداء بطول كورنيش محافظة الإسكندرية، حزنًا على مقتل شاب سكندري يدعى "خالد سعيد" على يد الشرطة المصرية. يذهب الدكتور البرادعي لمواساة والدة الشاب في منزلها، مع ملاصقة عدسات التصوير للزيارة، مع وجود عدسات أخرى تصوّر الدكتور أيمن نور، رئيس حزب الغد، وهو يقرأ الفاتحة على روْح الشاب أمام قبره. هذا الشاب الذي أصبح أيقونة الثورة فيما بعد.

وبالتوازي مع قياس القدرة على الحشد تقوم منظمات حقوقية مصرية داعمة للجمعية الوطنية للتغيير برسم خارطة طريق جديدة لتخصيم كل مؤسسات الدولة مع الشعب. فمثلا يتم استثمار قضية مقتل الشاب خالد سعيد لتدويل القضية بالخارج، للدرجة التي صنعت صورة كبيرة لهذا الشاب وُضعَت على صندوق ضوئي كبير داخل شاحنه طافت شوارع منهاتن وواشنطن. كان المحَرك لها عقيدًا سابقًا في الشرطة المصرية يدعى عمر عفيفى مقيمًا بالولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن هرب خارج مصر، على حد قوله،

ليصبح من رموز الثورة المصرية، وأحد أهم محركي شباب التغيير وتوجيههم ومنحهم الإرشادات اللازمة للكر والفر خلال أحداث 25 يناير.

وبمساعدة النشطاء السياسيين للجمعية، تم تدويل قضية مقتل الشاب خالد سعيد باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، حيث تم إرسال مراسلات إلكترونية للمنظمات الحقوقية بالخارج، وللبيت الأبيض، وللمفوضية الأوربية ومنظمة العفو الدولية، لكشف حقيقة النظام الفاشي الذي عذب وقتل الشاب خالد سعيد، على حد تعبيرهم. بعد أن استطاعوا أن يلتقطوا صورة للقتيل وهو داخل المشرحة بعد أن قامت مصلحة الطب الشرعى بتشريح الجثة، ونشرها بكثافة كنوع من أنواع الحشد للغضب، ليجد النظام نفسه أمام مطلب دولي بفتح التحقيق في مقتل الشاب السكندري خالد سعيد، بصرف النظر إن كان هذا الشاب، وقد ثبت فيما بعد أن حالة الوفاة بسبب إسفكسيا الخنق بعد أن ابتلع لفافة من مُخَدِّر البانجو لحظة القبض عليه، وهو التقرير الذي شككت فيه قوى وتيارات المعارضة، وأكدته شهادة الشهود في محاكمة رجال الشرطة المتهمين بقتل الشاب السكندري فيما بعد. ولكنها على أية حال ساعدت وبقوة لسياسة تخصيم وزارة الداخلية مع الشعب المصري.

إن فكرة العصيان المدني التي دَعَا لها الدكتور البرادعي أكثر من مرة، وفي كافة وسائل الإعلام المصرية والمستوحاة من مهندسي العصيان المدني "جين شارب" وتلميذه النجيب "بيتر آكرمان". لهي الفكرة الأصيلة وراء هذه الأحداث السابق ذكرها، والتي تستوجب الحشد والقياس كتدريب مطلوب قبل المباراة الكبرى، والتي هي يوم العصيان المدني يوم 25 يناير 2011.

ولكي نكون منصفين، فإنه يجب علينا أن نفهم في هذا الصدد، أن التجربة الذهنية التي يتم بها برمجة عقل الثوار والمناضلين أو شباب التغيير، تبدو لهم وكأنها حقيقية، خاصة أنه قد تم في خطوة سابقة زلزلة عقولهم، ومسح لغة البرمجة الرئيسية للمخ، وتم اكتساب معرفة جديدة وتغيّرت الأفكار والسلوكيات لتشكل دافعًا منطقيًا لإراده التغيير.

ولكن اعتقادي الراسخ هنا، أنه يجب أولا قبل الانسياق إلى صاحب الأفكار النبيلة، أو المنادي بالتغيير، الوقوف قليلا وقبل الاقتناع بالشخص، لدراسة أفكاره وتوجهاته، وهل ستكون متوافقة مع المنطق والعقل، وهل ستكون موائمة لطبيعة المجتمع الذي أنتمي له بعاداته، وتقاليده، وقيمه الإنسانية، وتعاليمة الإسلامية والمسيحية. ولذا يجب هنا أن نُفرد مساحة من تصريحات الدكتور البرادعي، قائد ومُلهم أحداث 25 يناير، كما أطلق عليه الثوار، لنتعرف على طبيعة الفكر والهدف، من خلال دعوته لفتح محافل ماسونية وبهائية داخل المجتمع المصري بدعوة حرية الفكر والاعتقاد، وحرية المواطن في المواطنة دون أن تكون له مرجعية دينية!

تلك التصريحات التي جعلت أحد شيوخ التطرف في مصر، إصدار فتوى بتكفير الدكتور محمد البرادعي، الذي قام بنفي هذه التصريحات كعادته في إصدار تصريحات من الخارج

ثم يعود ليدّعي أنه خطأ في الترجمة. ولكن المتابع الجيد لتصريحات البرادعي، يمكنه أن يقف كثيرًا أمام الوثيقة فوق الدستورية، التي تقدّم بها البرادعى إلى المجلس العسكري في النصف الثاني من عام 2011، وبعد أحداث 25 يناير. والتي ذكر في البند الثاني من مادة الثانية منها: "حرية الاعتقاد والعقيدة وحرية المواطن في ممارسة كافة الشعائر الدينية". ولم يلحق بعبارة الشعائر الدينية كلمة السماوية، ما يعني أننا أمام فكر ينادي بفتح محافل متعددة للعبادة من دون الأديان السماوية الثلاثة. هذا الفكر الذي ربما يتطابق مع الفكر الغربي في حرية المواطن في المواطنة، لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون النواة التي سيرتكز عليها أي مجتمع إسلامي في تنشئة أبنائه على معتقدات دينية متعددة تُحدث له خللا في ميزان تقديراته ومذاهبه الدينية. فبينما فرنسا، وقد أصدرت قرارًا بمنع ارتداء النقاب للمسلمات داخل الحرم الجامعي، تجد النظام المصري وقد رفض أن يدرج أمام خانة الديانة في بطاقة الرقم القومي لبهائيي مصر ديانة البهائية.

تعدّى فكر الدكتور محمد البرادعي من مجرد التعبير عن حرية المواطن في المواطنة على أسس غربية فحسب، بل ذهب لما هو أبعد من ذلك، ففي "مقابلة صحفية" سابقة مع الأستاذ لبيب السباعي، رئيس مجلس الإدارة السابق لجريدة الأهرام بعد أحداث 25 يناير، وتحديدا في عدد 17 مارس عام 2011، تستوقفك دعوة صريحة منه لإعادة صياغة الجيش المصري ليصبح قوة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والحروب الأهلية. حيث ذكر أنه يرى في محددات الأمن القومي المصري جيشًا قويًا قادرًا على مواجهة التحديات المعاصرة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والحروب الأهلية. تلك الدعوة التي كانت مطلبًا ملحًا من الإدارة الأمريكية، والتي قدمت لوزير الدفاع المصري المشير حسين طنطاوي عام 2008، الذي قام بدوره برفضها رفضًا قاطعًا قائلا: "إن الجيش المصري لا بد أن يظل جيشًا تقليديًا لحماية حدود البلاد وأمنها القومي".

الأمر ذاته الذي دعَا اللواء محمد العصار نائب وزير الدفاع لشئون التسليح إلى توجيه تصريح شديد اللهجة إلى الإدارة الأمريكية قائلا: "نحن نستطيع تغيير بوصلة التسليح المصري في أي وقت". في اشارة قوية منه للاستغناء عن التسليح الأمريكي في حالة أي ضغوط أمريكية تجاه هذا المطلب. ولم تقتصر دعاوَى الدكتور البرادعي خلال هذه "المقابلة" على إعادة صياغة الجيش المصري فحسب، بل إنه دعا إلى وجوب أن تصبح إسرائيل هي لوكسمبورج الشرق، في إشارة واضحة إلى قبول كامل التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل للأراضي الفلسطينية، حيث قال تحديدًا: لو نجحت مصر في قيادة العالم العربي المتهالك لبناء قوته الناعمة، فإن إسرائيل ستصبح في مثل موقع لوكسمبورج في الاتحاد الأوروبي.

وفي نفس "المقابلة" دعَا الدكتور البرادعي مبكرًا أن الدستورالألماني يعد النموذج الأمثل لمصر بعد أحداث 25 يناير، وكرر دعوته مجددا فى اليوم السابع عدد 2011/6/5 وقال: «على المصريين السعي لصياغة دستور جديد مشابه للدستور الألماني، فهو

يتضمن كافة الحقوق الأساسية مثل حرية الرأي وحرية التدين». وهي نفس الدعوة التي كررها مرارًا فيما بعد، وتزال الدهشة من اختيارات الدكتور البرادعي للدستور الألماني خاصة حينما تعلم أن هناك موادَ في هذا الدستور تجيز الزواج المدني(زواج من خارج الملة بحكم المحكمة)، وهو نفس مطلب الدكتور عمرو حمزاوي «باحث بمركز كارينجي للسلام » الذي أقر بقبوله في أحد البرامج الفضائية، التي ظهر بها بعد 25 يناير، كما يمكن أن تجد في صدر هذا الدستور البنود المخصصة للتجنيد في الجيش الألماني كتجنيد اختياري وليس إجباريًا، مما يعني أننا لسنا أمام مجرد دعوة من البرادعي للإعجاب بالدستور الألماني هذا، حينما نعلم أن معظم نشطاء وثوار 25 يناير المنتمين للجمعية الوطنية للتغيير، التي يترأسها البرادعي، رفعوا ذات المطلب في عدة لقاءات واجتماعات ما بعد 25 يناير.

أما أخطر مواد هذا الدستور فهي المادة التي تجيز الحكم الذاتي للأقليات. وهو ما يعني أننا أمام تقسيم ذاتي للوطن، فلا مانع من مطالبة أهالي النوبة بالانفصال بحكم ذاتي لهم. وهنا يمكن أن نسترجع من المخزون الذهني زيارة البرادعي نفسه لأهالي النوبة قبل أحداث 25 يناير بأيام قليلة، وتحديدًا في الثاني من يناير عام 2011، والتي أثارت لغطًا كبيرًا فيما تردد عن دعوته لتدويل القضية النوبية التي أثارت حالة من الجدل، وصلت إلى إحداث انقسام في الصف النوبي. فبينما أصدرت اللجنة الإعلامية للجنة المتابعة النوبية بأسوان، وجماعة المبادرين النوبية بيانًا، دافعت فيه عن الدكتور البرداعي، نافية ما تردد عن مطالبته بتدويل قضية النوبة، حيث قال عبد الصبور حسب الله، عضو لجنة المتابعة بأسوان: إن البرادعي طلب مخاطبة منظمة "الفاو"، ولم يطلب تدويل القضية، وسوف نساعده على جمْع توقيعات 3 ملايين نوبي، على بيان الجمعية الوطنية للتغيير، التي يترأسها البرادعي، حتى نُشكل رقمًا لم يصل إليه أي سياسي، تجد على الجانب الآخر رفض مسعد هركي، رئيس نادي النوبة بالقاهرة، تدخُل البرادعي في قضايا الشأن النوبي، مؤكدًا أنه يقدِّر البرادعي في تخصصه فقط.

وهنا تجب الإشارة إلى السؤال الذي طرحته شخصياً على الدكتور ممدوح حمزة، أحد رموز 25 يناير والمسجل صوتيًا معه، كيف يرى مطلب الدكتور البرادعي في إعادة صياغة الجيش المصري ليصبح قوة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والحروب الأهلية ذات المطلب الأمريكي عام 2008؟

قال الدكتور ممدوح حمزة: "إنه بالنسبة لي لا يوجد أي فرق بين البرادعي وأمريكا، فالبرادعي موظف عند الأمريكان لمده 25 عامًا. وحينما خرج من الخدمة قاموا بمد خدمته في مصر، بعد أن كان كل هدفه حينما يعود إلى مصر، وقبل تكليفه بمد الخدمة أن يمتلك مركبًا سياحية فاخرة في النيل من الأقصر إلى أسوان، فتصريحات البرادعي هي نفسها تصريحات الأمريكان والعكس صحيح».

وبسؤاله عن أسباب انسحاب الدكتور البرادعي من السباق الرئاسي بعد أحداث25 يناير؟

قال الدكتور ممدوح حمزة: "إن الدكتور البرادعي لم يكن قط جادًا في ترشُحه للرئاسة، لأنها لم تكن الخطة الموضوعة له، وأن دوره الأساسي هو تمكين جماعة الإخوان المسلمين من الحكم، لذلك كان أول تصريح خرج على لسان البرادعي، نشرته جريدتا المصري اليوم واليوم السابع، أن الإخوان المسلمين أكبر حزب شرعي في البلاد". وكشف الدكتور ممدوح النقاب عن رفض البرادعي لإسقاط الرئيس مرسي في اجتماع داخل جبهة الإنقاذ المصرية عام 2013، بحضور الدكتور أسامة الغزالي حرب، الذي كان شاهدًا على الواقعة.

وفي معقل سؤالي للدكتور ممدوح عن سر انجذاب قطاع عريض من الشباب لفكر الدكتور محمد البرادعي، كان رده: "إن الدكتور البرادعي يمتلك شبكة إعلامية ضخمة مدفوعة الأجر، وأن شعبية الدكتور البرادعي هي شعبية مصطنعة وواهية وهشّة».

وحينما سألته عن سر إقالة البرادعي للمنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير الدكتور حسن نافعة، قال الدكتور ممدوح: إن حسن نافعة عالم في السياسة، وكان سيكشف حقيقة البرادعي.

الأمر الذي دفعني إلى طلب لقاء مع الدكتور حسن نافعة، والذي تم في مكتبه بالمدينة الجامعية بالجيزة، حيث سألته بداية عن الدور الذي قام به لظهور "الجمعية الوطنية للتغيير" على المسرح السياسي ما قبل وبعد عودة البرادعي لمصر في فبراير 2010 حيث قال:

«كنت أوّل من كتب سلسلة مقالات سياسية عن توريث الحكم في مصر، بعدما استشعرت من خلال التعديلات الدستورية عام 2005، أنها تعديلات لفتح باب الترشح لتوريث مبارك الابن حكم مصر. وهو ما دفع الدكتور أيمن نور إلى ترشيحي بناء على توافق عام من كل القوى والأحزاب السياسية لأن أتولى منصب المنسق العام لحملة مصر "لا للتوريث" التي ظهرت عام 2009، وكانت تضم قيادات الأحزاب السياسية مع قيادات جماعة الإخوان المسلمين، ممثلة في شخص سعد الكتاتني القيادي الإخواني. وكنت على علاقة طيبّة مع دكتورة كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة مُنَى البرادعي، شقيقة الدكتور محمد البرادعي، وقد طلبتُ منها أن تُجْري اتصالا به في فيينا، وتبلغه إن أراد أن يكون له دور في العمل العام في مصر، فعليه بالعودة هذه الأيام، وخصوصًا أن مصر مقبلة على الانتخابات البرلمانية العام القادم 2010، وبعدها الانتخابات الرئاسية عام 2011، الأمر الذي سيكشف نيّة الرئيس الأسبق مبارك في توريث الحكم لابنه جمال. وهذا المطلب كان بناءً على بيان قد أصدره البرادعي نفسه من فيينا، مطالبًا بوجوب إصدار تعديلات دستورية جديدة، تتيح للتعددية. الأمر الذي اعتبرْتَه إشارة واضحة من البرادعي لموافقته على دخول المعترك السياسي والعمل العام. وخصوصا أنني قد وجّهت له طلبًا مباشرًا خلال مداخلة تليفونية على قناة دريم عام 2007، حينما حل ضيفًا على أحد برامجها، وقلت له: لماذا لا تُرَشّح نفسك لرئاسة الجمهورية في 2011!».

ولكن ما المقايس والمعايير التي وضعتها نُصب عينيك في إختيارك للدكتور البرادعي ليصبح رئيسًا لمصر؟

قال الدكتور حسن نافعة: " كنت أرى فيه رجلا حاصلا على الدكتوراه في القانون، وأعتقد أن القانون وثيق الصلة بالعلوم السياسية، بالإضافة لكونه حاصلا على جائزة نوبل للسلام، ويترأس وكالة دولية أكسبته من الخبرة الدولية الكثير، وكنت أرى فيه أنه رجل غير تابع في اتخاذ القرار، وكذلك فهو رجل ليبرالي غربي، ووالده هو مصطفى البرادعي، نقيب المحامين الأسبق، واتجاهاته الليبرالية الحقيقية هذه، كنت أرى أنه ما تحتاجه مصر في الفترة القادمة».

ويستطرد الدكتور حسن نافعة قائلاً: " أواخر العام 2009 حصلت على رقم تليفون الدكتور البرادعي من شقيقته. ولم أكن حينها أعرفه معرفة شخصية، وقمت بالاتصال به مباشرة، وأبلغته برغبة التيارات السياسية في عودته للقاهرة في هذه الأيام. حيث إن هؤلاء يرون فيه الزعيم سعد زغلول، والمنقذ لهم من قضية توريث الحكم في مصر. ومنذ هذه اللحظة تلاقت الكيميا فيما بيننا وتوطدت علاقتي به، وأصبحنا نتبادل أطراف الحديث كثيرًا عبر الهاتف، إلى أن تم تحديد موعد للعودة، وجاءني عبد الرحمن يوسف القرضاوي طالبا مني أن نعد لاستقبلال الدكتور البرادعي في المطار لحظة وصوله. مما دفعني لكتابه مقالتي الشهيرة "هل سينجح الشباب المصري في تنظيم حشد شعبي لاستقبال البرادعي في مطار القاهرة"، هذه المقالة التي كان لها أثر كبير في حشد شباب الأحزاب والنشطاء السياسيين لاستقبال الدكتور البرادعي في 21 فبراير عام 2010، وتناولته كل الفضائيات المصرية على شاشاتها.

في اليوم التالي كان أول لقاء في فيلا الدكتور البرادعي في حضوري وأبو الغار، والكتاتني، وعلاء الأسواني، وعبد الرحمن يوسف القرضاوي، وعصام سلطان، وآخرين. ودارت حوارات كثيرة عن طبيعة المرحلة، وعرض الحاضرون على الدكتور البرادعي أن يتم تأسيس الجمعية الوطنية للتغيير، على أن يكون البرادعي رئيسًا لها، وأكون أنا المنسق العام للجمعية. وللحق فالرجل كان رافضًا في البداية، وتحت إلحاح الحاضرين، وخاصة مع انفعالات علاء الأسواني وتهديده للبرادعي شخصيًا في حالة عدم قبوله فسيقوم من الأفعال التي تسيء لموقف البرادعي هذا. بعدها بـ 48 ساعة، رحل البرادعي إلى فيينا، وكان مشروع المطالب السبعة الذي طرحته شخصيًا عليه المنقذ لموقفه من العودة للخارج، حتى يتم إلهاء الناس فيه إلى أن يعود مجددًا إلى القاهرة، وقد قمت بكتابة مسودّة المطالب السبعة، وأرسلتها له في فيينا على الإيميل الخاص به، وظلت المسودّة تذهب وتعود فيما بيننا حتى تم الاتفاق على الصيغة النهائية للمطالب السبعة».

وحسب نافعة: "في الحقيقة الدكتور البرادعي لم يحضر اجتماعًا واحدًا للجمعية منذ نشأتها، لانشغاله الدائم بالسفر للخارج، ولم يكن يثق كثيرًا في قيادات الأحزاب

الكرتونية من الوفد إلى التجمع، وكان يعوّل كثيرًا في التحامه بقطاع الشباب أكثر من تعويله على هذه القيادات».

- كيف تم الربط بين جماعة الإخوان المسلمين وبين الدكتور البرادعي؟

نافعة: "جماعة الإخوان المسلمين كانت ضمن الحملة المصرية "لا للتوريث" عام 2009. هذه الحملة التي انصهرت، كل أعضائها وقياداتها داخل الجمعية الوطنية للتغيير عام 2010. وبالتبعية كانت قيادات الإخوان المسلمين مشاركة في فاعليات الجمعية، وكانت هناك منافسة قوية بينهم وبين شباب الجمعية من التيار الليبرالي على مَن سيجمع أكبر قدر من التوقيعات في حملة طرْق الأبواب».

- هل كانت للإخوان أجندة خاصة بهم أرادوا فرْضها على الجمعية الوطنية للتغيير؟

يجيب نافعة: "لم تكن لهم أجندة خاصة، فطبيعة الجماعة هو عدم تصدُّر المشهد، وتتعمد أن تستتر في الصفوف الخلفية، وهو ما كان واضحًا في موقفهم من 25 يناير، حينما أعلنوا عدم مشاركتهم، وحينما تيقّنوا من نجاح الحدث، أعلنوا مشاركتهم في 28 يناير».

- لماذا تمت إقالتك من منصب المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير؟

«لم تتم إقالتي بل قدمت استقالتي».

- ولكن الدكتور البرادعي في حينها استخدم لفظ إقالة وليس استقالة!

قال نافعة: " الدكتور البرادعي لم يحضر أي اجتماعات للجمعية طيلة وجودي بها كمنسق عام، وكان يمكث بالخارج أكثر من وجوده بالقاهرة، الأمر الذي كان يضعني في حرج بالغ جدًّا مع الناس في الجمعية، وبدأت شخصيًّا في انتقاد موقف البرادعي، وتحدثت كثيرًا معه في هذا الأمر دون جدوى. لأنه كان يقوم بكتابة مذكراته في فيينا، وكانت له أجندات خارجية كثيرة مرتبط بها، مما دفعني لكتابة مقاله بعنوان "على الدكتور البرادعي أن يعلن للناس ما يستطيع فعله وما لا يستطيع". تلك المقالة التي اعتبرها البرادعي نقدًا شخصيًّا له، وهو رجل بطبيعة الحال لا يقبل النقد، فبدأتْ الفجوة تتسع فيما بيننا حتى قدمت استقالتي».

- ولكن لماذا استخدم البرادعي كلمة إقالة الدكتور حسن نافعة من الجمعية؟

«المشاكل داخل الجمعية كثرت، وخصوصًا حينما علمت أن جورج إسحاق قام بجمْع تبرعات علمتها بالمصادفة من خلال صديقة عزيزة أبلغتني بأنها قامت بالتبرع للجمعية بأموال مالية من خلال جورج إسحاق، وبصفتي كنت المنسق العام للجمعية لم يكن هناك فتح باب للتبرعات، ولم تدخل هذه التبرعات التي جمعها جورج إسحاق للجمعية، ولم يكن هناك مستند واحد يثبت أنه ورّدَها للجمعية. الأمر الذي جعلني أبلغ الدكتور البرادعي بالموقف، وهو ما زاد من حالة التوتر داخل الجمعية، ففضلت الانسحاب، وخصوصًا أن المشاكل قد وصلت لذروتها كما هي الحال داخل أي كيان سياسي يتصارع فيه السياسيون في مصر».

ـ لماذا انسحب الدكتور البرادعي من السباق الرئاسي بعد أحداث 25 يناير؟

يقول نافعة: " أعتقد أن الدكتور محمد البرادعي لم تكن في نيته من الأساس أن يترشح للرئاسة، عكس حمدين صباحي، مثلا فهو يصحو وينام على حلم الرئاسة. أما البرادعي فهو رجل حقق كل ما يمكن تحقيقه، ولم يعد في احتياج لمناصب جديدة، وخصوصًا أنه يمتلك منزلا في فيينا، وحياة كريمة. ودخوله للعمل العام هو ما جعله فيما بعد يمتلك الرغبة في ترديد اسمه كثيرًا مع ظهوره في وسائل الإعلام كطبيعة النفس البشرية وحبها للأضواء».

ـ ولكن من خلال عملك كمنسق عام في الجمعية، وعلاقتك بالدكتور البرادعي، هل اختلف تقييمك السابق في اختيار البرادعي كمرشح رئاسي؟

«بالطبع فرغبتي السابقة في اختيار البرادعي رئيسا لمصر، كان نابعًا من تقديم البديل للشعب مقابل التوريث. ولكن الدكتور البرادعي من خلال عملي معه، اكتشفت أنه بعيد عن الواقع المصري، وقليل الخبرة في العمل السياسي، وشخصيته لا تقبل النقد، كما أنه لا يمتلك سلوكيات التواصل مع الآخر، وهذا ما وَضُحَ من خلال حضوره للمؤتمرات، حيث لم يكن ليمتلك أسلوب فن التعامل الجيد مع الآخر، حتى من خلال السلام باليد أو تبادل القبلات. وهو رجل لا يمتلك كاريزما لرئاسة مصر، وبحكم عمله كرئيس للوكالة الدولية للطاقة كان شخصا إداريًا ناجحًا، لأنه كان يمتلك هيكلا إداريًا قويًا يخدِّم عليه، وهو ما افتقده في مصر».

إلى هنا انتهت شهادة الدكتور حسن نافعة عن الدكتور البرادعي.

ويمكن ربط ما قاله الدكتور حسن نافعة، عن الدكتور البرادعي بما ذكره الإعلامي وائل الإبراشي في مقالة له على موقعه الإلكتروني بتاريخ 2010/5/27، وفي طرحه عن الجمعية الوطنية للتغيير حيث كتب يقول: "لقد شعرتْ الجمعيات المدنيّة المصرية بأن هناك لفظًا شعبيًا لها، ولهرْوَلتها المستمرة للولايات المتحدة، بل وأصبح الجميع يتبرأون من أمريكا وينفون أي صلة لهم بها، كما حدث في مقال د. حسن نافعة أخيرًا بـ"المصري اليوم". حيث نفى أن تكون للجمعية الوطنية للتغيير التي يرأسها البرادعي، ويُعد نافعة المنسق العام لها، أي علاقة بواشنطن. وأكد أن حضوره وعدد من أفراد الجمعية «لمؤتمر الديمقراطية في مصر»، جاء تلبية لدعوات شخصية!

ويبدو أن نافعة شعر بأن مصداقية الجمعية اهتزت بشدة بعد رحلة أمريكا، فتحوّل إلى انتقاد البرادعي، وطالبه بأن يتوقف عن سفره الكثير خارج مصر، وأن يحدد ما المطلوب منه، ويعيد النظر في أولوياته. وقال في إشارة واضحة للبرادعي: «إن هناك البعض بالجمعية الوطنية للتغيير يهتمون بالأضواء والشهرة أكثر من اهتمامهم بأي شيء آخر، وأن تصرفاتهم تسيء للجمعية، وتفتح ثغرات فيها. وطالما أن نافعة والبرادعي هما الوحيدان اللذان يتحدثان ويصرحان، فمن غير المعقول أن يكون نافعة يقصد نفسه. ولكنه ينتقد صراحة البرادعي رئيس الجمعية».

أما عن توجهات الدكتور البرادعى فيمكننا التعرف عليها خلال التقارير السرية التى كتبها عام 2005 أثناء توليه رئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفيد أن مصر دولة مارقة ويجب دفعها للانصياع هذا التقرير الذى أعاد نشره اسامه الدليل فى مجلة الأهرام العربى فى 28أغسطس2013.

وعلي أية حال، وبعيدًا عن تقييم الدكتور البرادعي كمرشح رئاسي لمصر، فإن الأسلوب المنهجي والعلمي المنظم الذي تعاملت به الجمعيه الوطنيه للتغيير والمنظمات الحقوقية وأقباط المهجر، وجماعة الإخوان المسلمين بعد اتحادهم جميعًا معا، لهو أسلوب من وضع الخطة، وأعد العدة، ولم يتبقَ سوى التنفيذ الذي يعلم معه عباقرة أكاديمية التغيير ومؤسسات نشر الديمقراطية الأمريكية، ومؤسسات أوعية الفكر الأمريكية، أنه يحتاج إلى وقت وإلى تدريب، وهم على استعداد دائم لبذل الجهد في سبيل الفوضى الخلاقة أوالهدامة التي يتبنونها متسترين تحت الهدف المعلن وهو إسقاط الطغاة.

وأخيرًا، فإن أسلوب القوة القديم لن يجدي مع علوم الإدارة الحديثة والفكرة لا تتم محاربتها إلا بالفكرة. ولعلم قادة التغيير فإن النظام يتمتع بالقوة، يتعمّد المغيرون، ومعهم المغيَّبون إلى تصعيد درامي غير منطقي لأحداث غير مجبوكة لنصل إلى العقدة الدرامية، والتي غالبًا ما سوف تكون مخضبّة بدماء الجميع. وعند إسالة الدماء ستتوقف الذاكرة، وسينسى الجميع الأسباب، وسنتعامل مع النتائج التي لن يسْلَم من شرّها أي مصري بعد رفع شعارات القصاص لدماء الشهداء، والمتاجرة بها لتحقيق مطالب سياسيّة بعينها، وهو ما حدث بالفعل في الأحداث التي تلت 25 يناير.

الفصل الثاني عشر

الإعلام رهينة فى قبضة
الولايات المتحدة الأمريكية.

500 قائد إعلامي مصرى تحت رعاية
غرفة التجارة الأمريكية المقدسة.

خصخصة الإعلام القومي
على الطريقة الأمريكية.

حاييم سابان يلقى بشباكه
فى بحر الإعلام العربي.

هشام قاسم 55 دقيقة مع بوش
كافية لإصدار المصرى اليوم

فى 21أغسطس2013 أدانت المحكمة العسكرية الأمريكية الجندي الأمريكي، برادلي مانينج، بانتهاك قانون التجسس الأمريكي بعد تسريبه وثائق سرية أمريكية لموقع «ويكيليكس»، وتمت تبرئته في نفس الوقت من تهمة «التعاون مع العدو»، التي كانت الحكومة الأمريكية تطالب بحبسه بسببها بالسجن المؤبد دون فرصة لتخفيف العقوبة.

وكانت المحكمة قد أصدرت حكمها بحبس المتهم 35 عاما . وتعود أصول القضية حينما سرب برادلى إلى موقع ويكيليكس فى يوليو 2010عدد "76900" وثيقة عسكرية أمريكية سرية عن حرب أفغانستان، وفى أكتوبر من نفس العام سرب "400000" وثيقة سرية تخص سجلات الحرب على العراق " إضافة إلى 260 ألف من برقيات وزارة الخارجية الأمريكية شمل بعضها الكثير من الأسرار عن صلات ولقاءات غير معلنة لمصريين مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية.

وتلقت ويكيليكس الثناء والانتقادات على حد سواء. وفازت بعدد من الجوائز بما في ذلك جائزة الإيكونومست في وسائل الإعلام الجديدة في 2008، وجائزة منظمة العفو الدولية لوسائل الإعلام البريطانية في 2009. وفي عام 2010 وضعت الديلي نيوز (en) النيويوركية ويكيليكس الأولى من بين المواقع "التي بمكن أن تغير الأخبار بالكامل"، وقد سمي جوليان أسانج صاحب الموقع كأحد اختيارات القراء لشخصية 2010، وذكر مكتب مفوض المعلومات في المملكة المتحدة بأن "الويكيليكس هو جزء من ظاهرة على الإنترنت لها سلطة المواطن».

فيما يخص علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالإعلام والصحافة المصرية كشف موقع ويكيليكس الشهير عن برقيات عديدة سربها نقلا عن اتصالات دبلوماسية من السفارة الأمريكية تفيد بسعي الولايات المتحدة الأمريكية لتمويل الصحف الخاصة، وخصخصة الصحف القومية المصرية وبيع الإذاعة والتليفزيون ضمن برنامج قالت إنه لتطوير الديمقراطية في البلد العربي الأكثر سكانا.

الاعتراف الخطير بتمويل أمريكا لصحف مصرية خاصة كانت جزءا من رسالة بعثت بها السفارة الأمريكية بالقاهرة لوزارة خارجيتها ضمن إحدى وثائق السفارة

التي سربت عبر موقع ويكليكس ونشرتها (وكالة أمريكا إن أربيك) ومقرها أمريكا، ضمن آخر دفعة من الوثائق التي تم كشفها وهى الوثيقة رقم (06Cairo1351) الصادرة بتاريخ 6 مارس 2006، وحملت تصنيف سري، كتبها السفير الأمريكى فى القاهرة ريتشاردوني، تقول: إن أمريكا خصصت مبلغ 16 مليون دولار أمريكي(97 مليون جنيه مصري) لبرنامج خصخصة وبيع الصحافة القومية. وأشارت البرقية إن السفارة الأمريكية تجد طرقا لدعم الصحافة الخاصة بدون توضيح ماهية ذلك. وقال نص البرقية: "هيئة المعونة الأمريكية بدأت برنامجا من 16 مليون دولار لدعم الإعلام الخاص وتشجيع خصخصة الصحافة. لقد تعرض هذا المجهود لأنتكاسة في 1 مارس من نفس العام حينما قال الرئيس مبارك بنفسه للصحفيين إن الصحف القومية لن تخصخص. ومع هذا فإنه يتعين علينا أن نضغط على مجلس الوزراء وقادة مجلس الشعب فيما يتعلق بقطاع الإعلام العام بينما نجد طرقا لدعم الإعلام الخاص". هذا ولم تحدد البرقية كيفية إنفاق ذلك المبلغ في مصر.

هذه الوثيقة كانت تتحدث أساسا عن دور "هيئة المعونة الأمريكية" في وضع خطة لخصخصة الصحف القومية ببرنامج يبدأ بـ 16 مليون دولار لتشجيع خصخصة الصحافة، ولكن هذا المجهود توقف حينما رفض الرئيس السابق مبارك خصخصة هذه الصحف القومية، ويمكن أن نلاحظ هنا الاعتراف الأمريكى بتمويل الصحف الخاصة ضمن شرحها للخطة المنفذة لتحقيق هذا الغرض من خلال الفقرة التى ذكرتها الوثيقة: "يتعين علينا أن نضغط على مجلس الوزراء وقادة مجلس الشعب فيما يتعلق بقطاع الإعلام العام " وأضافت : "بينما نجد طرقا لدعم الإعلام الخاص»!!

وأكد هذا التوجه برقية أخرى رقم (07Cairo3001) صادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2007 حملت تصنيف "سري" وختمت باسم السفير ريتشاردوني أيضا، وجاء فيها في الفقرة 10 تحت بند "الصحافة المستقلة" :إن من أهداف الإستراتيجية الأمريكية في مصر،الدفع باتجاه إصلاحات سياسات تؤدي الى خصخصة قطاع الصحافة المكتوبة وقطاع البث الإذاعي والتليفزيوني» .

كما كشفت برقية أخرى متعلقة بموضوع بيع الإعلام المصري سربها موقع ويكيليكس وحصلت وكالة أنباء أمريكا إن أرابيك على نسخة منها وحملت رقم (06Cairo5867) الصادرة من سفارة القاهرة تحت تصنيف "سري" بتاريخ 19 سبتمبر 2006، كشفت أن السفارة الأمريكية اعتبرت تغيير الإعلام في مصر "أولوية قصوى". ونقلت البرقية نفسها إن لقاء غير معلن تم بين الناشر السابق لجريدة المصري اليوم الخاصة هشام قاسم، مع المسئولة الأمريكية "ايريكا باركس رجلس" ، التي خدمت في ذلك الوقت في قسم حقوق الإنسان والديمقراطية بالخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش. وحضر الاجتماع سكوت كاربنتر نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية. ولم تحدد البرقية مكان اللقاء إلا أنها أوردت أن هشام قاسم أدلى

بمعلومات للمسئولة الأمريكية (إيريكا باركس رجلس)، وأن هذا الناشر الليبرالى قال لهم إن "المعركة الحقيقية ليست حرية الصحافة، إنما الدعم الهائل الذي تقدمه الحكومة المصرية للصحافة القومية».

وذكرت البرقية أيضا:"إن قاسم قدر أن السوق المصرية يمكن إن يقدم تقريبا 600 مليون جنيه مصري (105 ملايين دولار) من دخل الإعلانات سنويا. نفقات الأهرام كبرى الصحف القومية هي واحد مليار و700 مليون جنيه (اي 298 مليون دولار)."

وفي استطلاع المسئولين الأمريكيين عن مستقبل الصحافة، أضافت البرقية :"وطبقا لقاسم ، فإن الأهرام والجرائد القومية الأخرى سوف تحتاج لفصل 90 في المائة من موظفيها إذا ما خسروا الدعم لهم».

كما تم الكشف عن برقيات سربت نقلا عن اتصالات دبلوماسية من السفارة الأمريكية تفيد إدلاء هشام قاسم ناشر جريدة المصري اليوم (أول جريدة مستقلة تم إنشاؤها فى مصر) بتصريحات لمسئولين أمريكيين فى لقاءات غير معلنة عام 2006 أيد فيها حرب إسرائيل ضد لبنان فى صيف ذلك العام بالرغم من وجود عدد كبير من الضحايا المدنيين.. حيث قالت البرقية الدبلوماسية السرية الصادرة من السفارة الأمريكية فى القاهرة بتاريخ 7 أغسطس 2006 بعنوان "الليبراليون المصريون يتوقعون انتكاسة قوة دفع الإصلاح بسبب أزمة لبنان" وتحمل البرقية رقم (06Cairo4899) وحررت باسم السفير الأمريكى لدى القاهرة فى ذلك الوقت فرانسيس ريتشاردونى قالت ما نصه: "على عكس كل زملائه، فإن هشام قاسم الناشر الليبرالى لجريدة المصرى اليوم المستقلة أكد للمسئول السياسى فى السفارة في يوم 3 أغسطس على دعمه المستمر للسياسة الأمريكية على الرغم من الخسائر فى الأرواح اللبنانية بين المدنيين حيث قال لنا، إننا نحتاج لأن نكون فى حرب ضد حزب الله.. لكنه مع هذا أبرز لنا إنه "منزعج وحزين" من مشاهدة المصريين وهم يتظاهرون دعمًا "لنصر الله"، فى إشارة إلى الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله.

العام التالى مباشرة علي هذه التصريحات التى قالها للسفارة الأمريكية تم منح هشام قاسم، الذى كان يرأس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، جائزة "الديمقراطية الأمريكية" لعام 2007 من هيئة الوقف الديمقراطى الأمريكى (نيد)، والذى يحصل على ثلثى تمويله من الكونجرس الأمريكى وتعتبر نيد هى الممول الرئيسى لمنظمة فريدوم هاوس ، وقام بتسليمه الجائزة، بحسب بيان الوقف الصادر فى 18 سبتمبر 2007، النائب الأمريكى الراحل توم لانتوس والنائبة إيلينا روس ليتينن، وهما من أكثر نواب الكونجرس الأمريكى مناصرة للسياسات الإسرائيلية فى المنطقة العربية.

وهنا يجب أن نتذكر الفضيحة التى فجّرها "هشام قاسم" رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والعضو المنتدب لجريدة المصرى اليوم في حينها حيث قام بإلقاء تصريح لمجلة "تايم" الأمريكية نشرت في 20 مارس عام 2006، يدعو فيها للتدخل العسكري الأمريكي

المباشر في مصر وبقية العالم العربي والتي تم سرد تفاصيل اللقاء الصحفى هذا سابقاً.

كما كشف موقع "ويكيليكس" عن البرقية رقم (08Cairo941) الصادرة من القاهرة والتي كتبتها السفيرة "مارجريت سكوبي" وتقول فيها: "السفارة في القاهرة مستمرة في تنفيذ أجندة الرئيس (الأمريكي) للحرية، ونحن على اتصال وثيق مع نطاق واسع من المعارضة السياسية ونشطاء الديمقراطية وحقوق الإنسان والصحفيين من الصحافة المستقلة والمعارضة علاوة على المدونين الذين يروجون للديمقراطية وحقوق الانسان".

وفى سياق المطلب الأمريكى لخصخصة الصحف القومية كتب مهدى مصطفى مدير تحرير مجلة الأهرام العربى فى عدد 2012/1/30 وتحت عنوان "درويش خصخصة الصحافة" فى إشارة إلى الدكتور عبدالمنعم سعيد، باحث ليبرالى، لا يخفى تصوراته السياسية واعتقاداته الإصلاحية، ولا دفاعه عن أصحاب الثروة، ودعوته إلى تكوين لوبى للدفاع عن تراكم الثروة، وقد حظى برئاسة مجلس إدارة الأهرام، أعرق المؤسسات الصحفية فى الشرق الأوسط، وخرج بعد زلزال يناير 2011 مع الخارجين من لجنة سياسات الحزب الوطنى الذاهب إلى غياهب التاريخ، حيث يعلق مهدى مصطفى فى المقال على برقيات ويكليكس المشار إليها سابقاً قائلا: نظن، وبعض الظن إثم، أن درويش بيع أصول الشعب، وهى ليست أى أصول هذه المرة، بل هى تاريخ أمة وديوان الحياة فيها، لجماعة أو تيار سياسى أو لوبى اقتصادى جريمة لا تغتفر، وقد تردد فى منتصف العقد الماضى أن بيع الصحافة القومية وعلى رأسها الأهرام، كان قاب قوسين أو أدنى لولا التدخل من قوى وطنية فى الوقت المناسب، فهل صحيح أن وسيطا مصريا يعمل لدى أمراء الخليج كان طامحا أن يختطفها لهم؟ وهل صحيح أن وزيرا مهما فى حكومة نظيف هرب خارج البلاد بعد يناير أراد أن يبيعها لأقاربه؟ وهل صحيح أن لوبى جريدة خاصة صدرت منذ سنوات كان طامحا فى الفوز بها؟ لا ندرى، ولكن طرح المسألة بإلحاح هذه المرة يؤكد أننا نشم رائحة عطن فى الدانمارك على «غرار مقولة شكسبير».

وفى عدد2011/12/20 يكشف مهدى مصطفى النقاب عن أباطرة الصحافة والكتابه حيث يعود بالزمان إلى ما بعد هزيمة 67 وقت أن قرر الأستاذ محمد حسنين هيكل أن ينشىء مركزا للدراسات عن الصهيونية بدعم من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر داخل مؤسسة الأهرام، وقد نجح هذا المركز الهيكلى فى معرفة قسط وافر عن كيان العدو، وفيه قدم مصريون من طين مصر عصارة أفكارهم وخبراتهم، ونجحوا فى مهمتهم الوطنية، ويستند مهدى فى مقالته إلى نجاح هذا المركز فى تأدية الدور المنوط به فى هذا التوقيت إلى نموذج السفير إسماعيل فهمى، وزير الخارجية المصرى فيما بعد، والذى قدم أطروحة عن تغيير السياسة المصرية الخارجية فى بداية السبعينيات من هذا المركز حين ألقى محاضرة شهيرة جعلت الرئيس الراحل أنور السادات يعتمد عليه فى تنفيذ هذه السياسة.

ثم يوضح مهدي في مقالته كيف تغيرت هوية هذا المركز بعد حرب 73 ، بعد أن انضمت إليه تخصصات من كل لون من «الصين حتى أستراليا ، وبلاد الواق واق» ، أصبح الجميع باحثين!

ويرى مهدى فى كتاب المفكر الراحل الكبير محمد سيد أحمد "بعد أن تسكت المدافع"، إشارة البدء لتغيير المسار ، حيث اعتبره بعض الباحثين الطريق إلى السلام على الطريقة الإسرائيلية ، حيث بدأ التطبيع ، وأصبح هو طريق الحرير إلى مراكز واشنطن ونيويورك ، المراكز التى تناسلت كالفطر ، هذه المراكز صارت ديناً فى وسائل الإعلام المحلية والدولية ، وكل من يتشدق بكلمتين محفوظتين يصبح باحثاً مرموقاً!!

ويقول مهدى: مع مرور الوقت تحول هؤلاء إلى أيقونة نخبوية ، أموال وشهرة وثروة وسلام وعبور للقارات ، تكديس مصطلحات ، باتوا مستشارين لسياسيين واقتصاديين ورجال مال ، نسى هؤلاء "العدو" وتناسوا أن دورهم تعريف الرأى العام لما يحدث حولنا وصولاً إلى تثقيف السلطة الحاكمة لاتخاذ قرار سليم ، لكن هذا لا يحدث قط الآن .

وفى عدد مجلة الأهرام العربى بتاريخ 2013/10/14 تحت عنوان «مصر محتلة ولا تزال» كتب مهدى مصطفى : فى عام 2011 كتبت مقالا فى هذا المكان تحت عنوان "هل مصر محتلة؟" تساءلت فيه عن سر صعود المرتبطين أمريكياً إلى خشبة المسرح السياسى ، وعن سر زيارات هيلارى كلينتون ، وزيرة خارجية الرئيس الأمريكي أوباما ، وجون ماكين وجون كيرى ، العضوين فى الكونجرس الأمريكى إلى القاهرة ، قبل أن يصبح كيرى وزيرا للخارجية الأمريكية ، فى ذلك الوقت لم يجرؤ أحد أن يكلف نفسه عناء الإجابة ، فالوليمة المصرية كانت ولا تزال عامرة بشعارات العيش والحرية والعدالة والكرامة إلى آخر ما تتطلبه بروفة الاحتلال العضوى الكامل لكل تاريخ هذا البلد ، ماضيا وحاضرا ومستقبلا ، وإزاء هذه الحال لا يجوز لأحد أن يسأل أو يعرف لماذا يصعد إلى قمة الهرم المصرى أبناء المراكز البحثية الأمريكية ، وأبناء الصحافة والفضائيات الممولة والمرتبة أمريكيا منذ مطلع الألفية وإلى الآن ، وأخيرا الذين تدربوا فى عواصم غربية وعربية ليكونوا كاسحات ألغام قبل الغزو الأمريكى الناعم والخشن ، الناعم بجمعيات الحقوقيين والخشن بتصعيد الإسلام السياسى إلى قمة السلطة .

ويستطرد : قبل أحداث يناير بسنوات ظهرت الصحافة الممولة رسميا ، ومن باب التمويه أطلقوا عليها "الصحافة المستقلة" ، وتزامن مع هذا الظهور المباغت صناعة رجال أعمال ، أنشأوا بدورهم قنوات فضائية خاصة ، واختاروا لها من الصحافيين والإعلاميين والسياسيين ما يناسب اللحظة التى ستقع بين لحظة وأخرى . ونجح هؤلاء فى أداء أدوارهم بامتياز ، باتوا النجوم الزاهرة فى سماء القاهرة ، أموال سائلة ، احتلال أماكن اجتماعية متميزة ، وهى حالة غير ثورية بالطبع ، لكنهم بقدرة قادر أمريكى أصبحوا " الثوار" و" الكتاب" ، و"المفكرين» .

يبدو من سلسلة المقالات السابقة للكاتب الكبير والصحفي المخضرم مهدى مصطفى أننا أمام خزينة أسرار الإعلام المصرى ، مليئة بمعلومات دقيقة وحساسة عن حقبة من الزمن تم خلالها سقوط الإعلام المصرى رهينة فى قبضة الولايات المتحدة الأمريكية، ولأننى أعلم مسبقا الكثير عن هذا الرجل كونه من الصحفيين والكتاب الشرفاء فى هذا الوطن الذين رفضوا الدخول فى مدار الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود، وآثر الدفاع عن الوطن من خلف الكواليس دون أن يبيع قلمه للشيطان . لهذا أخذت قرارى بالذهاب إليه فى مكتبه بالدور الرابع بمجلة الأهرام العربى لإجراء مقابلة استقصائية معه فى محاولة منى للدخول فى خزائن أسراره، فكان هذا الحديث المطول والذى كشف فيه النقاب عن التسلسل الزمنى والتاريخى لمحاولات الأمريكان إسقاط الصحافة المصرية المستقلة فى بئر الخيانة، ومستنقع المشروع الصهيوأمريكى، وكيف تحول الكثير من الكتاب والصحافيين والإعلاميين إلى قوات مارينز تطلق منصات صواريخها لتدك جدران مؤسسات الدولة المصرية، فدار بيننا هذا الحوار:

– متى بدأت الولايات المتحدة الامريكية فى نسج خيوط العنكبوت داخل بلاط صاحبة الجلالة؟

أمريكا تعرف قيمة وسائل الإعلام كسلاح فتاك قبل أى غزو عسكرى، وطالما استخدمت هذا السلاح المجرّب، فقد أسقطت به الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية، وكشفت الكاتبة البريطانية فرانسيس سوندرز فى كتابها "من يدفع للزمار– الحرب الباردة الثقافية – دور المخابرات البريطانية فى تجنيد الفنانين والكتاب".. وترجمه إلى العربية طلعت الشايب وقدمه المؤرخ د. عاصم الدسوقى، كيف استطاعت المخابرات الأمريكية أن تشترى كتابا وصحافيين ومثقفين وفنانين ومنشقين، وكيف أصدرت مطبوعات متنوعة لإسقاط الشيوعيين نهائيا فيما أطلقت عليه ربيع أوروبا الشرقية أو ربيع براغ..

نفس التجربة كررتها فى مصر فى وقت مبكر حتى قبل ثورة يوليو 1952، عندما أنشأت مؤسسة أخبار اليوم لصاحبيها مصطفى أمين وعلي أمين عام 1944، ومعروف أن جمال عبد الناصر أمم هذه المؤسسة فى الستينيات ضمن تأمميه للمؤسسات الصحفية، و مصطفى أمين حكم عليه فى قضية تجسس شهيرة لصالح الأمريكان عام 1965 قضى منها تسع سنوات ثم أفرج عنه السادات بعفو صحى في بداية السبعينيات، ومن يرغب في معرفة هذه القضية عليه أن يعود لكتاب صلاح نصر (حديث الإفك والخيانة)، وقد تناول فيه هذه القضية بالتفصيل أو يعود إلى كتاب بين الصحافة والسياسة للكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل.

– المعروف أن كل وسائل الإعلام الأمريكية مملوكة ليهود متعصبين .. وأمريكا تستخدمها وقت ما تشاء، لماذا أرادت أن يكون لها إعلام آخر خارج الولايات المتحدة؟

كبرى المؤسسات الإعلامية فى أمريكا مملوكة ليهود متعصبين لإسرائيل بالفعل

والواقع منذ عقود طويلة، وتعد هذه المؤسسات الخطيرة ذراعا عسكريا متقدمة لسياسات الولايات المتحدة، ولكنها تنجح فى التأثير على الرأي العام داخل الولايات المتحدة وفى أوروبا، ولا تنجح غالبا فى تغيير الرأى العام فى بلادنا، فقررت الولايات المتحدة تدريب صحافيين يزورون هذه المؤسسات ويعودون إلينا حاملين ثقافة اليانكى الأمريكى، وهذا الأمر جرى بتوسع بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية عام 1978، وراحت أمريكا تجلب الشباب المصرى إليها بمنح فولبرايت، وبعض الصحافيين المرتبطين بأمريكا عملوا كمتعهدين وقاموا بإرسال صحافيين وإعلاميين مختارين بعناية للسفر إلى الولايات المتحدة فى دورات قد تستمر إلى أشهر، وبعد عاصفة الصحرء فى الخليج عام 1991 حصدت واشنطن ما زرعته، ووجدت ضالتها فى إعلاميين انتقلوا من صف بغداد إلى واشنطن دون خجل.

ثم انتقلت من هذه الحالة إلى حالة أخرى، وهى اختراق المؤسسات القومية بتمويل برامج فيها، وصولا إلى المساهمة فى إصدار مجلة الديمقراطية التى تصدر فى مؤسسة الأهرام، وتدريب كوادر فى مركز الدراسات الاستراتيجية ومعهد الأهرام الإقليمي للصحافة.. وبعد 11 سبتمبر2001 قررت إنشاء مؤسسات صحافية وإعلامية خاصة، وضغطت على الحكومة للسماح بإنشاء مؤسسات صحافية مستقلة.. وقنوات فضائية مستقلة، طبقا لمبادرة كان البيت الأبيض قد أعلن عن إطلاقها لتحرير الإعلام العربي من قبضة السلطات القمعية حسب أدبيات واشنطن السياسية.

- وما هذه المبادرة؟

فى 3 نوفمبر 2002 طرح كولن باول وزير الخارجية الأمريكى الأسبق مبادرة، أطلق عليها (مبادرة الشرق الأوسط الكبير) وفتحت هذه المبادرة قوسا ونصت على أن هذا الشرق يشمل البلاد العربية جميعا، إضافة إلى إيران وباكستان وأفغانستان! وزعمت واشنطن(بوش) أنها ستساعد شعوب هذه المنطقة للوصول إلى الحكم الرشيد!! ورصدت 250 مليون دولار لتنفيذ هذه المبادرة، منها 10 ملايين دولار لمساعدة وسائل الإعلام المستقلة غير الحكومية فى المنطقة العربية.

وفى ذلك الوقت اعترف البرتو فرنانديز، مستشار كولن باول أن الملايين العشرة للإعلام ستسهم فى وصول المنطقة للحكم الرشيد، وأن أمريكا ترغب فى وجود انتقاد علنى فى وسائل الإعلام العربية للأنظمة الحاكمة بدلا من الهجوم على السياسة الأمريكية وحدها، مشيرا إلى أنهم سيساعدون الصحافة المستقلة بالتقنيات الحديثة والتدريب، وبالفعل ذهب كثيرون من المنتمين للصحافة المصرية خاصة والعربية عامة إلى مراكز التدريب الأمريكية، وحصلوا على منح تدربية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ولعب معهد الأهرام الإقليمى دورا بارزا فى إرسال الصحافيين المصريين، واعترضت نقابة الصحفيين المصريين، وأثيرت معركة صحافية بين الدكتور أسامة الغزالى حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية فى ذلك الوقت، المرحب بهذه المنح الأمريكية، وبين بعض

أعضاء مجلس نقابة الصحفيين المعترضين على هذا الاختراق الأمريكي.
– وهل كانت الملايين العشرة كافية لتغيير مزاج الصحافة المصرية لتصبح أمريكية . .
وبالتالي تغيير الرأى العام تمهيدا للوصول لهذا لحكم الزشيد؟
بالفعل عاد الأمريكيون ورفعوا التسعيرة إلى 23 مليون دولار، وأخيرا وصلت إلى 29.5 مليون دولار خصصت لصحافة جديدة تتناغم مع الرؤية الأمريكية التى كانت قد شرعت فى التمهيد لغزو العراق الذى جرى بعد إعلان المبادرة بأربعة أشهر فى 20 مارس 2003.

وحين بحثت شخصيا، عن ظلال مبادرة كولين باول فى الواقع الإعلامى فى مصر، وجـدت أنه في عام 2003 كشفت غرفة التجارة الأمريكية عن قيامها بتدريب أكثر من 500 شخصيـة سياسية وإعلامية واقتصاديـة مصرية، بعدد من الدورات التي نظمتها في العـين السخنة بالتعـاون مع مركز إعداد القـادة الذي كان يرأسـه رئيس الوزراء الأسبـق عاطـف عبيد، تحت عنـوان "قيادات المستقبـل"، وقد ضمت هـذه الدورات أشخاصـا أصبحـوا وزراء فيما بعد، ورجـال أعمال سيطروا على كـل مقاليد الأمور خـلال حكم مبارك، وعـدد لا بأس به من قيـادات لجنة السياسـات بالحزب الوطنى الديمقراطـى "الحزب الحاكم فى ذاك الوقـت"، كما حضر الدورات التي كانت بمثابة بوابـة المرور لأي منصب قيـادي، عدد من الصحفيين الذين أصبحـوا فيما بعد رؤساء تحرير لصحف قومية ومستقلة.

هذه الدورات تزامنت مع برنامج تطوير الديمقراطية الذي أعلنت عنه ليزا تشيني ابنة نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني، وهو البرنامج الذي وضعت له الولايات المتحدة ما يقرب من نصف مليار دولار بعد احتلالها للعراق لعدة أهداف، منها محاولة تجميل صورتها أمام الرأي العام العربي، وكان من نتائج ذلك راديو "سوا" وقناة "الحرة". كما دعمت عددًا من الصحف التي كانت على وشك الصدور، وهو ما كشفته الصحافية أميرة هويدي وقتها في تقرير مطول نشرته جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية، وكان من بين الصحف التي ذكرتها هويدي في تقريرها جريدتا "المصري اليوم" و"نهضة مصر" التي سبقت (المصري اليوم) في الصدور بعدة أشهر.
– هل كان لهؤلاء المتدربون ال500 تحت رعاية غرفة التجارة الأمريكية من دور أثناء أحداث يناير 2011؟
بالقطع . . ففى أثناء أحداث 25 يناير كان هؤلاء المتدربون تحت رعاية غرفة التجارة الأمريكية فى مقدمة حشود المظاهرات، يطالبون بالتغيير، رغم أن بعضهم كان فى قلب النظام! وصحيفة المصرى اليوم مثلا ظهرت بعد مبادرة كولن باول بعامين، ولاتزال مرحلة تأسيسها غامضة ومحاطة بالأسرار، والمعروف أن مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية السابقة دشنت هذه الصحيفة فى زيارة رسمية، و أحد مؤسسيها هو هشام قاسم ، العضو المنتدب لها، حظى بلقاء استمر 55 دقيقة مع جورج بوش،

وقاسم اعترف أن المصرى اليوم تصدر لانهاء سيطرة الصحافة القومية وعلى رأسها الأهرام، وهو نفس موقف مبادرة باول التى تسعى إلى ضرورة إنهاء سيطرة الدولة على وسائل الإعلام.

- أولبرايت !! ؟

أولبرايت كتبت مقالا بالاشتراك مع فين ، يبير رئيس هيئة الوقف القومي للديمقراطية "نيد" (أهم المولين للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ويترأسها هشام قاسم)، نشر في الواشنطن بوست بتاريخ 8 يونيو 2005 بعنوان: الطريق الصحيح لديمقراطية عربية. قالت فيه: تظهر الولايات المتحدة غالبا في الإعلام العربي بصورة غير عادلة، والحل ليس في البحث عن وسائل للضغط علي الصحفيين العرب أو معاقبتهم، وإنما يكمن الحل في التوسع في دعم إصدارات الإعلام المستقل!! فى ذلك الوقت دفعت أمريكا ملايين الدولارات لصحافة مصرية أطلقت عليها مستقلة، وكان بيت الحرية (فريدوم هاوس)هو الممول الرئيسى.

وتعترف السفيرة الامريكية السابقة فى القاهرة مارجريت سكوبي أن هذه الأموال تصل إلى صحافتهم المستقلة بطرق لا تستطيع الأنظمة الوصول إليها حسب ما ورد فى إحدى برقيات ويكيليكس. وكما قلت تحظى جريدة المصرى اليوم برعاية أمريكية فائقة، وقد نشرت يوم 12 يناير2011 قبل أحداث يناير ب 13 يوما تقريرا من واشنطن عن تغيير النظام فى مصر قريبا، وجاء فيه أن الإدارة الأمريكية برئاسة أوباما اجتمعت وقررت تغيير حسنى مبارك، وكان لافتا أن تنشر صورة الرئيس مبارك مع الخبر كرسم وليس صورة فوتوغرافية كالمعتاد، وبعدها بأسبوعين وقعت أحداث 25 يناير التحرير، وكان خط الجريدة التحريرى مع هذا التغيير المطلوب أمريكيا، وكانت المصرى اليوم أول صحيفة (مصرية) تطبع بوستر بأسماء وصور الذين لقوا حتفهم فى أحداث 25 يناير تحت عنوان مثير من قصيدة للشاعر أحمد فؤاد نجم . . هو(الورد اللى فتح فى جناين مصر . . !!)، ومعروف أن من أبرز ملاك المصري اليوم صلاح دياب ، وكيل شركة هاليبرتون النفطية الأمريكية فى مصر، ويترأسها ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى السابق والد ليزا تشينى، والمهندس نجيب ساويرس، صاحب قناة «أون تى فى» الفضائية، وأحمد بهجت صاحب قناة دريم الفضائية. (لاحظ هنا سيطرة رؤس الأموال المصرية على القنوات الفضائية!!).

بدورى بحثت عن هذا المقال الذى أشار إليه مهدى مصطفى، وجدته تحت عنوان " الكونجرس: (مصر معرضة لتغيير محتمل فى القيادة. . وواشنطن ترغب فى تشكيل حكومة تحترم حقوق الإنسان) حيث كتبت فتحية الدخاخنى: قال تقرير حديث لخدمة أبحاث الكونجرس الأمريكى: (إن مصر معرضة لتغيير محتمل فى القيادة فى المستقبل القريب، لذلك فإن الدورة ١١٢ من الكونجرس الأمريكى ربما تقرر التعبير عن رغبة

الولايات المتحدة فى تشكيل حكومة أكثر ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان والحرية الدينية لجميع المواطنين .

ووحدة خدمة الأبحاث، وكالة تابعة للكونجرس الأمريكى، لا تنشر أبحاثها بشكل علنى للجمهور، وهدفها تقديم الدعم لأعضاء الكونجرس عن طريق إجراء أبحاث فى قضايا السياسة الخارجية، والداخلية).

- ما الصحف المستقلة التى خرجت من رحم مشروع كولين باول فى تلك الأثناء؟

صحيفة نهضة مصر لصحابها عماد الدين أديب، والمصرى اليوم، هما الصحيفتان الوحيدتان اللتان تعتمد على أخبارهما الولايات المتحدة، وهما تحظيان بالدعم المباشر، بوصفهما صحيفتين ليبراليتين، لكن نهضة مصر لم تنجح جماهيريا.. ونجحت المصرى اليوم ، فقد كانت تحظى بأولوية الحصول على الأخبار من المؤسسات الرسمية حتى قبل الصحافة القومية بدعم من حكومة رجال أعمال نظيف التى زاوجت المال بالسلطة وارتبطت بسياسات الولايات المتحدة الامريكية، وجميعنا نتذكر معركة اتفاق الكويز مع أمريكا وإسرائيل الذى دافعت عنه المصرى اليوم وتبنته مع وزير التجارة الخارجية السابق رشيد محمد رشيد، وبسبب هذا الاتفاق تم الاستغناء عن خدمات رئيس تحريرها الاول أنور الهوارى، وحل محله مجدى الجلاد! أما عماد الدين أديب صاحب نهضة مصر وشركة جود نيوز لإنتاج الأفلام فهو صاحب مصطلح الخروج الآمن لمبارك والذى صرح به عام 2008 فى مقالة شهيرة له، وهو من أنتج فيلم عمارة يعقوبيان !! لعلاء الاسواني ! وكان مرشحا لرئاسة مجلس أدارة الأهرام عام 2005 بعد ابراهيم نافع !!.

- إذن هل تعتقد أننا فى العام 2005 كنا أمام تزاوج صريح للسلطة بالمال ؟

أتذكر ما جاء فى مقدمة كتاب فرانسيس ستونر سوندرز من "يدفع للزمار": فقد جاء فيه على مدى أكثر من عشرين عاماً ، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت وكالة المخابرات الأمريكية تنظم وتدير جبهة ثقافية عريضة (من المنظمات غير الحكومية NGO،s) في معركة ضارية بدعوى حرية التعبير، وتكونت شبكة محكمة من البشر الذين يعملون بالتوازي مع الـ «CIA» بهدف زرع فكرة جديدة مؤداها أن العالم في حاجة إلى سلام أمريكي وإلى عصر تنوير جديد). والكتاب صدر عام 1993 أى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى نهائيا عام 1991.

وأعتقد أن ما كشفته سوندرز ليس ببعيد عما جرى ويجري فى مصر، ففي إبريل عام 2004 أصبح الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء آنذاك رئيسا مؤقتا للبلاد، فى أثناء سفر مبارك فى رحلة علاج إلى ألمانيا، وبعد عودة الرئيس من هذه الرحلة العلاجية، صدر قرار رئاسى فى يوليو من نفس العام بتكليف أحمد نظيف وزير الاتصالات رئيسا للوزراء فى مفاجأة مدهشة، وتوالت المفاجآت حين ضمت هذه الحكومة رجال أعمال نافذين فى الأسواق العالمية، وهنا أدركت أن الجدل فى دوائر الحكم العليا حسم

لصالح الخط الأمريكى الذى كان قد وصل إلى الذروة فى ذلك العام 2004، حيث بدأ الكتاب والصحافيون المحسوبون على أمريكا جورج بوش يطالبون بالإسراع فى التغيير، وجاءت كلمة التغيير كتعبير سحرى يتردد في وسائل الإعلام ليل نهار.

وبعد عام واحد بالتمام والكمال من حكومة رجال الإعمال بدأت الأصوات تعلو بضرورة تغيير رؤساء تحرير ومجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية، وازدادت المطالب خاصة أن بعضهم استمر فى موقعه أكثر من ربع قرن، وبالفعل تم تغيير الأحصنة القديمة بأحصنة جديدة مرتبطة بفلسفة حكومة نظيف، ورجالها الأشد أمثال رشيد محمد رشيد ومحمود محيي الدين وبطرس بطرس غالي، ورشيد كان الوزير المصرى الوحيد المسموح له بزيارة أمريكا ولقاء بوش فى وقت امتنع فيه حسنى مبارك عن زيارة واشنطن غضبا من الضغوط الأمريكية ، خاصة أن رجب طيب أردوغان التركى الصاعد فى مشروع الشرق الأوسط الكبير أصبح رجل المرحلة ، و المنوط به تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير بعد أن حظى بالحصول على خرطيته السرية، وبات حاضرا حتى فى اجتماعات الجامعة العربية تحت رئاسة عمرو موسى أمين عام الجامعة السابق.

وقبل تغيير رؤساء مجالس وتحرير الصحافة القومية الكبار" إبراهيم نافع، إبراهيم سعدة، سمير رجب». كتب سعدة مقالا عاصفا فى صحيفة "أخبار اليوم" كاشفا عن الضغوط التى مارستها دوائر الحكم الجديدة المرتبطة بالولايات المتحدة، لكن مقال إبراهيم سعدة العاتب والغاضب لم يفلح فى إيقاف التغيير، وجاءت مجموعة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسة الجديدة التى ينتهجها الرجل القوى فى حكومة نظيف رشيد محمد رشيد أكثر الوزراء مطالبة بالتغيير، والذى يتمتع بعلاقات مع دوائر تركية وخليجية وأمريكية.

أغرب الأشياء أن صحيفة المصرى اليوم كانت قد ظهرت، وأصبحت الناطق الرسمى باسم المجموعة الجديدة، وضمت كل الكتاب الليبراليين المرتبطين بدوائر أمريكية، وأصبح المنبر الذى تصل عبره الرسائل الأمريكية كممر إلى الرئاسة التى كانت صامدة أمام ضغوط هائلة غير مسبوقة، وصارت المصرى اليوم الداعية إلى سلام مع إسرائيل عبر كتابها ودشنها محمد حسنين هيكل بعدة حوارات خاصة، منها ذلك الحوار (المقال) الذى طالب فيه بتشكيل مجلس انتقالي يحكم البلاد فى وقت كان فيه مبارك لا يزال في قمة السلطة، وأصبحت الصحيفة المفضلة لتمرير السياسات الجديدة، حتى إن اتفاق الكويز الإسرائيلى نشرته هذه الصحيفة قبل التوقيع عليه رسميا، وقبل أن يوافق عليه حسنى مبارك فى النهاية.

- وهل تعتقد أن هذه الصحافة لعبت دورا سلبيا فيما يخص ملفات الأمن القومى المصرى في ذلك الحين؟

طبعا.. أنت تعرف أن ملف مياه النيل أحد ملفات الأمن القومي. ولا علاقة له بنظام

معين . وبعد ظهور الصحافة المستقلة على الساحة الإعلامية راحت إحدى هذه الصحف تنشر بتوسع أخبارا وتسريبات مثيرة عن وضع مصر المائى مع إثيوبيا ودول حوض النيل، وكان الهدف هو إثارة الرأى العام، والرأى العام بالطبع سيضغط على الدولة لتكشف خطتها الاستراتيجية في معالجة هذا الملف الحيوي، وساعتها سيعرف المتربصون هذه الخطط السرية، وفى ذلك الوقت أتذكر أن (صحيفة الشعب) المصرية نشرت الخبر التالي : "كشفت المصادر، أن هناك محاولات من بعض الجهات الأجنبية، التي لم تسمها، لمعرفة الاستراتيجيات المصرية المستقبلية للتعامل مع قضية مياه النيل، وذلك عبر تسريبات غير مباشرة من جانب صحف خاصة في مصر تتلقى تمويلا أمريكيا، من خلال سعيها إلى إثارة الرأي العام في مصر ضد الحكومة، بهدف إجبار الأخيرة على الكشف عن خططها وإستراتجيتها . !!!

– هل تعتقد أن متدربى غرفة التجارة من الإعلاميين لعبوا دورا فى الانشقاق بين القاهرة وواشنطن . . وفى الاستقبال الحافل لأوباما أثناء خطابه فى جامعة القاهرة 2009؟

لم يذهب مبارك إلى أمريكا طيلة سنوات الولاية الثانية للرئيس الأمريكى جورج بوش، وفى عام 2008 جاء أوباما رئيسا، وزار القاهرة ليلقى خطابا صفق له هؤلاء الذين كانوا قد تدربوا فى غرفة التجارة الأمريكية عام 2003، والغريب أن أوباما أعلن الحرب على مصر من قلب جامعة القاهرة وسط ترحيب حار، ولم يكن ذلك مثيرا بالنسبة لى، فأحد كتاب المارينز من القاهرة أستطاع أن يحذف فقرة من خطاب أوباما قبل إلقائه كانت تقول بضرورة تنحى حسنى مبارك !

– من هذا الكاتب الذى له هذه السطوة على الإدارة الأمريكية ليحذف فقرة من خطاب رئيس أمريكى؟

د. عبد المنعم سعيد، عضو لجنة السياسات فى الحزب الوطنى ، ورئيس مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، وبسبب هذا الموقف غير المسبوق تمت مكافأته بتعيينه رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة الأهرام، والمفارقة العجيبة أن سعيد هو الذى رحب بأحداث يناير قائلا عن نفسه أنه من أطلق هذه الثورة بمقالاته وذلك على شاشة قناة العربية بعد موقعة الجمل فى 2 فبراير 2011، وبعد الإفراج عن وائل غنيم كتب مقالا على صفحة كاملة فى الأهرام شاملا عن الفتى وائل غنيم، والغريب أنه الآن يعمل رئيسا لمجلس إدارة المصرى اليوم!!

– هل تعتقد أن القنوات الفضائية الخاصة فى مصر حظيت بدعم أمريكا. وفى أى صورة؟

مثلا . . حظيت منى الشاذلى وبرنامجها العاشرة مساءً على فضائية دريم المملوكة لرجل الأعمال أحمد بهجت بلقاء مع الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش آخر فترته الرئاسية. والرئيس الأمريكى لا يلتقى بأى وسيلة إعلامية فى العالم إلا إذا كانت

تتماهى مع أهداف البيت الأبيض، فى ذلك الوقت كان الرئيس المصرى لا يلتقى جورج بوش، وأتذكر أنه ترك جلسة الاستماع لخطاب بوش في شرم الشيخ، ولا يغيب عنك أن صاحب قناة دريم كان يعمل فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث حصل على ثروته من هناك قبل العودة إلى مصر .

– هل تتذكر أن الإعلام المستقل تجاهل مواقف سياسية مصرية حازمة تجاه الإدارة الأمريكية؟؟

بالقطع . نعم . ففى 15أغسطس 2009 ذهب مبارك إلى واشنطن فى زيارة بعد سنوات من القطيعة، وهناك طرحت هيلارى كلينتون عليه انضمام مصر إلى المظلة النووية الأمريكية التى تضم دول الخليج الست(السعودية – الإمارات – قطر– البحرين – سلطنة عمان– الكويت) وإسرائيل والمغرب بالإضافة إلى مصر فرفض مبارك بحسم، وأبلغ الصحافة بهذا الرفض أثناء وجوده فى أمريكا. . ولم تنشر الصحافة الخاصة هذا الرفض المصرى الحاسم الذى أغضب أوباما. . والجريدة الوحيدة التى نشرت هى الأهرام يوم 17 أغسطس 2009! .

وبدورى أيضا قمت بالبحث فى عدد الأهرام المذكور، وبالفعل وجدت فى مانشتات الصحيفة: «قال الرئيس مبارك من واشنطن لأسامة سرايا رئيس التحرير: إن مصر لن تكون طرفا في أي مظلة نووية أمريكية لحماية دول الخليج إذا صحت التقارير التي ذكرت ذلك، لأنها تعني قبول وجود قوات وخبراء أجانب علي أرضنا، وهو ما لا نقبله، ثم إن هذا الطرح ينطوي علي قبول ضمني بوجود قوي نووية إقليمية، وهو ما لا نرضاه، والشرق الأوسط ليس بحاجة إلي قوي نووية، لا من جانب إيران أو إسرائيل، ولكنه بحاجة إلي السلام والأمن والاستقرار والتنمية، وعموما لم نتلق أي اتصالات رسمية بشأن هذا الاقتراح».

– ماذا كان موقف الصحافة المستقلة والخاصة من مشروع الضبعة الذى طرح فى ذلك الوقت؟

بعد أن أصبح الطريق مسدودا بين واشنطن والقاهرة برفض المظلة النووية الأمريكية التى كانت موجهة للحرب ضد إيران. . أعلن مبارك عن بداية مشروع نووى سلمى فى الضبعة ، وبدلا من مساندة هذه الصحافة له وجدنا وسائل الإعلام الخاصة وعلى رأسها المصرى اليوم تشن هجوما مستمرا على المشروع، ويظهر عبر صفحاتها الصراع بين الأجنحة داخل النظام : حرس جديد وحرس قديم.

وهنا يذكرنى مهدى مصطفى بجمال عبد الناصر حينما أعلن عن مشروع نووى مصرى عام 1966 فتم ضرب مصر فى العام التالى 1967 ، ثم يأتى مبارك بعد ثلاثة وأربعين عاما ليعلن عن مشروع نووى مصرى آخر فى العام 2010 فيتم ضربه فى العام التالى 2011 بأحداث 25 يناير، وخصوصاً أن خطاب مبارك فى عيد الشرطة 2011/1/23 لا يزال عالقا في الأذهان حينما قال : لن أتسامح مع من يحاول الوقيعة

بين الأقباط والمسلمين ، وزمن الحماية الأجنبية والوصاية ذهب إلى غير رجعة. ولكن مبارك هو الذى ذهب بلا رجعة. .

– لاحظت أن الإعلام العربي وليس الخاص المصرى كانت فى طليعة المشجعين لما سمى بالربيع العربى فى تونس ومصر وليبيا وسوريا. . هل هناك صلة بين الإعلام الخاص المصرى وبين هذا الإعلام العربى؟

لم أنس قط تقريرا سريا عن قناة العربية تم تسريبه من وزارة الخارجية الأمريكية وأشرف عليه كولن باول ثم كوندوليزا رايس عن كيفية نشأة قناة العربية، وأنها تابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، وكنت أول من نشره فى مجلة صدى سوريا عام 2007 بعد عام واحد من حرب تموز التي وقعت بين حزب الله اللبنانى وإسرائيل وهزمت فيها إسرائيل عام 2006، والتقرير نشر بعد ذلك فى مواقع الانترنت، وكيف أن أمريكا وضعت ميزانية ضخمة لتمويل هذه القناة التى تبدو فى الظاهر سعودية وهى فى الحقيقة تابعة لوزارة الخارجية الأمريكية بمذيعيها ومعديها ورؤسائها.

– كيف وصل إليك هذا التقرير المسرب عن قناة العربية ؟

بعد غزو العراق أمريكيا عام 2003 عاد معظم العراقيين من المنافى تحت راية الاحتلال الأمريكى، وبقى البعض فى المهاجر، وكان هناك ضابط عراقى منشق على صدام حسين ويعمل لدى الإدارة الأمريكية فى الجيش الحر الذى كونه أحمد الجلبى فى المجر، هذا الضابط كانت له صلات بالبنتاجون، وبعد أن رأى العراق وهو يدمر رفض العودة وهرب من أمريكا إلى دولة أوروبية ، وقرر الانتقام من الإدارة الأمريكية بتسريب ملفات كانت متاحة له أثناء عمله فى فرق الجلبى، وحين شاهدنى على شاشة إحدى القنوات اللبنانية بحث عن تليفونى وأخبرنى بقصة هذه الوثيقة، وأرسلها لى عبر الإيميل بعد أن ترجمها بنفسه، رافضا ذكر اسمه، فقررت نشرها على أوسع نطاق دون اسم، وحين كنت فى سوريا عام 2007 لتغطية مؤتمر المقاومة الفلسطينية التقيت بالدكتور نزار ميهوب، رئيس الفرع الخارجى فى وزارة الإعلام السورية السابق، وكان معى السياسى والكاتب المصري الصديق إلهامي المليجي، فحكيت له عن قصة الوثيقة، فرجاني أن أنشرها لتنوير الرأي العام العربي، وبالفعل وافقت على الفور، وأعطيتها إياه ونشرها بدوره فى مجلة صدى سوريا، وفى موقع صدى سوريا الذى يشرف عليه الدكتور نزار ميهوب، وبعدها أخذت طريقها إلى مواقع الشبكة العنكبوتية . وباتت كالنار في الهشيم.

بدورى أطلعت على هذه الوثيقة اللافتة، وهي عبارة عن تقرير موسع مقدم لوزير الخارجية السابق كولن باول، ويحتوي على ثلاثة تقارير: التقرير الأول الصادر عن أحد مراكز البحث الممولة بشكل كامل من الإدارة الأمريكية، والتقرير الثاني، وهو صادر عن الدائرة الإعلامية في الخارجية الأمريكية/ والتقرير الثالث أو الأخير، وهو الصادر عن مكتب نائب وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط، علما بأن

التقرير الأخير تم إرجاعه من قبل الوزير المستقيل في ذلك الوقت كولن باول لطوله الشديد 2800 صفحة وتم اختصاره وتحديثه بمعلومات جديدة، وقدم للوزيرة الجديدة كوندليزا رايس في 1900 صفحة.

جاء فى التقرير الثالث والأخير والذى يتضمن أيضا فحوى التقرير الأول والثانى : أن المشاهد العربي عموماً يظن أن هدف العربية هو منافسة قناة الجزيرة والدعاية لسياسة المملكة السعودية، والحقيقة ورغم أن مواجهة ومنافسة الجزيرة سياسة استراتيجية متبعة لدى العربية، إلا أن الهدف الأساسي يتجاوز علاقة القناتين والدولتين إلى هدفين أساسيين: أولهما تحسين صورة أمريكا في العالم العربي(رغم وجود بعض التقارير والأخبار التي تظهر عكس ذلك بهدف التغطية) ، وأهم وسيلة غير مباشرة لتحقيق هذا الهدف هو تمجيد المبادئ والنماذج والقيم الأمريكية والغربية

أما الهدف الثاني فهو تشويه صورة الإسلام(رغم بعض التقارير والأخبار التي تظهر عكس ذلك وأيضا بهدف التغطية) وأهم وسيلة غير مباشرة لتحقيق هذا الهدف هو مهاجمة الثوابت والتيارات والرموز والأفكار الإسلامية الوسطية ومحاولة خلط المفاهيم والأحكام وجعل كل أصل إسلامي قابلا للمناقشة والتغيير تدريجيا بجانب كم هائل من البرامج التحريرية المتدرجة الموجودة في المجموعة الذكية بشكل عام. ويقصد بالمجموعة الذكية فى التقريره(قناة العربية وقنوات 4/3/2/Mbc1 وجريدة الشرق الأوسط واذاعة Mbc –FM).

ويشير التقرير بالمديح لمواقف محددة فى منهجية قناة العربية فى تزكية النزاع السنى الشيعى فى المنطقة، وطريقة تغطيتها لأحداث حرب العراق بأعين أمريكية، والتغاضي عن جرائم حقوق الإنسان التى ارتكبتها أمريكا هناك، وكذلك أسلوب تناول القضية الفلسطينية، ووصف من يسقط من الفلسطينيين بالقتيل وليس الشهيد!!

وفى نهاية التقرير تجد حزمة توصيات من ضمنها : تقديم مساعدة لقناة العربية فقط دون صحيفة الشرق الأوسط والإذاعة، مقدارها خمسمائة مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات، على أن تقدم 10% من هذا المبلغ بصورة مادية مباشرة، والـ90% المتبقية ستكون على شكل مساعدات فنية ولوجستية وإعلانات مدفوعة، أما المساعدات المعنوية فتشمل حسب التوصية الإذاعة و صحيفة الشرق الأوسط بجانب قناة العربية، وتتمحور في إعطاء العاملين في هذه الوسائل السبق في العالم العربي من ناحية المعلومة أو المقابلات مع كبار المسئولين الأمريكيين، وخلال المؤتمرات الصحفية، وتزويدها بالمعلومات والتقنية المتطورة .

أيضا مما أوصى به التقرير كيفية التعامل مع أي معلومات مسربة عن التقرير، حيث أوصى التقرير أن يعمد للتقليل والتشكيك والاستخفاف من أي معلومات تتحدث عن التقرير، كما أوصى بإظهار عيوب فنية وتضارب معلومات للتشكيك في مصداقية وجود مثل هذا التقرير أصلا، مع التوصية ببرامج تتناقض مع ما كتب في التقرير،

ويتوج ذلك بمجموعة من الكتاب الجدد الذين يدافعون عن المجموعة. كما أوصى التقرير بالاستمرار في الدعم المادي للكتاب والمؤسسات الفكرية الداعمة للفكر والسياسة الأمريكية داخل وخارج المجموعة باعتماد وسيلة قياس على شكل نقاط وجداول.

– وماذا عن قناة الجزيرة القطرية؟

قبل سنوات كنت فى الدوحة، وهناك عرفت أن حاييم سابان صاحب مركز سابان الأمريكى، وهو يهودى من المحافظين الجدد هو الأب الروحى لقناة الجزيرة.. قلت لنفسى لا مفر.. المعركة قادمة.. وغدا تكشف أوراق اللعبة الإعلامية التى قادت المعركة قبيل 25 يناير بلحظات واستمرت..

وبدورى كان لزاما على البحث عن حاييم سابان ومركز سابان هذا لرسم صورة أوضح عن قناة الجزيرة القطرية لأجد نفسى داخل معهد بروكنجز هو مؤسسة فكرية أمريكية مقرها في واشنطن دي سي في الولايات المتحدة . وهي واحدة من أقدم مؤسسات الفكر والرأي، وتقوم بإجراء الأبحاث والتعليم في مجال العلوم الاجتماعية، وفي المقام الأول تهتم بالاقتصاد، والسياسة الحضرية، والحكم، والسياسة الخارجية، والاقتصاد والتنمية في العالم . وحسب تقرير لجامعة بنسلفانيا عام 2012 فقد حازت المرتبة الأكثر تأثيرا من الناحية الفكرية في العالم.

ولمعرفة طبيعة الدور الذى يلعبه هذا المعهد داخل الشرق الأوسط ، كأحد مؤسسات أوعية الفكر الأمريكية مثل مؤسسة راند ، يمكننا قراءة مقالة لتونى كارتالوتشى على موقع جلوبال ريسيرش بعنوان "النزاع فى سوريا" ترجمة مالك سلمان بتاريخ 2013/3/28، وأشارت إليه صحيفة هاآرتس الإسرائيلية فى عددها 2013/3/30، حيث يبدو عنوان مقالة هاآرتس «صديق الأسد الإسرائيلي»، كمحاولة لتصوير الرئيس السوري بشار الأسد، وكأنه متحالف مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. لكنها تكشف، في حقيقة الأمر، أن إسرائيل حاولت تنفيذ الإستراتيجيات المُوَصَفة في تقرير معهد بروكينجز الذى يحمل عنوان « أي طريق إلى إيران؟ »، حيث يقترح التقرير أن تقوم إسرائيل بإبعاد سوريا عن إيران قبل الضربة الأمريكية – الإسرائيلية على إيران التي ستليها الحرب. ومن الواضح أن سوريا لم تسقط في الفخ، ونتيجة لذلك تم إغراقها في حرب انتقامية مدمرة بالوكالة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل والمملكة السعودية وحلفائهم الإقليميين.

مركز بروكينجز – الدوحة تمّ إطلاقه من خلال مبادرة من معهد بروكينجز الأمريكي في واشنطن دى سى ، باتفاقية تعود إلى الأول من يناير 2007، وتمّ افتتاحه رسمياً من قبل الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في 17 فبراير 2008 رئيس وزراء قطر السابق، بحضور كارلوس باسكوال، نائب رئيس معهد بروكينجز لدراسات السياسة الخارجية السابق، ومارتن إنديك، نائب الرئيس لدراسات السياسة الخارجية في معهد بروكينجز وسفير أمرسكا السابق في إسرائيل، وهادي عمرو، المدير المؤسس لمركز

بروكينجز الدوحة. ويتم تمويل المركز من قبل دولة قطر. ويقوم المركز بتحليلات سياسية وبحوث مستقلة عالية الجودة عن منطقة الشرق الأوسط، التي تركز على القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط الكبير (هكذا كتب الشرق الأوسط الكبيرعلي الموقع الرسمى للمركز على الإنترنت) بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبرا لأبحاث معهد بروكينجز الأمريكى في المنطقة، وهو منفتح على وجهات النظر كافة. وتشمل أجندة المركز جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حوارات حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك استضافة باحثين زائرين يشغلون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية، ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحاليل بروكنجز. ويساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومعهد بروكنجز الامريكى في تنظيم المنتدى السنوى "أميركا والعالم الإسلامي" ، والذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وبهدف تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكينجز الدوحة على قيم معهد بروكينجز الأساسية، وهي النوعية والاستقلالية والتأثير.

ويجب الإشارة هنا أنه فى أكتوبر 2003 تم إنشاء فرع الدوحة لمؤسسة راند إحدى مؤسسات أوعية الفكر الأمريكية بجوار مركز بروكينجز الدوحة مما يعنى أن دولة قطر باتت الجسر الجوى لمؤسسات أوعية الفكر الأمريكية بالوكالة داخل منطقة الشرقالأوسط.

لكن ما علاقه معهد بروكينجز بحاييم سابان ومركز سابان الذى تحدث عنه مهدى مصطفى ؟؟

حاييم سابان : "إمبراطورية مستر إكس»، رجل أعمال وملياردير يهودي أمريكي مصري الأصل. تصنفه فوربس بأنه يحتل المرتبة الـ98 في قائمة أثرياء أمريكا. يصفه معدو تقرير اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية بأنه صهيوني متعصب ينضح بالتطرف.

ولد حاييم سابان Haim Saban في 15 أكتوبر 1944 في مدينة الإسكندرية، وهاجر مع عائلته إلى إسرائيل في العام 1956. بعد أن أنهى الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي عمل في مجال تنظيم الحفلات الغنائية حتى عام 1973 وبعدها سافر إلى فرنسا وأسس هناك شركة للإنتاج الموسيقي.

في العام 1983 غادر فرنسا متوجها إلى الولايات المتحدة حيث استقر في لوس أنجلوس، وهناك بدأ باستيراد أفلام الأنمي من اليابان وبيعها في الأسواق الأمريكية، ومن بينها مسلسل جراندايزر . وفي عام 1995 انضم إلى فريق الإمبراطور الإعلامي روبرت

مردوخ حيث قام بشراء قناة فوكس للأطفال، ويعد سابان من كبار شخصيات ساحة الفن والإعلام الأمريكية حيث أنتجت شركته سابان أنترتينمينت الكثير من الأفلام والمسلسلات السينمائية والتلفزيونية. ومن المسلسلات التي أنتجتها شركته في مجال الأنمي باوار رينجيز Power Rangers، كما أنتج عددا من المسلسلات الأمريكية الشهيرة مثل مسلسل دالاس. وفي العام 2001 باع قناة فوكس للأطفال لشركة والت ديزني بقيمة 302 مليون دولار، وفي عام 2003 استطاع السيطرة على قناتي التلفاز الألمانيتين (برو 7 وسات 1) بعد أن دفع 225 مليون يورو لشراء أسهمهما، كما امتلك شركة يونيفيش للاتصالات في العام 2006 وهي أكبر شركة للبث التلفزيوني باللغة الإسبانية في الولايات المتحدة.

أما في العام 2002 فتبرع سابان لإنشاء مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط الذي يعد أهم مراكز الأبحاث بمعهد بروكينجز الأمريكى الذى تمت الإشارة إليه سابقا، وسرعان ما أصبح معهد بروكينجز بإضافة مركز سابان واحداً من المراكز الأكثر ديناميكية للبحوث وتحليل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

حيث صرح سابان: «لدي اهتمام عميق بتشجيع السلام العربي الإسرائيلي و الحفاظ على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. فيسعدني أن أساعد في توسيع عمل معهد بروكينجز في هذه المجالات. ومؤسسة بروكينجز هو المكان المثالي لهذا العمل الحاسم بسبب مصداقيتها وسمعتها».

كما أنشأ حاييم معهد سابان لدراسة النظام السياسي الأمريكي في جامعة تل أبيب في إسرائيل، وساهم إنشاؤه لمركز سابان لدراسات الشرق الأوسط بإيجاد تأثير له في واشنطن و تل أبيب على حد سواء، فقد تمكن من خلال نفوذه ذلك إلى تميز علاقاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آرئيل شارون والرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون وشمعون بيريز و هنري كيسنجر إضافة إلي وزيرة الخارجية الإسرائيلي في حكومة إيهود أولمرت ـ تسيفي ليفني ونظيرتها الأمريكية في إدارة جورج بوش كونداليزا رايس.

عرف عن سابان حميمية علاقته ببيل كلنتون وزوجته هيلاري كلينتون حيث عينه كلنتون خلال ولايته عضوا في مجلس استشارات التصدير الذي كان بمثابة المستشار التجاري للبيت الأبيض، وقد ذكر تقرير لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية أن سابان وزوجته شيريل قد ناما أكثر من مرة في البيت الأبيض خلال ولاية كلنتون. وقد قال عنه كلينتون: « لقد كان سابان خير صديق وداعم لي».

وكما كان سابان يتبرع للحزب الديمقراطي الأمريكي فانه في ذات الوقت كان يتبرع للحزب الجمهوري الأمريكي وحزب العمل الاسرائيلي، وذكرت تقارير صحيفة إسرائيلية أن سابان تبرع بمبلغ 100 ألف دولار لشمعون بيريز خلال انتخابات الكنيست في العام 2005 . وعرف عن سابان بأنه من أكبر المتبرعين لحاكم ولاية

كاليفورنيا جاري ديفيس الذي كافأه بتعيينه في مجلس حكام جامعة كاليفورنيا إلا أنه غيّر ولاءه ليؤيد مع المخرج ستيفن سبلبيرج إعادة انتخاب أرنولد شوارزنيجر في منصب حاكم كاليفورنيا بعد موقف شوارزنيجر الذي أيد إسرائيل في حربه على لبنان في العام 2006. وهو على علاقة قوية مع المحافظين الجدد في الولايات المتحدة.

ويصف سابان موقفه من إسرائيل بالقول: «إنني رجل ذو قضية واحدة اسمها إسرائيل»، فأطلق عليه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آرئيل شارون لقب الأمريكي الرائع والذي يقف إلى جانب إسرائيل كلما كانت بحاجة إلى ذلك، وقد سبق له أن شن حملة شعواء على هيئة الإذاعة البريطانية وعلى قناة سكاي نيوز متهماً القناتين بالانحياز للفلسطينيين بسبب نقلهما لأخبار الانتفاضة.

وتربطه علاقات مع عدد من الشخصيات العربية في مراكز القرار كما يعتبر وسيطا بين الحكومات الإسرائيلية وسياسيين في المنطقة العربية. وقد نشرت الصحف في سبتمبر 2005 أن سابان ساهم في عقد لقاء بين الرئيس العراقي جلال الطالباني وعدد من الصحفيين الاسرائيليين خلال زيارة طالباني لواشنطن. كما ذكر سابان في مقابلة مع القناة الثانية الاسرائيلية أنه وجه دعوة للطالباني لزيارة القدس. كما قال أنه بدا فحص إمكانية الاستثمار في العراق بعد أن دعاه الطالباني للاستثمار هناك.

وفي 12 نوفمبر 2005 كان ضمن وفد من مركز سابان زار مدينة رام الله الفلسطينية والتقي مع الرئيس محمود عباس لبحث عملية السلام . وفى31يناير 2005 ذكرت صحيفة ايلاف الالكترونية المولة سعوديا نقلا عن صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية أن سابان أجرى مباحثات مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لشراء ما نسبته 50% من أسهم قناة الجزيرة إلا ان الخبر لم يتم تأكيده من قبل قطر أو قناة الجزيرة أو سابان.

نعود مجددا إلى الأستاذ مهدى مصطفى للاستبيان أكثر...

– هل تعتقد أن سبان ترك بصمة على السياسة التحريرية لقناة الجزيرة؟

طبعا.. فى البداية أشار سابان على حمد بن جاسم المسئول الفعلى عن قناة الجزيرة ببرنامج (الاتجاه المعاكس) وهو فى الأصل برنامج أمريكى شهير يقوم على نفس الفكرة، صراع الديكة، وأتوا بمقدم برامج سورى ينتمى لطائفة الدروز هو فيصل القاسم، وكان الغرض من هذا البرنامج هو تعريف الرأى العام فى المنطقة العربية بقناة جديدة تستطيع أن تكشف المستور، وبعد أن تصبح معروفة ويتعود عليها الرأى العام تبدأ فى تلك اللحظة بنشر رسالة إعلامية تهدف إلى تعرية المنطقة من مقدراتها، وهو ما حدث فى تغطيتها للحرب على العراق، ولا أنسى تصريح وزير الإعلام العراقى محمد سعيد الصحاف حين قال إن الجزيرة تسوق للاستعمار، بعد أن أذاعت خبرا عن سقوط مطار بغداد قبل أن يسقط بالفعل ب 72 ساعة كاملة، ولا أنسى دورها فى الشقاق الفلسطينى – الفلسطينى وقد قال لى مروان كنفانى المستشار السياسى للرئيس

ياسر عرفات إن الجزيرة هى التى دمرت القضية الفلسطينية..

– من أبرز المذيعين الذين لهم علاقة بحاييم سابان؟

كل المعدين تقريبا، ولكن أخص يسرى فودة وبرنامجه سرى للغاية، وووضاح خنفر مدير القناة الذى كانت له علاقة مباشرة مع ليفنى وزيرة خارجية إسرائيل، وتربطه علاقة خاصة بالمخابرات الأمريكية والمعروف أنه أحد كوادر الإخوان المسلمين، طبقاً لما كشفت عنه وثائق ويكيليكس!.

ولك أن تعلم أن قناة الجزيرة كانت فى الأصل قناة بريطانية تابعة لل بى بى سى، وكانت السعودية ستشتريها ولكن قطر حصلت عليها عام 1995بعد خروج القواعد العسكرية الأمريكية من الأراضى السعودية وذهابها إلى العاصمة القطرية الدوحة، وجاء ذلك عبر صفقة لعب فيها سابان دور الوسيط فيها .

والغريب أنه طبقا لوصايا سابان فإن الجزيرة توسعت لتستحوذ على كل مجالات الإعلام من الرياضة إلى السينما والأفلام الوثائقية، واستطاع سابان أن يفتح لها مجالا فى كل دول العالم تقريبا، والحصول على الأسرار، ولعلك تتذكر أن الجزيرة انفردت بخبر زيارة جمال مبارك السرية عام 2008 قبل أن تعترف الدولة هنا، رغم أن لقاءه ببوش كان سريا حتى على بعض الأمريكيين النافذين! ولا أنسى هنا علاقته بحركة النهضة التونسية وزعيمها راشد الغنوشى، وعلاقته بأردوغان والعرش المغربي من خلال أندريه أوزلاى مستشار الملك السادس، وهنا فى مصر توجد مؤسسة بمدينة الإسكندرية تسمى أنا ليندا تقوم بدور من أدوار حاييم سابان، حيث يعتبر الأب الروحى لما يسمى المواطن الصحفى أو الإعلامى، وقد تلاحظ هذا النوع من المواطنين الصحفيين، فى الجزيرة وفى تغطيتها للحرب فى سوريا والعراق ومصر، وكيف تعتمد الجزيرة على مقاطع فيديو مصورة من مواطنين هواة أو شهود بدون مصادر، وهذا هو جوهر سياسة حاييم سابان الإعلامية التى تسير الجزيرة على خطاها.. وفى النهاية كان الطريق مفتوحا إلى ليل 25 يناير الأمريكى.. ليل الإعلام المستقل عن الوطن.. وسنراه لاحقا فى دور المقاتل الذى يغير القلوب والعقول تمهيدا لتدمير الأوطان.

الفصل الثالث عشر

25 يناير . .وليمة المخابرات العالمية .

كنيسة القديسين . .جيش التحرير الفلسطيني يظهر ليلة رأس السنة.

فتح السجون . . تحالف خلايا حزب الله وحماس والأعراب.

فلول الموساد تسرق الأبحاث والجينات الزراعية

قناصة . . سيارات دبلوماسية . . تطرح الورد في جناين مصر

وائل غنيم: المهمة أُنجزت . . الدور على سوريا

لم تكن ثورة عفويّة كما ادعوْا، ولم تتفاجأ الولايات المتحدة الأمريكية بالثورة كما أرادت إدارتها أن تروّج للفكرة، ولا تزال كلمات جيمس وولزي، رئيس المخابرات المركزية الأمريكية الأسبق التي قالها في العام 2006 عالقةً في الأذهان .

« إننا سوف نصنع إسلامًا مناسبًا لنا ثم ندعهم يصنعون ثوراتهم».

فكانت حروب الجيل الرابع ضد مصر لتفريغ ما بحوْزة الدولة من نفوذ على أراضيها نحو الاحتلال المدني، كبديل عن التدخل العسكري، لتنفيذ مخطط الشرق الأوسط الجديد.

تلك الحرب التي سمّاها ديفيد كابلان عام 2005 "عقول وقلوب ودولارات"، وقد تمت ببناء شبكة من التيار الإسلامي المعتدل. فعلى مدار سنوات من العمل الدؤوب قدمت فيه الأبحاث والدراسات والتوصيات من مؤسسات أوعية الفكر إلى الإدارة الأمريكية. تكوّنت هذه الشبكة من عدة شبكات منفصلة اختلفت في الآيديولوجية فيما بينها ولكنها اجتمعت على هدف واحد.

كانت شبكة جماعة الإخوان المسلمين. وقد تم تدريب شبابها داخل أكاديمية التغيير بلندن والدوحة منذ العام 2006 على مشروع النهضة وعلوم التغيير لـ "جين شارب».

وشبكة التيار الإسلامي، صاحب فكر الإسلام الاجتماعي حاضرةً الآن وبقوة من خلال دعاة الفضائيات الذين تبنّتهم أجهزة مخابراتية ضمن خطة تغيير العقول والقلوب للشباب العربي. وقد تم دعمهم المادي والمعنوي، مع دعم الصحف والقنوات الإعلامية والإعلاميين بالمال لخدمة ذات الهدف كما شرحنا بالسابق.

وكانــت شبكــة التيــار الليــبرالي، من قيــادات حركــة 6 أبريــل، وحركــة كفاية، والاشتراكيين، ونشطاء مركز ابن خلدون، مع بعض شباب الأحزاب السياسية، وقد تم تدريبهم داخل جدران دكاكين الديمقراطية الأمريكية في دول عديدة خارج مصر، حيــث بدأت منذ العــام 2008 في نيويورك ثم مكسيكوسيتــي، ولندن وفي بعض دول أمريكــا اللاتينية وحتى في تركيا. وعــادوا إلى مصر مدجّجــين بجيوش من المنظمات الحقوقية، والتي تواطأت مع قوى الشر لتعمل كالفئران متسللة داخل مؤسسات الدولة المصرية لتبــدأ رويدًا رويدًا في قرض جدرانها نحو انهيــار مفاصل وأعمدة الدولة كما

شرحنا بالسابق.

وعلى مدار عشر سنوات أصبح الإعلام المصرى والعربي من صحافة قومية ومستقلة وقنوات فضائية حكومية وخاصة رهينة في قبضة الولايات المتحدة الأمريكية، وتم ضمان ولاءات عديد من الكتاب والمثقفين والأدباء بأموال حاييم سابان من شركاته ومراكز أبحاثه (أوعية الفكر) العابرة للقارات.

وكما قال اللواء عاموس يادلين، الرئيس السابق للاستخبارات الحربية الإسرائيلية «أمان»، خلال مراسم تسليم مهامه للجنرال «أفيف كوخافى» فى فبراير عام 2010 أن: «مصر هى الملعب الأكبر لنشاطات جهاز المخابرات الحربية الإسرائيلى، وأن العمل فى مصر تطور حسب الخطط المرسومة منذ عام 1979».

وأضاف اللواء يادلين وفقاً لما نقلته مواقع فلسطينية ولبنانية عدة: «لقد أحدثنا الاختراقات السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية فى أكثر من موقع، ونجحنا في تصعيد التوتر والاحتقان الطائفى والاجتماعى، لتوليد بيئة متصارعة متوترة دائماً، ومنقسمة إلى أكثر من شطر في سبيل تعميق حالة الاهتراء داخل البنية والمجتمع والدولة المصرية، لكى يعجز أى نظام يأتى بعد حسنى مبارك في معالجة الانقسام والتخلف والوهن المتفشى في مصر».

وبعودة الدكتور محمد البرادعي للقاهرة في نفس العام فبراير 2010، بعد أكثر من ثلاثين عامًا، كقائد مُلْهم، وكوجه جديد يقدِّم للمجتمع المصري بمواصفات دولية تحمل من المصداقية والأهداف النبيلة لتحريك المياه الراكدة. فقد قام البرادعي بربط شبكة التيار الإسلامي بشبكة التيار الليبرالي الحر ليتم الإعلان عن تكوين شبكة الإسلام المعتدل على الطريقة الأمريكية وبإسلام مناسب لهم.

وهكذا تجمّعت كل قُوَى الظلام، وتكالب على مصر المتربصون، وتسابقت العديد من أجهزة المخابرات العالمية للفوز بالجائزة الكبرى مصر، وهي في أضعف حالاتها، وجيّشت جماعة حماس الفلسطينية جيوشها المسلحة على الحدود الشرقية لمصر.

وهكذا، تلبّست أرواح الدولارات الأمريكية أجساد نشطاء مصر من القوات الناعمة، وأجهزتها الإعلامية، وبعض من مفكريها وكتّابها الذين يمكن وصفهم بالنخبة من الجهلاء، لتدفع بهم إلى حالات الصراخ الهستيري من أجل التغيير، دون أي بديل أو برنامج أو هدف وطني واضح سوى التغيير لمجرد التغيير. لتبدأ ساعة الصفر للاحتلال المدني يوم 25 يناير 2011، والذي وصل لمنتهاه يوم 30يونيو2012 بوصول الإخوان المسلمين لسدة الحكم في مصر بمباركة ورعاية أمريكية خالصة.

كانت الثورة التونسية، والتي كانت نقطة الانطلاقة لشرق أوسط جديد، هي مسرح العمليات الملْهم للنشطاء المصريين، وأصبح الشاب "بوعزيزي" التونسي، مفجر الثورة في تونس والّذي أضرم النيران في نفسه بعد صفعة على الوجه تلقّاها من ضابط شرطة نسائية بتونس هو النمودج الذي أراد رئيس حزب الغد في مصر الدكتور أيمن نور، أن

يروّجه في الأوساط الشبابية بمصر، فظهرت، على صفحته الخاصة بموقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" بصورة شبه يومية وبطريقه غير مباشرة، تحريض الشباب المصري لإضرام النيران في أجسادهم من أجل إشعال الثورة في مصر، للدرجة التي جعلتني أرسل له دعوة عبر "الفيسبوك" لماذا لا تقوم أنت بإضرام النيران في جسدك حتى تصبح ملهمًا للثورة المصرية، وخصوصا وأنك تدّعي الخصومة الشديدة مع نظام مبارك، الذي قام باعتقالك ظلمًا في قضية تزوير توكيلات حزب الغد، بخلاف وَصْمك بالتبعية لأمريكا، والولاء لهم للدرجة التي جعلت وزيرة الخارجية الأمريكية تأتي بنفسها في زيارة سريعة إلى القاهرة لتطالب الرئيس المصري بالإفراج عنك، هذه الدعوة التي أطلقتَها تناولتها مجلة روزاليوسف، ليقوم السيد أيمن نور بالرد عليها في جريدة الوفد، بأن هؤلاء مَن يطلقون هذه الدعوة هم مجموعة من الصبية أو مندسين من الحزب الوطني الحاكم.

بدأت أحداث العام الجديد 2011 بتفجيرات كنيسة القدّيسين بمدينة الإسكندرية. سقط على إثْرها 21 قتيلا ومائة مصاب. تلك الحادثة الأليمة، والتى يمكن أن نعتبرها صناعة حدَث للغضب، ثم الحشد ليوم 25 يناير، ومحاولة لتشتيت جهود الأجهزة الأمنية، بصرف جهودها عن الأمن القومي الداخلي، وانشغالها في تحقيقات حادث الكنيسة. الأمر الذي أدّى بنسبة كبيرة إلى دخول عناصر حماس وحزب الله متسللين إلى داخل الأراضي المصرية فيما بعد، وأثناء الثورة المصرية. والمعلوم أن الداخلية قد أصدرت بيانًا يوم 23 يناير، تعلن القبض على عناصر من تنظيم جيش التحرير الفلسطيني، والمنتمي لتنظيم القاعده باعتبارهم متهمين في الحادث، هذه العناصر الإجرامية، والتي تم تهريبهم من السجون المصرية أثناء أحداث 25 يناير من قيادات حماس وبمساعدة الإخوان المسلمين في مصر، وبعدها قُدِّم بلاغ إلى النائب العام يتهم اللواء حبيب العادلي بضلوعه في الحادث، والقضية لا تزال منظورة أمام المحاكم إلى الآن تحت شعار "إن لم تستح فافعل ما شئت» .

قبل الثورة المصرية بأسبوعين قامت حركة 6 أبريل بنشر فيديو على صفحتها الخاصة بموقع "الفيسبوك"، هذا الفيديو لم يكن سوى الفيديو الخاص بالثورة الصربية والذي أنتجه بيتر آكرمان على نفقته الخاصة، والذي أشرت إلى تفاصيله سابقا بعد أن تمت دبلجة الفيلم بترجمة عربية عن قصة الشاب السكندري خالد سعيد، أيقونة ثورة 25 يناير.

حينما شاهدت هذه الفيديو تيَقّنت تمامًا أن ساعة الحسم قد بدأت في مصر، وأننا بالفعل أمام ثورة للتغيير الذي كنت أنشده وأتمناه، ولكني كنت رافضا تمامًا لآليات تنفيذه، ورأيت أنه إن كانت هناك ثورة قادمة لتغيير نظام الحكم في مصر، فيجب أن تكون ثورة مصرية خالصة؛ تبني ولا تهدم، تدفعنا إلى الأمام ولا تعود بنا خطوات كثيرة نحو ثمانينيات القرن الماضي، تتكاتف فيها كل طوائف المجتمع بمختلف تياراته

وانتماءاته، ولا تفرّقهم. وكنت على يقين بأن الثورة التي تقوم بتخطيط من الغرب لا يمكن أن يأتي من جرائها خير أبدًا لهذا الشعب العظيم.

وهو ما دفعني في مقابلة تليفزيونية على قناة "أون تي في" الفضائية، موثّقة بتاريخ 24 يناير ليلة أحداث 25 يناير، وفي حضور أحد القيادات الاشتراكية، أن أحذّر بأن الغد هي دعوة لثورة، وليست كما يدّعون أنه يوم ستُرْفَع فيه مطالب للحكومة المصرية، وأن هناك رسائل تصل للنشطاء السياسيين في مصر مسجّلة بالصوت والصورة للعقيد عمر عفيفي، والمقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يمتلك غرفة عمليات داخل منزله، يقوم بتوجيه هؤلاء الشباب وإعطائهم التكتيكات التي سيتم استخدامها يوم الخامس والعشرين، من خلال الانتشار والتوغل داخل الأحياء الشعبية بالقاهرة، بمظاهرات يقودها مجموعات شبابية، كل مجموعة على رأسها قائد هو مَن سيقوم بالتوجيه وتحديد الاختصاصات والخروج بهم نحو ميدان التحرير، بحيث إن كرة الثلج التي ستخرج من هذه الأحياء تصبح كجبل من الثلج بمجرد التحامها مع أقرانها في ميدان التحرير بالعاصمة المصرية القاهرة. ويمكنك سماع الخطة كاملة بصوت عمر عفيفي والتي نشرها على موقع اليوتيوب باسم: توجيهات عمر عفيفي يوم 2011/1/23.

انطلقت الدعوة إلى 25 يناير عبر صفحات التواصل الاجتماعي من خلال صفحة تُدْعَى "كلنا خالد سعيد" والتي تأسست بعد وفاته من قِبَل جماعة الإخوان المسلمين في الخفاء، لتصبح حادثة قتْله من الشرطة المصرية هي أيقونة الثورة التي تعبر عن الظلم والقهر ووحشية النظام الحاكم. ولهذا كانت الدعوة في بدايتها دعوة للغضب تتبنّى مطلب إقالة وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي، ولكنها كانت تحمل بين طيّاتها تكتيكات أخرى ستتم على الأرض لرفع سقف المطالب فيما بعد حتى يتم إسقاط النظام طبقًا لتعليمات "جين شارب وبيتر آكرمان».

وهنا يجب أن نقف كثيرًا أمام نقطتين في غاية الأهمية: لماذا تم اختيار يوم 25 يناير على وجه التحديد؟ ولماذا تم اختيار ميدان التحرير تحديدًا ليصبح ميدان الثورة المصرية؟

في الحقيقة كان اختيار يوم 25 يناير لأنه يوم عيد الشرطة المصرية التي سطرت تاريخًا من الكفاح المرير ضد قوى الاستعمار الأجنبي في مدن القناة، واختيار هذا التوقيت لا يعني أننا أمام مطلب بإقالة وزير الداخلية، كما ادعوْا، بل إن الوطن كان على موعد مع إسقاط وزارة الداخلية أهم أعمدة الدولة التي تحافظ على السَلْم الاجتماعي، وتوفر الأمن والأمان للمواطن المصري وتعمل للحفاظ على الأمن القومي الداخلي للبلاد، وبسقوط هذه الجهة تتم خلخلة مفاصل وأركان الدولة نحو زعزعة الاستقرار المنشود.

وللإجابة عن السؤال الثاني، لماذا ميدان التحرير؟ فهي تدخل ضمن منظومة علم البرمجة اللغوية العصبية، هذا العلم الذي أجادوا ممارسته على عقول المصريين. فيكفي أن يُردِّد المواطن المصري كلمة التحرير، لترسم صورة ذهنية داخل العقل الباطن، ومع تكرار لفظها تصبح من البدهيات والمُسَلّمات أننا أمام نظام محتل، ويجب التحرر

منه بالذهاب إلى ميدان التحرير. الأمر الذي وضُحَ تمامًا من خلال تصريحات النشطاء السياسيين المأجورين من خلال كتاباتهم على "الفيسبوك" بأن "الشعب المصري كان عبيدًا لنظام مبارك، وهم مَن قاموا بتحريرهم" . الأمر الذي يعيد للأذهان ما قاله "جيمس وولزي" رئيس المخابرات الأمريكية في جلسة الاستماع السرية، التي أشرنا إليها سابقًا حين قال "إن المسلمين في الشعوب العربية يعيشون في عبودية وسنساعدهم على التحرر».

صباح يوم 25 يناير، بدأت القاهره أكثر هدوءًا إلا من مظاهرات تحمل أعدادًا قليلة على سلم نقابة الصحفيين، وأخرى هنا وهناك وخصوصًا أن قيادات الإخوان المسلمين أعلنت قبل يومين أنها لن تشارك في تظاهرات الخامس والعشرين، ولكنهم لن يمنعوا شباب الإخوان من المشاركة في الحدث إذا ما قرروا هم ذلك .

إلا أنه وبحلول الساعة الثالثة عصرًا، بدأت القيادات على الأرض تظهر بمجموعات خرجت من الأحياء الشعبية، حاولت قوات الأمن المركزي أن تعوقها عن الحركة، ولكنها فشلت لضخامة الأعداد بالمقارنة بأعداد قوات الأمن المصرية، إلى أن تجمّع الآلاف في ميدان التحرير، وظلوا مرابطين هناك حتى الساعات الأولى من الصباح التالي مع بعض المناوشات من قوات الأمن التي استخدمت القنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه لتفريق المتظاهرين دون جدوى، وظهر الشباب أكثر إصرارًا وعزيمة على الاستمرار.

لم يحمل اليوم التالي والذي يليه أي تغيير في المشهد بالقاهرة، ولكن الأحداث كانت على موعد مع سقوط أول قتيل في ميدان الأربعين بمدينة السويس على إثر طلق ناريٍّ لم يحدَّد مصدره وسط الحشود، خرجت على إثره في اليوم التالي جموع حاشدة من أهالي السويس في جنازة مهيبة تحمل بين صدورها الغضب والرغبة في الانتقام. وبنهاية مراسم الدفن تمت مهاجمة قسم شرطة الأربعين والسيطرة على جميع الأسلحة الموجودة بداخله، وتم إشعال النيران فيه، لتخرج المدينة عن نطاق السيطرة بعد انسحاب قوات الأمن منها.

المفاجأه كانت يوم 27 يناير، ثالث أيام التظاهر، حينما أعلنت الجمعية الوطنية للتغيير أن الدكتور محمد البرادعي قد وصل إلى القاهرة عائدا من الخارج، وسيشارك غدًا في التظاهرات التي ستنطلق من مساجد مصر بعد صلاة الجمعة حتى تصل إلى ميدان التحرير، وكان محددًا له الصلاة في مسجد الاستقامة بالجيزة.

جمعة الغضب 28 يناير

انطلقت المسيرات من عشرات المساجد في مختلف الأحياء المصرية بالقاهرة والإسكندرية والسويس بعد صلاة الجمعة، وكانت التعليمات من الحكومة المصرية بعدم التعامل مع هذه الحشود الغفيرة مع قرار حكومي بقطع كل وسائل الاتصالات التليفونية في القاهره

الكبرى، ومنع خدمة الإنترنت والرسائل القصيرة. متعللين بوجود مخططات لهجوم عناصر من الخارج لتنفيذ عمليات إرهابية داخل مصر. تلك التصريحات التي لم ينتبه لها أحد، ولم يلتفت لها أحد أثناء وبعد الثورة لأسباب سنذكرها فيما بعد.

وأعلنت شركة جوجل عن عمل أرقام هواتف لتسمح للمصريين لبث رسائل إلى تويتر دون الحاجة إلى الإنترنت، في خطوة منها للقفز على قرار الحكومة المصرية بقطع وسائل الاتصالات، الأمر الذي يؤكد أن هناك قوى خارجية تدعم وتبارك خطوات هؤلاء النشطاء أثناء التظاهرات.

وصلت حشود المتظاهرين إلى ميدان التحرير، الذي أصبح مكتظًا على آخره بأقدام المصريين التي لبّت نداء تيارات وقوى المعارضة المصرية. كانت تلك النداءات متباينة في أهدافها. فبينما مواطنون مصريون بالآلاف لا ينتمون لأي فصيل سياسي خرجوا من منازلهم ليعبروا عن درجات متباينة من الظلم والمعاناه والفقر التي يواجهونها في مختلف مجالات الحياة، ردّدوا خلف قيادات مجموعات التظاهر الشبابية مطالب عادلة ومستحقّة من "عيش وحرية وعدالة اجتماعية". كانت هناك تيارات وأحزاب سياسية رفعت نفس الشعارات، ولكنها كانت تحمل بين طياتها مطلب التخلص من ظلم وفساد الحزب الوطني الحاكم الذي استحوذ على كل مفاتيح السلطة في مصر، وعزف منفردًا على الساحة السياسية، وقد تجلّت أقصى درجات فساده السياسي في الانتخابات البرلمانية عام 2010، وقبل شهرين من الثورة المصرية حينما تم إقصاء كل القوى والاحزاب السياسية عن المشهد البرلماني في أكبر عملية تزوير لإرادة الشعب المصري. أما أخطر من وُجدَ داخل ميدان التحرير، فهم هؤلاء النشطاء السياسيون الذين قادوا حركة الشارع، واتخذوا من اللعبة السياسية مصدرًا للعيش وللدخل السريع، باعوا ضمائرهم، وارتموا في أحضان الغرب من أجل حفنة دولارات، وسيارت فارهة، وجوائز دولية تم حصْدُها فيما بعد. ولكنها حتمًا لن تشفع لهم أمام مقصلة التاريخ والتى أراها أقرب مما يظنون هم.

لم تكن الثورة المزعومة سلميّة، ولم تكن بيضاء كما نجحوا في ترويجها على مدار عامين بمساعدة الإعلام المصري ووسائل الإعلام الأجنبية وحتى داخل دوائر صُنْع القرار الغربي. ففي الخامسة من عصر يوم جمعة الغضب، الموافق 28 يناير، تم قذْف أوّل قنبلة مولوتوف داخل فتحة سقف مدرّعة الشرطة المصرية فوق كوبري 26 يوليو، وعلى الجانب الآخر بدأت اشتباكات عنيفة وطاحنة بين المتظاهرين وقوات الأمن المركزي، وظهرت المشاهد متشابكة ومعقدة وعنيفة، إصابات بالجملة في ميدان التحرير وفي ساحة ميدان الأزهر بالقاهرة بالتزامن مع المشهد في الإسكندرية ومدينة السويس إلى أن تم انسحاب مفاجئ لقوات الشرطة المصرية مع آخر ضوْء من كل ميادين التظاهرات.

حتى هذه اللحظة لم يكن توصيف المشهد في مصر من جميع المحللين والخبراء سوى

مشهد احتجاجات وتظاهرات، ولم تظهر بعد كلمة الثورة المصرية على لسان أحد، مع رفع سقف المطالب وتنوّعها من إقالة وزير الداخلية، إلى إقالة الحكومة بالكامل، إلى طلب نعيين نائب لرئيس الجمهورية، وإجراء تعديلات دستورية تتيح للتعددية ومبدأ تداول السلطة، والمطالبة بإلغاء قانون الطوارئ.

استمر المشهد على هذه الوتيرة لمده ثلاثة أيام متتالية، والتي لم يقلل من حدّتها سوى انتشار سريع لقوات الحرس الجمهوري في أول ظهور لها في الشارع المصري بعد أحداث الأمن المركزي عام 1986، وبتعليمات من رئيس الجمهورية وقتها محمد حسني مبارك لحفظ الأمن والأمان وتأمين منشآت الدولة الحيويّة مساء "جمعة الغضب"، إلى أن تم انتشار تدريجي لقوات المنطقة العسكرية المركزية في الأيام التي تلتها، وساعدهم في ذلك قيام الشعب المصري العظيم في تشكيل لجان شعبية، هي الأولى في العالم، تذكّرنا باللجان الشعبية بمدن القناة في خمسينيات القرن الماضي، تلك اللجان الشعبية التي حفظت مصر من الانزلاق لمخطط الفوضى.

كانت محصلة جمعة الغضب التي حوّلت مسار الأحداث من مجرد مظاهرات ترفع مطالب محددة إلى ثورة عارمة على النظام المصري كالآتي:

فلتت الأمور من يد الحكومة المصرية، خاصة في محافظتي السويس والإسكندرية.

خروج المظاهرات فى عدة محافظات الجمهورية بأعداد تقدر بمئات الآلاف وفقا لتقارير أجنبية ووكالات أنباء عالمية.

مقتل عدد غير معلوم من المتظاهرين بأعداد بلغت في بعض التقديرات مائة قتيل، بالإضافة إلى اعتقال الآلاف.

انهيار البورصة المصرية مع خسائر بلغت 72 مليار جنيه.

دهس سيارة تحمل لوحات معدنية لهيئة دبلوماسية العشرات من المتظاهرين، وخلّفت على الأقل 15 قتيلاً وعشرات الجرحى، وقعت الحادثة في شارع قصر العيني بجوار السفارتين الأمريكية والبريطانية، وقد تم الكشف لاحقًا عن السيارة التي أصبحت حديث العامة والتابعة للسفارة الأمريكية، كذلك تم تحطيم سيارتين أخريين مرّتا بنفس الطريقة في شارع قصر العيني، وكانتا تحملان لوحات دبلوماسية أيضًا. تلك الواقعة التي تم التعتيم عليها إعلاميًا وإلى اليوم، كما تم طمس أرقام الشاسيه للسيارة التي وجدت مفككة بعد ذلك في ورشه للسمكرة بمنطقة فم الخليج، ليتبقى سؤال يطرح نفسه: ما مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في قتل المتظاهرين السلميين أثناء الثورة المصرية ؟! وكيف تدعي السفارة أن السيارات التى دهست الثوار قد تم سرقتها من جراج السفارة رغم إن تأمين السفارة من الداخل يقوم به عناصر حراسة من قوات المارينز الأمريكى؟! وهل سيارات السفارة الأمريكية تعمل بشفرة خاصة أم بمفتاح إدارة عادي؟!

كما تم دهس العديد من الثوار بأكثر من مدرعه تابعة للأمن المركزي، مما خلف

وراءهم الكثير من القتلى والمصابين بإصابات بالغة الخطورة، وتضاربت الأنباء حول قائد هذه المدرعات، إذا كان تابعًا لقوات الأمن المصرية أم تمت سرقة هذه المدرعات من مجهولين، ولكن المدهش في لقطات دهس المدرعات التي ظهرت عبر مقاطع فيديو تمت إذاعتها فيما بعد، أن الشخص الذي قام بتصوير إحدى هذه المدرعات، كان يصوِّر مسيرة تقودها قيادات شابة من فوق كوبري 6 أكتوبر، وفجأة قام بتوجيه كاميرا التصوير الخاصة به نحو الاتجاه المعاكس، كما لو كان متوقعًا لقدوم المدرعة، التي لم تكن قد ظهرت في الأفق بعد، وبعدها بأقل من ثانيتين ظهرت المدرعة من الاتجاه الذي رصدته الكاميرا، وهي قادمة من شارع جانبي متجهة نحو المسيرات لتدهس المتظاهرين، مما يعني أن مصور هذا المشهد كان يعلم بقدوم هذه المدرعة من هذا الاتجاه لدهْس المتظاهرين، والأكثر إثارة للدهشة في نفس مشهد المسيرة ، أن قيادات هذه المسيرة قد اختفوا فجأة قبل ظهور المدرعة، ليتم كشف المسيرة تمامًا، ما قد يجعلنا نستحضر من الذاكرة كلمات القيادي المنشق عن جماعة الإخوان المسلمين، ثروت الخرباوي، وهو يفسر نظام "المربعات" الذي تنتهجه الجماعة خلال "مقابلة صحفية" له بجريدة المصري اليوم في أغسطس من العام 2013، حيث قال: "هو نظام معروف في الإخوان منذ زمن، وكنا نتدرب عليه حتى يسهل على الشخص الذي داخل المربع أن يتلقَى الأمر من المسئول . . فعلى سبيل المثال؛ إذا كانت هناك مظاهرة مع حركة كفاية فسنقوم بتوجيه إشارات معيّنةٍ للمربعات، فكل صاحب مربع سيقوم بتوجيه رسالة إلى المنضمين له بالانفضاض مثلاً . فهذه مسألة قديمة في مظاهرات الجماعة التي تشترك فيها مع آخرين. وأنا رأيت أن هذا النظام تم استخدامه لقنْص أفراد غير الإخوان مثل أحداث المنصة. فهم يحددون هل سيسيرون على يمين الطريق أم على اليسار، ومَن يوجد في تلك المربعات هي الدوائر المتعاطفة معهم، وبالتالي يسهل قنصهم، والتأكد أنهم ليسوا إخوانًا وأتحدى أن يكون أي واحد من القتلى هو من الجماعة أو منتم لها».

كذلك تم ظهور شريط تسجيل صوْتي من قطاع الأمن المركزي فيما بعد، عَن هذا اليوم يكشف النقاب عن سيارة تمر في شارع قصر العيني قادمة من ناحية الجامعة الأمريكية يقوم مستقلوها بفتح نيران بنادقهم الآلية نحو جنود الأمن المركزي والمتظاهرين على السواء. ذلك الشريط أيضًا تم التعتيم عليه إعلاميًّا.

كما تم ضبط سيارة تحمل لوحاتٍ ليبية أمام مؤسسة أخبار اليوم محملة بالأسلحة من قبل أهالي حي بولاق، كما تم أيضاً ضبط سيارة يستقلها 3 سيدات ايرانيات وبحوزتهن منشورات أمام محطة مصر بميدان رمسيس الثالثة صباحاً، بالاضافة إلى سيارة جيب شيروكي كانت تجوب شوارع حى المهندسين ويقوم مستقلوها «اريتريين» باطلاق النيران بصورة عشوائية على المارة.

وفى 16 فبراير 2011 تحقيق خطير فى جريدة الأهرام اليومية لم تجرؤ صحيفة مصرية واحدة أو أعلامى فضائى التحدث عنه، وكان هذا التحقيق بعنوان (ليلة جمعة

الغضب: تدمير مركز بحوث الصحراء وبنك الجينات) ، حيث كتب خميس البكرى:« واقعة تخريبية خبيثة، مدمرة، جرت أحداثها المريبة المتعمدة مع سبق الإصرار والترصد بأيد آثمة موشومة بنجمة داوود، فى يوم الجمعة الأسود 28 يناير، اليوم الثالث من ثورة العزة والكرامة والحرية 25 يناير الشبابية الطاهرة المظفرة بنصر من لا نصر إلا من عنده ـ جل وعلا ـ هذه الواقعة تعمد مرتكبوها قتل ثورة أخرى فى مهدها وعقر دارها، ثورة مصر الخضراء التى يرقد وليدها فى حضانته العلمية التى يلفها النسيان وتتجاهلها الأعين والعدسات، فى إحدى ضواحى القاهرة. ومن المستغرب بشدة أن أى من وسائل الإعلام بدءا من إعلام أنس الفقى المفضوح، أو حتى إعلام الجزيرة بشنته ورنته، أو صحفنا السيارة، الواقفة محلك سر، كلها تخلفت تماما عن رصد وتغطية أخبث مؤامرة لوأد حلمنا الأخضر!

فى يوم الجمعة الأسود، وبعد أن نامت نواطير العادلى عن ثعالبها، شاهدنا فى فيلم رعب تاريخى كيف انطلقت عصابات المجرمين طلقاء السجون تكسر وتدمر وتنهب وتروع وتقتل كجيوش التتار التى أتت على الأخضر واليابس فى بغداد عاصمة الخلافة العباسية فى غابر الزمان!.

ولكن ثمة عصابة أخرى، لم تنطلق عبر أبواب سجون العادلى المفتحة أبوابها على مصاريعها، إنما خرجت مسعورة من تحت خلايا صهيونية نائمة مدججة بأحدث وأفتك الأسلحة، ترافقها سيارات نقل ثقيلة، انطلقت فى جنح الظلام، تعرف هدفها وبكل دقة، بعد أن تلقت أوامرها من «تل أبيب». وكان الهدف الذى لا يخطر على ذهن أحد هو قصر الأمير يوسف كمال بضاحية المطرية والذى يضم بين جنباته بيت خبرة علمى تابع لوزارة الزراعة هو «مركز بحوث الصحراء» العريق الذى أنشأه الملك فؤاد، ويحتوى على كنوز المعلومات العلمية فى كل صغيرة وكبيرة عن الصحارى المصرية ونباتاتها التي تحتل 90 % من أرض مصر، هذه المعلومات التي تراكمت عبر ستين عاما خلال أبحاث ودراسات ورسائل علمية أكاديمية تفتقت عنها أنبغ عقول علماء مصر. انفتحت أبواب خلايا الطابور الخامس الصهيونى النائمة على تراب مصر، لتنفذ أوامر «الموساد» حرفيا. ودمرت أبواب القلعة العلمية الحديدية وقيدت أيدى وأرجل رجال أمنها، وتسللت داخل الحجرات والمخازن والمعامل لتسرق كل أجهزة الكمبيوتر وكل مكونات بنك المعلومات الصحراوية، ولما لم تتحمل سيارات نقل هذه العصابة المزيد من المسروقات، سرقت سيارات أخرى تابعة للمركز، ولم يتبق أمامها سوى أجهزة ضخمة لم تستطع حملها، فصدرت إليها الأوامر لتدميرها. وفى عتمة الليل انطلقت سيارات العصابة الآثمة إلى هدفها المجهول!

هذه الواقعة المريبة حكاها لى هاتفيا أحد الباحثين من أبناء المركز هو المهندس حافظ أحمد حافظ، وروى لى أيضا ما هو أعجب. ففي نفس توقيت الهجوم المسلح علي مركز بحوث المطرية ، قامت عصابة أخرى مسلحة بالهجوم على فرع مركز بحوث

الصحراء بمنطقة الشيخ زويد بشمال سيناء الذي لا يبعد عند حدود إسرائيل إلا بـ 15 كيلو مترا والذي يضم أكبر بنك جينات نباتي صحراوي يحتوي على جينات 500 من تكرر ثروات «الفلو را» النباتية الصحراوية، وكما أخبرني الباحث الشاب حافظ فقد نهبوه تماما حتي أصبح «علي البلاطة» وذلك استكمالا لمخطط نسف حلم مصر الأخضر في غزو صحارينا واستعادة أمجادها الفرعونية والرومانية حينما كانت مستودع الغلال لإمبراطورية روما!

وكما نوهت في بداية المقال فكل القرائن تشير إلى أصابع الموساد في هذه الواقعة التخريبية بالذات. يكفي أن أستدعي من الذاكرة الصحفية ما كنت شاهدا عليه في حينه. فبعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، وبدء مايسمي بالتطبيع، جاء إلى القاهرة وفد إسرائيلي، رفض كل بروتوكولات الضيافة التي أعدتها لتكريمه السلطات المصرية، رفض زيارة الأهرامات والمتاحف وبدائع الآثار وأبدي طلبا واحدا وبإلحاح هو زيارة مركز بحوث الصحراء بالمطرية بقصر الأمير يوسف كمال. والمدهش أن المسئولين المصريين الذين أعدوا برنامج الزيارة لأفاعي إسرائيل لم يسمعوا من قبل عن هذا المركز ولم يستحوا من سؤالهم عن عمله ومكانه وبالطبع لبوا للوفد الإسرائيلي رغبته الغالية، زاروا المركز وترددوا عليه مرارا وتكررا ولم يشبعوا من كنوزه، حتي كان الوقت المشئوم فنهبوه ودمروه في ليلة سوداء».

وعلى نفس السياق وفى توقيت واحد خلال يوم جمعة الغضب وفجر اليوم التالى له تم اقتحام وسرقة العديد من المتاحف الأثرية فى مختلف محافظات مصر، ليتم تسجيل عدد 1228 قطعة أثرية سرقت من متاحف ومخازن الآثار في محافظات: منها الشرقية والإسماعيلية والقاهرة والجيزة على يد محترفين، بداية من سرقة 109 قطع من المتحف المصرى بميدان التحرير، وحتى القبض على سائق أردنى ومعه مئات القطع الأثرية متجهاً بها إلى الأردن، وسرقة أكثر من 1000 قطعة أثرية، والتعدى على 25 فداناً أثرياً فى سقارة وميت رهينة، و350 فداناً فى أسيوط وحتى مخازن البر الغربى بالأقصر.

وفى تحقيق لجريدة الوطن بعدد 2013/10/9 مع بسام الشماع خبير المصريات المعروف والمرشد السياحى يكشف عن محلات بيع الآثار المهربة بالعناوين، حيث نشرت الجريدة التحقيق تحت عنوان: (الآثار المصرية المسروقة تباع علناً فى الخارج بطريقة الـهوم ديليفرى.

يشير بسام إلى بعض صور الآثار على أحد المواقع وتحتها كلمة «بيع» أو «تم بيعه»، ومن هذه المواقع صالة مزادات «بونامز» فى لندن، التى عرضت فى مايو 2013 عدداً كبيراً من الآثار المصرية، 97 قطعة أثرية، منها ما يرجع إلى عصور ما قبل التاريخ، ويقول بسام إنه طالب بوقف البيع بالصالة قبل يوم من بيع القطع فى 1 مايو 2013 الساعة 10.30 صباحاً، وتم التحرك بعد استغاثته على الهواء، لكن للأسف بيعت 58 قطعة ثمينة

من إجمالى 97، وبلغ ما دفعه المقتنون الجدد نحو 415 ألفاً و750 جنيه إسترلينى.
ويشير بسام إلى موقع آخر للمزادات العالمية، وهو (stephenalbum)، وصالة أخرى فى منطقة سانت روزا بكاليفورنيا، حيث تم بيع المزيد من العملات الإسلامية الأثرية القديمة فى يومى 17 و18 مايو 2013، ولكن المسئولين فشلوا فى وقف عمليات البيع التى تمت، وكذلك تم بيع آثار مصرية قديمة بصالة «كريستيز» فى 6 يونيو الماضى بـ«روكفلر بلازا» بمدينة نيويورك.
ويؤكد بسام إلى أن عمليات البيع تجرى فى واضح النهار، بل وتحت سمع وبصر الحكومات وأجهزة الأمن، فهى مشروعة فى هذه البلاد، وتحدث تحت غطاء قانونى.
وعن تورط إسرائيل فى عمليات تهريب الآثار المصرية يقول بسام: هناك الكثير من الوقائع تشير إلى أن اليهود ما زالوا يريدون أن يسرقوا آثارنا، فهناك محل يسمى «بيضون» فى شارع طريق الآلام (Via Dolorosa) فى القدس الشرقية، وهو محل تجارى وليس مزادات، ويشير أن هذه الآثار تباع وتنقل تحت ترخيص وتصريح هيئة الآثار الإسرائيلية، ومن المقتنيات التى تباع 37 قطعة تم سرقتها من الأراضى المصرية.
إن تدمير وسرقة كنوز المعلومات العلمية فى كل صغيرة وكبيرة عن الصحارى المصرية ونباتاتها التى تحتل 90 % من أرض مصر وما تبعها فى ذات اليوم من سرقة قطع الأثار المصرية خلال يوم جمعة الغضب، وما جرى بعد ذلك من حرق للمجمع العلمي فى قلب القاهرة، وسرقة مخطوطاته النادرة، وحرق المدرسة الفرنسية الليسيه، والاعتداء على الكنائس الأثرية، وأبرزها كنيسة العذراء بقرية دلجا فى المنيا، كل ذاك جرى طوال فترة حكم المجلس العسكرى برئاسة المشير طنطاوى ما بعد أحداث 25 يناير، وحتى بعد نهاية حكم الإخوان، واللبيب بالإشارة يفهم، وأجزم شخصيا أنها عملية منظمة وممنهجة تجعلنا مجبرين على استرجاع الصور الذهنية للخطط الصهيوأمريكية من سرقة الآثار والمخطوطات العراقية، ونهب ما يزعمون أنه خرائط تعود إلى إسرائيل الكبرى إبان غزو العراق عام 2003، حيث كشف الدكتور فرج الله أحمد يوسف، عضو الاتحاد العام للآثاريين العرب فى كتابه (الآثار العراقية تحت الاحتلال الأمريكى)، عن جريمة منظمة ارتكبتها قوات الغزو الأمريكى المدعومة بوحدات بحثية تنتمى إلى الحركة الصهيونية في إسرائيل، وأشار إلى هذا الكتاب الخطير، الصحافى عبد الرحيم ريحان فى جريدة المؤتمر العراقية المستقلة، حيث كتب ريحان تحت عنوان (لوحة السبي البابلي وثمانون ألف من الرقم الطينية ضائعة.. الآثار العراقية تحت الاحتلال الاميركي.. فمن سرقها؟).
وجاء فى عرض الكتاب:» صدرت الأوامر لجنود الحملة الأمريكية الشرسة بتلاوة دعاء من التوراة قبل الشروع فى أى عمل ميدانى فى المناطق الواقعة غربى نهر الفرات، لأنها جزء من أرض إسرائيل الكبرى، كما يزعمون ونص الدعاء «مبارك ربنا ملك العالم لأنك دمرت بابل المجرمة.

وتأكيداً للتحالف بين الولايات المتحدة والكيان الصهيونى فى العدوان على العراق أهدى الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن فى يوليو عام 2003 رئيس الوزراء الصهيونى شارون خريطة رسمت عام 1678 لأرض إسرائيل من النيل للفرات.

ويذكر د. فرج الله فى كتابه أن هناك منظمتين صهيونيتين شاركتا فى الإعداد لاحتلال العراق، وهما المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى، ومركز الدراسات الأمنية، وأن نهب تراث العراق الحضارى بدأ مع اجتياح بغداد يوم 9 أبريل 2003 حيث سرق المتحف العراقى ببغداد يوم 10 أبريل!

شملت أعمال النهب نحو 24 ألف قطعة أثرية جمعت من 6555 موقعاً أثرياً، وينقسم اللصوص الذين نهبوا المتحف العراقى لثلاثة مجموعات الأولى كانت تعرف ما تبحث عنه والثانية توجهت مباشرة لمخازن الآثار والثالثة من اللصوص العشوائيين وإلى جانب سرقة المتحف العراقى أشرفت قوات الحملة على إحراق مكتبة القرآن فى وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ببغداد التى تضم مخطوطات لمشاهير الخطاطين المسلمين كما تم إحراق جميع المخطوطات الموجودة فى دار صدام للمخطوطات التى كان يوجد بها 20214 مخطوطاً باللغات العربية والفارسية والتركية والكردية كما أحرقوا ذاكرة العراق المتمثلة فى المكتبة الوطنية بمحتوياتها التى تضم ملايين الوثائق الخاصة بالوزارات والسجلات ووثائق الملكية منذ العهد العثمانى وفترة الاحتلال البريطانى والعهد الملكى والعهد الجمهورى.

سرقوا منها 300 مخطوط منها كتاب القانون فى الطب لابن سينا وتحولت همجية جنود الحملة للآثار الإسلامية فأطلقوا قذائف الهاون على مئذنة المسجد الجامع بسامراء الذى شيدها الخليفة العباسى المتوكل على الله 232-247هـ والمسجلة ضمن قائمة التراث العالمى باليونسكو فأحدثوا بها فتحة كبيرة وتأثرت سلالم المئذنة من طلقات الرصاص وفى يناير 2005 اتخذوا المئذنة موقعاً عسكرياً مما عرضها لقذف دمر الجزء العلوى منها، كما نهبوا متحف الموصل ونزعوا من حوائطه لوحات عليها نقوش مسمارية وأكثر من ثلاثين لوحة آشورية من البرونز ونهب متحف نبوخذ نصر ومتحف حمورابى وسرقوا مسلة حمورابى، كما طالت أيديهم الآثمة المواقع الأثرية بالعراق حيث سرقوا عديد من النقوش والتماثيل من موقع نمرود.

فى نينوى تم تحطيم حائط أثرى وفى بابل حطمت الدبابات المواقع الأثرية المفتوحة التى تجرى بها حفريات وسحقت عرباتهم العسكرية أرضية أثرية ببابل عمرها 2600 سنة واستخدموا القطع الأثرية المفتتة لملء أكياس الرمل وهذا منتهى الجهل والغباء والهمجية وبهذا فقد انتهكت كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا اللتان قادتا الحملة البربرية على العراق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى نصت على حماية التراث الحضارى أثناء الحروب.

ومن المشهد العراقى إلى المشهد المصرى نتفهم جيداً كيف يصبح الاحتلال المدنى فى

مصر بديلاً للتدخل العسكرى فى العراق، فما لايمكن الحصول عليه عسكرياً يمكن الحصول عليه بتحريك الشعوب إلى الشارع بعفوية نحو المجهول من خفافيش الظلام.
بسقوط الأبرياء وإسالة الدماء في الشارع المصري وزيادة الاحتقان بين ثوار التحرير، دفعت الرئيس الأسبق حسني مبارك للخروج على الشعب المصري بالبيان الأول له يوم 29 يناير، اليوم التالي لجمعة الغضب، بالتزامن مع إعلان حظر التجوال من الثامنة مساء وحتى السادسة من صباح اليوم، وعد فيه بحل المشكلات الاقتصادية، وقام بحل الحكومة مع وعد بتشكيل حكومة جديدة تلبي مطالب المتظاهرين، وتوفير فرص أكبر للشعب المصري للنمو والرخاء وطرح مزيد من الفرص للحريات.
كانت ردة فعل المتظاهرين والمعارضة، رفض البيان الرئاسي بحجة تأخر البيان الذي انتظروه منذ أحداث الخامس والعشرين، وأعلنت الجمعية الوطنية للتغيير بأنها لن ترضى بأقل من رحيل الرئيس المصري ليبدأ بعدها المتظاهرون في رفع شعار الشعب "يريد إسقاط النظام" لتتحوّل التظاهرات إلى ثورة على رأس السلطة في مصر.
ولأن الثورة المزعومة لم تكن سلميّة، ولأن هناك مَن كان متربصًا ويعبث بالمشهد المصري، ولأن هؤلاء من تدربوا على إسقاط مصر داخل دكاكين الديمقراطية الأمريكية، وداخل فصول أكاديمية التغيير من الشبكة الإسلامية الأمريكية المعتدلة، فقد حفظ هؤلاء علوم التغيير عن ظهر قلب، والتي تدربوا عليها، ولكنهم لم يكونوا على العهد بتكتيكات العصيان المدني السلمي لغاندي، وخانوا مبادئ الكفاح السلمي غير العنيف له، ولأن هذه التكتيكات كما تم تلقينهم بها يجب أن تفعّل على الأرض بفتح السجون واقتحام أقسام الشرطة وسرقة السلاح وحرق الموانئ، ونهب السفن وإراقة الدماء على الأرض، طبقًا لتعليمات قائدهم الأعلى "بيتر آكرمان". فقد كان الشعب المصري على موعد في منتصف هذه الليلة مع فتح السجون المصرية، وتهريب المساجين لترويع المواطنين الآمنين في منازلهم، لتعم الفوضى في أرجاء البلاد، ويظهر "المسجّلون خطر" وأطفال الشوارع والبلطجية واللصوص، ويتم أقتحام المحال والمولات التجارية وسرقة محتوياتها، وحرْق العديد من مقرّات الحزب الوطني، والشركات الخاصة، وكذلك تحطيم ماكينات الصرف الآلي للبنوك المصرية وسرقة محتوياتها المالية، في غياب تام للوجود الأمني في الشارع، وخاصة بعد أن تم اقتحام أقسام الشرطة وحرْقها وسرقة السلاحليك الخاص بها من مجموعات وعناصر مجهولة، والمدهش أن عمليات اقتحام أقسام الشرطة كانت في توقيت واحد ومتزامن وبنفس التكتيك، مما يؤكد أن الوطن كان أمام مخطط مُحْكم ومحدد بالتوقيت، وبالطريقة التي ستنفّذ بها ولم تكن عشوائية ولا رغبات فردية من البلطجية والخارجين عن القانون للانتقام من بطش الداخلية وملاحقتها لهم. واستطاعت قيادات الثورة المصرية من قيادات جماعة الإخوان المسلمين والنشطاء المصريين بمعاونة كاملة من الإعلام المصري والغربي في إيهام الشعب المصري بتورط مبارك ووزير داخليته في عمليات فتْح السجون،

وإطلاق سراح المساجين لترويع الشعب المصري وإجهاض ثورته، وهو ما سبّب حالة من الاحتقان والغليان تجاه نظام مبارك، ولم تشفع مشاهد تهريب عناصر جماعة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني والمسجونين داخل السجون المصرية، ومشاهد المؤتمرات الشعبية التي ظهرت في لبنان وغزة تحتفي بعودتهم لبلادهم منتصرين، والتى ظهرت فيما بعد لدى الشعب المصري الذي بات متقبّلا لأي تهمة أو جريمة تحدث لتلصق بالنظام المصري الأسبق.

حيث روى القيادي في حركة "حماس"، أيمن نوفل، الذي كان محبوسًا في سجن المرج، تفاصيل أكبر عملية هروب جماعي من السجن بعد أحداث 25 يناير لصحيفة المصري اليوم عدد 2011/5/30، بقوله: إنه ظل طوال الليل يهتف في السجناء ويشجعهم على الهرب (ما يعني أن عمليات اقتحام السجون كانت مدبرة)، وطلب منهم تحطيم الأبواب والزنازين باستخدام مواسير الحمامات لكنهم كانوا خائفين، مشيرًا أنه كرر نداءاته وهتافه في النزلاء، عندما علم أن إدارة السجن انسحبت ولم يبق إلا الحراس في الأبراج، لافتًا النظر أنه لم يبدأ في التحرك إلا بعد أن تشجع أحد السجناء وكسر الباب، وحاول دخول العنابر لكنه أصيب بطلقة. وأضاف نوفل، في حواره مع "المصرى اليوم"، أنه نسّق مع كتائب "عز الدين القسام"، الجناح العسكري للحركة، عبر هاتف محمول كان مع أعضاء خلية حزب الله، فأرسلوا إليه 3 سيارات كانت في انتظاره فور خروجه، وأنهم أطلقوا طفايات الحريق ليشكل دخانها ستارًا لهم في الهروب، موضحًا أنه بقيَ في القاهرة يومين، ثم توجه إلى أسيوط، ومنها إلى سيناء عبر مركب، ووصل إلى غزة عبر الأنفاق.

كان الدكتور محمد مرسي من أبرز الهاربين من السجون المصرية، قيادي جماعة الإخوان المسلمين، والذي أصبح رئيسًا للجمهورية بعد الثورة، وقد قام بعمل مداخلة تليفونية مع قناة الجزيرة، بعد هروبه بلحظات مستخدمًا تليفون الثريّا الذي يعمل عبر الأقمار الصناعية(أستخدامه مجرم قانونا)، معلنًا عن هروبه وآخرين من قيادات الجماعة، وقد ذكرهم بالاسم قائلا إنه قد تم إطلاق سراحه من قبل أهالي المنطقة،

تلك الواقعة التي عرفت بقضيه الهروب من سجن وادي النطرون نظرتها محكمة مستأنف الإسماعيلية خلال الشهور الأخيرة من حكم مرسي، ونشرت صحيفة الوطن بعدد 2013/6/22 مرافعة النيابة العامة في هذه القضية، حيث أكدت أنه ثبت في يقين هيئة المحكمة نفي أي تواطؤ أو مؤامرة تُنسب لرجال الشرطة، بل تأكيد أنهم مارسوا عملهم قدر المستطاع، خاصة بعد سماع شهادة مأمور سجن وادي النطرون، الذي قال إنه اضطر إلى ارتداء ملابس السجناء بعد نفاد الذخيرة.

وتساءلت النيابة: "لمصلحة من يُهان القائمون على حماية البلد وتوفير الأمن، على يد أناس وفئات ضل سعيهم في الحياة الدنيا؟"، مشيرة أن هذه القضية تؤكد عدم قدرة النظام الحاكم حينها (نظام مبارك) على تدارك قوة هذا الهجوم وتنظيمه، مشددة على أنها لا

تستطيع نفي تهمة التقصير عن قيادات وزارة الداخلية في عدم توفير القوات اللازمة لمنع هذا الاقتحام، خاصة بعد توافر معلومات مسبقة لهم، ومشيرة بأن الضالعين في اقتحام السجن اتفقوا مع وساعدوا عناصر أجنبية، وهو ما يعتبر نموذجا قانونيا مجرّما طبقا لقانون العقوبات، للتسلل للأراضي المصرية، غير عائبين بحرمة تلك الأرض أو قدسية حدودها، ولم يلتفتوا إلى قول الله تعالى: "ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ».

وانتقلت النيابة إلى شهادة الرائد محمد عبد الحميد نجم، الذي قرر أنه خلال استقبال 34 من قيادات تنظيم الإخوان وإيداعهم سجن وادي النطرون كمعتقلين سياسيين طبقا للقانون المعمول به في ذلك الوقت، دار بينه وبين أحدهم (يقصد حمدي حسن) حديث، أكد الأخير له خلاله أنهم سيخروجون اليوم أو غدا، وأنهم هنا لتشكيل الحكومة الجديدة وتولي سلطة البلاد، والقضاء على جهاز الشرطة.

وردد محقق النيابة بأعلى صوته داخل قاعة المحكمة: "من أجل ذلك ارتكبوا تلك الأفعال. من أجل ذلك قتلوا وسفكوا الدماء. من أجل ذلك راحت حُمرة الخجل والحياء. حرامٌ على هذا الوطن بعد اليوم أن يُطعمهم من ثماره أو ترويهم قطرات مائه أو يحملهم ترابه. هؤلاء الذين يدّعون الإسلام والعلم بأحكامه، تناسوا قول الرسول (ص): (لست أخاف على أمتي غوغاء تقتلهم ولا عدوا يجتاحهم، ولكني أخاف على أمتي أئمة مضلين، إن أطاعوهم فتنوهم وإن عصوهم قتلوهم).

ورفعت المحكمة الجلسه للنطق بالحكم في اليوم التالي، والذي جاء على لسان المستشار خالد محجوب، رئيس محكمة جنح مستأنف الإسماعيلية، حيث طالب النيابة العامة بالتحقيق في واقعة هروب 34 سجيناً من قيادات جماعة الإخوان المسلمين، من بينهم الرئيس السابق محمد مرسي، في ضوء ما تكشف للمحكمة من قيام مجموعات أجنبية من حركة حماس وحزب الله اللبناني باقتحام السجن بالقوة وتهريب السجناء.

تضمن ملف القضية 38 ورقة جاء به حيثيات الحكم الصادر، بالإضافة إلى أقوال الشهود وتقرير لجنة تقصي الحقائق، فضلا عن مطالبة المحكمة للنيابة مخاطبة الإنتربول الدولي بالقبض عليهم وهم:

1- سامي شهاب "القيادي بحزب الله اللبناني».
2- أيمن نوفل قيادي بحركة حماس.
3- محمد محمد الهادي "من حركة حماس».
4- رمزي موافي أمين "تنظيم القاعدة بشبه جزيرة سيناء».

كما طالبت المحكمة النيابة العامة بأن تأمر بالقبض على كل من:
1- رئيس الجمهورية محمد محمد مرسي العياط «التنظيم الإخواني».
2- سعد الكتاتني «التنظيم الإخواني»

3- صبحي صالح "التنظيم الإخواني»
4- عصام العريان "التنظيم الإخواني»
5- حمدي حسن "التنظيم الإخواني»
6- محمد إبراهيم "التنظيم الإخواني»
7- سعد الحسيني "التنظيم الإخواني»
8- محيي حامد "التنظيم الإخواني»
9- محمود أبو زيد "التنظيم الإخوانيي
10- مصطفى الغنيمي "التنظيم الإخواني»
11- سيد نزيلي "التنظيم الإخواني»
12- أحمد عبد الرحمن "التنظيم الإخواني»
13- ماجد الزمر "التنظيم الإخواني»
14- حسن أبو شعيشع "التنظيم الإخواني»
15- علي عز "التنظيم الإخواني»
16- رجب البنا "التنظيم الإخواني»
17- أيمن حجازي "التنظيم الإخواني»
18- السيد عياد "التنظيم الإخواني»
19- إبراهيم إبراهيم حجازي "التنظيم الإخواني»

يأتي ذلك عقب تسليم المستشار خالد محجوب إلى النيابة العامة جميع المستندات والصور الفوتوغرافية والأسطوانات المدمجة، والتي هي بحوزة المحكمة، والتي تعرض عملية الهروب والمشاركين والمتورطين فيها، حيث ينتظر أن تقوم النيابة بمباشرة تحقيقاتها في تلك القضية عقب تسلمها لتلك المستندات، وتحديد المسئولية الجنائية ويمكن الاطلاع على كل مستندات القضية على صحيفة اليوم السابع، والتي نشرتها بعدد2013/7/9.

وفي 2013/7/16، وبعد سقوط حكم مرسي بـ 12يومًا، قرر المستشار هشام بركات، النائب العام، إحالة التحقيقات في قضية اقتحام وهروب السجناء من سجن وادي النطرون خلال الأيام الأولى لثورة 25 يناير، والمتهم فيها 19 من قيادات جماعة الإخوان المسلمين من بينهم الرئيس المعزول محمد مرسي وآخرين إلى قاضي التحقيق المنتدب من وزير العدل بتهمة التخابر مع جهات أجنبية، والتخطيط لفتح السجون المصرية وتهريب المساجين، وترويع المواطنين وتكدير السلم الاجتماعي، ليعلم الشعب المصري كله، أن مَن ادَّعَى على مبارك ونظامه بفتح السجون، وقتل الأبرياء هم من تواطأوا على مستقبل هذا الشعب وعبثوا بمقدراته، بمساعدة جماعة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني، من أجل قلب نظام الحكم والاستيلاء عليه.

وعلى خلفيّة هروب الدكتور مرسي من السجون المصرية، وفي هذا السياق يقول عبد

الرحيم علي، الخبير في شئون الإخوان المسلمين، على إحدى القنوات الفضائية في العام 2013، وبعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر: "إن محمد مرسي العياط، دخل السجن يوم 27 يناير 2011 بتهمة التخابر مع أحد أجهزة الاستخبارات الأمريكية، مؤكدًا أن أجهزة الأمن المصرية رصدت لقاءً تم بجسر السويس، في ديسمبر 2010، بين مرسي وبين مَن أطلق عليه بمحضر تحريات جهاز أمن الدولة، الرجل الثاني في أحد أجهزة الاستخبارات الأمريكية. وقد رصدت أجهزة الأمن المصرية في 20 يناير 2011 لقاءً جمع بين أحمد عبد العاطي، مسئول جماعة الإخوان في الخارج، وصلاح عبد المقصود، وسعد الكتاتني، بمَن أطلق عليه في محضر تحريات مباحث أمن الدولة، الرجل الأول في أحد أجهزة الاستخبارات الأمريكية، ورئيس العميل الذي تقابل مع مرسي في منطقة "جسر السويس" ودار بينهم نقاش حول إمكانيات الجماعة وقدرتها على تكرار النموذج التونسي في مصر.

وعلى حد قول عبد الرحيم، فقد أبدى المسئول الأول في جهاز الاستخبارات المذكور، رغبة الجهاز التابع له في فتح قناة اتصال مع الجماعة دون غيرها من القوى السياسية المصرية. وانتهى اللقاء على اتفاق يقضي بعقد اجتماع في القاهرة، يحضره أحد عناصر الإخوان التونسية ما بين 10 و11 فبراير، وهو الموعد الذي حدده جهاز الاستخبارات الأمريكي كموعد نهائي لانهيار النظام في مصر، وتنحي الرئيس "مبارك" وهو ما حدث بالفعل، على أرض الواقع، حيث تنحّى يوم الجمعة 11 فبراير 2011. وأضاف عبد الرحيم علي، أن أجهزة الأمن المصرية رصدت عدة اتصالات تليفونية بين مرسي وأحمد عبد العاطي، أبلغ فيها الأخير، موافقة ورغبة جهاز الاستخبارات الأمريكي أن يتولى أحد كوادر الإخوان منصب الرئيس في حال نجاح الثورة، وحين ناقشه محمد مرسي بأن ذلك يعد خروجًا على منهج الجماعة، الذي يقضي بأن تكون هناك دورتان على الأقل لأحد الشخصيات المتوافق عليها، خاصة وأن هناك مشكلات مزمنة ستواجه الرئيس الأول بعد الثورة، وأخبره عبد العاطي بلهجة حاسمة أن الأمريكان يعتقدون أنها فرصة كبيرة لنا، وأنها لن تعوّض ولو بعد 50 عامًا».

مع استمرار المظاهرات والاعتصامات، خرج الرئيس الأسبق حسني مبارك، بالبيان الثاني له للأمة معربًا عن ألمه لوقوع ضحايا وشهداء، وتعهّده لأسر الضحايا بتعقب المتسببين وتقديمهم للعدالة، لينالوا أقصى عقوبة ممكنة وفقًا للقانون، وأعلن أنه لن يتقدم للترشيح في الانتخابات الرئاسية القادمة، ودعا إلى حوار مسئول بين جميع قوى المجتمع، لبحث الانتقال السلمي للسلطة منذ اللحظة وحتى ديسمبر المقبل. يتضمن تشكيل لجنة دستورية لتعديل 6 مواد دستورية، وإلغاء أخرى، مع الاستعداد لأي تعديلات مستقبلية جديدة تتيح فتح باب الترشح للجميع، وتحديد مدد محددة للرئاسة تحقق مبدأ تداول السلطة، وتعزيز ضوابط الإشراف على الانتخابات، ضمانًا لحريتها

ونزاهتها، وأكد على اختصاص القضاء وحده في الفصل على صحة عضوية البرلمان، وأشار إلى رفع حالة الطوارئ بمجرد تحقيق الاستقرار في البلاد، بما لا يضر بمصالح الأمن القومي لها، وقام بتعيين اللواء عمر سليمان، رئيس المخابرات العامة المصرية، نائبًا لرئيس الجمهورية، رافضًا في نفس الوقت أي إملاءات أو تدخُّلات أجنبية، مشددًا على ضرورة عودة الثقة بين المصريين والثقة في اقتصاد مصر، ومحذرًا بأن استمرار حالة الفوضى التي طالت البلاد سيكون أول المتضررين بها هم هؤلاء الشباب الداعين للإصلاحات والتغيير(التحذير الذى اعتبره الثوار إن مبارك يقول للمصريين "أنا أو الفوضى")، وأنهى كلماته بأن اللحظة الراهنة ليست متعلقة بحسني مبارك، بل متعلقة بمصر في حاضرها ومستقبل أبنائها.

أهم ما في هذا البيان، والذي لم ينتبه له أحد، أن الرئيس الأسبق في إشارته إلى هؤلاء الشباب قام بوصفهم بـ "جيل التغيير"، وهو إقرار منه بالواقع، وقناعته بأنه قد آن الأوان له أن يرحل عن عرش مصر، ما إن انتهى خطاب الرئيس مبارك في ساعه متأخرة من الليل، حتي قام كل المعتصمين في ميادين التظاهر برفض خطابه والهتاف بسقوطه ومحاكمته، وتبنت قناة الجزيرة مداخلات تليفونية تستهدف رفض البيان وتأجيج المشاعر المصرية ضد الرئيس الأسبق مبارك، الذي كان خطابه عاطفيًا ومثيرًا للشفقة على رجل تخطى عامه الثالث والثمانين، يريد أن يموت داخل وطنه حينما سرد في بيانه مشواره الطويل في العطاء لهذا الوطن، كمقاتل في صفوف الجيش المصري في حرب 73، وقد كانت أسعد لحظات حياته حينما رفع العلم المصري على سيناء الحبيبة، فنائبًا للرئيس السادات فرئيسًا للجمهورية، ومقرًا لأخطاء وقع فيها أثناء فترة حكمه التي استمرت لثلاثة عقود، داعيًا الشعب المصري بكبرياء المقاتل تحقيق رغبته في العيش والموت على هذه الأرض التي نشأ فيها وتربّى على خيراتها مدافعًا عنها في أحلك الظروف، على حد وصفه.

هذا الخطاب، وقد هزّ مشاعر المصريين جميعًا للدرجة التي أبكت العديد من إعلاميي ومقدمي البرامج الفضائية على الهواء، حينما انتهى الخطاب، وذهبت الكاميرا على وجوههم أمام شاشة الفضائيات المصرية، وكذا كانت الحال في معظم البيوت المصرية التي تفاعلت كثيرًا مع رئيسها، وقبلت طلبه بشهامة ومروءة المصريين. تلك المشاعر التي دفعت الملايين من الشعب المصري للتظاهر في عده محافظات مصرية مؤيدة لمبارك وللخطوات الإصلاحية التي قدمها للشعب المصري.

كان التجمع لمؤيدي الرئيس الأسبق في ميدان مصطفى محمود بحي المهندسين بالقاهرة الأكثر حشدًا منذ الصباح الباكر لليوم الذي تلى الخطاب، فصائل عديدة من عامة الشعب فنانين ومطربين ولاعبي كرة القدم وأدباء ومثقفين ومذيعين وسياسيين وشباب وشيوخ ومسنّات، وحتى الأطفال في مشهد دراماتيكي غلبت عليه الفرحة في تغيير النظام الذي دام لثلاثين عامًا، بعدما أفصح رئيس الجمهورية عن قراره

بالرحيل ودعا إلى التحول السلمي للسلطة في غضون شهور قليلة، مع حزمة التعديلات الدستورية ومحاسبة المسئولين، ممتزجة بمشاعر نبيلة تجاه رجل فضل إعلاء المصالح العُليا للبلاد على المصلحة الشخصية له، ولم يدفع بالبلاد إلى حافة الهاوية، وطلب أن يموت على الأرض التي قام هو مع أبناء جيله بتحريرها واستعاد معها الأرض والعرض والشرف والكرامة لكل المصريين.

هذا الحشد الذي ملأ شارع جامعة الدول العربية من بداية ناصية شارع السودان مرورًا بميدان مصطفى محمود وحتى ميدان سفنكس بالمهندسين لمسافة عدة كيلومترات بأعداد أضعاف ما تشغله مساحة ميدان التحرير، طبقًا لموقع جوجل آرث لم تنقله كاميرا تليفزيونية واحدة، سواء من الإعلام المصري أو الغربي، مما يعني أن مصر كانت أمام مؤامرة إعلامية نُسجَت خيوطها على عقول الشعب المصري، وقد تلقت مهمة نسْج صورة ذهنيه معادية لمبارك ونظامه نحو حتمية إسقاطه.

وبنظرة سريعة على ميدان التحرير، فقد انخفضت الأعداد المحتشدة به إلى أكثر من ثلثي العدد، مما يوحي بأنه قد تم تفريغ الميدان من مضمونه، وأصبح كل من وُجدَ به في هذه اللحظات ما هو إلا صاحب أجندة سواء كانت أجندة شخصية أم أجندة خارجية، وهكذا، وبعد البيان العاطفي للرئيس الأسبق، انتقلت الشرعية من ميدان التحرير المناهض للنظام إلى ميدان مصطفى محمود المؤيد لاستمرار مبارك في الحكم حتى نهاية ديسمبر القادم، الأمر الذي قبله في حينها معظم الشعب المصري، وأكد عليه معظم إعلاميي القنوات الفضائية، وتعاطفوا معه، فكان لزامًا على المتآمرين على مستقبل هذا الوطن أن تتم صناعة حدث ما يسترد من خلاله ميدان الثورة شرعيته مجددًا، فكانت موقعة ما أطلق عليها إعلاميًا بـ "موقعة الجمل" هي نقطة التحول الحقيقية في تاريخ مصر لتعيد توصيف المشهد مجددًا من تظاهرات إلى ثورة 25 يناير.

في الصباح التالى للبيان المسائى للرئيس الأسبق مبارك تمت عودة خدمة الإنترنت في جميع أنحاء مصر، كما أعلن التليفزيون المصري عن اعتقال أجانب بحوزتهم أسلحة في العريش، كما صدر قرار باستمرار تعليق عمل البورصة المصرية، وتصريح لرئيس مجلس الشعب الدكتور فتحي سرور بحاجة الدستور المصري إلى شهرين ونصف الشهر لتعديله، وآخر للدكتور محمد البرادعي يقول إن طلب مبارك تعديل الدستور خدعة للاحتفاظ بالسلطة، أما عن قوى المعارضة فقد دعت إلى مواصلة التظاهر، وصرّحت بأنها لن تتفاوض مع السلطة ما لم يغادر الرئيس مبارك سدة الحكم، ورسالة ترسل من الجيش المصري للمتظاهرين نصها: "إن رسالتكم وصلت... ونحن ساهرون على تأمين الوطن وعليكم العودة إلى حياتكم العادية" وهو ما يعني أن الجيش المصري وحتى اليوم التاسع من ثورة 25 يناير لم يكن قد اتخذ قراره بعد بالتخلي عن مبارك.

خلال الأيام التسعة الأولى هذه، تم التحفظ على وزير الداخلية حبيب العادلي من الشرطة العسكرية في مكان غير معلوم، وبدأت عمليات القبض على رموز عديدة من

النظام الحاكم كوزراء ورجال أعمال، وتم تقديمهم لجهات التحقيق بأمر من النائب العام مع تجميد أرصدتهم في البنوك المصرية.

موقعة الجمل

مسيرة كبيرة تضم المصريين العاملين بالسياحة على سفْح الهرم من أهالي "نزلة السمان" على ظهور الجمال والأحصنة تأتي من الهرم حتى مبنى ماسبيرو، لتعبّر عن معاناتها وتضرّرها من التظاهرات المستمرة لتأثيرها على السياحة. حينما انتهت الوقفة أمام مبنى ماسبيرو القريب من ميدان التحرير، عاد هؤلاء إلى منازلهم متخذين خط سير العودة بالصعود أعلى كوبري 6 أكتوبر من الاتجاه المعاكس، لكن هناك من همس في آذان البعض لينحرف خط سير مجموعة قليلة منهم إلى أسفل الكوبري، لتجد نفسها خلال دقائق قليلة في مواجهة ميدان التحرير، فيتم السماح بدخول أربعة من الجمال، وعلى ظهرها شباب صغير ممسك بالعصا التي يوجّه بها حركة الجمل، فيرى العالم كله أن نظام مبارك يرسل الجمال والأحصنة لقتل المتظاهرين السلميين، في مشهد لا يمت للمنطق بصلة، ولكن مع تسليط الضوء الإعلامي بشدّة على المشهد واعتلاء المنابر الإعلامية لمخاطبة المصريين بالنظام الفاشي الذي يقتل شعبه، وقد ساعدهم على تبني الفكرة هو؛ قيام مجموعة من رجال أعمال نظام مبارك بحشد المئات من المؤيدين في محاولة لاقتحام ميدان التحرير، وطرد المتظاهرين منها، وهو ما أدّى إلى وقوع اشتباكات عنيفة بين الطرفين، تم استخدام الحجارة وكسر الرخام من الطرفين.

ظل الموقف متشابكًا حتى التاسعة مساء ليتغير المشهد بالكامل من مجرد مجموعات تقوم بالتناحر فيما بينها، ما بين مؤيّد ومعارض إلى عمليات قنص موجهة على الطرفين من مجموعة من القنّاصة اعتلت أسطح البيوت المقابلة للمتحف المصري من ناحية ميدان عبد المنعم رياض، ومجموعات أخرى اعتلت فَندق هيلتون رمسيس، سقط على إثر عمليات القنْص هذه، والتي استمرت لساعات مبكرة من صباح اليوم التالي عشرات من الضحايا ما بين المؤيد والمعارض، ليستيقظ الشعب المصري على نظام فاشي يقتل شعبه، فتتأجّج المشاعر مجددًا تجاه مبارك ونظامه، ويتعاطف جموع المصريين مع ميدان التحرير، وقد استرد شرعيته مجددًا بعد موقعة ما أطلق عليها الجمل، ليظل عالقًا في أذهان المصريين مشهد الجمال وهي تقتحم الميدان، ويطمس المشهد الأساسي في هذا اليوم "موقعة القناصة". ويستمر خداع الشعب المصري في استخدام لفظ "موقعة الجمل" بعد سقوط النظام، ومحاكمة مبارك، ليطلق على محاكمته بقضية موقعة الجمل.

تلك الاحترافية الشديدة فى الحبكة الدرامية والتي غيّرت مجرى الأحداث من خلال خطة مُحْكَمة لإراقة دماء المصريين باستخدام قنّاصة أجنبية، اعتلت أسطح البنايات لتقتل المصريين وتلصق التهمة بالرئيس الأسبق، هو عمل شيطاني لا تقبله أي أديان سماوية إلا دين جماعة الإخوان المسلمين وذراعهم العسكرية من عناصر حماس

الفلسطينية فلم يكتف الإخوان المسلمون بمساعدة هذه العناصر بفتح السجون وتهريب قياداتهم وترويع المواطنين الآمنين في منازلهم وسرقة ممتلكاتهم، ولكن أيضاً تم استخدام هذه العناصر في قتل المصريين الأبرياء من المتظاهرين زملاء الميدان، والذين كانوا يتقاسمون معهم قطعة الخبز أثناء اعتصامهم ضد النظام الحاكم، فنحن أمام شهادة اللواء الرويني قائد المنطقة المركزية العسكرية، في فيديو مصور، وهو يحث قياديي جماعة الإخوان المسلمين محمد البلتاجي على إنزال القناصة التي تقنص المتظاهرين، حيث قال له بالحرف (نزّل الناس الملتحين من فوق الأسطح وإلا هطلع أرميهم من فوق.. فكان رد البلتاجى عليه حاضر يا فندم هننزّلهم).

ما يجب أن أتوقف عنده كثيرًا هي، شهادة الدكتور ممدوح حمزة، عن هذه الأحداث، وخصوصًا أن هذا الرجل كان رمزًا من رموز25يناير، وأحد قيادات الصفوف الأولى بها، والذي كان يتبنّى قيادات حركة 6 إبريل، ووفر لهم أحد مقرات شركاته كمكتب لإدارة أعمالهم، وكان أكثر من أنفق الأموال على ميدان التحرير من خيام للنوم إلى المشروبات والمأكولات وحتى الإسعافات الطبيّة، تماماً مثل رجل الأعمال الصربى الذى يمول حركة أوبتور كما قال زعيم الحركة بوبوفيتش، والذي قام فيما بعد بالتخلي عن دعمهم، وأعرب عن أسفه للدفاع عن 6 أبريل وأحمد ماهر باستماتة، ووصَفهم بأنهم خانوا الثورة وانشقوا عن الصف وأخذوا أموالا من الإخوان.

شهادة الدكتور ممدوح حمزة كانت خلال "مقابلة" مسجلة له صوتياً جمعتني به داخل مكتبه بحي الدقي منتصف عام 2013، وبعد عامين من أحداث 25 يناير. وفي معقل سؤالي له عن موقعة الجمل قال نصًا بالعامية:

«خطاب مبارك استعطف الشعب، وبالذات لمّا السيدة مُنى الشاذلي قعدت تبكي في البرنامج بتاعها بعد نهاية الخطاب، إيه اللي حصل؟ الميدان الصبح خفّ فكنت عايز أمضّي الناس على ورقة تخلع مبارك، لكن ما لقتش حد يمضّي الناس، الميدان تقريبا كان اتخلخل».

ـ دكتور ممدوح :هل نعتبر أن الشرعية هنا انتقلت من ميدان التحرير إلى ميدان مصطفى محمود؟

« لا شرعية إيه لا إوعَى تقول شرعية اللي في مصطفى محمود دول أفّاقي مصر، منتفعي النظام السابق اللي عايزين العفن عشان يعرفوا يشتغلوا.. دوول همه الوكلاء التجاريين والوكلاء متعددي الجنسية».

الساعه 2 لقيت المنصة بتاعتي اللي أنا حاطتْها بتقول هجوم من ناحية المتحف، وعلى ما وصلت هناك كانت العملية خلصت، شوية عيال راكبين جمال انضربوا علقة محترمه ومشيوا وأخدنا من المشهد ده موقعة الجمل، إنما ده موقعة كوميدية، ولم يفقد أحد حياته فيها، وده واقعة لا تودّي ولا تجيب، إنما عبّأت الناس وتزايدت الأعداد في الميدان. وبعدها بساعة بدأ ضرْب الطوب وزلط وكسر السيراميك والرخام من 3 اتجاهـ

وأنا بفكري الهندسي رصّيت الطوب في صفوف متعاقبة، عشان صف صف يطلع يرمي الطوب ويرجع، لأن في الأول كان الطوب كله بيتجمّع في حتة واحدة، فالناس كانوا بيخبطوا في بعض. استمر الضرب لحد الساعه 9 بالليل وما كانش فيه وجود للإخوان في الميدان، لأنهم جم تاني يوم الصبح، واللي جابهم البلتاجي، وكان فيه قناصة في العمارات اللي أدام المتحف، وقناصة فوق 6 أكتوبر، وقناصة عند هيلتون رمسيس، واستمر الضرب ببنادق القنص لحد ساعة متأخرة من الصبح».

وحسب حمزة: "تاني يوم الصبح اتصل بي واحد قال لي الحق فيه في عمارة رقم (1) بسوق التوفيقية(بها مكتب تابع للأخوان المسلمين، ومكتب آخر تابع لمركز هشام مبارك للحقوق الانسان) فيها كبسة من الشرطة العسكرية، لقوا جماعه فلسطينية 23 واحدًا في إحدى الشقق بالعمارة، فرحت جري لقيت الناس متجمّعين وبيهتفوا ضد الفلسطينيين، وهما بيخشوا العربيات بتاعت الجيش. تقديري أن همّه دول القناصة اللي كانوا معتلين الأسطح والكباري ضربوا، وبعدين روّحوا ناموا والصبح قبض الجيش عليهم، وأخدوا معاهم مصريين كانوا فوق معاهم واللي قبض عليهم طنطاوي واللي أفرج عنهم بعد كده برضه طنطاوي. وبعدين أنا اللواء الرويني قال لي في نص مايو إنه قال لصفوت حجازي أو البلتاجي، مش فاكر الاسم، اطلع نزّل الناس بتوعك دول من فوق لأنشه، فرد عليه هنزّله».

- هل القناصة التي اعتلت مبنى الجامعه الأمريكية المقابل لميدان التحرير كانت أيضًا من عناصر فلسطينية؟

« لا دول كانوا من بتوع بلاك ووتَر أو بتوع الداخلية، لأنهم كانوا محترفي قنص مش زي بتوع حماس».

- كيف حددت أن هؤلاء القناصة من شركة بلاك ووتر الأمريكية؟ هل كانت ملامحهم أجنبية أم أن طريقة القنص هنا كانت مختلفة؟

قال حمزة: " آه هما كانوا محترفي قنص ووقّعوا ناس كتير قوي، والإخوان ما كنش ليهم علاقة بأحداث الجامعة الأمريكية، دول ناس مستأجرين جُم بطيارة أو بحاجة زي كده، واللي دفع لهم هو النظام السابق عشان يموّتوا الناس، لأنه كان الوحيد المستفيد من إجهاض الثورة».

٥

كما يمكن أن نأخذ من تصريحات الكاتب والإعلامي المعروف إبراهيم عيسى في إحدى حلقات من برنامج "هنا القاهرة" التي يقدمها على قناة "القاهرة والناس" الفضائية أوائل 2013 عن أحداث موقعة الجمل، ما يؤكد صحة وصف الدكتور ممدوح حمزة لها. حينما تساءل بسخرية عن عدد مَن قُتلوا في هذه الموقعه الوهمية؟ حيث قال: لا يوجد قتلة لأنها موقعة أرادوا أن يصدّروها للشَعب على أنها "موقعة جمل" رغم أن الأحداث الرئيسية في هذا اليوم هي قنص المتظاهرين مساء ببنادق قناصة مجهولة.

شهاده عيسى هذه جاءت مناقضة لموقفه السابق الذين تبنّى في حينها مثل الكثير من الإعلاميين فكرة موقعة الجمل، وتورط الحزب الوطني الحاكم في أحداثها.

والأهم هو التصريح المباشر لثروت الخرباوي المنشق عن جماعه الإخوان المسلمين منذ العام 2002، والذي أدلى به على قناة السي بي سي الفضائية بتاريخ 2013/7/12، حيث ذكر عن موقعة الجمل قائلاً نصًّا: "موقعة ملتبسة سيكشف التاريخ يومًا أنها كانت تمثيلية من الإخوان واستغلت موقعه الجمل لكي تسمح لقناصي الإخوان فوق الأسطح بارتكاب جرائمهم».

وحينما تم سؤاله من مقدم البرنامج إذا كان يتهم جماعة الإخوان المسلمين بتدبير موقعة الجمل وليس الحزب الوطني؟ كان رده نصًّا "نعم أتهمهم يقينًا، أما الحزب الوطني فتحرك بصورة هزلية ليخيف المتظاهرين ولم يفعل شيئًا، ولكن الإخوان استغلوا واقعة الجمل ليتستر خلفها القناصة التابعون لهم، والتي قتلت المتظاهرين مساء هذا اليوم».

وبالعودة إلى تداعيات اليوم العاشر من أحداث يناير، الذي شهد سقوط قتلى بقناصة عناصر حماس، وفي لقاء مع قناة إيه بي سي الأمريكية، صرح الرئيس الأسبق مبارك، أنه يود الاستقالة لكنه يخشى الفوضى، وقال إنه مستاء جدًّا لمشاهد العنف في البلاد، ولا يريد أن يرى المصريين يقتتلون فيما بينهم.

وفي حوار لرئيس الوزراء الجديد أحمد شفيق للصحفيين، قال إنه يلتزم بوعده بعدم التعرض للمظاهرات، وإبطال حركات الحزب الوطني الديمقراطي، واختفاء البلطجة والعنف، وأشار الفريق شفيق إلى أنه لا يريد لدول بنت 200 عام " يقصد الولايات المتحدة الأمريكية" التدخل في شئون مصر الدولة العريقة، وأن هذه الاحتجاجات تبث صورة سيئة للمصريين خارج البلاد. كما قررت حكومة شفيق إعادة تشغيل خدمة الرسائل القصيرة (sms) بعد توقف دام 9 أيام، ووضع وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي مع 3 من قياداته تحت الإقامة الجبرية، وتم إقصاء جمال مبارك وصفوت الشريف من الحزب الوطني وتعيين حسام بدراوي أمينًا للحزب.

وفي حوار لنائب الرئيس عمر سليمان للتليفزيون المصري، أكد أن الرئيس المصري لا يريد الترشح للانتخابات القادمة، ولا ابنه السيد جمال مبارك كما كان يدّعي البعض، وأضاف قائلا إنه أيضًا لا يريد الترشح للانتخابات الرئاسية حتى يبطل أقوال القائلين بأن الرئيس مبارك عيّن سليمان ليتولى من بعده الرئاسة، ويكون عونًا له ليحميه بعد تركه الحكم، وقال سليمان إنه عرض على جميع المعارضين عمل اجتماع مع الحكومة الجديدة ويوجد منهم من وافق، وقال إن مصر لن تقبل تدخلا أجنبيًّا في شئونها الداخلية، مستغربًا تلك المواقف من دول كانت تعتبر "صديقة" في إشارة على ما يبدو إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد هذا الحوار ظهرت تقارير حول محاولة اغتيال سليمان، ولكن مصدرا أمنيًّا نفي

صحة هذه التقارير، وإن خرج وزير الخارجية الأسبق أحمد أبو الغيط على قناة الحياة بعد ستة أشهر من 25 يناير ليؤكد صحة خبر محاولة اغتيال اللواء عمر سليمان بشارع الخليفة المأمون من قبل جماعات مسلحة كانت تستهدف قتله ولكنه نجا منها .

ويذكر أن مقطعا صوتيا تم تسريبه من دمشق فى أوائل عام 2012 وقبل وفاة الوزير عمر سليمان، رئيس المخابرات العامة ،يسمع فيه بوضوح حوار بين الوزير عمر سليمان والعقيد معمر القذافى يقول فيه سليمان ردا على سؤال القذافى لماذا تعاديكم أمريكا وأنتم على ما يبدو تابعون لها. . فرد سليمان على الفور : لا . . نحن لم ولن نكون تابعين لأمريكا. . ونعرف أن المعركة معها قادمة، ونحن من نؤجلها بضع سنوات، ونحن على يقين أنها آتية. . مشيرا إلى خطورة الإخوان المسلمين!

وفي أول أيام أسبوع الصمود السادس من فبراير، كما سمّاها المعتصمون بميدان التحرير ،أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة المصرية، مجدي راضي، يوم الأحد أن جلسة الحوار التي عقدت بين نائب الرئيس سليمان ومجموعة من ممثلي المعارضة والشخصيات المهمة انتهت إلى التوافق على تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية في غضون شهور، والعمل على إنهاء حالة الطوارئ وتشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ، وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وملاحقة المتهمين في قضايا الفساد، والتقى نائب الرئيس المصري سليمان بمجموعات من قوى المعارضة، بينهم ممثلون عن جماعة الإخوان المسلمين، حيث اشترطوا لحضورهم عدم وجود الدكتور محمد البرادعي! وبمشاركة حزب الوفد الليبرالي وحزب التجمع اليساري وممثلين عن البرادعي لإيجاد حل للأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد، وقد رفض سليمان مطلب المعارضة في هذا الأجتماع بقيام مبارك بتفويض سلطاته إلى نائب الرئيس. وتمسكت قيادات الإخوان بمطلب رحيل مبارك ، كما طلب بعض الشباب من سليمان أثناء الاجتماع الذي عقد الإفراج عن وائل غنيم، وفي مساء اليوم تقرر الإفراج عن وائل غنيم في يوم 7 فبراير، وهو اليوم التالي لهذا الاجتماع. بعد تدخل حسام بدراوي، رئيس الحزب الوطني الجديد، كوسيط للإفرج عن الناشط السياسي.

ويذكر أن قناة العربية هى من فجرت قصة اختفاء وائل غنيم الذى لم يكن معروفاً لدى الشعب حتى تلك اللحظة.

وفي محاولة حكومية لإعادة الحياة إلى طبيعتها، وهو ما قد يعني تهميش المظاهرات، استأنفت البنوك المصرية عملها بشكل تدريجي، في حين حاول الجيش المصري فتح طريق للسيارات بميدان التحرير الذي يحتشد فيه المتظاهرون. ووصف التحرك الحكومي في هذا الصدد بأنه أول اختبار حقيقي لإمكانية السيطرة على قوة دفع الاحتجاجات، أما القيادي في حركة كفاية أحمد بهاء الدين شعبان، فقال إن طلب رئيس الوزراء المصري أحمد شفيق بقاء الاعتصام في ميدان التحرير، وعودة الحياة بشكل طبيعي إلى أنحاء البلاد الأخرى، هدفه التعويل على عامل الزمن لتآكل حركة

الاحتجاجات. الأمر الذي دفع بالمتظاهرين للإعلان عن حزمة مطالب رفعت سقف الطموحات حيث تلخصت هذه المطالب في 10 بنود:

1- رحيل الرئيس: بمعنى التنحّي عن السلطة تمهيدًا لتقديمه لمحاكمة عادلة، عمّا ارتكب طوال سنوات حكمه الثلاثين، من انتهاكات للقانون والدستور وحقوق الإنسان، وبوصفه المسئول الأول في الدولة ومحاسبته عن مصادر ثروته وأفراد عائلته، وخصوصًا وقد نشرت صحيفة الجارديان البريطانية تقريرا عن ثروة الرئيس السابق، والتي قدرتها بنحو 70 مليار دولار(قامت الجريدة بالاعتذار فيما بعد عن خطأ تقديراتها لثروة مبارك، وأقرت أن الخبر تم نقله عن جريدة جزائرية كانت قد كتبت عن ثروة مبارك عام 2010، اثناء الأزمة الشهيرة لمباراة كرة القدم بين منتخبي مصر والجزائر في تصفيات كأس العالم).

2- حلٍ مجلسي الشعب والشورى.

3- تولي السيد رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة البلاد لفترة انتقالية طبقًا لمواد الدستور الحالي يتولى خلالها الإعلان عن تأسيس جمعية وطنية لوضع دستور جديد للبلاد على أن يترأس هذه الجمعية الفقيه الدستوري الدكتور يحيى الجمل، تتم بعدها دعوة الشعب للاستفتاء على الدستور الجديد لإقراره.

4- تشكيل حكومة انتقالية لتسيير الأعمال تشارك فيها كل قوى المعارضة الوطنية.

5- تولي الجيش حفظ الأمن والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.

6- تولي الشرطة العسكرية مهام الشرطة المدنية لحفظ النظام في البلاد.

7- عزل قيادات الشرطة ومدراء الأمن وقيادة أمن الدولة والأمن المركزي ووضع ضباط وجنود الشرطة تحت تصرف الشرطة العسكرية.

8- التحفظ على المسئولين السابقين ومنعهم من السفر، تمهيدًا لتقديمهم لمحاكمة عادلة.

9- تجميد أموال المسئولين السابقين وأسرهم لحين معرفة مصادرها.

10- الإعداد لانتخابات رئاسية وتشريعية وفقًا للدستور الجديد حال الانتهاء منه بعد إقراره من الشعب في استفتاء عام.

دخل الاعتصام الذي يقيمه مناهضو الرئيس المصري في ميدان التحرير يومه الرابع عشر، ومَنع المعتصمون الجيش المصري من فتح أهم مجمع حكومي في ميدان التحرير، رافضين بذلك عودة الحياة الطبيعية إلى هذا الشريان الحيوي في قلب القاهرة، ومصرِّين على إبقاء الضغط على السلطات بالتوازي مع الحوار فيما بين الحكومة وعدد من الشخصيات وممثلين لأحزاب المعارضة.

في الأيام التالية، وبالتزامن مع آلاف المتظاهرين المرابطين بميدان التحرير، شهدت تحركات لمنظمات حقوقية تحت قطاعات عريضة من الشعب المصري لرفع مطالب فئوية كنوع من أنواع الحشد لاستمرار حركة الشارع من إضرابات واحتجاجات للضغط على النظام. فشهدت الجمهورية عشرات التظاهرات والاعتصامات لموظفين وعمال

من الهيئات الحكومية إلى مؤسسات صحفية وحتى المصانع، وقد رفعت مطالب متنوعة من بين مطالب بالتعيين إلى تثبيت الموظفين المعينين بعقود مؤقتة، مرورًا بمطالب رفع الأجور والمرتبات وصرف الحوافز المتوقفة، وحتى مطالب إقصاء رؤساء وقيادات مؤسسات صحفية وهيئات حكومية عن وظائفهم.

اليوم السابع عشر ـ الخميس الموافق 10فبراير:

وسط ترقب كامل لقطاعات المجتمع المصري بتنحّي الرئيس الأسبق مبارك عن حكم البلاد وتجمُّع المتظاهرين في ميدان التحرير بالقاهرة، وفي ميدان القائد إبراهيم بالإسكندرية وميدان الأربعين في السويس، أصدر المجلس العسكري البيان الأول قائلا " انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة والتزامًا بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه، وحرصًا على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته، وتأكيدًا وتأييدًا لمطالب الشعب المشروعة، انعقد يوم الخميس الموافق العاشر من فبراير 2011 المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه، وقرر المجلس الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم».

ولوحظ أن الرئيس المصري حسني مبارك لم يكن حاضرًا في الاجتماع بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث قام بترؤس اجتماع المجلس العسكري وزير الدفاع المصري المشير محمد حسين طنطاوي . الأمر الذي جعل المراقبين يعتقدون أن الجيش قد يكون تولّى السلطة في البلاد بالفعل.

بعدها بساعات قليلة أعلن الرئيس المصري في خطابه الثالث والأخير، نقل صلاحياته إلى نائب الرئيس اللواء عمر سليمان، حسب مواد الدستور، مما يعني أنه قرر الانفصال عن العمل السياسي وتخليه عن الحكم بصورة شبه رسمية، وبدوره ألقى عمر سليمان خطابًا مناديًا فيه المتظاهرين بالعودة لديارهم. مما أصاب المتظاهرين بحالة من الانهيار والرفض التام.

وقرروا التوجه إلى مقار رئاسة الجمهورية في أماكن متفرقة بالقاهرة، وقرروا الاعتصام أمامها معلنين بذلك رفضهم التام لخطاب السيد الرئيس.

وقبل إلقاء مبارك كلمته، كتب غنيم، خبير الإنترنت، الذي أصبح أحد رموز "ثورة 25 يناير" في مصر، على موقع تويتر «mission accomplished» أو "المهمة أنجزت" وذلك بعد الأنباء التي رجّحت أن يعلن مبارك تنحّيه. الأمر الذي لم يحدث، حيث فوّض الرئيس صلاحياته لنائبه، واحتفظ بموقعه رئيسًا للبلاد.

والجدير بالذكر أن وائل غنيم ظهر فى مقطع فيديو مع مصطفى النجار بعد ساعات من تنحى مبارك، وهو يحتفل بالنصر على مصر ويقول: الأسبوع القادم الدور على سوريا! والتى اشتعلت بها الثورة يوم 24 فبراير 2011.

وحذر المعارض المصري محمد البرادعي على موقع تويتر على إثر خطاب مبارك من انفجار الوضع في مصر، داعيًا الجيش إلى التدخل لإنقاذ البلاد كي لا تنجرف مع التيار بعد رفض الرئيس حسني مبارك التخلي عن السلطة، وأضاف أن مصر على أعتاب انفجار، وعلى الجيش أن يتدخل لإنقاذ البلاد الآن. وردًا على سؤال لمحطة التليفزيون الأمريكية "سي إن إن" ندد البرادعي بما اعتبره تضليلاً من جانب الرئيس المصري، وقال:

« إن الناس هنا غاضبون جدًا، وخوفي الكبير هو أن يتحول الغضب إلى عنف"، متهمًا مبارك بتعريض مستقبل بلاده للخطر، لأنه يريد أن يبقى في السلطة، وذكر البرادعي "أنه أمر مُذل بالنسبة لرئيس أن يكون دون سلطة، ولكنه يريد مع ذلك أن يبقى رئيسًا، إنه وضع مريع" معتبرًا أن المصريين لن يقبلوا في أي حال مبارك ونائبه، وأردف قائلاً: "إن سليمان ليس إلا امتدادًا لمبارك، إنهما توأمان، وأي منهما ليس مقبولاً من الشعب". ومن جهة أخرى، اعتبر البرادعي في مقابلة مع صحيفة "فورين بوليسي" الأمريكية، أن المرحلة الانتقالية التي كلف بها نائب الرئيس لن تحمل الديمقراطية للبلاد إلا إذا واصلنا الضغط عليهم.

بيان التنحّي

اليوم الثامن عشر: الجمعة 11 فبراير (جمعة الزحف)

في صباح اليوم، وقبل صلاة الجمعة بدقائق، ألقى الجيش بيانه الثاني قائلاً فيه "إنه يكفل إجراء تعديلات دستورية، وانتخابات حرة نزيهة، ويضمن الإصلاحات" التي تعهد بها الرئيس حسني مبارك في خطابه الأخير، وتعهد بإنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية، والفصل في الطعون الانتخابية لأعضاء مجلس الشعب وما يتبعها من إجراءات، وإجراء التعديلات الدستورية، وإجراء انتخابات حرة نزيهة وصولاً إلى مجتمع ديمقراطي حر. ودعا الجيش المصري إلى عودة الحياة الطبيعية في البلاد، محذرًا من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين. كما تعهد بيان المجلس العسكري المصري بعدم الملاحقة الأمنية للمتظاهرين الشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح. الأمر الذى يعنى أنه وحتى صباح يوم التنحى لم تكن القوات المسلحه المصرية قد أنتوت التخلى عن مبارك بل تعهدت بضمان الخطوات الإصلاحية التى تعهد بها مبارك.

وقال الناشط السياسى وائل غنيم "مسئول جوجل" تعليقًا على بيان الجيش نصًا: "إن بيان الجيش جيد، ولكننا نحتاج إلى خطوات محددة وسريعة، لأن هناك أزمة ثقة مع كافة مؤسسات الدولة". وطالب غنيم بضرورة إيجاد صلات مباشرة بين قيادات حركة الشباب ولجنة الحكماء والمجلس العسكري، وحث على محاربة المفسدين.

كما طلب نائب الرئيس اللواء عمر سليمان من رئيس الوزراء أحمد شفيق تعيين نائب

لرئيس الوزراء من الحكماء يتولى شئون الحوار.

بعد الخطابين اللذين ألقاهما الرئيس مبارك ونائبه سليمان، توجهت أعداد من المحتجِّين تقدر أعدادهم بثلاثة آلاف شخص تجاه منطقة القصر الجمهوري، كما حاصر عشرات الآلاف مبنى التليفزيون القريب من ميدان التحرير، والذي تتولى حراسته قوات من الحرس الجمهوري.

واشتعل الموقف في الشارع المصري بصورة مذهلة، ووصلت الحشود الغاضبة إلى أضعاف ما كانت عليه طيلة الأيام السابقة على إثر اعتلاء شيوخ التيارات الإسلامية للمنابر في معظم مساجد مصر، التي تحولت فيها خطبة الجمعة إلى لغة خطاب تحريضي على رئيس الجمهورية مستغلين ما ذكرته صحيفة الجارديان منذ أيام قليلة عن ثروة مبارك التي تقدر بـ 70 مليار دولار، وهو ما يعني على حد قول شيوخ المنابر؛ أن نصيب الفرد في المجتمع المصري من هذه الثروة ما يعادل 83 ألف جنيه مصري. الأمر الذي أثار حفيظة قطاعات عريضة من الشعب المصري. وخلقت نوعًا من الاحتقان وخاصة مع قطاع الفقراء لتشهد مصر مسيرات بمئات الآلاف في شتى ميادينها وشوارعها بمختلف المحافظات المصرية، الأمر الذي أربك حسابات القيادة السياسية في مصر، ووضعتها أمام احتمالية حدوث مشاهد دموية قد تعصف بالبلاد، فكان القرار السريع والحاسم من الرئيس الأسبق مبارك، والذي قد غادر بالفعل منذ الصباح الباكر على متن الطائرة الرئاسية إلى مدينة شرم الشيخ، ليقبل تخليه عن السلطة في بيان ألقاه اللواء عمر سليمان، نائب الرئيس، في نحو السابعة من مساء هذا اليوم، حيث قال سليمان في بيان مقتضب "إن السيد رئيس الجمهورية، محمد حسني مبارك، أعلن تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وقرر تسليم إدارة شئون البلاد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية" بعد هذا البيان أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بيانه الثالث ذكر فيه أنه سيحدد لاحقًا الخطوات والإجراءات والتدابير التي ستتبّع بعد تنحِّي مبارك، ويؤكد أن ذلك ليس بديلا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب.



أعراس ليلة التنحّي

قصة الهروب الكبير من السجون
تختفي تحت وابل أصوات الحناجر
الهجوم على المؤسسة
العسكرية.. وبرامج السخرية

فوضى كوندوليزا رايس تغزو التحرير
والشهداء تميمة حكومة عصام شرف

وثيقة كيفونيم العبرية تنتشر
على الأقاليم المصرية!!

ظهور محمد مرسي
مرشح الإخوان على المسرح

بعد تنحّي مبارك، ظهرت الألعاب النارية في سماء مصر، وخرج الآلاف من الشعب المصري للاحتفال بالشوارع المصرية، وخرجت حكومات أمريكا وبريطانيا وفرنسا تمجّد الثورة المصرية العظيمة، وتلقبها بالثورة البيضاء التي أبهرت العالم من حيث السلميّة في مطالبها المشروعة واستخدامها لأساليب ترفيهية من غناء ورقص، أثناء رفع المطالب الثورية، ثم الفعل الحضاري للشباب المصري الذي قام بتنظيف الميدان بعد نجاح ثورته وطلاء الأسوار، وهو بالفعل مشهد ينم عن حضارة مصرية عريقة، أذهل المصريين خلف شاشات التلفاز. ولكن ما لا يعلمه الشعب المصري في حينها؛ أن الثورة لم تكن سلمية كما ادّعوا، بعد أن اشتركت عناصر أجنبية بمساعدة جماعة الإخوان المسلمين لفتح السجون وترويع المواطنين وقنص المتظاهرين ببنادق القنص، ودهْسهم بالسيارات الدبلوماسية الخاصة بالسفارة الأمريكية، والأكثر دهشة والتي كانت مثَار إعجاب الكثيريين هي، أساليب الرقص والغناء الذي استخدمه الثوار لإضفاء روْح المرح والدعابة بين الصفوف، ولكسر حالة الملل وضمان بقاء المتظاهرين في الميادين لأكبر فترة ممكنة، بتنظيم حفلات لمطربين مشهورين وندوات لفنانات وفنانين وصالونات ثقافية لمثقفين معروفين، ومن بعدها تنظيف الميدان وطلاء أسواره وأرصفته، كل هذا لم يكن من إبداع الشباب المصري، كما ظن الكثير، فأكاديمية التغيير التي تقوم بتدريس العلوم الحديثة لـ "جين شارب" لا بد لها من وسائل إيضاح مرئية وسمعية وغنائية، ولا مانع من أن تتخللها بعض الرقصات، وهو ما يعني أن الثورة، التي أبهرت العالم من خلال شباب متحضر يقوم بالاعتصام السلمي، ويحوّل اعتصامه إلى مسرح للرقص والغناء، ورفع اللافتات المضحكة. لم تكن سوى تعليمات تنفذ عن ظهر قلب، ومنصوص عليها في كتاب "جين شارب" الذي قمنا بتحليله سابقا. والتي حفظ تكتيكاته النشطاء السياسيون جيدًا، وقامت قياداتهم بتفعيل كل نص فيه في توقيته على الأرض داخل ميدان التحرير.

ويجب الاشارة هنا إلي علامة الاستفهام الكبرى لظهور ميداليات واعلام مصرية كتب عليها 25 يناير كانت تباع على أرصفة ميدان التحرير يوم تنحي مبارك «صنعت فى الصين»، كيف تم طبع كلمة 25 يناير بهذه الكميات الضخمة ومتى وصلت هذه

الشحنة من الصين، مع العلم أن عمليات الشحن للبضائع الصينية تستغرق شهراً بحرياً أو عشرة أيام جوياً؟.

بينما فرح قطاع عريض من الشعب المصري بانتهاء حكم طال لثلاثة عقود، والانتقال إلى عصر جديد، ربما سيحمل معه الازدهار الاقتصادي والتطور الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة والفقر، وتحسين مستوى الصحة والتعليم، كترجمة حقيقية للشعارات التي رفعتها أحداث يناير طيلة 18 يومًا سابقة. كان هناك قطاع آخر من الشعب المصري يرى أن الأيام القادمة لن تكون بحال من الأحوال أفضل من سابقها، فهناك عشرون ألف وثلاثمائة سجين هارب من السجون المصرية، والآلاف من قطع السلاح المسروقة من الأقسام في يد الغوغاء، وفراغ أمني ودستوري، وانهيار لمؤشر البورصة المصرية، وخفض التصنيف الائتماني لمصر مرتين خلال 18 يوما للثورة المصرية، بخلاف ما ستشهده البلاد من صراع سياسي بين قوى مدنية وأخرى دينية، للاستحواذ على النصيب الأكبر من الكعكة المصرية. ولكن تظل الفئة القليلة من المجتمع المصري، والتي تدرك أن هناك ما يُحَاك لهذا الوطن، ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد هي الفئة التي تتم محاربتها وإخماد صوتها، ولا يمكن هنا أن أتجاهل موقف الكاتبة المصرية "فريدة الشوباشي" وفي أحد البرامج الفضائية، وقد كنت ضيفًا معها على خلفية أحداث 25 يناير، وحينما تطرّقت في حديثي إلى أن الوطن أمام مشروع جديد لتقسيم مصر والمنطقة برمتها، وأن الشعب المصري يفضل أن يعيش أسير لقمة العيش على أن يصبح الوطن نموذجًا عراقيًّا جديدًا. كان رد الشوباشي، أنني أتحدث بلسان النظام السابق، واتهمتني بولائي للحزب الوطني الذي لم أكن عضوا به من قبل، ولم أكن داخل منظومة العمل السياسي المصري يوما ما، ولكنها كانت الاتهامات الجاهزة دائمًا، والتي كان من شأنها تقويض جهود كل مَن يحاول إلقاء الضوء على ما يحاك لهذا الوطن من مخططات شيطانية. والمثير للدهشة، أن نفس هذه الكاتبة ، وبعد شهور قليلة، وأثناء جمعة ما أطلق عليها إعلاميًّا "جمعة قندهار" والتي خرجت فيها قوى التيار الإسلامي في مليونية بميدان التحرير من أجل إسلامية الدولة، قامت بتوصيف المشهد بأنه مخطط لتقسيم مصر.

ولا يمكن أيضًا أن أتجاهل حلقات الدكتور "باسم يوسف" في هذه الأثناء، والتي كانت تتبع أساليب السخرية والتسفيه من هذه المخططات، حينما تناولني في إحدى حلقاته، وأنا أتحدث عن مخطط الشرق الأوسط وتقسيم مصر على أحد البرامج الفضائية بطريقته الساخرة من أجل تسفيه الحقائق لتصبح من العبث، أن يتحدث فيها أحد.

إن الدور الذى يتقنه باسم جيداً يمكن أن تقرأ عنه فى كتاب «بين جيلين» لبريجينسكى والذى تم الأشارة له سابقا ، فى الفصل الخاص عن دور أمريكا فى العصر التكنوقراطى حيث كتب يقول :» يمكن تجميع ملايين من المواطنين في المجتمعات التكنوقراطية على فكرة واحدة بسهولة في شكل «موضة» باستخدام شخصيات جذابة تتمتع بالمغناطسية،

وذلك باستغلال وسائل التكنولوجيا الحديثة وفنياتها بحيث يتم التحكم في مشاعرهم والأخذ بأسباب التحكم فيهم.

وبعد مرور 33 عاما يطل علينا باسم يوسف ذو الشخصية الجذابة على شكل «موضه»، يعلم هو كما قال بنفسه أنه ربما سيكون ظاهرة وتختفى، ولكن بالتأكيد استطاع باسم أن يجمع الملايين حول قطبى مغناطيسه ليتحكم فى مشاعرهم وانفعالاتهم نحو فكرة واحدة.

فى الحقيقة لم تكن عملية ظهور باسم يوسف على مسرح الأحداث وليدة الصدفة، ولا كما حاول هو أن يروج لفكرة أنه بدأ بمقاطع فيديو على موقع اليوتيوب ونشرها على الفيسبوك، ثم التقطته وسائل الإعلام المصرية وقدمته فى برنامج «البرنامج». فالرجل هو الطفل المدلل للأمريكى اليهودى «جون ستيوارت»، كاتب وممثل ومنتج، وهو صاحب الفكرة الأساسية لبريجينسكى فى أمريكا، ومقدم البرنامج الشهير (ذا دايلى شو) ويعتبره باسم الأب الروحى له، ويقول ستيورت عنه انه رجل مخلص وجذاب وتجمعهم عشرة قديمة عرفه فيها عن قرب!! وهو ما دفع ستيوارت لإستضافة باسم فى برنامجه بأمريكا ليمنحه صك الحصانة، ثم جاء هو بنفسه للقاهرة وظهرعلى خشبة مسرح برنامج باسم يوسف ليلقى كلمة مغلفه بالحلم الصيونى القديم حين قال «أنه تاه فى الصحراء ولكنه عاد اليوم إلى موطنه « فى إشارة إلى عودة اليهود إلى مصر»، كما أرسل ستيوارت العديد من الرسائل الضمنية من فوق منصة باسم يوسف التى ربما لم يستوعبها أو يدركها الكثير.

الفوضى الخلاقة... المنظمة

لم تكن مرحلة الانتقال السلمي الديمقراطي للسلطة بالمرحلة الهيِّنة أو عفويَّة النوايا من الجميع، بل كانت أسود فترة في تاريخ مصر، ففي هذه الفترة بدأت ملامح الاحتلال المدني تظهر في ميدان التحرير، لتعلن عن الجزء الثانى من فاعليات الجيل الرابع من الحروب الغير متكافئة Fourth generation of unsymmetrical wars

ذاك المصطلح الذي ذكره "ماكس مانوارينج" الخبير العسكري الأمريكي أثناء إلقائه محاضرة في معهد دراسات الأمن القومي بإسرائيل فى13أغسطس 2012 على خلفيه "المؤتمر السنوى لأمن نصف الأرض الغربى". حيث قال ماكس :"إنها ليست حرب جيوش تهاجم الدولة من خارج الدولة. إنها حرب تهدف لإنهاك و تآكل الدولة ببطء و ثبات من الداخل حتى ترغم الدولة المستهدفة في النهاية على الخضوع للمستعمر.»

ويستطرد :"حرب اللاعنف – حرب غير عسكرية – مقاومة غير عنيفة – زعزعة الاستقرار – الفوضى المنظمة – صناعة الأزمة – إفشال الدولة.

خلق دولة فاشلة عن طريق طابور خامس من العملاء داخل الدولة، يقوم بزعزعة الأقاليم والمناطق داخل الدولة، وبالتالي تفقد الدولة مركزيتها وتفقد سيادتها، وفي هذا

الوقت يمكن للعدو أن يتدخل لحصد الغنائم».
إذن، ومن خلال ماكس مانوارينج، في تعريفه لحروب الجيل الرابع، تلك الحرب التي يطلق عليها حرب اللاعنف، وقياداتها ليسوا بجنرالات عسكريين، ولكنهم جنرالات مدنيين، حيث قائد القوات "جين شارب" الشهير "بميكافيللي اللاعنف:وهو مهندس تصميم سلاح العصيان المدني للمهاتما غاندي، وصاحب مؤلفات عديدة من ذخائر حروب الجيل الرابع أهمها على الإطلاق ذلك السلاح الفتاك غير المحرم دوليًا "كتاب التحول من الديكتاتورية إلى الديمقراطية"، والذي قمنا بعرض مقتطفات منه سابقًا، وهو أهم سلاح تم استخدامه في تفتيت الاتحاد السوفيتي، ومن ثم تفكيك الكتلة الشيوعية في أوربا الشرقية. ويأتي رئيس أركانه النجيب "بيتر آكرمان" ليقوم بتفعيل تكتيكات وخطط العصيان المدني لميكافيللي اللاعنف، إلى وسائل مرئية ومسموعة ووسائل ترفيه وغناء.
ولأن هذه الخطط والتكتيكات تستلزم لها ساحة للتدريب، فكان دور أكاديمية التغيير بلندن وقطر ومؤسسات نشر الديمقراطية الأمريكية وأهمها منظمة "فريدوم هاوس».
ليأتي دور جحافل القوات الناعمة، وهي جيوش تحت الاستيداع، تم تدريبهم جيدًا على خطط وتكتيكات غاندي داخل دكاكين الدعارة الديمقراطية في تركيا وأمريكا وقطر، وتم ربطهم جيدًا بخطوط الإمداد الخلفية من منظمات دولية معنية بحقوق الإنسان ودوائر إعلامية محلية ودولية مأجورة.
إن جيوش القوات الناعمة، والتي خرجت من رحم مركز ابن خلدون، حيث ناظر مدرسة شارب في مصر «الدكتور سعد الدين إبراهيم» وهو مقاول أنفار تصدير هذه الجنود للتدريب في الخارج، يمكن أن تتعرف على هويتهم فى قيادات حركة 6 إبريل وكفاية والاشتراكيين الثوريين وأقرانهم، ممن باعوا ضمائرهم من أجل حفنة دولارات. كانت المهمة الموكلة لهم هي زعزعة الاستقرار للوصول إلى الفوضى المنظمة فى مصر ولأنهم حفظوا التكتيكات المطلوبة منهم عن ظهر قلب في إفراغ ما بحوزة الدولة من نفوذ على أراضيها، فكانت خطة الهجوم ترفع شعارات وأدوات تقسيم الدول (التغيير - التحول السلمي إلى الديمقراطية - حقوق الإنسان - حرية التعبير) وحينما نجحوا في زعزعة الاستقرار، بإسقاط النظام، كانت المهمة الجديده الموكلة لهم، فتح جبهات على محاور الهجوم والانقضاض لإحداث الفوضى المنظمة، وذلك برفض كل ما هو إصلاح سياسي جديد أو برامج سياسية جديدة، والرفض يظل على طول الخط لمجرد الخروج عن القانون والشرعية، ودائما يظلون داخل ساحة المعركة في انتظار التعليمات الجديدة من ربهم الأعلى شارب ورئيس أركانه آكرمان.
ولذلك كان عنوان هذه المرحلة التي نحن بصددها الآن، والتى عرفت بالمرحلة الانتقالية تحت إدارة المجلس العسكرى المصرى بقيادة المشير طنطاوى، هي مرحلة الفوضى المنظمة، وهي مرحلة مكمِّلة لمرحلة زعزعة الاستقرار، نحو إفشال الدولة

المصرية. وهذه المرحلة تستلزم مواصفات ومقاييس خاصة لجنودها. فكم يلزمك من الذكاء لتقوم بمهام وكالة الاستخبارات الأمريكية في تفكيك وزعزعة الاستقرار في مصر وإحداث الفوضى المنظمة؟ بشرط أن تضفي الشرعية على تصرفاتك وتفلت من العقاب! وكم يلزمك من التمويل لعمل خطط اختراق لسيادة الدول والإطاحة بنظمها الرسمية، واحتلالها بجحافل القوات الحقوقية الناعمة؟ وبمعنى آخر: كيف تستطيع أن تنفذ خطط المخابرات المركزية الأمريكية المعروفة باسم "زعزعة الاستقرار" في الحكومات الأجنبية، بشرط أن تعيد صياغة العنوان كي يبدو نبيلا بعض الشيء، وتتصرف بطريقة تقدمية؟

فأي دولة في العالم تصيغ مؤسساتها السياسات التي تقود المجتمع. لكن ما حدث أثناء المرحلة الانتقالية في مصر، أن المجتمع المصري، والذي تجسد في ميدان التحرير أو يمكن القول إنه تم اختزال الشعب المصري كله في مجموعة من النشطاء المأجورين والنخبة من الجهلاء، هم من وضعوا السياسات التي أدارت المجتمع، وبات أي قرار أو قانون يصدر من الحكومة الانتقالية أو المجلس العسكري لا بد أن يأخذ الختم الملكي من الباب العالي بميدان التحرير أولا، وهو ما يعني أننا أمام حالة اللا دولة، تلك الحالة التي كانت السيناريو البديل لقوى الشر بعد فشل أحداث 25 يناير في إحداث حالة الفوضى المنظمة التي كان مخططا لها بعناية، حيث كان القرار التاريخي للرئيس الأسبق مبارك، الذي اتخذه بالتنحي عن الحكم لتجنب إراقة دماء المصريين، وقراره بتسليم إدارة شئون البلاد إلى المؤسسة العسكرية، بصفتها الجهة الوحيدة المؤتمنة على حفظ الأمن والأمان للبلاد، والجهة الوحيدة غير المسيَّسة، وبالتالي فهي غير طامعة في السلطة، الأمر الذي جنَّب الوطن ويلات الصراعات المسلحة، كما حدث في ليبيا وسوريا حينما تمسَّك القذافي وبشار الأسد بالسلطة، فشهدت البلاد حروبًا أهلية وبوادر تقسيم على أساسين من العرْق والدين، تمامًا كما هو منصوص عليه في مشروع الشرق الأوسط الجديد. وهو ذات الوضع الذي كان مخططًا لمصر وخصوصًا أن شخصية مبارك العسكرية من القوة والعناد والكبرياء وعدم الانسحاب من الميدان كلها عوامل يمكن البناء عليها في تمسك الرجل بالسلطة إلى آخر رمق. ولهذا سيسَجِّل التاريخ لهذا الرجل كيف تنازل عن عرش مصر واستجاب للإرادة الشعبية، وجنَّب الوطن ويْلات الحروب الأهلية والفتن الطائفية.

إذا كان الهدف الحقيقي لأحداث 25 يناير من قبل من شارك من الشعب المصري غير المسيَّس في العيش بحياة كريمة في أدنى مستوياتها، فلم يكن هو سقف طلبات جحافل القوات الناعمة المرابطة في التحرير، والتي باعت ضمائرها من أجل حفنة دولارات. ويمكنك أن تتلقَّف كلمات بسيطة للناشطة إسراء عبد الفتاح، في أحد البرامج الفضائية، خلال فاعليات الثورة، حينما ذكرت أن سقف المطالب لن يقف عند رحيل مبارك، واستطردت قائلة: إن رحيله هو الحد الأدنى لطلباتنا. هذه العبارة التي لم يقف عندها

الكثير في حينها، ولكنها وضحت تمامًا من خلال الأجندة التي طرحت من هؤلاء ما بعد رحيل مبارك، والتي يمكن أن تجد تفاصيلها بدقه أكثر في التوصيف من خلال تصريحات التيار اليساري منهم والأشد تطرفًا فكريًا، حيث يؤمن هؤلاء بأنه يتحتم لبناء وطن جديد الهدم أولاً ثم يتم البناء على أنقاض الهدم. وهو ما يعني أننا أمام مخطط لهدم كل مؤسسات الدولة وأعمدتها الاقتصادية وثوابتها الوطنية، ولا مانع من تكسير وتلويث رموزها ومثقفيها وشرفائها بدعوى؛ أنهم من النظام السابق، وبذلك تستطيع أن تتخلص من الوطن القديم، لتبدأ من جديد في البناء. ولا يهم هنا لأصحاب هذا الفكر الأناركي الوضع في الاعتبار المدة الزمنية المستغرقة في الهدم ثم البناء. فهل مثلا سيصبح الوطن مثل النموذج الفرنسي لتمر البلاد بمئات السنين من الصراعات الدموية، وهي تسير قدمًا في مرحلة الهدم ثم البناء تمامًا مثل الثورة الفرنسية، ولا يهم أيضًا التفكير في الفقراء الذين قامت من أجلهم الثورة، لكن الأهم هو الهدم الذي سيتيح لهم بناء دولة جديدة طبقًا لفلسفة الرجوعية التي يؤمنون بها. الأمر الذي يمكن أن تدلل عليه من تبني صفحة "كلنا خالد سعيد" والتي أسستها جماعة الإخوان المسلمين في مصر على الفيسبوك، للثورة الفرنسية شعارًا وإستراتيجية لإقناع مريديها من أعضاء الصفحة، بأن كل ما يحدث طبيعي ومقبول في تاريخ الثورات، وأن الفاتورة التي سيقوم الشعب بسدادها، هي فاتورة زهيدة جدًا من أجل التحرر.

هذا الفكر المتشدد، وإن كنا نضعه في أقل درجات الخيانة للوطن، وهو الفكر الهدام بالنية الصادقة، فهو حتمًا سيخدم بدون قصد المخططات التي تحاك لهذا الوطن في أحلك فتراتها. ولكن لم تكن النيّات صادقة بالقدر الكافي عند البعض، وكانت غير صادقة عند الكثير منهم، فهؤلاء شباب من أجل الدولارات، جيوش المارينز الأمريكي. وقد حفظوا عن ظهر قلب كل ما ذكر في كتاب "جين شارب": "تأجيج الكفاح غير العنيف" الصادر في 2005، عن ضرورة تقزيم السلطة السياسية أولا، وتفريغها من الشرعية للوصول بها لمستوى منحدر يسوّي رأسها برأس العصابات المتمردة. فالمسألة ليست في إحداث الفوضى بقدر ما هي في تفريغ ما بحوْزَة الدولة من نفوذ، ونزع أي صلة لها بالسيادة على أراضيها واستقلالها، وأول خطوة هنا هي: رفض الانصياع للقانون والدستور، وإعلان قيام سلطة موازية لها صلات دولية تعمل ليل نهار على عزْل الدولة سياسيًا ودبلوماسيًا، وإنهاكها اقتصاديًا وملء سجونها بالناشطين وإرهاق جهازها الإداري.

ولأنهم يدركون تمامًا التكتيكات، وفي انتظار التعليمات الجديدة والمطلوب هنا إسقاط أعمدة الدولة الرئيسية، فإذا كانت الشرطة قد تم كسر هيبتها أثناء فاعليات ثورة يناير، فيجب الآن تكسير عظامها، ثم تفتيتها. وعلى هذا فقد تكالب عليها النشطاء السياسيون مدججين بآلة إعلامية مأجورة، والتي تبنتهم كشباب ملهم ومنقذ لهذا الوطن، وتم تصديرهم كزعماء لا يقلون بحال عن الزعيم سعد زغلول ومصطفى كامل، ومعهم جماعة الإخوان المسلمين بجهازهم الضخم والمحترف في نشر الشائعات بمهارة فائقة،

بالإضافة إلى نخبة من الجهلاء تبنَّتهم الشرعية الثورية على أنهم أدباء ومثقفون ومخرجو سينما عالميون، وما هم إلا طابور خامس لشيطان الغرب في مصر. فيكفي أن يُمْنَحَ أحد هؤلاء بطريقة مشبوهة جائزة عالمية من فرنسا عن أول رواياته التي كتبها في حياته ليصبح أديبًا عالميًا، وحينما يخرج مخاطبًا الشعب المصري على شاشة الفضائيات المصرية، يتم استدعاء صورة ذهنية للأديب العالمي نجيب محفوظ بقيَمه وأخلاقياته ورجاحة عقله من قبل العقل الباطن للمتلقي، فيصبح هراء هذا الأديب، وبذور الشر التي يبثها ضد الوطن، هي كلمات حق وصدق معبرة عن الواقع لدى العامة من الشعب، وآخر "مخرج سينمائي" تخصص في إخراج أفلام مشبوهة تتعمّد تشويه صورة المجتمع المصري كله (أحد افلامه من إنتاج الاتحاد الأوربي)، والتي ترسم ملامح لخروج العشوائيات وأطفال الشوارع، ومع أول ظهور لزجاجات المولوتوف في مشاهده الساخنة، تصبح هذه القنابل هي الملهم لقيادة الشارع المصري فيما بعد.

ومع تجييش كل هؤلاء المرتزقة من المارينز الأمريكى ضد أوطانهم، تبدأ حملة تسويقية ضخمة المنتج فيها هو شيطنة جهاز الشرطة، والمستهلك في هذه الحملة هو الشعب المصري نفسه. وقد تبنَّت فئة من الإعلاميين على برامجهم الفضائية فكرة تعميم تجاوزات الشرطة من أجل تخصيم هذا الجهاز المنوط به حفظ الاستقرار في البلاد مع المصريين، بل والمدهش هو تعمُّد صناعة حدَث وهميّ من بعض المذيعات المصريات على قناة يمتلكها رجل أعمال ثري، حينما كانتَ تستدعي أحد ضيوفها من الكومبارس ليمثل على الشعب كيف وقع أسيرًا لجبروت الشرطة، وتم تعذيبه بصورة مهينة بعد نجاح الثورة التي قامت على أرواح شهداء طالبوا بتطهير الداخلية، وحلقة أخرى تستضيف نفس القناة شابًا يدَّعي أنه تم اختطافه من قبل أمن الدولة، ثم تم إلقاؤه في الصحراء مختلقًا قصة وهميةَ لم يحدد فيها لماذا تم اختطافه، وما طبيعة الأسئلة التي وُجِّهَت له؟ وما الغرض من خطفه؟ فكل هذا لا يهم، فنحن أمام حملة تسويقية الزبون فيها هو الشعب المصري.

لا يمكن للتاريخ أن يعفي هؤلاء من سوء النيَة المتعمدة، فبينما الشرطة في أضعف حالاتها من جراء أحداث 25يناير، وبينما هناك عشرون ألفًا وثلاثمائة سجين هارب من السجون، وآلاف من قِطَع الأسلحة المسروقة من أقسام الشرطة، وبينما الفراغ الأمني مستشر في الشارع المصري، وحالات السرقة والنهب والاغتصاب والقتل تصل لأعلى معدلاتَ لها في الشارع المصري، وقد باتت مصر التي وضعت على بوابتها "ادخلوها آمنين" لم تعد قادرة على حفظ الأمن للمواطن المصري ليصبح غير آمن في منزله ولا آمن على ماله ولا شرفه وعِرْضه، وفي أشد الحاجة للوجود الشرَطيّ، ليفاجأ الشعب المصري بأنه أمام مخطط جدَيد ورغبة في المزيد من تدهور الحاله الأمَنية، فكانت أحداث مهاجمة مقرات أمن الدولة في عدة محافظات بمصر، تبنتها حركة 6 أبريل بصفحتها على الفيسبوك، وبدأت في توجيه الحشود للاقتحام، وباشرت جماعة الإخوان المسلمين

على الأرض عمليات اقتحام المقرات في مناطق عديدة في مشهد دراماتيكي مؤلم. فحينما تجد جهازًا منوطًا به أمن البلاد والمسؤل عن ملفات الأمن القومي للوطن في الداخل، وقد تم اقتحامه وإلقاء رجاله من فوق أسطح مبانيه، وحرق مبانٍ بعينها، وبعثرة ملفات وأوراق مكاتب في مقرات أخرى لتصبح في يد المارة، فبالتأكيد لا تهم هؤلاء المعتدين النتائج المستقبلية التي ستعاني منها البلاد لسنوات بانهيار هذا الجهاز، فما يعنيهم هي تلك الملفات الخاصة، بهم سواء من قيادات 6 أبريل، والتي تدين وتثبت تدريباتهم وعلاقاتهم المشبوهة بالخارج، أو ملفات قيادات الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي المتشدد، وعلاقاتهم واجتماعاتهم السرية والعمليات الإرهابية التي سطروا بها تاريخهم الأسود من قتل وتفجيرات واغتيالات طيلة سنوات مضت، والأهم الملفات التي كانت تكشف عناصر من داخلهم كانوا يعملون كعميل مزدوج ما بين جهاز أمن الدولة، وبين جماعتهم. لكن ما يثير الدهشه حقًا هي، استجابة المجلس العسكري بقياده المشير طنطاوي لمطالب حل جهاز أمن الدولة ووقوفه موقف المتفرج لعمليات الاقتحام هذه، في أولى سقطات إدراة المشير طنطاوي للبلاد في المرحلة الانتقالية.

لم تقتصر عملية تكسير عظام الشرطة المصرية عند هذا الحد، بل كان هناك تفتيت لهذه العظام بضرب ضباط الشرطة في الشوارع وتكسير سياراتهم الخاصة، وأحيانا يتم قتلهم في ظروف غامضة، بل كانت الدراجات البخارية تجوب إشارت المرور في شوارع وأحياء مصر بالأسلحة البيضاء والسنج مهدَّدَة لأي شرطي مروري بالقتل الفوري في حالة استمراره في العمل، مما أدّى إلى وجود رغبة عامة لدى ضباط الشرطة المصرية بعدم الذهاب إلى أعمالهم أو على أقل تقدير عدم تلبية أي نداءات أو استغاثات من المواطنين، والاكتفاء بالجلوس على مكاتبهم خوفًا من المجهول الذي ينتظرهم بالخارج، وهي المهمة التي كان منصوصًا عليها في كتاب "جين شارب" حينما تناول في كتابه «كيفيه تحييد رجال الشرطة».

وتتوالى الأحداث الدراماتيكية ضد الشرطة ليدخل الأولتراس الكروى بقياداته التي تتمتع بعلاقات وطيدة مع قيادات من جماعة الإخوان المسلمين في المشهد، ويتم تنفيذ عدة محاولات لاقتحام المقر الرئيسي لوزارة الداخلية، ما أطلق عليه إعلاميا بـ "أحداث محمد محمود" بالتزامن مع محاولات الهجوم على مديريات الأمن في محافظات مختلفة بزجاجات المولوتوف والرصاص الحي، والذي سقط على إثره عشرات القتلى ومئات المصابين لتزداد المطالب بالقصاص.

القتلة الاقتصاديون فى مصر

بعد نجاح إسقاط أول وأهم أعمدة الدولة "وزارة الداخلية" الجهة المنوط بها حفظ الاستقرار والأمن الداخلي، والتي تقف حجر عثر امام مخطط زعزعة الاستقرار.

كانت هناك تعليمات أخرى بهدم الكيان الاقتصادي كله، وعن طريق شبكة نشر

الشائعات لجماعة الإخوان المسلمين، والذي أقر المحامي عصام سلطان عام 2013، بأن لديهم بالفعل هذه الشبكة. بدأت عملية شيطنة رجال الأعمال المصريين دون التمييز بين الشرفاء منهم والفاسدين. فكان يكفي ذكر رجل أعمال نظام مبارك ليوصم بالفاسد. هذه الحملة التسويقية الضخمة لشيطنة رجال الأعمال، والتي كانت من أجل هدم الاقتصاد المصري، اشتركت فيها نفس الأدوات من جحافل القوات الناعمة مدعومة بالآلة الإعلامية المأجورة، وبشبكة الشائعات لجماعة الإخوان، ليتم الزج بكل رجال الأعمال والوزراء السابقين في حكومة أحمد نظيف في السجن بتهم الاستيلاء على المال العام، والاستيلاء على أراضي الدولة، ليشهد الكيان الاقتصادي المصري هزة عنيفة داخل السوق المحلي تم على إثرها غلق مئات المصانع، وسحب رؤوس الأموال الأجنبية، وهروب المستثمرين الأجانب والمصريين بمليارات الدولارات للخارج. والأخطر كانت بداية نزيف الاحتياطي الإستراتيجي بالبنك المركزي المصري، والذي هبط خلال المرحلة الانتقالية من 36 مليار دولار، تركها النظام السابق إلى 16 مليارًا خلال عام ونصف العام، مع ارتفاع سعر الصرف وهبوط سعر الجنيه المصري لأدنى مستوياته، وانهيار كامل للبورصة المصرية مع تصنيف ائتماني جديد يسجل مرحلة هبوط جديدة نحو إعلان إفلاس الدولة.

الأمر الذي يعيد للأذهان الحسرة على تقرير البنك الدولي في أكتوبر من عام 2010، (يمكن الاطلاع عليه من الموقع الرسمي للبنك على الإنترنت) وقبل أندلاع أحداث يناير بثلاثة أشهر عن الاقتصاد المصري حيث ذكر التقرير :" أن الاقتصاد المصري يعد ثالث أقوى اقتصاد في المنطقة العربية بعد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومن أكبرعشرة اقتصادات ناشئة على مستوى العالم، وأن مصر كانت من أقل الدول تأثرًا بالأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، نتيجة لخطة الإصلاح الاقتصادي المتَّبَعة، وأن الأقتصاد المصرى إذا ما مضى قُدُمًا خلال السنوات القادمة على نفس معدلات النمو غير المسبوقة في تاريخ مصر، والتي تجلت في عام 2010 لتصل إلى (6%) فإن مصر سوف تصنف اقتصاديا عام 2018 المقبل من النمور الاقتصادية". هذا التقرير الذي بالتأكيد لم تشعر به طبقات عديدة من الشعب المصري في حينه، نتيجة للخلل في توزيع الثروات، أو لأن برنامج الإصلاح الاقتصادي كان موجهًا لفئة محددة من الطبقة الوسطى والعليا من الشعب المصري، ولم تكن موجهة بالقدر الكافي للطبقة الفقيرة من المجتمع، وربما لم تكن موجهة له من الأساس، حيث نجح نظام مبارك فى احداث النمو وفشل فشلاً ذريعا فى التنمية. إلا أنه يثبت للجميع لماذا كان لزامًا على مصر أن تعود مجددًا إلى مربع رقم صفر في أوائل الثمانينيات حينما كانت الدولة بلا دولة واقتصادها في غرفة الإنعاش.

واذا كان المنتج في هذه الحملة التسويقية هم رجال الأعمال الذين تم تصدير فسادهم ونهبهم لأراضي الدولة إلى الشعب المصري، الزبون الحقيقي في هذه الحملة أيضًا،

لتجد النفوس الضعيفة ضالّتها، وتقوم فئات من عامة الشعب بالاستيلاء على أراضي الدولة دون وجه حق، وأصبح الصراع بين الفلاحين في المزارع ينحصر في قدرتهم على الاستيلاء على الأراضي الزراعية والبناء عليها، في غيبة من القانون، وسباق آخر بين قطاع المقاولين على بناء العقارات المخالفه في أسرع وقت ممكن، وأيضًا في غفلة من القانون، ناهيك عن المطالب الفئوية لجميع العاملين في كل أجهزة ومؤسسات الدولة بالمثل الشعبي الشهير " إذا وقع بيت أبوك الحَقْ خُذْ لك منه قالب».

بمعنى أنه يمكن أن تقول إن الحملة التي شُنَّت على رجال الأعمال هذه، لم تكن فقط لهدم الكيان الاقتصادي المصري فحسب، بل أيضًا كانت لتغيير مفاهيم ومعتقدات المصريين ومحاولة للتحرر من القيود، ومن ثَم الانفلات بتشكيل حالة لا وعي جماعي مفادها؛ أن كل ما تطوله الأيادي فهو حق مكتسب في بلد تيقن الجميع أن ثرواتهم العامة كانت تنهب لصالح مجموعة من رجال الأعمال.

ولأن المجلس العسكري هنا كان منقادًا لضغط الشارع بصورة أفقدته القدرة على اتخاذ القرار السياسي، وخوفه الشديد من دعوات التظاهر ضده بميدان التحرير لتجنب انزلاق الدولة لحافة الهاوية. تلك الحسابات التي جعلت السياسات التي تقود المجتمع في هذا التوقيت تصدر من الشارع لتقود الدولة نفسها. وهي السقطة الثانية للمجلس العسكري في إدارته لشئون البلاد، وقد كان الأجدر بشرفاء هذا الوطن أن يعلنوا وبكل جراءة عن مشروع للمصالحة الوطنية مع رجال الأعمال، على غرار المصالحة التي قررتها الدولة في السابق في قضية "نواب القروض"، فيمكن عمل تسويَّات مع كل رجل الأعمال الذين أثبتت التحقيقات تورطهم بالفعل، لتأخذ الدولة مستحقاتها ويترك هو للعمل مجددًا طبقًا لقوانين الدولة في محاربة الفساد والمفسدين، كما تم مع نواب القروض الهاربين للخارج لسنوات عديدة في عهد مبارك. الأمر الذي كان كفيلا بالحفاظ على كيان الدولة الاقتصادي من الانهيار. ولكن للأسف ما حدث كان أسوأ ما يمكن حدوثه في العالم كله، ولم تميز روح الانتقام والرغبة في الهدم تحت دعاوى مكافحة الفساد بين الشريف والفاسد، مما أفقد الدولة سُمعتها الدولية، وحجب كل المستثمرين القدامى والجدد عن الدخول في السوق المصرية مجددًا رغم كل المساعي التي بُذِلَت من حكومة الدكتور عصام شرف، ومن بعده حكومة الدكتور كمال الجنزوري، في جذب هؤلاء للاستثمار في مصر. حيث ظل عائق الخوف من مواجهة نفس المصير الذي حدث مع نظرائهم في السابق، وعائق استمرار الفراغ الأمني في الشارع، هما أهم العوائق في الجدار الفاصل بين المستثمر الأجنبي والسوق المصرية في المرحلة الانتقالية.

وثيقة كيفونيم مجدداً

ولأننا أمام أحداث تجسِّد حالة اللا دولة نحو تنفيذ مخطط الفوضى الخلاقة، فكان لا

بد مع حالة الضعف والوهن التي كانت عليها الأجهزة الأمنية والمعلوماتية، وخاصة بعد حل جهاز أمن الدولة، أن تبدأ الأيادي العابثة وعناصر المخابرات الأجنبية، والتي كانت مكلفة بأجندة تحتوي على مهام محددة داخل ميدان التحرير أثناء أحداث 25يناير، في محاولة نشر الفتنة الطائفية مجددًا كمرحلة تمهيدية لتأجيج المشاعر بين مسلمي ومسيحيي مصر. ففي الرابع من مارس وقعت أحداث كنيسة الشهيدين بقرية صول بمحافظة حلوان، وذلك بعد تولي عصام شرف رئاسة الوزراء، حيث حرقت الكنيسة بعد سرقتها وهدمها. وتعود أسباب الواقعة إلى وجود علاقة عاطفية بين شاب مسيحي وفتاة مسلمة، مما أدّى إلى حدوث شجار سقط خلاله عدد من القتلى، ما أثار حفيظة مسلمي القرية، فقاموا بإحراق الكنيسة وهدمها. نتيجة لذلك الاعتداء توجه المسيحيون إلى ماسبيرو بمظاهرة واعتصام مفتوح. ولم يكن سبب هذا الاعتصام ما حدث في صول فقط، ولكن ما حدث أيضًا من هجمات على دير الأنبا بيشوي من الجيش، وإطلاق رصاص حيٍّ على الرُّهبان. ودعوْا القوات المسلحة للحفاظ على أمن المسيحيين وإعادة بناء الكنيسة، ومعاقبة مَن قاموا بهدم الكنيسة وتسويتها بالأرض، عقابًا صارمًا على الرغم من أن الحدث ـ طبقًا للمشاهد التي أذيعت على التليفزيون المصري، وتناولته شاشات الفضائيات المصرية ـ أن الكنيسة قامت بالتعدي على أراضي الدولة المجاورة للكنيسة، وقامت ببناء سور خارج حرم الكنيسة المحدد لها، فقامت قوات من الجيش باستخدام لوادر لهدم السور.

وفي التاسع من مارس، خرج مسيحيون بمظاهرة في المقطم في حي الزبّالين بسبب ما حدث لكنيسة قرية صول التابعة لمركز أطفيح في حلوان، فقطعوا طريق صلاح سالم. وقد أغضب المشهد عددًا من المسلمين، فحاولوا التصدي لما اعتبروه انفلاتًا أمنيًّا، واستمر الوضع نحو 6 ساعات استخدمت فيها الحجارة، وزجاجات المولوتوف، والأسلحة البيضاء سقط على إثره 13 قتيلا، بالإضافة إلى 140 مصابًا مصريًّا حسب البيانات الرسمية للدولة.

وفي الرابع من مايو 2011، شهدت مصر أحداث فتنة طائفية أخرى كانت بطلتها سيدة مسيحية تدعى عبير طلعت فهمي، أعلنت إسلامها وتزوّجت من رجل مسلم، حيث انتشرت شائعة مفادها؛ أنها مُحْتَجَزة داخل مبنى الأنبا يوحنا القصير، بجانب كنيسة مارمينا بإمبابة، الأمر الذي حدثت معه اشتباكات، قام مجهولون على إثرها باعتلاء أسطح المباني المجاورة للكنيسة، وأطلقوا النيران بصورة عشوائية، وتم حرق الكنيسة وسقط عشرات القتلى والجرحى من المصريين، وتم ضبط المتهمين الذين تراوحت أعمارهم ما بين 17 :19 عامًا، وبحوزتهم قنابل المولوتوف والأسلحة النارية والسِّنج، وتم تحويلهم إلى النيابة العسكرية.

في التاسع من نفس الشهر، نظم المسيحيون والحركات الثورية المسيحية اعتصامًا مفتوحًا خلال الأسبوع الأول من شهر مايو، اعتراضًا منهم على أحداث إمبابة.

وهتف الأقباط هتافات ضد المشير حسين طنطاوي، وطالبوه بالتنحي عن منصبه وهتفوا: "الشعب يريد إسقاط المشير" معتبرين أن الجيش لم يحم الأقباط وكنائسهم، ولم يعاقب أيًا ممن ارتكبوا حرق وهدم الكنائس، بداية من كنيسة أطفيح حتى كنيستي إمبابة. واستمروا في الاعتصام وطالبوا بإعادة فتح عدد من الكنائس المغلقة بدون وجه حق، وعندما قرروا فض الاعتصام وتعليقه مؤقتًا، فوجئوا بتعدي السلفيين على كنيسة العذراء بعين شمس، التي كانت مصنعًا اشترته الكنيسة ورفضوا فتحها؛ فقرر الأقباط مواصلة الاعتصام.

30 سبتمبر 2011، أعلن آلاف المسيحيين عزمهم الاعتصام أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون بماسبيرو، احتجاجًا على حرْق كنيسة الماريناب بإدفو بأسوان، وعلل مَن قام بالهدم ذلك بأنها مبنى للخدمات وليست كنيسة، وأن التصاريح تقول إنها مبنى خدمات، وكذلك للمطالبة بسرعة القبض على المتورطين وإعادة بناء الكنيسة، وإقالة محافظ أسوان بسبب تصريحاته التي اعتبروها تثير الفتنة. وقد قضت محكمة جنح إدفو بمدينة أسوان بسجن القسّ مكاريوس بولس، كاهن كنيسة قرية الماريناب، 6 شهور وتغريمه 300 جنيه، بتهمة مخالفة البناء بزيادة الارتفاع في بناء مبنى الكنيسة.

الحدث الأعظم في إثارة الفتنة الطائفية، تجلّى في أحداث ماسبيرو حينما دعا القس فلوباتير جميل، عضو الاتحاد وكاهن كنيسة العذراء، المسيحيين للمشاركة في أكبر مسيرة للمسيحيين تشهدها مصر (على حد قوله) يوم الأحد 9 أكتوبر، والذي عرف إعلاميًّا بيوم الغضب المسيحي، حيث تظاهر آلاف المسيحيين في مسيرات بست محافظات مصرية، أهمها تلك التي ذهبت إلى مبنى ماسبيرو . ووصل عدد المحتجين إلى أكثر من عشرة آلاف شخص بين مسلمين ومسيحيين انضم لهم نشطاء سياسيون من القوات الناعمة، أبرزهم كانت قيادات من 6 أبريل للتنديد بما يحدث من اعتداءات وهدم للكنائس والاعتراض على بناء الكنائس.

بدأت المسيرة من دوران حيِّ شبرا حتى وصلوا إلى نفق شبرا، وبدأت الاعتداءات عليهم من فوق النفق من بعض من أهالي حي السبْتيَّة. وتختلف الآراء حول من بدأ الاعتداء عند ماسبيرو، فهناك ثلاث روايات مختلفة للحدث. الأولى؛ تؤكد أن مسيرة من آلاف المسيحيين والمسلمين وصلت إلى مبنى التليفزيون قادمة من منطقة شبرا، ردَّت عليها قوات الجيش المتمركزة أمام المبنى بإطلاق أعيرة نارية في الهواء. وتقول الرواية الثانية: إن المتظاهرين بدأوا بإطلاق زجاجات المولوتوف على قوات الجيش والشرطة. فيما تقول رواية ثالثة: إن جنود الأمن المركزي بدأوا الاعتداء على المتظاهرين، الأمر الذي دفعهم للرد على الاعتداءات. وزاد الأمر سوءًا ما بثّه التليفزيون المصري، فوجِّهَت إليه تهمة إثارة مشاعر الرأي العام ضد القائمين والمشاركين في المسيرات والتظاهرات التي جرت ذلك اليوم، وتصويرهم على أنهم يبادرون بمهاجمة قوات الجيش والشرطة، ويتعدون على الممتلكات العامة والخاصة

وإتلافها، ويحاولون اقتحام مبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون بماسبيرو. وقد حُقِّقَ مع الإعلاميين وأُخْلِيَ سبيلهم.

أكد المجلس العسكري في مؤتمره الصحفي، تعليقًا على أحداث ماسبيرو، أن عناصر الأفراد المكلفة بحماية مبنى الإذاعة والتليفزيون لم تكن مسلحة، وأن هناك طرفًا ثالثًا بدأ بإطلاق النار على القوات المسلحة والمظاهرات، وأن عملية الدهس التي حدثت من مدرعات الجيش لبعض المتظاهرين لم تكن ممنهجة. وجاء تقرير الطب الشرعي يؤكد حالات الوفاة لخمسة عشر متظاهرًا، حيث أوضح التقرير المبدئي، أن أحد المتوفين تلقى ضربة قوية بآلة حادة (في الغالب سنجة)، بينما تنوعت باقي الإصابات ما بين طلق ناري ودهْس سيارة، حيث جدد التقرير أن تسعة أشخاص تلقوا طلقات نارية في الجسد، أما المتوفون الباقون فتعرضوا لدهْس بسيارة على الأرجح، وحدوث إصابات في المخ نتيجة إلقاء الطوب والحجارة.

كان هذا اليوم هو مفترق الطرق لمصر، ولولا العناية الإلهية، وانتهاء المشهد مع الساعات الأولى من الصباح التالي، وتدخل العقلاء، لكانت مصر على أعتاب الفوضى الخلاقة، بإشعال الفتنة الطائفية في كل ربوع مصر. ولا يمكن أن نتجاهل هنا الوثيقة العبرية (كيفونيم) التي خرجت في ثمانينيات القرن الماضي عن إستراتيجيات إسرائيل المستقبلية، لتتحدث عن خطط تقسيم مصر بإحداث الفتنة الطائفية.

خيوط العنكبوت تلتف حول الجسد العسكرى

إذا كانت الجهة المنوط بها فرط الاستقرار هي وزارة الداخلية، والتي تم إسقاطها أثناء وما بعد أحداث ثورة يناير، فالجهة البديلة التي أخذت على عاتقها حفظ الاستقرار في البلاد خلال المرحلة الانتقالية هي المؤسسة العسكرية. ولأننا أمام مخطط صهيوأمريكي حُدِّدت ملامحه منذ سنوات لتنفيذ مخطط شرق أوسط جديد، ولأن الوطن والمنطقة العربية بالكامل أمام خطة تسويقية ضخمة لزعزعة الاستقرار، طبقًا لعلوم أكاديميات التغيير وتمويلات وكالة زعزعة الاستقرار هيئة الوقف الأمريكى الديمقراطى يقودها جهاز إعلامي ضخم ولأن مخطط التقسيم وتحويل المنطقة إلى كانتونات صغيرة حول الكانتون الإسرائيلي، يعتمد في الأساس على إسقاط الجيوش العربية، كما حدث في العراق منذ العام 2003، وتلتها الثورات التي طالت بلدان الوطن العربي مع أواخر عام 2010، وقد تم إسقاط الجيش الليبي، ومن بعده إضعاف الجيش السوري في حربه ضد عناصر تنظيم القاعدة، لصالح الكيان الصهيوني، فكان لزاما على هؤلاء الخونة والمأجورين من الأدوات التي تم استخدامها بعناية فائقة، ممَّن تدربوا وتموَّلوا داخل جدران دكاكين الديمقراطية الأمريكية، وبمساعدة النخبة من الجهلاء، الذين اعتلوْا المنابر الإعلامية لتغذية عقول المصريين باتجاهات غير وطنية، أن ينفذوا ما طُلب منهم، والمهمة هذه المرة هي إسقاط الجيش المصري.

رفعت الشعارات العدائية ضد الجيش المصري، وبدأت حملة شعواء نحو تخصيم المؤسسة العسكرية مع الشعب المصري. لتظهر شعارات "يسقط حكم العسكر" وقد تم اختيار الألفاظ بعناية، فحينما تذكر لفظ العسكر فأنت لست أمام جنود يحملون شرف الجندية، بل أمام مجموعة من المرتزقة يعملون لمن يدفع لهم، وهو لفظ كان يطلق قديمًا على المماليك في مصر، واستخدم إبان الاستعمار الإنجليزي، وهذا كان الشرَك الأعظم الذي سقط داخل براثنه قطاع عريض من الشعب المصري. ومع توالي صناعة الحدث من النشطاء المأجورين، وبصورة ممنهجة أظهرت الجيش المصري بالجيش الذي يقتل شعبه، ويعرِّي حرائر مصر في الشوارع، والطامع في الاستيلاء على السلطة. وقد تبنَّت وكالات الأنباء العالمية، في أكبر مؤامرة على مصر، إظهار هذه المشاهد لتبدأ حملة دولية غير رسمية في الهجوم على المؤسسة العسكرية المصرية، ثم تظهر حركة "عسكر كاذبون" التي تبنَّتها قيادات 6 إبريل وبعض النشطاء السياسيين، مدعومة بشباب من جماعة الإخوان المسلمين لتملأ شوارع وأحياء مصر من خلال أفلام وثائقية، استخدمت فيها أساليب النيوميديا الحديثة، والتي تعتمد على تركيب الصور والمشاهد بالصورة التي تخدم الهدف منها، تُعرَض على شاشات ضخمة متنقلة، تظهر الجيش المصري بالجيش القاتل والكاذب، في حملة تشويه واضحة المعالم، حيك فيها كل أساليب التدليس والتزوير للحقائق مع محاولة إظهار الموقف العسكري الرافض لتسليم السلطة للمدنيين، على عكس الحقيقة التي أعلنها المجلس العسكري مرارًا وتكرارًا. والمدهش حينما تجد وسط هذه المشاهد الناصريين أنفسهم مرددين لشعارات سقوط العسكر وهم يرفعون صور الزعيم الراحل جمال عبد الناصر! رغم أن الحقبة الوحيدة الذي شهدت مصر فيها حكمًا عسكريًّا منذ ثورة 52 يوليو، كانت إبّان فترة حكم عبد الناصر نفسه.

ولعل حلقة الإعلامي يسري فودة على قناة "أون تي في" الفضائية، والتي استضاف فيها أطفالا في عمر الزهور عالقة في الأذهان، حيث كانت مثالا لحملة التشوية التي مورست على الجيش المصري، وكيف يمكن استخدام الإعلام المصري في خلق جيل جديد معاد لجيش بلاده، والتي استفزت كثيرًا الفنان المصري عمرو مصطفى، صوت الضمير الوطني الحر، وجعلته يتصدى لهذا الإعلامي ونياته الخبيثة تجاه جيش بلده، حيث قام عمرو بتلحين وغناء أغنية "علمونا في مدرستنا"، والتي أصبحت الأغنية الأولى في كل مدارس مصر، مما جعلني أتجه إلى منزل هذا الفنان في مدينة نصر ليعلم الشعب المصري شيئًا عن هذة التجربة، وما المغزى منها فوجدتني أقف أمام إنسان متعصب الوطنية، حينما سألته عن ردود أفعاله تجاه حلقة يسري فودة، حيث قال عمرو:" يسري فودة استضاف أطفالا من عمر أبنائي ليلقنهم كيف يكرهون جيشهم، ولا يحترمون كبيرهم، فودة صنع شيئًا خطيرًا في هذه الحلقة، ولو كنت قاضيًا في محكمة، كنت حكمت عليه بالإعدام، ويجب على كل محام مصري شريف، أن يحرك دعوى قضائية ضده».

ويستطرد: المطلوب هو إسقاط ثلاثة جيوش عربية في المنطقة العراق وسوريا ومصر، وعن طريق الطابور الخامس للأمريكان في مصر، تتم تهيئة جيل جديد معاد للجيش، ولأني لا أمتلك سوى فني الذي أعتبره السلاح الأقوى لبناء الأوطان، فحينماً رأيت حلقة فودة، كنت عصبيًا جدًا، وقررت التصدي لهذا المخطط بفني، فاتجهت لإدارة الشئون المعنوية بالقوات المسلحة بأغنية "علّمونا في مدرستنا" وطلبت منهم مساعدتي وتوفير الإمكانات، واستعنت في تصوير الأغنية بالأطفال الصغار، مرتدين الزي العسكري للجيش المصري، حتى يتشبع كل أطفال مصر بحب جيشهم، ووقف ابني بجوار الأطفال في الأغنية، وتعمدت عدم الظهور بشخصي في الأغنية حتى أرسل رسالة لكل أب أن يبدأ بنفسه، الأغنية مدتها دقيقتان ونصف الدقيقة، استطعت أنا وفريق العمل أن نتصدى بها ليسري فودة. وكانت النتيجة أن "علمونا في مدرستنا" أصبحت تغنّى في طابور الصباح في كل مدارس مصر حتى في مدرسة ابني، وهي مدرسة أجنبيه لا تغنّيأغانيها باللغة العربية، لكنها أصبحت أغنية الصباح لديهم، وهكذا دخلت الأغنية كل بيت في مصر.

هذه الحملات المشوّهة للجيش المصري، والتي لم يكن لينجح الكيان الإسرائيلي في جَنْي مكاسب منها سوى بأياد مصرية خالصة، لتسجل وصمة عار في تاريخ الجيوش، التي لم يُذْكَرْ فيها شعب قام بإهانة جيش بلده كما فعل هؤلاء، قوبلت من قطاع عريض من الشعب المصري بالاستهجان، وقام بعض النشطاء المحترمين بتدشين حملة مضادة تحت اسم "عسكر صادقون" كما قوبلت بنوع من التحلي بالصبر والحكمة في اتخاذ القرار من جهة المجلس العسكري، لتفويت الفرصة على هؤلاء في محاولات الوقيعة بين الشعب وجيشه. الأمر الذي فسره البعض على أنه ضعف في مواجهة الأمور من الجيش المصري.

ولكن لأن المخطط كان معلومًا تمامًا على مائدة المجلس العسكري بأجهزته المعلوماتية والمخابراتية، فقد أبت جنرالات الجيش المصري أن ينتقل المشهدان الليبي أو السوري إلى قلب العاصمة المصرية، وفضّل قيادات المجلس العسكري، ومعهم ضباط وجنود الجيش المصري، تقبُّل الإهانات والاتهامات حتى يعبروا بالسفينة إلى بر الأمان، والتحول من حالة اللا دولة، وقد سقطت أعمدتها الرئيسية، إلى حالة الدولة، ببناء مؤسساتها من المجالس النيابية والرئاسية، وعودة وزارة الداخلية لتولي حفظ الاستقرار في البلاد.

أحداث محمد محمود وأكاديمية التغيير وقناصة أجانب

ولأن حالة اللا دولة التي كانت عليها مصر في هذه الأوقات، يجب أن تستمر دون بناء أو عودة لمؤسسات الدولة، لأنها السبيل الوحيدة التي ستؤدي إلى الفوضى الخلاقة، ومن ثم إسقاط الجيش المصري بنقل المشهدين الليبي والسوري للشوارع المصرية، فقد تمت صناعة الحدث الأعظم والذي أطلق عليه إعلاميًّا بـ "أحداث محمد

محمد ن" نسبة إلى الشارع المؤدي لمقر وزارة الداخلية. وهو أحد الشوارع المتفرّعة من ميدان التحرير. والذي حدثت فيه حرب شوارع واشتباكات دموية ما بين المتظاهرين والقوات الحكومية، تلقفتها المنظمات الحقوقية المصرية والمنابر الإعلامية ضمن منظومة إسقاط الشرطة. باتهامات عديدة نالت قوات الشرطة وقوات فض الشغب. بتصفية الثوار جسديًا. ووصفها مركز النديم (مركز تأهيل ضحايا العنف والتعذيب) بأنها كانت حرب إبادة جماعية للمتظاهرين، باستخدام القوة المفرطة وتصويب الشرطة الأسلحة على الوجه مباشرة، واستهداف المستشفيات الميدانية. وصدرت تقارير مفبركة تتهم الجيش بجرائم حرب في هذه الأحداث.

وقعت هذه الأحداث في الشوارع المحيطة بميدان التحرير، وخاصة في شارع محمد محمود بدءا من يوم السبت 19 نوفمبر 2011 حتى الجمعة 25 نوفمبر 2011. والتي تناولتها القنوات الفضائية المأجورة، والتي تعمل ضد الوطن كما لو كانت حربًا من الشرطة المصرية على المتظاهرين العُزّل، حيث ادعت قيام الشرطة باستخدام الهرّاوات وصواعق كهربائية ورصاصًا مطاطيًّا وخرطوشًا ورصاصًا حيًّا وقنابل مسيلة للدموع أقوى من الغاز القديم وقذائف مولوتوف وبعض الأسلحة الكيماوية الشبيهة بغاز الأعصاب، وقنابل الكلور (en) المكثف، وغاز الخردل والفوسفور الأبيض والغازات السامة، وذلك مقابل استخدام المتظاهرين الحجارة والألعاب النارية مثل الشمروخ وأحيانا المولوتوف.

وبرغم هذه الادّعاءات التي توحي بأن المتظاهرين يواجهون عدوًّا إسرائيليًّا، فقد تجاهلت هذه القنوات الطرف الثالث الذي كان يعتلي أسطح المنازل المحيطة بالحدث لقنص المتظاهرين، مع وجود عناصر أجنبية تم القبض عليها أثناء الأحداث وفي حوزتها أسلحة نارية وقنابل مولوتوف، بما يفسر كيف كانت الضحايا تسقط برصاص تم إطلاقه من الخلف أو من الجنب، وعلى مسافة قريبة جدًّا من الضحيّة. ولم يتساءل الإعلام المصري الأسئلة الأهم في أتون هذه الأحداث: لماذا ترك هؤلاء المعتصمون والثوار ميدان التحرير وذهبوا إلى مقر وزارة الداخلية؟ ولماذا وُجِدَ البلطجية وأطفال الشوارع بكثافة في هذه الأحداث؟ ومَن الذي كان يدفع لهم أجرتهم؟.

كل هذا لا يهم. فالأهم هو الهجوم على وزارة الداخلية بالمولوتوف واقتحام مقرها، وعند سقوط قتلى تتناولهم الآلة الإعلامية كشهداء للثورة المصرية لتتم المطالبة بالقصاص للشهداء، وتبدأ رحلة المتاجرة بدمائهم مع المجلس العسكري والحكومة المصرية. وهذا كان المنوال الذي التزم به ثوّار يناير طيلة المرحلة الانتقالية. والأهم؛ لماذا تجاهلت هذه القنوات المشبوهة دوْر الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أعلنت إدارتها أنها لم تكتف بدعم الثوار ما قبل 25 يناير 2011، بل استمرت في نهج نفس السياسة ما بعد الثورة. ويتضح ذلك من خلال تصريحات السفيرة الأمريكية "آن باترسون" أوائل عام 2012، حينما كشفت بكل صفاقة عن حجم الأموال التي تدعم بها الولايات المتحده

الشارع المصري، والذي وصل إلى 500 مليون دولار، للتحوُّل السلمي الديمقراطي، في نفس التوقيت الذي يشهد فيه الشارع أعمال عنف وإراقة دماء واقتتالا بين طوائف المجتمع المصري، ومحاولات الهجوم على وزارة الداخلية ومؤسسات الدولة، وحرق مبنى المجمع العلمي وسرقة مخطوطاته وكتبه وضياع تراث هو الأغلى في تاريخ مصر.

هذه الأحداث الدموية لم يكن الغرض منها فقط استمرار مسلسل ضرب الداخلية من خلال الهمس في آذان هؤلاء الشباب المتحمس، وخصوصا من الأولتراس الأهلاوي، والذي يرى في مظلمته مع قوات الأمن المركزي من خلال الاحتكاكات المستمرة فيما بينهم أثناء مباريات دوري كرة القدم السابقة كنوع من الثأر البائد، ولكن حينما تتبنَّى المنابر الإعلامية، وقيادات الثورة، هذا الحدث كذريعة لعدم تلبية دعوة المشير طنطاوي للذهاب إلى صناديق الانتخابات البرلمانية، والتي حدد لها موعد الثامن والعشرين من نفس الشهر، أي بعد انتهاء أحداث محمد محمود بثلاثة أيام فقط، بحجة أن الشارع المصري غير آمن، وخصوصًا مع محاولات مهاجمة مقر وزارة الداخلية، مما يجعل المواطن المصري نفسه غير آمن على حياته حينما يذهب إلى صناديق الانتخابات، وهو ما يعني أن الوطن أمام عملية إجهاض لأول خطوة نحو التحول من حالة اللا دولة التي تمر بها البلاد لتنفيذ مخطط ممنهج لزعزعة الاستقرار.

الأمر الذي جعل المشير طنطاوي يخرج ببيان رسمي، مؤكدًا فيه المضي قُدُمًا نحو بناء المؤسسات، والتأكيد على الموعد المحدد للانتخابات البرلمانية، والتي قامت القوات المسلحة المصرية بتنظيمها والإشراف عليها وتأمين مقراتها الانتخابية، في ملحمة أسطورية أظهرت للعالم قدرة هذا الجيش العظيم على تلبية طموحات الشعب المصري، رغم ما شهدته بعض مديريات الأمن من التعدي عليها ومحاولة اقتحامها أثناء المرحلتين الثانية والثالثة، والتي لم يستشعر الشعب وقتها، أن هذه المديريات كانت منتقاة بعناية في المحافظات التي تشهد جولات الإعادة في الدوائر الانتخابية بغرض عرقلة هذه الانتخابات، وتهيأ للجميع أن محاولات الاقتحام هذه تدخل ضمن سلسلة الهجوم على الداخلية لتطهيرها من الفساد.

إذن فأفكار وتكتيكات أكاديمية التغيير لم يقتصر دوْرها على الوصول بالشباب المصري إلى يوم 25 يناير فقط، بل كانت حاضرة وبقوة في مرحلة ما بعد رحيل مبارك وتولي القوات المسلحة المصرية لإدارة شئون البلاد، مما يعني أننا أمام مخطط لزعزعة الاستقرار وليس مجرد تغيير الأنظمة، بانهيار كامل مؤسسات الدولة ومقاومة بنائها ومن ثم الفوضى المنظمة. وهذا وَضُحَ جليًا في دور هذه الأكاديمية وعلاقتها التي استمرت مع مريديها على شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك واليوتيوب ما بعد أحداث 25 يناير، وتعليمهم أفكار وتكتيكات جديدة طبقًا للمعطيات المستجدَّة على الأرض. حيث قدمت لهم أفكارًا لحركات احتجاجية جديدة، وتطبيقات لأساليب التحرك على

الأرض، والشعارات التي يمكن استخدامها، وتبرز لهؤلاء النشطاء تكتيكات مهمة منها التنقل بالاضطرابات بين المدن والمناطق، والعمل على تكرار التظاهرات والمسيرات لإنهاك قوى الأمن، والعمل على تشتيتهم ولعل أهم وأخطر هذه التعليمات تلك المحاضرة الإلكترونية بصوت وائل عادل أحد مؤسسي الأكاديمية، والتي يمكن أن تشاهدها على الموقع الرسمي للأكاديمية، خلال فيديو تعليمي سُمِّيَ "كيف ترفع من الكلفة القمعية لقوات الأمن"، وداخل الفيديو إرشادات، تظهر أساليب الكر والفر مع قوات الأمن، وكيف تجبرهم على استخدام العنف حتى يحدث العنف المضاد، وتسقط الضحايا فترفع من قيمة الكلفة القمعية أمام المراقب للأحداث، وهو ما يفسر لنا لماذا انتقل ثوّار ميدان التحرير من مكان اعتصامهم، كنقطة ثابتة للاعتصام في قلب القاهرة، إلى شارع محمد محمود، ومحاولة اقتحام مقر وزارة الداخلية، ولماذا ظهر العنف والعنف المضاد، والأهم أن يردد الثوار شعارات السلمية أمام كاميرات التصوير، وهم حاملون لقنابل المولوتوف في يد وفي الأخرى علم مصر، في خيانة لكل مبادئ وتكتيكات غاندي للكفاح السلمي غير العنيف. فتحركاتهم هذه كانت تنفيذًا للتعليمات القادمة لهم عبر أكاديمية التغيير.

كانت أيضًا التعليمات القادمة لهؤلاء المرتزقة، من خلال الأكاديمية، هي محاولة تحييد القوات المسلحة قدر الإمكان، وتكثيف التغطية والتعبئة الإعلامية الموجَّهة ضدها، من خلال أحداث تتورط فيها عناصر الجيش المنتشرة في الشارع المصري، أو من خلال صناعة حدث، ومن ثم تقوم شبكات متعددة ومنظمات حقوقية بنقل كل المعلومات الواقعة على الأرض إلى منظمات دولية كالأمنستي إنترناشونال (منظمة العفو الدولية) وهيومان رايتس واتش (منظمة حقوقية) عبر شبكات الإنترنت والتواصل الاجتماعي، والهدف من ذلك هو؛ تقوية الضغط الدولي على جنرالات الجيش المصري خلال الفترة الانتقالية، والتسبب في حرمانه من مشروعية دولية وإبعاد حلفائه عنه.

وتتجلى خيوط المؤامرة جليًّا من خلال صناعة حدث محمد محمود هذا، لعدم الذهاب إلى صناديق الانتخابات البرلمانية، مما يظهر فشل المجلس العسكري في إدارة شئون البلاد، ومن ثم تظهر الدعاوى مجددًا المطالبة بالمجلس الرئاسي المدني، وهو ما حدث بالفعل بعد أن هدأت الأوضاع في ميدان التحرير، ووضعت الحرب أوزارها بعد ستة أيام من الاشتعال المستمر، وقد بدأ ميدان التحرير الاستعداد لمليونية جديدة بحضور جموع الثوار بمختلف انتماءاتهم السياسية باستثناء جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسية "حزب الحرية والعدالة" مما أدّى إلى هتاف متظاهري التحرير ضد خيانة الإخوان للثوار أثناء معركتهم ضد النظام في أحداث محمد محمود، وكانت هذه هي المرة الأولى التي ينقلب فيها السحر على الساحر، كما رُفِعَت فيها اللافتات التي تطالب برحيل المجلس العسكري، وتسليمه السلطة إلى مجلس رئاسي مدني يضم ثوار التحرير بقيادة الدكتور محمد البرادعي، وبدأت حركات مريبة داخل الميدان تجمع توقيعات

من الحضور لتنصيب البرادعي رئيسًا للمجلس الرئاسي المزعوم، وتداولت أنباء بين المتظاهرين أنه في حالة إعلان البرادعي رئيسًا للمجلس الرئاسي المدني، كبديل للمجلس العسكري، فربما ستوافق عليه الدوائر الغربية والأمريكية، وربما تعترف به سفاراتنا بالخارج أيضًا.

في حقيقة الأمر، لم تكن الدعوة إلى مجلس رئاسي مدني، كممثل عن الثورة ومطالبها إلا نموذجًا مكررًا لمجلس بريمر في العراق، والذي قاد البلاد هناك إلى حرب أهلية لا يزال المواطن العربي يتابع آثارها إلى اليوم، ما يعني أننا أمام مخطط شيطاني جديد لتقسيم السلطة نحو الفوضى الخلاقة، الأمر الذي جعل قطاعات عريضة من جموع المصريين تلتف حول القوات المسلحة المصرية، وتنظم تظاهرة مليونية مؤيدة للمجلس العسكري في ميدان العباسية، دعا لها الإعلامي الريفي "توفيق عكاشة" وبعض القوى والحركات السياسية التي ظهرت على الأرض بعد الثورة، في سابقة اعتبرها جميع المحللين والخبراء جرس إنذار من حزب "الكنبة"، وهو الوصف الذي أطلقوه على عموم الشعب غير المسيس، والذي ضج من أفعال الثوار ومحاولاتهم لجر البلاد إلى مستنقع الفوضى، ولكنه لا يمتلك من الإرادة والمال للتحرك في مواجهة هؤلاء.

هذه التظاهرة التي كانت بميدان العباسية، وامتدت إلى ضواحيها، أرسلت عدة رسائل قوية لجهات عديدة، فبينما أرسلت رسالة شديدة اللهجة للإعلاميين المصريين يسرى فودة ومنى الشاذلي وريم ماجد ومحمود سعد وآخرين من خلال رفع لافتات تحمل صورهم، وتحتها عبارات مسيئة لمواقفهم المخزية ضد مصر، أرسلت أيضًا رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مفادها، أن الشعب المصري حينما يغضب يستطيع أن ينتفض ويحشد للدفاع عن وطنه وسيادة أراضيه، من دون الحاجة إلى قواتكم الناعمة، ولا لتمويلاتكم ولا كتب ومؤلفات "شارب" للحشد. وبالتالي كان وقع الرسالة شديدًا ومؤلمًا أيضًا على هؤلاء الذين يدَّعون أنهم ثوار، وقد أدركوا حينها أن هناك خطرًا قادمًا من شعب اعتقدوا أنهم نجحوا في فرض وصايتهم عليه.

إذن عزيزي القارئ، وحتى لا تفقد البوصلة وتدرك تمامًا ما كان يُحاك لهذا الوطن، من جراء هذه الثورة، فإن مشهدي أحداث ماسبيرو وأحداث محمد محمود، هما مشهدان فاصلان في مستقبل مصر وشعبها، ولولا رحمة الله، وتوفيق المجلس العسكري في إدارة الأزمة، ما كان لهذا الوطن أن يمر بسلام .

تعرية حرائر مصر

مع استقالة حكومة عصام شرف، نتيجة لتداعيات أحداث محمد محمود، وبتعين كمال الجنزوري خلفًا له، ولأن التعليمات المذكورة لهؤلاء من قائدهم الأعظم "جين شارب" في كتابه من "الديكتاتورية إلى الديمقراطية" ففي الفصل الثالث، وتحت عنوان "تقنية نشطة للكفاح" يقول شارب: "إن الصراع غير العنيف لا يوجب على

أصحابه تقبّل نظام سياسي جديد. ولا اخلاقيات ومبادئ جديدة، ولا معتقد ديني آخر، وبالمصطلح السياسي. فإن الأمر لا يتعدى ألا يقوم الشعب بعمل ما يقال له، وأن يقوم بأفعال محظورة عليه مجرد الخروج على القانون والشرعية كهدف في ذاته". فقد قررت بعض القوى الثورية الاعتصام عند مجلس الوزراء، لمنع الجنزوري من الدخول، ومع استمرار الاعتصام لأيام حدثت مناوشات مفتعلة أدت إلى اشتباكات مع قوات الجيش التي كانت تؤمّن المباني الحيوية في محيط الاعتصام، وتتسارع وتيرة الأحداث ليسقط القتلى كالعادة. وترفع مطالب القصاص للشهداء. ولكن تجلت فنون صناعة الحدث هنا مع الحبكة الدرامية في مشهد تعرية المتظاهرة المصرية، الذي تناولته جميع وكالات الأنباء المحلية والعالمية والصحف والمجلات بالخارج، والتي تصدّرت غلافها صورة البنت المصرية وهي عارية، بجوار الجندي المصري، لتبدأ حملة جديدة للتشهير بالجيش، الذي يعرّي حرائر مصر. ورغم أن المشهد مفتعل، فالجندي الذي أمسك بالفتاة، والتي كانت ترتدي عباءة بكباسين وتحتها بنطلون جينز، وقد فُتحت هذه الكباسين نتيجة للشد والجذب فيما بين الطرفين لتسقط على الأرض، وقد ظهر الجزء العلوي عاريًا تمامًا إلا من تغطية منطقة الصدر، حيث لم تكن هذه الفتاة مرتدية لأي شيء تحت هذه العباءة، رغم شتاء نوفمبر القارص. وسبحان الله أن توجد عدسه قناه الجزيرة بالمصادفة لتلتقط المشهد من بدايته لنهايته، كما لو كانت هذه الفتاة هي الوحيدة الموجودة بالميدان المكتظ بالثوار، ووسط الكر والفر والهرج والمرج حيث لا تستطيع العين متابعته بدقة. ولأن الحدث جاء عفويًا، وقد قام زميل آخر لهذا الجندي بتغطية الفتاة، ولكن لم تأبَ عدسات الفضائيات أن تكرر سوى عرض مشهد التعرية مرارًا وتكرارًا على شاشاتها الفضائية وتجاهلت تمامًا مشهد التغطية، فالمطلوب هنا التشهير بالجيش في أسوأ وأحقر صور الابتزاز، وتجاهل هؤلاء المرتزقة والخونة وهادمو الأوطان أن الجيش المصري، الذي حارب الصهاينة، هو من دافع عن الأرض واسترد العرض والشرف والكرامة.

وسنتوقف هنا كثيرا أمام رؤية ويليام إنجدال خلال مقابلة مع قناة روسيا اليوم الفضائية مع الدقائق الأخيرة من عام 2011، وقد احتفل معه محاور القناة بقدوم العام الجديد 2012، حيث سأله المحاور عن التقرير الذي نقلته مراسلة القناة، من القاهرة مارينا جالوشكا، عن العنف والعنف المضاد الذي تشهده القاهرة، بعد سقوط حكم مبارك، وعلى الرغم من أن مصر مقبلة على الانتخابات فإن المظاهرات لا تزال بالشوارع مع فقدان المزيد من الأبرياء؟ قال إنجدال :" أعتقد ان سبب الغضب عدم حدوث الكثير من التغيير، ولكن أيضا واضح للغاية أن المنظمات غير الحكومية الأجنبية، والتي يمولها الكونجرس ومؤسسة الوقف الوطني الديمقراطي «نيد» وهناك أيضا ما يسمى بمنظمات حقوق الإنسان المسيّسة، تعمل على تأجيج المتظاهرين. وتخصيم الجيش ضد هذه المنظمات غير الحكومية". ويستطرد: الفكرة هي خلق أكبر قدر ممكن من

الفوضى. إنها سلسلة كاملة من عمليات زعزعة الاستقرار، التي من شأنها إعادة رسم الخريطة السياسية برمتها في الشرق الوسط، فمن أفغانستان إلى المغرب يجري تحويل العالم الإسلامي كله في إطار الخطة التي قدمت فعلا من إدارة جورج بوش بعد احتلال العراق 2003-2004.

كيفونيم مرة أخرى في استاد بورسعيد

في مساء الأربعاء 1 فبراير 2012 (الذكرى الأولى لموقعة الجمل) وقعت ما أطلق عليه إعلاميًّا بأحداث بورسعيد، عقب مباراة كرة قدم بين المصري والأهلي في الدوري الممتاز، وتعود أحداثه إلى لافتة رُفِعَت في مدرجات مشجعي الأهلي، وعليها عبارة (بلد البالة مجبتش رجالة) والتي اعتبرها مشجعو النادي المصري إهانة لمدينتهم، مما أدّى إلى نزول الجماهير الغاضبة لأرض الملعب، واتجهوا صوْب مدرجات مشجعي النادي الأهلي ليسقط 73 قتيلا ومئات المصابين. في أكبر كارثة في تاريخ الرياضة المصرية، وصفها كثيرون بالمذبحة أو المجزرة، مشيرين إلى استبعادهم وقوع هذا العدد من الضحايا في أعمال شغب طبيعية، وأن هناك مَن خطط لها وخصوصا أن هناك شبهة غلْق أبواب ستاد بورسعيد على جماهير النادي الأهلي، تزامنًا مع قطع التيار الكهربائى عن الأستاد بالكامل، مع غياب الوجود الأمني، كلها دلائل تدعم فكرة المؤامرة، وخاصةً حينما تزداد حدة الاحتقان بين القاهرة وأهالي بورسعيد، وتظهر عبارات الانتقام والرغبة في الثأر، ليجد الشعب البورسعيدي نفسه محاصرًا داخل المدينة، مما دفع بعض المُغرضين للهمس في آذان هؤلاء الغاضبين من أهالي بورسعيد ليبدأوا في التلويح بالانفصال عن مصر. الأمر الذي يجعلك تسترجع من الأذهان الوثيقة العبرية (كيفونيم)، حينما ذكرت "أن تفتيت مصر إلى أقاليم جغرافية منفصلة هو هدف إسرائيل السياسي في الثمانينيات على جبهتها الغربية". وهكذا يمكنك أن ترى أحداث بورسعيد بمنظور أوسع.

استغل الحدث جيدًا خفافيش الظلام من الثوّار وجحافل القوات الناعمة الأمريكية، ليتم إلصاق التهمة بالمجلس العسكري، وتتبنى قيادات وشباب أولتراس أهلاوي فكرة تورط المشير طنطاوي وزير الدفاع المصري، ورئيس الأركان الفريق سامي عنان، في الأحداث، واعتبروهما المسئولين عن إراقة الدماء، وطالبوا بالقصاص لدم الشهداء من هؤلاء القادة العسكريين.

أحداث العباسية - وزارة الدفاع

في الرابع من مايو، شهدت مصر مذبحة جديدة في العباسية بين التيار الإسلامي ونشطاء التحرير من جهة، وأهالي العباسية من جهه أخرى، انتقلت إلى مقر وزارة الدفاع المصرية، بشارع الخليفة المأمون، استخدم فيها جميع الأسلحة من كل التيارات

الإسلامية والليبرالية. واعتلى قناصة ملتحون مسجد النور، وقاموا بقنص المعتصمين، وقد تم القبض عليهم من قوات الجيش التي استخدمت أقصى درجات ضبط النفس في بداية الأحداث، ثم اتخذت القرار بالتدخل السريع والحاسم خلال 25 دقيقة لحفظ الأمن، وتكاتفت معهم أهالي العباسية وما حولها، ورفعوا رجال الجيش المصري على الأعناق احتفالا بانتهاء المعركة، وتناولت جميع الفضائيات المصرية مشاهد الملتحين وهم يحملون الأسلحة فوق مآذن مسجد النور ولحظات القبض عليهم.

أحداث ما أطلق عليها وزارة الدفاع، كانت الأهداف متباينة ومختلفة بين القوى والتيارات السياسية الموجودة على الأرض، فبينما التيار الليبرالي وحركاته الاحتجاجية موجودة لرفضها استبعاد أيمن نور كمرشح رئاسي، طبقا لقانون العزل السياسي، من اللجنة العليا للانتخابات، والتي سبق لها أن استبعدت اللواء عمر سليمان، رئيس المخابرات العامة المصرية السابق، كمرشح رئاسي أيضا نتيجة لاستبعاد عدد من التوكيلات الخاصة به. كما دعت هذه الحركات بإلغاء أو تعديل المادة 28 من الإعلان الدستوري، والتي تحصّن قرارات اللجنة ضد أي طعون مما يؤجج حالة الشك في نزاهة القرار النهائي للجنة، على حد وصفهم.

بينما كان وجود التيار الإسلامي الخاص بأنصار حازم صلاح أبو أسماعيل المرشح الرئاسي، المستبعد أيضا من اللجنة العليا للانتخابات نتيجة لتزويره في أوراق رسمية تؤكد جنسية والدته الأمريكية، والتي أخفى هويتها عن أعضاء اللجنة التي تستوفي شروط الترشح، وقد رفع هؤلاء شعارات مُشَكّكة في نزاهة اللجنة، وطالبوا بعزل رئيسها المستشار فاروق سلطان، والذي كان يشغل في هذا الوقت منصب رئيس المحكمة الدستورية العليا.

لم يخف هؤلاء منذ بداية أحداث وزارة الدفاع من تيارات عدة أبرزها: حركة 6 أبريل، وأزهريون بلا حدود، وثوار بلا تيار، التي كانت وليدة هذه الفترة، وأنصار حازم صلاح أبو إسماعيل، المرشح المستبعد، قرارهم بالاعتصام المفتوح أمام مقر وزارة الدفاع، خوفا من تزوير أو تأجيل الانتخابات، وعدم إجرائها تحت الحكم العسكري، مطالبين بتغيير أفراد لجنة الانتخابات، مما يعني أننا مرة أخرى أمام محاولات الاستمرار في حالة اللا دولة، وعدم السماح بالذهاب إلى صناديق الانتخابات الرئاسية، نحو بناء المؤسسة الرئاسية الجديدة.

إن ما شهدته المرحلة الانتقاليه من تمزيق لوحدة الصف المصري، ومحاولات نشر الفتنة الطائفية، وإسقاط أعمدة الدولة الرئيسية من وزارة الداخلية إلى المؤسسة العسكرية إلى القضاء إلى انهيار كامل للكيان الاقتصادي المصري، كل هذه الأحداث، والتي ربما تصدرت المشهد فيها الشبكة الليبرالية، لم تكن هي المحرك الرئيسي لها، بل كانت عبارة عن مجموعة من الأدوات في يد جماعة الإخوان المسلمين في الخفاء حرّكوهم دومًا بمهارة واقتدار في الزمان والمكان طيلة عام ونصف العام بعلم أو بدون

علم من هؤلاء الثوار، لتحقيق أهداف وثيقة الصلة بالجماعة نفسها، فبينما تركت هؤلاء منشغلين في الشارع المصري في حروبهم الوهمية ضد الفساد، ومواجهتهم الشرسة مع الدولة المصرية، وبينما كانت الدولة المصرية نفسها، بمختلف أجهزتها منشغلة بالبحث وراء نيّات هؤلاء، وخصوصًا بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفضح بعض من عملائها، ممن باتوا أوراقًا محروقة لديها، والذين تم تمويلهم وتدريبهم داخل دكاكين الديمقراطية الخاصة بهم، سواء بتسريب معلومات للصحف الغربية تتناولها الصحف المصرية، أو بتسريب مقاطع فيديوهات تظهر هؤلاء الخونة بالصوت والصورة، وعلاقتهم المشبوهة، وتآمرهم على مصر، والتي ألقينا الضوء عليها كاملا في السابق.

كانت جماعة الإخوان المسلمين تسير بخطوات ثابتة ومدروسة في كل القرى والنجوع المصرية لحشد الأصوات الانتخابية نحو الوصول إلى الأغلبية في المجالس البرلمانية، ومن ثم حصولهم على الكرسي الرئاسي. ويمكن أن تتفهم جيدًا الدور الذي قامت به الجماعة من خلال المشروع الإخواني الذي يعتمد على تفتيت ثوابت الأنظمة العربية، ولعل أهمها نقده لما يسمَّى سلسلة الخديعات في الاستقرار، الثقة، الرموز، الصورة التاريخية، والتضحيات. وبمعنى أشمل: كيف تشكك في الاستقرار وتحوِّله إلى خديعة، وتصفه بالجمود والضعف وقله الحيلة؟ وكيف تهز الثقة في مؤسسات الدولة وقيادات الدولة وجيشها وقضائها؟ وكيف تشوّه من رموز الدولة المفترض أنهم قدوة الشباب؟

ثم كيف تشكك وتشوّه الصُّوَر التاريخية في الأذهان، وتجعلها مسلَّمات خاطئة يتم تكريسها في العقل بالكذب والبهتان، كحرب أكتوبر والضربة الجوية واسترداد سيناء؟

وأخير تحتاج عند التنفيذ لجهاز نشر الأكاذيب والشائعات، وهو ما كشف عنه قيادي الوسط الإسلامي، عصام سلطان، والذي نقلته صحيفة الوطن في عدد 2012/3/9، حينما قال: إن جماعة الإخوان المسلمين تمتلك أقوى "جهاز شائعات" في مصر، تستخدمه في مواجهة مَن يحاولون الإطاحة بالرئيس محمد مرسي. بما يعني أن الجهاز كان قائمًا منذ فترة، واستطاع أن يكوِّن بؤرًا إعلامية منفصلة تتجمَّع تحتها مئات من الكوادر المدرَّبة لنشر الشائعات، وبالتأكيد يستلزم لهذا الجهاز اختراق كل أجهزة الدولة ومؤسساتها، وهو ما كشف عنه القيادي في جماعة الإخوان المسلمين، المهندس خيرت الشاطر، حينما قال: إننا نعلم كل ما يدور داخل المجلس العسكري ومجلس الوزراء، ولدينا عناصرنا التي تبلغنا بكل صغيرة وكبيرة. وهكذا سقط الشعب المصري في سلسلة من الخدع لجماعة الإخوان.

هذا المشروع الشيطاني، الذي تم استخدام أدواته جيدًا لتخصيم الشعب المصري. مع كل ما هو ذي خلفية عسكرية خلال المرحلة الانتقالية، بغرض فقدان الشعب المصري ثقته في أي فرد عسكري أو ذي خلفية عسكرية، ومن ثم يتم حرق أي شخصية منهم

سينم ترشحها للانتخابات الرئاسية المصرية. تجسد هذا المشروع في حمله التشويه التي نالها الرئيس الأسبق حسني مبارك. وادّعاءات تورطه في مقتل الزعيم الراحل أنور السادات في حادث المنصة، وادّعاءات مشاركته ووزير الداخلية حبيب العادلي في قضية تفجير "كنيسة القديسين" عام 2010 وتورطهم فى فتح السجون، ثم تورطه في بيع ثروات مصر سواء من خلال موافقته على تصدير الغاز المصري بأقل من التكلفة للكيان الصهيوني أو من خلال بيعه لأراضي الدولة لرجال أعماله بأسعار زهيدة، بخلاف اتهامه بالخيانة والعمالة لإسرائيل وأمريكا طيلة ثلاثة عقود، هي مدة حكمه لمصر. الأمر الذي لم يتنبَّه له العقلاء أن الوطن أمام محاولة ليس لتشويه وتدليس تاريخ رجل حكم مصر، بل إننا أمام محاولة حقيقية لتزوير التاريخ، وطمس هويته الوطنية، ولم يسأل أحد نفسه: كيف سيواجه أبناءه في الكبر حينما يتساءلون عن دور آبائهم وقت أن قبلوا أن يحكمهم رئيس خائن طيلة ثلاثين عاما؟.

كما تجلّت أهم وأخطر حالات تشويه الصور التاريخية والتضحيات في الادّعاءات التي تبنَّاها الكاتب محمد حسنين هيكل، حينما صرح بأن الضربة الجوية في حرب أكتوبر عام 73، هذه لم تكن من إنجازات مبارك، ولم تكن هناك من الأساس ضربة جوية، وأن الموضوع لا يتعدّى أكثر من مجرد عدد من الطائرات المصرية معدودة علي أصابع اليد الواحدة، وقد عبرت القناة وعادت دون أن تحقق كل ما ذكر من إنجازات لهذه الضربة، وأن مبارك قد نسب لنفسه انتصار حرب أكتوبر، واختزل احتفالاتها في الضربة الجوية، بصفته كان قائد السلاح الجوي في 73، الأمر الذي تلقفته ألسنة أعداء الوطن، وأخذوا في تكراره على الفضائيات المصرية، وفي الاوساط السياسية متجاهلين عن قصد أنهم يقومون بتزوير تاريخ الوطن، لصالح الكيان الصهيوني، وأنهم تعدوْا بتصريحاتهم من مجرد الرغبة في الانتقام الشخصي إلى تغيير التاريخ المصري وبطولاته العسكرية ضد الكيان الصهيوني، ولصالح الكيان الصهيوني نفسه.

إن حملة التشويه هذه، كان المستفيد الأكبر منها هي إسرائيل نفسها، فحينما تعلم أن إسرائيل إلى اليوم لا تعترف بالانتصار المصري في حرب 73، وأن التليفزيون الإسرائيلي إلى اليوم يذيع مشاهد حصار قياده الجيش الثالث الميداني بعد حدوث الثغرة، وعبورهم للضفة الغربية من القناة حتى وصولهم إلى مدينة السويس الباسلة. في إطار الحرب النفسية ضد مصر، وتزوير الحقائق لشعبها. فلم يكن هناك أدق وأعمق مَن مشاهد الضربة الجوية لتظهر على شاشات التليفزيون المصري طيلة ثلاثين عامًا لتدغدغ مزاعم إسرائيل، وتضرب شعبها في مقتل حينما يشاهدون سنويًّا المشاهد المؤلمة لطائرات السلاح الجوي المصري، وهي تعبر القناة وتدك حصونهم.

لا يوجد مخلوق على وجه الأرض يستطيع التشكيك في عظمة الضربة الجوية في "حرب الكرامة"، فعبقرية الضربة الجوية لم تسطّر أمجادها مع بدايات الحرب فقط، بل تجلت عظمتها في التحضير لها. فبعد حرب 67، وقد دُمِّر تمامًا سلاح القوات

الجوية المصرية على يد العدو الإسرائيلي، وبينما التقديرات الغربية تشير إلى عشرين عامًا ستستغرقها القوات المسلحة المصرية في استعادة وبناء سلاح جوي جديد لها ، كانت أيادي الزعيم الخالد جمال عبد الناصر تلتقط العقيد طيار محمد حسني مبارك، من إحدى القواعد الجوية ليتم تكليفه بقيادة الكلية الجوية، ليحقق أعلى من المستهدَف له سنويًا في تخريج دفعات جديدة مدرَّبة من الطيارين المصريين، الأمر الذي شجع عبد الناصر في تنصيب مبارك رئيساً لهيئة أركان سلاح القوات الجوية، وتكليفه بمهام جديدة لإعادة بناء وإنشاء الممرات الجوية والدشم، بعد ترقيته إلى رتبة اللواء. وخلال 6 سنوات فقط تم بناء السلاح الجوي المصري على يد مبارك، وقد قام الزعيم الراحل السادات بتنصيبه قائدًا لقوات السلاح الجوي المصري، ليقوم بتولي قيادة الضربة الجوية في حرب التحرير، والتي أذهلت العالم كله من حيث عدد الطيارات المستخدمة (220 طائرة مقاتلة) وعدد الطلعات الجوية التي حققتها ونسب تحقيق الأهداف المرجوة (95% من المهام الموكلة لها على أرض المعركة)، ونسبه الخسائر الضئيلة التي فاقت توقعات أكثر المتفائلين العسكريين في العالم، حيث كانت خسائر تلك الضربة لا تتعدى من 1إلى 5%، وكانت عبارة عن استشهاد 4 طيَّارين، ومن ضمنهم الطيَّار عاطف السادات، الشقيق الأصغر للرئيس السادات، وكذلك تحطم 4 طائرات، وهذه النسبة لا تمثل عددًا لأن من المتعارف عليه؛ أن أي ضربة جوية في العالم لا بد أن تكون خسائرها ما بين 30 إلى 50%، ولكن أن تحقق تلك الضربة أهدافها وبخسائر طفيفة، فهذا إنجاز عظيم وكبير دفع الرئيس السادات بعدها لاتخاذ قرار بإلغاء الضربة الثانية حفاظًا على سلامة وأرواح الطيارين.

إن عملية تشويه صورة رئيس مصر الأسبق بدأت بعد شهرين من رحيل مبارك مع ادعاءات محمد حسنين هيكل، بوجود ثورة مضادة تدار من شرم الشيخ، معقل إقامة الرئيس الأسبق مبارك، بعد تخليه عن السلطة. الأمر الذي أثار حفيظة الثوار لتبدأ سلسلة من المليونيات بميدان التحرير تتبنّى فكرة محاكمة الرئيس الأسبق وأعوانه، وهو ما تم على إثره تقديمه للمحاكمة بتهمة قتل الثوار في موقعة الجمل، وتوالت بعدها اتهاماته في قضايا عديدة منها؛ قضية بيع الغاز المصري، وقضية الكسب غير المشروع، وقضية القصور الرئاسية.

كل هذه التهم والأكاذيب التي نالت من تاريخ الرئيس الأسبق، جعلت المصريين جميعًا في حالة استنفار تام منه. وتم تكوين رأي عام لطمس إنجازات الرئيس الأسبق، ولم يجرؤ أحد خلال هذه الحملة أن يذكر اسم الرجل بالخير، أو يحاول الإشارة إلى أي من إنجازاته. وهكذا جنت إسرائيل ثمار الحملة. فحينما جاءت ذكرى انتصارات أكتوبر، اختفت مشاهد الضربة الجوية من شاشات التليفزيون المصري، وحينما جاءت ذكرى رفع العلم المصري على أرض طابا، لم يجرؤ إعلاميّ واحد أن ينوِّه أن اليوم هو ذكرى استرداد طابا، فحينئذ سيضطر لإذاعة مشاهد للرئيس الأسبق مبارك، وهو

يرفع العلم المصري فوق طابا، وسيُجْبَر على سرد إنجاز الرئيس الأسبق الذي استعاد آخر شبر محتل للأراضي المصرية دون إراقة دماء المصريين، بعد أن لجأ للتحكيم الدولي، وعادت طابا إلى أحضان الوطن.

يمكننا أن نسرد صفحات مطوّلة عن إخفاقات الرئيس الأسبق طيلة فترات حكمه، كما يمكننا أن نفرد صفحات مطوّلة أيضا لإنجازاته، ولكننا حينما نتناول تاريخ رئيس حكم مصر، يجب أن نذكر ما له وما عليه، أمَّا محاولات شيطنة الرئيس الأسبق هذه، والتي تخللتها محاولات تشويه صورة رئيس المخابرات العامة المصرية اللواء عمر سليمان، والفريق أحمد شفيق، وزير الطيران، ورئيس الوزراء الأسبق، بالتوازي مع حملات تشويه قيادات المجلس العسكري، كلها كانت تصب في مخطط تخصيم الشعب المصري لكل ما هو عسكري، أو ذي خلفيَّة عسكرية من قبل جماعة الإخوان المسلمين. ولأنهم يمكرون ويمكر الله وهو خير الماكرين، فكانت المفاجأة التي فجرها هذا الشعب المصري العظيم، حينما ذهب إلى صناديق الانتخابات الرئاسية، ليمنح الفريق أحمد شفيق ذا الخلفية العسكرية 380، 347، 12 مليون صوت بنسبة 48.27%، بفارق ضيل عن الرئيس المدني المنتخب محمد مرسي، والذي حصل على 131، 230، 13 صوتًا بنسبة 51.37%. وقد ظهرت فيما بعد دعاوى قضائية تشكك في قرار اللجنة الانتخابية، مستندة إلى الطعون التي قدمت للجنة من قبل ولم تأخذها بالجدية، نظرًا لوجود حالات تزوير ممنهجة ليس فقط في الدوائر الانتخابية، ولكن أيضا من خلال العثور على دفاتر لأصوات ناخبين مذيّلة بالتصحيح أمام المرشح الرئاسي الدكتور محمد مرسي، قيادي جماعة الإخوان، داخل المطابع الأميرية وقبل توزيعها على اللجان، وكذلك وجود أفلام تسجيلية موثّقة تظهر التيار الإسلامي في محافظات عرفت باكتظاظها بالمسيحيين، وقد مُنعوا بالقوة وتحت تهديد السلاح من الذهاب للتصويت.

وبصرف النظر عن صحة نتيجة الانتخابات الرئاسية المعلنة أو التشكيك فيها، والتى بدأ فتح التحقيق فيها قبل سقوط حكم الإخوان بأيام قليلة، فإن ما يجب أن نتوقف عنده كثيرًا، ويمكننا البناء عليه في الفترة القادمة، وهو ما سيتضح في السطور القادمة هي ظاهرة حصول الفريق شفيق على نصف عدد أصوات الناخبين تقريبًا. الأمر الذي يعني أنه وعلى الرغم من كل حملات التشويه التي تعرّض لها من خصومه، ورفض كل التيارات السياسية والحركات الاحتجاجية لخوضه الانتخابات الرئاسية، بدعوى أنه من بقايا نظام مبارك، ومحاولات تطبيق القانون المستحدَث "العزل السياسي" عليه، ورغم محاولات إدخاله ضمن منظومة تخصيم الشعب مع كل ما هو ذي خلفية عسكرية، فإن قطاعًا عريضًا من الشعب المصري منحه صوته، مما يعني أن لسان حال هؤلاء الناخبين، كما لو كانوا يلفظون ثورة يناير ويترحّمون على النظام القديم، بعد كل ما عانوه من جرّاء هذه الثورة، وربما معظمهم لا يزالون على ثقتهم في قيادة أبناء المؤسسة العسكرية المصرية للوطن.

الفصل الخامس عشر

صناعة الأزمة

مصر في قبضة تنظيم سرّي

محمد مرسي المصري على
طريقة ساكشفيلى في جورجيا

سر موافقة المشير طنطاوي على نتائج
الانتخابات المطعون فيها بالتزوير

بيرويز مشرف مصري يدنس
محراب العدالة!

اللواء مراد موافي ضحية كشف
الحقيقة فى جريمة ساعة الإفطار

احتفالات نصر اكتوبر..
المشي في جنازة القتيل

تكاثرت الشكوك حول صحة نتائج الانتخابات الرئاسية، وتواردت أنباء قوية ليلة إعلان نتائج الانتخابات، أن جهات سيادية قد أبلغت المرشح الرئاسي الفريق، أحمد شفيق، فوزه بالكرسي الرئاسي، وقامت قوات الحرس الجمهوري بتأمين منزله بالتجمع الخامس، وزحفت ملايين من الشعب المصري للاحتشاد أمام النصب التذكاري للشهيد أنور السادات، بمدينة نصر، تضامنًا مع مرشحهم ذي الخلفية العسكرية.

وكان يبدو من هذا الحشد أن هناك شيئًا ما يريد المجلس العسكري فرْضه على جماعة الإخوان، خاصة بعد أن خرج مرشحها الرئاسي محمد مرسي، قبلها بثلاثة أيام وقبيل إعلان النتيجة النهائية في الساعة الرابعة صباحًا والناس نيام في مصر، ليعقد مؤتمرًا صحفيًا بمساعدة حركة "قضاة من أجل مصر" معلنًا فوزه في السباق الرئاسي، كما لو كان يخاطب المجتمع الأمريكي في منتصف يومه، تماما مثلما فعل ساكشفيلي المرشح الرئاسي في جورجيا بعد الثورة الوردية هناك، وأصبح رئيسا لجورجيا . فما أشبه الليلة بالبارحة. والمضحك هنا، ظهور مقطع فيديو لمحمد مرسي قبل بداية البيان، وهو يقول لأحد أنصاره: "كلم البيت وقل لهم أنا طالع في التلفزيون دلوقتي».

لم تكتف جماعة الإخوان في مصر بهذا، بل حشدت أنصارها داخل ميدان التحرير، وأعلنت اعتصامها لحين إعلان النتيجة، وبدأت قيادات الجماعة في إرسال حزمة من التحذيرات والتهديدات للقيادة المصرية بحرق مصر وإشعال النيران في مؤسساتها، واستخدام الكفاح المسلح إذا ما تم الإعلان عن خسارة مرشحهم في الإنتخابات الرئاسية (وهو ما تم بالفعل بعد سقوط حكم الإخوان في ثورة 30 يونيو).

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية فوز الدكتور محمد مرسي، في مفاجأة مذهلة أفقدت الكثير من المصريين وعيهم، وأفرحت الكثير من المصريين لفوز مرشحهم الرئاسي بعرش مصر، ولكن ظلت أصابع الاتهام تشير إلى تواطؤ المشير حسين طنطاوي نفسه مع الإخوان المسلمين، وخضوعه للضغوط الأمريكية لتنصيب مرسي رئيسًا لمصر. تلك الضغوط التي كانت واضحة في تأييد السفيرة الأمريكية في مصر لوصول قيادي الجماعة إلى سدة الحكم، حينما قالت على لسان الفريق شفيق شخصيًا: "لماذا لا نجرِّب جماعة الإخوان المسلمين هذه المرة".

إذا صحت فرضية تزوير الانتخابات الرئاسية لصالح مرشح جماعة الإخوان في مصر، ورضوخ المشير طنطاوي وقياداته العسكرية للإدارة الأمريكية، فقبل أن نلقي باللوم على هذه القيادات، يجب أولاً أن نتنبه أن هناك ما يقارب الـ 13 مليون مصري، قاموا بالتصويت فعليًا لجماعة الإخوان، وكانت نسبة تفوقه على المرشح الآخر ضئيلة للغاية، كما أن الحكم الجيد على الأمور، تستلزمه قراءة المشهد كاملا، ولا يتم اختزاله في تسليم السلطة للإخوان من قبل الجيش المصري. فحينما يقرر الحكام مواجهة الغطرسة الأمريكية، فيجب أولاً دراسة جميع المعطيات والمستجدات على الأرض، والأدوات المتاحة لديهم في حينها، والتي كان أهمها "إرادة" الشعب المصري نفسه وموقفه من قياداته! وهل سيقدم الدعم الشعبي لهم؟ فحينما قرر الزعيم الراحل جمال عبد الناصر مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، كان هناك شعب بأكمله يهتف باسمه ويقف في ظهره يحميه ويقوّي من عزيمته، أما في حالة المشير طنطاوي، فكان أغلب الشعب المصري يقف ضده متأثرًا بالحملة المسيئة التي كانت تحاك ضد الجيش المصري في المرحلة الانتقالية، وبالتالي سلبت أهم أدوات صانع القرار من يديه، وهي الظهير الشعبي المؤيد لقراراته.

أما المعطيات على الأرض، فلم تكن مشجعة للقيادات العسكرية، فالحملة المسيئة هذه قد نالت من الروح المعنوية لضباط وأفراد الجيش المصري، ووصلت لأدنى مستوياتها بعد أن كانوا يهانون ويسبُون من الشعب المصري في الميادين والشوارع، بالإضافة إلى وجود عناصر داخل المؤسسة العسكرية نفسها، كانت متعاطفة مع جماعة الإخوان، مثلها مثل قطاعات عريضة من المصريين، وقد تأثروا بالحملة التسويقية التي سوّقت الجماعة كفصيل وطني ومتدين عانى لسنوات من ظلم واضطهاد نظام مبارك لهم، وزجّهم في المعتقلات، وتلفيق التهم اليهم. ولم يكن إحجام أكثر من 24 مليون مواطن مصري عن الذهاب إلى صناديق الانتخابات الرئاسية سوى لقناعات قطاع عريض منهم بفرضية قيام قيادات المجلس العسكري بتزوير نتائج الانتخابات الرئاسية لصالح المرشح ذي الخلفية العسكرية. الأمر الذي كان سيؤكد ويزيد من تعاطف هؤلاء مع جماعة الإخوان المسلمين المظلومة!

والمستجدات على الأرض كانت مرعبة لمتخذي القرار العسكري. فالحدود المصرية باتت مفتوحة على مصرعيها، بعد ما طال نسيم الثورات العربية المزعومة بلدانًا عربية عديدة أهمها كانت ليبيا التي تقع على الحدود الغربية لمصر، والتي سقط سلاحها العسكري في يد الصبية ومافيا تجار السلاح، ومع غياب التعاون الأمني بين ليبيا ومصر على حدودهما المشتركة، تم تهريب كميات ضخمة من الأسلحة الخفيفة، وأيضًا الثقيلة منها عبر الصحراء الغربية لمصر، إلى الأنفاق التى تصل لقطاع غزة، بعد أن تم تخزين كميات منها داخل الأراضي المصرية، وها هي الحدود الشرقية لمصر تشهد أيضًا غيابًا أمنيًا رهيبًا بسبب أحداث 25 يناير، للدرجة التي مكّنت قيادات عناصر حركة

حماس الفلسطينية "الذراع العسكرية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر" العبث داخل العمق السيناوي، وخاصة في مدينة رفح والشيخ زُوَيِّد، مما نتج عنه وجود ميليشيات مسلحة متعددة الجنسيات، وعناصر السلفية الجهادية، وكتائب عزّ الدين القسام، الذراع العسكرية لحماس، ليتم تنفيذ عدة عمليات إرهابية ضد الشرطة المصرية في سيناء، تلك العمليات التي توقفت تماما بعد وصول إلى سدة الحكم.

أما الحدود الجنوبية لمصر، فلم تكن أكثر أمنًا، وخاصة أن القيادات السودانية هناك تنتمي أيضًا لجماعة الإخوان المسلمين، وتفتعل المشاكل مع الجانب المصري حول أحقية حلايب وشلاتين السودانية على حد وصفهم، كما كانت عمليات تهريب السلاح من الناحية الجنوبية لمصر تتم على قدم وساق، وتجب الإشارة هنا إلى الوعد الذي الرئيس السابق محمد مرسي للحكومة السودانية بعودة حلايب وشلاتين لهم.

والأهم، هي تلك التقارير الأمنية التي رصدت مخططا لتكوين جيش مصري حر موازٍ على غرار ما حدث في سوريا، تلك التقارير التي ثبت صحة ادعائها بعد شهور من تولي مرسي لحكم مصر، حيث قبضت أجهزة الأمن على كميات ضخمة من الملابس العسكرية "الزي الرسمي للجيش المصري" كان ينتوي تهريبها عبر الحدود الغربية والشرقية داخل القاهرة الكبرى.

في 30 يونيو 2012، تولى محمد مرسي منصب رئيس جمهورية مصر العربية، بصفة رسمية، حيث قام بأداء اليمين الدستوري أمام المحكمة الدستورية العليا بالقاهرة، في حضور أعضائها، ثم توجه إلى جامعة القاهرة، في موكب رئاسة الجمهورية ليلتقي قيادات الدولة والشخصيات العامة وسفراء الدول وغيرهم في مراسم رسمية، وإلقاء خطابه احتفالا بهذه المناسبة، «من نفس المنبر الذي أعلن منه أوباما التحالف وإقامة الشراكات مع التيارات الإسلامية عام 2009»، ثم توجه إلى منطقة الهايكستيب العسكرية، لحضور حفل القوات المسلحة، بحضور المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ذلك الوقت، ونائبه الفريق سامي عنان وعدد من قيادات الجيش ورجال الدولة.

في الثامن من يوليو 2012، أصدر الرئيس مرسي قرارًا بإلغاء حكم المحكمة الدستورية العليا، والذي قضى بحل مجلس الشعب المصري، برئاسة الدكتور سعد الكتاتني، قيادي الجماعة، وإعادته للعمل، ضاربًا بقرار الدستورية العليا عرض الحائط، ليسجل في التاريخ المصري أول رئيس جمهورية يعترض على أحكام القضاء المصري، ويتحدى تنفيذ قراراته، لولا الوقفة القوية والحاسمة التي اتخذها نادي قضاة مصر، برئاسة المستشار الوطني أحمد الزند، الذي دعا إلى عقد جلسة طارئة للجمعية العمومية لنادى قضاة مصر، والتي خرجت قراراتها واضحة وصريحة مغلفة بعبارات الاستهجان والتحدي لرئيس الجمهورية، ورفضها لقراره بعودة مجلس الشعب المنحل جملة وتفصيلاً. وأمهل المستشار الجليل الزند رئيس الجمهورية 72 ساعة للعودة عن

قراره، وإلا سيتم اتخاذ خطوات تصعيدية ضده. ولم ينس قضاة مصر الحاضرون لمؤتمر الجمعية العمومية الطارئة، أن يشيروا إلى موقف الرئيس الأسبق مبارك الذي كان يحترم جميع أحكام القضاء المصري، ولم تسجل له مرة واحدة اعتراضه أو تجاهله لتنفيذ أحكامه، وهنا نتذكر ما فعله الرئيس الباكستانى برويز مشرف مع المحكمة الدستورية العليا فى باكستان والهجوم الذى سنه على مجلس القضاء الأعلى فى بلاده، وكانت سببا فى الإطاحة به من الحكم وملاحقته قضائيا إلى الآن.

العفو الرئاسي عن الإرهابيين

في التاسع عشر من يوليو عام 2012، وبعد أيام قليلة من تولي مرسي رئاسة الجمهورية، وبمناسبة حلول شهر رمضان، تم إصدار قرارات رئاسية بالعفو عن 17 من قيادات الجماعة الإسلامية، والجهاد، والتكفير والهجرة، والمحكوم عليهم بعقوبات المؤبد والإعدام من المحاكم العسكرية ومحكمة أمن الدولة العليا في تهم قتل وإرهاب وتكدير السِّلم العام، بموجب قرار من الدكتور محمد مرسي، رئيس الجمهورية، بوقف تنفيذ العقوبة في حقهم.

لم تكن قرارات العفو هذه مثيرة للدهشة، فجميع هؤلاء الإرهابيين من قاموا على مدار سنوات بتنفيذ عمليات قتل ومحاولات اغتيال لرموز المجتمع المصري من كتّاب ومثقفين وأدباء وسياسيين، فهؤلاء من اغتالوا الزعيم الراحل أنور السادات في حادث المنصة، وقتلوا رفعت المحجوب، رئيس مجلس الشعب الأسبق، وفرج فودة، الكاتب المعروف، والطفلة شيماء التي قتلت غدرًا بشظايا قنابل تم إلقاؤها على موكب رئيس الوزراء الأسبق عاطف صدقي، وهي داخل فصلها الدراسي، بمدرسة المقريزى الابتدائية، وقد سالت دماؤها الزكية فوق صفحات كراستها المدرسية، وهؤلاء من شرّدوا آلاف الأسر المصرية التي تعمل في مجال السياحة بعد سلسلة التفجيرات التي استهدفت السيَّاح الأجانب الذين دخلوا مصر آمنين في شتى المدن السياحية، من مدينتي شرم الشيخ والغردقة إلى الأماكن السياحية بمدينتي الأقصر وأسوان. كل هؤلاء ينتمون إلى جماعات إرهابية خرجت في الأساس من رحم جماعة الإخوان المسلمين، والتي تبنت فكر قيادي الجماعة، سيد قطب التكفيري والدموي، في فترة الستينيات من القرن الماضي. وهو ذاته الفكر الذي تبنّته قيادات الصف الأول لجماعة الإخوان المسلمين اليوم، فجميعهم ينتمون لمدرسة سيد قطب، بمن فيهم السيد الرئيس محمد مرسي نفسه، وبالتالي فقرارات العفو هذه التي يراها الشعب المصري داعمة للإرهاب، يراها السيد الرئيس قرارات ترد الظلم عن أصحابه نتيجة لأحكام ظالمة صدرت في حقهم إبان حكم الرئيس الأسبق مبارك، وقت أن كانوا ينادون بتطبيق شرع الله بتكفير الحاكم والمجتمع وإصدار فتاوى تهدر دماء المصريين.

جريمة ساعة الإفطار

لكن ما يجب أن نتوقف عنده كثيرًا، هي تلك العملية الإرهابية التي وقعت ضد الجنود المصريين في مدينة رفح بعد أيام قليلة من قرارات العفو الرئاسية في الخامس من أغسطس عام 2012. حيث قام مسلحون من عناصر جهادية متسللة من غزة وسيناء بشن هجوم على نقطتين تابعتين للجيش المصري قرب العلامة الدولية رقم 6 جنوب معبري «رفح « و «كرم أبو سالم» بالمنطقة، وذلك باستخدام الأسلحة النارية وقذائف «الآر بي جي» والقنابل. حيث تم فتح النيران على الجنود المصرية لحظة إطلاق مدفع الإفطار ليسقط على إثرها 16 جنديًا وضابطًا شهداء رصاص الغدر، وهم صائمون بالإضافة إلى سبعة مصابين. بعد انتهاء الهجوم قام منفذو العملية بالاستيلاء على مدرعتين تابعتين للجيش المصري، قاموا بتفجير إحداهما وتم استقلال الأخرى والعبور بها عبر الحدود الإسرائيلية، مما دفع المروحيات الإسرائيلية لقذف المدرعة المصرية التي تخطت الحدود وعلى متنها هؤلاء الإرهابيون ليتم قتلهم جميعًا.

ذلك الاعتداء الغاشم على الجنود المصريين في مدينة رفح، هز كيان المجتمع المصري بأكمله وخاصة أن توقيت الحادث الإرهابي هذا، كان خلال أيام شهر رمضان المبارك، الأمر الذي ترك آثارًا أليمة في نفوس المصريين، لم تشفع كلمات الرئيس مرسي التي وجهها للشعب المصري في اليوم التالي للحادث، من نزع الآلام التي اعتصرت قلوب المصريين. حيث قال نصًا: "غدًا سيرى مرتكبو هجوم سيناء رد فعل قويًا، وسيدفعون الثمن غاليًا».

لم يعوّل السواد الأعظم من المصريين كثيرًا على كلمات الرئيس مرسي هذه، وخاصة أنه تعمّد استخدام عبارة "مرتكبو هجوم سيناء" دون أن يقوم بتوصيفهم كإرهابيين، أو يصف الحادث نفسه كحادث إرهابي. فالسيد الرئيس لا يوجد بين مفردات قاموسه اللغوي تعريف للإرهاب بل يمكن أن تجد لديه مفردات عديدة عن الجهاد في سبيل الله، تلك المفردات التي يستخدمها أقرانه حينما يُقدمون على قتل الأبرياء من المسلمين بذريعة تطبيق شرع الله. ولكن المدهش في هذا الحادث هو ما نقلته وكالة "معا" الفلسطينية، من تصريحات عن مصدر أمني مصري، قال فيها: إن عددًا من منفذي الهجوم والقتلى الذين سقطوا في عمليات الجيش بسيناء هم من العناصر التكفيرية، الذين تم الإفراج عنهم في عفو رئاسي من الرئيس محمد مرسي، مضيفًا أن 4 من هذه العناصر، الذين أفرج عنهم في إطار العفو الرئاسي قبل أيام من الحادث، توجّهوا إلى سيناء مباشرة عقب الإفراج عنهم، وانضموا إلى زملائهم من العناصر التكفيرية في شمال سيناء، وشاركوا في تنفيذ العملية. وأكد المصدر الأمني أيضًا أن العناصر الـ 7 الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي، وسلّم جثثهم إلى السلطات المصرية، تمكن الطب الشرعي من تحديد هوية 5 منهم، بينهم 3 مصريين، أحدهم من مدينة رفح من قبيلة بدوية تدعى

أ. ر، والثاني من مدينة الشيخ زُوَيِّد، والثالث من محافظة مرسى مطروح، وهو من العناصر المفرَج عنها بقرار رئاسي.

الأمر ذاته الذي أكد عليه اللواء حمدي بخيت، الخبير الإستراتيجي، بأن الجماعات الجهادية الإسلامية هي المسئول الأول عن قتل الجنود المصريين على الحدود المصرية الفلسطينية، مشيرًا أن هناك علاقة قوية بين العناصر الجهادية التي تم الإفراج عنها أخيرًا بالعفو الرئاسي وبين الحادث المأسوي.

لم تكن قرارات مرسي، والخاصة بالعفو الرئاسي عن الإرهابيين مع بداية توليه الحكم، ونزوحهم للاستيطان داخل سيناء سوى محاولة منه لبناء جيش موازٍ للجيش المصري هناك، يمثل لجماعته الدرع والسيف ضد الشعب المصري. وهو الأمر الذي أكد عليه فيما بعد المتحدث الرسمي لقبيلة "السواركة" في شمال سيناء خلال اتصال هاتفي مع برنامج " الحدث المصري" على قناة "العربية الحدث" بتاريخ 2013/8/11، وبعد سقوط حكم الإخوان بشهرين تقريبًا، حيث ذكر نصًّا: "إن خيرت الشاطر، نائب المرشد العام للإخوان، كان يدعم ويسعى بكل قوة لإنشاء جيش موازٍ للجيش المصري في سيناء، كما أن حركة حماس شريكة فيما يحدث، ولا يمكن عزلها عن المشهد الراهن، مشددًا: لم ولن تقف قبيلة السواركة في أي وقت مع التنظيمات الإرهابية التي تقاتل الجيش في سيناء».

في الثامن من أغسطس يستغل الرئيس مرسي حادث رفح ليتخلص من مدير المخابرات العامة المصرية اللواء "مراد موافي" والذي تم تعيينه سابقًا من الرئيس الأسبق مبارك في أعقاب تعيينه للواء عمر سليمان، مدير المخابرات نائبًا للرئيس.

صدر قرار بإنهاء خدمة موافي من الجهاز بقرار جمهوري، وتعيين محمد رأفت شحاتة بدلاً منه، والذي قام بحلف اليمين الدستوري، أمام الرئيس مرسي، ممسكًا "بالمصحف الشريف" ليقسم عليه، في سابقة تعد الأولى في بروتوكولات تعيين موظفي الدولة. هذا المشهد الذي أثار استياء جميع الأوساط السياسية، واعتبروا أن قَسَم مدير المخابرات العامة الجديد إعلان منه بالولاء لجماعة الإخوان المسلمين في مصر.

كما أصدر الرئيس مرسي قرارًا آخر بإقالة اللواء نجيب محمد عبد السلام، قائد الحرس الجمهوري، واللواء أركان حرب "حمدي بدين " مدير إدارة الشرطة العسكرية، والذي عُيِّن بعد ذلك ملحقًا عسكريًّا في دولة الصين، في محاولة منه لتهدئة الرأي العام عليه، على إثر حادث رفح باعتباره رئيسًا للدولة والمسئول عن كل ما يحدث بها. ولكن ما لم يتم كشفه عن أسباب الإقالة الحقيقية عبر وسائل الإعلام، يرجع إلى سوء تنظيم وتأمين جنازة شهداء أحداث رفح، والذي حال دون مشاركة الرئيس فيها، وتعرّض الدكتور هشام قنديل، رئيس الوزراء، للضرب، وكذلك الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، من قبل الجماهير الغاضبة. وخاصة أن قائد الحرس الجمهوري ومدير الشرطة العسكرية، ليست لهما أية علاقة بالأحداث التي وقعت في سيناء.

أما أسباب إقالة موافي، فتقف خلفها تلك التصريحات النارية من جهاز المخابرات العامة، حيث أكد موافي في التصريح: " أن جهاز المخابرات جهة جمع معلومات فقط وليس سلطة تنفيذية، مشيرًا أنه أرسل المعلومات التي لديه بخصوص الحادث الإرهابي الذي وقع في سيناء إلى صناع القرار والجهات المسئولة، وبهذا ينتهي دور الجهاز».

في الثاني عشر من أغسطس، أصدر مرسي قرارًا جمهوريًا جديدًا بإقالة المشير حسين طنطاوي، وزير الدفاع المصري، الذي تولي رئاسة مصر بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بعد تنحّي الرئيس الأسبق حسني مبارك في 11 فبراير 2011، ومعه الفريق سامي عنان، رئيس أركان القوات المسلحة المصرية، وتم منحهما قلادة النيل، وعيّنا مستشارين لرئيس الجمهورية، وصدر قرار آخر بتعيين اللواء عبد الفتاح السيسي، مدير المخابرات الحربية، وزيرًا للدفاع خلفًا لطنطاوي، وتعيين اللواء صدقي صبحي، قائد الجيش الثاني الميداني، رئيسًا للأركان خلفا للفريق سامي عنان، في خطوة مفاجئة من الرئيس مرسي، اعتبرها أنصاره إنجازًا تاريخيًّا وخطوة نهائية للخلاص من الحكم العسكري للبلاد.

الأمر الذي يعد ليًّا وتزييفًا للحقائق في محاولة لإلصاق أي إنجاز للرئيس الجديد، حتي وإن كان غير حقيقي. فمن سلّم السلطة للرئيس المنتخب هم قيادات الجيش المصري طبقًا للقانون، والدستور المؤقت الصادر في 17 يونيو عام 2012، الذي تم وضعه خلال مرحلة الانتخابات الرئاسية السابقة، حينما كان المجلس العسكري المصري هو الجهة المنوط بها إدارة شئون البلاد في المرحلة الانتقالية، هذا الدستور المؤقت الذي حدد فيه اختصاصات رئيس الجمهورية القادم، ووضع السلطة التشريعية في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة لحين البت في مصير مجلس الشعب المصري، الذي تم حله بحكم المحكمة الدستورية العليا، أو لحين إجراء انتخابات برلمانية جديدة، بعدها تعود القوات المسلحة المصرية إلى ثكناتها بعد أن تكون قد أكملت مهمتها على أكمل وجه بتسليم السلطة التنفيذية إلى رئيس الجمهورية المنتخب، وتسليم السلطة التشريعية إلى مجلس الشعب المنتخب.

بإقالة الرئيس مرسي لأعضاء المجلس العسكري المصري، قام باتخاذ قرار جمهوري آخر موازٍ لقرار الإقالة، حيث تم إصدار إعلان دستوري جديد في الثاني عشر من أغسطس عام 2012، جاء في الماده الأولى: إلغاء الإعلان الدستوري الصادر يوم 17 يونيو 2012، والذي كان ينص على تولّي المجلس العسكري للسلطة التشريعية في البلاد، لحين انعقاد أول جلسة لمجلس الشعب المصري المنتخب.

وتنص المادة الثالثة فيه: إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، يشكل رئيس الجمهورية خلال 15 يومًا جمعية تأسيسية جديدة، تمثل أطياف المجتمع المصري بعد التشاور مع القوى الوطنية، لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال 3 أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه خلال 30 يومًا من تاريخ الانتهاء من إعداده، وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية

خلال شهرين من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد.

قرار إلغاء الإعلان الدستوري الصادر في 17 يونيو 2012، من الرئيس مرسي، اعتبره معظم المحللين السياسيين والخبراء القانونيين بأنه قرار يفقد الرئيس المصري شرعيته، حيث إنه قام بإلغاء الدستور المؤقت، الذي قد أقسم عليه أثناء مراسم تنصيبه رئيسًا للجمهورية أمام أعضاء المحكمة الدستورية العليا. والأهم أن الوطن أصبح أمام رئيس جمهورية بجميع الصلاحيات والسلطات بعد أن انتزع السلطة التشريعية من المجلس العسكري لصالحه، ما يعني مولد فرعون ديكتاتوري جديد.

كما أن المادة الثالثة من الإعلان الدستوري الجديد ستتيح لجماعة الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية المختلفة الاستحواذ على الجمعية التأسيسية المنوط بها صياغة الدستور المصري الجديد، وخاصة أن الجمعية التأسيسية الجاري عملها، قد تم حلها بحكم المحكمة، وبالتالي سيدعو رئيس الجمهورية طبقًا لهذا الإعلان الدستوري خلال 15 يومًا لانتخاب لجنة تأسيسية جديدة لوضع الدستور، مما سيزيد المخاوف بشأن تخلي مرسي عن وعْده الانتخابي "بمدنية الدولة" وزيادة طموحات التيار الإسلامي في إمكانية صياغة دستور جديد يعلن عن قيام "دولة إسلامية".

احتفالات قتلة السادات في نصر أكتوبر

في صباح يوم السادس من أكتوبر، أصدر الرئيس مرسي قرارًا جمهوريًّا جديدًا وغريبًا بالعفو عن باقي العقوبة للمحكوم عليهم بمناسبة الاحتفال بأعياد 6 أكتوبر وعيد الأضحى، والذي تضمّن وجود 22 سجينًا بينهم 16 في قضايا مخدرات، في سابقة لم تحدث من أي رئيس جمهورية سابق أن يعفو عن تجار مخدرات صدرت ضدهم أحكام قضائية.

كان الاحتفال بانتصارات أكتوبر احتفالا ذا طابع عسكري خالص، وبعد أن كانت تقام العروض العسكرية بحضور الراحل السادات أمام المنصة بمدينة نصر، وبعد اغتياله علي يد الجماعة الإسلامية عام 1981، أثناء حضوره احتفالات النصر، اكتفى الرئيس الأسبق مبارك بالعروض العسكرية التي كانت تنفذها القوات الجوية في سماء مصر على استحياء، مع بعض الأغاني الوطنية التي كانت تذاع على شاشات التليفزيون المصري، وأفلام سينمائية ، بجانب القليل من الأفلام الوثائقية التي كانت تهدف إلى إبراز بطولات حرب أكتوبر.

أما الآن، في عهد الدكتور محمد مرسي، ممثل جماعة الإخوان المسلمين، فها هي احتفالات أكتوبر تقام في أستاد القاهرة بمشاركة شعبية غَلب عليها طابع التيار الإسلامي، ممثلا في جماعة الإخوان المسلمين، حيث إنها أول مرة تشارك قيادات من جماعة الإخوان في هذه الاحتفالات.

ويدخل الرئيس مرسي إلى أرض أستاد القاهرة في السيارة المكشوفة التي كان يستقلها

الرئيس الراحل أنور السادات، ليطوف بها حول الاستاد مُرَحّبًا بالحضور الموجودين بالمنصة الرئيسية، والذين لم يكونوا سوى قتلة السادات، فها هو عبود وطارق الزمر من اشتركوا في قتل السادات، يقدمون التحية لمرسي، وها هو عاصم عبد الماجد، قيادي الجماعة الإسلامية، والذي نفذ عملية قتل عشرات من جنود الشرطة المصرية في محافظة أسيوط في ثمانينيات القرن الماضي، يجلس بجوار مجموعة ممَّن نفذوا عمليات إرهابية أخرى ضد الشعب المصري. فلم تكن هذه الاحتفالية سوى سبَّة في جبين الأمة العربية عامة والشعب المصري خاصة، فقد بدا عرس الدكتور مرسي وجماعته في ذكرى انتصار حرب أكتوبر، كما لو كانت احتفالية بذكرى اغتيالهم للزعيم الراحل أنور السادات، الأمر الذي جعل الكثير من المدعوين يمتنعون عن حضور هذه المهزلة الأخلاقية.

خطة ال 15 يوما لخطف مصر

توالت الأحكام القضائية بالبراءة، والصادرة في حق جميع رموز النظام السابق وضباط الداخلية المتهمين بجرائم قتل المتظاهرين في أحداث الخامس والعشرين من يناير، تحت ضغط الشارع إلا عدد قليل من القيادات السياسية. ومع حادث تصادم قطاري الفيوم وحادث قطار أسيوط الذي قتل فيه نحو 47 تلميذًا، مما أدى إلى قلب الرأي العام ضد مرسي، والذي بدت شعبيته في النقصان، ووُصف بالرئيس الضعيف في مواجهة الفساد المستشري في أجهزة الدولة. ومع محاولة الرئيس المصري تنحية النائب العام عبد المجيد محمود عن منصبه، في مقابل تعيينه سفيرًا لمصر في دولة الفاتيكان، الأمر الذي أثار حفيظة قضاة مصر.

وحدثت بلبلة في الشارع المصري، مع اتهامات وُجِّهت لمرسي بضعف شخصيته وعدم قدرته على اتخاذ القرار، حيث إنه أقدم على خطوة تنحية النائب العام عن منصبه، ثم عادت الرئاسة لتنفي وتؤكد في ذات الوقت، ولكن الحقيقة التي كانت غائبة عن الرأي العام المصري ووسائل الإعلام، هي ما كشف عنه المستشار عبد المجيد محمود في مداخلة هاتفية مع الإعلامي وائل الإبراشي في «برنامج مصر ضد الإرهاب» والذي يذاع على قناة دريم الفضائية بتاريخ 2013/8/24، حيث كشف النقاب عن نيته السابقة في استصدار أمر باستدعاء رئيس الوزراء ووزير النقل المصري على خلفية حادثة قطار أسيوط، بصفتهما المسؤليْن عن الحادث، وقد تم تسجيل مكالماته، وعلمت الرئاسة بنيّة النائب العام، فتم التعجيل بإقصائه من وظيفته، وكذلك كشف النقاب عن ضغوط من وزير العدل المستشار أحمد مكي، تمت ممارستها عليه لإجباره على التراجع عن قرارات المنع من السفر التي أصدرها في حق المتهمين في حادث القطار التي راح ضحيتها 47 طفلا بريئًا.

ومع تعرض المتظاهرين في ذكرى أحداث «محمد محمود» إلى إلقاء مجهولون لزجاجات المولوتوف عليهم من فوق أسطح المنازل، ومع سقوط الشاب جيكا والشاب

كريستي قتلا برصاصات الغدر. في خضم كل هذه الأحداث، قام الرئيس مرسي في 22 نوفمبر 2012، بإصدار إعلان دستوري مكمل تضمن ما وصفه بالقرارات الثورية، بينما وصفه قوى المعارضة والمراقبون بالدستور الذي يؤله الرئيس مرسي نفسه، ويضعه في منصب الرب الأعلى، على حد وصفهم. حيث تضمن الإعلان الدستورى حزمة من القرارات منها:

– جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى (مثل المحكمة الدستورية العليا) منذ توليه الرئاسة وحتى انتخاب مجلس شعب جديد.

– إقالة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، وتعيين المستشار طلعت إبراهيم خلفًا له، والذي حلف اليمين أمام رئيس الجمهورية سريعًا، ثم ذهب في الواحدة صباحًا لتسلم عمله في حراسة مشددة.

– إمداد مجلس الشورى واللجنة التأسيسية المنوطة بصياغة دستور جديد بالحصانة (لا تُحل كما حدث لمجلس الشعب) وتمديد الأخيرة بفترة سماح شهرين لإنهاء كتابة دستور جديد للبلاد.

إعادة محاكمات المتهمين في القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين أثناء الثورة في محاولة منه لتهدئة الثوار.

وفي أول رد فعل دولي على هذا الإعلان الدستوري المشبوه، أبدت عدة دول ومنظمات أجنبية قلقها من هذا الإعلان الدستوري منها، الولايات المتحدة الأمريكية. وأعلنت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في جنيف "نافي بيلاي" أن بعض مواد الإعلان الدستوري، الذي أصدره الرئيس محمد مرسي، تتعارض مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتتنافى مع الوصول إلى العدالة والإنصاف، واستقلال السلطة القضائية.

أما عن ردود الأفعال المحلية: اجتمعت القوى السياسية المعارضة في مقر حزب الوفد. وقد أعلنوا جميعًا رفضهم للإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي.

وفي تطور للأحداث على خلفية الإعلان الدستوري المكمل، استقال سمير مرقص، مساعد الرئيس، وكذلك جميع مستشاري الرئيس المستقلين (سكينة فؤاد – سيف الدين عبد الفتاح – عمرو الليثي – فاروق جويدة – محمد عصمت سيف الدولة) من مؤسسة الرئاسة، احتجاجًا على صدور الإعلان الدستوري، حيث أجمعوا على أن الرئيس مرسي لم يقم بعرض الإعلان الدستوري عليهم قبل إعلانه، ولم يتم أخذ مشورتهم. بينما أعلن المفكر القبطي دكتور رفيق حبيب، مستشار الرئيس ونائب رئيس حزب الحرية والعدالة، انسحابه من العمل السياسي بما في ذلك أي دور في مؤسسة الرئاسة أو الحزب.

كما اعتبر المجلس الأعلى للقضاء في مصر، أن الإعلان الدستوري، الذي أصدره الرئيس محمد مرسي يتضمن "اعتداء غير مسبوق" على استقلال القضاء وأحكامه،

وأن المجلس هو المعني بكل شئون القضاء والقضاة، مبديًا "أسفه" لصدور هذا الإعلان.
فيما استنكر ألوف القضاة الإعلان الدستوري، وبدأوا إضرابًا واسعًا عن العمل قائلين: إن الإضراب سيستمر لحين سحب الإعلان.

وأصدر المجمع الأعلى للكنيسة الإنجيلية بيانًا أكد فيه رفضه للإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي. واعتبره متعارضًا مع كل المبادئ السياسية، ويدفع في اتجاه الشقاق بين أبناء الوطن، والذي بدت ملامحه في الأفق (على حد تعبيره).

كما أصدر اتحاد كتّاب مصر بيانًا أعلن فيه رفض الإعلان الدستوري الذي أصدره أخيرًا رئيس الجمهورية محمد مرسي، والذي أثار حركة احتجاجية واسعة في مصر. وأشار البيان إلى "رفع دعوى قضائية ضد الرئيس بشأن هذا الإعلان».

بينما أعلن حزب النور الذراع السياسية للجماعة السلفية في مصر، وحازم صلاح أبو إسماعيل القيادى الإسلامي، وحركة قضاة من أجل مصر (قضاة ينتمون لجماعة الإخوان) تأييدهم لجميع القرارات الصادرة عن الرئيس مرسي بما فيها الإعلان الدستوري الجديد.

فيما تلقت البورصة المصرية خسائر فادحة تقدر بنحو 37 مليار جنيه من رأسمالها السوقي على إثر الإعلان الدستوري، تلك الخسائر التي تعتبر ثالث أكبر خسائر يومية منذ أحداث ٢٥ يناير.

في الثلاثين من نفس الشهر، وبعد مرور أسبوع واحد على الإعلان الدستوري المشبوه، لرئيس الجمهورية، يصدر مرسي قرارًا جديدًا باطلا بنقل السلطة التشريعية إلى مجلس الشورى، في استمرار لمسلسل الفوضى التشريعية في البلاد، وخطوة جديدة تؤكد أن الوضع في مصر يشوبه البطلان الدستوري على جميع المستويات، خاصة أن مجلس الشورى نفسه باطل، وينطبق عليه ما انطبق على مجلس الشعب الذي تم حله سابقًا، الأمر الذي يكشف النقاب عن حقيقه الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي، والذي يقضي بعدم الطعن على قراراته أمام الجهات القضائية، وتحصين مجلس الشورى، حيث كان تمهيدًا لنقل السلطة التشريعية له، على أساس باطل أيضًا.

ما يعني أن الوضع في مصر أصبح سيئًا، بعد أن باتت المؤسسات المطعون عليها أمام القضاء مؤسسات محصنة بقرار رئيس الجمهورية.

والأهم، أن مجلس الشورى لم يتم انتخابه في الأساس من الشعب المصري من أجل التشريع، وبغض النظر عن كون المجلس غير مؤهل للتشريع، إضافة إلى أن أغلبية أعضاء المجلس من الإخوان والسلفيين، مما يؤكد نية الرئيس مرسي في المضي قدمًا نحو السيطرة على الدولة، وتمرير القوانين التي تخدم أهداف الجماعة من أجل أخونة مفاصل الدولة المصرية.

الأمر الذي توقع معه المراقبون من شأنه دفع البلاد إلى مزيد من الاشتباك، وتدخلها في

نفق مظلم. حيث تقوم الدولة بعمل إجراءات باطلة تترتب عليها إجراءات أخرى باطلة، وكلمات الناشط الحقوقي والمحامي أمير سالم، التي صرح بها في جريدة "المصري اليوم" كانت معبرة عن الواقع الأليم. حيث أكد سالم وجود مخطط لسرقة الدولة، وتمرير قوانين بعينها، وراءها أهداف مجهولة. وأن فكرة نقل التشريع إلى الشورى، الذي يقوده مكتب الإرشاد، على حد وصف سالم، هي استكمال لهذا المخطط، واعتبر أن الأحداث الجارية ما هي إلا خطوات تكرس للحكم العائلي الديني المستبد.

وأضاف سالم: "إن نقل السلطة التشريعية للشورى استمرار للأفكار المخالفة للدستور والقانون والأعراف، والرئيس يريد إيهامنا بأنه لا يريد السلطة التشريعية، ولكنه يسعى في أن يكون (زيت الإخوان في دقيقهم) كحل أمثل للخروج من أزمة الإعلان الدستوري، ولكن أقول له لن تستطيع أن تضحك على الشعب؛ لأنه يفهم جيدًا مخطط أخونة الدولة والاستحواذ عليها».

لم تكن كلمات سالم هذه من وحي الخيال أو ناتجة عن كرهه لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، بل إن قراءة المشهد على أرض الواقع هي التي فرضت على الجميع هذه الشكوك في نيّات الجماعة تجاه المصريين. حيث كانت الخطة التي وضعها مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين للسيطرة على مفاصل الدولة، ويمكن أن نسميها خطة الـ "15" يومًا، والتي قام بتنفيذ بنودها جيدًا الرئيس مرسي من مكتب الإرشاد بالمقطم، تستهدف تمرير التشريعات من خلال مجلس الشورى الباطل لسن قوانين وثيقة الصلة بخطف الدولة المصرية لخدمة أهداف وأطماع الجماعة، مع صياغة دستور جديد مناسب لهم بعد الاستحواذ على مقاعد اللجنة التأسيسة التي تصيغ مواد الدستور، تلك الجهتان اللتان واجهتا دعاوى قضائية ببطلان تأسيسهما أمام المحكمة الدستورية العليا قبل أسابيع قليلة من هذا الإعلان الدستوري، والتي ستقف دعاوى البطلان هذه مهددة لنجاح المخطط الشيطاني للجماعة، لذلك كانت خطوات تنفيذ هذا المخطط مفاجئة وسريعة، وحيكت باحترافية عالية ضد الشعب المصري، ويمكن كشفها كالآتي:

أولاً: في 22 نوفمبر، تم إصدار الإعلان الدستوري المكمل بتحصين مجلس الشورى واللجنة التأسيسية من أية أحكام قضائية تصدر بحلهما حتى لا يتم عرقلة عملهم المشبوه.

ثانيًا: في 29 نوفمبر، تم الانتهاء من وضع مسودة الدستور من الجمعية التأسيسية في مسرحية هزلية، قام فيها أعضاء الجمعية بمناقشة وتعديل المقترحات والتصويت على مواد الدستور المزمع، خلال جلسة استمرت 18ساعة متواصلة، تخللها 4 استراحات قصيرة، بعد أن تم استبدال 11 عضوًا من التيار الليبرالي المنسحب قبل أيام قليلة من انتهاء عمل الجمعية، بأعضاء من الاحتياطيين. حيث رأى المعارضون لمشروع الدستور أنه لا يشمل ضمانات كافية للحريات العامة، وحريات التعبير والصحافة والحريات النقابية، كما أنه يفتح الباب أمام السلطة التشريعية لوضع قوانين تتيح مصادرة الصحف أو تعطليها وحل النقابات. كما اعترضوا على مادة في الدستور.

أكدوا أنها تفتح الباب لتفسيرات متشددة لـ"مبادئ الشريعة الإسلامية". مما دعا هؤلاء لإعلان انسحابهم من الجمعية التأسيسية. وبنهاية التصويت على مواد الدستور، التي وصفها المراقبون بـ"سلق بيض"، أعلن رئيس الجمعية حسام الغرياني، تسليم مسودّة مشروع الدستور الجديد لرئيس الجمهورية في صباح اليوم التالي.

ثالثًا: في30 نوفمبر تم الإعلان عن نقل السلطة التشريعية من اختصاصات رئيس الجمهورية إلى مجلس الشورى المحصن.

رابعًا: صباح يوم 2 ديسمبر تمت مجاصرة المحكمة الدستورية العليا من أنصار مرسي، موعد نظر دعوى حل مجلس الشورى واللجنة التأسيسية لوضع الدستور، الأمر الذي دعا المحكمة الدستورية العليا، تعليق جلساتها لأجل غير مسمى، ما حال دون نظر دعوتي بطلان مجلس الشورى والجمعية التأسيسية لوضع الدستور. حيث أصدرت المحكمة بيانًا ظهر نفس اليوم، كان نصه: "وقع تاريخ الجلسة المحددة لنظر القضايا المنظورة أمام المحكمة الدستورية العليا في الثاني من ديسمبر عام 2012، والذي كان يومًا حالك السواد في سجل القضاء المصري على امتداد عصوره، فعندما بدأ توافد قضاة المحكمة في الصباح الباكر لحضور جلستهم، ولدى اقترابهم من مبناها، تبين لهم أن حشدًا من البشر يطوقون المحكمة من كل جانب، ويوصدون مداخل الطرق إلى أبوابها، ويتسلقون أسوارها، ويرددون الهتافات والشعارات التي تندد بقضاتها، وتحرض الشعب ضدهم، مما حال دون دخول من وصل من القضاة، نظرًا لما تهددهم من أذى وخطر على سلامتهم، في ظل حالة أمنية لا تبعث على الارتياح».

خامسًا: في السابع من ديسمبر قام أنصار الشيخ حازم صلاح أبوإسماعيل، القيادي الإسلامي، والذي كان مرشح الإخوان المسلمين لعضوية مجلس الشعب عن دائرة الدقي في الانتخابات البرلمانية عام 2005، ونحو 17 حزبًا وحركة سياسية من ذوي التوجهات الإسلامية، بتنظيم تظاهرة أمام مدينة الإنتاج الإعلامي، بحجة تطهير الإعلام، وأعلنوا الاعتصام أمام المدينة حتى يتم تطهير الإعلام من الفساد، ووقف بث بعض القنوات التليفزيونية. ولم يكن هذا الاعتصام سوى لممارسة عمليات الإرهاب الفكري والمعنوي للإعلاميين حتى لا يتم كشف حقيقة المخطط ومتابعة أعمال الجمعية التأسيسية وتشريعات مجلس الشورى.

سادسًا: بانتهاء الجمعية التأسيسية من وضع مسودّة مشروع الدستور الجديد، والموافقة عليه وتسليمه لرئيس الجمهورية، وبإيقاف نظر الدعاوى القضائية ببطلان الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى أمام المحكمة الدستورية العليا لأجل غير مسمى، قام الرئيس مرسي في الثامن من ديسمبر بإصدار قرار جمهوري جديد بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، والصادر في 21 من نوفمبر الماضي مع بقاء ما ترتب على ذلك الإعلان من آثار. في محاولة منه لتهدئة الشارع المصري، وبعد أن أدى الإعلان الدستوري الملغي المهمة المنشودة منه بنجاح.

أما صحة ما ترتب على هذا الإعلان الملغي من آثار، فالمقصود به ضمان صحة جميع الإجراءات التي تمت قبل إلغائه، ما يعني مشروعية الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، وكذلك صحة الإبقاء على النائب العام الجديد، وعدم عودة النائب العام المقال عبد المجيد محمود إلى منصبه، الأمر الذي استمرت معه زيادة الاحتقان والخصومة ما بين رئيس الجمهورية والهيئة القضائية والنيابية في مصر. فلأول مرة في تاريخ السلك النيابي في مصر، يرى المصريون المئات من وكلاء النيابة العامة يقومون بعدة تظاهرات على مدار شهور ضد النائب العام الجديد مهددين بالتوقف عن العمل.

مجزرة الاتحادية - اغتيال الحسيني أبو ضيف

وتبقى الإشارة إلى المجزرة التي ارتكبتها عناصر مجهولة من التيارات الإسلامية في حق الشعب المصري، حينما قاموا باقتحام الاعتصام الذي تم تنظيمه من قبل الآلاف من المعارضين للإعلان الدستوري، والذي استهدف محاصرة قصر الاتحادية للضغط على مرسي لإلغاء قراره فيما يخص هذا الإعلان، والتي سقط على إثرها عشرات القتلى والمصابين من معارضي نظام مرسي، حيث تم استخدام الأسلحة النارية والبيضاء والشوم من قبل أنصار جماعة الإخوان ضد هؤلاء العزّل، وقد تمت إقامة خيام «تعذيب» من هؤلاء المهاجمين للاعتصام ضد المعتصمين العزّل، في مشاهد تم بثها على شاشات القنوات الفضائية، وقد ظهرت فيها وجوه المعتدين بصورة واضحة، وتعالت الأصوات المستنكرة مطالبة الجهات الأمنية بالقبض عليهم وتقديمهم لجهات التحقيق دون جدوى.

وبعد سقوط حكم مرسي بشهرين، وفى الأوّل من سبتمبر 2013، أحال المستشار هشام بركات، النائب العام الذى عين بدلا من المستشار عبد المجيد محمود، الذى عاد إلى منصبه بحكم قضائي فى أعقاب ثورة 30 يونيو، ورفض الاستمرار في منصبه، حيث أحال بركات الرئيس المعزول محمد مرسي، و14 متهما آخرين إلى محكمة الجنايات بتهمة قتل المتظاهرين في أحداث الاتحادية، التي وقعت في الخامس من ديسمبر 2012.

حيث كشفت التحقيقات، أنه في أعقاب الإعلان الدستوري الصادر من المتهم محمد مرسي، احتشدت قوى المعارضة أمام قصر الاتحادية للتعبير سلميًا عن رفضها للإعلان الدستوري، وأعلنت اعتصامها فطلب الرئيس السابق من قائد الحرس الجمهوري ووزير الداخلية السابق عدة مرات فض الاعتصام، إلا أنهما رفضا تنفيذ ذلك حفاظا على أرواح المعتصمين، ما دعا المتهمين أسعد شيخة وأحمد عبد العاطي وأيمن عبد الرؤوف، مساعدي رئيس الجمهورية السابق، لاستدعاء أنصارهم وحشدهم بمحيط القصر لفض الاعتصام بالقوة، وقام المتهمون عصام العريان ومحمد البلتاجي ووجدي غنيم بالتحريض علنًا في وسائل الإعلام على فض الاعتصام بالقوة.

كما كشفت التحقيقات عن توافر الأدلة على أن المتهمين وأنصارهم هاجموا المعتصمين السلميين واقتلعوا خيامهم وأحرقوها واستعملوا القوة والعنف مع المتظاهرين السلميين، فأصابوا العديد منهم بالأسلحة البيضاء وروعوا المواطنين وقبضوا على 54 شخصا واحتجزوهم بجوار سور قصر الاتحادية وعذبوهم بطريقة وحشية. وحملوا أسلحة نارية وعمروها بالذخائر وأطلقوها صوب المتظاهرين فأصابت إحداها رأس الحسيني أبو ضيف وأحدثت به كسورا في عظام الجمجمة وتهتكا بالمخ مما أدى لوفاته. الجدير بالذكر أن الصحفي الحسيني أبو ضيف هو الصحفي في جريدة الفجر، الذي نشر قبل وفاته وثائق ومعلومات مع بداية حكم مرسي، تفيد بإصدار الرئيس مرسي قرارًا بالإفراج عن "شقيق" زوجته، والذي كان محكومًا عليه قضائيًا بثلاث سنوات في تهمة "رشوة" مسجلة بالصوت والصورة.

وعلى خلفية قرار النائب العام هذا، قال الكاتب الصحفي محمود مسلم، مدير تحرير جريدة "الوطن"، خلال لقائه بقناة "دريم" في نفس يوم القرار2013/9/1 ، إن مرسي متهم بالتحريض والتخطيط لقتل المتظاهرين أمام قصر الاتحادية، وهو موجود بداخله، ولكن مبارك اتهم بالامتناع السلبي عن حماية المتظاهرين، ولكنه لم يحرض على قتلهم.

وتابع: "الجميع شاهد الإخوان تعذب المتظاهرين أمام القصر الرئاسي، و"الوطن" انفردت بتصوير فيديو لإجبار المتظاهرين على أن يعترفوا بأنهم ممولون"، مؤكدا أن "مصر كانت تحكمها جماعة إرهابية خائنة وعصابة».

وبالعودة إلى أحداث الاتحادية، وتلك المشاهد الدامية على مرأى ومسمع من أجهزة الدولة المصرية بقيادة الرئيس مرسي، جعلت مجلة "إيكونوميست" البريطانية تصف الأحداث الجارية أمام قصر الاتحادية نصًا: " إن مصر الدولة الأكبر من حيث عدد السكان والأثقل سياسيًا في الشرق الأوسط، أصبحت على شفا حرب أهلية طويلة، وأن انحدارها إلى الديكتاتورية المقنعة ليس بالبعيد عن تلك التي تمت الإطاحة بها، ولكن هذه المرة بزي إسلامي».

وعلى الرغم من تنوع ردود الأفعال، والتداعيات المستنكرة، التي أعقبت أحداث الاتحادية الدامية على جميع الأصعدة المحلية والدولية باختلاف طرق التعبيرعنها، فإنها جميعا أكدت أن نظام مرسي بقراراته المتضاربة المتعنتة قد أخرج المسرح السياسى من مساره السلمي وانجرف به إلى دوامات العنف والانقسام والحرب الأهلية، وأن سياسة فرض الرأي والأمر الواقع التي يستخدمها، سوف تؤدي حتمًا للإطاحة به من الحكم يومًا من الأيام.

على أية حال، فبعد أن انتهت الجمعية التأسيسية من وضع دستور مصر الجديد في 30 من نوفمبر، وقام المستشار حسام الغرياني رئيس الجمعية التأسيسية بدروه بتسليمه للرئيس محمد مرسي في 1 ديسمبر، خلال مراسم خاصة بهذا الحدث، حضرها العديد

من شخصيات الدولة المصرية وقيادات التيار الإسلامي داخل قاعة المؤتمرات بمدينة نصر، فبنهاية هذه المراسم دعا الرئيس محمد مرسي لإجراء الاستفتاء على الدستور الجديد في 15 ديسمبر 2012. والذي جاءت نتيجة التصويت "بنعم" للدستور الجديد بنسبه 63.8% مقابل التصويت "بلا" بنسبة 36.2% وهي نتيجة لم يقتنع بصحتها قطاع عريض من المصريين لما شاب العملية التصويتية على الدستور من عمليات تزوير ضخمة، ظهرت عبر شاشات الفضائيات المصرية وسجلتها أغلب المنظمات الحقوقية وهيئات المراقبة لفاعليات الاستفتاء، وكذلك استحواذ التيار الإسلامى على معظم الدوائر في أنحاء الجمهورية من الخارج لتوجيه المواطنين للتصويت بنعم للدستور في اختراق واضح لقانون الاستفتاء ومحاولات شراء الأصوات بالأموال والسلع التموينية التي كانت تستهدف الفقراء في صعيد مصر، وقد ظهرت عبر مشاهد مسجلة تم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعى وعلى شاشات الفضائيات، بصورة تفوق منهجية الحزب الوطني الحاكم إبان نظام مبارك في تزوير الانتخابات البرلمانية.

الفصل السادس عشر

باراك أوباما .. علاقة غامضة
مع تنظيم جماعة الإخوان

خيوط العنكبوت
من واشنطن إلى القاهرة

ميت رومنى يضغط
على زر ممنوع الإضاءة

الإبيارى .. طراز من رجال الإخوان
فى قلب المؤسسة الأمنية الأمريكية

أمركة العظماء الستة في التنظيم
الدولي.. فضيحة الإخوان - جيت

نعم هناك علاقة بين الإخوان المسلمين وإدارة أوباما نسجت خيوطها من الأبواب الخلفية ونعم دعمت الإدارة الأمريكية جماعة الإخوان المسلمين لوصولهم لسدة الحكم في مصر من أجل ضمان أمن إسرائيل. هذه العلاقة، وهذا الدعم المادي والسياسي كشف النقاب عنهما المرشح الرئاسي للحزب الجمهوري، ميت رومني، أثناء حملته الانتخابية ضد أوباما في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2012، حيث نشرت الحملة الدعائية له على موقع اليوتيوب، العلاقة بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وجماعة "الإخوان المسلمين" في مصر تحت اسم. "باراك أوباما والإخوان المسلمين» Barack Obamaandthe Muslim Brotherhood

ويقول الإعلان السياسي الذي نشره رومني وأذاعه موقع "ليستيتيود" الأمريكى(1) والمعني بالانتخابات الأمريكية وحملات الدعاية للمرشحين "هم جددوا العلاقات المتوترة مع إيران، حتى إن قادة الإخوان المسلمين يكتبون عن السيطرة على الولايات المتحدة".

ويضيف الفيديو طارحًا تساؤلا على الرئيس الأمريكي: "وأنت يا سيدي الرئيس أوباما دعوتهم إلى البيت الأبيض لتمنح الشرعية لجماعة الإخوان المسلمين التي تريد تقويض أمريكا وتدمير إسرائيل، وأرسلت لهم 1.5 مليار دولار من أموال ضرائبنا! لماذا سيدي الرئيس لماذا؟».

وأعطى الفيديو مثالا على اختراق جماعة الإخوان المسلمين لمقاليد الحكم في الولايات المتحدة، متمثلا في شخص "هوما عابدين"، مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون. ويكشف الفيديو عن ارتباط هوما بعلاقة قوية للغاية بالإخوان المسلمين من خلال والدها سيد زين العابدين، ووالدتها صالحة محمود عابدين، وشقيقها. والتحقت هوما بجامعة جورج واشنطن في الفترة من 1969 إلى 1979، وكانت ضمن جماعة طلابية إسلامية، وكان معلمها الروحي، أنور العولقي (رجل الدين الأمريكي المتشدد الذي قتل في اليمن على أيدي القوات الأمريكية. وعملت هيوما من 2003 إلى 2008، في معهد متعلق برعاية شئون الأقلية الإسلامية في الولايات

(1) http://arabic.arabia.msn.com/news/egypt-news بتاريخ 2012/9/22.

المتحدة له علاقة بالإخوان المسلمين، كما عملت مع من وصفه الفيديو بـالإرهابي عبد الله عمر نصيف، الذي التقي أسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة الذي لقي حتفه على أيدي القوات الأمريكية أيضًا. وكشف الفيديو أن القائمين على مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية كير «Cair» التقوا إدارة الرئيس أوباما مئات المرات، وهي منظمة تابعة للإخوان المسلمين.

هذه العلاقة، كشف عنها أيضا المؤرخ والصحفي الأمريكى د. ويستر تاريلي في مقابلة له مع قناة روسيا اليوم، حيث قال: إن الإخوان المسلمين والولايات المتحدة الأمريكية مع بعضهما في تحالف ضد كل الحكومات العربية والإسلامية.

وما قاله تاريلي أكد عليه عضو الكونجرس الأمريكي جومرت في مداخلة له مع راديو (WND) الأمريكي بتاريخ 2013/4/27، على خلفية تفجيرات بوسطن الإرهابية في 15 من نفس الشهر، حيث قال إن أدارة أوباما والإسلام المتطرف كليهما أعلن الحرب علينا، واستطرد: "هذه الإدارة تتضمن أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين من ذوي التأثير، وتدفع الإدارة الأمريكية لاتخاذ قرارات كثيرة خاطئة في حق الولايات المتحدة الامريكية(2).

في الحقيقة كانت كلمات لوي جومرت هذه التي حملت بين طياتها المرارة والإحباط لم تأتِ من فراغ، ولم تكن مجرد تحليل أو استنتاج، فهو نفس السيناتور عن ولاية تكساس، الذي قدم استجوابًا طويلا في الكونجرس لسكرتيرة الأمن القومي الأمريكى جانيت نابوليتانو، عن اختراق الإخوان المسلمين للأمن القومي الأمريكي، بتاريخ 2011/10/26 وأذاعته قناة (سي- سبان3) ويمكن مشاهدته على الموقع الخاص بالمحطة أو على موقع اليوتيوب بعنوان: الإخوان المسلمون اخترقوا الأمن القومى الأمريكى

Muslim Brotherhood has Infiltrated Homeland Security.

تستشعر من مشاهدتك لهذا الاستجواب مدى المرارة في حلق جومرت، وشدة القسوة التي تعامل بها مع السيدة جانيت، وقد بدا واثقًا من معلوماته ومستندًا إلى أدلة ووثائق تثبت صحة ادعائه، وكأنك تشاهد تحقيقا بين المحقق والمتهم، حيث بدت جانيت متوترة برغم محاولاتها التماسك والشعور بالثقة، وتعمدت استخدام ردود مقتضبة جدا، مثل: لا - نعم سيدى- سوف أفعل- لا أعلم - لم يبلغنى أحد. حيث بدأ جومرت استجوابه بسؤال تمهيدي لجانيت إن كانت هي المسؤلة عن تعيين أعضاء مجموعة مكافحة الإرهاب التي ترأسها، وردت بالنفي.

- هل لديك فكرة أن الشيخ ماجد، رئيس منظمة إسنا(المركز الإسلامي الاجتماعي بشمال أمريكا) هو عضو لديك في المجموعة؟

(2) موقع يوتيوب Rep. Gohmert: Obama Admin Full Of ‹Muslim Brotherhood Members› ‹Who Reject War With ‹Radical Islam

ـ لا أستطيع الرد!

فبادرها جومرت بضيق: افتحي الموقع الإلكتروني الخاص بك، ويمكنك أن تجديه ضمن أعضاء مجموعة مكافحة الإرهاب عندك.

ـ هل لديك فكرة عن عدد الأعضاء في المجموعة من جماعة الإخوان المسلمين؟

ـ لست أنا المسؤلة عن تعيين هؤلاء.

– سؤالي الآن جديٌّ جدا جدا ويحتاج للمواجهة، لأني لا أمتلك الوقت الكافي، هل محمد الإبياري عضو في المجموعة، وقمت بتعيينه إلى درجة وظيفية أعلى؟ ولديّ وثائق هنا تثبت أنه أدّى اليمين الوظيفية أمامك، وأصبحت لديه درجة أمنية أعلى تمكّنه من الاطلاع على ملفات ذات درجة أعلى من السرية.

ـ نعم.

– هل لديك فكرة أنه في 2004/12/11، قد ألقى كلمة في احتفال كبير بتكساس لتكريم آية الله الخوميني؟

ـ لا.

ثم قدم جومرت تعريفًا سريعًا عن محمد الإبياري الذي كتب كثيرًا وببراعة يمتدح سيد قطب، الذي استند إليه أسامة بن لادن في وحشيته الكبيرة، كما كتب الإبياري عن رفضه للمحكمة وللحكم الذي صدر ضد مؤسسة الأراضي المقدسة، التي اتهمت بتمويل الإرهابيين بالتضامن مع منظمة إسنا لرئيسها الشيخ ماجد الذي هو عضو أيضا في المجموعة. وهنا انتهت مدة الاستجواب المخصصة لجومرت لتفاجأ القاعة باستغناء المستجوب التالي عن مدته المخصصة، لصالح جومرت الذي سارع بسؤال جانيت مجددًا.

– هل تعلمين أن محمد الإبياري منذ أسبوع قام بالدخول على قاعدة بيانات وكالة الاستخبارات بولاية تكساس من جهاز الكمبيوتر الخاص به في منزله، وقام بنسخ معلومات ووثائق كتب عليها للاستخدام الرسمي، وقام بتسريبها لوسائل الإعلام؟

– لا.

– (بسخرية) وإذا كان صحيحًا فهل ستقومين بالتحقيق في ذلك؟

– سوف أحقق.

ثم وجّه جومرت كلامه لجانيت منتقدًا: إذن أنا أؤكد لك أنه صحيح وليس الأمن القومي الأمريكي فقط مخترقًا لكن أيضًا الإبياري قام باستخدام هذه الوثائق في مساعدة صديقه الرئيس!

وبعد مرور عام ونصف العام على هذا الاستجواب، وتحديدا في 2013/9/12، تمت ترقية محمد الإبياري، من مستشار الأمن القومي إلى درجة الزمالة كمستشار أعلى بالأمن القومي، وقد نشر موقع "تحركوا من أجل أمريكا– هيوستن" بعد يومين من قرار الترقية مقالة تحت عنوان " محمد الإبياري المؤيد المسعور للإخوان المسلمين

يحظى بترقية في الأمن القومي الأمريكي»:
Mohamed Elibiary ،-a rabid Muslim Brotherhood supporter gets promotion
.at Homeland Security Dept

حيث أعربت المقالة عن اندهاشها من ترقية الإبياري الذي قام باستخدام صلاحيات وظيفته في تسريب معلومات سرية من وكالة الاستخبارات بولاية تكساس، وباعها للإعلام ضد حاكم الولاية، على حد قول محرر الموقع. كما قام الموقع بالإشارة إلى التغريدة التي كتبها الإبياري في نفس يوم الترقية على حسابه الشخصي على تويتر، حيث احتفى الإبياري بقرار تجديد تعيينه وهو يضع صورة لرمز اعتصام رابعة العدوية في مصر" الشعار الذي رفعه الإخوان المسلمون بعد سقوط حكمهم في مصر"، وتجب هنا الإشارة أن الإبياري استقبل تويتة من قيادي جماعة الإخوان المسلمين في مصر "جهاد الحداد" بتاريخ 2013/9/10، على خلفية الأحداث الدموية والإرهابية التي تمارسها جماعته ضد الشعب المصري بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في ثورة 30 يونيو، حيث كتب الحداد يقول للإبياري" قضيتنا في مصر ليست شخصية، ولكنها مسألة مبدأ" وقد تم القبض على الحداد في 2013/9/17، من قبل السلطات المصرية، حيث كان للحداد دور بارز في توجيه الرأي العام العالمي بعد ثورة 30 يونيو عبر التعاقد مع شركات علاقات عامة أمريكية التي تنشر بدورها، الإعلانات للجماعة في الصحف العالمية، وتنتج الأفلام بل ويصل الحد إلى شراء كتّاب كبار بالأموال من أجل أن يكتبوا لصالح الجماعة، ووصل الحد لعمل حملة إعلانية بفتيات أجانب يرتدين زيًا عليه علامة رابعة، وتم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت. كما صرح سامح عيد، الباحث في الشئون الإسلامية، والمنشق عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر، في تصريح له لصحيفة اليوم السابع بعدد 2013/9/18.

وأشار عيد أن جهاد، نجل الإخواني عصام الحداد، بحكم انتماء والده للجماعة، كان محل أمان وثقة لها، فكان يحصل على الأموال ويديرها في البنوك العالمية لهم بسهولة، وأي بديل لن يكون بنفس قوته. وأكد عيد أن الحداد كان يتواصل مع اللوبي الصهيوني كي يقوّضوا النظام المصري الجديد، وكي تكون جماعة الإخوان خنجرًا في ظهره، في ظل تشابك المصالح بينهم، حيث يرغبان في تعطيل المسار الديمقراطي في مصر.

وبالعودة إلى الإبياري، حيث استقبل تويتة أخرى يوم 2013/9/12 من الناشطة اليمنية " توكل كرمان" والحاصلة على جائزة "نوبل للسلام" مثلما حصلت زميلتها الناشطة المصرية أسماء محفوظ على جائزة ساخاروف من بروكسل، على خلفية ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي، حيث منعت توكل من دخول الأراضي المصرية من السلطات المصرية بعد هجومها على مصر، وتطاولها على القيادة العسكرية المصرية على خلفية ثورة 30 يونيو، التي أطاحت بالإخوان المسلمين. اما عن تويتة توكل للإبياري فكانت التغريدة: " دفاعي عن الإخوان المسلمين في مصر، حيث يتم القبض

عليهم ويواجهون بالفاشية».
وبالعودة إلى موقع " تحركوا من أجل امريكا- هيوستن" حيث نشر مقطع فيديو لتقرير خاص بقناة سي بي إن الإخبارية، عن محمد الإبياري، الذي تم تعيينه من الرئيس الأمريكي أوباما عام 2010، كعضو مكتب سياسة مكافحة الإرهاب داخل إدارة أوباما، ثم تم تعيينه في مجموعه مكافحة الإرهاب داخل الأمن القومي الأمريكي عام 2011، تحت رئاسة السيدة جانيت نابوليتانو. كما أذاع التقرير مقابلة مع السيناتور جومرت الذي أشار إلى الاستجواب الذي قدمه ضد سكرتيرة الأمن القومي، جانيت، في جلسة استجواب بالكونجرس الذي تم سرده سابقًا، وأكد جومرت في حديثه لقناة "سي بي إن" أن الإبياري تربطه علاقة قوية بالإخوان المسلمين، وهو من يقدم النصح للإدارة الأمريكية بخصوص مكافحة الإرهاب، وهو المسئول عن زج الإخوان المسلمين في الدوائر الداخلية، حيث إنه يقنع الرئيس أوباما بأن هؤلاء يحبوننا، وهذا يعني السلام لنا، ويستطرد جومرت: ولكن ما يفعله في الحقيقة أنه يعرض الأمة لخطر حقيقي.
ثم كشف الموقع عن أسماء وصور لـ 6 أعضاء منتمين لجماعة الإخوان المسلمين، داخل الإدارة الأمريكية بعنوان : الإخوان المسلمون يخترقون إدارة أوباما:
Muslim Brotherhoot Infiltrates Obama Administration
- عارف علي خان "باكستاني"، مساعد سكرتارية في مكتب تطوير السياسات بالأمن القومي.
- رشاد حسين"هندي"، المفوض الخاص عن إدارة أوباما لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- سلام المراياتي"عراقي"، مستشار أوباما، المؤسس والمدير التنفيذي لمجلس الشئون العامة للمسلمين.
- الشيخ محمد ماجد "سوداني": مستشار الشريعة لأوباما، ورئيس المركز الإسلامي الاجتماعي بشمال أمريكا (إسنا).
- محمد الإبياري"مصري». مستشار أعلى بإدارة الأمن القومي الأمريكي.
- «إيبو باتل» نشأ في شيكاغو ويشغل منصب المدير التنفيذي لمؤسسة إنترفيس كور.
هذه الأسماء التي نسبها الموقع إلى التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، وأكد عليها السيناتور الجمهوري جومرت، تتبعتهم أيضا مجلة "فروند بيدج مجازين" قبل عامين من المقالة المنشورة على هذا الموقع، وتحديدًا في عدد 2010/2/17، حيث نشرت المجلة تقريرًا غاية في الخطورة بعنوان: Rashad Hussain's Samigate
يثبت علاقة رشاد حسين بالتنظيم الإخواني، حيث بدأ التقرير في فقرته الأولى بطرح سؤال استفهامي " الشخص الذي يتستر على رشاد حسين . . من هو؟ " ثم بدأ في تقديم رشاد حسين الذي تم تعيينه في إدارة أوباما كمبعوث خاص لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهي منظمة كما وصفها التقرير كمنظمة عالمية "بلطجية" تدير حملة ضخمة لإرهاب الحكومات الغربية حتى تتبنى معايير للخطاب لتقويض فكرة انتقاد الإسلام بما فيها

عنف الجهاد.

وفي فقرتيه الثانية والثالثة تقرأ: حيث العام 2004 كان رشاد حسين، طالبًا بكلية الحقوق جامعة يارا، وقد تم اعتقال أستاذ جامعة جنوب فلوريدا، سامي العريان، والتحقيق معه حيث اعترف أمام المحكمة بأنه مذنب بالنسبة للاتهامات التي وجهت إليه، والمتضمنة نشاطاته كقائد لجماعة إرهابية إسلامية جهادية فلسطينية "جماعة الجهاد الإسلامي بفلسطين"، ولكن السيد حسين كان له رأي آخر في إقرار العريان بكونه مذنبًا، حيث صرح حسين أن هذا الاعتقال الذي تعرض له العريان هو اعتقال سياسي.

وفي الفقرة الرابعة، يشير التقرير لتصريحات حسين التي قام بنشرها محررا الواشنطن لشئون الشرق الأوسط في نوفمبر 2004، في إطار "تمكين الجهاد"، وأن هذه التصريحات أصبحت في طي النسيان، نتيجة لإخفاء الواشنطن لهذه التقارير فيما بعد.

وتستكمل المجلة تقريرها في عدد اليوم التالي بتاريخ2010/11/18، وتحت عنوان « الروابط المزعجة لرشاد حسين » Rashad Hussain's Troubling Ties

حيث تتبع التقرير علاقة حسين وروابطه واتصالاته بالتنظيم الدولي للإخوان بطريقة بارعة للغاية، فبعد أن أشار التقرير في بدايته بأن إدارة أوباما قامت باستحداث وظيفة رشاد حسين داخل الإدارة الامريكية في العام 2008. ثم ذهب التقرير في فقرته الأولى إلى أكتوبر من العام 2000، حيث ألقى حسين كلمة في مؤتمر إسلامي عقد تحت رعايه جهتين.

الراعي الأول للمؤتمر: مؤسسة علماء الاجتماع المسلمين، وهي مؤسسة مدرَجة على قوائم الإخوان المسلمين كواحدة من مؤسساتهم، علىٍ حد قول التقرير، وتجب الإشارة هنا، أن الفروند بيدج مجازين، قامت بالكشف سابقًا عن الوثائق التي تم التحفظ عليها من وكالة الاستخبارات الأمريكية (fbi)عام 2004، أثناء إلقاء القبض على أحد عناصر الإخوان، ويدعى محمد أكرم وبحوزته وثائق مدرج بها كشفًا بأسماء جميع المؤسسات التابعة لتنظيم الإخوان داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

الراعي الثاني: مركز التفاهم المسلم - المسيحي، في جامعة جورج داون، وتتلقى دعمًا من المملكة السعودية، حيث قام بتأسيسها الأمير الوليد السعودي، طبقا لما ورد في التقرير، وتتم إدارته من قبل شخص يدعى جون إسبوسيتو، وهو محامي الإخوان المسلمين في الولايات المتحدة.

وفي الفقرة الثانية ذهب التقرير إلى سبتمبر من العام 2004، حيث أشارت إلى الدور العظيم الذي لعبه حسين في المؤتمر السنوي لمؤسسة الطلاب المسلمين، الذي أسسه الإخوان المسلمون في عام 1963، ومدرج في الوثائق الخاصة بهم كواحد من المؤسسات التي تمثل واجهة بالنسبة للإخوان، ويشير التقرير أن هذه المؤسسة انبثق منها نحو 600 فرع إلى اليوم. الكثير منهم تورط في التطرف، وهذه الفروع تتعارف بشكل وثيق مع واجهات الإخوان الأخرى.

وبالعودة إلى الأسماء الـ 6 للإخوان المسلمين المخترقين لإدارة أوباما، حيث السيد سلام المراياتي، نشر موقع "مشروع التحري عن الإرهاب" تقريرًا بتاريخ 2010/3/24، تحت عنوان «متأسف أم متطرف» Apologists or Extremists

تحدث التقرير في فقرته الأولى عن سلام مؤسس مجلس الشئون العامة الإسلامية، والمدير التنفيذي الحالي، والذي جاء من العراق ليحظى بانتباه الكثير، حينما رشحه زعيم الديمقراطيين ريتشارد جفارد عام 1999، للخدمة في اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، ولكنه سحب الترشيح بعد الجدل الكبير الذي دار حول سلام لدفاعه عن العمليات الإرهابية والجماعات التي تقوم بها.

وفي الفقرة الثانية من التقرير تقرأ: إن سجل سلام في الدفاع عن جماعات الإرهاب والمتطرفين هو سجل ذو ثقل، حيث في العام 2002، قال سلام أثناء خطبة مكتب الحكومة الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية. أن راشد الغنوشي هو نموذج يجب أن يسوق له للحاجة إلى حوار الحضارات، وليس إلى المواجهة، ويشير التقرير أن راشد الغنوشي الذي يترأس حزب النهضة في تونس، وهو حزب الإخوان المسلمين التونسيين الجماعة محظورة في تونس. حيث قد تمت إدانته من المحكمة التونسية بسبب مسئوليته عن القنبلة التي أطاحت بقدم سائح بريطاني هناك.

وفي الفقرة الثالثة، يشير التقرير إلى مقابلة سلام مع القناة الإخبارية «PBS» عام 1999، والتي دعم فيها عمليات حزب الله اللبناني.

وفي الفقرة السابعة وحتى العاشرة، يشير التقرير إلى: هجوم سلام على الحكومة الأمريكية عام 2004، على خلفية الإجراءات المتبعة ضد تمويل الإرهاب، حيث طالب سلام بتحويل الأموال التي تم التحفظ عليها من جمعية الأراضي المقدسة، بعد أن أدانتها المحكمة في قضية تمويل الإرهاب، إلى جماعة أخرى، وقوبل طلبه بالرفض من الحكومة الأمريكية، حيث صرح سلام "أن الحكومة خانتنا».

وفي العام 2006، حضر سلام حفل عشاء بكاليفورنيا خاصًا بجماعة الجهاد الفلسطينية، وبحضور سامي العريان، حيث قال سلام نصًا :" إن الحكومة الأمريكية تقوم بغلق مؤسساتنا واحدة تلو الأخرى، ولهذا إخواني وأخواتي هناك عاصفة قادمة، وستكون أسوأ من الإقامة الجبرية التي فرضت على اليابان من قبل.

وفي الفقرة الأخيرة من التقرير، يشير إلى الطلب الرسمي المقدم من سلام عام 1999 للحكومة الأمريكية لرفع جماعة حماس الفلسطينية، وجماعة حزب الله اللبنانية، من قوائم المؤسسات الإرهابية. وقد كرر نفس الطلب في العام 2003 مع إضافة جماعة الجهاد الإسلامي.

وفي السطور الأخيرة تجد جميع المصادر ومراجع البحث والمقابلات بالصوت والصورة لكل ما تم ذكره بالتقرير.

وفي 2012/9/14، تقرير آخر مثير من 51 صفحة نشرته "فروند بيدج مجازين

بعنوان «الإخوان المسلمون في إدارة أوباما»:

The Muslim Brotherhood in the Obama Administration

وهي دراسة مفصلة توضح كيف تسلل الإخوان المسلمون في منطقة غير مرئية، داخل إدارة أوباما، كالطائرة الشبح ومدى تأثيرهم على قرارات البيت الأبيض، حيث تقرأ في مقدمة التقرير "ص3": صعود المتعاطفين مع الإخوان المسلمين إلى مصاف النخبة في دوائر السياسة الأمريكية، يحكي قصة نجاح الإخوان في جهادهم التسللي، يمضي عن طريق الاختراق البطيء للمؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية، بدلاً من الاصطدام بطائرات في ناطحات السحاب، ولكن بنفس الهدف: تدمير المجتمع الأمريكي، فهو هدف عملاء المنظمات مثل الإخوان المسلمين، والذين لهم أجندة مكتوبة وضعت بخط يد الناشط الإخواني محمد أكرم عام 1999، داخل وثائق الإخوان، والتي ضبطت بحوزته من المكتب الفيدرالي للاستخبارات بولاية فيرجينيا عام 2004».

وفي "ص4" يشير التقرير إلى محتوى هذه الوثائق، حيث كتب: " لا بد أن يتفهم الإخوان المسلمون أن عملهم في أمريكا هو نوع من الجهاد الأعظم لإبادة وتدمير الحضارة الغربية من الداخل، وتخريب بيتها التعس بأيديهم، حتى تتم إبادتها وينتصر بنا اللـه على سائر الأديان الأخرى».

كما تشير هذه الوثائق إلى أسماء29 منظمة صديقة على نفس المنهج الفكري، وتشارك نفس الهدف، وضمن هذه المنظمات التي تقوم بأعمال الإخوان المسلمين الآن، هي جمعية الطلاب المسلمين، والمركز الإسلامي الاجتماعي بشمال أمريكا (إسنا).

وفي "ص 7" يتحدث التقرير عن رشاد حسين، الذي تورط مع العديد من المنظمات التي تمثل واجهة للإخوان المسلمين، بما فيهم مجلس المسلمين الأمريكيين "عبد الرحمن العمودي" والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، والذي يرتبط به الجهاديون مثل سامي العريان، الذي اعترف بأنه مذنب في قضية تمويله السري للجماعة الإرهابية (الجهاد الإسلامي الفلسطيني)، وكذلك جمال البرزنجي، الأب المؤسس للإخوان المسلمين في أمريكان، كما أن رشاد متورط مع منظمة الطلاب المسلمين، إحدى واجهات الإخوان المسلمين في أمريكا.

وفي "ص8" تقرأ عن رشاد حسين: يناير 2009، تم تعيينه كنائب مساعد في مستشاري البيت الأبيض، لتصبح من ضمن مسؤلياته الحكومية، الأمن القومي ووسائل الإعلام الجديدة. وبالتحديد تم تكليفه بإعلان إدارة أوباما لمساعي التواصل مع المسلمين واستشارتهم في أول كلمة لأوباما، مخاطبًا العالم الإسلامي، والتي ألقاها في يونيو 2009، بمصر داخل جامعة القاهرة.

في فبراير 2010، أعلن أوباما أن رشاد حسين قد تم تعيينه مبعوثًا خاصًا لمنظمة التعارف الإسلامي، ويذكر التقرير أن منصب رشاد هذا في البيت الأبيض منحه

إمكانية تسهيل المساعي الرسمية للإسلاميين بدلاً من المسلمين الوسطيين، كما مكنه منصبه من إعادة صياغة أجندتهم تحت غطاء "إصلاح العلاقة مع العالم الإسلامي».

ويكشف التقرير عن وجه آخر من عناصر الإخوان المسلمين داخل إدارة أوباما، وهي داليا مجاهد، حيث تقرأ في "ص12": تم تعيينها في إبريل 2009، داخل المجلس الاستشاري للبيت الأبيض في مجال الشراكات المبنية على أسس دينية.

وفي ص13 تقرأ عن علاقة داليا بالإخوان المسلمين: حيث سبتمبر 2008، وقد وصفت مجاهد إصرار المكتب الفيدرالي الاستخباراتي (fbi) بارتباط مركز "إسنا" ومركز "كيير" أحد واجهات منظمات الإخوان المسلمين في أمريكا، بالإسلاميين المتطرفين، بأنه ربط غير صحيح ونوع من أنواع التصعيد لإسكاتهم.

ويشير التقرير إلى مشاركتها في المؤتمر السنوي للمجلس الإسلامي بشمال أمريكا، وهي جماعة طالما دعت إلى الجهاد، ومدرجة ضمن قائمة المنظمات التابعة للإخوان في الأحراز الخاصة بالـ (fbi) والتي تمت الإشارة لها سابقًا.

وفي "ص19" يشير التقرير إلى عضوية داليا في مجموعة مكافحة العنف الناتج عن التطرف في إدارة الأمن القومي الأمريكي ولجنة رؤسائها هم بدورهم على علاقة بالإخوان المسلمين.

وفي "ص20" تقرأ الدور المزوّر الذي لعبته داليا مجاهد في التأثيرعلى أوباما لإقناع الكونجرس في 2012، بتقديم المعونة للحكومة المصرية كدفعة واحدة غير مشروطة في سابقة نادرة بتاريخ المعونات الأمريكية لمصر. حيث تقرأ: " فبراير 2012 نشرت صحيفة الوول ستريت تقريرًاعن حملة الإخوان المسلمين لتحسين صورتهم لضمان الدعم من الغرب والاستثمار في مصر. كتب التقرير: كيف أن منظمة جالوب الإسلامية لاستطلاع الرأي، التي تعمل بها داليا مجاهد، قد خدمت قضية الإخوان، حيث ادعت أن 54% من المصريين يعطون الأولوية لإيجاد فرص عمل وتطوير الاقتصاد، وليس الحلول الدينية ذات أولوية لدى المصريين بمن فيهم (داعمو الأحزاب الإسلامية). ومن الواضح أن هذه البيانات قد ساعدت مساعي الإخوان وإدارة أوباما في تأمين المعونة الأمريكية لمصر، على الرغم من تحركات الحكومة الجديدة للإخوان المسلمين التي تتسم بالعداء مثل الانفتاح على حكومة إيران، وتعيين المتشددين من الإخوان في المجلس الأعلى للصحافة ومجلس حقوق الإنسان.

وحسب التقرير: هذا النوع من البحوث من المؤكد أنه أسهم في قرار أوباما بأن تصرف النظر عن تخوفات الكونجرس لتوافق على صرف المعونة كدفعة واحدة غير مشروطة 1.5 مليار دولار للحكومة المصرية، بعد فترة وجيزة من تولي البرلمان الجديد السلطة، والذي هيمن عليه الإخوان .

ويمضي التقرير داخل خزائن أسرار الإخوان المسلمين في إدارة أوباما، ليكشف عن رئيس المركز الإسلامي الاجتماعي بشمال أمريكا (إسنا) الإمام محمد ماجد، حيث تقرأ

في "ص20": الإمام ماجد هو إمام مركز المجتمع المسلم في ولاية فيرجينيا، وهو أكبر مجمع في أمريكا، ويعد ماجد من أكثر المتعصبين للدعوة وللشريعة، وأثبت أنه من أمهر ممارسي تكنيكات ثقافة الإخوان الجهادية (التقية): الكذب من أجل العقيدة. هكذا وصف التقرير ثقافة الجهاد الإخواني، ويمضي التقرير في ص22 للكشف عن التقية، حيث تقرأ:" إن الإمام ماجد كان يشي بالأشخاص الجدد داخل مركزه لدى الـ (fbi) ثم يرسل رسائل تطمينية إلى أعضاء مركزه بأنه "يشتغل" الـ (fbi) ولا يشتغل معهم.

والآن نحن أمام السيدة الأولى للإخوان المسلمين في البيت الأبيض (هوما عابدين) سعودية الجنسية، والتي حظيت بالنصيب الأكبر بين صفحات هذا التقرير، الذي كشف النقاب عن ارتباط هوما بعلاقات قوية للغاية بالإخوان المسلمين من خلال والدها سيد زين العابدين، هندي الجنسية، ووالدتها صالحة محمود عابدين، باكستانية الجنسية، وشقيقها حسن عابدين، وسنشير هنا إلى العلاقه القوية التي تربط شقيقها بالإخوان المسلمين، حيث تقرأ في "ص41" :عابدين يعمل كزميل وضابط التنمية في صندوق عبد الله بن عبد العزيز، الائتماني الإسلامي في أكسفورد ببريطانيا، تحت إشراف الزعيم الروحي للإخوان المسلمين، الشيح يوسف القرضاوي، وعبد الله عمر نصيف، الصديق الوفي لوالد هوما عابدين، وأحد ممولي القاعدة بحسب التقرير.

ثم يبدأ التقرير في "ص42" بإثبات علاقة هوما بالتنظيم الدولي للإخوان، حيث تقرأ: فمثلا أثناء دراستها في جامعة جورج واشنطن، أواخر التسعينيات، كانت هوما في المجلس التنفيذي لفرع جمعية الطلاب المسلمين فيها، وهي الجمعية التي تمثل الواجهة الأصلية للإخوان في أمريكا حسب وثائق الـ«fbi» . ويشير التقرير أنها كانت مدرجة منذ العام 1996 وحتى العام 2008، كمساعد مدير التحرير للجريدة التي كانت تصدر من معهد شئون الأقليات المسلمة، والتي تديرها والدتها، وقد بزغ اسمها بجوار عبد الله نصيف، ممول الإخوان وتنظيم القاعدة، والذي كان عضو مجلس مستشاري المعهد في الفترة من 1979وحتى 2003، حيث أزيل اسمه بعد أن اعتبرته الحكومة الأمريكية راعيًا للإرهاب.

ثم يربط التقرير بين السنوات المشتركة التي عملت فيها هوما عابدين مع عبد الله نصيف، وارتباطها علانية بواجهة تحت رعاية الإخوان، ودخولها للبيت الأبيض. حيث تقرأ في "ص43»: تم تعيينها في مكتب السيدة الأولى "هيلاري كلينتون" داخل البيت الأبيض كمتدربة، ثم تم تثبيتها كموظفة بأجر. ثم أصبحت كبيرة مستشاري السيدة كلينتون خلال عملها في مجلس الشيوخ، ثم تولت هوما منصب رئيسة عاملين متنقلة في حملة هيلاري الانتخابية أثناء انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2008 ضد أوباما، ويشير التقرير إلى وصف صحيفة نيويورك أوبزيرفر، لهوما خلال هذه الحملة بأنها "المستشار الموثوق به من قبل هيلاري كلينتون" خاصة فيما يتعلق بشئون الشرق الأوسط.

ثم يشير التقرير في "ص44" إلى تعيين هوما نائبة رئيس العاملين لوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، حينما التحقت الأخيرة بإدارة أوباما عام 2009، وحينها تم حذف اسم هوما عابدين من سجلات معهد شئون الأقلية المسلمة!

ويمكنك أن تقرأ الآن سياسات تمثل إشكاليات عميقة فيما يختص بالإخوان، تبنتها وزارة الخارجية الأمريكية تحت رئاسة السيدة كلينتون، حيث ربط التقرير بين المستشارة الخاصة هوما عابدين، الموثوق بها، ومدى تأثيرها على صناعة القرار لدى الوزيرة الأمريكية، والتي سردها التقرير خلال صفحاته من "ص46:ص48" حيث تقرأ عن هذه السياسات:

- عام 2010: الوزيرة كلينتون منحت تصريح دخول البلاد للقائد الفكري للإخوان المسلمين طارق رمضان (حفيد حسن البنا).

- مسئولو الخارجية الرسميون بدأوا في النقاش مع ممثلي الإخوان قبل بدء الربيع العربي بقليل.

- عام2011: بدأ مسئولو الخارجية الرسميون في تدريب نشطاء من الإخوان المسلمين في مصرعلى كيفية الفوز في الانتخابات كجزء من حلقة دراسية بعنوان "نظريات الديمقراطية" وذلك بعد سقوط مبارك.

- أعلنت وزارة الخارجية أن إدارة أوباما ستكون راضية بانتخاب حكومة يهيمن عليها الإخوان المسلمون في مصر.

- تعلن السيدة هيلاري تأسيس علاقات رسمية مع الإخوان المسلمين.

- في منتدى مكافحة الإرهاب العالمي، تنتقد السيدة كلينتون العديد من الجماعات الإرهابية، وتجنبت ذكر حركة حماس وكيلة الإخوان المسلمين.

- عام 2012: تخطت هيلاري قيود الكونجرس لتحويل 1.5 مليار دولار للحكومة المصرية بعد تنصيب برلمان يهيمن عليه الإسلاميون وقبيل انتخاب رئيس من الإخوان.

- استضافت الخارجية الأمريكية وإدارة أوباما وفدًا من البرلمان المصري المنتخب حديثًا ليس فقط من أعضاء الإخوان المسلمين، بل أحدهم كان عضوًا من الجماعة الإسلامية، وهي منظمة جهادية كان يرأسها الشيخ الكفيف عمر عبد الرحمن، الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة لدوره القيادي في حملة إرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل التسعينيات.

- مارست وزارة كلينتون سلطاتها بمنح تصريح دخول البلاد للإرهابي هاني نور الدين، ليفتح مفاوضات من أجل إطلاق سراح الشيخ الكفيف، كما أبلغت سكرتيرة إدارة الأمن القومي جانيت نابوليتانو، الكونجرس بأنه لا بد من توقع إصدار الخارجية تصاريح كهذه لأفراد مثل نور الدين الذين كانوا إرهابيين، والآن التحقوا بالعمل السياسي في بلادهم.

- في يوليو 2012، وأثناء رحلة إلى مصر، ضغطت هيلاري كلينتون على المجلس

العسكري المصري لتسليم السلطة إلى البرلمان المنتخب حديثا، والذي يهيمن عليه الإخوان، وإلى الرئيس المنتخب حديثا محمد مرسي.

وبنهاية التقرير، تم طرح أسئلة استهجانية نتيجة اختراق الإخوان للإدارة الأمريكية، حيث تقرأ في «ص 49»: إن افراد وجماعات متصلة بتنظيم الاخوان قال إن هدفه تدمير الحضارة الغربية من الداخل. هل كانت لهم القدرة أن يمضوا قدمًا بأجندتهم بالتأثير على إدارة أوباما من الداخل؟

وهل أسهم هؤلاء في تغيير الرؤى المؤسسية والسياسية تجاه الإخوان المسلمين؟

وفي عدد الأهرام 2013/9/18، أشارت الجريدة إلى كتاب الاتهامات: "قضية عزل أوباما من منصبه معلومات موثقة" والذي صدر داخل الولايات المتحدة الأمريكية في 2013/8/28، حيث لقي الكتاب حتى قبل صدوره، إقبالا غير مسبوق. ويكفي القول إنه في هذه الأثناء يقدم في طبعته الثامنة، فسرعان ما احتل قائمة أعلى الكتب مبيعًا، وأفضل كتب صيف2013 بلا منازع، الكتاب من تأليف الصحفي الاستقصائي آرون كلاين، وبمشاركة المؤرخة والمدونة الأمريكية الشهيرة بريندا إليوت، وكلاهما قد صنف من قبل نيويورك تايمز، بأنهما من أعلى الكتاب مبيعًا. فوفقًا لتصريحات مؤلفي الكتاب، فإن المقصود من صدوره هذه الأيام تحديدا، هو أن يقدم لنواب الكونجرس الأمريكي، مع عودتهم من عطلتهم الصيفية هذا الشهر، قائمة بأبرز الاتهامات التي بموجبها يجب سحب الثقة من الرئيس الأمريكي، وقال عنه النقاد إنه ببساطة مخطط قانوني يسهل على الكونجرس صياغة مواد الإقالة، ففيما يعتبره المؤلفان، انتهاكات جسيمة للدستور الأمريكي الذي أقسم أوباما على حمايته والدفاع عنه، وإساءة لاستخدام السلطة، والأهم هو أنه عرّض أمن الشعب الأمريكي للخطر، وفرض أجندته الراديكالية، عندما فتح لجماعة الإخوان المسلمين أبواب البيت الأبيض، وسهل لهم مهمة الاستيلاء على السلطة في منطقة الشرق الأوسط الجديد، خاصة مصر. أيضا يرصد الكتاب فضائح يؤكد المؤلفان أنها تتجاوز إيران- كونترا جيت.... إنها بالأحرى، الإخوان- جيت، وبنغازي جيت، وفضائح أخرى يوثقها الكتاب.

والآن بعد كل ما تم سرده بالوثائق من داخل الأوساط الأمريكية، يتبقى لدينا السؤال الأهم، هل بالفعل كان الرئيس الأسبق مبارك يستخدم الإخوان المسلمين في مصر كفزاعة للغرب على حد وصف النخبة السياسية من أجل ضمان استمرار تربعه على العرش؟

وإجابة هذا السؤال متروكة لهذه النخبة التى لا تزال تكابر إلى اليوم!

الفصل السابع عشر

زراعة جساسات التنصت على أرض الفيروز

عقائد واستراتيجيات متشابكة.. حلقات وصل الإخوان بالصهيوأمريكية

النهضة.. فنكوش فكري ووجداني!

صكوك إسلامية لبيع مصر!

مرسي ينجح في اختبار الصديق الوفي بيريز.. ويسقط فى بلاد الشام..

أبلج.. لجلج.. بمنحدر الصعود فى الحارة المزنوقة

إذن نحن أمام شهادات موثقة من داخل الأوساط الأمريكية تتحدث عن دعم إدارة أوباما للإخوان المسلمين في مصر من أجل ضمان أمن إسرائيل، ويتضح ذلك جليًا خلال الدور الحيوي الذي لعبه الرئيس مرسي نوفمبر من عام 2012، وبعد أربعة أشهر من حكمه، حينما أطلقت حركة حماس صواريخ على الأراضي المحتلة لتعلن إسرائيل التصعيد على غزة خلال عملية عسكرية أطلق عليها الجيش الإسرائيلي "عامود السحاب" وقد بدأت رسميا في 14 نوفمبر 2012 بمقتل أحمد الجعبري، أحد قادة حركة حماس في قطاع غزة. وردت عليها الفصائل الفلسطينية بعملية "حجارة السجيل"، ثم قصفت طائرات إسرائيلية مباني تابعة لحكومة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في غزة من بينها مبنى يضم مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، الذي التقى في اليوم التالى نظيرة المصري هشام قنديل، وبعض قيادات الإخوان المسلمين في زيارة تضامنية مع غزة. أطلقت كتائب عز الدين القسام في اليوم الثاني من التصعيد صاروخًا تجاه القدس لأول مرة منذ 1970، وتعرضت تل أبيب لهجوم صاروخي آخر استهدف مركز تجارة.

قامت إسرائيل باستدعاء 75 ألف جندي احتياط في إطار توسيع عملية "عامود السحاب" التي تستهدف قطاع غزة، وتم حشد آليات إسرائيلية على الحدود الشرقية للقطاع استعدادًا لبدء العملية البرية إذا تطلب الأمر.

عقد مجلس أمن الأمم المتحدة اجتماعًا طارئًا لبحث الأوضاع في قطاع غزة ليلة 14-15 نوفمبر ولم يتم التوصل إلى حل. فيما أكدت رئيس المفوضية الأوربية كاثرين آشتون على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد صواريخ المقاومة.

ترأس الرئيس مرسي مفاوضات إسرائيلية فلسطينية برعاية أمريكية نحو إعلان التهدئة، ووقف إطلاق النار، أظفرت هذه المفاوضات عن إعلان كل من حماس والحكومة الإسرائيلية قبول الهدنة في 21 نوفمبر 2012.

ومن ثم تم عقد اتفاق بموجبه تتعهد إسرائيل بعدم استهداف قيادات حماس وفصائل المقاومة، في مقابل تعهد مصري بمنع تهريب السلاح إلى غزة، حيث يتم بموجب الاتفاقية مراقبة القوات المصرية عن طريق القوات الخاصة الأمريكية، مما يعني أن

مرسي في الحرب على غزة عام 2012، قد وافق على ما رفضه مبارك نفسه في الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2008، حينما أكد مبارك في حينها قدرة مصر على حفظ الأمن على حدودها مع فلسطين، ورفض مصر لأي وجود أمني أجنبي لمراقبين على أراضيها، كما شدد على أن هذا الأمر خط أحمر، لم ولن يسمح بتجاوزه.

ويتعاظم دور مرسي فى هذه الصفقة المشبوهة بالموافقة على تركيب "أجهزة تنصت ومتابعة إلكترونية" على طول الحدود المصرية- الإسرائيلية، هو ذات الطلب الذي رفضه دومًا الرئيس الأسبق مبارك، على حد وصف "تسفي برئيل" محرر الشئون العربية في صحيفة "هاآرتس" معتبرًا برئيل أن تركيب هذه الأجهزة التي وصفت بأنها "جساسات"- تمثل انتقاصا من الدولة المصرية على مناطقها الحدودية. وأضاف برئيل أن مرسي وافق على تركيب هذه الجساسات في إطار شرط وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل، وهو أمر لم يكن يتوقع الإسرائيليون أنفسهم قبول الرئيس محمد مرسي به، إلا أن رغبته في الوصول لاتفاق تهدئة بين حماس وإسرائيل أجبره على القبول بهذا الأمر(1).

ويستطرد برئيل": إن هناك تقارير صحفية إسرائيلية، أشارت في السابق أن الكثير من رؤساء وزراء إسرائيل اقترحوا على القاهرة في السابق تركيب هذه الجساسات، إلا أن الرئيس مبارك رفض مرارًا هذا الطلب، مفضلاً التحاور مع الفلسطينيين بدلا من تركيبها، خاصة أن هذه الجساسات لها القدرة على رصد ما يجري في سيناء أيضا، وليس متابعة الحركة الحدودية بين مصر وغزة فقط".

الأمر الذي دعا وزير الخارجية الإسرائيلي "أفيجدور ليبرمان" صاحب تصريحات قذف السد العالي في مصر إبان حكم مبارك، وأكثر من هاجم سياسات مبارك تجاه إسرائيل. بمدح مواقف الرئيس مرسي، وإرسال الشكر له في سابقة لم تحدث من التيار الإسرائيلي المتشدد والمعروف بمواقفه العدائية تجاه مصر وقياداتها. كانت تلك التصريحات خلال حوار له على تليفزيون الكيان الصهيوني، ويمكن أن تشاهد المقابلة مع ليبرمان على موقع اليوتيوب بعنوان "وزير خارجية إسرائيل ليبرمان يمدح الرئيس مرسي».

ويجب هنا الوقوف كثيرًا أمام مقابلة صحفية نشرت في صحيفة الدستور الأصلي مع القيادي المنشق عن الجماعة أحمد الحمراوي، وعضو مجلس نقابة المحامين بعدد 2012/10/31 على خلفية تقديم استقالته من عضوية جماعة الإخوان المسلمين احتجاجًا على خطاب الرئيس محمد مرسي، إلى نظيره الإسرائيلي شيمون بيريز، ووصفه لرأس الدولة العبرية بالصديق الوفي، والذي مثل صدمة كبيرة لعديد من الشباب والكوادر الإخوانية، رغم محاولة الجماعة ومكتب إرشادها، التعتيم على الموضوع

(1) جريدة الأهرام عدد2012/11/23 "هاآرتس: مرسي وافق على زرع جساسات تنصت إسرائيلية على الحدود المصرية لقبول التهدئة»

أو تجاهله. حيث ذكر الحمراوي:

الذي انضم للجماعة أثناء فترة دراسته الجامعية منذ سبعينيات القرن الماضي، ردا على سؤال المحاور: هل تعتقد بوجود محادثات بين الإخوان والولايات المتحدة الأمريكية؟

قال الحمراوي: " نعم بكل تأكيد وكانت هذه اللقاءات والمحادثات تضم ممثلين للإدارة الأمريكية وأعضاء من مكتب الإرشاد. وكانت نتائجها التهدئة العامة ضد إسرائيل ومنع كل المحاولات التي تضر بأمن إسرائيل وقد جاء هذا الخطاب في نفس السياق».

اجهاض القضية الفلسطينية

كانت النتيجة النهائية لحرب الأيام الثمانية هذه، نجاح مرسي في تقويض حركة المقاومة الإسلامية "حماس" الذراع العسكرية لجماعة الإخوان في مصر لصالح الكيان الصهيوني، والتي باتت كحركة مستأنسة تماما، وبدت القضية الفلسطينية وقد فرغت من مضمونها خاصة مع وجود عداء تاريخي بين جماعة الإخوان في مصر وقيادات حركة فتح الفلسطينية، الأمر الذي زاد الفجوة اتساعًا بين الفلسطينيين أنفسهم، وشقت وحدة الصف من الداخل، ولم يعد المواطن العربي يسمع شيئًا عن "لفظ" القضية الفلسطينية التي كانت تتردد على مسامعه لعقود طويلة على شاشات التلفاز، بعد أن تعمد الرئيس مرسي توجيه لغة الخطابة تجاه القضية إلى خطوات دعم لحركة حماس دون دعم القضية الفلسطينية في الأساس، من خلال فتح المعابر المصرية في رفح على مصراعيها من دون إجراءات أمنية، ومنح عناصر حماس للجنسية المصرية دون قيود، مع توفير كل الدعم اللوجيستي لهم وتبني عمليات تهريب ضخمة للسلع التموينية ومشتقات البترول عبر الأنفاق إلى غزة.

ولم يجد المسؤلون في مصر ممن ينتمون إلى جماعة الإخوان حرجًا وهم يعلنون عن ضرورة تزويد غزة بالسولار والوقود، رغم الحاجة الشديدة للمصريين إلى السولار كوقود لمحطات توليد الكهرباء، والتي أصبحت في انقطاع مستمر عن المنازل والمصانع المصرية بصورة ممنهجة ومنتظمة يوميًا نتيجة لعمليات التهريب هذه، ورغم حاجة المصريين الذين ينتظرون بالساعات في طوابير ضخمة أمام محطات الوقود لتزويد سياراتهم بالوقود، تلك الطوابير التي وصلت إلى ذروتها مع نهاية حكم مرسي، ليفاجأ المصريون بعد زوال حكم جماعة الإخوان في مصر أن القوات المسلحة المصرية قامت بضبط وتدمير 38 بيارة وقود بسعة 6،2 مليون لتر عبر الحدود مع غزة، كانت تستخدم في تهريب الوقود من خلال مشاهد حية تم بثها على التليفزيون المصري.

وكشف أسامة كمال، وزير البترول الأسبق، بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، في مداخلة هاتفية مع خيري رمضان، خلال برنامج "ممكن" على قناة «سي بي سي» الفضائية بتاريخ 2013/9/4، أنه أبلغ الرئيس السابق محمد مرسي، أن عمليات تهريب السولار والبترول إلى حماس كانت بنسبة 20 بالمائة، إلا أنه تجاهل

كلامه وخوّنه واتهمه بأنه يعمل ضده. وأضاف كمال، إن قيادات الإخوان التي كانت تحيط بالرئيس السابق كانت تخطط للإطاحة به بعد كشفه عن عمليات التهريب التي كانت تتم لصالح حماس، وهي ذات القيادات التي كانت تقاوم فكرة الكروت الذكية لمنع تهريب البترول والسولار.

مجريات الأحداث تلك التي شهدتها فترة حكم جماعة الإخوان في مصر تجاه غزة، هي نفسها الإستراتيجية المتبعة لهذه الجماعة منذ نشأتها عام 1928، على يد مؤسسها حسن البنا، تلك الإستراتيجية المبنية على عقيدة "أرض بلا وطن"، وشعوب إسلامية تعيش تحت حكم إمارات عربية إسلامية، هي ذات العقيدة التي أفصح عنها قيادي الجماعة صفوت حجازي، في إحدى حملات الانتخابات الرئاسية لمرشح الجماعة قبل وصول الرئيس مرسي لسدة الحكم، خلال مؤتمر شعبي تم تنظيمه في استاد المنصورة الرياضي، وفي حضور جمع غفير من أنصار الجماعة، وعلى رأسهم المرشد العام للجماعة الدكتور محمد بديع، وبجواره المرشح الرئاسي الدكتور محمد مرسي، حيث أعلن حجازي من فوق منصة عالية، أنه قد حان الوقت للمضيّ قدمًا نحو إقامة الإمارات العربية الإسلامية، ولن تكون عاصمتها القاهرة أو المدينة المنورة بل ستكون عاصمتها القدس، على حد قوله!! وسط ترحيب واسع وتكبير من الحاضرين للمؤتمر.

إذن فعقيدة أهل الجماعة في مصر مبنية على مبدأ "وطن بلا حدود"، ويعتبرون مصر مجرد سكن يعيشون فيه، وليس وطنًا ينتمون له. هي نفسها إيديولوجية حسن البنا، مؤسس الجماعة، عام 1928، والتي تبنتها قيادات جماعة الإخوان المسلمين من بعده، فقد كتب البنا يقول: " إن الإسلام عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، وعلى هذا لا يصبح المصريون أو غيرهم من القوميات العربية مواطنين في بلدانهم بل رعايا لدولة الخلافة الجديدة. (لاحظ هنا مبدأ طمس الهوية القومية الذي تحدث عنها بريجينسكي في السبعينيات).

ويستطرد البنا ": ومنذ إنشائها رفضت جماعة الإخوان الدستور المصري والنظام البرلماني الذي اعتبرته مستوردًا من الغرب، كما رفضت فكرة القومية المصرية واستبدلتها بالقومية الإسلامية". ثم يأتي من بعده القيادي الإخواني صاحب مدرسة الفكر التكفيري، سيد قطب، بمقولته: "ما الوطن إلا حفنة من التراب العفن" في كتابه "معالم في الطريق" عام 1979، وهو ما يفسر ما قاله المرشد العام السابق للجماعة في مصر الدكتور مهدي عاكف، حينما قال عبارته الشهيرة في حوار له مع صحيفة روز اليوسف: " طز في مصر"، ثم الشعار الذي رفعه المرشد العام التالي له الدكتور محمد بديع "الجماعة فوق الجميع" وما قاله قيادي الجماعة المحامي صبحي صالح، صاحب الفيديو الشهير المتداول على موقع اليوتيوب، الذي هدد فيه الشرطة المصرية: "نحن كسرناهم من قبل وسنكسركم ثانيًا"، حيث تناولت شاشات الفضائيات كلمته وهو على فراش إحدى غرف المستشفى الذي كان يتلقى العلاج به، على إثر إصابته نتيجة لتعدي

بعض الأهالي عليه، وعلى بعد أمتار من منزله، حيث ادّعى أنه صاحب مشروع إسلامي، وحمد الله لكونه من الإخوان، ثم قال "أسأل الله أن يميتني على الإخوان" رغم أن المسلم الذي يمتلك حلم المشروع الإسلامي يتمنى أن يميته الله على الإسلام!

ومن خلال هذه العقيدة، يمكننا أن نتفهم جيدًا سر دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، تلك البلاد التي طالتها ما يطلق عليها ثورات الربيع العربي، فالعقيدة التي تتبنى فكر "وطن بلا حدود" هي عقيدة وثيقة الصلة بمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تبنته الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وأنفقت عليه مليارات الدولارات، والقائم على فكرة طمس الهوية القومية، وتقسيم الدول العربية والإسلامية إلى كانتونات صغيرة حول الكانتون الإسرائيلي الأعظم، لضمان أمن واستقرار دولة الكيان الصهيوني، فطبقًا للمشروع الأمريكي المستهدف، فحينما يتم استقطاع جزء من الحدود التركية والسورية والعراقية، والتي يستوطنها الأكراد لصالح دولة كردستان الكبرى، فلن يجد الأمريكان ضالتهم سوى في جماعة تتبنى عقيدة ترتضي باستقطاع جزء من أراضيها لصالح دولة أخرى. فها هو رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان، عضو التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، يدعم في العلن ودون خجل مشروع الشرق الأوسط الجديد، ويرى في مدينة "ديار بكر" التركية محورًا رئيسيًا لهذا المشروع الشيطاني. وها هي جماعة الإخوان في مصر تعلن دون خجل عن أراض بلا حدود، فلا مانع من مساعدة أهالي غزة للاستيطان داخل الأراضي المصرية في سيناء، وبناء المخيمات وتوفير المأكل والمشرب لهم في صحراء شمال سيناء، كخطوة أولى نحو تهجير الفلسطينيين إلى العمق السيناوي لتسديد الفاتورة الانتخابية بضمان أمن إسرائيل من جهة، ولتحقيق حلمهم المزعوم بتوحيد الشعوب تحت راية إسلامية واحدة من جهة أخرى. تلك الخطوة التي كشف عنها النقاب الإعلامي عماد أديب، في برنامج "بهدوء" على قناة "سي بي سي" الفضائية بتاريخ 2013/8/28، حيث تحدث عن الخطوات المشبوهة التي اتخذتها رئاسة الجمهورية في عصر حكم مرسي حيال وضع سيناء كوطن بديل، حيث كشف عن ثلاثه محاور استخدمتها جماعة الإخوان المسلمين لتنفيذ هذا المشروع.

المحور الأول: واقعة اختطاف خبراء صينيين يعملون داخل مصنع أسمنت بسيناء، ملك القوات المسلحة المصرية من قبل جماعات مجهولة، بالتزامن مع واقعة خطف جنود رفح. استهدفت هذه العملية تبادل المخطوفين بمحمد الظواهري، شقيق أيمن الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة. والمفاجأة أن عملية التفاوض التي لم يفصح عنها في حينها كانت تحت رعاية من ديوان عام الرئاسة، وبين الخاطفين مباشرة بعد أن تمت تنحية المؤسسة العسكرية وجهاز المخابرات العامة من عملية التفاوض، وبعدها تم الإفراج عن محمد الظواهري، بقرار من الرئيس مرسي الذي اتجه مباشرة للاستيطان في شمال سيناء، وانضمامه إلى تنظيم السلفية الجهادية هناك.

المحور الثاني: منح الرئاسة المصرية الجنسية المصرية لعدد خمسين ألف فلسطيني في سيناء، بعدها مباشرة جرت عمليات بيع الأراضي في سيناء لهؤلاء.
ثالثًا: إنشاء منطقة صناعية كبرى بمساحة 20 كيلومترًا مربعًا، تستقطع 10 كيلو مترات مربعة من إجمالي المساحة من داخل رفح المصرية، ومثلها في الجانب الآخر من رفح الفلسطينية، وهو ما طرحته بالفعل المؤسسة الرئاسية عام 2012 على الرأي العام في مصر، بحجة توفير أسواق تجارية لأهالي غزة بديلاً عن عمليات هدم الأنفاق التي يتم من خلالها تهريب السلاح والمخدرات والسلع التموينية والوقود ومواد البناء من مصر إلى قطاع غزة. ولكن الجديد ما كشف عنه أديب عن العرض الذي تقدمت به شركة بريطانية إلى الرئاسة المصرية لإقامة مشروعات في سيناء باستثمارات ضخمة، وهي شركة استثمارات ومقاولات تسمى "البوراق" هذا الاسم الذي أثار حفيظة أجهزة الأمن المصرية، لتبحث خلفه فتكتشف أن هذه الشركة البريطانية مملوكة بالكامل لعناصر فلسطينية من داخل قطاع غزة، والأخطر أن هذه الشركة عرضت إنشاء مليون وحدة سكنية في سيناء، ما يعني أن تنظيم الإخوان المسلمين الدولي قد قرر استثمار أمواله في سيناء نحو إقامة وطن بديل لفلسطين. وهو الأمر الذي رفضته تمامًا الأجهزة الأمنية في مصر، ودخلت في خلاف وصراع مع المؤسسة الرئاسية المصرية في حينها.

مشروع جيورا ايلاند يعود مع مرسى

كل هذه الإجراءات المشبوهة كانت تستهدف إجهاض القضية الفلسطينية، وتؤكد على قبول جماعة الإخوان في مصر لعرض مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق اللواء احتياط "جيورا إيلاند" وهو أحد صناع القرار المؤثرين في إسرائيل، وصاحب المشروع الإسرائيلي المقترح لتسوية الصراع مع الفلسطينيين، والذي قدمه إيلاند في إطار دراسة خطيرة تمثل فكرة "الوطن البديل" أعدها لصالح مركز (بيجين - السادات للدراسات الإستراتيجية) بعنوان "البدائل الإقليمية لفكرة دولتين لشعبين».
وقد تم الكشف عن هذا المشروع أوائل عام 2009 . حيث يطرح فيها إيلاند أن مملكة الأردن هي دولة الفلسطينيين، وبوضعها الجديد ستتكون من ثلاثة أقاليم تضم الضفة الغربية والشرقية وغزة الكبري التي تأخذ جزءا من مصر (1).
من خلال طرحه لبديلين عن فكرة الوطن البديل:
الأول: هو تخلي إسرائيل عن معظم الأراضي التي تسيطر عليها حاليا في الضفة الغربية، لإقامة دولة فلسطينية تنضم في اتحاد كونفيدرالي مع الأردن.
أما البديل الثاني: فيطرح فيه تبادلا للأراضي، ويشمل عدة دول: مصر، إسرائيل. الأردن، والفلسطينيين.
حيث بدأ اللواء إيلاند عرض مشروع التسوية المقترح بالتأكيد على أن حل القضية

(1) غزة الكبرى . مهدي مصطفى يونيو 2010 «الأهرام العربي».

الفلسطينية ليس مسئولية إسرائيل وحدها، ولكنه مسئولية ٢٢ دولة عربية أيضًا، وينبغي على مصر والأردن، بالذات، أن يشاركا بصورة فاعلة وإيجابية في صياغة حل إقليمي متعدد الأطراف، ونص المشروع الإسرائيلي على تزويد لدولة الفلسطينية المستقبلية بظهير شاسع من الأراضي المقتطعة من شمال سيناء يصل إلى ٧٢٠ كيلومترًا مربعًا، ويبدأ من الحدود المصرية مع غزة، وحتى حدود مدينة العريش، على أن تحصل مصر على ٧٢٠ كيلومترًا مربعًا أو أقل قليلا داخل صحراء النقب الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية. هذا المشروع، والذي رفضه مبارك بشدة، وخرج عاهل الأردن بتصريحات شديدة اللهجة في حينها قائلاً " إنه لا حل للقضية الفلسطينية على حساب الأردن" متهمًا كل من يحاول الترويج لفكرة الوطن البديل المزمع، بأنه خائن للأردن وللسلالة الهاشمية. تلك المواقف الرافضة للمشروع من الرئيس المصري الأسبق مبارك، وعاهل الأردن الملك عبد الله، هي ما جعلت مسئولا رفيعًا ومؤثرًا في الإدارة الأمريكية، سبق أن قام بالاطلاع على مشروع الوطن البديل، يقول للإسرائيليين: انتظروا قليلا حتى يتم تغيير بعض القيادات السياسية المؤثرة في المنطقة، على حسب قول جيورا إيلاند نفسه. أخطر ما كشفه إيلاند هو أن عملية الانسحاب الأحادي الجانب من غزة عام 2005، كانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، وهو ما رفضه مبارك، لأنه يعلم ويدرك مدى المخططات الإسرائيلية، في وقت رحبت به حركة حماس، وكان ثمن هذا الترحيب حصولها على الأغلبية المطلقة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وإزاحتها لحركة فتح الفلسطينية في انقلاب شهير في يوليو 2007. ويدعي إيلاند في وثيقته، أن وصول الرئيس أوباما إلى البيت الأبيض بداية لتنفيذ هذا المخطط.

ومع الكلمات الأخيرة هذه لإيلاند نسترجع إلى الأذهان ما ورد في خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما نفسه، والموجّه للعالم الإسلامي من جامعة القاهرة في العام 2009، والذي أشار فيه إلى "التنازلات المؤلمة" من أجل السلام في الشرق الأوسط. فلم تكن تلك التنازلات سوى إقامة دولة "الأردنسطين" الجديدة على حد وصف مدير تحرير مجلة "الأهرام العربي" الكاتب الكبير مهدي مصطفى، حينما كتب في العام 2009 عن غزة الكبرى.

كما أن الدور الذى كشف عنه إيلاند فيما يخص حركة حماس وتواطئها مع إسرائيل ضد أبناء وطنهم من فتح الفلسطينية، كشف عنه أيضًا وأكدته جلسة استماع في الكونجرس الأمريكي بتاريخ 2009/9/1 (2) . بخصوص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. حيث قام السيد "رون بول" النائب عن ولاية تكساس في مجلس الشيوخ والمرشح السابق عن الحزب الجمهوري لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة من 2008 إلى 2012، بإلقاء كلمة عن الصراع الذي اشتد آنذاك بين إسرائيل ومنظمة حماس حول

(2) موقع قناة سي – سبان3 (c– span 3) الأمريكية . . . . . .القناة الخاصة بإذاعة جلسات الكونجرس الأمريكي.

قطاع غزة، حيث قال بين كلمته المطولة نصًا: "فلنأخذ مثلاً حماس، لو نظرتم للتاريخ فالحقيقة أن من شجّع حماس على الوجود هي إسرائيل! لأنهم أرادوا بعض المكاسب من وراء ذلك، لقد ساعدوا حماس لإسقاط ياسر عرفات، وقد بدا ذلك كحل جيد في ذلك الوقت بغرض إسقاط ياسر عرفات، فإذا بطريقة أو بأخرى قمنا عن طريق إسرائيل بدعم وجود حماس، ثم قمنا بدعم إقامة انتخابات، بحيث تفوز حماس وتوجد، ليصبح لدينا بعد ذلك سبب لقتل حماس". ويستطرد بول قائلاً: "هذا هراء. في الثمانينيات قمنا بالتحالف مع أسامة بن لادن لإسقاط الاتحاد السوفيتي. إن ما نحياه اليوم هو ردود الفعل العكسية لما فعلناه، ولهذه الأسباب يجب علينا ألا ندعم حلولا على هذه الشاكلة من الآن لما فيه من ضرر على الولايات المتحدة ولا يصب في مصلحة إسرائيل أيضًا.

ظهور جبهة الانقاذ على الساحة المصرية

مع بدايات العام الجديد 2013، هددت "جبهة الإنقاذ المصرية" وهو تحالف يضم أحزابًا وشخصيات معارضة عديدة بقيادة (البرادعي- سيد البدوى-عمرو موسى-حمدين صباحي) في بيان لها بمقاطعة الانتخابات التشريعية، التي ينتظر إجراؤها في مارس أو إبريل المقبلين، ما لم تستجب السلطة لمطالبها، وخصوصا تعديل الدستور وتشكيل حكومة إنقاذ وطني وإقالة النائب العام. .

وقالت الجبهة: إنه إذا لم تتم الاستجابة لمطالبها "خلال الأيام القليلة المقبلة" فإنها ستدعو إلى التظاهر مجددًا من أجل "إسقاط الدستور الباطل، والعمل موقتًا بدستور 1971 المعدل، وللشروع الفوري في تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة". تلك الدعوة الأخيرة التي بدأ ترديدها من قبل المعارضة المصرية، ولأول مرة منذ وصول الإخوان لسدة الحكم في مصر.

كانت هذه التصريحات الصادرة عن جبهة الإنقاذ على خلفية حكم محكمة جنايات بورسعيد التي انعقدت بأكاديمية الشرطة بالقاهرة في 26يناير 2013، والتي قضت بإعدام 21 من المتهمين في "مجزرة استاد بورسعيد"، وإحالة أوراقهم إلى مفتي الجمهورية.

الأمر الذي أدّى إلى تجمع جماهير حاشدة من أهالي بورسعيد الغاضبة حول سجن بورسعيد الموجود في محيط المدينة الباسلة، في محاولة منهم لاقتحام السجن وتهريب المتهمين، لتحدث اشتباكات دموية بين قوات الحراسة والأهالي الغاضبين، يسقط على إثرها 36 قتيلا من بينهم شرطيان و 400 مصاب (3). وحينما خرج الأهالي لتشييع جثامين الضحايا في اليوم التالي، تم فتح النيران على مسيرة الجنازة من قبل مجهولين يستقلون دراجات بخارية ولاذوا بالفرار.

مما أدى إلى وقوع اشتباكات مجددة مع قوات الشرطة، أدت إلى مقتل 3 أشخاص،

(3) ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

بينهم شاب في الثامنة عشرة من عمره، وإصابة 433 آخرين بجروح، كما شهدت المدينة في هذا اليوم وجودًا لقناصة مجهولين قاموا بقنص المتظاهرين، في مشهد يعيد للذاكرة مشاهد قنص المتظاهرين في أحداث 25 يناير.

المجموعة الدولية للأزمات تطل مجدداً

خلال هذه الأحداث يصدر تقرير جديد لمجموعة الأزمات الدولية بتاريخ 12 فبراير 2013، وعلى الموقع الرسمي لها على الإنترنت، وتحت عنوان: "الانتقال في مصر: دوران في حلقة مفرغة"! ومن اسم التقرير نعود بالأذهان إلى توصيات هذه المجموعة عام 2005، والخاص بمطالبة الرئيس الأسبق مبارك برفع قبضته عن تنظيم الإخوان في مصر، والكف عن ملاحقتهم، والزج بهم في السجون بحجة أنهم تنظيم سري، ومطالبتهم له بانخراط هذا التنظيم في العمل السياسي، والسماح له بإنشاء حزب سياسي ذي مرجعية دينية، ولأننا أشرنا في السابق إلى دور هذه المجموعة كإحدى مؤسسات أوعية الفكر، صاحبة الدراسات والتوصيات التي ترسم السياسات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية، ولأن دورها هو صناعة الأزمة، ثم وضع حلول مناسبة من وجهة نظر السياسة الأمريكية لخدمة أهداف وثيقة الصله بالأجندة الصهيوأمريكية في المنطقة العربية. فكان اسم التقرير الذي نحن بصدده الآن معبرًا تمامًا عن رصد الأزمة بعد صناعتها، والأزمة اليوم هي الحلقة المفرغة التي تواجهها مصر، حكومة وشعبًا بعد وصول الإخوان للحكم، فقد أتى في التقرير الوضع الحالي بمصر من انعدام للأمن وقلق بالشارع المصري، وفوضى وأحداث سلب ونهب وانتشار لعصابات إجرامية.

ووردت مصطلحات كالعنف الفوضوي والتدهور الاقتصادي، وانهيار القانون والنظام، وتآكل احترام المؤسسات الحاكمة، وكون الوضع في مصر عبارة عن دوامة! ويوصي التقرير بضرورة التعاون بين قوى المعارضة وحزب الإخوان الحاكم بعد الانتخابات البرلمانية القادمة، وذلك عن طريق تشكيل ما سمّاه التقرير "حكومة ائتلاف وطني" تشارك فيها قوى المعارضة الليبرالية بالحياة السياسية جنبًا إلى جنب مع الإخوان، حيث يمكن أن تقرأ فقرات من هذا التقرير: " ثمة خطوات عدة يمكن اتخاذها في هذا الاتجاه، كوضع حد لدعوات المعارضة بتنحي الرئيس، واعتراف مرسي بأن الدستور، الذي شابت عملية تبنّيه مقاطعات إجرائية، وإقبالا منخفضا للناخبين، يجب أن يعاد النظر فيه لتهدئة مخاوف غير الإسلاميين، ولا سيما المجتمع القبطي. وبالمثل، فإنه يتعين إعادة النظر في عملية تصميم قانون الانتخابات، الذي هو آخر موضوع للخلاف الحاد، وخاصة على حدود الدوائر وتمثيل المرأة، لتعكس اتفاقًا أوسع بين الفصائل، وأخيرا، وبعد انعقاد الانتخابات البرلمانية، يجب أن يسعى الطرفان لتشكيل حكومة ائتلاف وطني، وهي النتيجة التي تخدم كلا من الإخوان المسلمين الذين سيستفيدون من تحول المعارضة إلى شريك مسئول، والأخيرة لأنها ستكون في موضع

أفضل يمكّنها من إعاقة ما تعتبره جهودًا رامية إلى إقامة حكم حزب واحد.

ويستمر التقرير في سرد التوصيات: قد يكون البديل دوامة تأخذ البلاد نحو المزيد من العنف وانعدام الأمن والاضطرابات الاجتماعية والانهيار الاقتصادي. وقد يكون أيضا فشلا في الانتقال الذي خطف إليه الأنظار، والذي سيتردد صدى مصيره فيما وراء مصر"..

ومن خلال هذه الفقرة يتضح جليًا مدى مساندة مجموعة الأزمات الدولية لحكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر ومحاولتها لتقديم حزمة اصلاحات تنقذ حكم الاخوان الذى اهتز بشدة كوضع حد لدعوات المعارضة بتنحي الرئيس، وبدأت في طرح حلول سريعة لم تكن تلك الأطروحات سوى المطالب العادلة التي تبنتها كل القوى السياسية في مصر بالفعل دون جدوى، وفي ظل تجاهل تام من الرئيس مرسي.

قتلة جدد فى المقطم

مع زيادة احتقان الشارع المصري وتعالي أصوات المعارضة ضد سياسات الرئيس مرسي تجاه الوطن، وتيقن عموم المصريين أنهم أمام رئيس للجمهورية يتبع تعليمات الجماعة، وتصدر جميع قراراته من مقر مكتب الإرشاد بالمقطم نحو أخونة مفاصل الدولة، وأنه لم ولن يكون رئيسًا لكل المصريين، كما ادّعى، بل هو رئيس للأهل والعشيرة من جماعة الإخوان المسلمين فقط. ومع رفضه المستمر لتلبية مطالب القوى والتيارات السياسية المدنية بإقالة حكومة هشام قنديل، تلك الحكومة التي لم تعلن عن أي برنامج اقتصادي أو إصلاحي واضح منذ قدومها، وباتت كل قراراتها متخبطة، وعجزت عن حل أيٍّ من المشاكل المستعصية داخل المجتمع المصري سواء فيما يتعلق بالملف الأمني الذي ألقى بظلاله على قطاع السياحة في مصر، أو فيما يتعلق بملف "البطالة" التي زادت بصورة مخيفة بين صفوف المصريين، وخصوصًا أن ما قطعه الرئيس مرسي على نفسه من وعود أثناء برنامجه الانتخابي في 2012، والذي أطلق عليه برنامج المائة يوم لحل مشاكل وملفات معنيّة بالأمن والغذاء والصحة والقمامة، وقد عجز مرسي بعد مرور المائة يوم على حكمه عن تنفيذ ما وعد به، في أى من هذه الملفات بحجة " الوقت غير كاف" لإصلاح ما أفسده الدهر، وعلى الشعب أن يصبر قليلاً «وهو محق في هذا»، فمع ذلك لم تأت هذه الحكومة بالجديد بعد مرور ستة أشهر ويزيد منذ توليها زمام الأمور، فلم يشعر المواطن البسيط أو المثقف منها بأي خطوات ملموسة على الأرض تدفعه للصبر أو أي بادرة أمل تنير له شمعة في النفق المظلم نحو مشروع النهضة الذي تبناه الرئيس المنتخب في حملته الانتخابية، وقد وُهِمَ المصريون بتدفق "مائتي مليار دولار" على مصر بمجرد وصوله لسدة الحكم على حد قوله تحديدًا، وأن مشروع النهضة الذي يطرحه هو نتاج فكر وعمل دءوب للجماعة منذ سنوات مضت للنهضة بمصر وشعبها. ولكن اكتشف عموم المصريين أنه لا وجود لهذا

المشروع الوهمي الذي لم يكن سوى "عبارة" معلنة عن فكرة ترويجية في حملة انتخابية لا أكثر. وهو نفس ما صرح به القيادي البارز في الجماعة المهندس خيرت الشاطر، في أحد تصريحاته بعد وصول جماعة الإخوان لسدة الحكم في مصر، في معقل سؤاله من الصحفيين عن مشروع النهضة المزعوم حيث قال: إنه لا وجود لمشروع ملموس يسمى بالنهضة، ولكنه مشروع فكري يجب أن يوجد في عقل وإرادة كل المصريين.

ويمكن أن نقرأ على لسان المتحدث الرسمي للرئاسة "ياسر علي" في صحيفة الدستور عدد2012/9/15، أن النهضة مشروع فكري وليس اقتصاديا فقط، حيث قال: "إن هوية مشروع النهضة وتحديد القيم الحاكمة له، وتكوين العقل والوجدان وفق قيم العمل والإنتاج والاستهلاك ومفاهيم المتعة والسعادة، وذلك من أجل مشروع متكامل قابل للحياة».

في الحقيقة لم يكن هذا المشروع سوى خطوات تتخذها جماعة الإخوان في مصر للتمكين والاستحواذ وفرض قبضتها على مؤسسات الدولة، في إطار مشروع النهضة الأكبر للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان، لإقامة إمارات عربية إسلامية تتيح للخلافة الإسلامية المزعومة، على حد قولهم. وهنا يجب الإشارة إلى زيارة الدكتور مرسي للسودان، وخطبته في صلاة الجمعة داخل أحد المساجد السودانية، بحضور رئيس الجمهورية السوداني عمر البشير، أحد قيادات التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، حيث نادى مرسي على المصلين بتباهٍ: إن مصر نهضت، مما يعنى أن المشروع قد تم تنفيذه بالفعل.

كل هذا ما دفع قوى سياسية ومعارضة للنظام الحاكم إلى تنظيم تظاهرة أمام مقر جماعة الإخوان الرئيسي بمنطقة المقَطم، في 22 مارس 2013، فيما عرف بجمعة "رد الكرامة" للتنديد بسياسات الإخوان ضد الوطن، ومحاولة تكميم الأفواه بحملات الاعتقال الواسعة التي تمت ضد نشطاء وصحفيين مصريين مناهضين لسياسة الرئيس المصري، حيث أدركوا أن مصر تدار من المقطم وليس من مكتب الرئاسة بقصر الاتحادية، على حد قولهم. ومع زيادة الاحتقان في الشارع المصري نتيجة للتضييق على حرية الصحافة والإعلام، حيث تمت إحالة صحفيين كثر للنيابة العامة، وتم استهداف مذيعات وإعلاميات داخل مبنى ماسبيرو ووقفهن عن العمل، وإلغاء عدة برامج مثل "ستديو 27" وإصدار أوامر لقيادات ماسبيرو بعدم استضافة ضيوف دون المنتمين للتيارات الإسلامية. مع وقف بث "قناة الفراعين" دون سبب قانوني لمده 45 يومًا، وعدم تنفيذ الحكم القضائي بعودة البث لقناة دريم الفضائية من مدينة الإنتاج الإعلامي.

تظاهرة جمعة "رد الكرامة" هذه شهدت أحداثًا دامية على إثر محاولة اقتحام مكتب الإرشاد بالمقطم من نشطاء سياسيين وتيارات سياسية مدنية، سقط على إثرها العديد من القتلى والجرحى من الطرفين، وصفها السيد عمرو موسى - رئيس حزب

المؤتمر المصري وعضو جبهة الإنقاذ ـ قائلا:" اقتتال المصريين واستباحة دمائهم في صراع سياسي سخيف، هذه مقدمة لانهيار الدولة. معبرًا عن إدانته للعنف والتصعيد، وتشجيع البعض على الصدام بما في ذلك الاعتداء على مقار الأحزاب وجمعية الإخوان المسلمين».

كما استنكر القيادى السابق بجماعة الإخوان المسلمين، كمال الهلباوي، أحداث المقطم، وذكر: "إن ما حدث في المقطم نكسة سياسية وأخلاقية بكل المقاييس، وغياب للعقل والحكمة واستعراض للعضلات، وإننا الآن نعيش في غابة وليس دولة القانون».

أما نقيب المحامين، سامح عاشور، فقد صرح لجريدة اليوم السابع: "إن استخدام العنف أمر مؤسف ومرفوض من جميع الأطراف، ولا يقبله أحد، وليس من وسائل التعبير عن الرأي والتظاهر". لكن بالقطع نجحت قوات الأمن أن تحمي مقر جماعة الإخوان المسلمين بالمقطم، ومنع دخول المتظاهرين إلى المنطقة المحيطة به، ولم تتصد قوات الأمن للاعتداءات والاشتباكات التي وقعت في الشوارع المحيطة بمقر مكتب الإرشاد، وكان بإمكان شباب الإخوان أن يظلوا موجودين أمام مقر الجماعة وألا يحتكوا بالمتظاهرين في المناطق المجاورة».

صكوك بيع مصر

في 30 إبريل 2013، وافق مجلس الشورى بالإجماع على مشروع الصكوك الإسلامية، رغم اعتراض الأزهر في 2 يناير من نفس العام، على مواد المشروع الذي تقدمت به جماعة الإخوان المسلمين، وأكد الأزهر مخالفتها للشريعة، وحذر من المساس بالسيادة. إلا أن مجلس الشورى بأغلبيته الكاسحة من الإخوان والسلفيين أصر على مواصلة مناقشته، واستكملت لجنة الشئون المالية والاقتصادية جلسات الاستماع حول مشروع القانون الذي يعتبرونه طوق النجاة للاقتصاد المصري، لخلق تمويل سريع للمشروعات التي يتبناها مرسي وحزبه، وفي مقدمتها مشروع تطوير قناة السويس.

شكل رفض الأزهر عائقًا أمام تمرير هذا المشروع، مما جعل مجلس الشورى نلأخذ أخيرًا بملاحظات الأزهر لتعديل عدة مواد للمشروع، لتتم الموافقة النهائية بعدها. وظل هذا المشروع مثار جدل واسع للمراقبين السياسيين والمحللين الاقتصاديين، وتناقلت القنوات الفضائية في مصر المشروع كخطوة جديدة لجماعة الإخوان المسلمين، والرئيس مرسي نحو بيع أصول الدولة وخصوصًا قناة السويس، لدويلة قطر كنوع من سداد فاتورة دعم قطر للجماعة في مصر، ولكن أخطر ما قيل عن هذا المشروع، هي تلك التصريحات التي تناولتها وسائل الإعلام نقلا عن مصادر معلوماتية في أغسطس 2013، وبعد شهرين من سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، "بدأ الدكتور حازم الببلاوي، رئيس مجلس الوزراء، النظر في مشروع قانون الصكوك

الذي قدمته حكومة الدكتور هشام قنديل، رئيس الوزراء السابق، ووافق عليه الرئيس السابق محمد مرسي، بعد أن أفادت السلطات الأمنية للببلاوي بأن قانون الصكوك كان الهدف منه في المقام الأول تمليك التنظيم الدولي للإخوان ومواليهم في الخارج، وعلى رأسهم دويلة قطر، لنسبة كبيرة جدا من أسهم الدولة، وبالتالي يحق لهم وضع أيديهم على الدولة اقتصاديا وسياسيا، وإلى الأبد.

وأضاف المصدر، أن المخابرات العامة وجهاز الأمن الوطني، رصدا مساعي جماعة الإخوان المسلمين إدخال أموال ضخمة إلى مصر بطرق غير مشروعة لشراء الصكوك الإسلامية بها، لصالح قيادات بالجماعة داخل مصر وخارجها وشخصيات خليجية، ويدير الصفقة برمتها التنظيم الدولي للإخوان المسلمين بالخارج.

وأكد المصدر، أن الببلاوي يدرس حاليا إلغاء المشروع بناء على توصيات جهاز الأمن القومي، وأيضا يدرس العمليات التى تلت اقرار القانون والعمل به منذ تاريخ الإقرار به وحتى الآن، ودراسة الإجراءات القانونية حيال المعلومات الموثقة حول إدخال الأموال إلى الداخل بشكل غير شرعي.

مرسى ينادى بالحفاظ على سلامة الخاطفين

في 15مايو 2013، تشهد مصر حلقة جديدة من عمليات اختطاف الجنود المصريين في سيناء، وسط حالة الفراغ الأمني الذي تشهده شبه الجزيرة. حيث اختطفت عناصر بدوية مسلحة 7 جنود من قوات الشرطة والجيش بشمال سيناء، في ساعة مبكرة من الصباح، أثناء عودتهم من الإجازة إلى معسكراتهم في مدينة العريش، 6 منهم ينتمون إلى وزارة الداخلية، 4 من أمن الموانئ و2 من قوات الأمن المركزي، بالإضافة إلى مجند بالقوات المسلحة ضمن قوات حرس الحدود.

وشهدت منطقة الوادي الأخضر الواقعة على طريق العريش - رفح، استنفارًا أمنيًا غير مسبوق من جانب القوات المسلحة وعناصر وزارة الداخلية. وبعد مرور 24 ساعة على عملية الاختطاف تعالت خلالها التصريحات والإدانات ومحاولات التدخل، بداية من القيادات التنفيذية والسيادية والأحزاب والقوى السياسية والثورية، مرورًا بالفريق أول عبد الفتاح السيسي، القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي، ونهاية بالرئيس محمد مرسي نفسه، الذي اجتمع بوزراء "الدفاع والإنتاج الحربي، والداخلية، ورئيس المخابرات العامة"، لاستعراض الجهود والاتصالات المبذولة على المستويين السياسي والأمني، لسرعة الإفراج عن الجنود المختطفين، والتأكيد على أن حل مشكلات سيناء لا يكون من خلال عمليات الخطف وترويع المواطنين، ولكن سنقف أمام كلمات مرسي فيما يخص عدم التفاوض مع المجرمين، مع تأكيده على التزامه بالحفاظ على سلامة الخاطفين والمخطوفين!!

ورغم تأكيده عدم التفاوض مع المجرمين للإفراج عن الجنود المختطفين، فإن هذا

التأكيد جاء مغايرًا لتصريح مصدر عسكري لـ"اليوم السابع"، إن قضية الجنود السبعة المختطفين تخضع الآن لحلول تفاوضية من جانب المخابرات الحربية، وعدد من مشايخ القبائل السيناوية، من أجل الإفراج عن الجنود المصريين. هذا التصريح الذي تطابق مع ما قالته وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية المصرية، من أن المفاوضات مع الخاطفين تتم عبر وسطاء، وهو ما أكد عليه في حينها قيادات من الإخوان المسلمين وذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة، والتيار السلفي، وحزب النور، بالإضافة إلي عدد من كبار العائلات بقيادة المفاوضات مع الخاطفين لاستعادة الجنود وإنهاء الأزمة بالتنسيق مع أجهزة المخابرات، ورئاسة الجمهورية.

في 17 مايو قام جنود تابعون لأمن الموانئ في مصر بإغلاق معبر رفح أمام حركة التنقل من وإلى قطاع غزة احتجاجا على خطف زملائهم، وقالوا إنهم سيستمرون في إغلاق المعبر لحين عودتهم.

في 19 مايو بث أحد المواقع الإلكترونية على الإنترنت لقطات للجنود المصريين السبعة الذين خطفوا، تناقلتها وسائل الإعلام المحلية والغربية. وأكد أحد القيادات الأمنية للـ بي بي سي، أن الفيديو يظهر بالفعل صور الجنود المخطوفين. ويظهر في الفيديو الجنود معصوبي الأعين وأيديهم فوق رؤوسهم. وتلى كل واحد منهم اسمه والقطاع الذي ينتمي له سواء في الشرطة أو القوات المسلحة.

ويبدو أن أحمد أبو شيتة، الشهير بـ"حمادة"، هو كلمة السر في حادث اختطاف الجنود، حيث طالب المختطفون في هذا الفيديو بالإفراج عنه، بناء على تعليمات من الخاطفين. وهو المتهم الذي تم القبض عليه في سبتمبر 2012 على خلفية مقتل الـ17 مجندًا في رفح في شهر رمضان من نفس العام، وبالتحقيق معه تبين علاقته غير المباشرة بالحادث، وأدلى باعترافات تفيد بمساعدته منفذي الهجوم على الجنود المصريين، ولكنّه أنكر معرفته بنيّتهم، كما أنه شارك في الهجوم على قسم ثان العريش، وعلى بنك الإسكندرية في يونيو من عام 2011.

ولكن يظل السؤال: من اختطف الجنود المصريين السبعة في سيناء؟ سؤال يبحث عن إجابة في ظل نفي عائلة أبو شيتة ضلوعها في العملية، على لسان إبراهيم أبو شيتة، أحد أبنائها، خلال مؤتمر صحفي نظمته عائلة شيتة في 20 مايو، وبالتالي تناثرت الاتهامات بعد المؤتمر بين حماس أو الجماعات الجهادية في سيناء، ومنها جماعة التوحيد والجهاد، لكن باتت المسافة قريبة من معرفة هوية الخاطفين، حيث أشارت مصادر الأمن أن "كمال ع" الهارب " حكم إعدام " في قضية اقتحام قسم العريش، و"شادي. ا" و"أحمد. ح" وهم ينتمون إلى التيار التكفيري بسيناء وعلى علاقة بجماعات مسلحة، شاركت في قتل العديد من أفراد وضباط الشرطة، وتوقفت الملاحقات الأمنية لهم على خلفية المفاوضات، التي قادها الدكتور عماد عبد الغفور، مساعد رئيس الجمهورية.

وفي 22 مايو تستيقظ مصر على مشهد استقبال الرئيس مرسي للجنود المختطفين في

مطار المالظة الحربي، وقد كشف الجهادي السابق محمد أبو سمرة، أمين عام الحزب الإسلامي، الذراع السياسية لتنظيم الجهاد، أن عملية إطلاق الجنود السبعة المختطفين، تمت بـ"التفاوض" بين قيادات القوات المسلحة وأهالي سيناء، وبين خاطفي الجنود حتى تمت العملية بسلام دون سقوط لنقطة دم واحدة لأي جندي. ولم يعلم الشعب في حينها إلى اليوم كيفية الإفراج عن الجنود. ومن هم الجناة ولماذا لم يتم تعقبهم والقبض عليهم بعد عملية تحرير الجنود المصريين.

وفي سياق عملية خطف الجنود المصريين. قال مسعد أبوفجر، الناشط السيناوي، إن كل أهالي سيناء تعرضوا لانتهاكات عديدة، لكن رد الفعل لا يكون بهذه الصورة، موضحًا أن "هناك من يريد أن يرسل رسالة للدولة المصرية بأن مخططات جماعة الإخوان المسلمين لن يقف أمامها شيء". وأضاف"أبو فجر" في مداخلة هاتفية لبرنامج "هنا العاصمة" على قناة «سي بي سي»، في 20 مايو2013، أن "المناخ الحالي من الإرهاب في سيناء سببه الغزوات الإرهابية لتنظيم الإخوان».

وفي 2013/8/13، وبعد سقوط حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، تمت إذاعة مقطع فيديو جديد تم تسجيله في توقيت خطف الجنود بثته شاشات الفضائيات المصرية يظهر الجنود المصريين السبعة بحوزة جماعة "أنصار بيت المقدس" التكفيرية وهم يطالبون الرئيس مرسي بالإفراج عن أهالي سيناء المسجونين في السجون المصرية، تلك الجماعة التي أعلنت تبنيها من قبل مسئوليتها عن العمليات المتتالية لتفجير خط أنابيب الغاز في سيناء، والتي وصلت إلى 12 مرة في عصر تولي المجلس العسكري إدارة شئون البلاد، بعد سقوط نظام مبارك، وقد توقفت هذه العلميات تمامًا بعد وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر. أيضًا هذه الجماعة الإرهابية وثيقة الصلة بجماعة الإخوان المسلمين في مصر، هي من تبنت عملية اغتيال وزير الداخلية المصري اللواء محمد إبراهيم، أغسطس عام 2013، حينما تعرض لمحاولة تفجير موكبه أثناء سيره في شارع مصطفى النحاس، بمدينة نصر، والتي نجا منها، وكانت هذه العملية الإجرامية الانتقامية نتيجة لنجاح اللواء محمد إبراهيم في فض الاعتصام المسلح لجماعة الإخوان المسلمين في ميدان رابعة العدوية بمدينة نصر، وميدان النهضة في الجيزة بعد سقوط حكم مرسي بشهرين.

مرسي وجلسة حوار وطني أثيوبي

وتتوالى سقطات حكم الدكتور مرسي، بشأن أسلوب تعامله مع ملفات الأمن القومي المصري، حيث تفاقمت مجددًا الأزمة التاريخية للملف المائي مع إثيوبيا منذ عهد جمال عبد الناصر إلى أعلى مستوياتها. هذا الملف الذي يعد من أخطر ملفات الأمن القومي المصري، والذي يواجه مشروع بناء السدود في إثيوبيا كملف معقد، وله امتداد تاريخي وإستراتيجي، ويصب في خانة الإضرار بمصالح مصر قبل اعتبارات قومية وتنموية

في إثيوبيا، حيث دعت إثيوبيا رسميًا أواخر شهر مايو 2013 لخطوات فعلية، نحو بناء ما أطلق عليه "سد النهضة" الذي من شأنه طبقًا لجميع الدراسات المصرية السابقة، انخفاض حصة مصر من المياه التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية المحدِّدة لحصص دول المصب والمنبع من مياه نهر النيل، وحق دول المصب "مصر والسودان" في استخدام حق الفيتو أثناء التصويت على أي قرار يخص تعديل مواد هذه الاتفاقية بين الدول الأعضاء.

فمع إعلان إثيوبيا لبداية مشروع السد الإثيوبي، والذي خرجت به بشكل منفرد خارج كل الاتفاقيات الدولية، تشكلت اللجنة الثلاثية الخاصة بدراسة سد النهضة وتأثيره على حصة مصر، وقدمت تقريرها إلى الرئيس مرسي الذي دعا بدوره إلى عقد جلسة حوار وطني، بعد توافر المعلومات الشاملة عن ملف سد النهضة، حتى تبنى القوى السياسية آراءها ومقترحاتها وتكليفاتها على أساس دقيق، وبالتالي تقوم القيادة السياسية والتنفيذية بدراسة ما يمكن تنفيذه. على حد زعم الرئيس المصري.

في الثالث من يونيو، افتتح الرئيس مرسي جلسة الحوار الوطني مع عدد من ممثلي القوى السياسية في مصر، غلب عليه الطابع الإسلامي كالعادة مع تمثيل ضعيف للتيار الليبرالي، والذي كان متمثلا في؛ الدكتور أيمن نور ومحمد أنور السادات وعمرو حمزاوي، حيث امتنع الكثير عن قبول دعوة الرئاسة لحضور جلسة الحوار نتيجة للاستقطاب السياسي الذي تشهده مصر في ذلك الوقت، وكذلك شهدت الجلسة حضور الداعية عمرو خالد، ورجل الأعمال رامي لكح مع ممثل عن الكنيسة والأزهر الشريف.

بدأت المهزلة الكبرى في جلسة الحوار الوطني التي عقدها الرئيس محمد مرسي، لمناقشة أزمة بناء "سد النهضة" الإثيوبي، والذي يهدد أمن مصر القومي، لتكشف عن مدى "البلاهة" وضعف الرأي وتشتت الفكر، لرموز يفترض أنهم نخبة، ويُفترض أن عليهم إيجاد حلول لمشاكل مصر السياسية والاقتصادية. هكذا بدأت جريدة الوفد بعددها في 3 يونيو2013، تحت عنوان "حوار وطني سري على الهواء مباشرة. . . . كارثة سد النهضة يديرها هواه". حيث قالت الصحيفة التي وضعت فيديو مسجلا لفاعليات المؤتمر تحت العنوان:

كان عدم علم معظم الحاضرين ببث الجلسة على الهواء مباشرةً، لتصبح الجلسة التي من المفترض أن تكون جلسة سرية، على مرأى ومسمع من العالم كله هي قمة المهزلة، والخيط الذي كشف لنا ضحالة تفكير كثير من الحاضرين، حيث اقترحوا عددًا من الحلول للأزمة تدعو للسخرية، وتثير الضحك.

استهل مجدي أحمد حسين، رئيس حزب العمل الجديد، حديثه خلال الحوار قائلاً: "لو الاجتماع سري نقسم على ألا نسرب للإعلام كلمة"، لكن الجالس إلى جانبه أبلغه بأن الحوار مذاع على الهواء، فعاد يقول: "إنه لا يتحدث عن خطط سرية، مشيرًا أن

المعركة المتعلقة بنهر النيل مع "أمريكا وإسرائيل».

واستهان مجدي حسين بالأزمة، فرأى أن أزمة بناء سد النهضة "خطر وهمي، "وهمّه بيلاعبونا"، وأنه يمكن الحل عن طريق لاعب كرة، أو فنان حيث قال: "من الممكن حل الأزمة عن طريق فتح معبر رفح أو إرسال لاعب النادي الأهلي، محمد أبوتريكة، في زيارة إلى إثيوبيا.

ويضيف رئيس حزب العمل: "مرة شاب إثيوبي قال لى إنت بتشوف عادل إمام، فقلت له لأ، فقال لي ابقى سلّم لي عليه"، في إشارة منه لضرورة الاستعانة بالفنانين المصريين لتعميق العلاقات المصرية الإثيوبية.

أما السياسي أيمن نور "رئيس حزب غد الثورة"، الذي اقترح عدة حلول "ساذجة" للأزمة، قائلاً: "تنشر مصر شائعات عن سعي مصر لامتلاك طائرات متطورة كطريقة استخباراتية لبث الخوف في نفوس الإثيوبيين».

وأضاف "نور": محتاجين فريق عمل سياسي مخابراتي في إثيوبيا مش سفارة، وتابع: "المجتمع الإثيوبي مهترئ لأقصى درجة"، داعيًا إلى استغلال هذا الضعف للتأثير على قرارات إثيوبيا فيما يتعلق بقضية "سد النهضة».

ويبدو أن "نور" كان من ضمن الحاضرين ممن لم يعلموا بأن الجلسة تذاع على الهواء، فأبدى غضبه الشديد، بعد نهاية الجلسة في مداخلات تليفونية مع عدد من القنوات الفضائية، محاولاً تبرير موقفه، حيث أعرب عن اندهاشه من إذاعة جلسة الحوار الوطني بالرئاسة حول أزمة إثيوبيا دون إحاطة المشاركين، علمًا مسبقًا رغم حساسية الموضوع المثار". ويبدو أن نور إلى هذه اللحظة لم يكن يدرك أن هناك من الحضور قد تم تبليغهم قبل بدء الجلسة بإذاعتها تلفزيونيًا!!

أما الدكتور أبو العلا ماضي، رئيس حزب الوسط، فربط بين أزمة بناء السد وأزمة اختطاف الجنود من سيناء، ويبدو أن ماضي لم يدرك بعد أن أزمة بناء سد "هو بمثابة حلم لإثيوبيا"، مختلفة تمامًا عن أزمة اختطاف عدد من الجنود، حيث قال ماضي: "الحل الأمثل لأزمة سد النهضة، هو استخدام الإستراتيجية نفسها التي تم التعامل بها مع أحداث سيناء الأخيرة، وتحرير الجنود المختطفين، حيث تم تحرير الجنود بدون نقطة دم واحدة، مشيرًا أنه يجب أن يكون هناك تلويح بالضغط الشعبي والجماهيري، بحيث نصل إلى اتفاقيات قد تؤتي ثمارها».

كما أن ماضي، اقترح، اقتراحًا، ولم يكن يعلم بأن الجانب الاثيوبي يسمعه على الهواء مباشرةً وهو يقترحه، قائلا: "ممكن نطلع شائعات بأن مصر هتضرب السد».

وفضلا عن هذه المقترحات "الساذجة"، كشفت الجلسة عن المستوى المتدني للقيادة السياسية "نظامًا ومعارضة"، ما يعني أن مصر التي تعاني من أزمات عدة، ستعاني لفترة ليست بالقصيرة، لافتقاد البلاد لقادة سياسيين على مستوى عالٍ بقدر مصر، الدولة الأكبر في المنطقة.

فأحدهم يقترح تفجير السد على الهواء مباشرة، والآخر يدعو لدعم الجماعات المسلحة ضد النظام في إثيوبيا على الهواء مباشرة، وآخر يدعو لربط نهر النيل بنهر الكونغو على الهواء مباشرة، وآخر يحمّل مبارك المسئولية على الرغم من أن إثيوبيا لم تجرؤ على تنفيذ تهديها إلا في عصر مرسي، وآخر يقترح ضربه بالطيران على الهواء مباشرة.

وتتكشف خيوط المؤامرة التي حبكتها الرئاسة جيدًا ضد مصر وشعبها من خلال ما قامت به باكينام الشرقاوي، مستشارة الرئيس، من تبرير للموقف المخزي هذا، حيث قدمت اعتذارها عما حدث في اجتماع الرئاسة بالقوى الوطنية قائلة: "كان مرتبًا أن يذاع الاجتماع الوطني اليوم مسجلا كعادة هذه اللقاءات، ولكن ارتؤي لأهمية موضوع الأمن المائي قبل اللقاء مباشرة إذاعته على الهواء، فغاب عني إبلاغ الحضور بهذا التعديل". مؤكدة اعتذارها عبر صفحتها الشخصية علي الفيسبوك قائلة: "لذلك أعتذر عن أي حرج غير مقصود لأي من القيادات السياسية سببّه عدم الإشارة عن البث المباشر للقاء". ولم تشر سيده القصر عن أسباب إبلاغ عدد آخر من الحضور دون غيرهم بإذاعة جلسة الحوار هذه!!

في ذات السياق سخرت الإعلامية ريم ماجد، من إذاعة الحوار الوطني الخاص بمناقشة أزمة سد النهضة على الهواء مباشرة، ويجب هنا أن نعرض تعليقها على الحدث بالطريقة العامية التي استخدمتها المذيعة في قناه "أون تي في" خلال برنامجها اليومي "بلدنا بالمصري" حيث قالت: "كل اللي حصل في بلدنا كوم واجتماع السيد رئيس الجمهورية بكبارات القوى السياسية على حس أزمة سد النهضة كوم تاني خالص».

وقالت "صحيح ريقنا نشف نطالب بالشفافية، بس ما كنش القصد والله، ولا ليكو علينا حلفان، إننا نبقى بنشف ونرف على الآخر أوي كده».

وتابعت: "ما كانش قصدنا أبدًا إن المناقشات تبقى بالمفتشر أوي كده، وعلى الهواء مباشرة، وعلى عينك يا تاجر وشوبش يا حبايب».

واستطردت كلامها "إحنا ما وصلناش لدرجة الجُرْسَة، إحنا يا دوب بنتكتك حاجة ياما هنا وياما هناك، إشي تدخُّل في الشأن الداخلي لدولة ذات سيادة على "تظبيط" القبائل، اللهم إنا لا نسألك رد القضاء ولكننا نسألك اللطف فيه».

مرسي يسقط في بلاد الشام

ولأن الطريق الأوحد لإقامة الشرق الأوسط الجديد هو السعى لاندلاع حرب طائفية بين السنة والشيعة، كما قال روبرت باير أحد كبار المسؤلين السابقين بوكالة المخابرات الأمريكية فى كتابه " القوة الإيرانية العظمى الجديدة" عام 2008.

ففي 13يونيو 2012، كان د. محمد مرسي على موعد جديد وسقطة جديدة وملف آخر من ملفات الأمن القومي المصري فيما يخص التعامل الإقليمي والتحديات التي

تواجه مصر في لعبة توازن القوى في المنطقة. حيث أعلن مؤتمر نظمته "رابطة علماء المسلمين" التي تضم علماء من السنة في القاهرة "وجوب الجهاد" في سوريا، معتبرًا ما يجري في سوريا حربًا على الإسلام من النظام السوري، الذي وصفه بـ"الطائفي"، وداعيًا لمقاطعة الدول الداعمة له، وعلى رأسها روسيا وإيران.

وأعلن بيان المؤتمر، الذي عقد في أحد فنادق العاصمة المصرية، تحت عنوان "دور العلماء في نصرة سوريا" عن "وجوب الجهاد لنصرة إخواننا في سوريا، بالنفس والمال والسلاح، وكل أنواع الجهاد والنصرة وما من شأنه إنقاذ الشعب السوري من قبضة النظام الطائفي».

واعتبر البيان، الذي ألقاه الشيخ السلفي المصري محمد حسان، أن "ما يجري في أرض الشام من عدوان سافر من النظام الإيراني وحزب الله وحلفائهم الطائفيين، يعد حربًا معلنة على الإسلام والمسلمين».

شارك في المؤتمر الشيخ حسن الشافعي، رئيس المكتب الفني لشيخ الأزهر، وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر، بالاضافة للداعية المصري صفوت حجازي، والداعية السعودي محمد العريفي، ولفيف من العلماء السنة من مختلف البلدان العربية.

ومن جانبه، شدد رئيس "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" يوسف القرضاوي "على أهمية دور الدعاة والعلماء الذين حملوا أمانة الأمة وكلفهم الله أن يسيروا بالدعوة في طريق الحق لنصرة الشعب السوري". وقال إن "النظام السوري يأتيه الدعم من روسيا وإيران وحزب الله، ولديه أسلحة متطورة ويستخدمها في قتل الشعب"، مطالبًا "الدول العربية بأن يظهروا عروبتهم وإسلامهم في دعم الثورة السورية».

كما أعلن رئيس "رابطة علماء أهل السنة" في مصر صفوت حجازي، أمام المؤتمر، إن الرابطة ترسل السلاح إلى سوريا لدعم المعارضة منذ نحو عام!! مضيفا أن "رابطة علماء أهل السنة ستكون أول روابط العلماء التى تدفع بلواء للجهاد في أرض الشام».

كما أكد الشيخ الدكتور محمد بن عبد الرحمن العريفي، دعمه للثورة السورية، مستشهدًا خلال كلمته التي ألقاها، بأحاديث من القرآن الكريم وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم. وقال إن المعارضة السورية تقاتل النظام السوري وحزب الله وروسيا وإيران لأجل حصولهم على الحرية.

وأشار العريفي أن مجاهدي سوريا يحاربون الجيش السوري وإيران وحزب الله، داعيا إلى دعم سوريا بالمال والسلاح لنصرة الإسلام.

وفي سياق آخر، وعقب "صلاة الجمعة" في اليوم التالي للمؤتمر، نظم الإسلاميون مظاهرة ضمت آلافا من مختلف القوى والتيارات الإسلامية دعمًا لسوريا ضد نظام بشار الأسد، بدأت من أمام مسجد عمرو بن العاص. وتلاحظ مع منتصف يوم التظاهرة التي امتدت إلى قلب العاصمة وجود مجموعة من وزراء مصر، وعلى رأسهم رئيس الوزراء المصري هشام قنديل، في مشهد لاقى استهجان الشعب المصري الذي عبر

عن استيائه من موقف القيادات الإسلامية، التي طالما نادت بوقف التعامل مع الكيان الصهيوني، ووجوب الجهاد في فلسطيين لتحرير القدس تلك الشعارات التي كانت في صميم الحملة الدعائية الانتخابية لمرسي قبل شهور قليلة، ولم يجد الشعب المصري أي وجود لها بعد وصول هذا التيار إلى سدة الحكم في مصر. وتساءل الكثير من المراقبين باندهاش؛ إذا كان هؤلاء يمتلكون من المال والقدرة على إمداد سوريا بالسلاح، بل وإعلان فتح باب الجهاد للمصريين هناك، فلماذا لم يستغلوا كل تلك الإمكانات للزحف نحو القدس وإعلان تحرير الأراضي الفلسطينية من المغتصب الصهيوني؟ ولماذا يدفعون بالشعب المصري في أتون معركة خارج الحدود، ولم ير الشعب المصري أبناء هذه القيادات الإسلامية متقدمين للصفوف الأمامية فيها، إن كانت هذه دعوة صادقة حقًا لنصرة الإسلام؟

وكيف يثق الشعب المصري في قيادات تدعِّي التمسك بتعاليم الإسلام وقيمه، مثل الشيخ العريفي، صاحب فتوة نكاح الجهاد في سوريا، تلك الفتوة التي تدعو المؤمنات من المتزوجات وغير المتزوجات في العالم الإسلامي للسفر إلى سوريا، ووضع أنفسهن تحت إمرة المجاهدين السوريين لنكاحهن دون زواج بذريعة، الجهاد في سبيل الله. تلك الفتوى التي لاقى العريفي نفسه هجومًا حادًا من علماء الدين في شتى بقاع الأرض، هو ذاته الذي أطلق دعوة فتح باب الجهاد للمصريين في سوريا من القاهرة، ثم غادر بعدها على متن طائرة للتنزه في صيف ضواحي لندن، وقد التقطت له صورة تم نشرها على مواقع الإنترنت وهو يلعب "الكوتشينة" داخل الطائرة، وبعدها بأيام التقطت له مشاهد بثتها قناة العربية الفضائية، وهو يرقد مصابا على فراش إحدى غرف مستشفى بالعاصمة اللندنية، بعد أن قام شابان مجهولان بالتعرف إليه أثناء سيره بإحدى الضواحي، والتعدي عليه ركلاً بعد أن ألقوه أرضًا. وبعد مرور أشهر على فتوى جهاد النكاح، ظهرت تقارير عديدة ولقاءات عدة مع الفتيات المسلمات اللاتي قدمت أنفسهن رهن هذه الفتوى، عند عودتهن إلى أوطانهن، فقد نشرت جريدة الوفد نقلا عن صحيفة "الشروق" التونسية، التي سلطت الضوء على إحدى الفتيات العائدات من "جهاد النكاح" في سوريا، وهي حامل مصابة بمرض "الإيدز" ومعها جنينها أيضًا. حيث نقلت عن لمياء (19 عامًا) المأساة التي عانتها، واعترافها بممارسة الجنس مع باكستانيين وأفغان وليبيين وتونسيين وعراقيين وسعوديين وصوماليين في سوريا، تحت ستار "جهاد النكاح"، موضحة ان أول من "استمتع" بها في مدينة حلب السورية شخص يمني يسيّر مجموعة مسلحة.

كيف يثق الشعب المصري فى الشيخ القرضاوي، والذي أطلق عليه مفتي النيتو في المنطقة العربية بعد أن دعا قوات النيتو لضرب الأراضي الليبية، وقتل القذافي لنصرة الشعب الليبي، ودعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسقاط سوريا في مقابل التعهد بحفظ أمن إسرائيل، حيث قال القرضاوي في أحد مؤتمراته موجهًا حديثه إلى أمريكا

بالشكر لدعمها المعارضة السورية بالسلاح، وقال إن أمريكا تخشى أن ينتصر الجيش الحر ثم يذهب إلى إسرائيل، وتساءل القرضاوي موجهًا حديثه إلى أمريكا، من أين أتيتم بهذا الكلام ؟ نحن نريد وقفة قوية من أمريكا وقفة لله. ولأن الشعب المصري لّماح وذكي بالفطرة، فقد صحت ظنونه في هذا القرضاوي، الذي يعيش في أحضان دويلة قطر، وكيل زعزعة الاستقرار في المنطقة العربية لتقسيمها، والتي توجد على أراضيها أكبر قاعدتين عسكريتين أمريكيتين في العالم، وهما قاعدتا "العديد والسيلية" واللتان خرجت منها طائرات أمريكا لضرب العراق عام 2003، ولم يسمع منه العالم الإسلامي أي إدانة، وباتت تمثل أكبر قاعدة أمريكية بحثية لمؤسسات أوعية الفكر خارج الولايات المتحدة، وقد دعا بعد سقوط حكم مرسي في مصر إلى وجوب التدخل الدولي في مصر لعودة مرسي، بل وذهب إلى دعوة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها للتدخل في مصر، وقام بتوجيه كلمة للجنود المصريين يحرضهم على قياداتهم، ويقوم بمقارنة الجيش الإسرائيلي الأكثر نبلاً وإنسانية من الجيش المصري، على حد وصفه، وقام بالتطاول على شخص شيخ الأزهر الشريف لموقفه الداعم لما سمّاه الانقلاب العسكري في 30 يونيو. أما الطامة الكبرى، فتلك التصريحات الحماسية والعفوية التي صدرت من صفوت حجازي بشأن قيامه بتسليح سوريا منذ عام، واستمرار دعمه بالسلاح لهم، تلك التصريحات التي تشير إلى صحة الدعاءات التي ذكرت وجود تقارير عن تسليح تنظيم جماعة الإخوان في مصر، وتفسر للشعب المصري سر عمليات تهريب السلاح من كل الحدود المصرية! وتنذر بصدام دموي مسلح ينتظر المصريين إذا تم إسقاط حكم مرسي في مصر.

ولمعرفة الوضع الحقيقي في سوريا، يجب أن نقف كثيرًا أمام تصريحات العريفي خلال مؤتمر علماء المسلمين لإعلان الجهاد في ليبيا وتحديدًا حينما ذكر: "أن الرسول الكريم أكد على ما نراه في سوريا الآن"، مستشهدا بقوله بأنه سيخرج منها أفضل الفرسان في مواجهة الظلم.

وحينما نرى المشاهد المؤلمة والموجعة لجيش النصرة في سوريا، الذي دخل في قتال ومعارك طاحنة مع الجيش النظامي السوري. وتلك الأساليب الوحشية التي ينتهجها جنود النصرة في معاملة الأسرى من الجيش النظامي السوري، حيث مشاهد لقطع ثدي الأسرى من السيدات، وأخرى تظهر قتل الأسرى بالرصاص وتمزيق أجسادهم، ومشاهد أخرى مفجعة بثتها وتناقلتها معظم القنوات الغربية، تبين ذبح أحد الأسرى وفتح بطنه وإخراج كبده والتهامه بالفم من قبل أحد عناصر جيش جبهة النصرة في سوريا، وهو يردد الله أكبر. بالإضافة إلى مشاهد أخرى بثت عبر مواقع الإنترنت توضح إلقاء المواطنين السوريين من المدنيين العزّل من فوق أسطح المباني الحكوميه أحياء واحدًا تلو الآخر. كل هذه المشاهد التي بثها العالم لا يمكن أن تشير أن هؤلاء المسلمين ينطبق عليهم قول رسولنا الكريم بكونهم هم أفضل الفرسان الذين سيخرجون

يوما ما في مواجهة الظلم.

إن المشهد السوري الزائف، والذي تبنته قناة الجزيرة وإعلاميوها، الذين تم تدريبهم بمعرفة فرقة تسمى "المستعربة" تابعة للموساد الصهيوني على كيفية الحرب الإعلامية والتوجيه الإعلامي، كما تبنت المشاهد السابقة في العواصم العربية التي طالتها ثورات الربيع العربي بالكذب والتضليل، وعدم إيصال الحقيقة كاملة إلى الشعب العربي والمجتمع الدولي، وخصوصا في ليبيا. بل كانت في كثير من الأحيان تصطنع صورًا ذهنية تكرس من العداء وتزيد من حالة الاحتقان وتبعث على الرغبة في شق وحدة الصف بين طوائف الشعب السوري، ولأن القوات الناعمة السورية لشارب وآكرمان قد انتهى الدور المطلوب منها، وقد أجادوا تنفيذه عن ظهر قلب. هذا الدور الثانوي الذي يتبنى نفس الشعارات والأهداف النبيلة التي تدغدغ المشاعر وتلهب الحماس وتحرك الشعوب العربية إلى الشارع "مسرح العمليات الرئيسي"، كالحرية والعدالة والكرامة والإخاء، والمطالبات بإسقاط مرادفات زائفة كالعبودية والاحتلال والديكتاتورية، وقد استطاعوا أن يحركوا الشارع السوري ضد نظام الأسد الابن.

ولأن تكتيكات وخطط وإستراتيجيات آكرمان لم تكن سوى خديعة كبرى لشعوب المنطقة، فبينما نجحت مؤقتًا في مصر صاحبة الحضارة القديمة، وشعب يتمتع بنسيج مجتمعي واحد لا مجال فيه للطائفية والعرقية، نجد المشهد السوري مختلفًا تمامًا عن نظيره المصري، حيث إن الأهداف النبيلة لهؤلاء تحولت إلى حرب طائفية بين العلويين الشيعة من جانب، وبين السنة من جانب آخر، وباتت سوريا مسرح عمليات لحرب خفية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الغرب من جانب، وبين روسيا والصين وحلفائها من الشرق في الجانب الآخر. وزحفت عناصر تنظيم القاعدة من الصحراء الليبية بعد إسقاط نظام القذافي، ومن الأراضي العراقية بأوامر من تنظيم الإخوان هناك إلى الأراضي السورية، وبعد أسابيع قليلة اتخذ فيها بشار من الخطوات الإصلاحية التي نادى بها شعبه ظهر في سوريا ما أطلق عليها "جبهة النصرة لأهل الشام" وهي منظمة سلفية جهادية في الأصل تم تشكيلها أواخر سنة 2011، خلال الأزمة السورية، وسرعان ما نمت قدراتها لتصبح في غضون أشهر من أبرز قوى الثورة وأقساها على الجيش العربي السوري ونظام بشار الأسد، لخبرة رجالها وتمرسهم على القتال. حيث كانت كل عناصر الجبهة عند تأسيسها من السوريين الذي جاهدوا سابقًا في ساحات الجهاد مثل: العراق وأفغانستان والشيشان وغيرها، ممن لهم باع طويل في قتال الجيوش. ومطعّمة كذلك بمقاتلين عرب وأتراك وأوزبك وشيشانيين وقلة من الأوروبيين. وللانضمام للجبهة يجب على المتقدم أن يستوفي عددًا من الشروط مثل الالتزام بالفروض الدينية، والحصول على تزكية من شخص موثوق، وإثبات الجدية والانضباط.

دعت الجبهة في بيانها الأول، الذي أصدرته في 24 يناير/ 2012، السوريين للجهاد

وحمل السلاح في وجه النظام السوري. واستمرت عمليات القتال والحروب الأهلية في سوريا لا تفرق الآلة العسكرية التي بحوزة الأطراف المتناحرة هناك بين عسكريين أو مدنيين.

وأعلن زعيم جبهة النصرة، أبو محمد الجولاني، في إبريل2012، مبايعة زعيم القاعدة أيمن الظواهري، ليؤكد بذلك العلاقة بين جبهة النصرة والقاعدة.

ويؤكد خبراء أن جبهة النصرة تتلقى الدعم من تنظيم القاعدة في العراق، إلى أن أشار مجلس الأمن علنًا إلى العلاقة بين جبهة النصرة وناشطي القاعدة في العراق، ففي 31 من مايو 2013، أضاف مجلس الأمن جبهة النصرة الإسلامية السورية إلى لائحة المنظمات التي اعتبرها "إرهابية" والتي فرضت عقوبات عليها لعلاقتها بتنظيم القاعدة.

وفي حين تطالب جبهة النصرة بإقامة حكم إسلامي في سوريا ما بعد الأسد، يرفض الجيش السوري الحر المناهض لنظام بشار الأسد هذا الأمر.

ومن هنا نتفهم الدعوة لفتح باب الجهاد للمصريين للقتال جنبًا إلى جنب مع عناصر تنتمي لتنظيم القاعدة، في محاولة لتصدير المشهد الدموي هناك كحرب بين السنة والشيعة، ولكن الحقيقة الغائبة هي؛ أن تلك الدعوة وثيقة الصلة بإستراتيجية تنظيم الإخوان الدولي نحو إقامة إمارات عربية إسلامية، تلك الإستراتيجية التي سيتم على إثرها تقسيم الدول العربية نتيجة لهذا التناحر الطائفي في سوريا، والعرقي في ليبيا إلى مجموعة دويلات تخدم المشروع الأعظم للصهيوأمريكية "الشرق الأوسط الجديد" الذي يعتمد على تقسيم الدولة الواحدة إلى مجموعة دويلات على أسس دينية وعرقية. وهو ما يؤكد دعم الولايات المتحدة الأمريكية لوصول قيادي جماعة الاخوان محمد مرسي لسدة الحكم في مصر، تلك الدولة المحورية والقائدة في المنطقة والتي يمكن أن تساعد أمريكا وتدعم مساعيها في سوريا، وتتدخل في الأوقات الحرجة وخصوصا حينما يبدو هناك تقدُم عسكري ناجح لنظام بشار على الأرض.

ولأن الرئيس الأسبق مبارك، قد رفض في السابق الطلب الأمريكي الانضمام إلى مشروع المظلة النووية الأمريكية، الذي كان سيضم مصر ودول الخليج والاردن والمغرب واسرائيل كمعسكر سني، في مواجهة المعسكر الشيعي بالمنطقة، والمتمثل في إيران وسوريا وحزب الله اللبناني، فها هو الرئيس مرسي يدعو في اليوم التالي لتظاهرة نصرة سوريا في العاصمة المصرية إلى تنظيم مؤتمر "الأمة المصرية في دعم الثورة السورية" في الصالة المغطاة باستاد القاهرة المصري، بمدينة نصر، حيث توافد آلاف الإسلاميين في 15 يونيو، لحضور فاعليات هذا المؤتمر، الذي حضره مرسي، ونظمته القوى الإسلامية.

وقد شارك عدد من شيوخ التيار السلفي أبرزهم كان الشيخ محمد حسان، والهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح يترأسهم الشيخ محمد عبد المقصود، والدكتور محمد يسري إبراهيم، والجماعة الإسلامية ويترأسهم عاصم عبد الماجد، وعلاء أبو النصر،

وأحزاب الأصالة ومكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين حاملين الأعلام السورية، وصور مرسي، مرددين هتافات "يسقط حزب اللـه" و"ثوار أحرار هنكمل المشوار».
أعلن مرسي في كلمته التي وجهها لأنصاره المحتشدين في الصالة المغطاة: أن مصر "قررت قطع العلاقات تمامًا مع النظام الحالي في سوريا، وإغلاق سفارة النظام الحالي في مصر، وسحب القائم بالأعمال المصري في دمشق».
وأضاف مرسي أن "لا مجال ولا مكان" للنظام السوري الحالي في سوريا مستقبلاً، معتبرًا أن نظام الأسد ارتكب "جرائم ضد الإنسانية».
وتجاهل مرسي الموقف الإيراني، الداعم الإقليمي لنظام بشار، والذي أقام معهم علاقات متميزة لم تحدث منذ سنوات عصر مبارك، وسمح لهم بالسياحة الإيرانية، في خطوة لاقت استهجانًا من التيار السلفي في مصر، والتي اعتبروها خطوة نحو تشجيع المد الشيعي الإيراني في المنطقة.
كما تجاهل الرئيس مرسي أيضا الإشارة إلى موقف روسيا، الداعم الدولي لموقف سوريا بشار، وخاصة أن كلماته هذه التي صرّح بها أثناء لقائه نظيره الروسي منذ أسابيع قليلة لا تزال عالقة بالأذهان، حينما صرح بأن الموقف الروسي والمصري متشابهان، في تصريح لم يفهمه أعتى محللي السياسة في مصر، فالموقف الروسي هو موقف واضح تجاه تأييد كامل لاستمرار بشار الأسد في السلطة، أما الموقف المصري الرسمي فهو أيضًا واضح من حيث ضرورة إسقاط نظام الأسد.

حملة تمرد

وفي الشأن الداخلي، وحول المظاهرات التي قررت المعارضة إطلاقها ضده في 30 يونيو 2013، والتي دعت لها حركة تمرد، صرح مرسي في المؤتمر: "لا مكان للعابثين بيننا أبدًا، وسنتصدى لهم. وأكد أنه يعني بالعابثين عناصر وأعوان نظام مبارك السابق". تلك هي الشماعة الجاهزة التي دائما ما يستخدمها مرسي حينما يواجه انتقادات الرأي العام المصري عن جميع إخفاقاته وفشله في إدارة الدولة، وعجزه عن تحقيق أي تقدم ملموس في الاقتصاد المصري والأمن الداخلي.
المدهش كانت عبارات التهديد والوعيد، وعبارات وصم المصريين بالكفرة، والتي تم ترديدها من قبل عدد من الشيوخ الحاضرين للمؤتمر، والتي تمت إذاعتها مباشرة على شاشات الفضائيات المصرية، والتى كانت أكثرها فاشية هي تلك التصريحات التي خرجت على الهواء مباشرة من أحد شيوخ التيار الإسلامي، وهو يشير بالتهديد لكل مصري سوف يشارك في يوم 30 يونيو بالسحل. وقد بدا على هؤلاء الخوف والذعر من المعارضة في الشارع المصري، والتي تمثلت في حركة "تمرد" المنوط بها جمع توقيعات من الشعب المصري بهدف إسقاط الرئيس مرسي، والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة في 30 يونيو الموافق مرور عام على توليه الحكم.

اللافت للنظر في هذا اليوم هو، مقاطعة حزب النور السلفي لفاعليات مؤتمر "نصرة سوريا" رغم أن الحزب تلقى دعوة رسمية من الرئاسة للحضور، حيث توترت العلاقة بين الحليفين السابقين، جماعة الإخوان وذراعها السياسية الممثل في حزب الحرية والعدالة، وبين حزب النور الذي حل ثانيًا في الانتخابات البرلمانية، التي أجريت عقب أحداث 25 يناير، بسبب ما اعتبره حزب النور تنصلا من الإخوان عن تعهدات سابقة، فضلا عن الانفراد بالسلطة.

وتفاقم التوتر بسبب أزمة استقالة أحد مستشاري مرسي، من كوادر حزب النور، وكشفه عما يدور داخل مؤسسة الرئاسة من خبايا عبر مؤتمرات صحافية.

وحاول حزب النور خلال الفترة الماضية التقرب من قوى المعارضة المدنية الأخرى، وقرر عدم الدخول في تحالفات جديدة مع الإخوان في أي انتخابات برلمانية مقبلة.

ووجه نادر بكار، المتحدث الرسمي باسم حزب النور السلفي، مرارًا انتقادات غير معهودة وشديدة اللهجة لسياسات الرئيس المصري.

كما شن الدكتور يونس مخيون، رئيس الحزب، هجومًا حادًا على جماعة الإخوان المسلمين، واصفًا وعودهم بـ"أنها ذهبت في الهواء"، و(باعونا) في الجمعية التأسيسية للدستور.

حيث قال مخيون، خلال لقائه عددًا من أهالي سيناء، وأعضاء وقيادات الحزب، بمسجد معاذ بن جبل، بقرية بئر سبع بمحافظة شمال سيناء، في 15 يونيو نصًا: "رغم وقوفنا مع الرئيس محمد مرسي والإخوان وفوزه في الانتخابات الرئاسية، وجلوسنا مع قيادات الجماعة في مكتب الإرشاد، فإن الإخوان للأسف لم تف بأي اتفاق جرى معها"، بحسب تعبيره.

وأضاف: "اتفقنا مع الإخوان على شراكة بيننا، سواء في الحكومة أو المحافظات، وأخذنا منهم كلامًا (زي الورد)، ووعدونا بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، وكل وعودهم ذهبت في الهواء، وبقينا نحن فقط من نطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية».

وأوضح رئيس حزب النور أن الجماعة تحاول تشويه صورة الحزب، باستخدام الكذب واتهامه بأنه تحالف مع الليبراليين والعلمانيين، على حد تعبيره.

الجدير بالذكر أن حزب النور السلفي، قدم أكثر من مبادرة للخروج من حالة الاحتقان السياسي التي تعيشها مصر، والتي كانت تهدف إلى تغيير الحكومة، وإجراء حوارات موسّعة مع المعارضة لإنهاء حالة الاستقطاب، واجتمعت قيادات الحزب السلفي مع رموز جبهة الإنقاذ، إلا أن المبادرة لم ترَ النور، لإصرار طرفي النزاع السياسي في مصر على تنفيذ متطلباته.

وبعد أيام قليلة من مؤتمر "نصرة سوريا" الذي غلب على لغة الخطابة به العنصرية والفاشية والتحريض المباشر على الفتنة الطائفية، جنت الإنسانية بذور هذا المؤتمر في

مشهد مأساوي يندى له جبين المسلمين، حينما خرج أهالى قرية بأكملها عن بكرة أبيهم على الشيخ حسن شحاتة، زعيم الشيعة في مصر، وثلاثة من أنصاره، حيث اقتحموا عليه منزله وأخرجوه وأنصاره الثلاثة إلى الشارع وانهالوا عليهم بالضرب المبرح حتى الموت.

ومع قرب وصول المصريين نحو استكمال عام كامل على حكم الإخوان المسلمين لمصر، في الثلاثين من يونيو 2013، لا تزال الأقوال المأثورة لرئيس مصر التي استخدمها في العديد من المحافل المحلية والدولية، عالقة في الأذهان وتحدد ملامح واضحة لطريقة إدارة وطن بحجم مصر. فها هو الرئيس مرسي في خطابه أمام قصر الاتحادية، وأثناء إلقائه لكلمة مسترسلة لأنصاره من التيارات الإسلامية المختلفة، يعلن عن رؤيته لمجموعة من المعارضين قائلاً: " واحد قاعد بره مصر وبيكلم واحد قاعد جوه مصر، أنا شايف56347 منهم بيجتمعوا في الحارة المزنوقة"، وفي لقائه بالخارج بالجالية المصرية يدافع عن تعسف السلطات المصرية في القبض على النشطاء السياسيين بقوله " أنتم عندكم الدُرنك لما يبقى درايفنج يخش السجن... كحول آند جاز دونت ميكس، مش ده الحرية عندكم؟ ". وفي مناسبة أخرى يتساءل: "القرد لما يموت القرداتي بيشتغل إيه؟". ويستخدم تعبير "نطلع من الجراب ..تعبان ..حمامة"، "الحق أبلج والباطل لجلج". وفي كلمة أخرى من داخل الأراضي الزراعية، وهو يتحدث مع المزارعين وأثناء خطابه يقول: "القمح مش محتاج صوامع، القمح محتاج صوامع" وتظل جملة: "شايف كام صوباع بيلعبوا في مصر" هي الجملة الأكثر انتشارًا واستخدامًا من قبل الرئيس في آونته الأخيرة، التي كانت آخر أقواله المأثورة في خطاب وجهّه للأمة قبل ثورة 30 يونيو، والتي أطاحت به بعد أيام قليلة، حيث قال: "فودة بتاع المنصورة وعاشور بتاع البلطجية وبيأجّر بلطجية ....الواد بتاع سكينة الكهربا بياخد 20 جنيه عشان يقطع النور على الشعب"، "كل ما بمد يدي أطلع عنكبوت يقرص أو تعبان يعض"، " ما حدش يقدر يضغط على مصر... مصر ضد الانضغاط».

ولا يزال المصريون يتذكرون سلوكيات الرئيس المصري بالخارج، في مؤتمرصحفي تمت إقامته على خلفية زيارته لألمانيا مع المستشارة الألمانية آنجيلا ميركل، حين نظر إلى ساعته أثناء إلقاء ميركل لكلمتها، والتي نظرت بدورها له باستياء واندهاش، مما أثار حفيظة الكثير من زوّار موقع التواصل الاجتماعي في مصر، وتعددت التعليقات في وصف الصورة ما بين السخرية والاستهزاء، فمن وصف تصرُّف الرئيس بأنه "مستعجل عنده نهضة عايز يعملها في مصر"، كان تعليق آخر " مش ممكن مايعرفش يستر أبدًا، لازم فضائح مع كل مرة يخرج بره مصر". وتعليقات أخرى يمكن أن تجدها منشورة في جريدة المصري اليوم، بعدد الخميس 31يناير 2013. وفضيحة أخرى من العيار الثقيل تظهر الرئيس مرسي في موقف حرج أمام جوليا جيلارد، رئيسة وزراء أستراليا، وهو يلمس مناطق حساسة من جسده أثناء نظرة لسيقانها

العارية قبل بدء اللقاء، في مشهد تناولته وكالات الأنباء والقنوات الغربية بالسخرية الشديدة، ومشهد آخر وهو جالس بجوار الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، في جلسة رسمية في تركيا ليخرج من جيبه منديلا ويقوم بحكه بقوّة حول أنفه، بطريقه ملفتة للنظر ومثيرة للاشمئزاز، لا تعكس سلوكيات وبروتوكولات رؤساء الدول في الحياة العامة، ولكن ما سيكتب في تاريخ مصر هي تلك الرسالة التي أرسلها الرئيس مرسي لنظيره الإسرائيلي، على خلفية قبول تعيين سفير مصر في إسرائيل، حينما دعا شيمون بييرس بـ"صديقي الوفي" وتمنى لدولة إسرائيل التقدم والرخاء.



صقر لا ينام..

كلمة وطن.. رسالة مشفَّرة في وقت مناسب

بث جهاز المخابرات العامة المصري الفيلم التسجيلي "كلمة وطن"، في يوليو من عام 2012، وبعد أيام من تولي عضو جماعة الإخوان المسلمين د. محمد مرسي، رئاسة جمهورية مصر العربية، وتم عرضه على جميع شاشات الفضائيات المصرية. ليذكر الشعب المصري بدور هذا الجهاز في السّلم والحرب، ويستعرض قصص البطولات النبيلة لأبطال مصر على مر العصور، ويعلن بداية حرب جديدة اليد العليا فيها لمَن يملك البحر والجو والسلاح والمعلومات.

فمنذ لحظة الميلاد تألّقت مصر على خارطة التاريخ ولآلاف السنين امتلكت أسرار القوى والمجد. واقترن اسمها بالرخاء، وظلت محل أنظار الطامعين في انتظار لحظة ضعف أو غفلة و تكالب عليها المتربصون، وظلت تعاني وتدفع عن نفسها حقد الطغاة والغزاة. مصر الجائزة الكبرى، من أجلها تتحرّك الجيوش، وقد أدركت قوى الظلام أن مصر عصيّة على المحتل إذا استمرت في صعودها. ولكن الجميع يدرك أن كلمة الفصل في هذه الحروب ليس لمَن يمتلك السلاح فقط، وإنما المنتصر هو مَن يملك المعلومة. فالعقول اليوم هي مَن تدير معارك الجيل الرابع من الحروب، والساحة مفتوحة للمواجهة على رقعة الشطرنج.

لم يكن هذا الفيلم التسجيلي العبقري سوى جهاز إرسال يرسل رسائل ضمنيّة لمن يهمه الأمر على رقعه الشطرنج. ولم يكن ليبعث على استعراض بطولات هؤلاء الرجال بقدر البعث على الأمل في بناء الجسر ما بين اليأس والرجاء للشعب المصري العظيم، الذي التقط منه الكلمة والمضمون، وقد أدرك أن مصر اليوم يحاك لها من المخاطر والصعوبات، وتواجه من التحدّيات التي ربما إذا ما لم يتنبّه لها هذا الشعب، فسيعصف بتاريخ مشرّف من البطولات والتضحيات سطرها آباؤه وأجداده على مر العصور، في مواجهة قوَى الاستعمار الغاشم، والمخططات الصهيوأمريكية التي تضع مصر في مكانة الجائزة الكبرى في مخطط الشرق الأوسط الكبير.

إن هذا الشعب الأبيّ، وبعد مرور عام على حكم جماعة الإخوان المسلمين، وقد أدرك تمامًا بما لا يدعو مجالا للريبة أو الشك، أنه أمام حكم فاشي رفع شعار المشاركة لا المغالبة، وحكم بمبدأ المغالبة لا المشاركة، وأقصَى جميع القوى السياسية من الساحة،

بما فيها قوى التيار الإسلامي السلفي، الشريك الفعلي لهم في الحكم. وتيقّن أنه أمام جماعة تريد أن تلتهم مصر لصالح خدمة أهدافها في حلم إقامة خلافه إسلامية وهميّة، هم أبعد ما يكونون لمقوّمات رجال الدين الذين يحملون راية الإسلام.

ولم يكن هؤلاء يومًا سوى أدوات لتنفيذ المخطط الصهيوأمريكي نحو شرق أوسط جديد، فبعد مرور عام زادت معدلات الفقر والبطالة، وقيِّدت حرية التعبير وحرية الصحافة، وواجه الصحفيون شبح السجون، وتم اعتقال أعداد كبيرة من النشطاء السياسيين المعارضين للحكم، وتوغلت الجماعة في كل مؤسسات الدولة نحو أخونتها، بحجة إعادة الهيكلة وتحريرها من فساد أذناب النظام السابق، وتم تشريع وسن قوانين تمرر الاستيلاء على قناة السويس لصالح قوى أجنبية، بل وذهبت لسن قانون الصكوك الإسلامية الذي حمل بين طياته بيعًا لأصول وممتلكات الدولة في وضح النهار. واتجهت لسن قوانين تشريعية معارضة لقانون السلطة القضائية، مما أدخلها في خصومة شديدة مع أعرق مؤسسات الدولة المصرية من المؤسسة القضائية للمؤسسة العسكرية لوزارة الداخلية، وخصوصا أن الشعب المصرى تيقن تماما أن هذه الجماعة تفرض فى أرض سيناء الطاهرة والتى ارتوى ترابها بدماء شهداء مصر الأبرار لسنوات مضت طويلة لصالح قطاع غزة الفلسطينى.

ومن ثم تم تخصيم هذه الجماعة من خلال سياساتها الصبيانية هذه مع الشعب المصري بأكمله، الذي وجد ضالته المنشودة في الإعلامي الوطني "توفيق عكاشة" صاحب قناة الفراعين، والذي قام بعمليات حشد ضخمة ضد سياسات الإخوان المسلمين في قرى ونجوع مصر بالصعيد، والمحافظات التي لم تلقَ القدر الكافي من الاهتمام الإعلامي، ليضعهم عكاشة داخل بؤرة الأحداث. واستطاع خلال أشهر قليلة أن يصنع قاعدة شعبية كبيرة مناهضة لحكم الإخوان في مصر، وعلى التوازي لتحركات "الريفى" توفيق عكاشة، وجد الشعب المصري مرة أخرى بارقة أمل في الخلاص، من خلال حملة أطلق عليها حركة "تمرد" قدمت نفسها للشعب المصري كحركة مصرية تدعو للخلاص من الحكم الديكتاتوري للإخوان المسلمين، من خلال حملة التوقيع على استمارة كتب عليها "استمارة تمرد" حملت بين سطورها إخفاقات رئيس الجمهورية خلال عام من حكمه للبلاد، ودعت المواطن المصري بصفته عضوًا في الجمعية العمومية الشعبية للتوقيع بالموافقة على عزل رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسي، على أن يتم تفويض رئيس المحكمة الدستورية العُليا بتولي إدارة شئون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وخلال ما يزيد على شهرين أعلنت الحملة فى مؤتمر صحفى الحصول على ما يقارب 17 مليون توقيع، اشترك فيها جميع شباب مصر في مختلف محافظاتها من غير المنتمين رسميًا لحركة "تمرد" متطوعين لإنقاذ البلاد من براثن الاحتلال المدني الإخواني. وخلال هذه الفترة تم إطلاق يوم 30 يونيو من عام 2013، والموافق مرور عام على تولي الإخوان المسلمين لحكم مصر، كيوم للثورة

على الحكم الفاشي المستبد.

في الحقيقة، لم يسلم الدكتور توفيق عكاشة من بطش الجماعة، فقد تم استهدافه والتحريض على قتله، وقامت السلطات المصرية بقطع إشارة البث عن قناة الفراعين كمنبر إعلامي يخرج منه الدكتور توفيق عكاشة لمخاطبه الشعب المصري الذي احتشد بالفعل ملبيًا لنداء قناة الفراعين بالآلاف أمام مقر وزراة الدفاع المصرية، منذ يوم الجمعة 21 يونيو، مطالبا وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي بإنقاذ مصر من الانهيار على يد الحكم الإخواني وإعلان خلو منصب رئيس الجمهورية، وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا مؤقتًا للبلاد، لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، بل وذهبت السلطات المصرية إلى استصدار أمر باعتقاله، والذي تم تنفيذه في اللحظة التي قطعت فيها هيئة الاستثمار إشارة البث عن قناة الفراعين أثناء إلقاء توفيق عكاشة بيان خارطة الطريق لما بعد حكم الإخوان، مما دفعه للهروب في اللحظات الأخيرة وقبل ثلاثة أيام من يوم 30 يونيو.

اما حملة "تمرد" وأعضاؤها من الشعب المصري، فلم تسلم قياداتها وأعضاؤها من بطش الجماعة، وتم استهدافهم في كل محافظات مصر، ونالوا من الضرب المبرح وأحيانًا القتل في بعض المحافظات المصرية، وكذا تم حرق أحد مقرّاتها التي كانت تحتوي على بعض من الاستمارات التي وقّع عليها الشعب المصري.

وعلى صعيد أحزاب الإسلام السياسى، فقد تم تكفير شباب تمرد والتنكيل بأسمائهم في القنوات الفضائية التابعة للتيار الإسلامي، بل وذهب الأمر بهم إلى وضْع عناوين محل إقامتهم على شاشات هذه القنوات في محاولة تحريضيّة على هؤلاء.

أما عن ردود أفعال قيادات جماعة الإخوان المسلمين، وبعض قيادات التيار الإسلامي التي ارتفعت حدَّتُها مع قرب يوم 30 يونيو، وقد سقط قناع الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان الذي ارتدوه طيلة عام كامل، حيث ذهبت كل تصريحاتهم نحو إعلان حرب أهلية، ، ووصموا الشعب المصري بالعلمانية والكفرة والإلحاد، وادّعوا أنهم مناهضون للمشروع الإسلامي الذي لم يعلنوا هم أنفسهم عن طبيعة هذا المشروع ومقوماته، حتى يلتف حولهم الشعب المصري العظيم، وبات كل مواطن مصري يعلن عن رغبته في إسقاط حكم الإخوان هو مواطن علماني معاد لتطبيق الشريعة الإسلامية. والمثير للدهشة أن النظام الحاكم في مصر، والذي وعد التيار الإسلامي السلفي بتطبيق الشريعة الإسلامية، في محاولة منه لاستقطابه، لم يطرح فى الدستور الذى صاغه بحرفية شديدة لخدمة أهداف الجماعة ، مادة واحدة تدل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. والأكثر دهشةً أن الحكومة المصرية قامت بزيادة حصة الضريبة على الخمور والملاهي الليلية بدلا من منْعها، وكذلك قامت بتحليل فوائد القروض تحت مسمًى مصاريف إدارية بسيطة. رغم أن الرئيس محمد مرسي نفسه، عام 2005 قام بمهاجمة فوائد القروض داخل قبّة البرلمان، حينما كان عضوًا في مجلس

الشعب، ووصفها بالـ "رِبَا" مما يعني أن الشعب المصرى أمام جماعة تتاجر بالدين، وتتلاعب بعقول المصريين بشعارات دينية لم يتحقق منها شيء على أرض الواقع.

في 23 يونيو، وفي أوّل ظهور مباشر لوزير الدفاع المصري في المشهد السياسي منذ تولي مرسي للسلطة، صرّح الفريق أوّل عبد الفتاح السيسي، " إذا لم تتوصَّل القوى السياسية إلى توافق مع الرئيس، ستضطر المؤسسة العسكرية إلى التدخل في المشهد السياسي بشكل مباشر، وأعلن أن القوات المسلحة المصرية لن تقف عاجزة أمام هذا الاستقطاب السياسي، ولن تسمح لأحد بترويع الشعب المصري».

بعدها ألقى الرئيس محمد مرسي خطابًا للأمة، انتظره الجميع بشغف لعله يكون المنقذ في هذه اللحظات العصيبة التي تُنْذِر بعواقب وخيمة، وتضع الوطن على المحك. ولكن السيد الرئيس لم يأتِ بالجديد خلال كلمته التي استمرت قرابه الثلاث ساعات، ولم يقدم الحدَّ الأدنى الذي يرضي التيارات والقوى السياسية، ولم يلبِ مطالب وطموحات الشعب المصري في أدنى مستوياتها. واكتفى بكلمات وعبارات رنَّانة وشعارات نبيلة لم تعد تجدي مع معاناة الشعب. واستمر في تحدّيه لإرادة الشعب المصري، وتمسك بالحكومة ورئيس وزرائها، رغم كل إخفاقاتها وعدم امتلاكها لرؤية أو خطة اقتصادية معلنة. واستمر في التمسك بالنائب العام الذي عيّنه بالمخالفة لقانون السلطة القضائية. وجدَّد دعوته إلى انتخابات برلمانية قادمة، بل وذهب في عنده وتكبُّره على الشعب المصري، بمحاولة إلقاء إخفاقاته على بقايا النظام السابق، لتتسارع موجات الغضب فى عدة محافظات مصريّة ضد حكم الإخوان المسلمين، ففي يوم 28 من يونيو، تم اقتحام مقرات الإخوان المسلمين في عدة محافظات مصر من الأهالي وتم حرقها.

وأعلنت الجبهة الإسلامية الوطنية والتي تضم بين قياداتها هؤلاء الذين تمَّ عمل مراجعات فكريّة لهم بالسجون المصرية في تسعينيات القرن الماضي. مشاركتها في مظاهرات 30 يونيو. وأكدت أن الرئيس مرسي فاقد للشرعية. وقد وضع كل التيارات الإسلامية في موضع التهم والازدراء، وقدمت الاعتذار للشعب المصري على حُسْنِ ظنها بنوايا الإخوان.

انتشرت دبابات ومدرعات الجيش المصري في شوارع مصر لحماية المنشآت العامة في القاهرة، وخاصة أمام مدينة الإنتاج الإعلامي. حيث هدد القيادي الإسلامي حازم صلاح أبو إسماعيل باقتحام المدينة، وإعلان الثورة الإسلامية منها، ثم بدأت مدرعات الجيش في الأيام التالية بالانتشار في عدة محافظات مصرية بصورة مذهلة، وبتكتيكات أدهشت العالم في طريقة الانتشار والتوغل.

وفي 29 من يونيو، أعلن نادي ضباط الشرطة استقلاله التام عن السلطة الحاكمة، في سابقه هي الأولى في تاريخ مصر، وأعلن رفضه التام لتأمين مقرات الإخوان المسلمين، كما أعلن ضباط الأمن الوطني رفضهم لتنفيذ أي تعليمات تصدر لهم من المؤسسة الرئاسية، على خلفية مطلب رئاسى بتتبُّع تحركات ثلاثة وثلاثين شخصية

إعلامية وسياسية.

وبنظرة على الصحف الغربية، في رد فعل سريع على خطاب الرئيس محمد مرسي، فقد صبت جام غضبها على هذا الخطاب المخيِّب للآمال، حيث ذكرت صحيفة "فاينانشيال تايمز" البريطانية؛ أن مرسي شخص مهووس جائع للسلطة، في حين أن ما تحتاجه مصر الآن هو رجل دولة حقيقي، وأن مرسي أخذ مصر نحو الهاوية، وأخلف وعْده بأن يكون رئيسًا لكل المصريين، مضيفة، أن جماعة الإخوان تتلاعب به وتنتهج سياسات غير ذات كفاءة، أدت لانقسام الشعب الذي وصل لدرجة الغليان.

وفي تقرير لها حذّرت صحيفة "واشنطن بوست" مما سمته صراعًا سياسيًا كارثيًا يدمر آمال مصر الديمقراطية والاقتصادية، ورأت أن الحل في تنازلات كبرى لصالح المعارضة والتمهيد للانتخابات البرلمانية.

واعتبرت صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" أن تطور الأحداث خلال الأيام المقبلة بمصر هو اختبار حاسم لمستقبل البلاد الديمقراطي، وما إذا كانت ستنجرف نحو صراع طائفي دموي بين الإسلاميين والعلمانيين أم لا.

ونصحت مجلة "كريستيان ساينس مونيتور" الرئيس محمد مرسي بتبنِّي مزيد من الانفتاح والالتفات لصرخات شعبه، ووضع خريطة مصالحة وطنية حتى لا يواجه ثورة ثانية، ويلحق بمبارك، متهمَة جماعة الإخوان المسلمين باختطاف ثورة المصريين، والحرص على ترسيخ سلطتَها عبر تسكين الموالين لها في المناصب الحكومية.

واستخدمت شبكة سي.إن.إن، تعبير ثورة ثانية في الحديث عمّا يشهده الشارع المصري من حراك شعبي، مؤكدة أن الغضب انتشر بين كل الفئات، الفنانين والألتراس والمواطنين العاديين، واعتبرت أن تحرك حملة "تمرد" في الشارع هو نواة الثورة الثانية مقارنة بالأولى التي قادها شباب ومثقفون.

وأكدت وكالة "أسوشيتد برس" أن المصريين يستعدون للأسوأ قبيل مظاهرات30 يونيو في ظل فوضى قد تقود لمعارك شوارع، ونقلت عن مسئول بمطار القاهرة قوله: إن مسئولين مصريين ورجال أعمال ودبلوماسيين عربًا وأقباطًا، غادروا البلاد بشكل فردي، وحُجزت كل الرحلات لأوروبا والولايات المتحدة والخليج.

ورصدت جريدة "لوموند الفرنسية" ما سمّته كشف حساب مرسي في ذكرى مرور عام على حكمه الكارثي، بأنه متردد ويفتقد مؤهلات القيادة ولأنه أخفق اقتصاديًا واجتماعيًا.

فيما رأت "لوفيجارو" أن شعبية مرسي تراجعت بشدة، لفشله في تحقيق أهداف الثورة. ورصدت "ليبراسيون" تحت عنوان استعراض جديد لقوة متظاهري مصر مشاركة الآلاف في احتجاجات بعدة مدن.

وقالت قناة "فرانس 24 الإخبارية، إن دخول الأزهر على خط الصراع، وتحذيره من كم الانزلاق لحرب أهلية، يكشف عمق الأزمة التي تمر بها مصر.

وذكرت مجلة "إيكونوميست" البريطانية المجلة الاقتصادية واسعة الانتشار في تقرير لها، أن حكومة مرسي أخفقت بشكل صارخ في وقف التدهور الاقتصادي الذي تعاني منه مصر، على حد وصفها، حيث تزايدت معدلات التضخم والبطالة والدين الحكومي والفقر بشكل ملحوظ خلال فترة حكم مرسي القصيرة، بينما يمثل نقص الوقود والطاقة مشكلة مزمنة حاليًا.

ويجب هنا الإشارة إلى ما قاله الصحفي الأمريكي "وليام إنجدال"، في لقاء خاص مع قناة "روسيا اليوم" الروسية، ونشرته صحيفة اليوم السابع بعدد2013/6/29 حيث قال إنجدال: إن واشنطن هدفها تأجيج الوضع فقط وحدوث الخراب داخل مصر، وأن إدارة أوباما تدعم "الإخوان المسلمين"، لأنهم العنصر الوحيد من الإستراتيجية الجيوسياسية لسياسة واشنطن الخارجية في مصر. وأضاف: أن الوضع في شوارع القاهرة الآن يشبه حقل ألغام، ومرسي يحاول فرض دستور مصري على الشعب على أساس متطرف، وهو ما يتعارض مع التقاليد الثقافية المصرية، وقد يتطور الوضع ويصبح خارج نطاق السيطرة .

وأشار إنجدال أن الاقتصاد المصري وصل إلى نقطة حرجة جدًا في عهد محمد مرسي، والشعب المصري غير راض عن هذا الوضع، بالإضافة إلى معدل البطالة المرتفع بين الشباب المصري.

وأوضح: أن موجة جديدة من الاضطرابات اجتاحت مصر، وغدًا سيخرج عشرات الآلاف من السكان إلى احتجاجات في جميع أنحاء البلاد، غير راضين عن سياسات الرئيس محمد مرسي، و30 يونيو يصادف بالضبط سنة واحدة منذ توليه مهام منصبه.

كلمات إنجدال هذه جاءت لتوصف بدقة نتيجة ما آلت إليه دراسات وتوصيات مؤسسات أوعية الفكر الأمريكية، من المجموعة الدولية للأزمات إلى مؤسسة راند البحثية والتي وضعت الإخوان المسلمين كجزء من الحل وليس المشكلة، وربطت علاقة الإخوان بخدمة أهداف إستراتيجية بعيدة المدى للولايات المتحدة الأمريكية. فبالتأكيد الإخوان اليوم يمثلون المشكلة التي يبحث المصريون عن حلول لها. وهكذا تم صناعة الأزمة ليأتي دور رد الفعل، والذي حتمًا سيؤدي إلى ثورة على حكم الإخوان، ومن ثم نبدأ في مواجهة مرحلة الحلول المعدة سلفًا، والتي سيتم فرضها علينا طبقًا للمخطط المرسوم.

ولكن هل سيكون لمصر كلمة أخرى ستفرضها على الجميع؟.



ثورة المصريين - 30يونيو

يوميات يكتبها شعب
على جدران الزمن

شارب المصرى..
يظهر في القاهرة

انطلقت جموع الشعب المصري من كل ربوع مصر، في مسيرات ضخمة منذ الصباح الباكر ليوم 30 يونيو، ولم تمنعهم أزمة الوقود المفتعلة منذ عشرة أيام من الخروج في مسيرات من الأحياء المصرية سيرًا على الأقدام لكيلومترات إلى ميدان التحرير، وأمام قصر الاتحادية ووزارة الدفاع، ومثلها في ميادين الاسكندرية، ومحافظات الصعيد ومدن القناة وريف مصر.

انطلقت مسيرة حاشدة يقودها اللواء أحمد جمال الدين، وزير الداخلية السابق، بالإضافة إلى عدد كبير من أفراد وجنود وضباط الشرطة بالزي الرسمي لهم من أمام (نادي التجديف) إلى ميدان التحرير، معلنة عن رفض حكم الرئيس محمد مرسي، وتوغل جماعة الإخوان المسلمين داخل وزارة الداخلية.

ومن أمام نقابة الصحفيين، انطلقت مسيرة أخرى يقودها نقيب الصحفيين الأسبق مكرم محمد أحمد، وأمامها ضباط من الشرطة المصرية يشيرون بعلامات النصر.

ومسيرة أخرى انطلقت تضم جمعًا من الفنانين والمطربين المصريين، رافعة شعار السلمية والدولة المدنية.

وفي لفتة تعبر عن وحدة المصريين، سمحت كنيسة قصر الدوبارة للمتظاهرين من المسلمين من الدخول والوضوء بداخلها قبل صلاة العصر.

وقبل الموعد المحدد بساعات للتظاهرات، والذي حدد في تمام الساعة الخامسة، عصر ذلك اليوم امتلأت كل الميادين بجموع الشعب المصري العظيم، والذي خرج من كل فجٍّ عميق فى مشهد تاريخى لم يسبق له مثيل معلنة عن بداية سقوط الطاغية ونهاية حكم الإخوان المسلمين، ظلت هذه الجموع والتى قدرت ما بين ثلاثين إلى أربعين مليون مصري، طبقا لإحصائيات وكالات الأنباء العالمية والقنوات الفضائية المحلية والدولية حتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالي تنشد وتغني الألم والحسرة على ما تعرضت له البلاد من مخاطر تهدد الأمن القومي المصري، وما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من انهيار تام في شتَّى مجالات الحياة. وفي مشهد تاريخى تلقي طائرات الهليوكبتر العسكرية بالأعلام المصرية الفسفورية على جموع الشعب المصري المتظاهرين في ميدان التحرير، وأمام قصر الاتحادية في رسالة من القوات

المسلحة المصرية للشعب المصري، تعلن تفهمها للمطالب المشروعة للشعب المصري.

وفي الإسكندرية يخرج الأهالي في مسيرات سلميّة بطول كورنيش الإسكندرية كله من حيّ المنتزه إلى حيّ بحري، وفي ميدان سيدي جابر والقائد إبراهيم، وفي مشهد تاريخي آخر يجمع الشعب المصري بالشرطة المصرية، حينما قام ضباط قسم أول الرمل بإلقاء التحية العسكرية للمسيرة التي مرت أمامهم متجهة إلى ميدان سيدي جابر، التي بادلته التحية في إشارة واضحة لعودة الشرطة إلى أحضان الشعب المصري بعد كل ما نالته طيلة عامين ما بعد 25 يناير 2011، الأمر الذي أكد عليه وزير الداخلية محمد إبراهيم، حينما أصدر تعليمات بإزالة الجدار العازل الذي أقيم في محيط وزارة الداخلية منذ أحداث محمد محمود في نوفمبر من عام 2011، في رسالة تبارى الإعلاميون في تفسير مدلولها.

وفي مدينة طنطا، تجمّع مئات الآلاف بعد ليلة دامية بالأمس القريب سقط فيها قتلى نتيجة اشتباكات بين أعضاء من حركة تمرد وأنصار جماعه الإخوان.

وفي المنيا وأسيوط عشرات الآلاف في مسيرات تهتف: يسقط يسقط حكم المرشد، فيما خرج مئات الآلاف في الإسماعيلية وبورسعيد إلى الميادين الرئيسية حاملين شعارات إسقاط النظام، لم يعكر صفوَها إلا انفجار قنبلة يدوية بدائية الصنع في ميدان الشهداء بالمدينة الباسلة بورسعيد، لتقتل مواطنًا وتصيب العشرات.

وعلى الصعيد الأمني، قامت قوات الجيش المصري في سيناء بالدفع بقوات إضافية لتأمين الأكمنة لمنع أي محاولات لاستهدافها من المسلحين، خلال الأحداث التي تشهدها البلاد في ذلك اليوم، وتم دعم الأكمنة من خلال الدفع بمدرعات وقوات من الصاعقة والعمليات الخاصة، خاصة بعد ورود معلومات عن تحركات مكثفة لعناصر جهادية تسعى لاستهداف المنشآت الحيوية هناك.

وفي القاهرة، وقع انفجار كبير صباح اليوم بالعقار رقم 7 بشارع سليمان، المتفرع من شارع سعد بعرب المعادي، التابعة لدائرة قسم البساتين، وتبيّن أن الانفجار حدث بفعل قنابل يدوية الصنع، وأسفر الانفجار عن إصابة ثلاثة أشخاص. حيث اعترف المتهمون في ذلك الحادث أثناء التحقيقات بقيامهم بإعداد قنابل محلية الصنع لاستخدامها في إحداث حالة من الفوضى في ميادين التظاهر خاصة ميدان التحرير وتم بث الحدث على التليفزيون المصري في نفس الساعة.

كما قامت قوات الشرطة بإلقاء القبض على فلسطينيين بحوزتهما أسلحة في شقة مملوكة لشقيق أسامة العقيد، حارس خيرت الشاطر، النائب الأول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين والمحبوس على ذمة قضية حيازة سلاح دون ترخيص.

كما تم ضبط أسلحة نارية وخرطوش و142 قنبلة يدوية و440 صاروخًا في شقتين بالتحرير وحدائق القبة.

وفي الإسكندرية، عثرت أجهزة الأمن المصرية على كميات من الأسلحة كانت مُعدّة للاستخدام في مهاجمة المتظاهرين، في الوقت الذي ألقت فيه القبض على 18 مسلحًا

أثناء مغادرتهم المدينة الساحلية، في طريقهم إلى ميدان "رابعة العدوية" في القاهرة، حيث يحتشد أنصار الرئيس محمد مرسي منذ يوم 21 من هذا الشهر.

وتوالت الضبطيات الأمنية في مجهود محمود لوزارة الداخلية المصرية خلال هذا اليوم في كل محافظات مصر، على مرأى ومسمع من الشعب المصري كله، والذي تأكد له أنه أمام نظام فاشي لا يتوانى في قتل شعبه من أجل الحفاظ على السلطة، فطبقًا لبيان وزارة الداخلية، فقد وجهت أجهزة الأمن بوزارة الداخلية ضربات موجعة لتيارات العنف التابعة لحركات دينية متشددة، وأعلنت القبض على 354 عنصرًا في القاهرة، كانوا يعتزمون إثارة الفوضى وضرب التظاهرات المناهضة للنظام بعد استهدافهم في كمائن، وضبط 7 بنادق آلية و2 رشاش متعدد ومدفع «آر بي جي» و9 بنادق و8 طبنجات و34 فرد خرطوش و127 قطعة سلاح أبيض. وقبضت على سمسار عقارات كان في طريقه من المطرية إلى ميدان التحرير، وبحوزته بندقيتان آليتان و8 فرد خرطوش وطبنجة و150 طلقة نار.

كما قبضت على تاجر جلود في حي البساتين بعد مداهمة شقة مفروشة والعثور على 4 أكياس رصاص، وكمية من البارود الأسود و45 برطمان (ميّة نار) و14 قنبلة مُونَة مُعَدَّة لتصنيع قنابل يدوية. وألقت أجهزة الأمن في القاهرة القبض على 26 عنصر من المنتمين إلى التيارات الإسلامية، داخل شقة تابعة لجمعية خيرية وبحوزتهم 18 خوذة و92 بلي نبل، و85 زجاجة نشادر وصديري واقٍ للرصاص.

وفي الإسكندرية، ضبطت الشرطة حقيبتين بجوار قسم شرطة المنتزه، وبداخلهما 12 خوذة وسيفان و6 عصي حديدية و3 دروع وزجاجتي مولوتوف.

وفي السويس، تمكن كمين (جنيفة) من ضبط سيارة قادمة من الإسماعيلية مُحَمَّلة بأسلحة ثقيلة مدفع آر بي جي، وبندقيتين آليتين و5 متعددة الطلقات و5 دانات وصندوقي ذخيرة يحويان 200 طلقة، كما تم ضبط بندقية خرطوش ماركة شرشل، وفرد خرطوش معدّل وماسورة بندقية خرطوش، وصديري واقٍ ضد الرصاص، وخوذتين و72 طلقة خرطوش عيار 12 بحوزة 18 عضوًا من الجماعة الإسلامية، كانوا في طريقهم إلى القاهرة، وضبط بندقية (إن إف) مع 3عناصر عند بوابة الطريق الصحراوي.

وفي بورسعيد، تمكن الجيش من إحباط دخول شحنة أسلحة في أجولة ملح عبر منفذ شرق التفريعة.

وضبطت مباحث الإسماعيلية 600 قطعة زي عسكري داخل شقة بمدينة المستقبل.

أما عن تقرير وزارة الصحة، فقد أعلن الدكتور محمد مصطفى حامد، وزير الصحة والسكان، أن حصيلة أحداث الأحد 30 يونيو في القاهرة والمحافظات بلغت 5 وفيّات و613 مصابًا.

اليوم الثاني . . . . . الاثنين 1 يوليو

عاد الشعب المصري من الميادين مع فجر اليوم التالي إلى منازلهم، بعضهم يجر

أذيال الأسى والإحباط من إمكانية إسقاط النظام، وبعضهم يملؤه الإصرار والعزيمة على معاودة الرجوع إلى الميادين، بعد أخذ قسط من الراحة ومتابعة الأحداث عبر شاشات التلفاز، ومكثت بضعة آلاف أخرى في الشوارع والميادين تتلحّف السماء، عازمة على عدم العودة إلى منازلهم قبل أن يستردوا أوطانهم من المحتل الغاصب، الابن غير الشرعي لاتفاقية سايكس بيطو في عشرينيات القرن الماضي، وتواردت أنباء عن اجتماع الفريق أول عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع المصري، مع أعضاء المجلس العسكري من دون حضور الرئيس محمد مرسي، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، بما يعني أننا أمام موقف عسكري سيتم الكشف عنه فيما بعد، إلى أن جاءت الساعة الرابعة من مساء نفس اليوم؛ ليخرج بيان للقوات المسلحة المصرية ليعيد الأمل لجموع الشعب المصري، ويزيدهم عزيمة وإصرارًا لفرض إرادتهم، حيث صدر البيان العسكري قائلا: " شهدت الساحة المصرية والعالم أجمع أمس مظاهرات وخروجًا لشعب مصر العظيم، ليعبر عن رأيه وإرادته بشكل سلمي وحضاري غير مسبوق.

لقد رأى الجميع حركة الشعب المصري، وسمعوا صوته بأقصى درجات الاحترام والاهتمام، ومن المحتّم أن يتلقى الشعب ردًّا على حركته، وعلى ندائه من كل طرف يتحمل قدرًا من المسئولية في هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن.

إن القوات المسلحة المصرية، كطرف رئيسي في معادلة المستقبل، وانطلاقًا من مسئوليتها الوطنية والتاريخية في حماية أمن وسلامة هذا الوطن - تؤكد على الآتي:

إن القوات المسلحة لن تكون طرفًا في دائرة السياسة أو الحكم، ولا ترضى أن تخرج عن دورها المرسوم لها في الفكر الديمقراطي الأصيل النابع من إرادة الشعب.

إن الأمن القومي للدولة معرَّض لخطر شديد إزاء التطورات التي تشهدها البلاد، وهو يلقي علينا بمسئوليات كل حسب موقعه، للتعامل بما يليق من أجل درء هذه المخاطر.

لقد استشعرت القوات المسلحة مبكرًا خطورة الظرف الراهن، وما تحمله طيّاته من مطالب للشعب المصري العظيم. ولذلك فقد سبق أن حددت مهلة أسبوعًا لكافة القوى السياسية بالبلاد للتوافق والخروج من الأزمة، إلا أن هذا الأسبوع مضى دون ظهور أي بادرة أو فعل، وهو ما أدّى إلى خروج الشعب بتصميم وإصرار وبكامل حريّته على هذا النحو الباهر الذي أثار الإعجاب والتقدير والاهتمام على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي.

إن ضياع مزيد من الوقت لن يحقق إلا مزيدًا من الانقسام والتصارع اللذين حذرنا وما زلنا نحذر منهما.

لقد عانى هذا الشعب الكريم، ولم يجد مَن يَرْفُق به أو يحنو عليه، وهو ما يلقي بعبء أخلاقي ونفسي على القوات المسلحة التي تجد لزامًا أن يتوقف الجميع عن أي شيء بخلاف احتضان هذا الشعب الأبيّ الذي برهن على استعداده لتحقيق المستحيل إذا شعر بالإخلاص والتفاني من أجله.

إن القوات المسلحة تعيد وتكرر الدعوة لتلبية مطالب الشعب، وتمهل الجميع 48 ساعة، كفرصة أخيرة لتحمل أعباء الظرْف التاريخي الذي يمر به الوطن، الذي لن يتسامح أو يغفر لأي قوى تقصِّر في تحمُّل مسئولياتها .

وتهيب القوات المسلحة بالجميع، بأنه إذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال المهلة المحددة، فسوف يكون لزامًا عليها استنادًا لمسئوليتها الوطنية والتاريخية، واحترامًا لمطالب شعب مصر العظيم، أن تعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها وبمشاركة جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة، بما فيها الشباب الذي كان ولا يزال مفجرًا لثورته المجيدة، ومن دون إقصاء أو استبعاد لأحد .

تحية تقدير وإعزاز إلى رجال القوات المسلحة المخلصين الأوفياء الذين كانوا ولا يزالون مُتَحَمِّلين مسئوليتهم الوطنية تجاه شعب مصر العظيم بكل عزيمة وإصرار وفخر واعتزاز».

إلى هنا ينتهي البيان الذي قوبل بفرحة عارمة من جموع المصريين، وبعدها بساعات قليلة تواردت أنباء أن وزير الدفاع المصري، أكد للرئيس محمد مرسي خلال لقاء جمعهما اليوم بدار الحرس الجمهوري، أن مسألة التنحي أصبحت مطلبًا شعبيًا، إلا أن الرئيس طلب ساعات قليلة لاتخاذ قراره.

وباتت الساعات الثماني والأربعون القادمة تمر كالدهر، تدق عقارب ساعتها ببطء شديد، الجميع في انتظار انتهاء المهله سواء ملايين المصريين الموجودين في ميادين الجمهورية المطالبة برحيل الرئيس، أو المؤيدين لجماعة الإخوان المسلمين والمرابطين أمام مسجد رابعة العدوية قبلها بأسبوع لتأييد رئيسهم. ووضعت جميع القنوات الفضائية عداد توقيت زمني تنازلي للمهلة المحددة شاشاتها، والتي قطعها بيان من البيت الأبيض: "إن الرئيس أوباما عبّر خلال المكالمة التى أجراها مع الرئيس المصرى عن قلقه إزاء التطورات الأخيرة في مصر، مؤكدا للرئيس مرسي أن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم العملية الديمقراطية في مصر، لكنها في نفس الوقت لا تدعم حزبًا أو جماعة بعينها . كما حذر أوباما الرئيس مرسي من استخدام العنف خلال المظاهرات الحالية، وطلب منه بشكل مباشر أن يوضح لأنصاره أن جميع أشكال العنف غير مقبولة . وشدد أوباما على أن الديمقراطية هي أكثر من مجرد انتخابات، بل هي أيضًا ضمان أن جميع المصريين أصواتهم مسموعة وممثلين في الحكومة، بما في ذلك الذين يتظاهرون في جميع أنحاء البلاد. وقال البيت الأبيض: "إن أوباما حث مرسي على اتخاذ خطوات لإظهار أنه يستجيب لمخاوف هؤلاء المتظاهرين، وأكد له أن الولايات المتحدة ترى أن الأزمة الحالية لا يمكن حلها إلا من خلال عملية سياسية».

وبالعودة إلى البيان العسكري للقوات المسلحة المصرية، فقد دفع القوى السياسية بالاتفاق مع حمله "تمرد" لتفويض الدكتور محمد البرادعي كمتحدث رسمي للقوى الوطنية، ومحمود بدر كمتحدث رسمى عن حملة تمرد، للتفاوض مع القوات المسلحة

المصرية في الفترة القادمة.

ومع أول رد فعل لجماعة الإخوان المسلمين على بيان القوات المسلحة المصرية، صرح جهاد الحداد، المتحدث الرسمي باسم الإخوان المسلمين، لراديو "إيه بي سي" الأمريكي، بأن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأي فرد من أفراد القوات المسلحة، بغض النظر عن رتبته يتجاوز حدود سلطاته، سيكون عُرضة لعقوبات يحددها الدستور.

ومن جانبه، قال محمد أبو سمرة، القيادي الجهادي: إن الإسلاميين سيعلنون خلال الساعات المقبلة السيطرة على جميع مفاصل الدولة، مشيرا أن الإسلاميين لم يحشدوا جميع قوتهم يوم 30 يونيو حتى لا يصطدموا بالمعارضة، وهذا كان باتفاق مع الجيش. وأضاف أبو سمرة، في تصريحات خاصة لـ"صدى البلد" أن الإسلاميين سيكشرون عن أنيابهم خلال الساعات المقبلة، والمعارضة ستفرّ من أمامهم كالفئران، مشيرا أن الصندوق الانتخابي أصبح لا قيمة له الآن لدينا، وأن ما يتم تداوله بين الإسلاميين في الاجتماعات الحالية هو إعلان قيام الدولة الإسلامية، مؤكدا أن مصر تعيش الآن حربًا صليبية إسلامية.

وأكد أن اليوم معركة حياة أو موت بالنسبة لنا، وسيرى العالم حشود الإسلاميين في الشارع وسينزل التيار السلفي بكل قوته بعد رفضهم بيان القوات المسلحة.

ومن جانبها قالت وكالة الأنباء الفرنسية بأن الجيش يقف في صف الشعب المصري، وتحقيق مطالبه الشرعية.

أما عن ردود أفعال حركة حماس الفلسطينية، والذراع العسكرية لجماعة الإخوان، فقد رصدت الجهات السيادية تحركات لعناصر من حماس على حدود مصر استعدادًا لدخول البلاد والقيام بأعمال عنف، ردًا على اقتحام مقر مكتب إرشاد تنظيم الإخوان في المقطم. وقد رصدت المخابرات الحربية هذه التحركات التي تنفذها عناصر تنتمي لكتائب القسام، وأبلغت قيادات من الجيش بما يجري. الذى أجرى بدوره اتصالاً مباشرًا بخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أبلغه تحذيرًا شديد اللهجة من أي تحركات تضر بالأمن القومي المصري، أو دخول أي عناصر من حماس للحدود المصرية. وقال حرفيًا لخالد مشعل: إن مَن سيدخل الحدود المصرية سيُقْتَل. غير أن مشعل نفى وجود أي تحركات من كتائب القسام. وقد أعلن الجيش حالة استنفار في سيناء، مع تشديد الإجراءات الأمنية للتصدي لأي محاولات للخروج على القانون. وفي هذه الأثناء تواردت أنباء أن جهاز المخابرات العامة المصرية واجه الرئيس محمد مرسي باتصالات أجريت من داخل مكتبه خلال الأيام الأخيرة بعناصر جهادية داخل وخارج مصر. ذات الأمر الذى تم كشف النقاب عنه بعد ثلاثة أشهر من سقوط حكم د. مرسى حيث أذاعت جميع القنوات الفضائية خبر مواجهة المحكمة للمتهم محمد مرسى فى أولى جلسات محاكمته بتسجيلات تليفونية قام بإجرائها مع إيمن الظواهرى زعيم

تنظيم القاعدة للتنسيق فيما بينهما لتوطين آلاف من المجاهدين فى الخارج بشمال سيناء.

وفي سياق ما قاله المحلل السياسي توفيق أبو شومر، لوكالة فلسطين برس" أن قطاع غزة سيكون ضحية لما سيحدث في مصر خلال الأيام المقبلة، بغض النظر عن نظام الحكم الذي سيأتي بعد الإخوان، والسبب في ذلك أننا دائما لا نستطيع إدارة تلك الأزمة، وخاصة إذا ما تولى العسكر إدارة مصر، فهناك ملفات عديدة يمكن للعسكر أن يفتحوها باتجاه غزة وخاصة مقتل 16 جنديًا، وخطف 3 إضافة لقضايا أخرى، ولفت النظر أن إدارة ملف العلاقات مع مصر من حماس كان فاشلاً بالدرجة الأولى، كون حماس لم تحسن التعامل مع مصر".

اليوم الثالث 2 يوليو

قالت صحيفة (أبريمنت إي فاكت) الروسية، إن المظاهرات التي تجتاح مصر هي الأكبر في تاريخ الإنسانية، وإن العالم ذهل من الحشود التي انطلقت في كل الميادين، مشيرة أن العالم يصفها بأم الثورات، وأشارت أن ثورة 30 يونيه تمثل الآن إنذارًا أخيرًا للرئيس مرسي، ووصفتها حرفيًا بأنه رسالة فحواها (كش ملك) لمرسي ونظامه.

وأضافت الصحيفة: ليس من قبيل المبالغة أن نطلق على ثورة 30 يونيو (مسيرات مليونية)، بعد أن خرج نحو 17 مليون مواطن للتعبير عن سخطهم على سياسات مرسي. مشيرة أن أعداد المتظاهرين في الإسكندرية وحدها فاقت أعداد كل من خرجوا للاحتفال بتنحّي مبارك يوم 11 فبراير 2011، ونوّهت الصحيفة بأن المعارضة أنذرت مرسي حتى مساء اليوم لترك منصبه أو خروج الجماهير في شوارع مصر كلها ضده.

أما مجلة (فورين بوليسي) الأمريكية، فقال كبير محرريها ديفيد كينير: إن الجيش المصري قد استعاد شعبيته بين المتظاهرين بعد انهيار شعبية الإخوان، وأضاف كينير، أن صيحات الفرح تعالت عندما حلقت طائرات الجيش فوق ميدان التحرير.

وأكد كينير أنه على الرغم من وجود فجوة أيديولوجية واضحة بين المحتجّين، فإنهم اتحدوا خلف الكراهية المشتركة للحكومة الإسلامية الحاكمة، وحتى الشرطة المصرية أثبتت لأول مرة أنها تريد تغييرًا حقيقيًا.

وقالت صحيفة (وول ستريت جورنال الأمريكية) إن جماعة الإخوان تقوم بإلقاء تهديدات لتخفي نقاط ضعفها، فبعد عام واحد من الحكم لم يستطع مرسي أن يسيطر على الشرطة، حيث إن الشرطة رفضت تنفيذ أوامر بمهاجمة المتظاهرين أو حماية مقرات الإخوان، وتابعت الصحيفة أن القضاء أيضًا أحبط آمال مرسي بإجراء انتخابات برلمانية، وأكدت الصحيفة أن قادة الجيش ما زالوا يتمتعون بالسلطة، وربما يؤدي تزايد حدة الاضطرابات إلى دعوة لحدوث انقلاب. وتابعت الصحيفة في تقرير آخر، أن أعداد المتظاهرين ضد مرسي، في فاعليات 30 يونيه، تقدر بالملايين، وأنها فاقت أعداد كل المظاهرات التي خرجت ضد النظام السابق في 25 يناير 2011،

وأظهرت هذه الأعداد الضخمة حجم المعارضة الحقيقية للرئيس، وكذّبت ادّعاءات جماعته الدائمة أن معظم المصريين يدعمونه.

وقالت مجلة (كريستيان ساينس مونيتور) الأمريكية: إن على مرسي أن يفهم أن الديمقراطية أكبر من مجرد حكم الأغلبية، ولا يمكن لحكم ديمقراطي أن يُقصي الأقلية، أو يتحلل من الرقابة والضوابط، معلقة؛ الديمقراطية في مصر ما زالت تفتقد هذه المفاهيم، ومضت قائلة: يجب على مرسي أن يدرك أن الساعين لتحقيق ديمقراطية كاملة في مصر ارتابوا في الطريقة التي صاغت بها الجماعة الدستور الجديد، وفقدوا ثقتهم فيه، وإن على مرسى أيضًا أن يجد حلولاً لإشراك المدافعين عن الديمقراطية في الحكم، لأنهم مَن قادوا ثورة 25 يناير وليس جماعة الإخوان.

أما صحيفة (نيويورك تايمز الأمريكية) فقالت: إن حكومة مرسي قد ذُهِلت من الحشود الهائلة.

وأشارت إلى تصريح المتحدث الرسمي للرئيس عمر عامر، الذي وصف المظاهرات بأنها حقيقية، وأضافت الصحيفة، أنه دائمًا ما روّج مرسي والإخوان لنظرية المؤامرة التي ورثوها عن نظام مبارك، وأكدت أنه لا توجد أي مؤامرة تستطيع جلب الملايين في الشوارع المصرية.

وذكرت وكالة (السي إن إن) الإخبارية العالمية، أن مصر نجحت في الدخول لموسوعة جينيس للأرقام العالمية، وذلك بعد مظاهرات يوم 30 يونيو، التي اجتاحت معظم أنحاء الجمهورية، بحسب ما نشرته جريدة اليوم السابع بعدد 2013/7/2 .

في مساء ذلك اليوم، وقبل نهايه المدة المحددة بساعات، خرج رئيس الجمهورية بخطاب للأمة، توقع جميع الخبراء والمحللين السياسيين، أن يكون بيان تنحٍّ عن السلطة، استجابة لإرادة ملايين الشعب المصري، وحقنًا لدماء المصريين مثلما فعلا الرئيس الأسبق حسني مبارك، ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، ليكشف عن الوجه القبيح الدموي له ولجماعة الإخوان، التي ينتمي لها، حيث قال فى خطابه الذى سأنقل مقتطفات منه نصًا:

« إن مصر تأخرت كثيرًا بسبب النظام البائد، المصريون اختاروا رئيسًا بطريقة حرة، القوات المسلحة سلّمت السلطة لأول رئيس مدني منتخب، أردتُّ أن تمتلك مصر إرادتها ولا يملي عليها أحد إرادتها، هناك مَن يستغل غضب الشباب، هناك من يستغل شعبيته لإثارة الفوضى والعنف، الشرعية هي الضمان الوحيد للحفاظ على بلدنا، أقول كلمتي هذه للمعارضين الشرفاء محمد مرسي لم يكن حريصًا أبدًا على الكرسي، الشعب كلفني والشعب اختارني، رسالتي إليكم جميعًا أني متمسك بهذه الشرعية، وأقف راعيًا لها، احذروا سرقة الثورة بأي حيلة، ثمن الحفاظ على الشرعية حياتي، أريد الحفاظ على الجيش، بَنَيْنَاه بدمِّنا وعرقنا ومواردنا، احذروا من الإساءة للجيش المصري، لا تواجهوا الجيش ولا تستخدموا العنف معه، واستطرد: حافظوا على الجيش لأنه رصيدنا

الكبير ، العنف وإراقة الدماء فخ يسعد أعداءنا ، لا بديل عن الشرعية الدستورية والقانونية الانتخابية ، لدينا مبادرة تبلورت من الحكومة والقوات المسلحة ، تغيير الحكومة وتشكيل حكومة ائتلاف وطني ، تشكيل لجنة قانونية مستقلة لإعداد التعديلات الدستورية ، وضع ميثاق شرف إعلامي ، ونقول للإعلام كفى ، المبادرة كانت بحضور رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، مشكلة النائب العام تم حلها ، أبواب الحوار مفتوحة ، أنا مستعد دائمًا للتمسك بالشرعية والحفاظ عليها ، مَن يبغ غير الشرعية يرتد عليه بغْيُه ، التمسك بالشرعية هو طريقنا ، أوجّه تقديرًا لكل أبناء وأدعو الجميع للتمسك بالشرعية ، أعلن باسم الشرعية أن مصر ماضية بالشرعية ، سنموت من أجل وطننا ولن نجاهد ضد بعضنا بعضًا ، الحوار كان وما زال وسيبقى موجودًا في ظل الشرعية ، أرى مستقبلا أفضل بكثير بعد مرور هذه المرحلة بأمن وسلام ، أخاطبكم اليوم وأنتم تنتظرون كلمة لتوضيح الموقف ، مررنا بمرحلة انتقالية وأجرينا انتخابات حرة ونزيهة ، خرجت يوم 29 يونيو 2012 ، وبايعتكم أن أصون الوطن ، أكدتُ أنني ارتكبت أخطاء ، التجربة الديمقراطية لا تعجب الكثيرين ، المشاكل سببها الماضي وبعض التقصير مني ، دستور مصر استفتى عليه الشعب بأغلبية فيها توازن ، لدينا مرجعية وشرعية رئيس منتخب ودستور ، الشعب كلفني والشعب اختارني ، رسالتي إليكم جميعًا أني متمسك بهذه الشرعية ، وأقف راعيًا لها ، ثمن الحفاظ على الشرعية حياتي .

أحييكم . معكم إلى منتهى الشوْط الشرعي ، ومنتهى الحفاظ على الشرعية ، بكم أبقى وبكم أغيِّر الواقع إلى مصر الجديدة الحبيبة التي نحبها في المستقبل القريب مستقرة قوية منتجة عظيمة كما كان ، وتبقى رغم أنف الذين ظلموها والذين يحاولون عبثًا أن يجروها إلى اتجاه آخر" .

هذا كان ملخص خطاب محمد مرسي الذي استخدم فيه كلمة الشرعية لعشرات المرات ، واختلف المراقبين فى عدد مرات استخدامها ، في محاولة التأكيد أنه رئيس مصري منتخب ، ولكنه لا يمكن أن ينزل على مطالب فئة من الشعب ، فهو ينظر إلى شعب الأهل والعشيرة المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية المؤيدة له ، وليس للملايين الشعب التي خرجت تطالب برحيله ، ومخالفا تمامًا لكلمته في ميدان التحرير في مثل هذا اليوم من العام الماضي ، حينما وقف في احتفالية تنصيبه رئيسًا لمصر ليقول إنه رئيس لكل المصريين ، وأنه لا شرعية غير شرعية الشعب ، ومناقضًا أيضًا لما قدّم به نفسه للشعب في حملته للانتخابات الرئاسية قبل وصوله للحكم ، حينما ذكر أنه إذا تولى رئاسة مصر ، وخرج عليه الشعب في الشوارع معارضين لسياساته ، فإنه سيرحل من دون تردد .

والأغرب في خطاب مرسي كان استخدامه لكلمة الشرعية بصورة لافتة للنظر ومتكررة ، الأمر الذي يصيبك بالدهشة ، حينما تسمع من جماعة الإخوان المسلمين حرصهم الشديد على التمسك بالشرعية والحفاظ عليها ، ثم تعود بالصورة الذهنية لهؤلاء

في الماضي، حينما خططوا لمحاولة اغتيال الرئيس الشرعي الأسبق جمال عبد الناصر والذى وصل إلى سدة الحكم فى مصر عقب ثورة 52 ،في حادث المنشية الشهير، وبعدها بسنوات حينما قاموا باغتيال الرئيس الشرعي أنور السادات في حادث المنصة، وبعد ثلاثين عامًا خططوا ونفذوا مع جهات أجنبية لقلب نظام الحكم في مصر، وأسقطوا أول رئيس شرعي منتخب في مصر في انتخابات عام 2005، وهو الرئيس الأسبق حسني مبارك عام 2011.

كما رصد المحللين السياسيين أسلوب التحريض غيرالمباشر ضد الشعب المصري، وتهديد القوات المسلحة المصرية، خلال خطاب مرسى واعتبروا أن عبارات التضحية بحياته ودمه ودعوات الحفاظ على الجيش وعدم التعرض له، ودعوات التمسك بمنتهى الشوط الشرعى ومنتهى الحفاظ على الشرعية. هي كلمة السر التي استوعبها جموع مؤيديه المرابطين أمام مسجد رابعة العدوية، بأن الجهاد بالدم والقتال في سبيل رئيسهم، هو واجب وطني وأمر شرعي لا بد أن يسلكوه إذا ما تمت الإطاحة بالسيد الرئيس.

وبدأت عملية مقارنة ما بين موقف الرئيس مرسي ونظيره السابق مبارك بين الكثير من المراقبين، حيث لم يقدم رئيس الجمهورية أي تنازلات على الأقل مثلما فعل الرئيس الأسبق حسني مبارك في بيانه الأول، على خلفية أحداث 25 يناير حينما حل الحكومة المصرية بالكامل، وأصدر أوامره بحل لجنة السياسات بالحزب الوطني الحاكم، وقام بتوقيف كل الوزراء ورجال الأعمال الذين دارت حولهم شبهات الفساد واستغلال النفوذ وتقديمهم إلى جهات التحقيق، وقام بتأسيس لجنة قانونية لتعديل مواد الدستور التي طالب الثوار بتعديلها، واستجاب لدعاوى تعيين نائب لرئيس الجمهورية، وحينما رفض المتظاهرون بميدان التحرير كل خطواته الإصلاحية، وطالبوه بالرحيل لم يتردد وأعلن تنحِّيه عن الحكم، إيمانا منه بأنها إرادة شعب لا يمكن له أن يحكم دون رغبتهم وحقنًا للدماء.

الخطاب وصفته قناة العربية، بأنه أكثر خطاب كارثي في تاريخ البشرية، ويحرّض على العنف، كما تناولته كل وسائل الإعلام المحلية والأجنبية بنفس التقييم. ولكن المثير للدهشة هو؛ تصريح حزب النور السلفي على خطاب الرئيس المصري، بأن المبادرة التي تحدث عنها الرئيس مرسي تقدم بها حزب النور، وعرضها على كل أطياف المعارضة ووافقت عليها، ثم تقدم بها لمؤسسة الرئاسة، إلا أن الرئيس وحزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان رفضوا المبادرة، على عكس ما قاله في خطابه، وهو ما يعني أننا أمام رئيس مخادع وكاذب، يلوي الحقائق ويستخدم أساليب وحججًا واهية لمحاولة الالتفاف على الإرادة الشعبية.

لم يجنِ خطاب السيد الرئيس سوى مزيد من انتشار النار في الهشيم، فقد استفز الخطاب جموع الشعب المصري في كل ميادين مصر، وزاد إصرارهم على المضيِّ قُدُمًا في تحقيق مطالبهم العادلة، وخصوصًا أن السيد الرئيس أصبح وكأنه مفصول

تمامًا عن الواقع، ولا يرى الملايين التي تنادى برحيله، ولم يقدم أي تنازلات من أجل تخفيف حالة الاحتقان بالشارع المصري، ولسان حاله يقول للشعب شئتم أم أبَيْتُم أنا الرئيس الشرعي الذي جئت بالصناديق، وكأنما الديمقراطية التي حارب من أجلها هذا الشعب اختزلت في الوصول برئيس مدني منتخب إلى سدة الحكم.

اليوم الرابع الأربعاء 7/3. . . . إنتصار 1973

الدقائق على الشعب المصري تمر كأنها ساعات، وضربات قلب المصريين تتسارع وعداد التوقيت التنازلي لمهلة الثماني والأربعين ساعة، التي حددها الجيش المصري، قاربت على النفاد. بل دقت الساعة الرابعة والنصف ولم تخرج القوات المسلحة بما في جعبتها، بعد انتهاء المهلة المحددة بالفعل. ويسارع من لم يخرج إلى الميادين من الشعب المصري للنزول إلى الميادين لمؤازرة أبناء وطنهم في حقوقهم المشروعة لإسقاط الطاغية في كل محافظات مصر، بمختلف ميادينها وشوارعها، المسنون من الشيوخ والنساء خرجوا ليرابطوا أمام منازلهم، وقد افترشوا الأرصفة ممسكين بالراديو، والسيارات تجوب شوارع مصر بالأعلام المصرية وآذانهم متجهة نحو محطة الإذاعه المصرية، والملايين في الميادين المصرية تتجمع أمام شاشات عرض ضخمة وميكروفونات مكبّرة في انتظار بيان الجيش المصري العظيم.

دقت الساعة الثامنة والنصف بتوقيت القاهرة، تعلن عن بيان تاريخي للأمة، يلقيه وزير الدفاع المصري الفريق أول عبد الفتاح السيسي قائلا: «شعب مصر العظيم إن القوات المسلحة لم يكن في مقدورها أن تصم آذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب التي استدعت دوْرها الوطني وليس دورها السياسي، على أن القوات المسلحة كانت هي بنفسها أول من أعلن ولا تزال وسوف تظل بعيدة عن العمل السياسي.

ولقد استشعرت القوات المسلحة - انطلاقًا من رؤيتها الثاقبة - أن الشعب الذي يدعوها لنصرته لا يدعوها لسلطة أو حكم، وإنما يدعوها للخدمة العامة والحماية الضرورية لمطالب ثورته. وتلك هي الرسالة التي تلقتها القوات المسلحة من كل حواضر مصر ومدنها وقراها، وقد استوعبت بدورها هذه الدعوة وفهمت مقصدها وقدرت ضرورتها واقتربت من المشهد السياسي، آملة وراغبة وملتزمة بكل حدود الواجب والمسئولية والأمانة.

لقد بذلت القوات المسلحة خلال الأشهر الماضية جهودًا مضنيّة بصورة مباشرة وغير مباشرة لاحتواء الموقف الداخلي، وإجراء مصالحة وطنية بين كافة القوى السياسية بما فيها مؤسسة الرئاسة منذ شهر نوفمبر 2012. بدأت بالدعوة لحوار وطني استجابت له كل القوى السياسية الوطنية، وقوبل بالرفض من مؤسسة الرئاسة في اللحظات الأخيرة. ثم تتابعت وتوالت الدعوات والمبادرات من ذلك الوقت وحتى تاريخه.

كما تقدمت القوات المسلحة أكثر من مرة بعرض تقدير موقف إستراتيجي على المستوى الداخلي والخارجي تضمّن أهم التحديات والمخاطر التي تواجه الوطن على المستوى (الأمني/ الاقتصادي/ السياسي/ الاجتماعي) ورؤية القوات المسلحة، كمؤسسة وطنية لاحتواء أسباب الانقسام المجتمعي، وإزالة أسباب الاحتقان، ومجابهة التحديات والمخاطر للخروج من الأزمة الراهنة.

في إطار متابعة الأزمة الحالية، اجتمعت القيادة العامة للقوات المسلحة بالسيد رئيس الجمهورية في قصر القبة، يوم 22/6/2013، حيث عرضت رأي القيادة العامة ورفضها للإساءة لمؤسسات الدولة الوطنية والدينية، كما أكدت رفضها لترويع وتهديد جموع الشعب، ولقد كان الأمل معقودًا على وفاق وطني يضع خارطة مستقبل ويوفر أسباب الثقة والطمأنينة والاستقرار لهذا الشعب، بما يحقق طموحه ورجاءه، إلا أن خطاب السيد الرئيس، ليلة أمس، وقبل انتهاء مُهلة الـ (48) ساعة، جاء بما لا يلبي ويتوافق مع مطالب جموع الشعب، الأمر الذي استوجب من القوات المسلحة، استنادًا على مسئوليتها الوطنية والتاريخية، التشاور مع بعض رموز القوى الوطنية والسياسية والشباب، ومن دون استبعاد أو إقصاء لأحد. حيث اتفق المجتمعون على خارطة مستقبل تتضمن خطوات أوّلية تحقق بناء مجتمع مصري قوي ومتماسك لا يقصي أحدًا من أبنائه وتياراته، وينهي حالة الصراع والانقسام. وتشتمل هذه الخارطة على الآتي:

- تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.
- يؤدي رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.
- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية، لحين انتخاب رئيس جديد.
- الرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.
- تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.
- تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتًا.
- مناشدة المحكمة الدستورية العليا لسرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب، والبدء في إجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية.
- وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام، ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيدة وإعلاء المصلحة العليا للوطن.
- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة، ليكون شريكًا في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة.
- تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع

النخب الوطنية، وتمثل مختلف التوجهات.

ـ تهيب القوات المسلحة بالشعب المصري العظيم بكافة أطيافه، الالتزام بالتظاهر السلمي، وتجنب العنف الذي يؤدي إلى مزيد من الاحتقان وإراقة دم الأبرياء، وتحذر من أنها ستتصدى بالتعاون مع رجال وزارة الداخلية بكل قوة وحسم ضد أي خروج عن السلمية طبقًا للقانون، وذلك من منطلق مسئوليتها الوطنية والتاريخية.

ـ كما توجه القوات المسلحة التحية والتقدير لرجال القوات المسلحة ورجال الشرطة والقضاء الشرفاء المخلصين على دورهم الوطني العظيم، وتضحياتهم المستمرة للحفاظ على سلامة وأمن مصر وشعبها العظيم.

حفظ الله مصر وشعبها الأبيَّ العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

الله أكبر، وتحيا مصر، صرخات هيستيرية في الشوارع المصرية، وألعاب نارية لم يسبق لها مثيل تغطي سماء مصر، تحول ليلها نهارًا، ونفير السيارات في الشوارع صوتها يعلو فوق صوت هدير الطائرات التي كانت تحلق في سماء ميدان التحرير، في عرض عسكري يرسم قلوبًا بألوان علم مصر للشعب المصري العظيم، لتثبت أن الشعب المصري كان ولا يزال في قلب وعقل المؤسسة العسكرية المصرية. جموع الشعب المصري يحتضن بعضه بعضًا، يهنئون أنفسهم بالخلاص من جماعة أرادت أن تختطف الوطن، وتتباين المشاعر بين الضحكات العالية إلى الإجهاش في البكاء من شدة الفرحة. ويبيت الشعب المصري كله ليلته هذه في شوارع وميادين وأحياء مصر كلها في صورة احتفالية لم يشهدها العالم أجمع من قبل.

وفي أول رد فعل لابنة الرئيس الراحل العظيم محمد أنور السادات، الذي اغتيل يوم احتفاله بنصر أكتوبر على يد تنظيم الجماعة الإسلامية، التي خرجت من رحم جماعة الإخوان المسلمين، في سبعينيات القرن الماضي برصاص الغدر، وجّهت رقيّة السادات رسالة شكر للشعب المصري قائلة: «أشكركم جدًا لأنكم أسهمتم في أخذ ثأر والدي، مشيرة أن الأيام القادمة سوف تكشف كثيرًا من الحقائق، لأن المؤامرة أبعادها كبيرة جدًا».

وتوالت ردود الأفعال المحلية لتعلن عن وعي وإدراك المصريين، وتصف شعبًا صاحب حضارة 7000 سنة، حيث أعلنت النقابات والهيئات العمالية أنها لن تتبنّى أي مطالب فئوية أو اعتصامات مجددًا، مثلما كانت الحال أثناء أحداث 25 يناير 2011، حتى يتم بناء الوطن من جديد، وكذلك تم فتح حساب بنكي يحمل رقم (306306) في كل بنوك مصر، كحملة تبرعات لبناء مصر، تبنّته قناة السي بي سي الفضائية، ليجمع هذا الحساب في أيامه الأولى تبرعات بقيمة 2 مليار جنيه مصري، من رجال أعمال مصر الشرفاء، والمدهش حينما تكتشف في أسماء المتبرعين هؤلاء أن الأغلبية العظمى منهم هم رجال اعمال نظام مبارك الأسبق، والأكثر دهشة في هذه الحملة؛ أن جموع المصريين اشتركوا بها من أطفال يتبرعون بمصروفهم اليومي إلى موظفين كادحين يتبرعون بمرتباتهم الشهرية الضئيلة، إلى فنانين ومطربين يتبرعون بأجور أفلامهم

وحفلاتهم بالكامل لحساب حملة "بناء مصر" التي عبرت عن مضمون ثورة شعبية حقيقية سطرها شعبها بأياد وطنية خالصة.

أما عن ردود الأفعال العربية، فقد أعلنت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية ودولة الكويت عن تبرعهم بمليارات الدولارات للشعب المصري، في صورة ودائع بنكيّة وأموال سائلة ومواد بترولية، تم ضخها بالفعل في خزينة البنك المركزي المصري بعد شهرين من تاريخ الاعلان عن هذه التبرعات.

ودولياً حيث أعلن هارى ريد، زعيم الأغلبية بالكونجرس الأمريكي، تأييده للأحداث السياسية التي مرت بها مصر في الساعات الأخيرة، وتحقيق مطالب الشعب المصري بعزل الرئيس محمد مرسي، والتحرك نحو المصالحة الوطنية مع مختلف طوائف الشعب .

وطالب ريد مرسي بتقبُّل الوضع، وتفضيل المصلحة العامة على مصلحة جماعة الإخوان المسلمين، مشددًا على أن الجميع يجب أن يسير نحو استقرار مصر، والحفاظ على العلاقات المصرية الأمريكية لضمان استقرار المنطقة بالكامل، نظرًا لدور مصر المحوري بها .

وأكد زعيم الأغلبية بالكونجرس الأمريكي، أن الجيش المصري لم ينقلب على الشرعية، بل على العكس، فإنه الضامن الرئيسي للديمقراطية، مشددًا على أنه لا يوجد أي قلق بالكونجرس من الأحداث في مصر.

وذكرت صحيفة (لوفيجارو) أن الرئيس السابق محمد مرسي فشل على مدار عام كامل في أن يثبت أن الإسلام المعتدل يمكن أن يصبح جزءًا من الإطار الديمقراطي.

كما قال روبرت ساتلوف (المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)، إن تحرك الجيش المصري لعزل الرئيس السابق محمد مرسي، منح الرئيس الأمريكي باراك أوباما فرصة ثانية لتصحيح أخطائه التي ارتكبها في الشرق الأوسط، وفهم ما يجري في مصر. وأوضح ساتلوف في تصريحات لصحيفة واشنطن تايمز إن إدارة أوباما أخطأت بشدة في إدارة علاقتها بالإخوان المسلمين، حيث سمحت لهم بالتصرف في مصر كما يحلو لهم مقابل حفاظهم على عملية السلام.

فقد أقنع الإخوان الإدارة الأمريكية أنهم قادرون على إدارة شئون البلاد، وأنهم سيحافظون على المصالح الأمريكية والإسرائيلية وعملية السلام، مقابل تسليم مصر لهم ليحكموها من دون ضغوط من الخارج أو الجيش.

لذلك وقف أوباما صامتًا أمام إقصاء الرئيس السابق مرسي للمجلس العسكري، بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي، على الرغم من العلاقة الوطيدة التي كانت تربط واشنطن بالجيش المصري.

واستطرد: تزايدت الأخطاء الأمريكية، بالصمت على انتهاكات حقوق الإنسان واعتقال الصحفيين والتضييق على حرية التعبير، ومحاولة هدم مؤسسات الدولة،

والتي قامت بها جماعة الإخوان طوال العام الماضي، والأخطر من هذا؛ كان سوء إدارة البلاد سياسيًا واقتصاديًا.

وقال ساتلوف: ومع التدهور الحاد في الاقتصاد المصري لم تسع واشنطن لإقناع الإخوان بتعديل سياساتهم وإنقاذ البلاد، بل اكتفت بالمشاهدة ومحاولة إنقاذ الإخوان بوعود بتقديم دعم مادي وقروض، لكنها لم تفلح وسقط الإخوان في النهاية".

في الحقيقة، إن ثورة الثلاثين من يونيو 2013، والتي أبهرت المصريين أنفسهم، واستردُّوا بها الثقة المفقودة في قوتها وصلابتها وعراقتها لم تكن مجرد ثورة تقليدية على غرار الثورات الملونة في أوروبا الشرقية، وثورات الربيع العبرى التي طالت الشرق الأوسط، فعظمة المصريين اليوم تتحدث أنه إن كانت هناك ثورة، فلا بد أن تكون ثورة مصرية خالصة، من دون تدخُّلات أجنبية ودولارات أمريكية وزعماء من ورق ارتموا في أحضان المخطط الصهيوأمريكي داخل جدران دكاكين الديمقراطية الأمريكية، ليتلقوا دروسًا في كيفية إسقاط أوطانهم، وأن عظمة المصريين اليوم تتحدث عن أساليب حشد جديده تخرج من عباءة الكتاب الشيطاني لـ"جين شارب" لتسطرَ للعالم أجمع كتاب "شارب المصري" بأيادٍ مصرية عن فن تكتيكات الحشد والعصيان المدني وإسقاط الطغاة بطريقة سلمية بحتة، دون الحاجة إلى قناصة دوليين تعتلي أسطح المباني لقنص المتظاهرين، وفتح السجون وترويع المواطنين في منازلهم، واقتحام السجون وحرقها وسرقة السلاحليك. وكأن المصريون يقدمون اعتذارًا عمليًا لقيم ومبادئ العصيان المدني لغاندي، والذي تم تدنيسه على يد جين شارب وجحافل قواته الناعمة.

شارب المصري

ولأن مصر ولادة كما يقولون، صنعت لنفسها رؤية خاصة فى الحضارة والرد على الغزاة، وطالما صنعت أبطالا شعبيين فى لحظات الحسم المباغتة، ولحظات الحسم بدأت حين أرادت مصر التخلص من الاحتلال المدنى الإخوانى، وعلى كثرة الأبطال وقف بطل فريد فى مقدمة المشهد هو توفيق عكاشة الذى أشرت إليه سابقا، وهو أمر دفعنى للقائه ومعرفة أسرار التجهيز لثورة 30 يونيو، فى البداية يرى عكاشة أن تشكيل الخريطة السياسية فى مصر ما بعد 25 يناير 2011 تتكون مما يقارب المليون ونصف المليون مواطن انضموا إلى حركات احتجاجية، وتيارات سياسية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وهم من يقودون الشارع المصرى فى غفلة من باقى الشعب، بينما هناك أكثر من 80 مليون مواطن غير مشغولين بالسياسة، ولكنهم يريدون أن ينتفضوا نتيجة لما آلت إليه الأوضاع فى مصر، ولكنهم يفتقدون لقائد شعبى يحرك هذه الكتلة الحرجة، ويوجههم نحو الشارع، ومن هنا بدأ عكاشة فى التفاعل مع هذه الكتلة، ومن خلال منبره الإعلامى قناة الفراعين استطاع أن يخاطب الشعب المصرى باللغة التى يفهمها، مما جعله يصل إلى قلوب وعقول المصريين سريعا، ورأوا فيه هذا

القائد الشعبى الذى ربما ينجح فى تغيير المعادلة أو خلق أطراف جدد فى المعادلة القديمة للحصول على نتيجة جديدة، تنقذ مصر والمصريين من براثن الاحتلال المدنى لجماعة الإخوان المسلمين .

بدأ عكاشة فى استخدام أساليب حشد جديدة، بنفس منهجية جين شارب، وبيتر آكرمان، ولكن على الطريقة المصرية الأصيلة بمبادىء وقيم وطنية ، ونجح فى تفعيل تكتيكات الحشد على الأرض فى 18 محافظة مصرية من إسكندرية إلى أسوان على مدار 4 أشهر كاملة من مارس إلى يونيو 2013، وفى مقابلة خاصه لى مع الإعلامى توفيق عكاشة ليتحدث عن هذه التجربة التى وضعته فى خانة «شارب المصرى» يقول عكاشة: بعد إعادة فتح قناة الفراعين التى تم إغلاقها بقرار من الرئيس السابق مرسى مع توليه حكم البلاد، ومع أول يوم عمل فى القناة قمت بدعوة الشعب لمليونية أمام المنصة بمدينة نصر، وفوجئت بأن عدد الملبين للدعوة من الشعب المصرى تجاوزت 45ألف مواطن مصرى، وكانت توقعاتى لنسبة الحضور لن تزيد بحال من الأحوال على ثلاثة آلاف مواطن ، الأمر الذى استشعرت منه أن المصريين على أهبة الاستعداد، ويبحثون عن القائد أو الملهم الذى يقودهم للخلاص ، فقمت بعد هذه التظاهرة بوضع جدول يمثل خريطة لمحافظات مصر لبدء الحشد، وخصوصا أن مصر ليست هى القاهرة ، فهناك 27 محافظة مصرية، معظمها لا يلتفت إليها أحد، ولا يصل صوتها، ويستشعر أهالى هذه المحافظات بأنهم مواطنون درجة ثانية، ومهمشون، فقمت بعمل مليونيات فى «13» محافظة من إسكندرية إلى الأقصر تحت شعار «دعم الجيش والشرطة والقضاء والمخابرات العامة» ، هذا كان الظاهر، بينما كان الباطن الذى نستهدفه هو تدريب الشعب على الخروج ليوم يعلمه الله « يوم الفصل».

س - كيف تفسر سرعة استجابة الشعب لدعاوى الحشد هذه وخصوصا أنك استهدفت فئات الشعب غير المعنية بالسياسة والتى يطلق عليها الكتلة الحرجة أو الحرافيش؟

ج - أولا: المصداقية التى حظيت بها من هذه الفئات، حيث أننى قمت بعمل مليونيات سابقة فى نفس هذه المحافظات، أيام المجلس العسكرى عام 2012، وقبل وصول الإخوان للحكم بغرض «دعم السياحة» الأمر الذى كان من شأنه ولادة علاقة جيدة وحميمة بينى وبين أهالى هذه المحافظات، علاقة تتمتع بالصدق والحس الوطنى المتبادل.

ثانياً : أنا خاطبتهم بلغتهم، وهم استشعروا بأننى لست بالإعلامى صاحب الكرافتات الشيك، بل كانوا يعتبروننى واحدا من الناس، وأحد أبناء منازلهم ، هذا ما استفدته من دراستى السابقة للإعلام البيئى، وما درسته من علم السياسة البيئية، والتى تعلمك كيف تخلق بيئة سياسية من السياسة البيئية.

س - كيف استشعرت أحاسيس وانفعالات أهالى محافظات مصر فى هذا التوقيت؟

ج - كان الناس غاضبين وبمعنى شعبى (قرفانين ومخنوقين) من حكم الإخوان

المسلمين، والشعب كان ينتظر من يقوده للخروج، ويحركه نحو الشارع، ولهذا وتحديدا فى محافظة بورسعيد وجدت الأهالى يستقبلوننى هناك استقبالاً حافلا وقاموا برفع سيارتى وأنا بداخلها وأيضا فى المنوفية كان استقابلاً حافلاً لكنهم لن يرفعوا سيارتى.

س ـ هل وجدت استجابة من الأهالى فى المحافظات التى تعرف بانتمائها للإخوان المسلمين؟

ج ـ الدقهلية من أكبر المحافظات التى يسيطر عليها الإخوان، ولديهم حشود ضخمة بها، ومع ذلك كانت الدقهلية من أكبر المليونيات التى قمت بها فى الـ « 18» محافظة التى ذهبت إليها، بل كانت أكبر مليونية حدثت فى تاريخ محافظة الدقهلية، حيث تجاوزت الحشود هناك « 150الف» مواطن ومواطنة.

س ـ هل حدثت اعتداءات من قبل الإخوان على هذه الحشود؟

ج ـ فى جميع المليونيات الإخوان كانوا يحاولون إفسادها، وفى كل مرة كانوا يتعرضون للضرب المبرح من قبل الأهالى المشاركة فى المليونية ، الإخوان أغبياء، فهم لا يعلمون إن بداخل كل مصرى (فرعونا كبيرا) ينتفض حينما يتعرض للتهديد، وبالتالى أسلوب تهديد الإخوان للأهالى جاء بنتيجة عكسية وخرج الأهالى تحت شعار « يا قاتل يا مقتول».

س ـ ما مصادر تمويل هذه المليونيات؟

ج ـ ولا مليم ، الأمر كله كان عبارة عن منصة إعلامية، يقوم ببنائها أحد أهالى المحافظة التى أذهب إليها، وأقوم أنا بالإعلان عن الحشد خلال برنامجى فى قناة الفراعين التى أمتلكها ليخرج الأهالى ملبين النداء، فمنهم من يخرج من منزله مترجلا، ومنهم من يأتى على ظهر حمار، ومن يأتى بعربات كارو أو بلوادر . الأمر لم يكن فى احتياج لتمويلات، فالعمل الوطنى والشعب الأصيل لا يحتاج سوى الرغبة ثم العزيمة فالإصرار.

س ـ هل كان لاهالى هذه المحافظات الـ «18» دور فى ثورة 30 يونيو؟

ج ـ مصر 27 محافظة. . والجميع لاحظ فى ثورة 30 يونيو أن هناك 13 محافظة كانت الحشود فيها ضخمة جدا، والـ 14 محافظة الأخرى كانت الأعداد فيها أقل نسبياً ، هذه المحافظات الـ«13» كانت هى المحافظات التى قمت بعمل مليونيات فيها، وجاءت مشاركتهم القوية وتفاعلاتهم مع ثورة 30 يونيو نابعة من التدريب على الحشد الذى قمنا به معا من قبل، على سبيل المثال مليونية الإسكندرية كانت يوم 17 مايو2013 فى نفس يوم دعوة حركة تمرد وجبهة الإنقاذ وتيار الاستقلال وجميع القوى السياسية للشعب المصرى لمليونية بميدان التحرير، والجميع لاحظ أن مليونية التحرير فى هذا اليوم كانت نسبة المشاركة فيها لم تتجاوز حاجز الثلاثة آلاف مشارك، بينما كان المشهد فى الإسكندرية مغايرا تماماً، فقد تجاوزت ال«750ألف

مواطن» احتشدوا بطول الكورنيش بداية من قبل مسرح الأنفوشى عند «حلقة السمك» لمسافة ثلاث محطات ترام، وحتى مدخل قيادة القوات البحرية فى حى بحرى بعرض شارع « 60 مترا».

وحينما حانت ساعة الصفر لثورة 30 يونيو 2013 كانت هذه الحشود السابقة هى الملهمة، والتى شجعت باقى أهالى الإسكندرية للنزول والمشاركة، وهنا وجدنا شريط الكورنيش ممتلئا عن بكرة أبيه ما تجاوز حاجز ال «2مليون»كما رأينا على شاشات التلفاز.

ويستطرد عكاشة: أساليب الحشد التى سبقت ثورة 30 يونيو، كانت عمليات تدريب على الثورة، وأسست لمبادىء الحفاظ على أعمدة الدولة المصرية من الشرطة للجيش والقضاء، وبالتالى رسخت فى أذهان الناس حتمية الحفاظ على هذه الأعمدة حتى لا تسقط مصر، وبات الجميع على قناعة تامة بهذا، وخصوصا أن نموذج العراق لا يزال عالقا فى أذهان الشعب المصرى العظيم.

(حادث رفح)

كانت لدي معلومات تؤكد أن الإخوان المسلمين هم من خططوا لهذا الحادث بمساعدة ميليشياتهم من الجماعات الجهادية والتكفيرية بسيناء، والتى تعمل تحت لواء الجماعة، وكان الهدف من العملية إظهار الجيش المصرى والمشير طنطاوى بعدم قدرته فى السيطرة على سيناء، الأمر الذى منح الإخوان أسباب الإطاحة بطنطاوى، ومن قبله مدير المخابرات العامة اللواء مراد موافي، ويستطرد: قبل تشييع جنازة جثامين شهداء رفح خرجت على شاشة التلفزيون وحذرت الرئيس مرسى وقلت له لا تذهب إلى الجنازة، وبالفعل قامت حشود المشيعين من الشعب المصرى، والتى قاربت من المليون ونصف مليون مشيع بمنع قيادات الإخوان من حضور الجنازة، ثم قاموا بافتراش الأرض فى شارع النصر أمام مسجد آل رشدان ومنعوا موكب الرئيس مرسى من المرور لحضور مراسم تشييع الجنازة، وهتفت الجماهير بسقوط حكم المرشد، وهذا ما تسبب فى إقالة رئيس الحرس الجمهورى ومدير الشرطة العسكرية ومدير أمن القاهرة فى حينها ثم إقالة المشير طنطاوى نفسه.

س ـ هل كنت المخطط للاعتداء على رئيس الوزراء، د. هشام قنديل أثناء تشييع الجنازة؟

ج ـ لا، الناس الحاضرون للجنازة لم يستطيعوا أن يمتلكوا أعصابهم، وكل من كان ينتمى للجماعة أو ذا صلة بالجماعة كان يتم الاعتداء عليه من قبل الجماهير الغاضبة، وهشام قنديل كان واحدا من المنتمين للجماعة، وتم الاعتداء عليه هو وبكار (المتحدث الرسمى لحزب النور السلفى)، وغيرهما. وهذا كانت بداية المعركة بينى وبين نظام حكم الإخوان، وأصبح اللعب على المكشوف، وتم إغلاق قناة الفراعين، ورفع الإخوان واحدا وأربعين دعوة قضائية ضدى فى عدة محافظات مصرية باتهامات قلب

نظام الحكم والتعدى على السيد رئيس الجمهورية، وإثارة الفوضى بالبلاد، وتمت محاكمتى فى نفس القاعة التى حوكم فيها الراحل السادات ، السادات تمت محاكمته بتهمة اغتيال أمين عثمان يومها وحصل على البراءة، وأنا تمت محاكمتى في نفس القاعة بعد عدة عقود بتهمة محاولة قتل رئيس الجمهورية وحصلت على البراءة أيضا.

(دعوة 21يونيو2013)

س ـ ما الأسباب التى دفعتك لدعوة الشعب المصرى للوقوف أمام وزارة الدفاع فى 21 يونيو 2013؟

ج ـ دعوة 21 يونيو استهدفت وضع آليات تفعيل على الأرض لنظرية جمع التوقيعات من قبل شباب حركة تمرد، فطالما تساءلت عن ماذا بعد عملية جمع التوقيعات من الشعب المصرى ؟ وكيف سيتم استخدام هذه التوقيعات ؟ وخاصة أن أسلوب شباب تمرد فى التعامل مع هذه التوقيعات كانت منحصرة فى دعوات تسليمها لرئيس المحكمة الدستورية العليا ، وتارة يدعو هذا الشباب للوقوف بها أمام قصر الاتحادية ، وتارة أخرى نسمع عن تدويلها بالخارج ، كلها كانت خطوات لم تكن لتسمن أو تغنى من جوع، مادام الشعب المصرى خارج المعادلة، وهى الكتلة الحرجة التى تستطيع أن تقلب المعادلة رأساً على عقب، ولذلك جاءت دعوتى ليوم 21 يونيو لسد الثغرات الفكرية لدى شباب تمرد بتحريك الشعب إلى الشارع «مسرح العمليات الأساسى»، وبالفعل لبى الشعب النداء واحتشد بالآلاف أمام وزارة الدفاع بالخليفة المأمون فى نفس يوم حشد جماعة الإخوان لأعضائها بميدان رابعة العدوية، وكانت الأعداد تفوق أعداد الإخوان ، واستمر الحشد فى الأيام التالية، وقد امهلنا السيد وزير الدفاع 72 ساعة للإعلان عن موقف القوات المسلحة من مطالب الشعب التى تم تقديمها أمام مقر وزارة الدفاع يوم 21 يونيو، والتى تمثلت فى الإعلان عن خلو منصب رئيس الجمهورية والبدء فى الدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا كرئيس مؤقت إدارة شئون البلاد .

هذا ما دفع الفريق أول عبد الفتاح السياسى بعد استقبال هذه الطلبات، وبعد موافقة أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم 24 يونيو بالإعلان عن إمهال الجميع مهلة لمدة اسبوع وإلا ستتدخل القوات المسلحة فى المشهد السياسى بصورة مباشرة على حد وصف السيسى نفسه، وهذه المهلة انتهت يوم 2 يوليو 2013 «اليوم الثانى لثورة 30 يونيو». ولاحظ هنا أن الاحتشاد أمام وزارة الدفاع امتد مع بداية 30 يونيو من أمام مقر الوزارة وحتى قصر الاتحادية.

(27يونيو2013)

يقول عكاشة»: تم استصدار قرار من النائب العام الملاكى للإخوان المسلمين بضبط

وإحضار توفيق عكاشة بتهمة قلب نظام الحكم، وإحداث الوقيعة بين الرئاسة والجيش المصرى، وهى تهمة طبقا للمادة « 77 من قانون العقوبات « عقوبتها تصل إلى الإعدام، حيث اعتبروا أننى استهدفت الوقيعة لكونى قمت بحشد الشعب أمام وزارة الدفاع للمطالبة بعزل رئيس الجمهورية..

وأثناء إلقائى للبيان الخاص بالثورة فى برنامجى بقناة الفراعين على الهواء مباشرة مساء ذلك اليوم ، قام أحد ضباط ائتلاف الشرطة المناهض لحكم الإخوان بإبلاغ الزميل عز الأطروش مدير البرنامج بأن هناك قوة من مباحث مديرية أمن الجيزة متجهة الآن إلى قناة الفراعين لإلقاء القبض عليّ، وقام عز بإبلاغى عبر الإيربيس بضرورة الخروج من الحلقة، وبالفعل خرجت وقمت باستقبال مكالمة هاتفية من إحدى الجهات السيادية بالدولة طالبتنى بمغادرة مدينة الإنتاج الإعلامى، وهو ما فعلته فى التو واللحظة، وفور مغادرتى، وبعد أن تخطيت محيط المدينة بحوالى كيلومتر واحد، قام الإخوان المسلمون بإقامة كمين شرطة مزيف على الطريق من خلال مجموعة من عناصرهم وهم يرتدون زى رجال الشرطة للقبض عليّ، ولكنني كنت قد تخطيت هذا الكمين قبل إقامته. والمدهش أن الكاتب مصطفى بكرى هو من تم اصطياده فى هذا الكمين، وحينما قام بإجراء اتصال بالجهات الأمنية تم اكتشاف الأمر، وتم إلقاء القبض عليهم. فى هذه اللحظة كنت قد وصلت إلى ميدان لبنان، وهناك صدرت تعليمات من القيادة العليا للقوات المسلحة بوضعى في مكان آمن على مشارف القاهرة تحت حراسة مشددة، وخصوصاً أن الجهات الأمنية قد توصلت إلى معلومات تفيد بتصفيتى جسدياً فى حالة فشل إلقاء القبض عليّ عن طريق الشرطة المزيفة التى قامت بنصب الكمين لاغتيالى والإعلان عن مقتلى أثناء محاولة هروبى من الشرطة.

يوم 4 يوليو تم اصطحابى والزميلة حياة الدرديرى ونيفين الفقى للإقامة بالفندق الخاص بمدينة الإنتاج الإعلامى داخل المدينة، ولكن هذه المرة كانت تحت حراسة الأمن المركزى.

س- ما شعورك وأنت تحت تأمين قوات الأمن المصرية لحظة إلقاء بيان الفريق أول عبد الفتاح السيسي والذى أعلن فيه عن خلو منصب رئيس الجمهورية وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا للبلاد ؟

ج- كنت أشعر بإحساس المقاتل الأسير الذى كان يقاتل من قلب المعركة ثم أصبح أسيرا، ولكن بعد البيان قمت باحتضان قوات الحراسة الخاصة بى واتجهت للصلاة شكرا لله.

أمريكا تترنح في شوارع مصر

إن عظمة المصريين، ومن خلفهم القوات المسلحة المصرية، بقيادة الفريق أول عبد

الفتاح السيسي، تكمن في تعطيل مخطط الشرق الأوسط الجديد للصهيوأمريكية أمام صخرة الإرادة المصرية، الأمر الذي سيؤدي حتمًا إلى إجهاض هذا المخطط الشيطاني في المنطقة بأسرها فيما بعد، ذلك المخطط الذي تم وضع ملامحه الأوليّة منذ سبعينيات القرن الماضي، وبدأ التحضير له من العام 2003، لبدء التنفيذ في العام 2005، لتوصيل التيار الراديكالي الإسلامي إلى سدة الحكم في المنطقة، بعد أن أعادوا توصيفه إلى تيار إسلامي معتدل كنقطة انطلاقة لتقسيم المنطقة بالكامل.

ولا يوجد أبلغ من شهادة الموقع البحثي الكندي (جلوبال ريسيرش) في دراسة حديثة كشف عنها بعد يوم واحد من إزاحة جماعة الإخوان المسلمين عن سدة الحكم في مصر، أن التحرك السريع للجيش لاعتقال محمد مرسي والقادة الرئيسيين لجماعة الإخوان المسلمين يمثل انتكاسة لإستراتيجية واشنطن في دول الربيع العربي في استخدام الإسلام السياسي في نشر الفوضى من الصين إلى روسيا من خلال منطقة الشرق الأوسط الغنية بالطاقة. وذكر التقرير أنه يصبح نقطة تحول رئيسية في انخفاض وزن أمريكا باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم عندما تعرض الأجيال القادمة من المؤرخين الأحداث.

ولهذا كانت الصدمة عنيفة بالنسبة للإدارة الأمريكية، وخاصة الرئيس باراك أوباما الذي حاول أن يصوِّر للمجتمع الدولي، أن ما يحدث في مصر هو انقلاب عسكري، وبدأ في الضغط على الأوساط الدولية، وفي استجابة للضغوط الأمريكية قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تعليق أنشطة مصر في أجهزة الاتحاد الأفريقي حتى استعادة النظام الدستوري في البلاد.

وبدأت القناة الإخبارية الأمريكية (سي إن إن) تبنِّي ادعاءات أوباما وبثها على المجتمع الدولي من خلال إلقاء الضوء على أنصار الرئيس المعزول والمرابطين أمام مسجد رابعة العدوية بمدينة نصر بالقاهرة، وبث أحاديث تليفزيوينة معهم توصف الأحداث في مصر بالأنقلاب العسكري. وبدت المذيعة الأمريكية ،كريستيانا أمنيور، أكثر انفعالاً وتوترًا على غير العادة، وهي تستعرض إيهامات وصورًا ذهنية تؤيد فكرة الانقلاب العسكري، وتستضيف ضيوفًا يتبنون الفكرة، ويعد أهم الضيوف على الإطلاق التى استضافتهم كريستيانا هو، الزعيم الإسرائيلي بنيامين نيتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل، الذي خرج على الشاشة الأمريكية ليؤكد أن ما يحدث في مصر هو انقلاب عسكري.

كما هاجم الرئيس التونسي منصف المرزوقي، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الفرنسي فرانسوا هولاند. الجيش المصري، وتدخله في الشئون السياسية، منوهًا إلى بيانه الأخير، الذي عزل فيه الرئيس المنتخب محمد مرسي، على حد قوله.

وطالب الرئيس التونسي القوات المسلحة المصرية، بإعادة السلطة للرئيس المصري السابق.

والمثير للدهشة، أنه في أثناء هذه التصريحات للرئيس التونسي أحد قيادات التنظيم

الدولي للإخوان المسلمين. وعلى الطريقة المصرية الملهمة، فقد قرر الشعب التونسي الشقيق تأسيس حملة تمرد التونسية. حيث ذكرت «تمرد» التونسية، أنها نجحت إلى الآن في حشد الآلاف من الإمضاءات تمهيدًا لاحتجاجات شعبية تهدف لإسقاط المجلس التأسيسي وتصحيح مسار الثورة في تونس.

وعلى الجانب الآخر كانت هناك ردود أفعال قوية على هذه الادعاءات تجدها من خلال تصريح كاثرين آشتون، وزيرة خارجية الاتحاد الأوربي، التي أكدت أن التغييرات التي مرّت بالشارع المصري. وعزل الرئيس محمد مرسي لا يعد انقلابًا عسكريًّا كما يردد البعض. وأوضحت أن الجيش المصرى حقق مطالب جموع الشعب، وضمن تحقيق الديمقراطية والشرعية الحقيقية المستمدَّة من طوائف الشعب المصري المختلفة.

كما خرجت بعض الصحف العالمية رافضة أيضًا لصحة هذا الادعاء كان أهمها، صحيفة (لوفيجارو) الفرنسية التي ذكرت في عددها الصادر يوم الجمعة الموافق الخامس من يوليو، أنه من السخيف التحدث عن انقلاب عسكري والدفاع عن الإخوان المسلمين بحجة، أنهم فازوا في الانتخابات الرئاسية بطريقة شرعية.

وكتبت الصحيفة: بذلك يتم دعم إسلاميين يريدون تقديم أنفسهم على أنهم ضحايا انقلاب ومدافعين عن قيم ديمقراطية، أن هؤلاء أظهروا خلال العام الماضي أنهم لا يدافعون عن هذه القيم إلا عندما تكون في خدمته.

ومن جهته، صرح الرئيس الروسي فلاديمر بوتن، لوكالة نوفوستي، أنه على القوى الغربية أن تحذر من التدخل في الشأن الداخلي المصري لدعم الإخوان، وعليهم أن يحترموا إرادة الشعب المصري، وإلا سيكونون في حالة عداء مباشر مع روسيا.

وتحت عنوان (بسبب دعمه للإخوان الكونجرس يطالب بعزل أوباما) ذكرت الفورين بوليسي، أن الجمهوريين في الكونجرس يتجهزون لعزل أوباما لسماحه بتسرّب عناصر إخونية للإدارة الأمريكية، وفساد يهدد الأمن القومي، كلاعب البوكر الذي كلما خسر بعض المال على مائدة البوكر، وضع ما تبقّى في جيبه طمعًا في تعويض خسارته وتحقيق مكاسب إضافية، يلقي أوباما بكل ما تبقى من نفوذ لأمريكا في المنطقة بالكامل دعمًا لمراهنة أمريكا طوال ستة عقود على الإسلام السياسي. لكن يبدو أن أوباما سيكون أول رئيس أمريكي لا يكمل مدته بسبب دعمه لنفس الإرهابيين المتهمين بتفجير البرجين والسفارات الأمريكية، وغيرها من العمليات التي سمحت لأمريكا على مرعقود، بممارسة البلطجة السياسية والعسكرية حول العالم. والآن يبدو أن النزهة العسكرية قد انتهت، وحان وقت دفع الفواتير بالفوائد، فقد انتفض أعضاء الحزب الجمهوري قبلها بثلاثة أيام ضد إدارة أوباما الداعمة للإخوان المسلمين في مصر وفروعهم في باقي الدول وللسلفيين في سوريا.

وأكدت فورين بوليسي، أن تردد الرئيس أوباما في التصدي للإخوان المسلمين خلال العام الماضي، وتخليه عن المعارضة الليبرالية، ومساندة الرئيس المصري محمد

مرسي في الخطوات المثيرة للجدل التي اتخذها بداية من الإعلان الدستوري، وتمرير الدستور وتأجيل الانتخابات البرلمانية، كان من الأخطاء التي ارتكبتها إدارة أوباما، ودفعت بمصر للموقف الحالي.

وأضافت المجلة: أن التحرك الذي سيكون أكثر حسمًا للأمر هو؛ التحرك الذي يقوده رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب (إيد رويس) والذي يحظى بمساندة الكثير من الأعضاء لبدء عزل الرئيس، على خلفية دعمه للإرهاب والتغاضي عن عمليات غسل أموال واسعة لصالح الإخوان، والسماح لهم باختراق الإدارة الأمريكية ببعض عناصرهم، إضافة للدور غير المبرر للسفيرة الأمريكية التي يستخدم أوباما كل نفوذه للإبقاء عليها في مصر، رغم معرفته باتصالاتها بميليشيات مسلحة على الأرض في مصر.

كانت هذه هي ردود الأفعال الدولية خلال الأيام القليلة التي تلت ثورة 30 يونيه، وموقف بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي التى بدأت في التلويح بإمكانية عزل أوباما نفسه، هذا الرئيس الذي تبنّى أجندة الحرية لبوش الابن، وعمل على رعاية منظمات المجتمع المدني لتبنّي مفاهيم الديمقراطية، لن يستطع الصمود كثيرًا أمام إرادة الشعب المصري العظيم، ولن يستطيع بكذب ادعاءاته أن يقف أمام المجتمع المدني نفسه، حينما يُسأل من المجتمع المدني عن مقاييسه في قيم ومبادئ الديمقراطية التي تبنّاها، وكيف قَبِل بتوصيف أحداث 25 يناير في مصر كثورة شعبية أبهرت العالم، خرج فيها الشعب المصري لإسقاط نظام ديكتاتوري، فسانده جيشه وتخلّت قياداته العسكرية عن الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، القائد الأعلى للقوات المسلحة، لتتولّى المؤسسة العسكرية حينها إدارة شؤن البلاد، وحينما خرج نفس الشعب بعد عامين بعشرات أضعاف عدد مَن خرجوا في 25 يناير، بشهادة الصُحف الغربية نفسها، لإسقاط نظام ديكتاتوري متسلط شمولي، وساندته قواته المسلحة، وقامت بعزل رئيس الجمهورية محمد مرسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتسليم السلطة للمدنيين، فيتم توصيف الثورة الشعبية هنا كإنقلاب عسكري على رئيس مدني شرعي منتخب من الشعب! وذلك على الرغم من أن تعريف الانقلابات العسكرية على الحكم في أبسط صُوَره هو: نقل سلطة الحكم من سلطة مدنية إلى سلطة عسكرية، وهذا ما لم يحدث. وبعد مرور ثلاثة أشهر نجد الإعلامي عمرو أديب فى مقابلة خاص مع السيناتور الأمريكي جون ماكين، يطرح عليه السؤال المباشر، والذي يتبادر في أذهان جميع المصريين: حيث سأله أديب بأن نفس الشيء حدث مع مبارك، فلماذا لم تقولوا وقتها إنه انقلاب!؟ توتّر ماكين كثيرًا وبدأ متلعثمًا، وغير متزن في ردوده حيث قال: لم أقل، أنا قلت إن مبارك لا بد أن يتنازل.

أديب: نعم نعم، لكن نفس الشيء حدث مع مبارك، لماذا لم تقولوا إن هذا انقلاب؟

ماكين: لأنه لم يتم بفعل الجيش.

أديب: بل تم بواسطة الجيش. الجيش نزل الشارع وساند الشعب وأصبحت عندنا فترة انتقالية حكم فيها المجلس العسكري، لماذا لم تقولوا هذه المرة إن هذا انقلاب؟

ماكين: أنا بالفعل قلت إن ذلك انقلاب، ولكن الواقع أن الجيش أعلن فورًا عن تعديل للدستور.

أديب: الجنرال السيسي فعل نفس الشيء اليوم!

ماكين: مرة أخرى هذا اختلاف آراء.

أديب: أرجوك أنا بالفعل لا أستطيع أن أفهم هذا.

ماكين ضاحكا: ما الذى لا تفهمه؟ أنا وأنت لنا آراء مختلفة.

بعدها بدقائق هدد ماكين بالانسحاب من اللقاء، بحجة عدم إعطائه فرصة كاملة للرد، وبادره عمرو أديب بالرد المؤلم: إن كنت تريد الانسحاب فلك ما شئت.

وهنا يجب أن نقتبس جزءًا من جلسة استماع في الكونجرس من كلمة النائب الجمهوري «لوي جومرت» عن ولاية تكساس، في عرض مدته ساعة أمام أعضاء الكونجرس الأمريكي، بخصوص سياسات أوباما وإدارته في مصر، بتاريخ 19 يوليو 2013، حيث قال جومرت: إن أوباما كان يعتقد أن مبارك يمثل قوة للاستقرار والخير في الشرق الأوسط في عام 2009، أثناء مقابلة موثقة له على قناه البي البي سي الأمريكية، ثم غيّر رأيه عام 2011، وفي أثناء الربيع العربي، والذي يعتبره كثير من المصريين شتاء كابوسيًا (على حسب وصف جومرت).

ويكرر جومرت أكثر من مرة، عرضه في المقارنة بين موقف أوباما في 2009، وبين موقفه من مظاهرات 25 يناير 2011، المناهضة لحكم مبارك، ويعلق قائلاً: تلك سياسة متعارضة ولا تعبر عن أي مصداقية لموقف الولايات المتحدة مع حلفائها. ويحكي عن موقف له مع صديق دبلوماسي صيني ويقول: إنهم أصبحوا معرض سخرية بسبب انعدام مصداقيتهم كقوى عظمى. كما يقول: إن أوباما كان مخطئًا في أحد الموقفين، إما موقفه من مبارك في 2009، وأما موقفه من مبارك في 2011، فأي الموقفين كان خطأ؟ أخذاً في الاعتبار أن مبارك ليس الزعيم الدموي كالقذافي، وأنه ترك الحكم بسلام! وقال إن أوباما كان مخطئًا بدعم من يعتبرهم المصريون جماعة متطرفة.

يبدوا من الإضرابات التى أنتابت البيت الابيض ودوائر صنع القرار الأمريكى انهم لم يستطيعوا تفهم نوع جديد من الثورة بمصطلحات وتكوينه جديدة وضع معادلاتها المصريين تتحدث عن جيش وشعب وثورات تطيح بالانظمة الحاكمة فهى معادلة لم يتحدث عنها التاريخ من قبل وغير موجودة فى قاموس الثورات المتأمركة.

لكن بالتأكيد كانت فكرة استخدام الدولة لنفس الأدوات الأمريكية عام 2011 من أعضاء حركة تمرد والبرادعي ووضعهم في صدارة ثورة 30 يونيو أمام المجتمع المدني لهي فكرة عبقرية أصبحت شوكة في ظهر أوباما صاحب براءة اختراع قيم الديمقراطية وحرية التعبير.



مرسى خارج الزمن

رابعة والنهضة .. استدعاء
الاحتلال الأمريكى لمصر!

البرادعي رسول سوروس..
الهارب دائما في الأوقات الحرجة

البيت الأبيض يترنح
في شوارع القاهرة

احتفالات نصر أكتوبر تعود إلى
أبطالها من خزانة قتلة السادات

كل الشواهد التي تم عرضها سابقًا من ردود الأفعال الدولية، ومن داخل دوائر صنع القرار الأمريكي نفسه، تؤكد تواطؤ موقف الإدارة الأمريكية على إرادة الشعب المصري العظيم، والذي استطاع أن يُجْهِض مخطط الاحتلال المدني الأمريكي، باعتباره بديلا عن التدخل العسكري لتنفيذ مَخطط الشرق الأوسط الجديد، بعد أن تم إسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، والتي كانت ردود افعال الجماعة نفسها بعد سقوطها كاشفة لحقيقة المؤامرة على مصر، وسقطت أقنعة الديمقراطية الأمريكية، التي كانت ترتديها قيادات هذه الجماعة، لتعلن عن أكاذيب مؤلفات "جاريد كوهين" مؤسس منظمة "موفمينتس دوت أورج"، ودراسات وتوصيات مؤسسة راند الأمريكية، صنيعه البنتاجون، في تحويل منهجية مجاهدي أفغانستان إلى مريدين للحرية والديمقراطية، وإن نجحت أفكار "بريجينسكى وبرنارد لويس" عرابَيّ البطاقة الإسلامية في مد قوْس الأزمات بالمنطقة العربية من خلال توصيل التيار الإسلامي الراديكالي إلى سدة الحكم، بهذه المنطقة.

فها هو أيمن الظواهري، الرجل الأول في تنظيم القاعدة، يوجه رسالته عبر شريط فيديو مسجل يعلن تأييده لما سمّاه "شرعية الرئيس" السابق، ويدعو أنصاره لتقديم الضحايا والقرابين، وها هم قيادات جماعة الإخوان المسلمين، وعلى رأسهم الرئيس السابق محمد مرسي، ومرشد الجماعة في مصر، د. محمد بديع، والقيادي البارز في الجماعة عصام العريان ومحمد البلتاجي، ومَن أُطلِق عليهم شيوخ الإسلام المعتدل، كصفوت حجازي وحازم صلاح أبو إسماعيل، وقد رفعوا لواء الجهاد في سبيل الله، ضد الشعب المصري الأعزل، وقد تبنوْا دعاوَى الفتنة والاقتتال في سبيل استرداد الحكم، ليخرج أنصارهم وعناصر من الجماعات الجهادية وعناصر من السوريين والفلسطينيين المقيمين بالقاهرة بكفالة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، رافعين أعلام ورايات تنظيم القاعدة والجهاد، ملبية لنداء قيادتها، ومعلنة الحرب على الشعب المصري في كل ربوع مصر، لتبدأ جماعات السلفية الجهادية مدعمة بالإرهابيين، الذين تم الإفراج عنهم بقرار جمهوري من الرئيس السابق، في أثناء فترة حكمه في تنفيذ عمليات انتقامية في الشيخ زُوَيِّد ورفح المصرية، ومدينة العريش بمهاجمة الكمائن الأمنية، وقطاعات

الأمن المركزي، وأقسام الشرطة. ويعلن قيادي الجماعة محمد البلتاجي، من داخل اعتصام رابعة العدوية، عن وقف العمليات الإرهابية في سيناء فى الثانية التى يعود فيها الرئيس السابق إلى الحكم. الأمر الذي يعني أن الإخوان المسلمين هم العقل المخطط والمدبر لكل هذه العمليات الإرهابية في محاولة يائسة منهم للعودة للحكم.

وفي أول رد فعل رسمي لحركة حماس الفلسطينية، الذراع العسكرية لجماعة الإخوان المسلمين في غزة، أصدرت الحركة بيانًا تدعو فيه مؤيدي الرئيس السابق محمد مرسي، إلى التحلي بالصبر، موضحة أن ما حدث من إعلان لخارطة مستقبل من القوات المسلحة، ما هو إلا جولة من جولات الحق والباطل. وذكر البيان؛ أن هذه الجولة ليست نهاية المطاف، وخاطب البيان مؤيدي مرسى بالإخوة المجاهدين، حيث طالبتهم حركة حماس بالتفكير الهادئ والتخطيط السليم وعدم الانفعال وعدم الشعور بأن المشروع قد انهار، موضحًا أن هذا المشروع هو مقاومة وجهاد وتضحية وبناء، (والآن علمنا طبيعة مشروع النهضة الإخواني).

وفي القاهرة، تظهر دعاوى من منصة اعتصام "رابعة العدوية" لقيادات جماعة الإخوان المسلمين وأنصارهم بالتدخل الأمريكي لإنقاذ حكم الرئيس مرسى. حيث وجّه الدكتور عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، كلمة للإدارة الأمريكية موجهًا سؤاله لهم قائلا: (كم من الشهداء والضحايا تحتاجون حتى تقولوا كلمتكم).

المدهش في لغة الخطابة التي وجّهتها قيادات الجماعة على منصة رابعة العدوية لأنصارهم، والتي حملت لغة الخطابة الإسلامية التي تشحذ الهمم، وتلهب الحماسة لدى أنصار الجماعة، وتكشف الأساليب الرخيصه فى السيطرة على عقول البسطاء حينما يخرج أحد الشيوخ على المنصة ليدّعي أنه رأى سيدنا جبريل يصلّي معهم في الميدان، وآخر يدّعي أنه رأى رؤية في المنام؛ أن الرسول الكريم كان موجودًا بينهم في جلسة، وحينما أذّن للصلاة طلب سيدنا محمد من الحضور أن يجعلوا محمد مرسي إمامًا للصلاة، ليضجَّ المكان بالتصفيق والتكبير، بعدها تظهر دعاوى الاستشهاد في سبيل عودة محمد مرسي للحكم، ومن يُقتَل سيتم وضع صورة الرئيس بجواره داخل القبر للتخفيف من عذاب القبر عليه، وتتوالى الأيام وشيوخ الضلال يخاطبون المعتصميين من فوق منصه رابعة مؤكدين لهم أن الاعتصام في رابعة أفضل عند الله من العمرة والحج، وأن عزل مرسي أكبر إثما وأعظم شركا عند الله سبحانة وتعالى، من هدم بيت الله الحرام، وأن من لا يؤمن بعودة مرسي للحكم يشكك في وجود الله. والمدهش هذا المشهد الذي تظهر فيه سيدة فقيرة من داخل اعتصام رابعة العدوية، وهي تروي للمذيع الأصناف المتعددة من المأكولات والعصائر التي تُقدَّم مجانًا للمعتصمين، وتمنياتها بعدم عودة مرسي للحكم لتظل في اعتصامها، حيث يتوفر المأكل والمشرب مجانًا.

قنابل يتم إبطال مفعولها بجوار محطة مترو جامعة القاهرة، ويتم القبض على عامل فني بمترو الأنفاق يعبث في مسار تحويل عربات المترو بمحطة السادات، وملثمين يستقلون

دراجات بخارية تفتح النيران على كنيسة بمدينة بورسعيد، وتشهد الشوارع المصرية حمَّامات من الدم على إثر إطلاق النيران بشكل عشوائي، وزجاجات المولوتوف من هؤلاء على المواطنين في الشارع. مشاهد إرهابية تستعيد صورًا ذهنية لإرهاب هؤلاء مع نهاية القرن الماضي، ومشاهد من الإسكندرية لجماعات إرهابية تلقي بطفل في عُمْر الزهور من فوق سطح أحد المباني، وقد توفت والدته في اليوم التالي إثر سكتة قلبية لعدم تحمّلها الفاجعة، وتتجلّى أقصى درجات ممارسة الإرهاب على الشعب المصري في مشاهد قتل المواطنين في حي المنيل بالقاهرة، حينما اعتلى هؤلاء الإرهابيون سطح مسجد صلاح الدين الأيوبي ليفتحوا نيران الغدر على المواطنين العُزَّل في الشارع، ليقتل على إثره 12 من المواطنين الأبرياء، ثم بعد ذلك اعتلاؤهم لمسجد الاستقامة بالجيزة وضرب المارة بالرصاص الحي ليُقْتَل 9 مواطنين أبرياء لا ذنب لهم، ناهيك عن أحداث الإرهاب والترويع للمواطنين في محافظات المنيا وأسيوط والأقصر، وخاصة مع الإخوة المسيحيين، في محاولة يائسة منهم لنشر بذور الفتنة الطائفية.

وعلى غرار أحداث محمد محمود عام 2011، لرفع كُلْفة القمع بتحويل الاعتصام إلى مظاهرات متحرّكة كما تمت دراستها داخل أكاديمية التغيير، فقد قام معتصمو مسجد رابعة العدوية بتحويل اعتصامهم داخل ميدان رابعة إلى مسيرات متنقلة خارج الاعتصام، وتم التحرك نحو مقر الحرس الجمهوري في محاولة لاقتحامه بالأسلحة الآلية وقنابل المولوتوف بعد صلاة الفجر، الأمر الذي أجبر القوات المسلحة المصرية على استخدام حقها الشرعي والقانوني في الحفاظ على أمن المنشأة العسكرية، وبذلك تحقق المستهدف من الحدث، وسقط عشرات من القتلى ومئات من الجرحى التقطهم عدسات قناة الجزيرة كالمعتاد، وقامت بتصدير المشهد في صورة الجيش المصري الذي يقوم بقتل المصلين العُزَّل، وهم ساجدون أثناء تأديتهم لصلاه الفجر على غير الحقيقة.

ولأن الجيش المصري قد تعلم الدرس جيدًا من الماضي، فقد استخدم كاميرات لتسجيل الحدث بالكامل، فبثَّته كل القنوات الفضائية مع صباح اليوم التالي، ليكتشف الشعب المصري حجم المؤامرة والخداع الذي يمارسه التيار الإسلامي وقناة الجزيرة القطرية، والسي إن إن الأمريكية عليهم منذ بداية المؤامرة. وكان أكثر المشاهد إثارةً للدهشة مشهد أحد مؤيدي الرئيس المعزول، وهو يقوم بضرب أحد المعتصمين من نفس الفريق من الخلف بطلق ناري أمام ساحة الحرس الجمهوري ليريده قتيلاً، ومشهد آخر يُصَوَّر من داخل اعتصام أنصار الرئيس المعزول عند جامعة القاهرة بالجيزة، حيث يظهر أحد الإسلاميين وقد صوّب مسدسه على زميل له من الخلف كان يسير بجوار مدرعة للجيش المصري ليتم إلصاق التهمة بالجيش، الأمر الذي يعيد لأذهان المصريين كيف كان يتم قتل الثوار داخل ميدان التحرير، وفي أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء بطلقات رصاص من الخلف يتم تصويبها من مسافة قريبة من القتيل، ويصبح الفاعل مجهولا.

لم تكن هذه المشاهد هي الوحيدة التي تكشف النقاب عن طرق وأساليب قتْل أنصار ومؤيدي الرئيس السابق ، فنحن أمام شهادة صوتيّة عفويَّة على لسان طبيب متطوّع من داخل المستشفى الميداني بمحيط مسجد رابعة العدوية، مكان وجود المعتصمين، حيث قال أمام كاميرات الجزيرة، مشيرًا على جثة ملقاة بجواره: إن هذه الجثة هي ثامن حالة إصابة في مؤخرة الجمجمة بطلق ناري! الأمرّ الذي يعني أننا أمام عناصر من القنّاصة تقوم بقنْص هؤلاء بطريقة احترافية، وبأسلوب واحد في القنص، وهو التصويب على مُؤَخرة الجمجمة، ما يوحي أننا أمام عمليات قتل ممنهجة لجماعة الإخوان المسلمين ، لإسقاط ضحايا جدد.

ومنطقيًّا فالحكومة المصرية التي تتعامل مع أعتصام رابعة العدوية بحكمة عالية، وبهدوء مُنْتَقَد من المصريين، وترفض فض الاعتصام بالقوة، رغم استغاثات أهالي رابعة العدوية والسكان المحيطين بالاعتصام من تضرُّرِهم البالغ من هذا الاعتصام الذي يجور على أبسط حقوقهم في الحياة ويسلب حريتهم، لا يمكن لهذه الحكومة أن تستأجر قنّاصة تستهدف المعتصمين لإزهاق أرواحهم، الأمر الذي يضع الدولة في موقف المتهم أمام المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان.

المنطق يقول: حين تقع الجريمة يجب أن تبحث عن المستفيد، والمستفيد الحقيقي هنا هو مَن يريد أن يرفع من كُلفة الاعتصام أمام المجتمع الدولي، والمتاجرة بدماء القتلى، وبالتالي فجماعة الإخوان المسلمين هي المستفيد الوحيد من هذه الجريمه الشنعاء.

وبنفس منطق "الضروريات تبيح المحظورات" لهذه الجماعة، تقوم باستخدام أطفال تتراوح أعمارهم ما بين الأربع إلى عشر سنوات، حاملين أكفانًا بيضاء بين أيديهم، ويسيرون بين صفوف المعتصمين بمحيط مسجد رابعة العدوية، في انتهاك صارخ لآدميّة هؤلاء الأطفال ضاربة بقوانين حقوق الإنسان عرْض الحائط.

ويكشف برنامج "الحدث المصري" الذي يقدمه الإعلامي محمود الورواري، على قناة "العربية الحدث"، فضيحة جديدة ترتكبها جماعة الإخوان المسلمين في اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، حيث عرض فيديو يقوم فيه أعضاء الجماعة من المتظاهرين بصناعة وفبركة صور قتْل للمتظاهرين، كما يقومون بكتابة لافتات باللغة الإنجليزية من أجل كسْب تعاطف العالم معهم.

ويوضح الفيديو إجراءات "التمثيل" وصناعة وفبركة الصور، التي تقوم بها الجماعة من أجل نقل صور للعالم بأنه يتم الاعتداء عليهم، من خلال تثبيت المشهد عند وضْع معين يظهر فيه مَن يسقط على الأرض والدماء تعلوه ويشير بعلامات النصر بيده.

الأمر الذي أعاد لأذهان المصريين مشاهد قتل الثوار التي تم بثها على قناة الجزيرة القطرية إبان أحداث 25 يناير، وخلال المرحلة الانتقالية التي تلتها.

موْجات غضب عارمة ومستمرة من جماعة الإخوان على ضياع حلم خمسة وثمانين عامًا، هو عمر تنظيم خرج من رحم حسن البنا لينتهيَ على يد قيادات اليوم من

الإخوان المسلمين، ممن يعتنقون الفكر الإرهابي الدموي لسيد قطب، والذي يستبيح دماء المسلمين ويكفر المجتمع ويستحل الأعراض في سبيل التمسك بالسلطة لتدخل البلاد في نفق مظلم من تيارات العنف والعنف المضاد، وتنذر بنشوب حرب أهلية، ما دفع الفريق أول عبد الفتاح السيسي، وأثناء كلمته في حفل تخرج دفعة جديدة من طلبة الكلية الحربية وكلية الدفاع الجوي يوم 26 يوليو، أن يدعو جموع الشعب المصري للخروج إلى الميادين مجددًا لمنحه تفويضًا لمحاربة الإرهاب والعنف المحتمل على حد قوله، تلك الدعوة التي تناولتها صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية حيث قالت :" إن الفريق أول عبد الفتاح السيسي عاد في ثوب عبد الناصر، وأذل أوباما وحَرَمَه من أي مكاسب داخلية على الأرض الأمريكية، حيث إن متداولي الأسهم في البورصات العالمية أصبحوا يدركون اليوم أكثر من أي وقت مضى، أنه قد أصبح في مصر ناصر جديد يصر على إذلال أوباما.

وأضافت الصحيفة، أن عبد الفتاح السيسي يدرك أن الإدارة الأمريكية الحالية باتت مكشوفة أمامه تمامًا، ولذا قرر أن يعمّق من خسارة أوباما بالضغط على أكثر ما يثير اهتمام المواطن الأمريكي وهو الاقتصاد. فبينما كانت التوقعات تشير إلى مرحلة انتعاش تعززها حالة سوق العقارات والاحتياطي الفيدرالي، وتراجع النفقات العسكرية في الشرق، قرر ناصر الجديد أن ينهي كل ذلك دون استخدام السلاح، فقط عبر الميكروفون الذي دعا فيه الشعب المصري للنزول يوم الجمعة للميادين لتفويضه للقيام بعمليات أكثر قسوة ضد الإرهابيين الذين يقصد بهم حكام مصر السابقين الذين خلعهم قبل أيام، وهو ما يعني أن هناك عمليات واسعة ستدور ليس بعيدًا عن قناة السويس، وهو ما يعني إحداث حالة واضحة من إرباك سوق البترول وتكبيد الولايات المتحدة الكثير من الخسائر خلال أيام قليلة.

وأشارت الصحيفة، أن ما خسرته أمريكا صبيحة خطاب السيسي، وبسبب تصريحاته ودعوته يفوق حجم المعونة العسكرية الأمريكية التي تقدمها لمصر ببضعة ملايين من الدولارات، لكن رد الفعل من أوباما جاء صبيانيًا بامتياز، حيث أوقف تسليم صفقة طائرات إف 16 بصورة عقابية لم يؤيده فيها الكونجرس الذي يتململ من تصرفات أوباما الأخيرة، والتي كان من ضمنها إصرار أوباما على إبقاء برامج التجسس على الأمريكان.

وتسرّع أوباما بإعلان ذلك قبل أن يستشير أحدًا في البنتاجون ومصنعي الطائرات في أمريكا، لكن تقريرًا تم إمداد أوباما به بعد قراره جعله يدرك أنه يحارب معركة خاسرة، فالمصريون يتجهون فعليًا نحو الشرق، وتحديدًا نحو روسيا للحصول على السلاح، ولم يكن ينقص الجنرال السيسي سوى أن يجعل الأمريكان يظهرون بهذا المظهر الهيستيري ليزيد فرص حصوله على المزيد من التنازلات الروسية.

فى الحقيقة كانت دعوة الفريق أول عبد الفتاح السيسي ينتظرها ملايين الشعب على

أحرٌ من الجمر، ليخرج المصريون في مسيرات حاشدة ومخيفة، تحمل معها كلمات الشكر والعرفان لقائدها العظيم الفريق أوّل عبد الفتاح السيسي(قطز مصر الجديد) الذي لبَّى نداءهم للتخلص من حكم الرئيس السابق محمد مرسي مغلفة بمشاعر الأسى والحزن نتيجة الأفعال الإجرامية التي ينتهجها الإخوان ضدهم، مطالبين السيسي بالحزم والشدة ضد كل من تسوِّل له نفسه ترويع الشعب الأعزل.

كانت دعوة السيسي هذه، وتلبية المصريين لها، كفيلتين بإجهاض مخطط كان معدًّا سلفًا من جماعة الإخوان في هذا اليوم لحرق مصر، والقيام بأعمال إرهابية من تفجيرات وعمليات اغتيالات واسعة.

كما كانت مشاهد جموع المصريين المنتشرة في شتى ميادين مصر هذا اليوم، والتي كانت تضاهي حشود الثلاثين من يونيو، إن لم تزد، حين خرجوا لإسقاط الطاغية كفيلة بإرسال العديد من الرسائل المهمة لمن يهمه الأمر، فها هم المصريون يؤكدون على ثورتهم في 30 يونيه، كثورة شعبية أصيلة خرجت من رحم المعاناة، وقد قرر المحنّك العسكري الفريق أول عبد الفتاح السيسي، اصطحاب المراسلين الأجانب في طائرات عسكرية ليقوموا بتصوير ملايين المصريين في شتى الميادين، وبثها للمجتمع الدولي للتأكيد على كذب ادّعاء هؤلاء ممن يحاولون ترويج الأحداث في مصر بأنها انقلاب عسكري.

الدولة في مواجهة الاعتصام . . والتدخل الأجنبي

استمرت الحال على ما هي عليه على الأرض، اعتصام مفتوح للتيارات الإسلامية في ميدان رابعة العدوية بمدينة نصر، وفي ميدان النهضة بالجيزة طوال شهر رمضان المبارك مع صدور فتوى من الشيخ القرضاوي، الذي أجاز الإفطار في شهر رمضان بدعوى وجود المعتصمين في ساحة الجهاد، وتظهر مجددًا دعاوى جهاد النكاح داخل ميداني رابعة العدوية والنهضة، تلك الفتوى التي أطلقها الشيخ العُرَيفي للمسلمات في سوريا.

ويصبح المصريون يوميًا على جثث مجهولة تظهر عليها علامات التعذيب ملقاه في الشوارع الجانبية المطلة على ميدان رابعة العدوية بصورة ممنهَجة، مع مشاهد لأشخاص يخرجون على شاشات التلفاز يصف أصحابها كيف تم تعذيبهم والتنكيل بهم من بتر الأصابع فالصعق بالكهرباء في أنحاء متفرقة من الجسم، لتمزيق الجسد، لمجرد أنهم ذهبوا لتناول وجبة الإفطار الرمضانيه مجانًا هناك، وتم الشك في هويتهم، على حد قولهم، مع عمليات كرٍّ وفرٍّ أثناء المسيرات التي تخرج من قلب الاعتصام لتجوب شوارع مصر تارة بالسلميّة، وتارة أخرى يتم استخدام الأسلحة فيها ضد المارة من المصريين، وتتعالى أصوات أهالي رابعة العدوية بحجم الضرر البالغ الذي يقع عليهم جرّاء هذا الاعتصام خلال مداخلات تليفونية على شاشات الفضائيات يصرخون ويبكون متوسلين أن يتم فض الاعتصام بالقوة للخلاص من هذا الجحيم، وخصوصًا

ن الأهالي بدأوا في رصد أسلحة متعددة تدخل إلى مكان الاعتصام، وصفوها بالأسلحة الثقيلة. تلك الشهادات التي أتت مطابقة للتقارير الأمنية التي رصدت أماكن وجود السلاح داخل ميداني رابعة العدوية والنهضة. كما رصدت وجود قناصة تعتلي أسطح المنازل من خلال كاميرات الطائرات الهليوكبتر التي تحلق فوق المعتصمين ومن خلال الأقمار الصناعية المصرية.

الأمر الذي ينبئ بوقوع ضحايا ضخمة في حالة اتخاذ قرار بفض الاعتصام من الدولة التي ظهرت قياداتها منقسمة على نفسها حيال اتخاذ مثل هذا القرار. فبرغم اجتماع مجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الجمهورية المؤقت المستشار عدلي منصور، وبحضور وزير الدفاع المصري الفريق أول السيسي، ورئيس الوزراء حازم الببلاوي، ووزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم، ونائب الرئيس للشئون الخارجية الدكتور محمد البرادعي، وقد اتفق فيه الحاضرون على ضرورة فض الاعتصام، وتم تفويض رئاسة الوزراء بهذا الشأن، حيث اجتمعت في اليوم التالي لتفوِّض بدورها وزارة الداخلية بالأمر المعني، لكن ظل الدكتور محمد البرادعي الحجر العَثر الذي وقف أمام فض الاعتصام، متعللا بالحل السلمي من خلال التفاوض مع قيادات جماعة الإخوان، وقد طرح خلال حديث له مع الواشنطن بوست الأمريكية مبادرة بإطلاق سراح الرئيس السابق مرسي، الذي يمثل أمام جهات التحقيق بتهمة الخيانة والتخابر مع جهات أجنبية وقتل المتظاهرين السلميين، في مقابل التهدئة، كما قام البرادعى مستغلا صلاحيات منصبه الرسمي باستدعاء مفاوضين من الخارج ليلعبوا دور الوسيط لتتوالى الوفود الأجنبية من الاتحاد الأوروبي والخارجية الأمريكية وأعضاء من الكونجرس الأمريكي في مبادرات متتالية.

الأمر الذي اعتبره الكثير من المراقبين والمحللين تدخلا في شئون مصر، وخاصة أنه أمر داخلي يخص السيادة المصرية، ورأه البعض الآخر فرصة جيدة لكشف موقف جماعة الإخوان الرافض للحل والمتعنت في موقفه أمام المجتمع الدولي. حيث باءت كل المفاوضات المحلية والغربية التي جرت بين الطرفين بالفشل، نتيجة لإصرار جماعة الإخوان على عودة مرسي للحكم أولاً كشرط قبل القبول بأي خطوات جديدة على الأرض من شأنها التهدئة والانخراط في العمل السياسي. ويتبقى موقف البرادعي من دعوته بالإفراج عن الرئيس السابق مرسي محل شك من جموع المصريين، وخاصة حينما تتم مقارنة دعوته هذه بموقفه السابق من الرئيس مبارك ما بعد أحداث 25 يناير، ودعواته المتكررة بمحاسبته على الجرائم التي ارتكبها ووجوب القضاء عليه!

دوافع فض الاعتصام

انتهى شهر رمضان الكريم دون مراعاة لحرمة الدم ولدماء الأبرياء من الضحايا الذين سقطوا غدرًا برصاص جماعات التيارات الإسلامية المتطرفة، لتبدأ الدولة

المصرية في التحرك لفض الاعتصام بعد عيد الفطر المبارك، حيث اتجهت القوات المصرية بمصاحبة عناصر من منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني والعديد من المراسلين الأجانب، وكل مراسلي الصحف المصرية والقنوات الفضائية، لتصوير أحداث فض الاعتصام، في محاولة من الدولة للإعلان عن موقفها بالتزام كل المعايير الدولية في فض الاعتصام المسلح، وحتى يرى العالم حقًا إن كان هذا الاعتصام، كما وصفه قيادات الإخوان مرارا وتكرارا، بالاعتصام السلمي أم هو اعتصام مسلح ويجب فضّه باستخدام القوة طبقًا للقانون الدولي.

بدأ فض الاعتصام بميدان النهضة بالجيزة أولا ثم تلاها بساعات قليلة اعتصام رابعة العدوية، حيث ذكر التقرير الذي أعده مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية: أن اعتصامي رابعة العدوية والنهضة تحوّلا إلى أوكار تتم فيها تخبئة الأسلحة وتعذيب المواطنين والتحريض الصريح على ممارسة العنف وترويع الآمنين والتخطيط لاشتباكات وعمليات قتل في محافظتي القاهرة والجيزة والإسكندرية على وجه التحديد.

تقرير مركز ابن خلدون الذى صدر بتاريخ 4 أغسطس 2013، رصد على سبيل المثال لا الحصر، 44 حالة تعذيب منها 33 حالة تعذيب حتى الموت بالإضافة إلى 3 حالات قتل عمد على يد أنصار الإخوان لمواطنين مؤيدين لإسقاط مرسي و82 حالة قتل من جراء الاشتباكات فضلاً عن قطع الطريق وهو أمر يجرمه القانون، وحالات استغلال فج للأطفال والنساء وتعريضهن للتعذيب النفسي وأخطار الموت لاستدرار عطف المجتمع الدولي.

وعلقت داليا زيادة، مديرة المركز، أن هذا ما دفع أغلب المواطنين، خصوصًا من سكان القاهرة والجيزة، فضلاً عن أغلب المنظمات الحقوقية، لمطالبة الشرطة والقوات المسلحة بسرعة التدخل لفض هذه الاعتصامات.

وقد رصد مركز ابن خلدون، أن الدولة بذلت مجهودًا كبيرًا على مدار 41 يومًا في محاولات للتفاوض مع المعتصمين وقيادات الإخوان على حل وسط يرضيهم ويتماشى مع إرادة غالبية الشعب المصري، وتم ذلك من خلال العديد من الدعاوى سواء من المؤسسة العسكرية أو الأزهر أو الرئيس المؤقت عدلي منصور أو العديد من دول العالم.

وقال التقرير: إن قيادات الإخوان أصروا على عدم التفاوض لحين عودة مرسي للحكم، وهو أمر لم يعد ممكنًا. وبدلاً من ذلك استمروا في تحريضهم لأنصارهم على استخدام العنف والتصعيد في استخدامه بما يهدد الأمن القومي، كما قام قيادات الإخوان بتوظيف عناصر إرهابية في سيناء للقتل والترويع وإلهاء الجيش في معارك متواصلة هناك، مع وعد بوقف هذه العمليات لو عاد مرسي للحكم، حسبما ورد في تصريح شهير للقيادي الإخواني محمد البلتاجي، والذي قال نصًّا "إن الذي يحدث في سيناء رد علي هذا الانقلاب العسكري سيتوقف في الثانية التي يعلن فيها عبد الفتاح السيسي أنه تراجع عن هذا الانقلاب، وأنه صحح الوضع ورده إلى أهله، وأن الرئيس يعود إلى سلطاته».

وأضاف التقرير: أنه حتى إن الزيارات الدولية التي قام بها دبلوماسيون وسياسيون من كل أنحاء العالم، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر؛ ويليام بيرنز نائب وزير الخارجية الأمريكي، ووزير الخارجية القطري خالد بن محمد العطية، ووزير خارجية الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد، وكاثرين آشتون، الممثل السامي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وألفا عمر كوناري، على رأس وفد لجنة حكماء أفريقيا، لم تنجح وساطتها في حل الأزمة أو إقناع قيادات الإخوان للجلوس على مائدة التفاوض مع القيادات الحالية الممثلة للدولة المصرية.

وقد صرح بيرنز، بعد الزيارة الثانية له لمصر في أقل من ثلاثة أسابيع، بـ "أن ما حدث في مصر كان استعادة للديمقراطية"، وصرحت آشتون بعد زيارتها الأخيرة لمصر بـ "إن رسالتي واحدة للجميع: هذه الأمة العظيمة تحتاج إلى المضي قدما بطريقة سلمية، كما يجب أن يتوقف أي عنف، والأطراف بحاجة للعمل معا لإيجاد الطريق إلى المستقبل".

فض الاعتصام المسلح

وعن خطوات فض الاعتصامين ذكر التقرير: يمكن تلخيص خطوات فض التجمعات غير السلمية وفقًا للمعايير الدولية المعمول بها في دول العالم بالتدريج التالي من الأقل حدّة للأكثر حدّة، مع مقارنتها مع الإجراءات المستخدمة في فض اعتصامي رابعة والنهضة.

وبمتابعة تفاصيل فض الاعتصام، أقر تقرير المركز، أن قرار فض الاعتصام بعد فشل التفاوض صدر عن النيابة ووفقًا للدستور والقانون للحفاظ على السلم العام. وتلا ذلك أن كلف مجلس الوزراء المصري وزارة الداخلية، يوم الأربعاء 31 يوليو2013، رسميًا بفض الاعتصامين، ذلك بعد الإطلاع على أعمال تقارير النيابة التي أكدت حدوث إرهاب وعنف من قبل المعتصمين، واستنادًا للتفويض الشعبي لمحاربة الإرهاب، ووفقًا للدستور والقانون.

وعند بدء فض الاعتصام قامت قوة الفض بإطلاق تحذيرات صوتية واضحة ومسموعة لكل المعتصمين وأكثر من مرة بضرورة إخلاء المكان دون مقاومة، حيث تم تحذير المعتصمين عن طريق مكبرات صوت معلقة على طائرات تحلق على مستوى منخفض. كما وفرت قوات الأمن مخرجًا آمنًا باتجاه شارع النصر بالنسبة لمعتصمي رابعة وعبر شارع الجامعة باتجاه ميدان الجيزة لمعتصمي النهضة.

وجاءت بداية الاقتحام عن طريق تكسير الحواجز للدخول لمقر الاعتصامين باستخدام الجرّافات، ثم يأتي دور استخدام القوة لفض الاعتصام، وتتصاعد تدريجيًا وفقاً لرد فعل المعتصمين تبدأ برش المياه، ثم قنابل الغاز، ثم طلقات الخرطوش في أماكن غير مميتة. ومع أنه بعد دخول القوات لمقر الاعتصام بدأ المعتصمون باستخدام المولوتوف

والبنادق الآلية ضد القوات، إلا أن القوات ردت بقنابل الغاز، ومع التصعيد استعملت طلقات الخرطوش للدفاع عن النفس ومواجهة العناصر المسلحة.
وقال تقرير المركز: "قد اتضح لدينا من خلال مراقبتنا لعملية فض اعتصام رابعة العدوية وميدان النهضة، أن قوات الشرطة التزمت تماماً بتطبيق المعايير الدولية المتبعة في فض الاعتصامات المماثلة».

البرادعي.. الهارب

ومع أول رد فعل للبيت الأبيض، على خلفيه فض اعتصام جماعة الإخوان المسلمين، أعرب عن أسفه لما حدث من استخدام القوة وبدا في لهجة البيان، أن هناك خطوات تصعيدية ستتخذها الإدارة الأمريكية حيال الأمر ضد مصر. بعدها بساعات قليلة فجر الدكتور محمد البرادعي، نائب رئيس الجمهورية للشئون الخارجية، قنبلة من العيار الثقيل بتقديم استقالته من منصبه، اعتراضًا على فض الاعتصام. حيث كانت استقالته مسببة وضع فيها أسباب الاستقالة، حيث قال نصًا: كنت أرى أن هناك بدائل سلمية لفض هذا الاشتباك المجتمعي، وكانت هناك حلول مطروحة ومقبولة لبدايات تقودنا إلى التوافق الوطني، ولكن الأمور سارت إلى ما سارت إليه، ومن واقع التجارب المماثلة، فإن المصالحة ستأتي في النهاية، ولكن بعد تكبدنا ثمنًا غاليًا كان من الممكن في رأيي تجنبه. لقد أصبح من الصعب عليّ أن أستمر في حمل مسئولية قرارات لا أتفق معها وأخشى عواقبها ولا أستطيع تحمُّل مسئولية قطرة واحدة من الدماء أمام الله، ثم أمام ضميري ومواطني خاصة مع إيماني بأنه كان يمكن تجنب إراقتها.. وللأسف فإن المستفيدين مما حدث اليوم هم دعاة العنف والإرهاب والجماعات الأشد تطرفًا، وستذكرون ما أقول لكم وأفوض أمري إلى الله».
لم يتوقع أكثر المتشائمين أو المخالفين لمواقف البرادعي، هذا الموقف المتخاذل منه في هذه الأوقات العصيبة التي تمر بها البلاد. فكانت ردة الفعل قاسية وكاشفة للدور الحقيقي الذي يلعبه الدكتور البرادعي تحت شعارات حقوق الإنسان والمواطنة، حيث قال عمرو موسى "المسألة ليست بالمناصب، إنما تكليف المواطن لنفسه بأن يخدم البلاد". فيما قالت عضو حزب الدستور السيدة جميلة إسماعيل:" يبدو أنه تعامل مع الأزمة كمسئول دولي، لكن استقالة الدكتور البرادعي مثّلت أزمة كبيرة بحزب الدستور، مؤكدة أن الحزب يحاول تجاوزها". ولكن بالفعل تتوالى الاستقالات داخل حزب الدستور في كل محافظات مصر، وذلك اعتراضًا من القيادات على موقف دكتور محمد البرادعي، مؤسس الحزب، في التخلي عن مصر - من وجهة نظرهم - وقت فض اعتصامي ميدان رابعة والنهضة من المسلحين، وتخليه عن منصبة كمستشار رئيس الجمهورية للشئون الدولية.
و تأتي أهم الاستقالات احتجاجا على موقف البرادعي، من وكيل مؤسسي حزب

الدستور نفسه الدكتور أحمد دراج، الذي صرّح أن توقيت الاستقاله سيئ جدًا، والإعلان عنها لا يخدم الوطن ويسيء إلى ثورة 30 يونيو وخارطة الطريق المرسومة. ووصف الاستقالة بأنها تصب في مصلحة أعداء مصر، وستستخدم استخدامًا سيئًا ضد مصر، وستفتح الباب لتدخل أوباما وكاثرين آشتون في الشأن الداخلي المصري. وعبّر دراج عن مَن يصف قرار البرادعي بأنه قرار غير مدروس، بأنه وصْف خاطئ، فالبرادعي لا يمكن أن يقدم على خطوة قبل دراستها جيدًا.

فيما علق حمدين صباحي، مؤسس التيار الشعبي والمرشح الرئاسي السابق، على قرار الدكتور محمد البرادعي، حيث أوضح أن البرادعي اتخذ موقفًا فرديًا، وبحث عن سلامته الشخصية على طريقته، وهو موقف مؤسف ولا يعبر عن جبهة الإنقاذ الوطني.

ولكن تأتي كلمات زملاء الميدان للدكتور البرادعي، على خلفيه استقالته أشد قسوة وضراوة عليه، حيث قال الشيخ مظهر شاهين، في مداخلة تليفونية مع الإعلامي وائل الإبراشي: إن الدكتور البرادعي أثبت أنه يصلي لأمريكا وقبلته أمريكا، وكأن البرادعي أراد أن يغسل يديه أمام أمريكا بعد بيان البيت الأبيض قبل ساعتين من تقديم استقالته، والذي أدان فض الاعتصام. وتساءل الشيخ مظهر: لماذا لم يقدم البرادعي استقالته من منصبه كرئيس للوكالة الدولية للطاقة وقت أن ضُرب العراق من قبل أمريكا؟ ألم تكن هناك دماء لأبرياء سالت هناك؟ وتابع شاهين، إن البرادعي يسبح ضد التيار وضد الحكومة والدولة وثورة 30 يونيو، نحن نريد فض الاعتصام، وهو يقول (لا!) ونحن نقول لا للتدخل الأجنبي، وهو يأتي لنا بالوفود الأجنبية! نحن نقول استقلالية القرار المصري وسيادته، وهو يدور في تشاورات مع الولايات المتحدة الأمريكية! وتسائل الشيخ مظهر: لماذا لم يعترض البرادعي على طريقه فض الاعتصام في لندن، حينما قال كاميرون رئيس وزرائها: "حينما يتعلق الأمر بالأمن القومي للبلاد لا يسألني أحد عن حقوق الإنسان". ولماذا لم يعترض على فض اعتصام الوول ستريت داخل أمريكا نفسها، وفي اليونان وجنوب أفريقيا وميدان تقسيم بتركيا، وجميعها تم استخدام القوة المفرطة في فض الاعتصام، والذي جاء مخالفًا لكل الأعراف الدولية. ويتابع مظهر: وحينما يتعلق الأمر باعتصام مسلح للإخوان المسلمين إدانته أمريكا لحق بها، اعتراض البرادعي في التوّ واللحظة. وأنهى شاهين كلماته، بأن البرادعي أراح واستراح، وعليه ألا يتحدث مجددًا حتى قيام الساعة.

أما الكاتب مصطفى بكري، فكان أكثر انفعالا في مداخلة تليفونية له، على قناة الحياة المصرية حيث قال: إنه شخصيًا كان متوقعًا أن يستقيل البرادعي مع أول أزمة تحدث، ولكنه انتظر رد فعل أمريكا وبريطانيا أولا، فهو لا تهمُّه مصر ولا مصالحها، ولكنه يرعى مصالح الأمريكان في المنطقة. وتابع بكرى: موقفه موقف مخز سيسجله له التاريخ، فلتذهب أنت ورئيس وزراء قطر والمجرم أردوغان، رئيس وزّراء تركيا، إلى الجحيم، فأنتم عملاء أمريكا، ونحن شعب عظيم سننتصر في معركتنا. وتتعالى

نبرات صوت بكري وهو يقول، الحقائق تتضح والخيانة تتضح الآن، وهذا الرباعي ينكشف اليوم، بعد أن قضى الوطني القومي المخلص الفريق أول عبد الفتاح السيسي على آمالهم في مشروع الشرق الأوسط الجديد وهدم أوباما، لقد خانوننا وباعونا لإسرائيل والأمريكان، ونحن الآن نسترد حقنا الطبيعي في بلد آمن مفتوح لكل المصريين بإستثناء الخونة بائعي الأوطان، فهم يريدون الاستقواء بالخارج ومساعدتهم للمجيء هنا إلى مصر، ولكننا مستعدون جميعا للشهادة من أجل هذا الوطن.

أما الإعلامي الكبير أحمد موسى، فعلى قناة التحرير يتحدث منفعلاً على خلفية استقالة البرادعي، حيث يرى أن البرادعي انتظر موقف أمريكا أولاً، ثم أعلن موقفه وهو موقف يذكرنا بمواقف سابقة للبرادعي، على حد قوْل موسى، فهو مَن قال: حينما أموت لا أريد أن أدفن في مصر "مع سبِّ مصر". وتابع موسى: الرجل كان مرسومًا له خطة معينة، فهو من أتى بالبريطانيين طبقًا لخطة التفاوض مع مصر لمصلحة الإخوان، وفتح الباب للغرب للتدخل في شئون مصر الداخلية، وحمّل أحمد موسى مسئولية دماء الضحايا للبرادعي الذي رفض مرارًا فكرة فض الاعتصام في بداياته، الأمر الذي سيكون من شأنه تجنب الجميع إراقه الدماء، ولكنه كان باستمرار يهدد ويتوعد إذا تم اتخاذ قرار بالفض، وهذا مسجل بالرئاسة على حسب وصف موسى، وقال إن البرادعي كان ينظر إلى وضعه الدولي على حساب مصر. وتساءل: أين كان البرادعي من دماء العراقيين! ووجَّه احمد موسى كلامه للبرادعي قائلاً: "في ستين داهية" وطالب بمنعه من السفر وتقديمه للمحاكمة وغلق سفارتي قطر وتركيا في مصر، وقطع العلاقات معهما، وناشد بضرورة فرض قانون الطوارئ فورًا.

المستشار مرتضى منصور في مداخله له على قناة "صدى البلد" أعرب عن فرحته برحيل البرادعي، ووصف قدومه لمصر "بقدم النحس" ووصفه بأنه خائن وعميل.

فيما وصفت اللجنة المركزية لحركة تمرد، استقالة البرادعي بالهروب من المسئولية، وكان يجب على البرادعي أن يشرح للعالم الخارجي بحكم منصبه، أن مصر تواجه جماعة إرهابية.

مصر تدخل قوس أزمات بريجينسكي

تكالبت كل قوة الشر على مصر بعد فض الاعتصام سواء من الداخل أو الخارج. فقد كان مخطط الاعتصام المسلح لجماعة الإخوان في مصر، بالتضامن مع التيارات الإسلامية المتطرفة في سيناء هو، طوق النجاة الذي سينقذ إدارة أوباما من المأزق الذي واجهته بعد ثورة 30 يونيو في مصر، بعد أن تم تعطيل مشروع الشرق الأوسط على جدران مصر المحروسة.

هذا المخطط الرهيب، الذي نسجت خيوطه الدموية باستخدام كل محاور الشر، سواء من خلال عناصر موالية لتنظيم القاعدة، والسلفية الجهادية وجماعة أنصار بيت

المقدس، مع من تم الإفراج عنهم بقرار جمهوري من الرئيس المعزول مرسي عام 2012، مدعمين من حركة حماس في غزة تلك الحركة التى تمثل الذراع العسكرية للإخوان المسلمين والتى قد اجتمع الآلاف من أنصارها في ساحة كبيرة بغزة فى 20/8/ 2009 ليرددوا قسم الولاء للإخوان المسلمين، والمدهش أن قسم الولاء كان معاهدة الله للجهاد فى سبيل دعوة الإخوان وليس الجهاد فى سبيل دعوة الله ورسوله.

قام هذا الرباعى الإرهابى بحرب طاحنة ضد القوات المسلحة المصرية في صحراء شمال سيناء، وتنوا عمليات إرهابية تستهدف ضرب أقسام الشرطة وقطاعات الأمن المركزي في الشيخ زويّد والعريش ورفح. مع استهداف مواقع عسكرية للجيش المصري المرابط هناك، منذ أحداث خطف الجنود المصرية في رفح أواخر عام 2012، في محاولة منهم لفرض واقع جديد في سيناء كمنطقة خالية من الشرطة المصرية والقوات المسلحة المصرية، ومن ثم إعلان استقلالها، الأمر الذي من شأنه إيجاد الذريعة للإدارة الأمريكية لتعلن أن مصر فقدت سيطرتها على سيناء، وهو ما يهدد أمن إسرائيل.

ومن قلب القاهرة هددت جماعة الإخوان المسلمين بحريق القاهرة لتعيد لأذهان المصريين مشاهد حريق القاهرة فى 26 يناير 1952، حيث خرج الآلاف من التيارات الإسلامية المتطرفة في نفس يوم فض الاعتصام والأيام التي تلته فى أحداث دموية، وردت تفصيلاً خلال التقرير الصادر عن مركز ابن خلدون، الذى تمت الإشارة إليه سابقا، حيث أوضح التقرير، أنه بدأت الأعمال الانتقامية لجماعة الإخوان المسلمين وأنصارهم مباشرةً بعد نجاح قوات الأمن في فض اعتصام النهضة وقبل حتى الانتهاء من فض اعتصام رابعة في نفس اليوم، واستهدفت الهجمات الانتقامية، التي بدت منظمة ومتفقًا عليها مسبقًا، تدمير المنشآت المهمة، خصوصًا التابعة للأقباط والمكاتب والأقسام التابعة لجهاز الشرطة، فضلاً عن حالات إطلاق أعيرة نارية بشكل عشوائي وترويع في جميع المحافظات، وليس في القاهرة أو الجيزة فقط حيث كان الاعتصامان.

فشهد اليوم الأول العديد من أحداث الشغب والإجراءات الانتقامية من المعتصمين ومؤيديهم، حيث بدأت عمليات الحرق والتدمير من أنصار الجماعة منذ لحظة انتهاء قوات الأمن من فض اعتصام النهضة، واستمرت حتى نهاية اليوم، بما في ذلك أثناء فض اعتصام رابعة العدوية أيضاً. وكانت الكنائس وأقسام الشرطة هي صاحبة النصيب الأكبر من عمليات الحرق والتدمير في أغلب محافظات مصر، هذا بالإضافة إلى بعض المنشآت الحكومية والممتلكات الخاصة، بجانب حالات الترويع للمواطنين. منها:

حرق كلية الهندسة بعد الانتهاء من فض الاعتصام فقامت جماعات من المعتصمين بالتسلل داخل الكلية ووقعت اشتباكات بداخلها.

وحرق حديقة الأورمان المجاورة بميدان النهضة بالجزية، بعد تسلل مسلحين بداخلها وإطلاق النيران على قوات الأمن أثناء فض الاعتصام. وسرقة وحرق متحف ملوي بالكامل التابع لمحافظة المنيا فتم سرقة (1045) قطعة أثرية.

إشعال النيران في عدد من السيارات بعد إلقاء زجاجات المولوتوف عليها في الشوارع الجانبية المتفرعة من شارع النصر، المؤدي إلى ميدان رابعة العدوية، وذلك أثناء المسيرة القادمة من مسجد النور بميدان العباسية، والتي حاولت الدخول إلى رابعة العدوية أثناء فض الاعتصام.

إشعال النيران في مبنى وزارة المالية بعد رشقه بزجاجات المولوتوف والتعدي على عدد من العاملين. والاستيلاء على سيارة نقل أموال أعلى كوبري ٦ أكتوبر، وقاموا بدفعها إلى أسفل الكوبري تجاه رجال الأمن، أثناء محاولة الأمن فض الاعتصام. وإشعال النار في فيلا الكاتب محمد حسنين هيكل بمنطقة برقاش بمحافظة الجيزة. وكذا إشعال النيران في سيارة أمن مركزي بشارع البطل أحمد عبد العزيز، وامتدت النيران إلى عدد من الأشجار وتحطيم ممتلكات خاصة، وانتشر الذعر والرعب في السكان وأصحاب المحال والمترددين على شارع البطل أحمد عبد العزيز وجامعة الدول العربية.

محاولة حرق مجمع محاكم الجنايات والاستئناف بالإسماعيلية، حرق مقر الأمن الوطني بالشرقية، حرق جراج محافظة بني سويف، تحطيم مبنى مديرية القوى العاملة في بني سويف، اقتحام مبنى نيابة ومحكمة بني سويف، وتحطيم واجهة مبنى المجلس المحلي بمحافظة بني سويف.

كما تم حرق قسم شرطة الوراق، حرق قسم شرطة كرداسة والتمثيل بجثث الضباط، اقتحام قسم حلوان بالرصاص والخرطوش، اقتحام مقر مركز شرطة مغاغة بالمنيا، محاولة اقتحام قسم شرطة بندر بني سويف، محاولة اقتحام قسم شرطة الواسطي - بني سويف، ومحاولة اقتحام قسم مدينة نصر أول أثناء ساعاة حظر التجول.

وتم أيضًا حرق والتعدي على 20 كنيسة ومبانٍ تابعة لها؛ ففي محافظة المنيا تم حرق 5 كنائس وهي كنيسة المعمدانية والكنيسة الإنجيلية وكنيسة الأمير تادرس وكنيسة الآباء اليسوعيين وكنيسة جمعية خلاص النفوس. والاعتداء على 3 كنائس، وهي دير العذراء والأنبا إبرام والكنيسة الإنجيلية والكنيسة الرسولية الثالثة. بجانب الاعتداء على 5 منشآت تابعة للأقباط وهي مدرسة الراهبات بمدينة المنيا والمركز الطبي وسكن الراعي بالكنيسة الرسولية الثالثة وحرق قاعة العزاء على طريق مصر أسوان الزراعي، مملوكة لمطرانية دير مواس، وحرق مدرسة الأقباط بوسط مدينة المنيا. بجانب الاعتداء على عدد من المحال التجارية.

وفي محافظة أسيوط تم حرق كنيستين، وهما كنيسة الملاك وكنيسة نهضة القداسة التابعة للطائفة السبتية.

وفي محافظة سوهاج تم اقتحام وحرق مطرانية مار جرجس، بالإضافة إلى عملية سلب ونهب لمحتويات المطرانية والاعتداء على عدد من القساوسة.

بينما في محافظة الفيوم أضرمت النيران في ثلاث كنائس واستراحة، ولم يتضح من

المتسبب في إحراق تلك الكنائس.

وفي محافظة شمال سيناء، تم إشعال النار في كنيسة "مار جرجس" بالعريش.

أما في محافظة الغربية فكانت هناك محاولة اقتحام مطرانية سان بول بشارع حسان بن ثابت بطنطا.

وقد تركزت الاشتباكات في اليوم التالي لفض الاعتصام في محيط ديوان عام محافظة الجيزة، حيث قام أنصار الرئيس المعزول بإلقاء زجاجات المولوتوف الحارقة على مبنى ديوان عام المحافظة، ثم تجددت الاشتباكات في منطقة نصر الدين.

وقد تم حرق 3 كنائس بمدينة ملوي بمحافظة المنيا وهم الكنيسة الإنجيلية وكنيسة الكاثوليك وكنيسة العذراء، بالإضافة إلى مدرسة الراعي الصالح.

ودعت جماعة الإخوان في اليوم الثالث لفض الاعتصامين، والذي وافق الجمعة إلى مظاهرات تخرج من عدة مساجد عقب صلاة الجمعة، لكن تحولت المظاهرات إلى اشتباكات عنيفة بين أنصار الإخوان الذي كان كثير منهم يحملون الأسلحة الآلية في وضح النهار، وبين قوات الشرطة والأهالي خصوصاً في منطقة رمسيس(تم رفع علم تنظيم القاعدة هناك) والمناطق المجاورة لها مثل شبرا، وأدى ذلك لوقوع العديد من القتلى والمصابين.

أما عن الخسائر في المنشآت، فقد أشعل الإخوان وأنصارهم الحرائق في مبنى شركة المقاولين العرب بشارع رمسيس، وامتدت الحرائق إلى أحد بنوك الدم، (تذكر سرقة بنك الدم في أحداث 25 يناير 2011) كما كانت هناك محاولة لاقتحام قسم شرطة الأزبكية، (تذكر عمليات اقتحام وحرق الأقسام في نفس الأحداث).

واستمر العنف لليوم الرابع في محيط مسجد الفتح بمنطقة رمسيس، بعد اعتصام عدد من أنصار الإخوان بداخل المسجد، واعتلى عدد من المعتصمين بمسجد الفتح مئذنة المسجد وأطلقوا الأعيرة النارية على قوات الجيش والشرطة التي أحاطت بالمسجد للتفاوض مع المعتصمين وحماية من يريد الخروج بسلام منهم من غضب الأهالي.

كما قامت جماعة من أنصار الرئيس السابق بإرهاب وترويع المواطنين وبث الفوضى وتعطيل حركة المواصلات العامة وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة أعلى كوبري 15 مايو بالقرب من رمسيس. وقد تم تصوير الكثير منهم بواسطة طائرات هليوكبتر تابعة للجيش. وحسب فيديوهات صورها الأهالي في محيط الكوبري، لأشخاص بين المعتصمين ملثمين ويحملون بنادق آلية ويطلقون النار بشكل عشوائي على المواطنين الآمنين، حتى إن بعض الضحايا تم قتلهم من قبل هؤلاء الملثمين أثناء وقوفهم في شرف بيوتهم لمشاهدة الأحداث.

وفي اليوم الخامس بعد فض الاعتصام لم تقع أحداث شغب، وبدأت الحياة تعود إلى طبيعتها وبدأ المواطنون في العودة إلى إشغالهم على الرغم من فرض حظر التجوال من السابعة مساء وحتى السادسة صباحاً. فإنه قامت عناصر تنتمي لجماعات إرهابية

ممن يحاربهم الجيش في سيناء منذ أكثر من عام، بتقييد وإعدام 25 جنديّ أمن مركزي في رفح يوم الإثنين الذي تلا فض الاعتصامين أثناء انتقالهم في سيارات خاصة إلى القاهرة لإنهاء أوراق انتهاء مدة خدمتهم في جهاز الشرطة.

وفي اليوم الذي تلاه، قام أنصار الإخوان في أسوان بالتعدي بالتعذيب والضرب والسحل لعدد من ضباط الشرطة من بينهم نائب مدير الأمن.

كما أكد مراقبو مركز ابن خلدون، في تقريرهم، صعوبة تحديد عدد الوفيات والإصابات في كل حادث على حدة، خصوصًا مع قلة المعلومات المتوفرة من جانب وزارة الصحة، وتضارب التصريحات الصادرة عن الهيئات والأطراف المختلفة بشأن عدد الضحايا في كل حادث، لذا كان الاعتماد على التقرير الصادر عن مصلحة الطب الشرعي ونحسبه الأكثر مصداقية.

وفقًا لإحصائيات مصلحة الطب الشرعى، فإن إجمالى الجثامين التى وصلت إلى دار مشرحة زينهم، منذ أحداث فض اعتصامي ميداني رابعة العدوية والنهضة، حتى 18 أغسطس 2013، فأكدت الإحصائية أن إجمالي عدد الضحايا بلغ 575، منها 272 من القاهرة والجيزة، و52 جثة مجهولة، منها 20 شرطياً، كما بلغ عدد الضحايا في يوم اعتصام رابعة والنهضة 303 جثث معلومة، منها 9 أفراد شرطة، وذكرت الإحصائية دور التشريح في باقي محافظات الجمهورية، فإجمالي الجثث التي تم تشريحها 341، ليصل بذلك إجمالي عدد الجثث التي تم جمعها منذ يوم فض الاعتصام وحتى 19 أغسطس إلى 1068 جثة.

ويرى التقرير أنه أصبح من الصعب التكهن بما قد تؤول إليه الأحداث في مصر في المستقبل القريب، مع تصاعد وتيرة العنف وعودة سرطان الإرهاب إلى مصر بعد أن ظن الجميع أننا تخلصنا منه بالكامل في حقبة التسعينيات، لكن إصرار الدولة متمثلة في رئيسها المؤقت والحكومة الانتقالية على استكمال خارطة الطريق التي أعلنت فور عزل مرسي منذ أقل من شهرين، على الرغم من كل الظروف، هو أمر يبعث على التفاؤل والأمل بانتصار إرادة الشعب في النهاية.

وأضاف التقرير، إن بشاعة ما يحدث في مصر الآن يتحمل مسئوليته رد الفعل الانتقامي الذي انتهجته جماعة الإخوان المسلمون وأنصارها من القاعدة والجهاد وغيرها من التنظيمات الإرهابية التي يحاربها الجيش المصري منذ ما يقارب العام في سيناء؛ فقد تبين مما سبق عرضه أن حجم الخسائر لتوابع عملية فض اعتصامي رابعة العدوية وميدان النهضة يفوق بكثير حجم الخسائر التي تمت أثناء فض الاعتصامين، حيث نتج عن فض الاعتصامين عدد (303) حالات وفاة من إجمالي (1068) جثة سقطت على مدار أسبوع كامل، حسب تقرير مصلحة الطب الشرعي.

كما كانت الخسائر الناتجة عن الإجراءات الإنتقامية لجماعة الإخوان عقب الانتهاء من فض اعتصاميهم غير مقتصرة على إراقة الدماء فقط بل امتدت إلى خسائر مادية،

كالاعتداء على المنشآت والاستهداف المنهج للكنائس وممتلكات الأقباط والمؤسسات التابعة للدولة وجهاز الشرطة، حيث قمنا برصد وتوثيق حالات حرق لـ (23) كنيسة ومنشأة أو ملكية قبطية، واعتداء على (9) منشآت شرطية واستهداف (11) منشأة تابعة للدولة، و(10) حالات اشتباكات واعتداء وترويع للمواطنين المدنيين وتعدي على ممتلكات خاصة.

لم تجد الدولة المصرية من مفر سوى الإعلان عن عودة تطبيق قانون الطوارئ مجددًا، مع فرْض حظر التجوال من الساعة السابعة مساءً وحتى السادسة من صباح اليوم التالي ولمدة شهر. تلك القرارات التي طُبِّقت بشدة كانت طوْق النجاة لمصر والمصريين، حيث بدأت أعمال العنف تقل تدريجيًّا في الشارع، مع التزام كامل من جموع المصريين بمواعيد حظر التجوال. وظهور جديد للفريق أول عبد الفتاح السيسي في خطاب طويل، حضره لفيف من القيادات العسكرية وقيادات الشرطة المصرية، جدد فيه السيسي عهده بالتصدي للإرهاب، وكشف النقاب عن محاولات الفرص الضائعة التي قدمت للرئيس المعزول مرسي من المؤسسة العسكرية للخروج من حالة الاستقطاب السياسي التي كانت عليها مصر أواخر حكم مرسي، وأقسم السيسي بالله، أن الرئيس المعزول قال له: نحن سنحكم لـ 500 عام قادمة، في إشارة منه لرفضه للمطلب الشعبي بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

تساقط أقنعة مريدي الديمقراطية

وما بين الأحداث الدموية في سيناء، والأحداث الإرهابية في القاهرة من تيارات العنف، تستمر قطر عبر قناة الجزيرة القطرية، في تنفيذ مخططها وأهدافها المكلفة بها في «مشروع الشرق الأوسط الجديد» تلك القناة التي تبارى معظم مقدمي برامجها ومذيعيها في تقديم استقالتهم، لتظل كلمة «غسان بن جدو» المذيع المستقيل من قناة الجزيرة، والذي فضح القناة على الهواء، وحذر الشعب المصري من متابعتها او متابعة أخبارها، لأن معظمها مُفبرك. وقال إنها موجهة لهدم الدول العربية وخاصة مصر، وقال إن الجزيرة تركز جهودها محاولة تلبية ضغوط الغرب لزرع الفتنة وشق الصف المصري وبث الشائعات الهدامة لوحدة الشعب. ودعا غسان بن جدو جميع العاملين بقناة الجزيرة بأن يتقوا الله فيما يقولون للناس، ولا يخدعوهم، لأن الناس تثق في أخبارهم المفبركة، وسوف يأتي يوم يقفون أمام الله! وقال لهم: ماذا ستقولون لله عز وجل؟

وتأتي كلمات د. يحيى أبو زكريا، الإعلامي الليبي المستقيل أيضا من قناة الجزيرة، هي الكلمات المقتضبة والكاشفة عن حقيقة الدوْر الذي تلعبه الجزيرة القطرية في مصر. حيث قال: إن الجزيرة حوّلت العقلاء إلى بُلهاء، وحولت الإرهاب إلى جهاد، وحوّلت تدخل النيتو في بلادنا إلى ثورة «يقصد ليبيا».

كان الدور المنوطة به هذه القناه المشبوهة، خلال اعتصام رابعة العدوية والنهضة والأحداث التي تلت فض الاعتصام، هي محاولة تصدير صورة مغايرة للحقيقة عن الوضع في مصر، وتوصيفه كوضع انقلاب عسكري على السلطة، ورفض جموع المصريين لهذا الانقلاب، ومحاولة خلق صورة تشير إلى وجود حرب أهلية وعمليات إبادة جماعية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، لكسب تعاطف المجتمع الدولي لهم تمامًا مثلما فعلت من قبل في ليبيا وسوريا. وهو ما نجحت فيه بنسبة كبيرة، حيث كانت تُظهر العديد من مشاهد الجثث لجماعة الإخوان المسلمين وآثار تعذيب جسدي، سرعان ما انكشفت تلك المشاهد للشعب المصري مع نهاية عمليات فض الاعتصام من قبل الدولة المصرية. حيث تم العثور على غُرف تعذيب داخل المستشفى الميداني برابعة العدوية معلقًا بسقفها "مشنقة"، كما وجد العديد من الجثث المكفّنة أثناء فض الاعتصام، كانت معدة للتصوير من قبل قناة الجزيرة على أنها جثث تم قتلها أثناء فض الاعتصام، وكذلك تم العثور على جثث مدفونة بمحيط الاعتصام، عبارة عن هياكل عظمية متفحِّمة، ما يعني أن هذه الجثث تم قتل أصحابها منذ أسابيع على الأقل.

ويظل مشهد بثته قناة الجزيرة بعفوية هو المشهد الدال على حجم المخطط الذي تحيكه قناة الجزيرة ضد مصر بمساعدة عناصر جماعة الإخوان الإرهابية، هو ذلك المشهد الذي يظهر فيه صحفي إخواني ملقى على الأرض جثة هامدة ،وآثار الدماء على ال"تي شيرت" الذي يرتديه، وطبيب يضع قطعة من القطن داخل أذنه في إيحاء لبداية تكفين الشهيد. ولكن يأتي زميل آخر ليرفع "تي شيرت" الصحفي القتيل المملوء بالدماء، ليكشف بطنه التي بدت خالية من أي آثار لاختراق الرصاص بها، ولا وجود لدماء عليها، ما يعني أن اللون الأحمر الموجود على ال"تي شيرت" ليس بدماء، كما حاولوا أن يصوروه للغرب، الأمر الذي جعل الصحفي القتيل يرفع أرجله بعفوية شديدة في محاولة منه لدفع أو منع زميله من الكشف عن بطنه، في صورة تناولتها كل القنوات الفضائية المصرية بالضحك والسخرية تارة وبالاشمئزاز تارة أخرى، مع كشف لصورة قديمة لهذا القتيل الحيّ وهو يقف بجوار الرئيس السابق مرسي. كما تبنّت قناة الجزيرة من خلال المداخلات التليفونية المعدة سلفًا، والمتفق عليها مع عناصر من الإخوان، فكرة أن الشرطة هي من قتلت أفرادها، والسيسي هو من قتل جنوده في رفح للتغطية على الانقلاب العسكري، على حد وصفهم، والمسيحيين هم من قاموا بإحراق كنائسهم، وتجاهلت تمامًا عرض أي مشاهد تكشف حقائق حرق الكنائس وقتل أفراد الشرطة واقتحام مقرّاتهم الشرطية.

ما كانت تقوم به الجزيرة من دوْر مرسوم لها بعناية كانت تتناوله قناه السي إن إن، وقناة ال بي بي سي الإخبارية الأمريكية بحرفية شديدة لتبث للشعب الأمريكي والغربي صورًا كاذبة ومضللة عن حقيقة الوضع في مصر، ومتجاهلة لجرائم الإخوان وأنصارهم من التيارات الإسلامية المتطرفة ضد الشعب المصري، وهي جرائم أقل ما

توصف بها جرائم ضد الإنسانية وحقوق الإنسان. ولكن لأن ما يحاك لمصر وشعبها من مخطط يستلزم خلق صورة مثيلة لما حدث في ليبيا وسوريا، كانت الميديا القطرية والتركية والأمريكية هي المنوطه بنسْج خيوطها ليبدأ المجتمع الدولي بحث الوضع المتردي في مصر، وتنعقد جلسة عاجلة في مجلس الأمن بقيادة بريطانيا وفرنسا، تلتها جلسة للاتحاد الأوروبي في بروكسيل مع بيانات تخرج من الحين والآخر من المتحدث الرسمي للبيت الأبيض، وأحيانًا على لسان الرئيس الأمريكي باراك أوباما، تدين ما يحدث في مصر من ممارسات عنف ضد جماعة الإخوان، وتحث الحكومة المصرية التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، وهي كلها عبارات دبلوماسيّة تستخدم للدلالة على تصعيد الموقف ضد مصر، وهو ما تم بصورة جزئية حينما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها في وقف المساعدات العسكرية للجيش المصري، وأعلن الاتحاد الأوروبي الامتناع عن إمداد مصر بأسلحة القمع، وتركت وزراء خارجية دول الاتحاد لاتخاذ ما تراه من قرارات منفردة حيال مصر.

أما الموقف التركي، فكان أكثر غضبًا وحدّةً عن طريق رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان، عضو تنظيم جماعة الإخوان المسلمين الدولي والحالم بقيادة منطقة الشرق الأوسط الجديد، والذي خرجت جميع تصريحاته ضد مصر وحكومتها معبِّرة عن مدى الحسرة والألم الذي يعتصر قلبه من جراء ضياع حلم مشروع الشرق الأوسط الجديد ودوره الأساسي في قيادة المنطقة العربية، وهو ما جعله يخرج عن حدود البروتوكولات والأعراف الدولية ليطالب مرارًا وتكرارًا الحكومة المصرية بالإفراج عن الرئيس السابق مرسي، ويعلن رفضه لما وصفه بالانقلاب العسكري في مصر، متجاهلا أنه رئيس وزراء دولة الانقلابات العسكرية المتكررة على مدار عشرات السنين، والأكثر دهشةً في مواقف هذا الرجل المتعنتة، كانت تصريحاته التي تطاول فيها على فضيلة شيخ الأزهر الشريف في مصر، الدكتور أحمد الطيب، التي أثارت استياء جموع المصريين وسائر الدول الإسلامية.

أما دولة قطر، الراعي الرسمي لثورات الربيع «العبري»، منذ أواخر 2010، فقد اتخذت نفس موقف أردوغان المتعنت تجاه مصر وشعبها، حيث خرج وزير الخارجية القطري يطالب بالإفراج عن الرئيس المعزول، وأطلق العنان لقناة الجزيرة لتقوم ببث سمومها، وتلعب الدور الدولي المرسوم لها كما أطلق العنان لفتاوى الشيخ القرضاوي لجهاد المصريين ضد الجيش المصري، وفتاوى تكفير لكل مصري يخرج عن حكم الرئيس السابق مرسي، ولم ينس الشيخ القرضاوي تكرار العبارات المهينة التي استخدمها أردوغان في التطاول على شيخ الأزهر.

الأمر الذي أدرك معه الجانب المصري خطورة الموقف الغربي تجاه الأمن القومي المصري، فبدأت تحركات دبلوماسية واسعة النطاق من قبل وزارة الخارجية المصرية، عبر سفرائها بالخارج لتوضيح الصورة الحقيقية للعالم، وقامت في هذا الشأن بصناعة

فيلم وثائقي يكشف حقيقة ما يحدث في مصر من ممارسات إجرامية وإرهابية من جانب جماعة الإخوان، ورصدت فيه جميع المشاهد التي تثبت الاعتصام المسلح الذي تم فضه من خلال مشاهد مصوّرة للأسلحة والذخيرة التي ضبطت مع مَن تم القبض عليه داخل الاعتصام، ومشاهد أخرى لعناصر من الإخوان وهم يطلقون نيران أسلحتهم على الشرطة المصرية من داخل الاعتصام، ثم مشاهد أعقبت فض الاعتصام تظهر قيامهم بحرق الكنائس والمنشآت والممتلكات العامة والخاصة، وكذلك مشاهد اقتحام الأقسام الشرطية، وسحل وقتل أفراد الشرطة والتمثيل بجثثهم.

مع تحرك عربي آخر مواز من المملكة السعودية، عن طريق وزير الخارجية السعودي الذي سافر إلى فرنسا للاجتماع مع الرئيس الفرنسي هناك، وقد نجح بصورة كبيرة في إثناء فرنسا عن موقفها تجاه مصر، ذلك التحرك الدبلوماسي من السعودية، يأتي في أعقاب إعلانها الرسمي لمساندتها الكاملة للدولة المصرية، وهددت بصورة مباشرة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بمنح مصر مساعدات مالية بالمليارات حال اتخاذ أي قرار أمريكي أوروبي بقطع مساعدتهم لمصر. كما أوضح الجانب السعودي دعمه ومساندة مصر حكومة وشعب في حربها ضد الإرهاب. وهو نفس الموقف الذي اتخذته دولة الإمارات العربية ومملكة الأردن الهاشمية ودولة البحرين بعد دقائق قليلة من إعلان موقف السعودية ثم موقف دولة الكويت المحترم حينما قررت أن تعوض مصر بقيمة 2 مليار دولار، هي قيمة الوديعة القطرية التي قامت بسحبها من البنك المركزي المصري، بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في خطوة انتقامية منها على ضياع حلم دورها القيادي في المنطقة العربية.

وتتوالى عمليات القبض على قيادات الإخوان المسلمين من المرشد العام للجماعة الدكتور محمد بديع، الذي وجد مختبئًا في شقة أحد قيادات الإخوان في عمارات التوفيقية بمدينة نصر، ونائبه المهندس خيرت الشاطر، الذي وُجد في شقه تابعة لإحدى شقيقاته، إلى الدكتور سعد الكتاتني، الذي أعلن في التحقيقات، أنه لا ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، حيث أقر أنه ترك الجماعة بعد توليه منصب رئيس حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية للجماعة، ثم القبض على المحامي عصام سلطان، نائب رئيس حزب الوسط، ثم القبض على الشيخ صفوت حجازي، أثناء هروبه على الحدود الليبية، وقد قام بحلق لحيته البيضاء وصبغ " قصة الدوجلاس" باللون الأسود الشهيرة، في محاولة منه لتغيير ملامحه، وقد أعلن أمام جهات التحقيق أنه لا ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، وأنه من أشد المعارضين لحكم مرسي، ورافض لمعظم سياساته تجاه مصر، رغم أن الشيخ صفوت حجازي هو من قال قبل ثورة 30 يونيه بأيام قليلة نصًا: "من يرش مرسي بالمياه هرشه بالدم" وهو أكثر القيادات التي حرّضت المعتصمين في رابعة العدوية على الجهاد على طريقة الإخوان المسلمين، وهو من قال هناك "إن وزير الداخلية المصري مش راجل ولو راجل ييجي يفض الاعتصام". كما تم القبض على

القيادي أسامة ياسين، القائد الميداني في أحداث 25 يناير، والذي لقِّب بقائد الفرقة 95 إخوان، المتهم بأحداث ما أطلق عليه "موقعة الجمل" فى أحداث 25 يناير 2011.
ثم يسقط محمد البلتاجى فى يد قوات الأمن ، وتوالت عمليات القبض على العديد من قيادات الصف الأول والثاني لجماعة الإخوان المسلمين تباعًا، وتم التحقيق معهم وتوجيه تهم تعددت من التحريض على القتل إلى تكدير السلم الاجتماعي، وتعريض حياة المواطنين للخطر، إلى تهم قتل أو الاشتراك في قتل أفراد الشرطة المصرية.

رويدًا رويدًا تعود الدولة المصرية

تتعافى الشرطة المصرية «الأسد الجريح» من كبوتها، وتبدأ الدولة في فرض قبضتها على العصابات المسلحة والجماعات الإرهابية التابعة لجماعة الإخوان، حيث تم اقتحام قرية دلجة، بمحافظة المنيا من قبل قوات الأمن بمساعدة القوات المسلحة المصرية، تلك القرية التي حاول أنصار عاصم عبد الماجد (أحد قيادات الجماعة الإسلامية التي اغتالت السادات) من أهل القرية، الإعلان عن إقامة إمارة إسلامية فيها ومنها إلى باقي محافظة المنيا، وقاموا بحرق كنيسة مارجرجس وبيوت الأقباط بالقرية، وتم طرد البعض منهم خارج القرية، وفرض الإتاوات على البعض الآخر.

وبعد أسبوع من نجاح عملية اقتحام قرية دلجة، دون سقوط ضحايا والقبض على جميع العناصر الإجرامية هناك، قامت قوات الأمن مجددًا بمساعدة قوات من الجيش المصري باقتحام مدينة كرداسة، بمحافظة الجيزة، المكتظة بالإرهابيين والمسجلين خطر، وتم القبض على المتهمين في حادث اقتحام قسم كرداسة، وقتل مأمور القسم وضباط الشرطة العاملين به والتمثيل بجثثهم بطريقة وحشية، عملية الاقتحام كانت مثالية وأبهرت العالم كله من حيث خطة الاقتحام المحكمة وطريقة تنفيذها على الأرض دون وقوع ضحايا من الجانبين أو من الأهالي، باستثناء الشهيد لواء نبيل فراج، نائب مديرأمن الجيزة، الذي تم قنصه مع اللحظات الأولى للاقتحام، في مشهد مأساوي أدمى قلوب المصريين جميعًا، وخاصة أن الشهيد رفض أن يدير العمليات من مكتبه، وأراد أن ينال الشهادة بقيادته للصفوف الأمامية للقوات المكلفة بالاقتحام.

وفي مفاجأة مدوِّية، نقلت صحيفة وورلد تريبيون الأمريكية عن رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الأسبق، الجنرال المتقاعد هيو شيلتون، بتاريخ 4أكتوبر 2013، قوله: إن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، عملت على، زعزعة استقرار الأنظمة في كل من مصر والبحرين على مدى العامين الماضيين، وأضاف: لو لم يطح الفريق أول عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع والإنتاج الحربي، بالرئيس السابق محمد مرسي، لتحولت مصر إلى سوريا أخرى، وتم تدمير جيشها بالكامل.

وفي الخامس من أكتوبر 2013 ، الذكرى الأربعون لانتصار حرب أكتوبر المجيدة، أعلن المستشار عدلي منصور، رئيس الجمهورية المؤقت، في بيان للأمة، البدء في

تنفيذ مشروعين قوميين عملاقين، حيث أصدر تعليماته للبدء في المرحلة الأولى من مشروع تنمية إقليم قناة السويس، مشيرًا أن أبناء الشعب سيسهمون في تأسيس تلك المشروعات، حيث سيتم إنشاء شركات مساهمة قومية تطرح للاكتتاب العام. ما يعني أن هذا المشروع سيكون بسواعد أبناء الوطن وبتكلفة مصرية خالصة، وبذلك قضى تمامًا على الوعود التي منحها الرئيس السابق محمد مرسي لدولة قطر في الاستحواذ على قناة السويس، وتدوير مشاريعها بأموال قطرية كنوع من سداد الفاتورة القطرية التي دعّمت وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر.

أما المشروع القومي الآخر، الذي أعلن عنه منصور، إنشاء محطات نووية للاستخدام السلمي للطاقة، لتحقيق أحد أهم متطلبات التنمية للأجيال القادمة، مشيدًا بما أظهره أهالي الضبعة لتحقيق المشروع. هذا المشروع الذي لم يكتمل منذ تخصيص الأرض له منذ نحو ثلاثين عامًا، حيث كان يستهدف إقامة خمس وحدات نووية لتوليد الكهرباء تتراوح قدرة كل منها بين 1000 و1200 ميجاوات، وتردد الرئيس الأسبق مبارك، صاحب هذا المشروع عدة مرات في استكماله، خاصة بعد ما حدث في مفاعل تشرنوبل في روسيا، وفي مفاعلات اليابان أثناء تسونامي الأخير، ومع التقدم التكنولوجي بمرور السنين، أصبحت درجات معامل الأمان لهذه المحطات النووية في أعلى مستوياتها، اتخذ مبارك القرار النهائي بالبدء في المشروع عام 2010، إلا أن أهالي الضبعة قاموا باقتحام المشروع خلال أحداث 25 يناير 2011، والذي تبلغ مساحته نحو ستين كيلومترًا مربعًا على ساحل البحر المتوسط، وقاموا بطرد موظفي المشروع وإزالة السور الضخم الذي كان يحدد الحزام الأمني للمشروع، إضافة إلى اقتحام المحتجين للمنشآت الخاصة بهيئة الطاقة النووية، وفجروا بعض المباني بالديناميت، وقام بعض الملاك القدامى لأرض المشروع باستصلاحها زراعيًا.

ويرجع النزاع على أرض الضبعة بين الحكومة والسكان المحليين إلى عام 1981، حين أصدر مبارك قرارًا رئاسيًا بتخصيص الأرض لبناء مفاعل نووي. وبموجب القرار تم وقف البناء والتملك، ومنع استغلال الموارد كالزراعة والصيد من الأراضي تمامًا، وتم إخلاء الأرض من السكان في عام 2003.

وفي 30/9/2013، نجحت جهود قواتنا المسلحة المصرية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي، في استعادة أرض محطة الطاقة النووية بالضبعة، من خلال التوصل لاتفاق مع أهالي الضبعة، بأن يسلموا أرض المحطة للقوات المسلحة، على أن تتولى القوات المسلحة رعاية مطالبهم من الدولة، وخاصة قيمة التعويضات التي كانت مخصصة لهم في الماضي، وتم الانتهاء من الاتفاق مع ممثلي أهالي مدينة الضبعة، على مبادرة المصالحة المجتمعية، التي تتضمن مصالحة أهالي الضبعة لقوات الشرطة بمديرية أمن مطروح، واستقبال قوة قسم شرطة الضبعة بعد قيام الأهالي بإعادة ترميم قسم الشرطة وتأسيسه على نفقتهم الخاصة عقب تعرضه للإحراق خلال الأحداث الأخيرة. وذلك

خلال احتفال يعده الأهالي بمدينة الضبعة. وبذلك استطاعت القوات المسلحة المصرية أن تقدم هديتها للشعب المصري في احتفالات نصر أكتوبر، التي توّجَت بحفل غنائي مسائي ضخم أقيم في استاد الدفاع الجوي، بحضور جميع وزراء دفاع الدول العربية الشقيقة، في إشارة واضحة من الفريق أول السيسي لمحاولة استرداد الهوية القومية والعربية الذي حاول بريجينسكي طمسها على مدار عقود، وقد أحيا الحفل لفيف من المطربين والمطربات المصريين والعرب.

تقدم الحضور السيد عدلي منصور، رئيس الجمهورية، الذي جلس على يساره وزير الدفاع المصري الفريق أول عبد الفتاح السيسي، وعلى يمينه جلست سيدة مصر الأولى في الثمانينيات، السيدة جيهان السادات، أرملة الشهيد أنور السادات، بطل الحرب والسلام، والذي جلس على يمينها وزير الدفاع السابق المشير حسين طنطاوي، في مشهد يبدو كرسالة اعتذار رقيقة من الدولة للسيدة جيهان السادات وللشعب المصري كله، عما بدر من الرئيس السابق محمد مرسي في نفس اليوم من العام السابق لذكرى أكتوبر، حينما حوّل مرسي ذكرى الانتصار إلى احتفالية بقتل الشهيد محمد أنور السادات داخل ستاد القاهرة ، وجاء بقتلة السادات ووضعهم في الصفوف الأولى للحفل.

لم يعكر صفو هذا اليوم سوى ما أقدمت عليه جماعة الإخوان المسلمين من عمليات إجرامية استهدفت الشعب المصري، الذي ذهب ليحتفل بجيشه في ميدان التحرير وأمام قصر الاتحادية في ذكرى انتصار أكتوبر، حيث حاولت جماعة الإخوان اقتحام ميدان التحرير بالقوة، مما أدى عمليات كر وفر امتدت لشوارع وأحياء مصر، واندلعت فتنة واقتتال في شوارع عدة أحياء مصرية بين الجماعة والأهالي، أدت إلى سقوط 51 قتيلا وأصابت 477 آخرين. وكأنما لعبت جماعة الإخوان في مصر دور الصهاينة في إفساد فرحة المصريين بانتصارهم على إسرائيل عام 73.

إنني على ثقة ويقين، وبعد ثلاثه أشهر مضت من الثورة المصرية العظيمة، أن الشعب المصري سينتصر، ولن يستطيع أحد فرْض إرادته عليه، فحجم المؤامرة من الغرب على مصر لم تكن سوى حرب على الإسلام، فالثورة الفرنسية التي قامت لفصْل الدين عن الدولة، ثم حذتْ حذوَها كل دول أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، التي تبنت قيمًا ديمقراطية قدمت بها نفسها للعالم، كان من ضمن مبادئها؛ فصْل الدين عن الدولة، أراد كل هؤلاء أن يصدِّرُوا للشعب المصري دينًا يحكم الدولة ليعيدوا الوطن إلى ما كان عليه الغرب في القرون الوسطى.

ولكن عظمة المصريين تجلّت في أعظم صُوَرَها بعد أن أخذوا الدولة وردُّوا لهم دينهم، ليظل المصريون على دين آبائهم الذي تربوْا على قيمه وتعاليمه الإسلامية، دون أن يختلط الدين بالسياسة، ما أطلق عليه الإسلام السياسي ، وعملا بقول الشيخ الجليل محمد متولي الشعراوي حينما قال: "إذا رأيتم رجل الدين يتمسّك بالسياسة فلا

تُوَلُّوه". وفي سؤال لفضيلة الشيخ الشعراوي عن رفضه للانتماء لجماعة الإخوان؟ قال الشعراوي: "أنا مسلم قبل أن أعرف الإخوان أو غيرهم، وأنا مسلم قبل أن يكونوا حزبًا، وأنا مسلم بعد زوالهم، ولن يزول إسلامي بدونهم. لأننا كلنا مسلمون وليسوا هم وحدهم من أسلموا، واستطرد: ولأنني أرفض أن يتلخص ديني في صندوق انتخاب، وديني هو صلة بيني وبين خالقي عز وجل، ولأنني أرفض أن أرشح حزبًا يستطغي مستندًا على وازع الدين قبل أن يخاطب عقلي، فهو حزب يستعطفني وليس له علاقة بالدين، وهو يشمل الكيان السياسي لأصحابه ولا يمثل المسلمين، لهذا أتمنّى أن يصل الدين إلى أهل السياسة، ولا أن يصل أهل الدين إلى السياسة، وأقول ارحل إن كنتم أهل دين فلا جوار لكم بالسياسة، وإن كنتم أهل سياسة فمن حقي ألا أختاركم ولا جناح عليّ في ديني".

هذه كانت كلمات شيخنا الجليل ـ رحمة الله عليه ـ ولا راد عن كلماته شيء، وإني لعلى ثقة تامة أن هذا الشعب العظيم في رباط إلى يوم الدين.

إلى أن نلتقي في جولة جديدة في الحرب على قوة الشر على رقعة الشطرنج، لا تزال الغلبة فيها لمن يمتلك المعلومة، ويتسلح بالإيمان بالله عز وجل.


صور


مراجع

كتب:

بين جيلين – زبيغنيو بريجينسكي
رقعة الشطرنج – زبيغنيو بريجينسكي
رهينة في قبضة الخوميني – روبرت دريفيس
جيوش القاعدة في الشرق الأوسط والجماعات المنبثقة عنها – جون ... شنايدر
الإخوان المسلمون الجدد في الغرب – لورينزو فيدينيو
من الديكتاتورية إلى الديمقراطية – جين شارب
القتلة الاقتصاديون – جون بيركنز
حديث الإفك والخيانة – صلاح نصر
بين الصحافة والسياسة – محمد حسنين هيكل
من يدفع للزمار – فرانسيس ستونر سوندرز
الآثار العراقية تحت الاحتلال الأمريكي – فرج الله أحمد يوسف
معالم في الطريق – سيد قطب
القوة الإيرانية العظمة الجديدة – روبرت باير

وثائق:

وثيقة كيفونيم – استراتيجية إسرائيلية للثمانينيات
وثيقة برنارد لويس – مشروع الشرق الأوسط الجديد
وثيقة رالف بيترز – حدود الدم
وثيقة ديفيد كابلان – عقول وقلوب ودولارات
وثيقة المخابرات البريطانية – خطة سرية للفوز بقلوب وعقول المسلمين
وثيقة جيورا إيلاند – مركز بيجين السادات للدراسات الاستراتيجية
وثيقة ويكيليكس ـ الدوحة تتبنى خطة لضرب استقرار مصر بعنف
وثيقة ويكيليكس ـ ناشط 6 إبريل: عن زيارته للولايات المتحدة الأمريكية وتغيير النظام في مصر
وثيقة ويكيليكس ـ قائد6إبريل: يخطط للسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية
وثيقة ويكيليكس ـ برامج خصخصة وبيع الصحافة القومية
وثيقة ويكيليكس ـ تغيير الإعلام في مصر: أولوية قصوى
وثيقة ويكيليكس ـ هشام قاسم يؤيد حرب إسرائيل ضد لبنان

أبحاث:

بحث توني كارتالوتشي : مصنع جوجل – تحالف حركات الشباب – الإصدار الثاني للثورات الملونة
بحث ويليام إنجدال – الثورة المصرية . . التدمير الخلاق لشرق أوسط كبير
بحث أسامة الدليل – الدولارات البرتقالية
بحث إيريك ستكيلبك – حركة كولن . . النظام الإسلامي العالمي الجديد
بحث بورتيجيني – كيف يتحكم يهود الدونمة في تركيا
أبحاث مجلة «فروند بيدج ماجازين»:
الروابط المزعجة لرشاد حسين

سلام المراياتى متأسف أم متطرف
الإخوان المسلمين فى إدارة أوباما
أبحاث موقع « تحركوا من أجل أمريكا - هيوستين»:
محمد الأبيارى المؤيد المسعور للأخوان المسلمين - يحظى بترقيه فى الأمن القومى الامريكى
الإخوان المسلمين يخترقون إدارة أوباما
بحث مركز كلاريون بروجكت: مركز إسنا الأهم فى شراكة البيت الأبيض

إستجوابات الكونجرس الأمريكى:

الإخوان المسلمين يخترقون الأمن القومى الأمريكى - السيناتور لوى جومرت
الصراع الإسرائيلى الفلسطينى - السيناتور رون بول

دراسات وتوصيات المجموعة الدولية للأزمات:

الإصلاحات فى مصر
الإخوان المسلمين فى مصر - المواجهة أو الإندماج
الإنتقال فى مصر - دوران فى حلقة مفرغة

دراسات وتوصيات مؤسسة راند البحثية:

بناء شبكات مسلمة معتدلة
مستقبل دعم الحكومة الأمريكية لمصر وغيرها من حركات الإصلاح

تقارير:

تقرير عبد العزيز الخميسى - منتدى المستقبل بالدوحة
تقرير هاآرتس - مرسى وافق على زرع جساسات التنصت
تقرير مركز أبن خلدون - فض اعتصام النهضة ورابعة العدوية

مصادر أخرى:

1- مقابلات شخصية مع الكاتب:
د. سعد الدين إبراهيم : أستاذ علم الأجتماع السياسى بالجامعة الأمريكية بالقاهرة - صاحب مركز أبن خلدون.
د. حسن نافعة : أستاذ العلوم السياسية بكلية سياسة وأقتصاد جامعة القاهرة.
د. ممدوح حمزة: مهندس إستشارى - رجل أعمال.
د. توفيق عكاشة : إعلامى - صاحب قناة الفراعين الفضائية.
الكاتب مهدى مصطفى :مدير تحرير مجلة الأهرام العربى.
عمرو مصطفى : ملحن ومطرب.
2- صحف ومجلات غربية وعربية ومصرية - لقائات تلفزيونية أمريكية وخليجيه ومصرية- مقاطع فيديو على شبكة الإنترنيت - محطة سى سبان3-2 الأمريكية - محطات فضائية غربية وعربية - أفلام وثائقية

فهرس

هذا الكتاب

عشية ٢٥ يناير ٢٠١١ كاد تقرير مؤسسة راند الامريكية «مصر الجائزة الكبرى» ينجح في مصر. فكانت الحشود تتقاطر على الميادين رافعة شعارات التغيير. وراحت وسائل الاعلام العالمية تحتفل بهذا الربيع على الهواء مباشرة. وراح قادة الغرب يمتدحون الجماهير الهادرة.

والمؤلف هنا لا يستسلم للرواية الأمريكية. تماما مثلما فعل السيناتور الأمريكي الشجاع بول فيندلي في كتابه «من يجرؤ على الكلام». فقرر أن يكتب روايته بالوثائق والمستندات الدامغة. كاشفا عن دور المخابرات الأمريكية والدول الاقليمية والجماعات المحلية. وسيجد القارىء في هذا الكتاب قصة كاملة لوقائع ما جرى.

ولعل حيثيات حكم المستشار مكرم عواد في قضية التمويلات الاجنبية تؤكد أن مصر تعرضت لحرب من حروب الجيل الرابع. حيث قال: « أن التمويل شكل من أشكال السيطرة. والهيمنة الجديدة. وهو يعد استعمارا ناعما اقل كلفة من حيث الخسائر. والمقاومة. من السلاح العسكري. تنتهجه الدول المانحة لزعزعة أمن واستقرار الدول المستقبلة التي يراد اضعافها. وتفكيكها.. ومنظمات حقوق الانسان. وغيرها من المسميات التي يستترون في ظلها. قد أفرغوها من محتواها الحقيقي. وطبعوا عليها مطامعهم. وأغراضهم في اختراق أمن مصر القومي. وتقويض بنيان مؤسسات الدولة. وصولا لتقسيم المجتمع. وتفتيته. واعادة تشكيل نسيجه الوطني. وخريطته الطائفية. والسياسية بما يخدم المصالح الأمريكية. والاسرائيلية ».

وفي النهاية يكتب المؤلف وثيقة. سيعود اليها الباحثون لتصحيح مسار التاريخ. ولا غنى عن قراءة هذه الوثيقة الخطيرة للاستعداد لمعارك أخرى آتية لا ريب فيها.

مهدى مصطفى